رَفعُ الحِجابِ عَن مُخيّماتِ معَاني

كَشفِ النِّقابِ

عَن مُخدّراتِ مُلحةِ الإعرابِ

للعلّامة النحويّ البليغ الفقيه

جمالِ الدّين عبد الله بن أحمد بن عليّ الفاكهيّ

رحمه الله تعالى

(٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)

جمع وتأليف

مُحمّد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرميّ

العلويّ الأثيُوبيّ الهرريّ الكرّيّ البُويطيّ

نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين







الطّبْعَة الأولىٰ

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



جدة - هاتف رئيسي ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الإدارة ٦٣١١٧١٠ - المكتبة ٦٣٢٢٤٧١



لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠

ص. ب: ١٣/٥٥٧٤/ بيروت

رَفعُ الحِجَابِ عَن مُخَيّمَاتِ مَعَاني

كَشفِ النِّقَابِ

عَن مُخَدّرَاتِ مُلحَةِ الإعرَابِ




بسم الله الرحمن الرحيم

النحـــو حيـــاةُ الفتـــى إذا أخَـــــذه وأَتَـــــى
مَـــنْ لـــم يَعْـــرِفِ النَّحْـــو فحقـــــه أن يسكتـــــا

قال بعضهم :

قـدم النحـو علـى الفقـه فقـد يبلـغ النحـوي بـالنحـو الشرف
أمـا تـرى النحـوي فـي مجلسـه كهـلال بـان مـن تحـت الشغـف
يخـرج الألفـاظَ مـن فيـه كمـا يخرج الجوهر من بطن الصدف

وقال آخر :

النحـو قنطـرة الآداب هـل أحـد يجـاوز البحـر إلا بـالقنـاطيـر
لو تعلم الطير ما في النحو من أدب حَنَّـت وأَنَّـت إليـه بـالمنـاقيـر
إن الكـلام بـلا نحـو يمـاثلـه نبح الكلاب وأصوات السنانير

* * *

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تاريخ الرجوع إلى الإكمال بعد ما صرفني عنه العوائق والمعائق يوم الأحد ، اليوم الأول من الشهر الحادي عشر من الأشهر الحرم ، من شهور سنة ألف وأربع مئة وثمانٍ وعشرين (١/ ١١/ ١٤٢٨هـ) .

نحمدك يا ذا الجلال علىٰ كل الأحوال ، ونشكرك علىٰ مزيد نعمك في الحال والمآل ، وميَّزتنا عن الأنْعَام بمزيد الفضل والعقل والكمال ، وميَّزت ما انبهم من هيئاتنا بتصاريف الأحوال ، وأظهرت ما خفي منَّا من النسب والذوات بمزيد الفضل والكمال ، والصلاة والسلام علىٰ مَن أرسلْته رحمةً للأنام ، سيدنا محمد الرافع المرفوع بمزيد الإكرام ، وعلىٰ آله الطاهرين البررة الكرام ، وعلىٰ أصحابه هداة الأمة والأئمة الأعلام ، وتابعيهم علىٰ منهج السنة وصحيح العقائد إلىٰ يوم القيام .

أما بعد :

فإني لما فرغت من الشواغل الشاغلة لي عن إكمال هـٰذين الكتابين . . تفرّغت لإكمالهما إن شاء الله تعالىٰ بتوفيقه وتيسيره ومعونته ، راجياً من الله تعالى الإمداد والإفاضة عليَّ من بحار فيضه ما هو الصواب من هـٰذه العلوم العربية ، والإفادة بهما لي ولكل من تلقاه بعين الرغبة والاستفادة منه لا بِعَيْنِ التَّجَسُّسِ والتفتيش فيه ، وما أحسن قول من قال :

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

والآن حان حِينُ الشروع فيه ، فقلت راجياً منه الإخلاص ؛ ليكون لي سبباً في الخلاص ، كما قال بعضهم :

والله أرجو المنَّ بالإخلاص ... لكي يكون موجب الخلاص

* * *

. . . .

(باب الحال والتمييز)

وإنما جمعهما الناظم في الترجمة الواحدة ، ولم يفرِّق بينهما بترجمة مستقلة كغيره ؛ لاتفاقهما في كون كل منهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين ، وإنما فرَّق بينهما في داخل الترجمة ؛ لاختلافهما في أغلب الأحكام ، كمجيء الحال مفرداً وجملةً وشبهها ، والتمييز لا يكون إلا اسماً مفرداً ، وككون الحال علىٰ معنىٰ (في) ، والتمييز علىٰ معنىٰ (من) كما سيأتي بسْط الكلام فيما اتفقا فيه وفيما اختلفا فيه .

و(**الحال**) **لغةً** : ما عليه الشيء خيراً كان أو شراً ، ولفظه أجوفٌ واويٌ ؛ لأن أصله حَوَلٌ ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قُلِبَت ألفاً ، فألفها منقلبة عن واوٍ ؛ لقولهم في جمعها : أحوال ، واشتقاقها من التحول ، وهو التنقل ؛ لأن الأغلب فيها التنقل ، وفي لفظه أربعة أوجه :

الأول : تذكير لفظه وتأنيث معناه ؛ كقولهم : هـٰذه حال لازمة .

والثاني : تذكيرهما ؛ كقولك : هـٰذا حال لازم .

والثالث : تأنيثهما ؛ كقولك : هـٰذه حالة لازمة ، وهـٰذه الثلاثة جائزة فيها .

والرابع : تأنيث لفظه مع تذكير معناه ؛ كقولك : هـٰذا حالة لازم ، وهـٰذا الوجه ممتنع ؛ لاختلاف الصفة فيه لموصوفها .

واصطلاحاً : هو الاسم الصريح المشتق أو المؤول به الفضلة المنصوب لزوماً بالفعل أو شبهه ، المفسِّر لما انبهم من الهيئات ؛ أي : لما استتر وخفي ، ولم يعلم من الصفات اللاحقة للذوات العاقلة أو غيرها ، فخرج بقولنا : (هو الاسم) الفعل ؛ لأنه لا يدل على الذات المتصفة بالحدث ، بل على الحدث فقط والحرف ؛ لأنه لا يدل على الذات ولا على الحدث ، والمراد بـ(الاسم) هنا : الوصف ، وهو ما دل علىٰ حدث وصاحبه ؛ أي : علىٰ مصدر وذات قام بها المصدر ؛ كقائم وراكب ، فإنه يدل علىٰ ذات اتصفت بالقيام والركوب ، فخرج به نحو (القهقرىٰ) في : رجعت

. . . .

القهقرىٰ ، فإنه وإن كان مبيّناً للهيئة . . إلا أنه مصدر لا وصف ، والمراد بـ(الصريح) ما لا يحتاج في جعْله حالاً إلىٰ تأويل ، وبـ(المشتق) ما دل علىٰ ذات وحدث ؛ كقائم كما مر آنفاً ، ودخل في (المؤول) وهو ما يحتاج في جعْله حالاً إلىٰ تأويل الجملة ، سواء كانت اسمية أو فعلية ماضوية أو مضارعية ، والجار والمجرور والظرف ، وهو في جميع ذلك في محل النصب على الحال ، والمراد بـ(الفضلة) ما ليس جزءاً من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه ، فلا يخرج نحو (كُسالىٰ) من قوله تعالىٰ : ﴿ قَامُوا كُسَالَىٰ ﴾ وهو حال مع أنه لا يستغني الكلام عنه ، وخرج بـ(الفضلة) الخبر من نحو قولك : زيد ضاحك ، فإن ضاحكاً وإن كان مبيِّناً للهيئة . . فإنه عمدة لا فضلة .

وقوله : (المنصوب) لفظاً أو تقديراً أو محلاً ، كما إذا كان جملة ، أو جاراً ومجروراً بعامل صاحبه فقط ؛ لأنها قيد لعاملها ، ووصف لصاحبها ، ولا يعمل فيها غيره على الأصح عند الجمهور ؛ ولهـٰذا لا يأتي من المبتدإ على الأصح عندهم خلافاً لسيبويه ؛ لأن الابتداء عامل معنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين في الحال وفي صاحبها ، بخلاف ما إذا دخل عليه ناسخ ؛ فإن الناسخ يعمل في المبتدإ ، وفي الحال منه ؛ لأنه عامل لفظي قوي ؛ ككان وكاد وأخواتهما ، وليت ولعل وكَأَنَّ على الأصح في الجميع ، وخرج بقيد اللزوم النعت ؛ لأن نصبه ليس لازماً ، بل هو تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه .

وقوله : (بالفعل) لأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال ؛ لأنها لا تكون إلا مسندة إلى الأسماء ، وحق المسند أن يعمل في ما أُسند إليه .

قوله : (أو شبهه) والمراد بشبه الفعل هنا : ما يعمل عمله ، ويشاركه في الحروف الأصلية ؛ كاسم الفاعل والمصدر مثلاً ، أو ما يُفهم منه معنى الفعل ، ولا يشاركه في الحروف الأصلية ؛ كالظرف واسم الإشارة .

قوله : (المفسِّر لما انبهم) أي : لما استتر وخفي من الهيئات ؛ أي : من هيئات ما هو له ، وصفاته التي هو عليه حين صدور الفعل منه ؛ كجاء زيد راكباً ، أو وقوعه عليه ؛ كركبت الفرس مسْرجاً ، و(الهيئات) جمع هيئة ، وهي الصفة محسوسة كما

. . . .

مثلنا أو غيرها ؛ نحو : تكلم زيد صادقاً ، وقال ابن هشام في « حواشي التسهيل » : والمراد بالهيئة : الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر ، محققة كانت لك الحال أو مقدرة ، وتسمى **الأولىٰ** : حالاً محققة ، **والثانية** : حالاً مقدرة ؛ كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً ؛ أي : مقدِّراً ذلك ، ومنها قوله : ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ أي : مقدِّرين خلودكم . اهـ ، وهٰذا القيد ـ أعني : المفسِّر . . . إلخ ـ مخرج للتمييز المشتق ؛ نحو : لله دره فارساً ، فإنه تمييز على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل لبيان المتعجَّب منه ، فالتعجب من الفروسية لا في الفروسية ؛ لأن التمييز علىٰ تقدير معنىٰ (من) لا (في) ومُخرج أيضاً نعت النكرة المنصوب ؛ نحو : رأيت رجلاً راكباً ؛ لأن رجلاً مذكور لتخصيص المفعول ، فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمْناً لا قصداً . اهـ من « النزهة » بتصرف وزيادة .

واعلم : أن الحال لها أقسام كثيرة : **الأولىٰ** : المنتقلة ، وهي التي لا تلازم صاحبها ؛ كجاء زيد راكباً ، **الثانية** : اللازمة ، وهي التي تلازم صاحبها ؛ نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾ ، **الثالثة** : المقصودة ؛ كجاء زيد ضاحكاً ، **والرابعة** : الموطئة والمقصود ما بعدها : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾ ، **والخامسة** : المقارنة في الزمان ؛ نحو : ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾ ، **السادسة** : المحكية ، وهي الماضية ؛ نحو : جاء زيد أمس راكباً ، **والسابعة** : الحال المقدرة ، وهي المستقبلة ؛ نحو قوله : ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ أي : مقدرين الخلود بعد دخولكم ، **والثامنة** : المبيِّنة ، وتسمى المؤسِّسة ، وهي ما لا يستفاد معناها إلا بها ، وهي الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، ونحو : ضربت اللص مكتوفاً ، **والتاسعة** : المؤكِّدة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾ ، **والعاشرة** : المنفردة ، وهي الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، **والحادية عشر** : المتعددة ، وهي قسمان : مترادفة ، ومتداخلة .

فالمترادفة : نحو : جاء زيد راكباً متبسماً ، إذا جعلنا راكباً ومتبسماً حالين من (زيد) وعاملها (جاء) ، سُميت مترادفة لترادفها ؛ أي : تتابعها .

. . . .

والمتداخلة : كالمثال المذكور إذا جعلنا راكباً حالاً من (زيد) وعاملها (جاء) وجعلنا (متبسماً) حالاً من الضمير المستتر في راكباً ، وعاملها الوصف ، وهو (راكب) لأنه اسم فاعل ، سُميت متداخلة ؛ لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولىٰ .

فهٰذه الأقسام اثنا عشر قسماً ؛ لأن المتعددة إما : متداخلة ، أو مترادفة ، وعلىٰ كل منها أن الحال إما : اسم صريح مشتق ، أو جامد مؤول بمشتق ، أو جملة اسمية ، أو ماضوية أو مضارعية ، أو جار ومجرور أو ظرف ، فهٰذه سبعة اضربها في الاثني عشر السابقة بأربع وثمانين صورة ، وعلىٰ كل منها إما : أن يكون من الفاعل أو من المفعول أو منهما ، فهٰذه ثلاثة اضربها في أربع وثمانين بمئتين واثنين وخمسين صورة ، وعلىٰ كل منها فالعامل فيها إما : الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر ، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو أمثلة المبالغة أو اسم التفضيل ، أو اسم الإشارة ؛ نحو : تلك هند مجردةً ، أو حرف التمني ؛ نحو : ليت زيداً أميراً أخوك ، أو حرف التشبيه ؛ نحو : كأن زيداً راكباً أسدٌ ، أو الظرف أو الجار والمجرور ؛ نحو : زيد في الدار ، وعندك قائماً ، فهٰذه ثلاثة عشر اضربها في مئتين واثنين وخمسين ، يحصل بثلاثة آلاف ومئتين وست وسبعين صورة .

وإنما قدم الحال على التمييز في الترجمة ، وفي داخلها مع أن التمييز مبيِّن للذوات ، والحال مبيِّن للهيئة ، والمبيِّن للذات مقدَّم على المبيِّن للهيئة ؛ لأن الحال أقرب للعمدة ، لأنه لا يكون إلا منصوباً ، والتمييز يكون منصوباً ومجروراً . اهـ من « حمدون » .

(**والتمييز**) في الأصل مصدر قياسي (لميَّز) المضعَّف ، يقال : ميَّز يميِّز تمييزاً ، وهو من باب إطلاق المصدر ، وإرادة اسم الفاعل ، **ومعناه لغة** : فصل الشيء عن غيره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ أي : انفصلوا عن المؤمنين ، **واصطلاحاً** : هو الاسم الصريح الجامد غالباً المشتق قليلاً ، المنصوب بالذات المبهمة إذا كان تمييز الذات ، أو بالمسند من فعل أو شبهه إذا كان تمييز نسبة المفسِّر لما انبهم

من الذوات المفردة ، أو من النسب الكائنة في الجملة ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، أو في شبهها ؛ نحو : زيد طيب داراً ، فـ(طيب) صفة مشبهة ، وقيدنا بالصريح ؛ لأن التمييز لا يكون جملة ولا شبهها ، وهٰذا مما فارق فيه التمييزُ الحالَ ، وقولنا : (المنصوب) خرج به المرفوع والمجرور ، لكن قد يكون التمييز مجروراً لفظاً ؛ نحو : عندي ثلاثة رجال وقفيز بر ، وقولنا : (المفسِّر) خرج به ما عدا الحال من المنصوبات ، وقولنا : (لما انبهم من الذوات . . .) إلخ خرج به الحال ؛ فإنه يرفع الإبهام ، ولكن لا عن ذاتٍ ، وإنما يرفعه عن هيئة الذات . اهـ « نزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والحـــال والتمييـــز منصـــوبـــان على اختـلاف الـوضـع والمبـانـي)

أي : (**والحال والتمييز**) المصطلح عليهما عند النحاة (**منصوبان**) أي : مشتملان علىٰ علَم النصب من الفتحة وما ناب عنها لفظاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ أو تقديراً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ أو محلاً ، كما إذا وقع جملة أو شبهها من الظرفين ؛ نحو : جاء زيد يضحك ، وكذلك يُنصب التمييز لفظاً ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، أو تقديراً ؛ نحو : ملكت عشرين فتىً ، ولا يكون إعرابه محلِّياً ؛ لنه لا يقع جملة ، وناصب الحال الفعل المسند إلىٰ صاحبها أو الوصف كما مرَّ ، وناصب التمييز الفعل المسند أو شبهه إن كان تمييز نسبة ، أو الذات المبهمة إن كان تمييز ذات .

(**على اختلاف الوضع**) أي : مع اختلاف المعنى الذي وُضِعا له ؛ لأن الحال مفسِّر لما انبهم وخفي من هيئات صاحبه وصفاته ، والتمييز مفسِّر لما انبهم من الذوات أو النسب (**والمباني**) جمع مبني ، وهو الحروف التي بنيت وركِّبت منه الكلمة ؛ أي : ومع اختلاف مباهما ولفظهما ؛ لأن الحال لا تكون إلا مشتقة ، أو مؤولة بمشتق كالوصف ؛ لأنها وصف لصاحبها في المعنىٰ ، وحق الوصف الاشتقاق ، والتمييز لا يكون إلا جامداً غالباً ، ومجيئه مشتقاً نادر ؛ كقولهم : لله دره فارساً ، وإنما امتنع اشتقاقه ؛ لأن الغرض منه تمييز الذات أو النسبة ، فلا حاجة إلى اشتقاقه .

وقوله : (منصوبان) وإنما نُصِبا ؛ لأنهما فضْلاتان ، والنصب إعراب الفضلة ، ولكن نصب الحال واجبٌ ؛ لئلا يشتبه بالصفة في نحو : جاء زيد الراكب ، وأما التمييز . . فيجوز جره بـ(مِنْ) أو بإضافة المميَّز إليه .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ثـم كـلا النـوعيـن جـاء فضلـة   منكَّـــراً بعـــد تمـــام الجملـــة)

و(**ثم**) هنا للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعد ما ذكرْنا أنهما مشتركان في النصب مختلفان في اللفظ والمعنىٰ ، أو (ثم) بمعنى الواو ، ونقول : (**كلا النوعين**) أي : كل من النوعين الحال والتمييز (**جاء**) أي : يجيء في كلامهم (**فضلة**) أي : غير داخلين في جزئي الكلام المسند والمسند إليه ؛ أي : يقعان بعد جملة تامة ، مركبة من مبتدإ وخبر ، أو من فعل ومرفوعه ، وإن توقّق تمام إفادة الكلام علىٰ ذكْرهما ، وليس المراد بكونهما فضلة أن يكون الكلام مستغنياً عنهما ، كما توهَّمه بعضهم ؛ بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ وقولك : عندي عشرون غلاماً ، وقوله : (كسالىٰ) حال ، و(غلاماً) تمييز ، ولا يستغني الكلام عنهما ، وخرج بـ(الفضلة) الخبر من نحو قولك : زيد ضاحك ؛ فإن ضاحكاً وإن كان اسماً مبيِّناً للهيئة . . فهو عمدة لا فضلة ، وجاء كل منهما أيضاً (**منكَّراً**) لئلا يشتبه الحال بالصفة في نحو : رأيت زيداً العاقل ، ولأن الأصل في الكلام النكرة ، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط ، فلا معنىٰ للتعريف حينئذ ، فلو عُرِّفَ . . وقع التعريف ضائعاً ، فإن وقع في كلامهم بلفظ المعرفة . . وجب تأويله بالنكرة ؛ طرْداً للباب علىٰ وتيرة واحدة ، ومحافظة علىٰ ما استقر للحال من لزوم التنكير ؛ نحو : جاء زيد وحده ؛ أي : منفرداً ، وهـٰذا مذهب البصريين ، وأجاز يونس والبغداديون تعريفها مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيد الراكب ، وفصَّل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط . . صح تعريفها لفظاً ؛ نحو : عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيءَ ؛ فـ(المحسن) و(المسيء) حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم تتضمن معنى الشرط . . لم

الحال يُذكّر ويُؤنّث ، وهو الأفصح ، يقال : حال حسنة ، وحال حسن ، وقد يُؤنث لفظها ، فيقال : حالة ، وهو قسمان : **مؤكِّدة** : . . . .

يصح تعريفها ، فلا يصح : جاء زيد الراكب ؛ إذ لا يصح : جاء زيد إن ركب . اهـ من « أبي النجا » ، ولأنه لما كان الغرض من التمييز التفسير وإزالة الإبهام ، وذلك حاصل بالنكرة . . التزموا تنكيره ؛ احترازاً من العبث والزيادة لغير غرض ، كما في الحال ، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر : [من الطويل]

رأيتـك لمـا أن عـرفـت وجـوهنـا صددت وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو

وأوّله البصريون علىٰ زيادة (أل) لضرورة النظم ؛ أي : نفساً .

وقوله : (**بعد تمام الجملة**) تفسير لمجيئهما فضلة ؛ أي : لا يقعان إلا بعد تمام الجملة بذكْر المسند والمسند إليه ، ولأن الحال في الحقيقة خبر ؛ لأنها محكوم بها علىٰ صاحبها معنىٰ ، وحق الخبر أن يتأخر . وقوله : (جاء) بإفراد الفعل ؛ مراعاةً للفظ (كلا) فإنه مفرد اللفظ مثنى المعنىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**الحال**) أي : لفظه (**يذكر**) لفظاً (**ويؤنث**) معنىٰ (**وهو**) أي : تذكيره لفظاً ، وتأنيثه معنى (**الأفصح**) في اللغة ؛ أي : الأشمل على الفصاحة من تذكيره لفظاً ومعنىٰ ، مصال تذكيره لفظاً ، وتأنيثه معنىً كأن (**يقال** : **حال حسنة** ، **و**) مثال تذكيره لفظاً ومعنىً كأن يقال : (**حال حسن** ، **وقد يؤنث لفظها** ، **فيقال** : **حالة**) .

وعبارة « الخضري » : الأفصح في ضميره ، ووصفه التأنيث ، وفي لفظه التذكير بأن يُجرد من التاء ، فيقال : حال حسنة . اهـ ، وعبارة « الكواكب » : والأفصح تذكير لفظه وتأنيث معناه ؛ كهـٰذه حال لازمة ، ويجوز تذكيرهما ؛ كهـٰذا حال لازم ، وتأنيثهما ؛ كهـٰذه حالة لازمة ، لا تأنيث لفظه مع تذكير معناه ، فيمتنع : هـٰذا حالة لازم . اهـ منه .

(**وهو**) أي : والحال ذكَّر الضمير نظراً إلىٰ لفظ الحال ؛ أي : والحال من حيث التأكيد والتأسيس ، لا من حيث اللزوم والانتقال (**قسمان**) لا ثالث لهما :

إحداهما : (**مؤكدة**) لمعنىٰ عاملها ، وهي التي لا تفيد معنىٰ غير ما أفاده

ولم يتعرض لذكْرها . **ومؤسسة** : وهي الاسم ....

العامل ، وقيل : هي التي يستفاد معناها بغير ذكرها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ، وادعى المبرد والفراء والسهيلي : أن الحال لا تكون مؤكدة ، بل هي مبيِّنة أبداً ؛ لأن الكلام لا يخلو عند ذكْرها من فائدة . اهـ « خضري » ، وهي ؛ أي : المؤكدة ثلاثة أقسام :

الأول : كل وصف دل علىٰ معنىٰ عامله ، وخالفه لفظاً ، وهو الأكثر في كلامهم ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ، وقوله : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ ، أو وافقه لفظاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِ ﴾ وكقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ .

والثاني : من الحال المؤكدة هي التي أكدت لصاحبها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ كما ذكره « الموضِّح » .

والثالث : هي التي أكدت مضمون الجملة ؛ بشرط كون الجملة اسمية جُزْآها معرفتان جامدان ؛ نحو : زيد أخوك عطوفاً وأنا زيدٌ معروفاً ؛ فـ(عطوفاً) و(معروفاً) حالان ، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : أُحِقُّه عطوفاً ، وأُحِقُّ معروفاً . اهـ من « ابن عقيل » ، وقوله : (أُحُقُّه) بفتح فضم ، من حققت الأمر مخففاً ؛ أي : تَحَقَّقته ، أو بضم فكسر من أَحْقَقْتُه بمعنىٰ أثبتُّه ، و(أُحِقُّ) الثاني بضم فكسر لا غير . اهـ « خضري » ، وإنما وجب حذف عاملها ؛ لأن الجملة كالعوض منه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه . اهـ منه .

(**ولم يتعرّض**) الناظم (**لذكْرها**) أي : لذكْر الحال المؤكدة ؛ أي : لم يلتفت إلىٰ ذكْرها ، ولم يَعْتَنِ بها ؛ لأنها غير مقصودة لذاتها ، بل للتأكيد .

(و) **ثانيتهما** : (**مُؤسِّسة**) بضم الميم ، وكسر السين المهملة الأولىٰ وتشديدها ، علىٰ صيغة اسم الفاعل ، وتُسمىٰ مبيِّنة ، وهي التي أفادت معنىً لم يُفِدْه العامل ؛ كقولك : جاء زيد راكباً ، (**وهي**) أي المؤسِّسة ، **ضابطها** : هو (**الاسم**) صريحاً ، وهو ظاهر ، أو تأويلاً كالجملة الواقعة حالاً ؛ نحو : جاء زيد يضحك ، فإن الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفاً وجاراً ومجروراً ، وهي في جميع ذلك

المشتق الفضلة المفسِّر لما انبهم من الهيئات ، ولما كان بين الحال والتمييز مشاركة في عدة أمور . . . .

في محل نصبٍ على الحال ، فخرج به الفعل والحرف ، (**المشتق**) وهو ما دل علىٰ حدث وذات متصفة به ، وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل ، **والمراد** : المشتق ولو تأويلاً ؛ لتدخل الجملة وشبهها ، والحال الجامدة لتأويل كل منها بالوصف المشتق كما مرّ آنفاً .

(**الفضلة**) أي : الزائد علىٰ جزأي الكلام ، وبهـٰذا التأويل يصح كونه صفةً للاسم ، والمراد بـ(الفضلة) هنا : ما ليس جزءاً من الكلام ؛ أي : ركناً في الإسناد وإن توقف صحة المعنىٰ عليه ، لا ما يستغني الكلام عنه ، فلا يخرج نحو : (كسالىٰ) و(لاعبين) من قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ ، ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ ، وخرج بـ(الفضلة) الخبر من نحو قولك : زيد ضاحك ؛ فإن ضاحكاً وإن كان اسماً مبيِّناً للهيئة . . فهو عمدة لا فضلة . اهـ « أبو النجا » .

(**المفسِّر**) صفة ثانية لـ(الاسم) وفي بعض النسخ : (المفسِّرة) بالتأنيث علىٰ أنه صفة لـ(الفضلة) فلا يصح ، فهو تحريف من النساخ ؛ أي : المبيِّن (**لما انبهم**) واستتر وخفي ، ولم يُعلم (**من الهيئات**) أي : من هيئات صاحبه وصفاته وقت وقوع الفعل منه أو عليه ، و(الهيئات جمع هيئة ، وهي الصفة محسوسة كانت ؛ كجاء زيد راكباً ، أو غيرها ؛ نحو : تكلَّم زيد صادقاً .

والمعنىٰ : أن الحال إنما جيء بها قصداً ؛ لتبيين حالة صاحبها وقت وقوع الفعل منه أو عليه ، وهـٰذا القيد ـ أعني : المفسِّر . . . إلخ ـ مخرج للتمييز المشتق ؛ نحو : لله دره فارساً ، فإنه تمييز على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل لبيان جنس المتعجب منه ، فالتعجب من الفروسية لا فيها ؛ لأن التمييز علىٰ تقدير (مِنْ) البيانية لا (في) ، ومخرج أيضاً نعت النكرة المنصوب ؛ نحو : رأيت رجلاً راكباً ؛ لأن (راكباً) مذكورٌ لتخصيص المفعول ، فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمْناً لا قصْداً كما مر .

(**ولما كان بين الحال والتمييز**) المصطلح عليهما عند النحاة (**مشاركة**) أي : موافقة واجتماع (**في عدة أمور**) من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : في أمور

جمع بينهما في ذلك اختصاراً ، فيشتركان في : أن كلاً منهما يكون منصوباً فضلةً نكرة رافعاً للإبهام ، لكن الحال لا يكون إلا منصوباً ، بخلاف التمييز ، وإن ورد الحال والتمييز بلفظ المعرفة . . أُوِّلَ كل منهما بنكرة ؛ محافظة علىٰ ما استقر لهما من لزوم التنكير ؛ نحو : اجْتَهِدْ . . . .

عديدة قليلة عددها بالنسبة إلىٰ ما افترقا فيه ، وهي الخمسة الآتية (. . **جمع**) الناظم (**بينهما**) أي : بين الحال والتمييز (**في ذلك**) المذكور من البيتين ؛ أي : **في** قوله : (والحال والتمييز منصوبان . . .) إلخ ، وقوله : (**اختصاراً**) علة للجمع ؛ أي : جمع بينهما اختصاراً للكلام ، والاختصار : تقليل اللفظ مع كثرة المعنىٰ .

و(الفاء) في قوله : (**فيشتركان**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفْت أن بينهما مشاركة في عدة أمور ، وأردت بيان تلك الأمور . . فأقول لك : إنهما يشتركان (**في أن كلاً منهما يكون**) اسماً (**منصوباً**) لفظاً أو تقديراً أو محلاً ، لا مرفوعاً ، ولا مجروراً ؛ لأنهما فضلتان ، والنصب إعراب الفضلة كما مرّ ، (**فضلة**) أي : غير داخلين في جزأي الكلام وإن لم يستغن الكلام عنهما في الإفادة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ، (**نكرة**) لأن المقصود منهما بيان ما انبهم من الهيئات أو الذوات أو النسب ، وذلك حاصل بلفظ النكرة ، فلا حاجة إلىٰ تعريفهما ؛ صوناً للفظ عن الزيادة ، والخروج عن الأصل لغير غرض (**رافعاً للإبهام**) والالتباس في الهيئات والذوات والنسب .

وقوله : (**لكن الحال**) استدراك علىٰ قوله : (يكون منصوباً) رفع به ما يتوهم من كون نصبهما على السواء في الوجوب أو الجواز ؛ أي : لكن الحال (**لا يكون إلا منصوباً**) أصالةً ، وقد يجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي ؛ كقوله : [من الوافر]

فمـــا رجعَـــتْ بخَـــائبـــةٍ رِكَـــابُ حكيـــمِ بـــن المُسيَّـــب مُنْتَهـــاهـــا

(**بخلاف التمييز**) فإنه يجوز جره بـ(مِن) البيانية ، أو بإضافة المميَّز إليه ؛ كثلاثة رجال وقفيز بر ، (**وإن ورد الحال والتمييز بلفظ المعرفة . . أُوِّلَ كل منهما بنكرة**) جواب (إن) الشرطية (**محافظةً علىٰ ما استقرّ**) وثبت (**لهما**) في الوضع (**من لزوم التنكير**) ووجوبه لهما ، مثال وقوع الحال معرفة : (**نحو**) قولهم : (**اجتهد**) في

وحدك أي : منفرداً ، وقوله :

. . . . وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو

أي : نفساً ، والمراد بـ(الفضلة) هنا : ما يقع بعد تمام الجملة وإن توقفت فائدة الكلام عليه ، ألا ترىٰ أن (مرحاً) في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ منصوب على الحال ، ولو أسقط . . لفسد المعنىٰ ، . . . .

العمل حالة كونك (**وحدك** ؛ **أي : منفرداً**) وهو مصدر وَحَدَ يَحِدُ وَحْداً كوَعَدَ يَعِدُ وَعْداً إذا انفرد ؛ فلذلك أُوِّل بمنفرداً من تأويل المصدر باسم الفاعل ، وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً ، وكذا في نحو : رأيت زيداً وحده عند سيبويه ؛ لأن المصادر إنما تجيء أحوالاً من الفاعل غالباً ، فالهاء مفعوله بحذف الجار ؛ أي : حال كوني منفرداً به ؛ أي : برؤيته ، ولك جعْله اسم مصدر لأَوْحَدَهُ بالهمز ؛ أي : أفرده مؤوّلاً باسم الفاعل ، فالهاء مفعوله بلا حذف ؛ أي : حال كوني مُوْحِدَهُ ؛ أي : مُفْرِدَهُ بالرؤية ، وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول ، وأوجبه ابن طلحة وضُعِّف . اهـ من « الخضري »، (و) مثال وقوع التمييز معرفة : نحو (**قوله**) أي : قول رشيد اليَشْكُري يخاطب قَيْس ابن مسعود بن خالد اليَشْكُري ، وأراد بالوجوه أعيانَ القوم : [من الطويل]

رأيت لما أن عرفت وجوهنا صددت (**وطبت النفس يا قيس عن عمرو**)

(**أي : نفساً**) حمْلاً علىٰ أن (أل) زائدة لضرورة النظم ، هـٰذا علىٰ مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فأجازوا كون التمييز معرفة ، فاستدلوا بهـٰذا البيت علىٰ جوازه .

(**والمراد بـ«الفضلة» هنا**) أي : في (باب الحال) (**ما يقع بعد تمام الجملة**) بذكْر المسند والمسند إليه (**وإن توقفت**) حصول (**فائدة الكلام عليه**) أي : علىٰ ذكره ، بخلاف التمييز فإنه لا يتوقف عليه فائدة الكلام ، وكذلك مفعولا (ظَنَّ) و(كَسَىٰ) وأخواتهما فإنهما عمدتان مع وقوعهما بعد تمام الكلام ونصبهما ، (**ألا**) أي : هل لا (**ترىٰ أن « مرحاً » في قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾) أي : مستكبراً ، (**منصوب على الحال**) من فاعل (تمش) (**ولو أسقط**) لفظه من الكلام (. . **لفسد المعنىٰ**) لأن المعنىٰ حينئذ النهي عن المشي في الأرض ، وهو فاسد غير معقول .

ومثله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ . **واعلم** : أن الحال قد تكون رافعة إما : لإبهام هيئة الفاعل ؛ نحو : جاء زيد راكباً ، أو هيئة المفعول ؛ نحو : ركبت الفرس مسرجاً ، . . . .

وإعرابه : (لا) ناهية جازمة (تمش) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، (في الأرض) جار ومجرور متعلِّق بـ(تمش) (مرحاً) حال من فاعل (تمش) وهو جامد مؤول بمشتق ؛ أي : صاحب مرح .

(**ومثله**) أي : ومثل (مرحاً) لفظ (لاعبين) من قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾) في كونه حالاً لا يَسْتَغني الكلامُ عنه ؛ لأنه حال من فاعل (خلقنا) ، ولو أسقط . . لفسد المعنىٰ ؛ لأنه يكون نفي خلق هٰذه المذكورات ، وهو ظاهر الفساد .

(**واعلم** : **أن الحال قد تكون رافعة**) أي : مبيِّنة (**إما**) حرف تفصيل (**لإبهام هيئة**) أي : صفة (**الفاعل**) لفظاً (**نحو** : **جاء زيد راكباً**) فـ(راكباً) بالنصب حال من زيد ، مبيِّنٌ هيئته وصفته وقت مجيئه ، فإن قولك : جاء زيد ، لا يُعلم منه علىٰ أي هيئة جاء ، هل جاء علىٰ صفة الركوب أو صفة المشي ؟ ومثله : جاء زيد ضاحكاً ، وطلع البدر كاسفاً ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾ ، فـ(خائفاً) حال من فاعل (خرج) مبيِّن هَيْئَتَه وَقْتَ خروجه ، أو من الفاعل معنىٰ كاسم كان وأخواتها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ لأن المعنىٰ فما يصنعون حالة كونهم معرضين عن التذكرة ، فـ(معرضين) حال من الضمير في (لهم) باعتبار كونه فاعلاً في المعنىٰ ، و(الفاء) بحسب ما في القرآن ، و(ما) اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ ، (لهم) جار ومجرور خبر المبتدإ ، و(عن التذكرة) متعلِّق بـ(معرضين) .

(**أو**) قد تكون رافعة ومبيِّنة لإبهام (**هيئة**) وصفة (**المفعول**) لفظاً (**نحو** : **ركبت الفرس مسرجاً**) فـ(مُسرجاً) حال من المفعول الذي هو (**الفرس**) مبينة هيئته وقت الركوب عليه ، أو مبينة لهيئة المفعول معنىً ؛ نحو بحسبك محتاجاً درهم ؛ إذ

أو لهيئة صالحة لهما ؛ نحو : لقيت عبد الله راكباً ، وقد يكون رافعاً لهيئتهما معاً ؛ نحو : لقيت عبد الله راكبَيْن ، وسيأتي أن التمييز يكون رافعاً لإبهام ذات . . . .

المعنىٰ يكفيك محتاجاً درهم ، فجاءت الحال من الكاف في (بحسبك) من حيث إنه مفعول بحسب في المعنىٰ .

(**أو**) تكون الحال رافعة ومبينة (**لهيئة**) أي : لصفة (**صالحة لهما**) أي : للفاعل والمفعول (**نحو** : **لقيت**) أي : رأيت أنا (**عبد الله راكباً**) بالإفراد ، فـ(راكباً) إما : حال من الفاعل ؛ أي : لقيته حالة كوني راكباً ، أو من المفعول ؛ أي : حالة كونه راكباً .

(**وقد يكون**) الحال (**رافعاً**) ومبيِّناً (**لهيئتهما**) أي : لهيئة الفاعل والمفعول وصفتهما (**معاً**) أي : حالة كونهما مجتمعين (**نحو** : **لقيت عبد الله راكبَيْن**) بالتثنية فـ(راكبَيْن) حال من التاء في (لقيت) وحال من (عبد الله) . **والمعنىٰ** : لقيت عبد الله حالة كونه راكباً وحالة كوني راكباً .

والمراد من (المفعول) : ما يعم نائب الفاعل ؛ نحو : ضرب زيد قائماً ، وتجيء الحال من المجرور بالحرف ؛ نحو : مررت بهند جالسة ، أو من المجرور بالمضاف إن كان المضاف بعضاً من المضاف إليه ؛ نحو : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ فـ(لحم) بعض ما أضيف إليه ؛ ولهٰذا يجوز إسقاطه بأن يقال : أن يأكل أخاه ، أو يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة إسقاطه ؛ نحو : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فـ(حنيفا) حال من (إبراهيم) لأنه يصح أن يقال : أن اتبع إبراهيم بحذف المضاف ، أو كان المضاف عاملاً في الحال ؛ نحو : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ فـ(جميعاً) حال من (الكاف) وناصبه (مرجع) (**وسيأتي**) في محله (**أن التمييز يكون رافعاً لإبهام ذات**) ، وهو أربعة أقسام إجمالاً :

الأول : تمييز العدد الصريح من أحد عشر إلى المئة ، وتمييز العدد غير الصريح ؛ نحو : كم عبْداً ملكت .

والثاني : تمييز المقدار ، وهو ما يُعرف به قدر الشي ، وهو ثلاثة أنواع ؛ لأنه إما : كيل ؛ نحو : اشتريت قفيزاً براً ، أو وزن ؛ نحو : اشتريت رطلاً سمناً ، أو

أو نسبة ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (على اختلاف الوضع والمباني) أي : وضع الكلمات المفردة وتركيبها . . . .

مساحة ؛ نحو : اشتريت شبراً أرضاً ، والمراد بالمقدار في هـٰذه الأمثلة : هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير ، وإلا . . لو جبت الإضافة ؛ نحو : اشتريت قفيز بر ، تريد المكيال الذي يكال به البر .

والثالث : شبه مقدار في الكيل ؛ نحو : عندي سقاء ماء ، أو في الوزن ؛ نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ أو في المساحة ؛ نحو : ما في السماء موضع راحة سحاباً .

والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ؛ نحو : هـٰذا خاتم حديداً ، فالخاتم فرع الحديث ؛ لأنه مصنوع منه ، فيكون الحديد هو الأصل بهـٰذا الاعتبار ، ومثله هـٰذا باب ساجاً ، وهـٰذه جبة خزاً .

(**أو**) رافعاً لإبهام (**نسبة**) ، وهو نوعان : محول وغير محول .

والمحوَّل : له أربع حالات : إما محوَّل عن الفاعل ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، أو عن المفعول ؛ نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ أو عن المبتدإ ؛ نحو : زيد أجمل منك وجهاً ، أو عن الخبر ؛ نحو : والصاع أربعة أمداد تقريباً .

وغير المحوَّل عن شيء أصلاً ؛ نحو : امتلأ الإناء ماءً ، ولله دره فارساً .

(**وهـٰذا**) الفرق الذي ذكرناه بينهما من كون الحال رافعاً لإبهام الهيئات ، والتمييز رافعاً لإلهام الذات أو النسبة هو (**معنىٰ قوله**) أي : قول الناظم : (**على اختلاف الوضع والمباني**) أي : والحال والتمييز مشتركان في النصب مع اختلاف وضعهما ومبانيهما ؛ أي : مع اختلاف المعنى الذي وُضعا له ؛ لأن الحال مفسِّر لما انبهم من الهيئات ، والتمييز مفسِّر لما انبهم من الذوات والنسب ، ومع اختلاف لفظهما ؛ لأن الحال لا تكون إلا مشتقة ، أو مؤولة بالمشتق ؛ لأنها وصف لصاحبها في المعنىٰ ، وحق الوصف الاشتقاق ، والتمييز لا يكون إلا جامداً غالباً ؛ لأنه لتمييز الذات أو النسبة ، وهو حاصل بالجامد ؛ فلا حاجة إلى اشتقاقه ، وهـٰذا المعنى الذي ذكرناه في تفسير الوضع والمباني أوضح وأصوب من قول الشارح في تفسيرها : (**أي : وضع الكلمات المفردة وتركيبها**) أي : مركباتها ، وهي خاصة بالحال ؛ لأن التمييز لا يكون

وقوله : (جاء) بالإفراد مراعاة للفظ ؛ فإنه مفرد اللفظ مثنى المعنىٰ . ثم أشار إلىٰ ما افترقا فيه بقوله :

لَكِـنْ إِذَا فَكَّـرْتَ فِـي ٱسْـمِ ٱلْحَـالِ   وَجَـدْتَـهُ ٱشْتُـقَّ مِـنَ ٱلأَفْعَـالِ
ثُـمَّ يُـرَىٰ عِنْـدَ ٱعْتِبَـارِ مَـنْ عَقَـلْ   جَـوَابَ كَيْـفَ فِـي سُـؤَالِ مَـنْ سَـأَلْ
مِثَـالُـهُ جَـاءَ ٱلأَمِيـرُ رَاكِبَـاً   وَقَـامَ قُـسٌّ فِـي عَكَـاظَ خَـاطِبَـا

إلا مفرداً ، (**وقوله**) أي : وقول الناظم : (« **جاء** » **بالإفراد**) أي : بإفراد الفعل عن علامة التثنية ، مع أن ضمير الفاعل المستتر في (جاء) يعود إلىٰ (كلا) وهو مثنىٰ في المعنىٰ (**مراعاة**) أي : نظراً (**للفظ**) كِلاَ ومجاراة عليه (**فإنه**) أي : فإن (كلا) (**مفرد اللفظ**) لخلوه من علامة التثنية ؛ لأنه وُضع هٰكذا (**مثنى المعنىٰ**) أي : مع دلالته على اثنين في المعنىٰ ، فهو باعتبار لفظه ملحق بالمفرد إذا لم يضف إلى الضمير ، وملحق بالمثنىٰ إذا أضيف إليه .

[الفرق بين الحال والتمييز]

(**ثم أشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**إلىٰ**) بعض (**ما افترقا**) أي : افترق الحال والتمييز (**فيه بقوله**) :

(**لكـن إذا فكـرت فـي اسـم الحـال   وجـدتـه اشتـق مـن الأفعـال**
ثـم يـرىٰ عنـد اعتبـار مـن عقـل   جـواب كيـف فـي سؤال مـن سأل
مثـالـه جـاء الأميـر راكبـا   وقـام قـس فـي عكـاظ خـاطبـا)

وقوله : (لكن) استدراك علىٰ كونهما متفقين في النصب ، وما بعده رَفَع به توهم اتفاقهما مطلقاً ؛ أي : فيما ذكره وفي غيره ؛ يعني : أن الحال والتمييز يتفقان في الأمور السابقة ، ولكن يفترقان في أوجه سبعة ، اقتصر منها هنا علىٰ وجهين :

أحدهما : أن الغالب في الحال أن يكون مشتقاً من مصدر ؛ للدلالة علىٰ متصف به ، بخلاف التمييز ، فإنه لا يكون غالباً إلا جامداً وذكر هٰذا بقوله : (**لكن إذا فكرت**) وتأملت أيها السائل (**في اسم الحال**) أي : في الاسم الواقع حالاً (. . **وجدته**) ورأيته قد (**اشتق من**) مصدر (**الأفعال**) المتصرفة ، جَمع الأفعالَ ؛ نظراً إلىٰ تعدد الأفعال المشتق منها بحسب تعدده .

لما قدم أنهما يشتركان في النصب والفضلة والتنكير . . دعت الحاجة إلى الفرق بينهما ، وهو من أوجهٍ ، اقتصر منها علىٰ وجهين : . . . .

والثاني : أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر بـ(كيف) لأنها يسأل بها عن الأحوال ، بخلاف التمييز ، وذكره بقوله : (**ثم يرىٰ**) و(ثم) هنا للترتيب الذكري ، أو بمعنى (الواو) أي : ويُرىٰ ويوجد اسم الحال (**عند اعتبار من عقل**) أي : عند تأمل من عقل ، وعرف معْناه صالحاً لوقوعه (**جواب « كيف »**) أي : صالحاً (**في**) جواب (**سؤال من سأل**) عن هيئات صاحبها بلفظة (كيف) التي يُسأل بها عن الأحوال ، فقال : كيف جاء زيد ، هل راكباً أم ماشياً ؟ فقال في جوابه : جاء راكباً ، بخلاف التمييز في ذلك ؛ لأنه لا يصلح لوقوعه في جواب (كيف) .

(**مثاله**) أي : مثال الحال الموصوفة بما ذكر ، والمثال جزئي يُذكر لإيضاح القاعدة ، كما مرّ في أوائل الكتاب (**جاء الأمير**) حالة كونه (**راكباً**) لا ماشياً ، (**و**) مثله : (**قام قُس**) بن ساعدة ، أحد فصحاء العرب ، كان خطيباً من خطباء الجاهلية ، مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مصدِّقاً بظهوره صلى الله عليه وسلم في آخر الزمان (**في**) سوق (**عُكَاظ**) بضم العين المهملة ، وتخفيف الكاف ، آخره ظاء مشالة، مأخوذ من التعاكظ وهو التفاخر : وهو سوقٌ في وادي نخلة بين الطائف ومكة، كانت مشهورة لهم ، يجتمعون فيها يوماً من السنة ، ويفتخرون فيها بالحسب والنسب ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي حالة كون (قِسّ) (**خاطباً**) أي : واعظاً للناس ، وكان يقول في خطبته : أيها الناس ؛ اجتمعوا واسمعوا وعوا ، من عاش . . مات ، ومن مات . . فات ، وكل ما هو آت آت ، إن في السماء لعبرا ، وإن في الأرض لخبرا ، مهاد موضوع ، وسقف مرفوع ، ونجوم تمور ، وبحار لا تغور . اهـ « رسلان » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**لما قدم**) الناظم (**أنهما**) أي : أن الحال والتمييز (**يشتركان**) أي : يتفقان (**في النصب والفضلة والتنكير . . دعت الحاجة**) أي : طلبته الضرورة (**إلىٰ**) ذكر (**الفرق**) والمخالفة (**بينهما ، وهو**) أي : الفرق والاختلاف (**من أوجهٍ**) كثيرة ، (**اقتصر**) الناظم (**منها**) أي : من تلك الأوجه (**علىٰ وجهين**) فقط :

أحدهما : أن الغالب على الحال أن يكون وصفاً مشتقاً من الفعل ؛ أي : من مصدره ؛ للدلالة علىٰ متصف به ، بخلاف التمييز لا يكون ـ غالباً ـ إلا جامداً كما سيأتي .

الثاني : أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر بـ(كيف) لأنها يسأل بها عن الأحوال ، بخلاف التمييز ، ألا ترىٰ أن (راكباً) في : جاء الأمير راكباً ، وصف مشتق من الركوب ، ويصلح للوقوع في جواب (كيف) ، ومثله : (خاطباً) في : قام قِسٌّ في عكاظ خاطباً . **وقس بن ساعدة** : ....

(**أحدهما** : **أن الغالب**) أي : الكثير (**علىٰ**) ألسنتهم في (**الحال أن يكون وصفاً مشتقاً من الفعل ؛ أي** : من مصدره ؛ **للدلالة علىٰ متصف به**) أي : بالمصدر بمعنى الحدث ، والمراد بالوصف : ما دل علىٰ معنىً وذات متصفة به ، وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل ، والمراد : الوصف ولو تأويلاً ؛ لتدخل الجملة وشبهها ، والحال الجامدة لتأويل كل الوصف المشتق كما مر . اهـ « خضري » ، ومن غير الغالب قولهم : اجتهد وَحْدَك ، (**بخلاف التمييز لا يكون غالباً إلا جامداً**) أي : غير دال علىٰ حدث (**كما سيأتي**) في محله ؛ ومن غير الغالب قد يتعاكسان ، فتأتي الحال جامدة ؛ كقولك : هـٰذا مَالُكَ ذهباً ، ويأتي التمييز مشتقاً ؛ نحو : لله دره فارساً . اهـ « عطار » .

(**الثاني**) من الوجهين : (**أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر بـ« كيف » لأنها**) أي : لأن (كيف) (**يسأل بها عن الأحوال** ، **بخلاف التمييز**) في ذلك كله ، (**ألا ترىٰ**) أيها المخاطب (**أن « راكباً » في**) قولك : (**جاء الأمير راكباً** ، **وصف**) لأنه اسم فاعل (**مشتق من الركوب**) لدلالته علىٰ ذات متصفة بالركوب ، (**ويصلح**) لفظ (راكباً) (**للوقوع في جواب**) من سأل (**كيف**) جاء الأمير ؟

(**ومثله**) أي : ومثل (راكباً) في كونه وصفاً مشتقاً صالحاً لوقوعه في جواب (كيف) لفظة : (« **خاطباً** » **في**) قوله : (**قام قُس في عكاظ خاطباً**) ، ألا ترىٰ أن (خاطباً) وصف مشتق من خطب ، صالح لوقوعه في جواب (كيف) فيصح أن يقال في جواب كيف قام قس في عكاظ : قام خاطباً .

(**وقُس**) في كلام الناظم هو (**ابن ساعدة**) بن عمرو بن عدي بن مالك بن

من فصحاء العرب ، كان خطيباً من خطباء الجاهلية ، مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مؤمناً بظهوره صلى الله عليه وسلم . **وعكاظ** : سوق بوادي نخلة ، كانت لهم مشهورة ، وهو غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، ومما افترقا فيه : أن الحال لبيان ....

أيدعان بن النمِر بن وَائلَة بن الطَّمثان الإيادي بالضم[1] ، بليغ مشهور ، وهو حكيم العرب ، وهو أُسْقُف نَجْران كما في « اللسان » ، وإياد هو ابن نزار بن معد ، وفيه الحديث : « يرحم الله قُسّاً ، إني لأرجو يوم القيامة أن يبعث أمةً وحدَه » ، ونص الحديث : لما قدم وفد أياد علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم . . قال : « أيكم يعرف قُسّاً ؟ » قالوا : كلنا نعرفه ، قال : « فما فعل ؟ » قالوا : مات ، قال : « يرحم الله قُسّاً ، إني لأرجو أن يأتي يوم القيامة أمةً وَحْدَه » اهـ من « القاموس مع شرحه » ، (**من فصحاء العرب ، كان خطيباً من خطباء الجاهلية ، مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مؤمناً**) أي : مصدقاً (**بظهوره**) وبعثته (**صلى الله عليه وسلم**) .

(**وعكاظ : سوق بوادي نخلة**) علم مركب لموضع ، (**كانت لهم**) أي : للعرب (**مشهورة**) بينهم، (**وهو غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث**) المعنوي ، وفي « القاموس » مع شرحه : عكاظ : كغراب ، سوق بصحراء ، وقال الأصمعي : عكاظ : نخل في وادٍ بينه وبين الطائف ليلة، وبينه وبين مكة ثلاث ليال، وبه كانت تقام سوق العرب، وقال الزمخشري: قيل: عكاظ ماء بين نخلة والطائف ، إلىٰ بلد يقال له : العِتْقُ ، كانت موسماً من مواسم الجاهلية ، تقوم هلالَ ذي القعدة ، وتستمر عشرين يوماً ، قال ابن دُريد : وكانت تجتمع فيها قبائل العرب فيتعاكظون ؛ أي : يتفاخرون ويتناشدون ما أحدثوا من الشعر ، ثم يتفرقون ، زاد الزمخشري : كانت فيها وقائع وحروب ، وفي « الصحاح » : فيقيمون فيها شهراً ، يتبايعون ويتفاخرون ويتناشدون شعراً ، فلما جاء الإسلام . . هدم ذلك ، قال اللحياني : أهل الحجاز يجرونها بالكسرة ، وتميم لا يجرونها . اهـ من « القاموس » وشرحه .

(**ومما افترقا فيه**) أي : ومن الأمور التي افترق فيها الحال والتمييز ، أتىٰ بـ(من) التبعيضية ؛ إشارةً إلىٰ أن تلك الأمور ليست منحصرة فيما ذكره ، (**أن الحال لبيان**) ما

---

(١) يعود علىٰ قوله : (قُس) .

الهيئة ، وهو تارة لبيان الذات ، وأخرىٰ لبيان جهة النسبة ، وأيضاً النصب في الحال علىٰ معنىٰ (في) ، وفي التمييز علىٰ معنىٰ (من) البيانية ، . . . .

انبهم من (**الهيئة**) أي : لبيان هيئة صاحبها وصفته حالة صدور الفعل منه ، أو وقوعه عليه .

(**وهو**) أي : التمييز يكون (**تارة**) أي : في حالةٍ (**لبيان**) ما انبهم من (**الذات**) ، وهو الواقع بعد المقادير من المكيلات ؛ نحو : له قفيز برّاً ، والموزونات ؛ نحو : له منوان عسلاً وتمراً ، والممسوحات ؛ نحو : له شبر أرضاً ، والمعدودات ؛ نحو : عندي عشرون غلاماً ، وهو منصوب بما فسره .

(**و**) يكون تارة (**أخرىٰ لبيان**) إجمال (**جهة النسبة**) إلى الفاعل ، وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل ، من فاعل أو مفعول ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، و﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

وقوله : (لبيان إجمال جهة النسبة) التحقيق ـ كما قاله ابن الحاجب ـ : أن التمييز إنما يفسر الذوات مطلقاً ، غاية الأمر أنها مقدرة في تمييز النسبة ؛ إذ لا إبهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً الذي هو النسبة ، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب ، فيحتمل كونه داره أو علمه مثلاً ، فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر يتعلق بزيد ، وسُمي تمييز نسبة ؛ نظراً للظاهر . اهـ « خضري » .

(**وأيضاً**) منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : وإضنا أيضاً ؛ أي : رجعنا رجوعاً إلىٰ بيان الفرق بينهما ، وقلنا : (**النصب في الحال علىٰ معنىٰ « في »**) الظرفية ، ولا يقال : القياس في الحال البناء ؛ لأنه مضمن معنىٰ (في) لأنا نقول : ليس هو مضمناً معنىٰ (في) فقط حتىٰ يُبنىٰ ، بل هو مضمن معنى الحرف والاسم ، وهو في حال . اهـ « حمدون » .

(**وفي التمييز علىٰ معنىٰ « من » البيانية**) للجنس ، ليس المراد أنها مقدرة في الكلام ؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها ، بل إنه مفيد لمعناها ، وهو بيان ما قبله ؛ أي : بيان جنسه ولو بالتأويل ، كما أن (من) البيانية كذلك ؛ فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما ، فإنه يبين جنس المعدود مثلاً ، وتمييز النسبة ، فإنه يبين جنس الشيء

والحال يقع مفرداً وجملة وشبهها ، والتمييز لا يكون إلا مفرداً ، والغالب على الحال أن تكون منتقلة ، كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة ، **ومعنى انتقالها** : **ألا تكون** لازمة لصاحب الحال كما مثلنا ، وربما كانت لازمة ؛ . . . .

المقصود نسبة العامل إليه ، فمثلاً : طاب زيد نفساً في تأويل طاب شيء زيد ؛ أي : شيء يتعلق به ، وجنس هٰذا الشيء مبهم ، ففسر بـ(نفساً) اهـ « خضري » .

(**والحال**) أيضاً (**يقع مفرداً**) نحو : جاء زيد راكباً ، (**وجملة**) اسمية ؛ نحوك اعتكفت وأنا صائم ، ونحو : جاء زيد يضحك ، ونحو : جاء زيد وقد تبسم ، (**وشبهها**) من ظرف ؛ نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وجار ومجرور ؛ نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ (**والتمييز لا يكون إلا مفرداً**) لأنه إنما سيق ؛ لبيان ما انبهم من الذوات والنسب ، والجملةُ وشبهُها فيها إبهام ؛ فلا تصلح لبيان ما انبهم منهما .

(**والغالب**) أي : الكثير الجاري (**علىٰ**) ألسنتهم في (**الحال أن تكون منتقلة**) أي : غير لازمة لصاحبها ؛ لأنها مأخوذة من التحول ، وهو التنقل ، فلا تكون أمراً خلقياً لازماً لصاحبها . اهـ « يس » ، (**كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة**) أي : غير جامدة ؛ لأنها صفة لصاحبها في المعنىٰ ، والصفةُ لا تكون إلا مشتقة ، أو مؤولة بها .

(**ومعنى انتقالها** : **ألا تكون لازمة لصاحب الحال**) وذلك (**كما مثلنا**) أي : كالمثال الذي مثلته أنا بقولي : (جاء زيد راكباً) والمثال الذي مثَّله الناظم بقوله : (جاء الأمير راكباً) و(قام قس في عكاظ خاطباً) ألا ترىٰ أن (راكباً) وصف منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن (زيد) وعن (الأمير) بأن يجيء ماشياً .

(**وربما كانت**) الحال (**لازمة**) لصاحبها غير منتقلة ، وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : كون عاملها مشعراً بتجدد صاحبها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ .

الثانية : أن تكون مؤكدة إما : لعاملها ؛ نحو قوله : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ ، أو لصاحبها ؛ نحو قوله : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ ، أو لمضمون جملة قبلها ؛ كزيد أبوك عطوفاً .

نحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .

الثالثة : أن يكون مرجعها السماعَ ولا ضابطَ لذلك ؛ نحو قوله : ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ ، وقوله : ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ ، و(**نحو**) قولهم : (**خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها**) و(يديها) بدل بعض منها ، و(أطول) حال من (الزرافة) كما في « شرح الشذور » ، وقيل : حال من (يديها) وهي حال لازمة ؛ لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها ، ويُروىٰ : يداها أطول ، علىٰ أنه مبتدأ وخبر ، والجملة حال من (الزرافة) أو صفة لها ؛ لكون (أل) فيها جنسية ، قال الغزالي : لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به . . جُعل يداها أطول من رجليها ؛ ليسهل عليها ذلك . اهـ

والزَّرافة ـ بفتح الزاي أفصح من ضمها ـ : حيوان معروف ، سُمي به ؛ لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام إذا زاد وأكثر فيه ، كذا في « القاموس » ، وقيل : لأنها في صورة جماعة من الحيوانات ، فرأسها كالإبل ، وجلدها كالنمر ، وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر ، وذنبها كالظبي ، والجماعة من الناس تسمىٰ زَُرافة بالفتح والضم ، كما في « المصباح » اهـ من « الخضري » .

والحاصل : أن التمييز والحال يتفقان في خمسة أمور ، وهي : كونهما اسمين ، نكرتين ، فضلتين ، منصوبتين ، رافعين للإبهام وإن اختلف جهة الرفع .

ويختلفان في سبعة أمور :

الأول : أن الحال تجيء مفردة وجملة وشبهها ، والتمييز لا يكون إلا اسماً مفرداً .

والثاني : أن النصب في الحال علىٰ معنىٰ (في) ، وفي التمييز علىٰ معنىٰ (من) البيانية .

والثالث : أن الحال قد يتوقف تمام معنى الكلام عليها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ، والتمييز ليس كذلك .

والرابع : أن الحال قد تكون متعددة كالصفة ، بخلاف التمييز .

والخامس : أن الحال قد يقدم علىٰ عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح .

[صاحب الحال]

ولم يتعرض الناظم لصاحب الحال ، وهو من يكون الحال وصفاً له في المعنىٰ .

وشرطه : أن يكون معرفة ، أو نكرة يصح الابتداء بها ؛ نحو : ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ ، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ، . . . .

والسادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود .

والسابع : أن الحال قد تأتي مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز في ذلك . اهـ من « النزهة » .

صاحب الحال

(**ولم يتعرض**) أي : لم يذكر (**الناظم**) رحمه الله تعالىٰ (**لصاحب الحال**) أي : لحكمه في نظمه ؛ خوفاً من الإطالة ، (**وهو**) أي : صاحب الحال ضابطه : (**من يكون الحال وصفاً له في المعنىٰ**) دون اللفظ ، ألا ترىٰ أن قولك : جاء زيد راكباً بمعنىٰ : جاء زيد الراكب .

(**وشرطه**) أي : وشرط صاحب الحال (**أن يكون معرفة**) لأنه محكوم عليه ، والأصل في المحكوم عليه التعريف والتعيين ؛ لامتناع الحكم على المجهول ؛ لعدم الفائدة في الحكم عليه ، (**أو**) يكون (**نكرة يصح الابتداء بها**) أي : يصح جعلها مبتدأ في باب الابتداء ؛ لاقترانها بمسوغ من المسوغات المذكورة في بابه ؛ لقربها حينئذ من المعرفة ، كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ . . فصاحب الحال بمنزلة المبتدإ ، وهي بمنزلة الخبر ، والمسوِّغ هنا هو الأمر المجوِّز لمجيء الحال منها ؛ لأن ذلك المسوِّغ يقربها إلى المعرفة ، فيزول عنها كثير من الإبهام . ومثال كون صاحب الحال معرفة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**خشعا**) جمع خاشع كعذل وعاذل ، وهو حال من الواو في (يخرجون) وهي أعرف المعارف ، (**أبصارهم**) فاعل (خشعاً) ، ومضاف إليه (**يخرجون**) فعل وفاعل ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن ؛ أي : يخرجون من الأجداث حالة كونهم خشعاً أبصارهم .

ومثال كون صاحب الحال نكرة بمسوغ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ . . .﴾ إلخ ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾) فـ(سواء) حال من

﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ . **واعلم** : أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والغالب عليه أن يكون فعلاً متصرفاً ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه ، وقد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه ، . . . .

(أربعة) ، وهي نكرة ، لكنها تخصصت بالإضافة إلىٰ (أيام) ، وقوله : (للسائلين) متعلق بمحذوف ؛ أي : هـٰذا جواب للسائلين عن مدة خلق السموات والأرض . اهـ « ملا جامي » ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾) وجملة (لها منذرون) حال من (قرية) وهي نكرة عامة ؛ لوقوعها في سياق النفي ، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ؛ نحو قولهم : عليه مئة بِيضاً ـ بكسر الباء ـ جمع أبيض ، وهو السيف ، وهو كناية عن الشجاعة ، فـ(بيضاً) حال من مئة لا تمييز ؛ لأن تمييز المئة يجب كونه مفرداً مجروراً بإضافتها إليه . اهـ « تصريح » ، وفي الحديث : (فصلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلىٰ وراءه رجال قياماً) فـ(قياماً) حال من (رجال) مع كونه نكرة بلا مسوغ ، وهو مقصور على السماع عند الخليل ويونس ، ومقيس عند سيبويه ؛ لأن الحال إنما دخلت ؛ لتقييد العامل ، فلا معنىٰ لاشتراط المسوغ في صاحبها . اهـ « خضري » .

(**واعلم** : **أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها**) كما أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الأصح ، (**والغالب**) أي : الكثير المطرد (**عليه**) أي : في عامل الحال (**أن يكون فعلاً متصرفاً**) لأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال ، والمتصرف هو الذي يتحول من صيغة كالماضي إلىٰ أخرىٰ كالمضارع والأمر والمصدر ، (**أو**) أن يكون (**ما فيه معنى الفعل**) وهو الحدث (**وحروفه**) من المشتقات ، كاسم الفاعل واسم المفعول ؛ نحو : زيد مضروب مجرداً ، والصفة المشبهة ؛ نحو : هـٰذا طليق راكباً ، وأمثلة المبالغة ؛ نحو : هـٰذا ضراب جلاداً ، واسم التفضيل ؛ نحو : هـٰذا أفصح الناس خطيباً ، واسم الفعل ؛ نحو : نَزَالِ مسرعاً ، (**وقد يكون فيه**) أي : في عامل الحال (**معنى الفعل دون حروفه**) ، والعوامل المتضمنة معنى الفعل دون حروفه أوصلها بعضهم إلىٰ عشرة أنواع :

الجار والمجرور ؛ نحو : زيد في الدار قاعداً ، **والظرف** ؛ نحو : زيد عندك

وقد يُحذف ، وإلىٰ هـٰذين أشار بقوله :

وَمِنْـهُ مَـنْ ذَا بِـاْلْفِنَـاءِ قَـاعِـدَا　　وَبِعْتُـهُ بِـدِرْهَـمٍ فَصَـاعِـدَا

أي : ومن الحال التي ....

قائماً ، **واسم الإشارة** ؛ نحو : تلك هند مجردة ، **وحرف التمني** ؛ نحو : ليت زيداً أميراً أخوك ، **وحرف التشبيه** ؛ نحو : كأن زيداً راكباً أسد ، **وحرف الترجي** ؛ نحو : لعل زيداً أميراً قادم ، **وحرف التنبيه** ؛ نحو : ها أنت زيد راكباً فـ(راكباً) حال من زيد ، أو من أنت علىٰ رأي سيبويه ، والعامل فيه (ها) لتضمنها معنىٰ أنبه ، **والاستفهام المقصود به التعظيم** ؛ نحو : يا جارتا ما أنت جارةً ؛ بناءً علىٰ أن (جارة) حال لا تمييز ، **والنداء** ؛ نحو : يا أيها الرجل قائماً ، **وعاشرها** : **أما علماً فعالم** ، علىٰ تقديره : مَهْمَا يُذْكَر أحدٌ في حال عِلْمٍ . . فالمذكور عالم فـ(عِلْماً) حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابَت عنه (أما) فلا يجوز في شيء من هـٰذه المُثُل تقديم الحال علىٰ عاملها المعنوي ؛ لضعفه ، قال الصبان : ويظهر أن من ذلك (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) اهـ من « الخضري » .

(**وقد يحذف**) عامل الحال وجوباً (**وإلىٰ هـٰذين**) أي : وإلىٰ عامل الحال الذي تضمن معنى الفعل دون حروفه ، وإلىٰ عاملها الذي حذف وجوباً (**أشار**) الناظم (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(ومنـه مـن ذا بـالفنـاء قـاعـدا　　وبعتـه بـدرهـم فصـاعـدا)

أي : (**ومنه**) أي : ومن الحال التي تضمن عاملها معنى الفعل دون حروفه ، وأتى الناظم بـ(من) التبعيضية ؛ إشارةً إلىٰ أنه ليس منحصراً فيما ذكره قولهُم : (**من ذا بالفناء قاعدا**) فـ(من) اسم استفهام ، في محل الرفع خبر مقدم وجوباً ، (ذا) اسم إشارة ، يشار به إلى المفرد المذكر القريب ، في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، (بالفناء) جار ومجرور ، متعلق بـ(قاعداً) ، و(قاعداً) حال من (من) الاستفهامية ، والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وهو أشير ، وأعربنا كذلك ؛ لئلا يتحد عامل الحال وصاحبه ، كما في إعراب الشارح الآتي ، ومثله : زيد عندك قاعداً ، وبكر في الدار جالساً ، كما قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : ومن الحال التي**

عاملها تضمن معنى الفعل دون حروفه (من ذا بالفناء قاعدا) فـ(من) مبتدأ ، و(ذا) خبره ، و(قاعداً) حال ، والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وهو (أشير) ومثله : زيد عندك قاعداً ، وبكر في الدار جالساً ، فـ(قاعداً) و(جالساً) حالان من الضمير المستتر فيهما ، والعامل فيهما الظرف والجار والمجرور؛ لتضمنهما معنى الاستقرار . ومن الحال الذي حذف عاملها وجوباً ما بُيِّن بها ازدياد في مقدار أو نقص فيه بتدريج ؛ نحو : بعته بدرهم فـ . . . .

عاملها تضمن معنى الفعل دون حروفه) قولهم : (**من ذا بالفناء قاعداً ، فـ« من » مبتدأ**) الأولىٰ أن يعرب خبراً مقدماً للزومه الصدارة ؛ لئلا يلزم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، (**و« ذا » خبره**) والأولىٰ أن يجعل مبتدأ مؤخراً ؛ لما ذكر (**و« قاعداً » حال**) من (من) الاستفهامية ، والأصل : ذا من قاعدا ، (**والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وهو « أشير » ومثله**) أي : ومثل مثال الناظم في كون عامل الحال ، مما تضمن معنى الفعل دون حروفه قولك : (**زيد عندك قاعداً ، وبكر في الدار جالساً ، فـ« قاعداً » و« جالساً » حالان من الضمير المستتر فيهما**) أي : في الظرف والجار والمجرور ، (**والعامل فيهما**) أي : في (قاعداً) و(جالساً) (**الظرف**) وهو (عندك) (**والجار والمجرور**) وهو (في الدار) ، وإنما عملا في الحالين (**لتضمنهما**) أي : لتضمن الظرف والجار والمجرور (**معنى الاستقرار**) والحصول المستفاد من المتعلَّق المحذوف وجوباً ؛ لقيامهما مقامه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

(**ومن الحال الذي حذف عاملها وجوباً**) أتىٰ بـ(من) التبعيضية ؛ إشارة إلىٰ ما سبق آنفاً (**ما بُيِّن بها**) بالبناء للمجهول (**ازدياد**) نائب فاعل لـ(بُيِّن) أي : ومن الحال التي حذف عاملها وجوباً الحال التي بُيِّن بها زيادة (**في مقدار**) شيء ؛ كالثمن والأجرة ، (**أو**) بُيِّن بها (**نقص فيه**) أي : في شيء ، وقوله : (**بتدريج**) أي : مع تدريج فيهما ؛ أي : في كل من الزيادة والنقص ؛ أي : بُين بها ازدياده شيئاً فشيئاً ، لا دفعة ؛ كـ(صاعداً) أو بُيِّن بها نقصه شيئاً فشيئاً ، لا دفعة ؛ كـ(سافلاً) وذلك (**نحو**) قولك : (**بعته**) أي : بعت البعد (**بدرهم ، فـ**) ما فوقه حالة كون الثمن

صاعداً ، أو فسافلاً ؛ أي : فزاد الثمن ، أو فذهب صاعداً ، أو فانحط سافلاً ، ويشترط لنصب هـٰذه الحال أن تكون مصحوبة بـ(الفاء) أو بـ(ثم) لا بالواو ؛ لفوات معنى التدريج معها . وقد يحذف عامل الحال جوازاً ؛ لقرينة لفظية ؛ نحو : راكباً ، لمن قال : كيف جئت ؟ ومنه : ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ أي : نجمعها ، أو حالية ؛ كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ؛ أي : تذهب ، . . . .

(**صاعداً**) أي : مرتفعاً زائداً علىٰ درهم ، (**أو**) بعته بدرهم (**فـ**) ما دونه حالة كون الثمن (**سافلاً**) أي : خافضاً ناقصاً عن درهم ، فصاعداً فسافلا منصوبان بعامل محذوف وجوباً ، تقديره في الأول : (**أي : فزاد الثمن ، أو فذهب**) الثمن حالة كونه (**صاعداً**) أي : مرتفعاً زائداً علىٰ درهم ، وفي الثاني : (**أو فانحط**) وانخفض الثمن حالة كونه (**سافلا**) أي : ناقصاً عن درهم .

(**ويشترط لنصب هـٰذه الحال أن تكون مصحوبة**) أي : مقترنة (**بـ« الفاء » أو بـ« ثم »**) العاطفتين للجملة المحذوفة ـ أعني : جملة عامل الحال وصاحبها ـ وهي جملة (فزاد الثمن) أو (فانحط سافلاً) علىٰ جملة (بعته بدرهم) لدلالتهما على الترتيب والتدريج في الزيادة ، أو في النقص والتدريج وقوع الشيء شيئاً فشيئاً ، (**لا**) مصحوبة (**بالواو**) الدالة على الجمع والدفعة (**لفوات**) أي : لانعدام (**معنى التدريج**) الذي هو المقصود هنا (**معها**) أي : مع الواو ، قال اليمني : وكذا يحذف عاملها وجوباً إذا وقعت الحال بدلاً من لفظ الفعل في التوبيخ ؛ كقولهم : أقائماً وقد قعد الناس ؟ الأصل : أي : أتقوم قائماً وقد قعد الناس ؟ اهـ « **تحفة** » ، وإنما وجب حذف عاملها في هـٰذين النوعين ؛ لسد الحال مسده ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

(**وقد يحذف عامل الحال جوازاً ؛ لقرينة لفظية ؛ نحو**) قولك : (**راكباً ، لمن قال**) أي : في جواب من قال لك : (**كيف جئت ؟**) أي : علىٰ أي حال وهيئة جئت ، الأصل : جئت راكباً لا ماشياً ، (**ومنه**) أي : ومن الحال الذي يجوز حذف عاملها لقرينة لفظية قوله تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۞ (بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ **أي : نجمعها**) قادرين ، وكقولك : مسرعاً ، لمن قال لك : كيف جئت ؟ (**أو**) لقرينة (**حالية**) أي : معنوية (**كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ؛ أي : تذهب**) وتسافر ،

وللقادم : مسروراً ؛ أي : رجعت . قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَإِنْ تُـــرِدْ مَعْــرِفَــةَ ٱلتَّمْيِيــزِ ... لِكَــيْ تُعَــدَّ مِــنْ ذَوِي ٱلتَّمْيِيــزِ
فَهْــوَ ٱلَّــذِي يُــذْكَــرُ بَعْــدَ ٱلْعَــدَدِ ... وَٱلْــوَزْنِ وَٱلْكَيْــلِ وَمَــذْرُوعِ ٱلْيَــدِ
وَمِــنْ إِذَا فَكَّــرْتَ فِيــهِ مُضْمَــرَهْ ... مِــنْ قَبْــلِ أَنْ تَــذْكُــرَهُ وَتُظْهِــرَهْ

(وللقادم) من سفر : (مسروراً ؛ أي : رجعت) وللمحدث : صادقاً ؛ أي : نطقت .

وقد يجب حذف عامل الحال في مواضع أخر ، منها : الحال النائبة عن الخبر ؛ كضربي زيداً قائماً ، ومنها : الحال الواقعة بدلاً عن التلفظ بالفعل في الاستعاذة ؛ نحو : عائذاً بالله ؛ أي : أعوذ عائذاً بالله .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وإن تــرد معــرفــة التمييــز ... لكــي تعــد مــن ذوي التمييــز
فهــو الــذي يــذكــر بعــد العــدد ... والــوزن والكيــل ومــذروع اليــد
ومــن إذا فكــرت فيــه مضمــرة ... مــن قبــل أن تــذكــره وتظهــره)

(وإن ترد) أيها السائل (معرفة) محل (التمييز) ، وموضعه من الكلام (لكي تعد) وتحسب (من) عداد (ذوي) وأصحاب (التمييز) والتفصيل بين الأشياء المشتبهة والمعرفة بأحكامها ، أو من أصحاب التمييز بين الحال والتمييز المصطلح عليهما (.. فهو) أي : فأقول لك : إن التمييز المصطلح عليه عند النحاة هو الاسم (الذي يذكر) ويؤتىٰ به (بعد) اسم يدل على (العدد) والكمية ، مجروراً بإضافة اسم العدد إليه ؛ نحو : عندي ثلاثة رجال ، أو منصوباً ؛ نحو : ﴿ لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ ﴾ .

و(الواو) في قوله : (والوزن) وفيما بعده بمعنىٰ (أو) التنويعية ؛ أي : أو يذكر ويؤتىٰ به بعد ما يفيد الوزن منصوباً ؛ نحو : عندي رطل زيتاً ، أو مجروراً بـ(من) البيانية ؛ نحو : عندي رطل من سمن ، أ(و) يذكر بعد ما يفيد (الكيل) منصوباً ؛ نحو : عندي صاع براً ، أو مجروراً ؛ نحو : عندي قفيز من قمح ، أ(و) بعد ما يفيد المساحة من (مذروع اليد) أي : مما يحسب ويقاس بذراع اليد وشبرها وباعها ؛ كعندي ذراع أرضاً ، أو شبر من أرض ، (ومن) البيانية للجنس (إذا فكرت) وتأملت

التمييز : مصدر بمعنى المميِّز ـ بكسر الياء ـ ويرادفه التبيين والتفسير ، وهو اسم نكرة فضلة متضمن معنىٰ (من) ، . . . .

(**فيه**) أي : في معنى التمييز (**مضمرة**) أي : مقدرة (**من قبل أن تذكره**) أي : من قبل أن تذكر لفظ التمييز .

وقوله : (**وتظهره**) أي : وتظهر التمييز لفظاً ، عطف تفسير علىٰ (تذكره) أتىٰ به ؛ لغرض تكميل البيت ، ويحتمل أن لفظ (قبل) بمعنىٰ غير في قوله : (من قبل) والضمير في (تذكره) و(تظهره) عائد إلىٰ (من) والتقدير : أي : ومن مقدرة فيه ، ومنوية من غير ذكر لفظها وإظهارها .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ـ وهـٰذه الأحكام السابقة خاصة بالحال ، وأما أحكام التمييز . . فقد أشار الناظم إلىٰ حاله ؛ أي : إلىٰ حال التمييز ، وأحكامه المختصة به ، وذكرها (بقوله) : (وإن ترد معرفة . . .) ـ :

(**التمييز**) **لغة** : فصل الشيء عن غيره ، ومنه : قوله تعال : ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ أي : انفصلوا عن المؤمنين ، وهو في الأصل (**مصدر**) مَيَّز المضعَّف يُميزُ تمييزاً ، وهو هنا من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ؛ فيكون (**بمعنى المميِّز بكَسْر الياء**) المشددة ، بمعنى الكلمة المميِّزة المخصوصة . اهـ « أبو النجا » ، (**ويرادفه**) أي : يوافقه في المعنى (**التبيين والتفسير**) يقال : بين الشيء عن الشيء إذا ميز وفصل بينهما ، وفسر الشيء بالشيء إذا شرحه به ، وكشف عن حقيقته .

(**وهو**) أي : التمييز **اصطلاحاً** : (**اسم**) صريح ، فلا يكون جملة ولا شبهها ؛ لأن الغرض منه بيان الذات أو النسب ، والجملة وكذا شبهها فيها نوع إبهام ؛ فلا تصلح لبيان ذلك ، (**نكرة**) فلا يكون معرفة ؛ لأن الغرض منه بيان ما ذكر ، وهو حاصل بالنكرة ، فلا حاجة إلىٰ تعريفه ؛ احترازاً عن العبث والزيادة بلا غرض ، (**فضلة**) أي : واقع بعد جملة تامة بذكر المسند والمسند إليه وإن توقف حصول الفائدة عليه ، وقد يقع قبل تمام الكلام ؛ نحو : عشرون درهماً عندي ، (**متضمن معنىٰ « من »**) البيانية ليس المراد أنها مقدرة في الكلام ؛ إذ قد لا يصلح الكلام لتقديرها ، بل المراد : إنه مفيد لمعناها ، وهو بيان جنس ما قبله ولو بألتأويل ، كما أن (من) البيانية

يرفع إبهام اسم ، أو إجمال نسبة . وأراد الناظم بالمعرفة العلم بمحله ، كما يرشد إليه قوله : (فهو الذي يذكر) ، وقد فهم من حدِّه أنه علىٰ ضربين : . . . .

كذلك ، فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما ؛ فإنه يبين جنس المعدود مثلاً ، وتمييز النسبة ؛ فإنه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل إليه ، فمثلاً قولهم : طاب زيد نفساً ، في تأويل طاب شيء زيد ؛ أي : شيء يتعلق به ، وجنس هـٰذا الشيء مبهم ؛ ففسر بنفساً . اهـ « خضري » كما مر عنه .

(**يرفع**) ذلك الاسم النكرة ، ويزيل (**إبهام**) وخفاء جنس (**اسم**) مفرد دال علىٰ ذات ؛ أي : مفسر لما انبهم من الذوات ، ويسمىٰ تمييز مفرد ، وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة ، وهو الواقع بعد العدد الصريح ؛ نحو : اشتريت عشرين غلاماً ، أو بعد العدد الكِنائي ، وهو تمييز (كم) نحو : كَمْ عبد ملكْتَ ، أو بعد المقادير من وزني ؛ كرطل زيتاً ، أو كيلي ؛ كقفيز برّاً ، أو مساحي ؛ كشبرٍ أرضاً وشبهها ، مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلىٰ مميز ، وهو الأوعية المراد بها المقدار ؛ كذَنُوبٍ ماءً ، وحُبٍّ عسلاً ، ونِحْيٍ سَمْناً اهـ « أبو النجا » .

(**أو**) يرفع (**إجمال**) وإبهام (**نسبة**) واقعة بين المسند والمسند إليه ، والتحقيق ـ كما قاله ابن الحاجب ـ : أن التمييز إنما يُفسر الذوات مطلقاً ؛ أي : سواء كان تمييز ذات أو نسبة ، غاية الأمر أن الذات مقدرة في تمييز النسبة ؛ إذ لا إبهام في تعلق الطيب بـ(زيد) مثلاً الذي هو النسبة ، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب ، فيحتمل كونه داره أو علمه مثلاً ، فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر ، يتعلق بـ(زيد) كما مر بيانه ، وإنما سمي تمييز نسبة ؛ نظراً للظاهر . اهـ « خضري » .

(**وأراد الناظم بالمعرفة**) في قوله : (وإن ترد معرفة التمييز) (**العلم بمحله**) أي : بمحل التمييز وموضعه ، وهو بعد تمام الجملة (**كما يرشد إليه**) أي : إلىٰ أن مراده بمعرفة التمييز معرفة موضعه ، (**قوله**) في البيت التالي : (**فهو الذي يذكر**) بعد العدد . . . إلخ ، (**وقد فُهم**) وعُلم (**من حدِّه**) أي : من حد التمييز وتعريفه ؛ يعني : قوله : (يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة) (**أنه**) أن التمييز المصطلح عليه عند النحاة (**علىٰ ضربين**) إجمالاً ؛ أي : علىٰ نوعين :

تمييز للفرد ، وتمييز للنسبة ؛ **فالأول** : هو الواقع غالباً بعد ما يفيد المقادير ؛ من العدد والوزن والكيل والمساحة ؛ لبيان جنسها ؛ أي شيء هو ، ....

أحدهما : (**تمييز**) وتبين (**للفرد**) أي : لإبهام الاسم المفرد ؛ أي : اسم مميز رافع لإبهام جنس الاسم المفرد ؛ يعني : الذات المفردة .

(و) **ثانيهما** : (**تمييز**) يرفع (لـ) إجمال (**النسبة**) الواقعة بين المسند والمسند إليه ؛ أي : لإبهام متعلَّق تلك النسبة ، كما مرَّ قريباً .

(**فالأول**) من الضربين : (**هو**) الاسم (**الواقع غالباً**) ، ومن غير الغالب قولهم : لله دره فارساً ؛ لعدم المرجع (**بعد ما يفيد المقادير**) ونحوها مما أَجْرَتْه العربُ مُجراها ؛ لشبهه بها في مطلق المقدار وإن لم يكن معيناً ؛ كذَنُوب ماء ، ونِحْي سمناً ؛ لشبهه بالكيل ، وعلى التمرة مثلها زُبداً ؛ لشبهه بالوزن أو المساحة . اهـ « خضري » ، (**من العدد والوزن والكيل والمساحة ؛ لبيان جنسها**) الجار والمجرور متعلق بقوله : (هو الواقع) أي : هو الاسم الواقع بعد ما يفيد المقادير لبيان جنس تلك المقادير ، وجملة قوله : (**أي شيء هو**) أي : في محل الجر ، بدل من جنسها ؛ أي : لبيان أيِّ شيء هو ؛ أي : جنسها .

قوله : (وهو الواقع غالباً) ومن غير الغالب ما يقع بعد شبه هذه الأمور الأربعة ، قال ابن هشام في « شرح الشذور » : وذكرت لذلك الشبه أربعة أمثلة :

الأول منها : قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ ، وهذا شبه الوزن ، وليس المراد به حقيقته ؛ لأن (**مثقال ذرة**) ليس اسماً لشيء يوزن به في عرفنا .

والثاني : عندي نِحْيٌ سمناً ، والنِّحْي ـ بكسر النون ، وسكون الحاء ، بعدها ياء مخففة ـ : اسم لوعاء السمن ، وهو شبه الكيل ، وليس المراد به حقيقته ؛ لأن النِّحْي ليس مما يكال به السمن ، ويعرف به مقداره ، وإنما هو اسم لوعائه ، فيكون صغيراً وكبيراً .

والثالث : قولهم : ما في السماء موضع راحة سحاباً ، فـ(سحاباً) واقع بعد موضع راحة ، وهو شبيه بالمساحة .

فالواقع بعد العدد مجرور بالإضافة ؛ كثلاثة رجال ، ومئة عبد ، وألف غلام . نعم ؛ الواقع بعد أحدَ عشرَ فما فوقه إلىٰ تسع وتسعين فإنه منصوب ؛ نحو : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ ، ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ .

والرابع : قولهم : على التمرة مثلها زبداً ، و(زبداً) واقع بعد مثل ، وهي شبيهة : إما بالوزن ، وإما بالمساحة . اهـ من « شرح الشذور » .

قال في « الفواكه » : وإنما كانت هـٰذه الأمور الأربعة شبه ما ذكر لا عينه ؛ لأنها ليست معدة لذلك ، وإنما تشبهه . اهـ ، (فـ) التمييز (**الواقع بعد العدد**) أي : بعد ما يدل على العدد (**مجرور بالإضافة**) أي : بإضافة العدد إليه ؛ أي : ومجموع لفظاً ؛ كثلاثة رجال ، أو معنىً ؛ كثلاثة رهط ، وأما كونه مجروراً . . فلأنه لما كثر استعماله . . آثروا فيه جر التمييز بالإضافة طلباً للتخفيف ؛ لأنها تسقط التنوين والنون ، وأما كونه مجموعاً . . فليطابق المعدود العدد . اهـ « ملا جامي » ، (كـ) قولك : عندي (**ثلاثة رجال** ، و) عندي (**مئة عبد** ، **وألف غلام**) فلا يجوز جره بـ(من) كتمييز النسبة المحول الآتي ، وقال في « المجيب » : وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع ، فيجر بـ(من) في الغالب ؛ نحو : عندي ثلاثة من الغنم ؛ وعشرة من القوم ، وقد يجر بالإضافة ؛ نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ، و« ليس فيما دون خمس ذود صدقة » اهـ .

وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (مجرور بالإضافة) رفع به توهم كون تمييز العشرات والمركب مجروراً مطلقاً ؛ أي : لكن التمييز (**الواقع بعد أحدَ عشرَ فما فوقه إلىٰ تسع وتسعين فإنه**) أي : فإن التمييز الواقع بعد الأعداد المذكورة (**منصوب**) وجوباً ؛ لعدم إمكان جرِّه بالإضافة ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فأكثر ، ولعدم سماع جره بـ(من) و(الفاء) في قوله : (فإنه) رابطة الخبر بالمبتدإ ؛ لشبه المبتدإ بالموصول في العموم ، ولو قال : فمنصوب بإسقاط (إن) . . لكان أوضح ، ويحتمل كون (الفاء) تعليليةً للخبر المحذوف ، تقديره : نعم ؛ الواقع بعد ما ذكر غيرُ مجرورٍ ؛ لأنه منصوب (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾) ، وقوله تعالىٰ : (﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾) ، وقوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾) .

وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة . . فمنصوب ، وناصبه مميزه ؛ كعشرين مثلاً في : عشرين درهماً ، وإن كان جامداً . . لطلبه ما بعده كاسم الفاعل .

تَقُـــولُ عِنْـــدِي مَنَـــوَانِ زُبْـــدَا ... وَخَمْسَـــــةٌ وَأَرْبَعُـــونَ عَبْـــدَا
وَقَـــدْ تَصَـــدَّقْـــتُ بِصَـــاعٍ خَـــلاً ... وَمَـــا لَـــهُ غَيْـــرُ جَـرِيـــبٍ نَخْـــلاَ

(وأما) التمييز (**الواقع بعد**) المقادير (**غير ذي العدد**) أي : غير المقدار صاحب العدد ؛ أي : غير المقدار المفيد للعدد (**من الوزن والكيل والمساحة . . فمنصوب**) جوازاً ، (**وناصبه مُميِّزه**) بضم الميم الأولىٰ ، وفتح الياء المشددة ، علىٰ صيغة اسم المفعول (**كعشرين**) وثلاثين (**مثلاً**) أي : مُثل مثلاً ؛ أي : شبهاً لذلك من الأربعين إلىٰ تسعين ، فلفظ (مثلاً) منصوب بفعل محذوف وجوباً مماثل له في المادة ؛ لنيابته عنه (**في**) نحو قولك : ملكت (**عشرين درهماً**) واشتريت ثلاثين عبداً ، ونحو : عندي رطل زيتاً ، (**وإن كان**) مميزه (**جامداً**) بعيداً عن شبه الفعل (. . **لطلبه ما بعده**) من التمييز (**كاسم الفاعل**) يطلب ما بعده ، و(الكاف) فيه للتنظير .

قوله : (وناصبه مميزه) أي : مفسره بلا خلاف ، وإنما عمل المفسَّر ـ بفتح السين ـ مع جموده ؛ لشبهه باسم الفاعل في الاسمية ، وطلب معموله في المعنىٰ ، ووجود ما به تمام الاسم ، وهو التنوين والنون ، فعشرين درهماً شبيه بضاربين زيداً ، ورطل زيتاً بضارب زيداً ، وقيل : لشبهه بأفعل (من) ، ورجحه المصرح . اهـ « خضري » .

ثم مثل الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين لكل من هـٰذه الأنواع الأربعة بقوله :

(تقـــول عنـــدي منـــوان زبـــدا ... وخمســــة وأربعـــون عبـــدا
وقـــد تصـــدقـــت بصـــاع خـــلا ... ومـــا لـــه غيـــر جـريـــب نخـــلا)

(**تقول**) في مثال الموزون : (**عندي منوان زبداً**) والمنوان : تثنية منا بوزن عصا ، وهو لغة في المن ، وهو ما يزن رطلين ، **والمعنىٰ** : عندي أربعة أرطال من الزبد ، وهو ما يستخرج من خالص اللبن ، (**و**) تقول في مثال المعدود : عندي

أتىٰ بأربعة أمثلة : **الأول** : للموزون ، **والثاني** : للمعدود ، **والثالث** : للمكيل ، **والرابع** : للمذروع ، والمنوان : تثنية منا كعصا ، وقد مر أنه لغة في المن ، والجَريب : قطعة معلومة من الأرض . . . .

(**خمسة وأربعون عبداً**) أي : رقيقاً ذكراً .

(و) تقول في مثال المكيل : (**قد تصدقت بصاع خلاً**) فـ(خلا) تمييز لـ(صاع) منصوب به ، والصاع : أربعة أمداد ، والخل : ما سكن غليانه من الخمر ، وبرد حتىٰ زال إسكاره ، (و) تقول في مثال المذروع : (**ما له**) أي : ما لزيد (**غير جَريب نخلاً**) أي : ما له زيادة على الجريب ، والجريب : قطعة معلومة من الأرض ، وفي « الكردي على المجيب » : الجريب في اصطلاح أهل البصرة : عشرة آلاف ذراع بذراع اليد . اهـ

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**أتىٰ**) الناظم في قصيدته (**بأربعة أمثلة**) جمع مثال ، وهو جزئي ، يذكر لإيضاح القاعدة ، كما مر مراراً : (**الأول**) منها : مثال (**للموزون**) يعني : منوان زُبداً ، (**والثاني**) : مثال (**للمعدود**) يعني : خمسة وأربعين عبداً ، (**والثالث**) : مثال (**للمكيل**) يعني : بصاع خلاً ، (**والرابع**) : مثال (**للمذروع**) يعني : غير جريب نخلاً .

(**والمنوان**) في المثال الأول : (**تثنية منا كعصا**) في الوزن ، (**وقد مر**) لك في (باب الإضافة) (**أنه**) أي : أن منا (**لغة في المن**) عند قول الناظم :

(وتـارة تـأتـي بمعنـىٰ مـن إذا قلـت منـا زيـت فقـس ذاك وذا)

(**والجَريب**) بفتح الجيم (**قطعة معلومة**) القدر (**من الأرض**) قال السجاعي : والجَريب في الأصل : اسم للوادي ، ثم استعير للقطعة المميزة من الأرض ، وجمعها أجربة وجُربان بالضم ، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم ، كاختلافهم في مقدار الرطل ونحوه ، فقد ذكر بعضهم أن الجريب عشرة آلاف ذراع ، وبعض آخر أنه ثلاثة آلاف وست مئة ذراع ، ويطلق الجَريب علىٰ غير ذلك ؛ فجريب الطعام أربعة أقفزة ، أفاده في « المصباح » اهـ « حاشية السجاعي علىٰ قطر الندىٰ » ، وفي « التحفة » : والجَريب : مساحة عشر قصبات في عشر قصبات ، والقصبة ستة أذرع ؛

ولك في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه : نصبه كما تقدم . وجره بـ(من) ظاهرة ؛ كرطـل مـن زيت ، ومنوان من زُبْد ، وجريب من نخل ، وصاع من تمر . وإضافته إلىٰ جنسه ؛ . . . .

فالجريب إذاً ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً ، ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وست مئة ذراع . اهـ « يمني » .

والقفيز : من الأرض مئة وأربعة وأربعون ذراعاً ، ومن الكيل ثمانيةُ مكَاكِيْك والمَكُّوك : بوزن التنور ، صاع كما في « الصبان » وفي « السجاعي » : صاعان ونصف ، وفي « الصحاح » : المكُّوكُ : ثلاث كيلجات ، والكيلجة : منا وسبعة أثمان منا . اهـ ، والمنا : كعصا أفصح من المنِّ بالتشديد رطلان ، وتثنيته منوان ، وجمعه أمناء اهـ ، وهـٰذا أقرب إلى الثاني ، فالقفيز مقدار مساحي وكيلي ، والمراد هنا : الأول ؛ لأن الكيلي ذكره بقوله : (وقد تصدقت بصاع خلا) وجمعه أقفزة وقفزان كركبان ، وهو للعراق كالإِرْدَب لمصر ، والمِرْبَد للحجاز ، والرَّسْتاق لخراسان . اهـ « خضري » .

(**ولك**) أيها النحوي (**في تمييز غير العدد**) من الوزن والكيل والمساحة (**ثلاثة أوجه** :

نصبه كما تقدم) أي : نصبه آنفاً في كلام الناظم من الأمثلة التي ذكرناها .

(**وجره بـ« من »**) البيانية (**ظاهرةٍ**) أي : ملفوظةٍ بالجر ، صفة لـ(من) وبالنصب حال منها ؛ لأنها اسم علم لما في المثال ، وإنما قيَّدها بالظاهرة ؛ لأن المقدَّرة لا يخلو عنها كل تمييز ؛ لأنه علىٰ تقدير معنىٰ (من) البيانية ، ومعنىٰ (من) هـٰذه التبعيض ؛ ولذلك لا تدخل في : طاب محمد نفساً ؛ لأنَّ (نفساً) ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة ، وعند سيبويه زائدة لمعنى التبعيض أو للبيان ، وهو الأظهر ، ومثله الشارح بقوله : (**كـ**) قولك : لي (**رطل من زيت** ، **و**) عندي (**منوان من زُبد**) أي : أربعة أرطال ، وهـٰذان مثالان للوزن ، (**و**) لي (**جَريبٌ من نخل**) ، وهـٰذا مثال للمساحة ، (**و**) عندي (**صاع من تمر**) مثال للكيل .

(**و**) جره بـ (**إضافته**) أي : بإضافة التمييز (**إلىٰ جنسه**) ، وفي هـٰذه العبارة

كرطلِ زيتٍ ، ومنوا زبدٍ وجريب نخلٍ وصاع تمرٍ . نعم ؛ إن أريد بالمقادير الآلاتُ التي يقع بها التقدير . . لم يجز إلا إضافتها ؛ كعندي منوا سَمْن وقفيز بر ، تريد الرطلين اللَّذين يُوزن بهما السمن ، والمكيال الذي يكال به البر ، والإضافة حينئذ بمعنى اللام . وأما تمييز العدد . . فلا يجوز جره (بمن) . . . .

قلب ، والأصل : وبإضافة جنسه إليه ؛ أي : إلى التمييز وذلك (كـ) قولك : عندي (**رطل زيتٍ ، ومنوا زبدٍ**) للموزون ، (**وجريب نخلٍ**) للمساحة (**وصاع تمر**) للمكيل ، ولو قال الشارح : (وبإضافة مميزه إليه) بدل قوله : (وبإضافة جنسه إليه) . . لكان أوضح ، بل أصوب ، وجره بالإضافة أكثر ؛ لما في خفضه بالإضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين ، مع حصول المقصود من رفع الإبهام ، ويجوز رفعه علىٰ أنه عطف بيان ، وهو الأحسنُ ، أو على البدل ، أو علىٰ أنه نعت وهو ضعيف ؛ لفقد الاشتقاق . اهـ من « الكواكب » .

وقوله : (**نعم ؛ إن أُريد بالمقادير . . .**) إلخ استدراك علىٰ قوله : (ولك في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه) رفع به توهم جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً ؛ أي : سواء أريد بها المقدرات أو الآلات ؛ أي : نعم ؛ إن أريد (بـ) أسماء (المقادير) كالرطل والمنا والصاع والقفيز (**الآلات التي يقع بها التقديرُ**) أي : تقدير المقدرات من الموزون والمكيل (**لم يجز**) جر التمييز (**إلا**) بـ (**إضافتها**) أي : إلا بإضافة تلك الآلات إلى التمييز ، فلا يجوز جره بـ(من) لاختلاف جنس المضاف والمضاف إليه (كـ) قولك : (**عندي مَنَوا سَمْنٍ**) أي : الميزان الذي يوزن به السمن ، (و) عندي (**قفيز بر**) أي : المكيالُ الذي يكال به البُرّ حالة كونك (**تريد**) بالمنوين (**الرطلين اللذين يوزن بهما السمن ، و**) تريد بالقفيز (**المكيال الذي يكال به البُرُّ والإضافة**) أي : إضافة أسماءِ المقادير إلى المقدرات (**حينئذ**) أي : حين إذ أريد بالمقادير الآلات (**بمعنى اللام**) فلا يسمىٰ حينئذ تمييزاً أصلاً ؛ لأنَّه علىٰ معنى (اللام) لا بمعنىٰ (من) اهـ « خضري » .

(**وأما تمييز العدد . . فلا يجوز جره بـ« من »**) لعدم صحة حمل ما بعد (من) البيانية علىٰ ما قبلها ؛ لكون العدد دالاً علىٰ متعدد والتمييز مفرداً ، و(من) البيانية

كتمييز المحول .

وضعها أن يحمل ما بعدها علىٰ ما قبلها . اهـ « يس » ، نحو : عندي مئة عبد وألف غلام ؛ أي : لا يجوز جره بـ(من) ما لم يكن ذلك التمييزُ اسمَ جنس ؛ كشجرة ، أو اسم جمع ؛ كقوم ، أما هما . . فيجوز جَرُّه بـ(من) (**كتمييز**) أي : كما لا يجوز جر تمييز النسبة (**المحول**) عن الفاعل أو المفعول ، وإنما امتنع دخول (من) البيانية على المحول دون غيره ؛ كقولهم : لله دره فارساً ؛ لأن وضع (من) المبينة أن يُفسَّر بها وبمضمونها اسم جنس سابق ، صالح لحمل ما بعدها عليه ؛ نحو : ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ والحمل ممتنع في المحول ؛ لأن التمييز مفسر للنسبة لا اللفظ المذكور ، وجاز جره بـ(من) في غير المحول ؛ لأن التمييز نفس المميَّز في المعنىٰ . اهـ « يس على التصريح » .

* * *

وأشار الناظم إلىٰ تمييز النسبة بقوله :

وَمِنْـــهُ أَيْضـــاً نِعْـــمَ زَيْـــدٌ رَجُـــلاَ ... وَبِئْـــسَ عَبْـــدُ ٱلـــدَّارِ مِنْـــهُ بَـــدَلاَ
وَحَبَّـــذَا أَرْضُ ٱلْبَقِيـــعِ أَرْضَـــا ... وَصَـــالِـــحٌ أَطْهَـــرُ مِنْـــكَ عِـــرْضَـــا
وَقَـــدْ قَـــرِرْتُ بِـــٱلإِيَـــابِ عَيْنَـــا ... وَطِبْـــتَ نَفْسَـــاً إِذْ قَضَيْـــتَ ٱلـــدَّيْنَـــا

فَصْلٌ

في تمييز النسبة المحول وغير المحول

(**وأشار الناظم إلىٰ تمييز النسبة بقوله**) وهو ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة ، وهو قسمان : محول وغير محول .

والمحول ثلاثة أنواع : **الأول** : محول عن المبتدأ ؛ نحو : زيد أجمل منك وجهاً ، **والثاني** : محول عن الفاعل ؛ نحو : تصبب زيد عرقاً ، **والثالث** : محول عن المفعول ، ولم يتعرض له الناظم ؛ نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

وغير المحول : هو : الذي وُضِع ابتداءً على التركيب الملفوظ من غير سبق تحويل له ؛ نحو : امتلأ الإناء ماءً ، ونِعْم رجلاً زيد ، وبئس بدلاً عبد الدار ، وحبذا أرض البقيع أرضاً ؛ لأن هـٰذا التركيب وُضِع هـٰكذا ابتداءً غير محول ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

(ومنـــه أيضـــاً نعـــم زيـــد رجـــلا ... وبئـــس عبـــد الـــدار منـــه بـــدلا
وحبـــذا أرض البقيـــع أرضـــا ... وصـــالـــح أطهـــر منـــك عـــرضـــا
وقـــد قـــررت بـــالإيـــاب عينـــا ... وطبـــت نفســـاً إذ قضيـــت الـــدنيـــا)

(**ومنه**) أي : ومن التمييز (**أيضاً**) أي : كما أن منه ما سبق وفصله عما قبله بـ(من) التبعيضية ؛ لاختصاصه بأحكام ستأتي ؛ أي : ومن التمييز (رجلاً) من قولك : (**نعم زيد رجلاً**) ، ومن التمييز أيضاً (بدلاً) من قولك : (**بئس عبد الدار منه بدلا**) أي : من جهة كونه بدلاً من الممدوح ، ومنه أيضاً (أرضاً) من قولك : (حبذا أرض البقيع أرضا) ، ومَثَّل الناظم بهـٰذه الثلاثة لغير المحول ، ومِثْلُها امتلأ الإناء ماءً ؛ لأن هـٰذا التركيب وُضع هـٰكذا أوّلاً من غير تحويل عن أصل آخر .

وإعراب المثال الأول ـ أعني : قوله : نعم زيد رجلا ـ (نعم) فعل ماض من أفعال

. . . .

المدح ، مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : هو يعود على الممدوح ، (رجلاً) تمييز لفاعل (نعم) مؤخر عن المخصوص بالمدح ؛ جرياً علىٰ مذهب الكوفيين ، أو لضرورة النظم ، منصوب بـ(نعم) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (زيد) مخصوص بالمدح ، مرفوع علىٰ أنه مبتدأ ، خبره جملة (نعم) والرابط : الضمير المستتر في (نعم) ، والجملة الاسمية جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب ، أو مرفوع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : المخصوص بالمدح زيد .

وتقول في إعراب المثال الثاني ـ أعني : قوله : بئس عبد الدار منه بدلا ـ (بئس) فعل ماض من أفعال الذم ، مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : هو يعود على المذموم ، (منه) جار ومجرور متعلق بـ(بدلا) ، (بدلا) تمييز لفاعل (بئس) مؤخر عن المخصوص بالذم ؛ جرياً علىٰ مذهب الكوفيين ، أو لضرورة النظم ، منصوب بـ(بئس) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، (عبد الدار) مخصوص بالذم ، مرفوع علىٰ أنه مبتدأ ، خبره جملة (بئس) والرابط : الضمير المستتر في (بئس) والجملة الاسمية جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب ، أو مرفوع علىٰ أنه خبر لمبتدإٍ محذوف ، تقديره : المخصوص بالذم عبد الدار ، والجملة الاسمية جملة معترضة بين الفعل ومعموله .

(**وحبذا أرض البقيع أرضا**) (حب) فعل ماض من أفعال المدح ، مبني على الفتح ، وأصله : حَبُبَ كشَرُفَ ، (ذا) اسم إشارة في محل الرفع فاعل ، مبني على السكون ، (أرضاً) تمييز لفاعل (حب) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (أرض البقيع) مخصوص بالمدح ، مرفوع علىٰ أنه مبتدأ ، خبره جملة (حبذا) والرابط : بينهما اسم الإشارة ، والجملة الاسمية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، أو مرفوع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : والمخصوص بالمدح أرض البقيع ، و(البقيع) مقبرة أهل المدينة شرقي المسجد النبوي .

ثم مثل الناظم للمحول بقوله : (**وصالح أطهر منك عِرْضا**) إلىٰ آخر البيتين ، وهو

. . . .

ثلاثة أقسام علىٰ ما ذكره النحويون ، وزاد الفقهاء قسماً رابعاً ، وهو المحول عن الخبر .

الأول منها : المحول عن المبتدأ ؛ مثاله : (صالح أطهر منك عِرضا) ، وزيد أجمل منك وجهاً ، وعمرو أكرم منك أباً ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا ﴾ و(العِرْض) بكسر العين : موضع المدح أو الذم من الإنسان ، والمراد به هنا : النفس ، أصله : عِرْض صالح أطهر منك ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ؛ فارتفع ارتفاعه ، فصار صالح أطهر منك ، ثم حصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً رفعاً لذلك الإبهام ؛ لأن ذكر الشيء مجملاً ثم ذكره مفصلاً أوقع في النفس ، وقس عليه سائر الأمثلة .

والثاني منها : محول عن الفاعل ، ومثل له الناظم بقوله : (**وقد قَرِرْتُ**) بكسر الراء في الماضي ، ومضارعه يقَر بفتح القاف ، إما من القرار وهو الاطمئنان ، أو من القر وهو البرد ؛ أي : اطمأننت وأبردت وتفرجت (**بالإياب**) والرجوع من السفر (**عيناً**) و(الإياب) بكسر الهمزة ، مصدر آب يؤوب إياباً ، وهو العود والرجوع من السفر ، أصله : قرّت عينك بالإياب ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فحذف المضاف ، فأقيم المضاف إليه مُقامه ، فصار قررت ؛ فحصل اللبس علينا في الإسناد ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام ، فصار قررت عيناً بالإياب ؛ لأن ذكر الشيء مجملاً ثم مفصلاً أوقع في النفس ، ومثله قوله : (**وطبت نفساً**) أي : طابت نفسك ، وبرئت ذمتك (**إذ قضيت الدَّيْنَا**) وأديته للدائن ، وأصله : طابت نفسُك ، فعُومل مُعاملة المثال المذكور قبله ، و(التاء) في (قررت) و(طبت) و(قضيت) يجوزُ فيها الضم ، كما في « شرح الناظم » ، والأصلُ فيها حينئذ : قَرَّت عيني وطابت نفسي إذ قضيت ديني ، ويجوز فيها الفتح ، كما هو مقتضىٰ عبارة « النزهة » ، والأصل علىٰ ذلك : قرَّتْ عينك وطابت نفسُك إذ قضيتَ الدين .

والثالث : المحول عن المفعول ، ولم يذكر الناظم مثاله ؛ نحو قوله تعالىٰ :

أي : ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة ، وهو قسمان : محول وغير محول . **فالأول** : ثلاثة أنواع : **محول عن المبتدإ** : نحو : صالح أطهر منك عِرضاً ، ....

﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، **أصله** : وفجرنا عيونَ الأرض ، فحُوِّل الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فأقيم مُقامه ، فانتصب انتصابه ، فصار وفجرنا الأرض ، فحصل علينا اللبس في نسبة التفجير إلى الأرض ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً للإبهام ، فصار وفجرنا الأرض عيوناً .

والرابع : المحول عن الخبر ؛ مثاله نحو قول الفقهاء : والقلتان خمس مئة رطل تقريباً ، **أصله** : والقلتان قريب خمس مئة رطل ، فحُوِّل الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، فصار والقلتان خمس مئة رطل ، فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام ، فصار والقلتان خمس مئة رطل تقريباً لا تحديداً ؛ لأن ذكر الشيء مجملاً ، ثم ذكره مفصلاً أوقع في النفس .

ثم قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي** : **ومن**) أنواع (**التمييز**) المصطلح عليه عند النحاة (**ما يرفع**) أي : نوع يرفع ويزيل (**الإبهام**) أي : الخفاء والالتباس (**عن مضمون الجملة**) أي : عن معناها ونسبتها ، خرج به (لله دره فارساً) فـ(فارساً) تمييز ذكر لبيان جنس المتعجَّب منه المبهم في النسبة ، فالدَّرُّ ـ بفتح الدال ، وتشديد الراء المهملة ـ : اللَّبَنُ ، أو هو كناية عن فِعل الممدوح الصادر عنه ، وإنما أضاف فِعله إلى الله تعالىٰ قصداً لإظهار التعجب منه ؛ لأنه تعالىٰ منشىء العجائب ، فمعنىٰ قولهم : لله دَرُّه فارساً : ما أعجب فِعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه ؛ أي : ما أعجب هـٰذا اللبن الذي نزل به مثل هـٰذا الولد الكامل في هـٰذه الصفة . اهـ من « التصريح » .

(**وهو**) أي : التمييز الذي يرفع الإبهام عن مضمون الجملة (**قسمان**) بالنظر إلى التحويل وعدمه : **أحدهما** : (**محول عن المبتدأ**) وهو الواقع بعد اسم التفضيل (**نحو** : **صالح أطهر**) وأنظف (**منك عِرْضاً**) مما يدنسه ، والعرض : موضع المدح

أصله : عرض صالح أطهر منك ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، فارتفع فصار : صالح أطهر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ، ومنه : ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ . **ومحول عن الفاعل** : نحو : قرّ زيد عيناً ، وطاب محمد نفساً ، **أصله** : قرت عين زيد ، وطابت نفس محمد ، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ، . . .

والذم من الإنسان ، كما مَرّ آنفاً (**أصله**) أي : أصل هٰذا التركيب : (**عرض صالح أطهر منك ، فحذف المضاف**) الذي هو عرض ، (**وأقيم المضاف إليه**) الذي هو صالح (**مُقامه**) بضم الميم ؛ لأنه من أقام الرباعي ؛ أي : مقام المضاف المحذوف ، (**فارتفع**) المضاف إليه ارتفاعه ، (**فصار**) التركيب : (**صالح أطهر منك ، ثم**) حصل علينا الإبهام في نسبة الطهارة إلىٰ صالح ؛ فـ (**جيء بـ**) المضاف (**المحذوف تمييزاً**) ورفعاً لذلك الإبهام الحاصل في النسبة المذكورة ، فصار : صالح أطهر منك عرضاً .

(**ومنه**) أي : ومن هٰذا النوع الذي هو المحوَّل عن المبتدأ قوله تعالىٰ : (﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ **أصله** : مالي أكثر منك ، فحذف المضاف ، وانفصل الضمير المضاف إليه ، وأقيم مُقام المضاف ، وارتفع ارتفاعه ، فصار اللفظ : أنا أكثر منك ، فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام ، فصار : أنا أكثر منك مالاً ، وشرط نصب هٰذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً ؛ فيصح أن يقال في هٰذا المثال : كثر مالي من مالك ، والناصب له اسم التفضيل . اهـ من « الفواكه » .

(**و**) **ثانيها** : (**محول عن الفاعل** : **نحو** : **قر زيد عيناً ، وطاب محمد نفساً ، أصله**) قبل التحويل : (**قرت عين زيد**) ، فحول الإسناد عن المضاف الذي هو (عين) إلى المضاف إليه الذي هو (**زيد**) ، ثم حذف المضاف ، فصار : قرَّ زيد ؛ فحصل الإبهام علينا في نسبة القر إلىٰ زيد ، ثم جيء بالمضاف المحذوف الذي هو لفظ (عين) تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام الحاصل في النسبة ، فصار : قر زيد عيناً ، (**وطابت نفس محمد ، فحول الإسناد**) أي : إسناد الفعل (**عن المضاف**) الذي هو لفظ (نفس) (**إلى المضاف إليه**) الذي هو (محمد) ، فحذف المضاف الذي هو لفظ

ثم جيء بالمضاف تمييزاً . **ومحول عن المفعول** : ولم يتعرض له الناظم ؛ نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، **أصله** : وفجرنا عيون الأرض ، فحول المفعول ، وجعل تمييزاً ، وأوقع الفعل على الأرض . **والثاني** : نحو : امتلأ الإناء ماءً ، ونعم رجلاً زيد ، وبئس بدلاً عبد الدار ، وحبذا أرض البقيع أرضاً ؛ لأن مثل هٰذا التركيب وضع ابتداءً هٰكذا غير محول ، والناصب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل . . . .

(نفس) ، وأقيم المضاف إليه الذي هو لفظ (محمد) مُقَام المضاف المحذوف ، فارتفع ارتفاعه ؛ فحصل علينا الإبهام في النسبة ، (**ثم جيء بالمضاف**) المحذوف الذي هو لفظ (نفساً) (**تمييزاً**) ورفعاً لذلك الإبهام الحاصل في النسبة ، فصار : طاب محمد نفساً .

(و) **ثالثها** : (**محول عن المفعول** : **ولم يتعرض له**) أي : للمحول عن المفعول (**الناظم**) رحمه الله تعالىٰ ؛ أي : لم يذكر له مثالاً ، كما ذكره للأولين ؛ مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾) ، وغرست الأرض شجراً ، (**أصله**) قبل التحويل : (**وفجرنا عيون الأرض**) ، وغرست شجر الأرض ، (**فحول**) إسناد المفعولية عن المضاف الذي هو (**المفعول**) ، وهو لفظ عيون إلى المضاف إليه الذي هو لفظ الأرض ، فصار : وفجرنا الأرض ، وغرست الأرض ؛ فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف ، وهو لفظ (عيون) ولفظ (شجر) ، (**وجعل**) ذلك المضاف (**تمييزاً**) ورافعاً لذلك الإبهام ، فصار التركيب : وفجرنا الأرض عيوناً ، وغرست الأرض شجراً ، (**وأوقع الفعل**) الذي هو التفجير والغرس (**على الأرض**) .

(**والثاني**) من قسمي التمييز ، اللذين هما محول وغير محول ، وهو غير المحول : (**نحو** : **امتلأ الإناء ماءً**) ، **وإعرابه** : (امتلأ الإناء) فعل وفاعل ، (ماءً) تمييز غير محول ، منصوب بالفعل ، (**ونعم رجلاً زيد** ، **وبئس بدلاً عبدُ الدار** ، **وحبذا أرض البقيع أرضاً** ؛ **لأن مثل هٰذا التركيب وضع ابتداءً هٰكذا**) ، وقوله : (**غير محول**) تفسير لـ(هكذا) أي : وضع حالة كونه هٰكذا ؛ أي : غير محول ، (**والناصب لتمييز النسبة**) هو (**ما تقدمه**) أي : ما تقدم التمييز (**من فعل**) كـ(طاب

أو شبهه . **واعلم** : أن (نعم) و(بئس) موضوعان لإنشاء المدح والذم ، ففاعلهما إما : بـ(أل) الجنسية على الأصح ؛ نحو : نعم العبد ، وبئس الشراب ، أو مضافاً لما هي فيه ؛ نحو : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ، أو مضمراً مفرداً .

محمد نفساً) (**أو شبهه**) كاسم الفاعل ؛ نحو : زيد متصبب عرقاً ، أو اسم المفعول ؛ نحو : الأرض مفجَّرة عيوناً ، أو صفة مشبهة ؛ نحو : زيد طيب نفساً ، أو اسم تفضيل ؛ نحو : زيد أجمل منك وجهاً ، وما جرىٰ عليه الشارح هو الأصح ، وقال ابن عصفور : الناصب لتمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعلُ ولا ما أشبهه .

(**واعلم : أن « نعم » و« بئس » موضوعان لإنشاء المدح والذم ، ففاعلهما إما**) :

أن يكون مقروناً (**بـ« أل » الجنسية على الأصح**) ، وهي لواحد غير معين في الابتداء ، ويكون معيناً بذكر المخصوص بَعْدُ ، فيكون في الكلام تفصيل بعد إجمال ؛ ليكون أوقع في النفس ؛ نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الشراب خمر . اهـ « ملا جامي » ، وقيل : مقرون بـ(أل) التي للعهد الذهني ؛ لأن مدلولها فرد مبهم ، ثم فسر ذلك الفرد بعد إبهامه بـ(زيد) مثلاً ، وقيل : للعهد الخارجي ، والمعهود هو المخصوص ، فكأنما قلت : زيد نعم هو ، فوضع الظاهر موضع المضمر ؛ لزيادة التقرير والتفخيم . اهـ « خضري » ، مثاله في المدح : (**نحو** : **نعم العبد**) زيد ، (**و**) في الذم : (بئس الشراب) خمر .

(**أو**) يكون فاعلهما (**مضافاً لما**) أي : لاسم (**هي**) أي : (أل) الجنسية داخلة (**فيه**) أي : في ذلك الاسم المضاف إليه وذلك (**نحو**) (دار) و(مثوىٰ) في نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾) في المدح ، (**و**) في نحو قوله تعالىٰ : (﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾) في الذم ، **فإن قلت** : المتقين والمتكبرين جمع المتقي والمتكبر ، و(أل) في اسم الفاعل موصولة . . **قلت** : ذاك إذا كان بمعنى الحدوث ، وأما إذا كان بمعنى الثبوت . . فكالصفة المشبهة ، فـ(أل) فيه للتعريف . اهـ « يس » ، والمخصوص بالمدح والذم (الجنة) في الأول ، و(النار) في الثاني .

(**أو**) يكون فاعلهما (**مضمراً**) لا ظاهراً ، (**مفرداً**) لا جمعاً ولا مثنىً ،

مستتراً ، مفسراً بنكرة بعده ، منصوبة على التمييز ، مطابقة للمخصوص ؛ نحو : نعم رجلاً زيد ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالاً الزيدون . وإذا استوفت (نعم) و(بئس) فاعلهما الظاهر أو المضمر وتمييزه . . جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم علىٰ أنه مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، والرابط بينهما العموم المستفاد من (أل) ، فيما إذا كان الفاعل ظاهراً ، والضمير فيما عداه ، . . . .

(**مستتراً**) لازماً للإفراد ، فلا يبرز في تثنية ولا جمع ؛ استغناءً بجمع تمييزه ، (**مفسَّراً**) بصيغة اسم المفعول ؛ أي : مبيناً ذلك الضمير (**بنكرة**) عامة مُتكثِّرة الإفراد ، فلا يجوز : نعم شمساً هـٰذه الشمس ؛ إذ لا ثانية لها ، أما قولك : نعم شمساً شمس هـٰذا اليوم . . فيجوز ؛ لتعددها بتعدد الأيام ، مذكورة تلك النكرة (**بعده**) أي : بعد ذلك الفاعل ، (**منصوبةٍ**) تلك النكرة (**على التمييز** ، **مطابقةٍ**) تلك النكرة (**للمخصوص**) بالمدح أو بالذم إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً (**نحو**) قولهم : (**نعم رجلاً زيد** ، **ونعم رجلين الزيدان** ، **ونعم رجالاً الزيدون**) ، ونعم امرأة هند ، ونعم امرأتين هندان ، ونعم نسوة الهنود .

(**وإذا استوفت**) وأخذت (« **نعم** » و« **بئس** » **فاعلهما الظاهر**) نحو : نعم الرجل رجلاً زيد . اهـ « ابن عقيل » ، وفيه أن الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز لا يجوز عند سيبويه ؛ لعدم إبهام الفاعل الظاهر حتىٰ يميز . اهـ « خضري » ، (**أو**) الفاعلَ (**المضمر وتمييزه**) أي : تمييز ذلك المضمر ، كمثال الشارح المذكور هنا (. . **جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن المخصوص (**مبتدأ**) مؤخر ، (**والجملة**) المذكورة (**قبله خبره**) مقدم ، هـٰذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح المتفق عليه ، (**والرابط بينهما**) أي : بين الجملة الخبرية والمبتدأ (**العموم المستفاد من « أل »** ، **فيما إذا كان الفاعل ظاهراً**) نحو : نعم العبد زيد ، وبئس الشراب خمر ، (**والضمير فيما عداه**) أي : فيما عدا كون الفاعل اسماً ظاهراً ؛ نحو : نعم رجلاً زيد .

وقوله : (جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم) وإنما احتيج للمخصوص ؛ لأن فاعل (نعم) و(بئس) المقصود به الجنس ، والجنس عام يحتاج إلىٰ بيان من يتوجه

أو خبر لمبتدأ محذوف . ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل ؛ فيتعين حينئذ ابتدائيته ، ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ، ولا بينه وبين التمييز عند البصريين ، وما وقع في النظم . . إما مذهب كوفي أو ضرورة . وأما (حبذا) فهي كـ(نعم) في العمل ، . . . .

إليه المدح والذم علىٰ سبيل التخصيص ، فيكون كأنه تفصيل بعد الإجمال ، وتخصيص بعد التعميم ؛ ليكون أوقع في النفس . اهـ « حمدون » .

(**أو**) جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم علىٰ أنه (**خبر لمبتدأ محذوف**) وجوباً ، تقديره : زيد الممدوح أو المذموم ، وهـٰذا قول مرغوب عنه ، وقد أجازه قوم ؛ منهم ابن عصفور ، وإنما كان مرغوباً عنه ؛ لأن هـٰذا الحذف للخبر هنا ملتزم لشبهه بالمثل ، ولم نجد خبراً يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده ، وليس هنا ما يسد مسده . اهـ « حمدون » .

(**ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل**) نحو : زيد نعم رجلاً ، والخمر بئس شراباً (**فيتعين حينئذٍ**) أي : حين إذ قدم المخصوص (**ابتدائيته**) أي : ابتدائية المخصوص ؛ أي : كونه مبتدأ ؛ فتكون جملة (نعم) و(بئس) خبراً عنه ، وهـٰذا قول متفق عليه ، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم ، (**ولا يجوز توسطه**) أي : توسط المخصوص (**بين الفعل والفاعل**) إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً ؛ نحو : نعم زيد الرجل ؛ لشدة اتصال الفاعل بالفعل ، فلا يفصل بينهما إلا بما تقدم في (باب الفاعل) (**ولا بينه**) أي : بين الفعل (**وبين التمييز عند البصريين**) إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً ؛ نحو : نعم زيد رجلاً ؛ لامتناع فصل التمييز عن المميز ، (**وما وقع في النظم**) من توسطه بين الفعل والتمييز في قوله : (ومنه أيضاً : نعم زيد رجلاً . . .) إلخ (. . **إما مذهب كوفي**) لأنهم يجوزن ذلك التوسط بين الفعل والتمييز ، (**أو**) أحوجه إلىٰ ذلك (**ضرورة**) استقامة الوزن .

[حبذا]

(**وأما « حبذا »**) أي : حَبَّ من حبَّذا ، أصلُه : حَبُب كشَرُفَ (. . **فهي**) أي : لفظة (حَبَّ) (**كـ« نعم » في العمل**) أي : في مجرد رفع الفاعل ، ففاعلها (ذا) وهو

والمعنىٰ مع زيادة : أن الممدوح محبوب للقلب ، والأصح : أن (ذا) فاعله ، فلا يتبع ، ويلزم الإفراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك ؛ لشبهه بالمَثَل ، . .

كفاعل (نعم) (و) في (**المعنىٰ**) أي : في كونها نُقِلت لإنشاء المدح العام ، وفي الفعلية على الأصح والمضي والجمود . اهـ « خضري » ، ولكن (**مع زيادتـ** ـها علىٰ (نعم) في المعنىٰ ؛ بدلالتها علىٰ (**أنَّ الممدوح**) فيها (**محبوبٌ للقلب**) أي : للنفس ؛ فلذا جُعل فاعلها (ذا) ليدل على الحضور في القلب .

وتفارقها في جواز دخول (لا) عليها كما سيأتي في الشارح ، وفي لزومها هيئةً واحدة ؛ فلا يقال فيها : حبذان وحبذون مثلاً .

ومن جملة ما اختلفا فيه :عدم جواز تقديم المخصوص بعد (حَبَّ) ، والمخصوص بـ(نعم) يجوز تقديمه .

ومنها : أن مخصوص (نعم) لا يكون إلا مطابقاً لفاعلها ، والمخصوص بعد (حبذا) لا تلزم فيه المطابقة .

ومنها : جواز دخول حرف النداء بتأويل علىٰ (حبذا) ، ولا يجوز دخول حرف النداء علىٰ (نعم) اهـ « حمدون » .

(**والأصح : أن « ذا » فاعله**) أي : فاعل (**حَبَّ**) (**فلا يتبع**) (ذا) بواحد من التوابع ؛ أي : فهو كفاعل (نعم) لا يجوز اتباعه ، فإذا وقع بعد (ذا) اسم ؛ كحبذا الرجل. . فهو مخصوص ، لا تابع لاسم الإشارة ؛ لأن لفظه ومعناه لا يتضحان إلا بشيء منتظر بعده . اهـ « خضري » ، (**ويلزم**) أي : (ذا) (**الإفرادَ**) فلا يثنىٰ ولا يجمع ، فلا يقال : حبذان الزيدان ، حبذا أولـئك الزيدون ، (**والتذكيرَ**) فلا يؤنث ، فلا يقال : حبذي وحبتان وحبتن ، (**وإن كان المخصوصُ**) بالمدح (**بخلاف ذلك**) أي : بخلاف الإفراد ؛ بأن كان مثنىٰ أو جمعاً ، أو بخلاف التذكير (**لِشَبهه**) أي : لشبه (ذا) (**بالمَثَل**) في لزومه حالة واحدة ، فكما أن المثل لا يغير عن اللفظ الذي ورد به لا يغير (ذا) عن الإفراد والتذكير ، والمَثَل ـ بفتحتين ـ : ما كان مورده خاصاً ، واستعماله عاماً ، أو تشبيه شيء خفي بشيء جلي ، مشهور بين الناس .

ومن الأمثال : قولُهم : (الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبنَ) بكسر التاء ، يقال لمن طلب شيئاً

ويجب ذكر المخصوص بعده علىٰ أنه مبتدأ ، والجملة قبله وخبره ، والرابط بينهما اسم الإشارة ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز تقديم التمييز على المخصوص ؛ نحو : حبذا ....

فاته وقته ، ويقال : بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنىٰ والجمع ، وهو في الأصل خطاب لامرأة اسمها : سَدوس بنت لقيط بن زُرارة ، كانت متزوجة بعمرو بن عَدَس ، وكان شيخاً كبيراً موسراً ، فكرهته وسألته الطلاق فطلقها ، فتزوجت ولدَ عمِّها عمْرَو بن سعيد بن زُرارة ، وكان شاباً فقيراً ، فلما أتىٰ وقت الشتاء.. قلَّ اللَّبن ، فأرسلت تطلبه من مطلِّقها ، فقال : (الصَّيفَ...) إلخ ، فلما رجع إليها الرسول ، وأخبرها الخبر.. ضربت علىٰ منكب زوجها الشاب ، وقالت : هـٰذا ومذْقه خيرٌ ، **ثم إن التحقيق** : أن التاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمثنىٰ والجمع ، بل الكلام مستعار لما يضرب له ، فكأنه قيل للذي ضُرب له : حالُك كحال مَن قيل لها : الصيفَ ضيعت اللبن ، فالتاء لا زالت في خطاب المؤنث ، فلا يعنىٰ بها المخاطب في الحال ، وإنما يعتبر أصلها . اهـ « حمدون » .

(**ويجب ذكر المخصوص**) بالمدح (**بعده**) أي : بعد (ذا) الواقع فاعلاً (لحبَّ) فلا يجوز تقديمه علىٰ (حبذا) لوجوب تأخيره عنه ، وإنما وجب تأخيره ؛ لأنه إذا تقدم يوهم أن في (حَبّ) ضميراً مستتراً يعود على الاسم السابق ، و(ذا) في محل النصب مفعول به (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن المخصوص (**مبتدأ**) مؤخر ، (**والجملة**) المذكورة (**قبله**) أي : قبل المخصوص ؛ يعني : جملة (حبذا) (**خبره**) أي : خبر المخصوص ؛ أي : خبر مقدم للمخصوص المتأخر .

(**والرابط بينهما**) أي : بين المخصوص الذي هو مبتدأ مؤخر ، وجملة (حبذا) التي وقعت خبراً عنه (**اسم الإشارة**) الذي وقع فاعلاً (لحب) ، (**أو**) هو ؛ أي : المخصوص (**خبر لمبتدأ محذوف**) وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره (في حبذا زيد) : حبذا المخصوص بالمدح زيد ، والجملة الاسمية مفسرة للجملة الفعلية المذكورة قبلها ؛ أعني : جملة (حبذا) .

(**ويجوز**) في (حبذا) (**تقديم التمييز على المخصوص ؛ نحو**) قولك : (**حبذا**

رجلاً زيد ، وتأخيره ؛ كما مثل الناظم ، وإذا أريد بـ(حبذا) الذمُّ . . أدخِل عليها (لا) فتساوي (بئس) في العمل ، **والمعنىٰ** : فيقال : لا حبذا زيدٌ .

رجلاً زيد) فـ(رجلاً) تمييز منصوب (بحب) ، و(زيد) مخصوص بالمدح ، (**وتأخيره**) أي : تأخير التمييز عن المخصوص (**كما مثلـ**) ـه (**الناظم**) بقوله : (وحبذا أرض البقيع أرضا) ، ومقابل الأصح المذكور في (حبذا) ما ذهب إليه المبرد في « المقتضب » ، وابن السراج في « الأصول » ، وابن هشام اللخمي ، واختاره ابن عصفور من أن (حبذا) بجملته اسم مفرد بمنزلة قولك : المحبوب ، وغُلِّب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبه منهما ؛ لشرفها ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ، فرُكِّبت (حب) مع (ذا) فجعلتا اسماً واحداً بمعنى المحبوب ، وذهب قوم منهم ابن دُرُسْتوَيه إلىٰ أن (حبذا) فعل ماض ، و(زيد) فاعله ، وركبت (حب) مع (ذا) وجعلتا فعلاً واحداً بمعنىٰ شَرُفَ زيد . اهـ « ابن عقيل » .

والحاصلُ على الأصح المذكور أوّلاً : أنه إذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد (ذا) علىٰ أيِّ حال كان من الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع . . فلا يغير (ذا) تغير المخصوص ، بل يلزم الإفراد والتذكير ؛ وذلك لأنها أشبهت المثل ، والمثل لا يغير ، فكما تقول : الصيفَ ضيَّعتِ اللبن ، للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنىٰ والمجموع بهـٰذا اللفظ ، ولا تغيره ، تقول : حبذا زيد ، وحبذا هند ، وحبذا الزيدان والهندان والزيدون والهندات . . فلا تخرج (ذا) عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجت . . لقيل حبذي هند ، وحبذان الزيدان ، وحبتان الهندان ، وحب أولـٰئك الزيدون أو الهندات . اهـ « ابن عقيل » .

(**وإذا أريد بـ« حبذا » الذم**) أي : استعماله في الذم (. . **أدخل عليها**) علىٰ لفظة (حبذا) (**لا**) النافية (**فتساوي**) كلمة (حبذا) لفظة (**بئس**) التي للذم (**في العمل**) أي : في رفع الفاعل ، وذكر المخصوص بالذم بعدها ، (**و**) في (**المعنىٰ**) أي : في دلالتها علىٰ إنشاء الذم ، (**فيقال : لا حبذا زيد**) بمعنىٰ بئس زيد .

فإن قلت : لا يلزم من نفي المدح ثبوت الذم ، بل يحتمل ذمه ، ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم . .

. . . .

قلت : إن المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما ، فنفي أحدهما يوجب ثبوت ضده . اهـ « حمدون » .

ومن استعمال (حبذا) في المدح والذم قول أم سلمة في ميّة صاحبة ذي الرمة بيتاً من بحر الطويل :

ألا حبــذا أهــل المــلا غيــر أنــه إذا ذكــرت مــي فــلا حبــذا هيــا

و(ألا) حرف تنبيه ، و(حب) فعل ماض لإنشاء المدح ، و(ذا) فاعلها ، و(أهل الملا) مخصوص بالمدح مبتدأ ، وما قبله خبره ، و(الملا) بمعنى الجماعة ، مضاف إليه ، (غيرَ) منصوب على الحال ، و(أن) حرف توكيد ونصب ، و(الهاء) اسمها ، و(إذا) ظرف زمان خبرها ، و(ذكرت) فعل ماض ، مبني للمفعول ، و(مَيُّ) بضم الياء ، نائبة عن الفاعل ، وهو مرخم (مية) في غير النداء ؛ إذ أصله : مية ، (فلا) الفاء : واقعة في جواب (إذا) ، و(لا) نافية ، و(حبذا) فعل وفاعل ، و(هيا) هو المخصوص بالذم مبتدأ ، وما قبله خبره ، **والشاهد** : في (حبذا) الأولىٰ ، و(لا حبذا) الثانية . اهـ « حمدون » .

❊ ❊ ❊

باب كم الاستفهامية

وَكَـــمْ إِذَا جِئْـــتَ بِهَـــا مُسْتَفْهِمَـــا فَٱنْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَباً تَحْوِي ٱلسَّمَا

(باب كم الاستفهامية)

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وكـــم إذا جئـــت بهـــا مستفهمـــا فانصب وقل كم كوكبا تحوي السما)

و(كم) في كلام العرب قسمان :

خبرية : وهي التي بمعنىٰ عدد كثير ، وقد سبق البحث عنها .

واستفهامية : وهي التي بمعنىٰ أيِّ عدد ، وهي المقصودة هنا ، وذكرها بعد التمييز ؛ لأن تمييزها ينصب ؛ أي : (و) كلمة (« **كم** » **إذا جئت**) ونطقت (**بها**) في الكلام (**مستفهِماً**) وسائلاً غيرَك عن أيِّ عدد (. . **فانصب بها**) ما بعدها وجوباً ، علىٰ أنه تمييز لها ؛ لأنها من الذوات المبهمة ، وتمييزها ينصب بها ، (**وقل**) في مثال نصب ما بعدها : (**كم كوكباً**) ونجماً (**تحويـ**) ـه (**السما**) وتجمعه ؟ أي : أي عدد من الكواكب تحويه السماءُ وتجمعه ، أقليلاً تجمعه أم كثيراً ، وجواب هـٰذا الاستفهام ؛ بأن يقال : الله أعلم بما حوته ؛ يعني : إذا استفهمت غيرك بـ(كم) من أي عدد . . وجب نصب ما بعدها ، علىٰ أنه تمييز لها ، ولا يكون إلا مفرداً ؛ كتمييز أحدَ عشرَ ؛ فتقول في مثالها : كم كوكباً تحوي السماء ؟ أي : تجمع ، كما تقول : رأيت أحدَ عشرَ كوكباً ، بنصب تمييز العدد .

وإعرابه : (كم) اسم استفهام ، في محل النصب مفعول به لـ(تحوي) ، مقدم عليه وجوباً ؛ لتضمنها معنىٰ ما له صدر الكلام ، وهو همزة الاستفهام ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، أو وضعياً على القول بأن ثاني الحرفين لا يشترط أن يكون حرف مد ولين ، (كوكباً) تمييزها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (تحوي) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، (السماء) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي ،

تقدم أن (كم) استفهامية وخبرية ، وأن الاستفهامية بمعنىٰ أي عدد ، **فإذا استفهمت غيرك بـ(كم). . وجب نصب ما بعدها على التمييز ، ولا يكون إلا مفرداً ؛ كتمييز أحد عشر ؛ فتقول : كم كوكباً تحوي السماء ؟ أي : تجمع ؟ كما تقول : رأيت أحدَ عشرَ كوكباً ، فـ(كم) مفعول مقدم ؛ لتضمنه ما له صدر الكلام ، و(كوكباً) تمييز ، وما بعده فعل وفاعل . نعم ؛ إن جُرَّت (كم) بالحرف. . . . .**

والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، لا محل لها من الإعراب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**تقدم**) في آخر (باب الإضافة) (**أن كم**) في كلام العرب إما : (**استفهامية ، و**) إما : (**خبرية**) ، وتقدم هناك أن الخبرية تكون بمعنىٰ عدد كثير ؛ نحو : كم عبداً ملكت ؟ (و) ذكر هنا (**أن الاستفهامية**) تكون (**بمعنىٰ أي عدد**) قليلاً كان أو كثيراً ، وإذا أردت بيان حكم تمييزها (. . **فـ**) أقول لك : (**إذا استفهمت**) وسألت (**غيرك**) عن أي عدد (**بـ**) لفظ (**كم**) الاستفهامية (. . **وجب نصب ما بعدها**) بها (**على التمييز**) أي : علىٰ كونه تمييزاً وبياناً وتفسيراً لها ؛ لأنها من الذوات المبهمة ، (**ولا يكون**) تمييزها (**إلا مفرداً ؛ كتمييز أحدَ عشرَ**) من أوساط العدد ، وإنما وجب نصبه وإفراده ؛ لأن (كم) لما كانت كنايةً عن العدد. . جُعلت كناية عن وسطه ، وهو من أحدَ عشرَ إلىٰ مئة ؛ لأنها لو جعلت عن أحد طرفي العدد. . لكان تحكماً ، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ، ولما كان الوسط عدلاً بين الطرفين ذا حظٍّ من كل منهما. . لم يلزم التحكم في الحمل عليه . اهـ «يس على المجيب» .

وفي « الصبان » : وإنما وجب إفراده ونصبه ؛ لأنه لم يسمع إلا كذلك ، فالعلة في ذلك السماع ، كما قاله الدماميني ، وأجاز الكوفيون جمعه إن كان السؤال بها عن جماعة ؛ نحو : كم غلمان لك ، (**فتقول**) في مثالها : (**كم كوكباً تحوي السماء ؟ أي : تجمع ، كما تقول**) في العدد : (**رأيت أحدَ عشرَ كوكباً ، فـ« كم » مفعول**) به لـ(تحوي) (**مقدم**) عليه وجوباً (**لتضمنه**) أي : لتضمن (كم) (**ما له صدر الكلام**) وهو الاستفهام ، (**و« كوكباً » تمييز**) لـ(كم) منصوب بها ، (**وما بعده**) أي : وما بعد (كوكباً) من قوله : (تحوي السماء) (**فعل وفاعل**) ، والجملة الفعلية جملة مستأنفة .

وقوله : (**نعم ؛ إن جُرَّت « كم » بالحرف. . .**) إلخ استدراك علىٰ قوله أولاً

جاز لك في تمييزها إذا كان متصلاً بها الجرُّ أيضاً بـ(من) مضمرة على الأصح ، ويجوز إظهارها ؛ فتقول : بكم من درهم اشتريت ؟ أو بكم درهم اشتريت ؟

(وجب نصب ما بعدها) رفع به توهم وجوب النصب مطلقاً ، **والمعنىٰ** : نعم ؛ إن جُرَّت (كم) الاستفهامية بالحرف (. . **جاز لك في تمييزها إذا كان**) ذلك التمييز (**متصلاً بها**) أي : بكم (**الجرُّ**) أي : جر التمييز (**أيضاً**) أي : كما يجوز نصبه (**بـ« من » مضمرة على الأصح**) عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ؛ فعلىٰ مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف ، وبقي عمله ، وهـٰذا مطرد عندهما في تمييز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، (**ويجوز إظهارها**) أي : إظهار (من) (**فتقول** : **بكم من درهم اشتريت ؟ أو**) حَذفُها ؛ فتقول : (**بكم درهم اشتريتَ ؟**) .

وظاهر كلامه : أن إظمارها علىٰ سبيل الجواز ، والحق الذي يفيده النقل من خارج أنه لا يجوز إظهار (من) لأنهم جعلوا حرف الجر الداخل علىٰ (كم) عوضاً عن (من) الجارة للتمييز ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه . اهـ « حمدون » ، وإنما جاز تقديم حرف الجر علىٰ (كم) الاستفهامية والخبرية ، مع أن لهما صدر الكلام ؛ لأن تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله ، فجوزوا تقديم الجار عليهما ؛ لأن الجار اسماً كان أو حرفاً ، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة التصدر . اهـ « ملا جامي » ، وإنما استحقَّ الاستفهام صدر الكلام ؛ ليعلم من أول الأمر أنه من أي نوع من أنواع الكلام . اهـ (منه) .

قوله : (إذا كان التمييز متصلاً بها) ، وفي « يس على المجيب » : وتقييد جواز جر تمييز (كم) المجرورة بالحرف بـ(من) بالاتصال لم يذكره في « الأوضح » و« الجامع » ، ولم يذكره السيوطي في « جمع الجوامع » ، وظاهر كلام « الهمع » : أنه إذا فصل بين (كم) الاستفهامية ومميِّزها بفعل متعد ؛ نحو : كم ضربت رجلاً ، وكم أتاك رجلاً . . لا تجب (من) ، وفي « المطول » في (باب الإنشاء) : أنهم قالوا : بوجوب زيادة (من) في التمييز فيما إذا فصل ؛ لئلا يلتبس بالمفعول ، كما في الخبرية ، ولكن اتصاله بها هو الأصل والأقوىٰ . اهـ بتصرف .

❊ ❊ ❊

باب المفعول فيه وهو المسمىٰ ظرفاً

. . . .

(باب المفعول فيه وهو المسمىٰ ظرفاً)

تسمية مجازية ، اصطلح عليها البصريون ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، ولا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف ، وليس هـٰذا كذلك ، وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه صفة ، ولعله باعتبار الكينونة فيه ، وسماه الكوفيون مفعولاً فيه ومحلاً وصفة .

والظرف **لغة** : الوعاء مطلقاً حسياً كان أو معنوياً . **واصطلاحاً** : قسمان : ظرف زمان ، وظرف مكان .

فظرف الزمان : هو اسم مدلولُه الزمانُ المنصوب باللفظ ، الدال على المعنىٰ ، الواقع فيه بتضمين معنىٰ (في) الدالة على الظرفية لا لفظها ؛ لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف ، كما في نحو : سرت قبله ، وصليت معه ونحوِهما ، سواء فيه المختص منه ؛ كاليوم والليلة ، والمبهم ؛ كحين ووقت وزمان وساعة .

فخرج بقولنا : (الزمان) المكان وأسماء الأعيان والمعاني ، وبقولنا : (المنصوب) المرفوع والمجرور ، وقولنا : (باللفظ) يشمل الفعل ؛ نحو : صمت يوم الجمعة ، وغيرَه مما يعمل عمله ؛ نحو : أنا صائم يوم الجمعة ، فمعنىٰ قولك : قدمت يوم الجمعة : وقع قدومي في يوم الجمعة ، والمراد بالوقوع فيه : التعلق به ، فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي ، فيشمل قولك : ما قدمت يوم الجمعة ، وبقولنا : (بتضمين معنىٰ « في ») الظرفية ما نُصب لا بتقدير معناها ؛ بأن كان علىٰ تقدير (الباء) نحو : تمرون الديار ، أو نُصب لا بتقدير حرف أصلاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ، وبقولنا : (الدالة على الظرفية) التي للتعدية ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ، والظرفية : هي كونُ الشيء مَقرّاً لشيء آخر حقيقة كان ؛ نحو : اعتكفت الليلة ، أو حكماً ؛ نحو : صمت يوماً ، وقولنا : (سواء فيه المختص . . .) إلخ .

وَٱلظَّـرْفُ نَـوْعَـانِ فَظَـرْفُ أَزْمِنَـةْ يَجْـرِي مَـعَ ٱلـدَّهْـرِ وَظَـرْفُ أَمْكِنَـةْ
وَٱلْكُـلُّ مَنْصُـوبٌ عَلَـىٰ إِضْمَـارِ فِـي فَـٱعْتَبِـرِ ٱلظَّـرْفَ بِهَـٰـذَا وَٱكْتَـفِ

فالمختص من ظرف الزمان : ما دل علىٰ زمن مقدر ، معلوماً كان ذلك المقدر ، وهو المعرَّف بـ(أل) نحو : صمت اليوم ، أو بالعلمية ؛ كصمت رمضان ، أو بالإضافة ؛ كجئت زمن الشتاء ، أو غير معلوم ، وهو المنكَّر ؛ نحو : سرت يوماً أو أسبوعاً .

والمبهم منه : ما دل علىٰ قدر من الزمان غير معين ، نكرةً كان ؛ نحو : لحظةٍ وحِينٍ ، أو معرفةً ؛ كالحين واللحظة .

وأما ظرف المكان : فهو اسم مدلوله المكان المبهم ، وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، المنصوب باللفظ ، الدال على المعنى الواقع فيه ، سواء كان فعلاً أو ما أشبهه بتضمين معنىٰ (في) الدالة على الظرفية ؛ نحو : أمام وخلف ، وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية علىٰ أسماء المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزمان أقوىٰ من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام فقط . اهـ « مكودي » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والظـرف نـوعـان فظـرف أزمنـة يجـري مـع الـدهـر وظـرف أمكنـة
والكـل منصـوب علىٰ إضمـار فـي فـاعتبـر الظـرف بهـٰـذا واكتـف)

(**والظرف**) أي : والمقر الذي لا بُدَّ لكل حَدَث من الوقوع فيه (**نوعان**) أي : قسمان ، لا زائد عليهما ؛ بدليل الاستقراء ، و(الفاء) في قوله : (**فظرف**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن الظرف قسمان ، وأردت بيان كل من النوعين . . فأقول لك :

أحدهما : ظرف (**أزمنة**) جمع زمان ، وهو امتداد حركة الفلك إلىٰ ما لا نهاية له ؛ أي : ظرف دال على الزمان الذي يقع فيه الشيء ، (**يجري**) ويدور ذلك الظرف الزماني (**مع**) دوران (**الدهر**) والأعوام التي هي نفس الزمان ؛ لأن الدهر الزمن الغير المتناهي ، وظرف الزمان أبعاضه وأجزاؤه المعبَّر بها عن أوقاته ؛ كالعام والشهر والأسبوع واليوم والليلة .

من المنصوبات المفعول فيه ، ويسمى الظرف : وهو كل اسم زمان أو مكان ، سلط عليه عامل علىٰ معنىٰ (في) . . . .

(و) **ثانيهما** : (**ظرف أمكنة**) أي : ظرف مدلوله المكان الذي يقع فيه الشيء ؛ كالجهات الست ، (**والكل**) أي : وكل من النوعين (**منصوب**) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (**علىٰ إضمار « في »**) الظرفية ؛ أي : مع صحة تقدير معنىٰ (في) الدالة على الظرفية ، وكينونةِ الشيء في الشيء ؛ أي : مع صحة ملاحظتِها فيه ، وسمي ظرفاً ؛ لوقوع الفعل فيه ؛ إذ كل فعل لا بد له من زمان ومكان يقع فيه ، وتسمية الألفاظ ظرف زمان أو مكان تسمية مجازية ، اصطلح عليها البصريون ، فلا مشاحة في الاصطلاح ، كما مر في أوائل الباب ، (**فاعتبر**) أيها النحوي (**الظرف**) أي : كون الاسم ظرفاً (**بهـٰذا**) أي : بصحة تقدير معنىٰ (في) فيه ، (**واكتف**) في معرفة كونه ظرفاً بهـٰذا الاعتبار ؛ أي بصحة هـٰذا الإضمار وإن لم يصح تقدير لفظها فيه ، كما في قولك : جئت قبله أو معه أو بعده ، كما مرّ في أولِ الباب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**من المنصوبات**) أي : من الأسماء المشتملة علىٰ علم النصب من الفتحة وما ناب عنها (**المفعول فيه**) أي : المفعول الذي فعل فيه الفعل ؛ أي : الألفاظ الدالة على الزمان أو المكان الذي فعل فيه الفعل ، (**ويسمىٰ**) أي : المفعول فيه الذي هو تلك الألفاظ الدالة على الزمان أو المكان ، (**الظرف**) الذي هو مستقر الشيء وزمانه أو مكانه ، وتسمية تلك الألفاظ ظرف زمان أو مكان تسمية مجازية ، اصطلح عليها البصريون ، فلا مشاحة في الاصطلاح ، فلا يعترض ذلك بأن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف ، وليس ما هنا كذلك ، وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه صفة ، ولعله باعتبار الكينونة فيه كما مر .

(**وهو**) أي : الظرف المصطلح عليه عند النحاة : هو (**كل اسم**) مدلوله (**زمان أو مكان ، سُلط عليه**) بالبناء للمجهول ؛ أي : سلط علىٰ ذلك الاسم (**عامل**) من فعل أو شبهه ؛ ليعمل فيه النصب على الظرفية (**علىٰ**) صحة ؛ أي : مع صحة تقدير (**معنىٰ « في »**) الظرفية ؛ أي : الدالة علىٰ كينونة الشيء في الشيء ، خرج به ما يقدر

وقسمه الناظم إلىٰ زماني ومكاني ، وذكر أن الكل منصوب علىٰ إضمار (في) ، والمراد من إضمارها : ملاحظة معناها ، كما أشرنا إليه ، لا ملاحظة لفظها ، ولم يعتبر في هـٰذه الملاحظة الاطراد ، كما فعل ابن مالك ؛ . . . .

فيه لفظ (في) المفيدة للتعدية ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ لأن (رغب) يتعدىٰ إلىٰ معموله بلفظ (في) ، ومعنىٰ تضمنه معنىٰ (في) الظرفية : إشارته إليه ؛ لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وإن لم يصح التصريح فيه في الظروف التي لا تتصرف ؛ كقبل وبعد ومع ، وكذلك أعرب ؛ لأن الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً ، لا أن معناه انتقل للظرف ، وصار الحرف غير منظور إليه ، كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلاً حتىٰ يقتضي بناءه فتدبر . اهـ « خضري » ، وقوله : (علىٰ تقدير معنىٰ « في ») الجار والمجرور فيه متعلق بقوله : (سُلِّط) .

(**وقسمه**) أي : قسم الظرف (**الناظم**) رحمه الله تعالىٰ (**إلىٰ زماني**) أي : إلىٰ ما كان مدلوله زماناً ، (**ومكاني**) كذلك ، (**وذكر**) الناظم (**أن الكل**) أي : أن كلاً من النوعين (**منصوب علىٰ إضمار**) أي : علىٰ صحة تقدير معنىٰ (في) الظرفية ، (**والمراد من إضمارها : ملاحظة معناها**) الذي هو الظرفية ؛ أي : صحة اعتبار معناها في ذلك الاسم المنصوب على الظرفية وإن لم يصح إظهار لفظها ، (**كما أشرنا إليه**) أي : إلىٰ ملاحظة معنىٰ (في) بقولنا علىٰ معنىٰ (في) ، (**لا ملاحظة لفظها**) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ لأنه وإن تضمن معنىٰ (في) علىٰ قول ، لكن لا يطرد في غير هـٰذا الفعل ، علىٰ أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً ، إلا أن يجعل مكاناً اعتبارياً للرغبة . اهـ « خضري » .

(**ولم يعتبر**) الناظم ؛ أي : لم يقيد (**في هـٰذه الملاحظة**) أي : في ملاحظة معنىٰ (في) في الظرف (**الاطراد**) والكثرة ، (**كما فعل**) هـٰذا الاعتبار (**ابن مالك**) في « ألفيته » أي : كما اعتبر ابن مالك ، وشرط اطراد ملاحظة معنىٰ (في) في جواز نصب الظروف على الظرفية ؛ حيث قال في « الخلاصة » :

الظـرف وقـت أو مكـان ضمنـا ... فـي بـاطـراد كهنـا امكـث أزمنـا

ومعنى الاطراد : أن يتعدىٰ إلىٰ ذلك الظرف سائر الأفعال ؛ بملاحظة معنىٰ

لأن هـٰذا الشرط قد اضطُرب ؛ أي : اختلف فيه . وناصب المفعول فيه ما سبقه من فعل أو شبهه ، وسمي ظرفاً لوقوع الفعل فيه ؛ إذ كل فعل لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه . . . .

(في) ، فخرج به ؛ أي : بقيد الاطراد نحو : دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام ؛ فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنىٰ (في) ، ولكن تضمنه معنىٰ (في) ليس مطرداً ؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (في) معها ، فليس البيت والدار والشام في المثل المذكورة منصوبة على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف ما تضمن معنىٰ (في) باطراد ، وهـٰذه متضمنة معنىٰ (في) لا باطراد ، هـٰذا تقرير كلام المصنف ؛ يعني : ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هـٰذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به . . لم تكن متضمنة معنىٰ (في) لأن المفعول به غير متضمن معنىٰ (في) ، فكذلك ما شبه به ، فلا يحتاج إلىٰ قوله : (باطراد) ليخرجها ، فإنها خرجت بقوله : (ما ضمن معنىٰ في) والله أعلم . اهـ « ابن عقيل » ، أي : فهي خارجة بالتضمن ، فلا يحتاج لقيد الاطراد ؛ لأن الفعل أُجري مُجرى المتعدي بنفسه ، فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلاً ، كما لا يحتاج إليه ، علىٰ أنها مفعول به حقيقة . اهـ « خضري » .

ثم علل الشارح عدم اعتبار الناظم قيد الاطراد بقوله : (**لأن هـٰذا الشرط**) والقيد (**قد اضطرب ؛ أي :**) قد (**اختلف**) أي : قد وقع الخلاف بين النحاة (**فيه**) أي : في اعتبار هـٰذا القيد ؛ أي : قيد الاطراد وعدم اعتباره ، قال اللقاني : معنى الاطراد : حصول التضمين مع كل فعل عمل فيه ؛ لوقوع معناه في معناه . اهـ « يس على التصريح » .

(**وناصب المفعول فيه ما سبقه من فعل**) نحو : صمت اليوم ، وجلست أمام الشيخ ، (**أو شبهه**) نحو : أنا صائم اليوم ، وجالس أمام الشيخ ، (**وسمي**) المفعول فيه (**ظرفاً ؛ لوقوع الفعل**) والحدث الذي دل عليه عامله (**فيه**) أي : في المفعول فيه زماناً كان أو مكاناً (**إذ كل فعل**) وحدث (**لا بد**) ولا غنىٰ (**له من زمان**) **يقع فيه** ، (**أو مكان يقع فيه**) كالصوم والجلوس في المثال السابق .

وظروف الزمان السائرة بسير الدهر جميعها تقبل النصب على الظرفية ، لا فرق بين مبهمها ، وهو ما دل علىٰ وقت غير معين ؛ كـ(وقت) و(حين) ومختصها ؛ كأسماء الشهور . . . .

(و) **الحاصل** : أن (**ظروف الزمان**) أي : أن الظروف التي مدلولها الزمان (**السائرة**) صفة سببية للظروف ؛ أي : السائر مدلولها الذي هو الزمان ؛ أي : الجاري (**بسير الدهر**) وجريانه ؛ أي : الدائر بدورانه (**جميعها**) توكيد للظروف ؛ أي : كلها مختصها ومبهمها (**تقبل النصب على الظرفية**) أي : علىٰ تضمين معنىٰ (في) الظرفية ، (**لا فرق**) في قبولها النصب على الظرفية (**بين مبهمها** ، **وهو**) أي : المبهم منها (**ما دل علىٰ وقت**) وزمن (**غير معين**) أي : غير محدد بقدر معلوم (**كوقت وحين**) وهما اسمان لزمان مبهم ، تقول : قرأت حيناً ووقتاً ، وحين إذ جاء الشيخ .

قال ابن عنقاء : وانتصابه علىٰ جهة التأكيد المعنوي ؛ لأنه لا يزيد علىٰ دلالة عامله ، وأما غير المبهم . . فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر ؛ لأن قولك : سرت يومين أو صباحاً معناه : سرت سيراً مقدار يومين ، أو سيراً واقعاً في الصباح . اهـ « كواكب » ، (و) لا بين (**مختصها**) وهو ما دل علىٰ قدر محدد معلوم من الزمان ؛ وذلك (**كأسماء الشهور**) من محرم وصفر ورجب ورمضان ، تقول : صمت محرماً أو رجباً ، وهو جمع شهر ، سمي بذلك ؛ لشهرته وظهوره ، وهو :

إما قمري : ويسمى الهلالي والعربي ، وأيامه : ثلاثون أو تسعة وثلاثون ، منوط في عرف الشرع برؤية الهلال وأهل الفلك ، يبدؤون بالمحرم فيجعلون كل وتر ثلاثين ، وكل شفع تسعة وعشرين إلا ذا الحجة ، ففي سنة الكبيسة يكون ثلاثين يوماً ، وفي غير تسعة وعشرين وخمساً وسدساً .

وإما شمسي : وله الأشهر الرومية ، أولها : تشرين ، فكل وتر منها واحد وثلاثون يوماً ، وكل شفع ثلاثون يوماً ، إلا الكانون فأحد وثلاثون مطلقاً ، وسباط بإهمال سينه وإعجامها ، ففي سنة الكبيسة تسعة وعشرون يوماً ، وفي غيرها ثمانية وعشرون يوماً .

وإما عددي : وأيامه : ثلاثون يوماً مطلقاً ، وليس له شهور مخصوصة بعينها .

والأيام ، وأما ظروف المكان . . فلا يقبل النصب منها إلا نوعان : **أحدهما** : ما كان مبهماً ، وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، . . . .

(و) كأسماء (**الأيام**) من الأحد إلى السبت ، جمع يوم ، وهو من طلوع الفجر الصادق إلىٰ غروب الشمس ، تقول : صمت اليوم أو يوماً أو يوم الخميس ، وعلامة المختص منها : صلاحية وقوعه جواباً (لمن) الاستفهامية ؛ نحو : اليوم ويوم الخميس ، فإنك إذا سئلت متىٰ تسير . . صلح أن تقول : أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ، أو جواباً لـ(كم) الاستفهامية في المعدود ، فإذا قيل لك : كم اعتكفت . . صلح أن تقول مجيباً له : اعتكفت أسبوعاً أو شهراً أو عاماً ، وعلامة المبهم : عدم صلاحية وقوعه جواباً لشيء منهما ، فإنك تقول ابتداءً من غير سبق استفهام بـ(مَن) ولا بـ(كم) : جلست حيناً أو وقتاً ، ونصبه على الظرفية علىٰ جهة التوكيد المعنوي ؛ لأنه لا يزيد علىٰ دلالة الفعل على الحدث شيئاً كما مر آنفاً . اهـ من « النزهة » .

(**وأما ظروف المكان**) أي : وأما الظروف التي مدلولها المكان (. . **فلا يقبل النصب منها**) على الظرفية بتقدير معنىٰ (في) (**إلا نوعان**) أي : لضعف دلالة الفعل ، وهو أصل العوامل على المكان ؛ لكونها بالالتزام ، فلم يتعدّ إلىٰ جميع أسمائه ، بل إلى المبهم ؛ لدلالته عليه في الجملة ، وإلىٰ ما هو من مادته ؛ لقوة دلالته عليه حينئذٍ ، ولما قويت دلالته على الزمان بالتضمن . . تعدىٰ إلىٰ جميع أسمائه . اهـ « خضري » .

(**أحدهما : ما كان مبهماً**) أو ما في حكمه ؛ كناحية ووسط وجهة ، (**وهو**) أي : المبهم المذكور (**ما لا يختص بمكان بعينه**) أي : بعين ذلك المكان ؛ أي : لا يختص بمكان معين معلوم ، ولا تعرف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه أو إشارة ونحوهما ، ويقال فيه أيضاً : هو ما افتقر إلىٰ غيره ببيان صورة المسمىٰ ، ويقال فيه أيضاً : هو ما كان غير محدد . اهـ « كواكب » ، وعبارة « الخضري » هنا : المراد بالمبهم هنا : ما ليس له صورة ؛ أي : هيئة وشكل محسوس ، ولا حدود محصورة ؛ أي : نهايات مضبوطة من جوانبه ، والمختص بخلافه ؛ كالدار ، وإن شئت . . قلت : المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه ، بل بما يضاف إليه ، وهو معنىٰ قول « الموضح »

وهو ضربان : **أحدهما** : الجهات الست السابقة ؛ كـ(أمام) و(فوق) و(يمين) وعكسهن ، وما أدىٰ معناها ؛ كـ(تلقاء) و(دون) و(ثَمَّ) . . . .

تبعاً لابن المصنف : ما افتقر إلىٰ غيره في بيان صورة مسماه ؛ أي : صورة هي مسماه ؛ كـ(مكان) ، لا نعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه ؛ كمكان زيد ، وكالجهات ، وما ألحق بها من (عند) و(لدىٰ) و(وسط) و(بين) و(إزاء) و(حذاء) ونحو ذلك ، ونقل الدماميني عن المصنف أن نحو (داخل) و(خارج) و(ظاهر) و(باطن) و(جوف الليل) لا تنتصب على الظرفية ، بل يجب جرها بـ(في) قال : لأن فيها اختصاصاً ما ؛ إذ لا تصح لكل بقعة ، وكذا استثناها الحفيد نقلاً عن الرضي ، وزاد عليها (جانب) وما بمعناه من (جهة) و(وجه) و(كنف) ، ثم قال : فقول بعضهم : سكنت ظاهر باب الفتوح لحن . اهـ ، لكن ذكر « الموضح » مما يشبه الجهات في الشياع (جانب) و(ناحية) و(مكان) فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بـ(في) فمقتضاه صحة نصب ناحية ومكان ، وهو ما يفيده « الهمع » فيهما ، وفي (جانب) أيضاً ونحوها كـ(جهة) و(وجه) ، ولعل هٰذا هو الأوجه فتدبر . اهـ « خضري » .

(**وهو**) أي : المبهم المذكور (**ضربان**) أي : نوعان :

(**أحدهما**) أي : أحد النوعين (**الجهات الست السابقة**) في (باب الإضافة) أي : أسماء الجهات الست ، فالكلام علىٰ حذف مضاف ، أو المراد بالجهات أسماؤها ، من تسمية الدال باسم المدلول ، وسميت الجهات الست ؛ باعتبار الكائن في المكان ، فإن له ست جهات ، وتلك الأسماء (**كأمام وفوق ويمين**) بفتح أواخرها من غير تنوين حكاية لما في المثال ، (**وعكسِهن**) بالجر عطفاً علىٰ (أمام) أي : ضدهن ، وهي (خلف) و(تحت) و(شمال) ومثل (يمين) و(شمال) ذات اليمين وذات الشمال ؛ أي : البقعة ذات اليمين . . . إلخ اهـ « خضري » .

(**وما أدىٰ**) وأفاد (**معناها**) وأشبهها فيه في عدم اختصاصه بمكان بعينه (**كتِلقاء**) بكسر التاء بمعنىٰ مقابل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾ أي : مقابل مدين ، (**ودون**) بمعنىٰ (تحت) ، (**وثَمَّ**) بفتح المثلثة : اسم إشارة للمكان

و(غربي) و(شرقي) و(ناحية) و(مكان) ، **ثانيهما** : المقادير ؛ أي : الدالة علىٰ مسافة معلومة ؛ كـ(الفرسخ) و(البريد) و(الميل) . **النوع الثاني** : ما صيغ من مصدر عامله ، وهو ما اتحدت مادته . . . .

البعيد ، (**وغربي**) اسم لجانب الغرب ، (**وشرقي**) اسم لجانب الشرق ، (**وناحية**) بمعنىٰ جانب ، (**ومكان**) أصله : مكون مفعل من الكون وما أشبهها في الإبهام ؛ كأرض وعند ولدىٰ وسوىٰ .

(**ثانيهما**) أي : ثاني الضربين (**المقادير**) جمع مقدار بمعنى القدر (**أي**) : الأسماء (**الدالة علىٰ مسافة معلومة**) قدرها (**كالفرسخ**) وهو ثلاثة أميال ، (**والبريد**) وهو أربعة فراسخ ؛ نحو : سرت بريداً ، وإبهامه من جهة عدم تعيين محله ، (**والميل**) وهو أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير، وعبارته في «شرح القطر»: وما أفهمه كلامه ؛ أي : كلام ابن هشام في « القطر » من أن المفيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور ؛ نظراً إلىٰ أنه لا يختص ببقعة معينة ، وبعضهم جعله قسيماً له ؛ نظراً إلىٰ أنه دال علىٰ كمية معينة ، وهو ظاهر عبارة « الشذور » ، وما أفهمه أيضاً من أن ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالفاً لما في « الأوضح » و« الجامع » و«الشذور» من أنه قسيم له لا قسم منه، وهو ظاهر كلام ابن مالك في «شرح الكافية »، وصححه أبو حيان . اهـ من « المجيب » ، وظاهر عبارتهم : أن أسماء المقادير قسم مستقل ، ليس مبهم ولا مختص ، وهـٰذا هو الأصح ؛ لأن الحق أن فيه شوباً منهما ، فهو مختص ؛ لدلالته علىٰ كمية معينة مبهم ؛ لعدم اختصاصه بمكان معين .

(**النوع الثاني**) من النوعين الأولين ، فهو معطوف في المعنىٰ علىٰ قوله : (أحدهما ما كان مبهماً) : (**ما صيغ**) واشتق (**من مصدر عامله**) سواء كان عامله فعلاً أم اسماً ، وإنما يكون بصيغة اسم مفعول إلا في الثلاثي فعلىٰ مَفعَل بفتح ميمه وعينه ؛ كقعد وقتل ، ما لم تعتل فاؤه وحدها ؛ كوضع ووعد ، أو تكسر عين مضارعه ؛ كجلس وضرب ، فتكسر عين مفعل في هاتين الحالتين ؛ كموضع وموعد ومجلس ، وشذ ما خالف ذلك المذكور ، كما هو مقرر في محله ، وهو فن الصرف ، (**وهو**) أي : اشتق من مصدر عامله (**ما**) أي : اسم مكان (**اتحدت مادته**) أي :

ومادة عامله ؛ كذهبت مذهب زيد ، وأنا قائم مقامك ، وسرني جلوسي مجلسك .
ومن النحاة من جعل هٰذا من قسم المبهم أيضاً ، فإن صيغ من غير مصدر عامله . .
تعين ....

حروفه ، (**ومادة عامله**) أي : حروف عامله ، ومادة الكلمة الحروف التي تركبت منها الكلمة ؛ كزاي (زيد) وياءه وداله ؛ وذلك (كـ) مذهب في قولك : (**ذهبت مذهب زيد**) أي : في مكان ذهابه .

وإعرابه : (ذهبت) فعل وفاعل ، (مذهب) منصوب على الظرفية المكانية بـ(ذهبت) لاتحاد مادتهما ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (زيد) مضاف إليه مجرور بالمضاف ، والظرف متعلق بـ(ذهبت) لأنه فعل ماض ، وقس عليه إعراب سائر الأمثلة التي ذكروها .

(و) مثال ما عامله اسم كقولك : (**أنا قائم مقامك**) مقامك : منصوب على الظرفية المكانية ، متعلق بقائم، (و) كقولك : (**سرني**) وبشرني (**جلوسي مجلسك**) يا حبيبي ، وفي تمثيله لما اشتق من مصدر عامله بهٰذا المثال نظر ظاهر ؛ لاستلزام كون مجلس مشتقاً من مصدر جلوس ، وجلوس لا مصدر له ، بل هو مصدر في نفسه .

نعم ؛ هو داخل في عبارة « الجامع » لأن مجلس مشتق من مادة جلوس ؛ أي : من حروفه الأصلية ، فتنبه له .

(**ومن النحاة من جعل هٰذا**) القسم الذي اشتق من مصدر عامله (**من قسم المبهم**) لا قسيماً له كما هنا ؛ أي : جعله قسماً داخلاً في المبهم (**أيضاً**) أي : كما جعل أسماء المقادير قسماً منه ، والذي جعله قسماً منه كابن مالك في « شرح الكافية » وعبارته فيه : وأما المكان . . فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله ، ولا يخفىٰ أن مجلس زيد مثلاً وإن تعين بإضافته إليه ، لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار ، وتفاوته كبراً وصغراً ، وعدم كونه محدداً في الواقع ، فيصح فيه الاعتباران ؛ أي : اعتبار كونه مختصاً ؛ فيكون قسيماً للمبهم ، واعتبار كونه مبهماً ؛ فيكون قسماً منه . اهـ « يس على المجيب » .

(**فإن صيغ**) واشتق الظرف الميمي (**من غير مصدر عامله . . تعين**) أي : وجب

جرُّه بـ(في) كجلست في مرمىٰ زيد ، كما يتعين ذلك مع غيره من أسماء المكان المختصة ؛ كصليت في المسجد ، وأقمت في الدار ، وأما قولهم : دخلت الدار ، وسكنت الشام . . فمفعول به حقيقة ، . . . .

(**جرُّه**) أي : جر الظرف الميم (**بفي**) أي : بـ(في) الدالة على الظرفية ، ومثل (في) ما في معناها ، وهو (الباء) الظرفية ؛ نحو : صليت بالمسجد ، مثال جرِّه بـ(في) (كـ) قولك : (**جلست في مرمىٰ زيد**) أي : في مكان رميه ، وقوله : (**كما يتعين ذلك**) أي : جرّه بـ(في) (**مع غيره**) أي : مع غير الظرف الميمي (**من**) جميع (**أسماء المكان المختصة**) أي : الدالة علىٰ مكان معين صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : تعين جره بـ(في) تعيناً كتعين الجر مع غيره من أسماء المكان المختصة ؛ أي : تعين جره هنا قياساً عليها ، ووجه ابن الحاجب في « أماليه » عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية ، كما انتصب المبهم منها بأمور ، **منها** : أنه لو فعل ذلك فيه . . لأدىٰ إلى الالتباس بالمفعول به . اهـ « صبان » .

وقوله : (تعين جره بـ« في ») ، صرح ابن هشام في « المغني » في (النوع الرابع) من الجهة السادسة : بأنهم لم يكتفوا فيه بالتوافق المعنوي ، كما في المصدر ، قال : والفرق أن انتصاب هـٰذا النوع على الظرفية علىٰ خلاف القياس ؛ لكونه مختصاً ، فينبغي ألا يتجاوز به محل السماع ، وأما نحو : قعدت جلوساً . . فلا دافع له من القياس . اهـ « يس » .

وقوله : (**من أسماء المكان المختصة**) وهي ما له اسم من جهة نفسه ؛ كالدار والمسجد ، وكذا يتعين الجر بـ(في) مع ضمير الظرف مكانياً أو زمانياً مبهماً أو غير مبهم ، وأما قول الشاعر : (فيوماً شهدناه) بالنصب . . فشاذ . اهـ « يس » .

مثال أسماء المكان المختصة : (كـ) قولك : (**صليت في المسجد ، وأقمت في الدار**) فلا يجوز فيه أن تقول : صليت المسجد ، وأقمت الدار ؛ لعدم سماعه منهم ، (**وأما قولهم : دخلت الدار ، وسكنت الشام**) ومثلهما : نزلت مكة ، كما عند الرضي . اهـ « خضري » (. . **فـ**) منصوب علىٰ أنه (**مفعول به حقيقة**) أي : صريحاً ؛ لأن دخل يتعدىٰ بنفسه وبحرف الجر ، وأكثرية الأمرين فيه يقتضي أنهما

أو مفعول فيه ؛ إجراءً له مجرى المبهم ، هـٰذا عند من لا يعتبر الاطراد ، وأما عند من اعتبره . . فهو منصوب علىٰ نزع الخافض ؛ توسعاً أو إجراءً للازم مجرى المتعدي ، وإنما استؤثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية علىٰ ظرف المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته . . . .

أصلان ، وهو مذهب الأخفش . اهـ « خضري » ، (**أو**) منصوب علىٰ أنه (**مفعول فيه ؛ إجراءً له**) أي : لما ذكر من الدار والشام (**مجرىٰ**) المكان (**المبهم**) لعدم تعين محله (**هـٰذا**) أي : نصبه علىٰ أنه مفعول فيه (**عند من لا يعتبر**) ولا يشترط في النصب على الظرفية (**الاطراد**) أي : كونه مع كل عامل ، قيل : هو مذهب سيبويه والمحققين ، وصححه ابن الحاجب ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ تشبيهاً بالمبهم ، لكن لا يظهر في سكنت الشام . اهـ « خضري » .

(**وأما عند من اعتبره**) أي : عند من اعتبر واشترط في النصب على الظرفية الاطراد ؛ أي : كونه مع كل عامل (. . **فهو**) أي : فما ذكر من الدار والشام ونحوهما (**منصوب علىٰ نزع الخافض**) وإسقاطه (**توسعاً**) لدائرة الكلام ، وهو مذهب الفارسي وابن مالك ، ونسب إلىٰ سيبويه . اهـ « خضري » ، (**أو**) منصوب على التشبيه بالمفعول (**إجراءً للازم**) أي : إجراءً للفعل القاصر (**مجرى المتعدي**) إلى المفعول بنفسه ، إلا أنه مع (دخلت) مطردة ؛ لكثرة استعماله ، وهـٰذا هو مذهب الفارسي ، واختاره ابن مالك ، وعزاه لسيبويه ، وقيل : إن ما بعد (دخلت) مفعول به ، ورُدّ بأن مصدره فعول ، وهو من المصادر اللازمة غالباً ، ولأن نظيره وهو عبرت ، ونقيضه وهو خرجت لازمان ؛ فيكون (دخلت) كذلك ؛ حملاً للنظير على النظير ، أو للنقيض علىٰ نقيضه ، وقيل : مفعول فيه ؛ حملاً له على المكان المبهم في جواز حذف (في) منه ؛ وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة ، وصححه ابن الحاجب . اهـ من « الفواكه » .

(**وإنما استؤثر ظرف الزمان**) واختير (**مطلقاً**) أي : سواء كان مختصاً أو مبهماً ، معرفة كان أو نكرة ، محدودة كان كـ(يوم) أم لا كـ(حين) (**بصلاحيته للنصب على الظرفية**) أي : إنما اختير به (**علىٰ ظرف المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته**)

على الزمان أقوىٰ من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام فقط .

تَقُــولُ صَــامَ خَــالِــدٌ أَيَّــامَــا   وَغَــابَ شَهْــراً وَأَقَــامَ عَــامَــا

أي : دلالة الفعل (**على الزمان أقوىٰ**) لكونها تضمنية (**من دلالته**) أي : من دلالة الفعل (**على المكان**) لكونها التزامية (**لأنه**) أي : لأن الفعل (**يدل على الزمان بصيغته**) أي : بلفظه ومادته ؛ لأن الزمان بعض مدلولاته ، (**وبالالتزام**) أيضاً ؛ لأن كل حدث لا بد له من زمن يقع فيه ، والأولىٰ بل الصواب : أن يقال : لأنه يدل على الزمان تطابقاً وتضمناً ، وعلى المكان التزاماً فقط . اهـ .

(و) دلالته (**على المكان بالالتزام فقط**) لأن كل حدث لا بد له من مكان يقع فيه ، ولكن لا يدل على المكان بصيغته ؛ لأن المكان ليس بعض مدلول الفعل ، فلما كانت دلالته على الزمان قوية . . تعدىٰ إلى المبهم وغيره من الزمان ، ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة . . اختص بما ذكره المؤلف ، وهو المبهم وأسماء المقادير ، وما كان مشتقاً من مصدر عامله ؛ لأن في الفعل دلالة على المكان في الجملة أيضاً ؛ أي : من غير تفصيل بين دلالته عليه بالصيغة أو بالالتزام . اهـ من « الفواكه » .

ثم مثل الناظم رحمه الله تعالىٰ لظرف الزمان المختص بقوله :

(تقــول صــام خــالــد أيــامــا   وغــاب شهــراً وأقــام عــامــا)

ذكر الناظم في هٰذا البيت ثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص ، فقال : (**تقول**) أيها النحوي في أمثلة ظرف الزمان المختص : (**صام خالد أياما**) جمع يوم ، وهو في عرف الشرع من طلوع الفجر الثاني إلىٰ غروب الشمس ، وإعرابه : (صام خالد) فعل وفاعل ، (أياما) منصوب على الظرفية الزمانية بالفتحة الظاهرة ، متعلّق بـ(صام) ، والجملة الفعلية في محل النصب علىٰ أنها مقول لـ(تقول) .

(و) تقول أيضاً في مثاله : (**غاب**) زيد عن البلد ؛ أي : سافر عنها (**شهراً**) كاملاً ، يجمع علىٰ أشهر ، وتقدم الكلام فيه مبسوطاً في أوائل الباب عند كلامنا على الشارح ، (و) تقول أيضاً في مثاله : (**أقام**) بكر في البلد الذي سافر إليه (**عاما**) كاملاً لقضاء حاجته ، وهو مرادف للسنة ، وهي إما : شمسية ؛ لأنها عبارة عن دورة

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص ، ولم يمثل للمبهم منه ؛ كصمت حيناً أو وقتاً ، وبقية الأمثلة المذكورة لظرف المكان المبهم فقط ، ولم يتعرض لما صيغ من مصدر عامله ، ولا لما دل علىٰ مقدار من أسماء المكان . . . .

واحدة من دورات الشمس في الأبراج ، وهي ثلاث مئة وخمسة وستون يوماً وربع يوم على الصحيح ، وقد بسطنا الكلام عليها في « النزهة » ، فراجعها ، ولم يمثل الناظم للمبهم منه ؛ كصمت حيناً أو وقتاً ، واعتكفت لحظة أو ساعة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أتى الناظم**) في هـٰذا البيت (**بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص**) والمختص منه : هو ما دل منه علىٰ زمن مقدر ، معلوماً كان ذلك المقدر ، وهو المعرف بـ(أل) نحو : صمت اليوم ، وأقمت العام ، أو بالعلمية ؛ كصمت رمضان ، واعتكفت يوم الجمعة ، أو بالإضافة ؛ كجئت زمن الشتاء ، ويوم قدوم زيد ، أو غير معلوم ، وهو المنكر ؛ نحو : سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً ؛ فالمعدود من قبيل المختص ، خلافاً لمن جعله قسماً ثالثاً .

(**ولم يمثل**) الناظم (**للمبهم منه**) أي : من ظرف الزمان (**كصمت حيناً أو وقتاً**) والمبهم منه : هو ما دل علىٰ قدر من الزمان غير معين ، نكرةً كان ؛ نحو : لحظة وحين وساعة ، أو معرفة ؛ كالحين واللحظة ، (**وبقية الأمثلة المذكورة**) أي : التي ذكرها في القصيدة هي (**لظرف المكان المبهم فقط**) والمراد بالمبهم من ظرف المكان : هو ما لا يختص بمكان بعينه .

(**ولم يتعرض**) الناظم ؛ أي : لم يذكر في القصيدة ؛ خوفاً من الإطالة أمثلة (**لما صيغ**) واشتق (**من مصدر عامله**) كرميت مرمىٰ زيد ، وجلست مجلس عمرو ، (**ولا لما**) أي : ولم يتعرض أيضاً أمثلة لما (**دل علىٰ مقدار**) معلوم (**من أسماء المكان**) كالبريدِ وهو أربعة فراسخ ، والفرسخ وهو ثلاثة أميال ، والميلِ وهو أربعة آلاف خطوة ؛ نحو : سرت بريداً أو فرسخاً أو ميلاً ، وظاهر عبارته : أنه ليس بمبهم ، وبه صرح بعضهم ، وأكثرهم علىٰ أنه مبهم ، قال ابن هشام : وحقيقةُ القول فيه : أن فيه إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، واختصاصاً من جهة دلالته علىٰ كمية معينة ، قال فعلىٰ هـٰذا يصح فيه القولان . اهـ من « الفواكه » ، أي : صدق عليه القول بأنه

وَبَـاتَ زَيْـدٌ فَـوْقَ سَطْـحِ ٱلْمَسْجِـدِ وَٱلْفَـرَسُ ٱلأَبْلَـقُ تَحْـتَ مَعْبَـدِ
وَٱلـرِّيـحُ هَبَّـتْ يَمْنَـةَ ٱلْمُصَلِّـي وَٱلـزَّرْعُ تِلْقَـاءَ ٱلْحَيَـا ٱلْمُنْهَـلِّ
وَقِيمَـةُ ٱلْفِضَّـةِ دُونَ ٱلـذَّهَـبِ وَثَـمَّ عَمْـرٌو فَـٱدْنُ مِنْـهُ وَٱقْـرُبِ
وَدَارُهُ غَـرْبِـيَّ فَيْـضِ ٱلْبَصْـرَةْ وَنَخْلُـهُ شَـرْقِـيَّ نَهْـرِ مُـرَّةْ

مبهم ؛ نظراً إلىٰ عدم اختصاصه ببقعة بعينها ، والقول بأنه مختص ؛ نظراً إلىٰ دلالته علىٰ كمية معينة .

ثم ذكر الناظم أمثلة لأسماء الأمكنة المبهمة ، فقال :

(وبـات زيـد فـوق سطـح المسجـد والفـرس الأبلـق تحـت معبـد
والـريـح هبـت يمنـة المصلـي والـزرع تلقـاء الحيـا المنهـل
وقيمـة الفضـة دون الـذهـب وثـم عمـرو فـادن منـه واقـرب
وداره غـربـي فيـض البصـرة ونخلـه شـرقـي نهـر مـرة)

أي : ذكرها بقوله : (**وبات زيد فوق سطح المسجد**) وفوق : اسم للمكان العالي ، والسطح : اسم لظهر سقف البناء ، والمسجد : اسم لمكان الصلاة والعبادة ، **وإعرابه** : (بات) فعل ماض ناقص ، (زيد) اسمها مرفوع ، (فوق) منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة (فوق) مضاف ، (سطح) مضاف إليه (سطح) مضاف ، (المسجد) مضاف إليه ، وكثرة الإضافة لا تخرج الكلام عن الفصاحة ؛ لورودها في الكتاب والسنة ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(بات) والمعنىٰ : أي : كان زيد في جوف الليل كائناً فوق سطح المسجد ، وجملة (بات) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة (صام خالد) علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول) .

(و) تقول أيضاً : (**الفرس الأبلق تحت معبد**) ، وفي « المختار » : الأبلق : الفرس الذي فيه سواد وبياض ، و(تحت) ضد فوق ، و(معبد) اسم رجل ، **وإعرابه** : (الواو) عاطفة مثال علىٰ مثال ، (الفرس) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (الأبلق) صفة للفرس ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل علىٰ وزن أفعل ، (تحت) منصوب على الظرفية المكانية ، وهو مضاف ، (معبد) مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والظرف متعلِّق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، والتقدير : والفرس

الأبلق كائن تحت معبد ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة (صام خالد) .

(و) تقول أيضاً : (**الريح هبت**) وعصفت (**يمنةَ المصلي**) أي : في جهة يمينه ، وإعرابه : (الواو) عاطفة ، (الريح) مبتدأ ، (هبت) فعل وفاعل مستتر فيه جوازاً ، تقديره : يعود على (الريح) و(التاء) علامة تأنيث الفاعل ، (يمنة) منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة ، وهي مضاف ، (المصلي) مضاف إليه ، والظرف متعلق بـ(هبت) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : أي : هابه في جهة يمين المصلي ، والجملة الاسمية في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة (صام خالد) .

(و) تقول أيضاً : (**الزرع تِلقاء الحيا المنهل**) والزرع : كل ما يزرع من الأقوات والأبازير ؛ كالحنطة والشعير والطيف والذرة والكزبرة والفجل والخردل ، و(تِلقاء) بكسر التاء ، وسكون اللام بمعنىٰ مقابل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ أي : مقابل مدين ، و(الحيا) بالقصر : المطر ، و(المنهلُّ) بتشديد اللام : المنصب بشدة ، وقس إعرابه وإعراب ما بعده علىٰ ما سبق .

(**وقيمة الفضة**) أي : سعرها (**دون الذهب**) أي : أقل من قيمة الذهب .

(و) تقول أيضاً : (**وثَمَّ**) بفتح المثلثة ، وتشديد الميم : اسم إشارة للمكان البعيد ، في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (**عمرو**) مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (صام خالد) (**فادن منه**) أي : فاقرب من عمرو ، ولتحظىٰ من عطائه .

وقوله (**واقرب**) منه تفسير لـ(ادن) منه ؛ لأنه من دنا يدنوا دنواً إذا قرب من الشيء ، (**وداره**) أي : دار عمرو (**غربي فيض البصرة**) وغربي : منسوب إلى الغرب ، و(فيض البصرة) زيادة دجلتها أيام المطر ، (**ونخله**) أي : نخل عمرو كائن (**شرقي نهر مرة**) أي : من جهة الشرق من نهر مرة ، و(مرة) اسم رجل كمعبد ، وقيل : اسم قبيلة ، نسبت إلىٰ جدها .

و(الأبلق) هو الأبيض ، و(الحيا) بالقصر : المطر ، و(المنهلُّ) المنصب بشدة ، و(ثَمَّ) بفتح المثلثة ، وتشديد الميم : ظرف مبني ، يشار به للمكان البعيد ؛ نحو : ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ و(غربي) منسوب إلى الغرب ، و(شرقي) منسوب إلى الشرق ، والمعنىٰ : المكان الذي يلي الغرب أو الشرق ، و(فيض البصرة) زيادة دجلتها ، و(مرة) اسم رجل كمعبد . . . .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**والأبلق : هو الأبيض**) من الفرس ، (**والحيا : بالقصر المطر**) ، وبالمد الاستحياء من الشيء ، (**والمنهل : المنصب**) أي : النازل (**بشدة**) وقوة (**وثَمَّ ـ بفتح المثلثة ، وتشديد الميم ـ : ظرف مبني يشار به للمكان البعيد**) وبضم المثلثة ، من حروف العطف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ و« **غربي** » **منسوب إلى الغرب** ، **و**) كذا (« **شرقي** » **منسوب إلى الشرق** ، **والمعنىٰ : المكان الذي يلي الغرب أو الشرق** ، **وفيض البصرة : زيادة دجلتها** ، **و**« مرة » **اسم رجل كمعبد**) ، والله أعلم .

فَائِدَة

[أنواع الظروف من حيث الوضع والاستعمال]

قال الحريري في « شرحه » : **واعلم** : أن الظروف من حيث الوضع والاستعمال ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يدل على الزمان فقط ، فهو عبارة عن مرور الليل والنهار ، وله أسماء متنوعة .

فمنها : ما يعبر به عن جميعه ؛ كـ(الدهر) و(الأبد) و(قط) و(عوض) إلا أن (قط) اسم لما مضىٰ من الزمان ، و(عوض) لما يستقبل من الزمان ، و(الأبد) اسم لجميع الآتي منه ؛ ولهـٰذا يقال : ما فعلته قط ، ولا أفعله أبداً .

ومنها : ما يقع علىٰ جزء منه مبهم ؛ نحو : (مدة) و(برهة) و(حين) و(وقت) .

ومنها : ما يقع علىٰ مقدار منه محصور ؛ كـ(اليوم) و(الليلة) و(الشهر) و(السنة) .

ومن أسمائه أيضاً : (إذ) و(إذا) و(متىٰ) و(أيان) ، فـ(إذ) لما مضىٰ من الزمان ، و(إذا) لما يستقبل من الزمان ، و(متىٰ) و(أيان) استفهام عن الزمان ،

. . . .

وجميع أسماء الزمان قد تكون ظرفاً إذا وردت متضمنة معنىٰ (في) ولم ينطق بـ(في) كقولك : قدمت يوم الجمعة ، وصمت يوم الخميس ، ورغبت عنك شهراً ، وأقمت عندك عاماً ، فتنصب هـٰذه الأسماء نصب الظروف ؛ لتضمنها معنىٰ (في) إذ تقدير الكلام : قدمت في يوم الجمعة ، وصمت في يوم الخميس ، ولوقوع الأفعال فيها سميت ظروفاً تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها .

ومنها : ما يقع الفعل في جميعه ؛ كقولك : صمت يوم الخميس ؛ لأن الصوم يستغرق اليوم كله .

ومنها : ما يقع الفعل في بعضه ؛ كقولك : لقيته يوم الجمعة ؛ لأن اللقاء قد يقع في بعض اليوم .

فإن جاءت هـٰذه الأسماء غير متضمنة معنىٰ (في) . . لم تكن ظروف زمان ، بل هي أسماء زمان ، ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء ، فإذا قلت : يوم الجمعة مبارك . . رفعته بالابتداء ، كما ترفع زيداً في قولك : زيد مبارك ، فإذا قلت : أنا أحب شهر رمضان . . نصبته نصب المفعول به ، كما تنصب زيداً في قولك : أحب زيداً ، وقد يوجد في أسماء الزمان ما لا يستعمل إلا ظرفاً منصوباً ؛ كقولك : ذات يوم وذات مرة ، وكقولك : خرجت سحراً ، إذا أردت به سحر يومك بعينه ، وقد تقام صفة الظرف مقامه بعد حذفه ؛ كقولك : أقمت عنده قليلاً من النهار ، وسامرته كثيراً من الليل ، وزرته قريباً من العصر ، فتنصب قليلاً وكثيراً وقريباً نصب الظروف ، وتقدير الكلام فيها : زماناً قليلاً وزماناً كثيراً وزماناً قريباً ، فحذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، وقد نصبت بعض المصادر نصب الظروف ، فقالوا : أتيته غروب الشمس ، وانتبهت طلوع الفجر ، و(غروب) و(طلوع) مصدران منصوبان نصب الظروف ، وتقدير الكلام : أتيته وقت غروب الشمس ، وانتبهت حين طلوع الفجر ، وهـٰذا حكم ظروف الزمان .

والنوع الثاني : ما يدل على المكان فقط ، فهو كل اسم صلح أن يكون جواب (أين) في الاستفهام ، وأسماؤه تنقسم إلىٰ قسمين : مختصة ومبهمة .

. . . .

فالمختصة : هي كل ما يشتمل عليه حدّ يحيط به ؛ كالشام والعراق ومكة والمدينة والمسجد والدار ، وهٰذا النوع يتصرف بوجوه الإعراب ، ولا يسمىٰ ظرف مكان ، وإن وجد شيء منها منصوباً . . كان انتصابه انتصاب المفعول به ، لا انتصاب الظرفية ؛ مثل قولك : عمرت الدار ، وهدمت الحائط .

وأما المبهمة : فهو ما لا حد له يحصره ؛ كأسماء الجهات الست التي هي : (فوق) و(تحت) و(قُدَّام) و(خلف) و(يمين) و(شمال) ، وما جرىٰ مجراها ؛ مثل : (يمنة) و(يسرة) و(قُبالة) و(تُجاه) و(دون) و(عند) و(نحو) و(شطر) و(شرقي البلدة) و(غربي الناحية) و(فرسخ) و(مرحلة) و(بريد) و(بَدَلك) و(قِبَلك) و(حذِاك) و(ثَمَّ) وإن كانت مبنية على الفتح .

فهٰذه الأسماء إذا وردت متضمنة معنىٰ (في) ولم ينطق بها . . نصبت نصب ظروف المكان ؛ كقولك : جلست خلفك ، وقعدت دونك ، وسرت أمامك ، وداري غربي دارك ، ووجهي تلقاء وجهك ، وسرت يمنة الأمير ، وتوجهت نحو المسجد ، ولي قبلك حق ، وإن لم تتضمن هٰذه الأسماء معنىٰ (في) . . لم تكن ظروفاً ، وجرت بوجوه الإعراب ؛ كقولك : مرحلة زيد صعبة ، وغربي بغداد فسيح ، ويجوز تقديم كل من النوعين جميعاً على الفعل ، فتقول : أمامك سرت ، وخلفك جلست ، اليوم صمت ، والليلة اعتكفت ، وقد يحذف ظرف المكان ، وتقوم صفته مقامه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾ أي : والركب مكاناً أسفل منكم ، وقد نصبت عدة مصادر نصب ظروف المكان ؛ كقولهم في المرتفع : زيد مِنِّي مناط الثريا ؛ أي : استقر مناط الثريا من الدبران في البعد ، وقولهم في الأنيس المقرب : زيد مني مقعد القابلة ؛ أي : استقر مقعد القابلة من النفساء في القرب ، وفي المبعد المهان : زيد مني مزجر الكلب ، بكسر الجيم لا غير ؛ إذ هو المسموع من كلام العرب ، فتنصب هٰذه المصادر انتصاب ظروف المكان ، وتقدير الكلام : زيد مني استقر مكان مناط الثريا ، ومكان القابلة ، ومكان مزجر الكلب .

والنوع الثالث : ما يدل على الزمان تارة وعلى المكان أخرىٰ وعلىٰ غيرهما أيضاً ،

ويسمىٰ هـٰذا النوع : الظروف الاعتبارية ، وهو ما يكون مدلوله باعتبار ما يضاف إليه ، زماناً كان أو مكاناً أو غيرهما ، إن أضيف إلى الزمان . . يكون ظرف زمان ، وإن أضيف إلى المكان . . يكون ظرف مكان .

وذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ هـٰذا النوع بقوله :

(وقـــد أكلـــت قبلـــه وبعـــده وإثـــره وخلفـــه وعنـــده)

أي : (**وقد أكلت**) الباكورة (**قبله**) أي : قبل اليوم ، (**و**) نزلت مزدلفة (**بعده**) أي : بعد موقف عرفات ، (**و**) دفعت إلىٰ منىٰ (**إثره**) أي : إثر جمع ؛ أي : عقب نزولي في جمع ؛ يعني : مزدلفة ، (**و**) صليت (**خلفه**) أي : خلف المقام ، (**و**) دعوت الله سبحانه (**عنده**) أي : عند الملتزم ، وهـٰذا النوع إذا أضيف إلىٰ شيء . . صار من جنسه ، والتحق بنوعه .

فمن هـٰذا النوع : (قبل) و(بعد) إن أضيفا إلىٰ زمان . . صارا ظرف زمان ، وانتصبا انتصاب ظرف الزمان ، وإن أضيفا إلىٰ مكان . . صارا من جنسه ، وانتصبا انتصاب ظرف المكان .

ومن هـٰذا النوع : (أسماء العدد) و(كل) و(بعض) و(نصف) و(ثلث) وما أشبه ذلك من الأجزاء ، وكذلك لفظة (بين) ، فإذا قلت : اخرج قبل يوم السبت ، واقدم بعد أسبوع ، وصمت خمسة أيام ، وأقمت عنده كل النهار ، وسامرته بعض الليل ، ورحت بين جمادىٰ وشعبان . . انتصب (قبل) و(بعد) و(كل) و(بعض) و(بين) انتصاب ظرف الزمان ؛ لإضافتها إليه ، وحصولها كالجزء منه ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ حيث انتصب (ألف) على الظرفية الزمانية ؛ لأنه أضيف إلىٰ ظرف ، فصار كالجزء منه ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ (كل) منصوب على الظرفية الزمانية ؛ لأنه أضيف إلىٰ (حين) ، وإذا قلت : داري قبل المسجد ، وبعد الحمام ، وسرت بعض فرسخ فقطعت عشرين مرحلة ، وصليت بين الساريتين . . انتصب (قبل) و(بعد) و(عشرين) و(بعض) و(بين) انتصاب ظرف المكان . اهـ « حريري » .

هـٰذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضاً ، لكنها لمَّا لم تتعين لأحد الظرفين ، بل صلحت لكل منهما باعتبار ما تضاف إليه . . أفردتها بالذكر تبعاً للناظم في « شرحه » فإن أضفتها إلىٰ ظرف الزمان . . التحقت به ، وانتصبت انتصابه ؛ نحو : صمت قبل السبت وبعد الخميس وإثر رمضان وخلف شعبان ، وقدمت عند طلوع الشمس وإن . .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**هـٰذه الأسماء المذكورة**) في هـٰذا البيت كائنة (**من الظروف أيضاً**) أي : كما أن جميع ما مر من الظروف ، ولكن هـٰذه الأسماء المذكورة هنا من الظروف الاعتبارية ، وهي التي تكون بحسب ما تضاف إليه ، (**لكنها**) أي : لكن هـٰذه الأسماء (**لما لم تتعين لأحد الظرفين**) ظرف الزمان وظرف المكان ، ولم تختص به ، (**بل صلحت**) هـٰذه الأسماء (**لكل منهما**) أي : لكل من الظرفين (**باعتبار ما تضاف إليه . . أفردتها بالذكر**) أي : أفردت هـٰذه الأسماء بالشرح ، وفصلتها عما قبلها ، كما أفردها الناظم بالشرح ، وفصلها عما قبلها ، وقوله : (**تبعاً للناظم في « شرحه »**) علة لقوله : (أفردتها) بالشرح ؛ لأجل التبع والموافقة للناظم فيما فعله فيها في « شرحه » من فصلها عما قبلها في شرحها .

و(الفاء) في قوله : (**فإن أضفتها**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن هـٰذه الأسماء تصلح لكل من الظرفين ، وأردت بيان كيفية صلاحيتها لهما . . فأقول لك : إن أضفتها أي : إن أضفت هـٰذه الأسماء (**إلىٰ ظرف الزمان . . التحقت**) أي : التحقت هـٰذه الأسماء (**به**) أي : بظرف الزمان في دلالتها على الزمان ، (**وانتصبت**) هـٰذه الأسماء في إعرابها (**انتصابه**) أي : انتصاباً كانتصاب ظرف الزمان ؛ يعني : على الظرفية الزمانية ؛ مثال ذلك (**نحو**) قولك : (**صمت قبل**) يوم (**السبت ، وبعد**) يوم (**الخميس وإثر**) بكسر الهمزة وإسكان المثلثة ؛ أي : عقب شهر (**رمضان**) بست من شوال ، (**وخلف**) شهر (**شعبان ، وقدمت**) من السفر (**عند طلوع الشمس**) أي : وقت طلوع الشمس ، وهـٰذه الأسماء المذكورة في هـٰذه الأمثلة من قوله : (قبل يوم السبت) إلىٰ قوله : (عند طلوع الشمس) منصوبة على الظرفية الزمانية ؛ لإضافتها إلى الزمان إلا قوله : (عند طلوع الشمس) فإنه أضيف إلى المصدر ، فهو علىٰ تقدير مضاف ، كما قدرناه آنفاً ، (**وإن**

أضفتها إلىٰ ظرف المكان . . انتصبت انتصابه أيضاً ؛ نحو : داري قبل المسجد وبعد الحمام وخلفه وعنده . ولما كانت (عند) لا تتصرف . . نبه علىٰ ذلك بقوله :

وَعِنْـــدَ فِيهَـــا ٱلنَّصْـــبُ يَسْتَمِـــرُّ   لَكِنَّهَـــا بِمِـــنْ فَقَـــطْ تُجَـــرُّ
وَأَيْنَمَـــا صَـــادَفْـــتَ فِـــي لاَ تُضْمَـــرُ   فَـــٱرْفَـــعْ وَقُـــلْ يَـــوْمَ ٱلْخَمِيـــسِ نَيِّـــرُ

أضفتها) أي : أضفت هـٰذه الأسماء (**إلىٰ ظرف المكان** . . **انتصبت**) هـٰذه الأسماء (**انتصابه**) أي : انتصاب ظرف المكان على الظرفية المكانية ؛ أي : انتصاباً كانتصابه (**أيضاً**) أي : كما أنها انتصبت انتصاب ظرف الزمان إذا أضيفت إلى الزمان فيما مر آنفاً ؛ مثال إضافتها إلى المكان : (**نحو**) قولك : (**داري قبل المسجد** ، **وبعد الحمام**) اسم لمكان الاغتسال ، (**و**) حانوتي (**خلفه**) أي : خلف المسجد ، (**و**) حلقتي (**عنده**) أي : عند المسجد .

(**ولما**) كان أغلب الظروف زمانيها ومكانيها تفارق النصب على الظرفية ، بل تستعمل مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً به ، و(**كانت « عند »**) لا تفارق النصب على الظرفية ، أو شبهه كالجر بـ(من) ، و(**لا تتصرف**) أي : لا تتحول إلى الرفع على الفاعلية ، أو إلى النصب على المفعولية (. . **نبه**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**علىٰ ذلك**) أي : علىٰ عدم تصرفها وملازمتها النصب على الظرفية أو شبهه (**بقوله** :)

(وعنـــد فيهـــا النصـــب يستمـــر   لكنهـــا بمـــن فقـــط تجـــر
وأينمـــا صـــادفـــت فـــي لا تضمـــر   فـــارفـــع وقـــل يـــوم الخميـــس نيـــر)

أشار الناظم بهـٰذين البيتين إلىٰ أن الظرف قسمان : متصرف وغير متصرف .

فالمتصرف : هو ما يفارق النصب على الظرفية إلىٰ حالة لا تشبهها ؛ كأن يستعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو مضافاً إليه ؛ كاليوم والليلة ، فإنك تقول فيهما : اليوم يوم مبارك ، وليلة القدر ليلة مباركة ، وأعجبني يوم عرفة ، وسرتني ليلة القدر ، وغير ذلك .

وغير المتصرف : هو ما يلزم النصب على الظرفية أو شبهها ، وهو الجر بـ(من) خاصة ؛ كـ(عند) تقول : جلست عندَك ، بالنصب على الظرفية ، وخرجت من عندِك ، بالجر بـ(من) ، وإنما اختصت (من) بجر الظروف الغير المتصرفة ؛ لكثرة

يشير إلىٰ أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرىٰ ؛ كأن استعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به ؛ فإنه يسمىٰ في اصطلاح النحاة : ظرفاً متصرفاً ؛ . . . .

زيادتها في الظروف ، فلم يعتد بدخولها علىٰ ما لا يتصرف . اهـ « صبان » ، ومثل (عند) في ذلك (قبل) ، و(بعد) و(لدىٰ) .

وذكر الناظم هـٰذا القسم الأخير ـ أعني : غير المتصرف ـ بقوله : (**وعند**) التي هي من الظروف الاعتبارية (**فيها**) أي : في كلمة (عند) (**النصب**) على الظرفية (**يستمر**) أي : يدوم ولا يفارقها النصب علىٰ ذلك ، (**لكنها**) أي : لكن (عند) (**بـ« من » فقط**) أي : دون سائر حروف الجر (**تجر**) ، وهـٰذا استدراك علىٰ لزومها النصب على الظرفية ؛ أي : لكن (عند) قد تجر بـ(من) فقط دون سائر حروف الجر لشبه المجرور بالمنصوب ؛ لأن كل مجرور منصوب المحل .

ثم ذكر الناظم القسم الأول ـ أعني : المتصرف ـ بقوله : (**وأينما صادفت « في » لا تضمر**) أي : وأي ظرف صادفته ووجدته لا تضمر ، ولا تقدر فيه معنىٰ (في) الظرفية ؛ أي : لا يصلح تقدير معنىٰ (في) فيه (. . **فارفع**) جواب الشرط ؛ أي : فارفع ذلك الظرف على الابتداء ، أو على الخبرية ، أو على الفاعلية ، أو انصبه على المفعولية ، أو جره بالإضافة ، فقوله : (فارفع) مثال لا قيد ، (**وقل**) في رفعه على الابتداء (**يوم الخميس**) يوم (نيِّر) أي : كثير النور والبركة ؛ لأنه يوم خلق النور ، وفي نصبه على المفعولية : عجبت اليوم ، وجره على الإضافة : سرت نصف اليوم مثلاً .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**يشير**) الناظم بالبيت الثاني من البيتين (**إلىٰ أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفاً تارة**) أي : مرة (**وغير ظرف**) مرة (**أخرىٰ**) وذلك الاستعمال (**كأن استعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به ؛ فإنه**) أي : فإن ذلك الظرف الذي يستعمل استعمالاً مختلفاً (**يسمىٰ في اصطلاح النحاة**) وعادتهم : (**ظرفاً متصرفاً**) وهو يفارق النصب على الظرفية أو شبهه ؛ كأن خرج إلى الرفع ، وإلى النصب على المفعولية ، وإلى الجر بالإضافة ؛ وذلك الظرف المتصرف

كيوم ، فإنه استعمل ظرفاً في نحو : ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ لكون نصبه علىٰ إضمار (في) ، وغير ظرف ؛ نحو : ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا﴾ إذ ليس منصوباً علىٰ إضمار (في) ، بل علىٰ أنه مفعول به ؛ إذ المراد أنهم يخافون نفس ذلك اليوم ، ومثله : ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ فـ(حيث) مفعول به ، وقع عليه الفعل لا فيه ، وناصبه مقدر دل عليه (أعلم) . . . .

(**كيوم**) وليلة ، (**فإنه**) أي : فإن لفظ (اليوم) (**استعمل ظرفاً**) أي : نصباً على الظرفية (**في نحو**) قوله تعالىٰ في قصة يوسف مع إخوته عليه السلام : (﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾) أي : لا توبيخ ولا لوم عليكم أيها الإخوة في هـٰذا اليوم الحاضر ؛ أي : علىٰ ما وقع منكم في الزمن الماضي من التفريط في حقي ، ونحو : خرجت يوم الجمعة ، وجلست مكانك (**لكون نصبه علىٰ إضمار**) معنىٰ (**في**) الظرفية ، (**و**) استعمل (**غير ظرف**) في (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا﴾ **إذ ليس**) لفظ (يوماً) في هـٰذا المثال (**منصوباً علىٰ إضمار**) معنىٰ (**في**) الظرفية ، (بل) هو منصوب (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن لفظ (يوماً) (**مفعول به**) لعدم صلاحية تقدير معنىٰ (في) فيه (**إذ المراد**) من الآية (**أنهم يخافون نفس ذلك اليوم**) أي : يخافون الأهوال الواقعة فيه .

(**ومثله**) أي : ومثل (يوماً) المذكور في هـٰذه الآية حيث المذكورة في قوله تعالىٰ : (﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾) أي : يعلم مكاناً يجعل ، ويضع فيه رسالته ؛ أي : المكان الصالح اللائق بها ، (**فـ« حيث »**) في هـٰذه الآية (**مفعول به ، وقع عليه الفعل**) أي : الحدث الذي هو العلم ، (**لا**) مفعول (**فيه**) الذي وقع فيه الفعل ، وإلا . . فيكون ظرف مكان ، (**وناصبه**) أي : وناصب (حيث) علىٰ أنه مفعول به (**مقدر**) تقديره : الله أعلم بكل شيء من الموجودات ، ويعلم مكاناً لائقاً برسالته (**دل عليه**) أي : علىٰ ذلك المقدر المحذوف لفظ (**أعلم**) لا هو ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً . اهـ من « المجيب » و« الحريري » .

وقال في « البحر » : ما أجازوه هنا من أن (حيث) مفعول فيه على السعة ، ومفعول به علىٰ غير السعة . . تأباه قواعد النحو ؛ لأن النحاة نصوا علىٰ أن (حيث) من

وما لزم النصب على الظرفية ، ولم يخرج عنها أصلاً ؛ كـ(قَطُّ) و(عوض) . . . . . .

الظروف التي لا تتصرف ، ونصوا علىٰ أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً ، فإذا كان كذلك . . امتنع نصبه ؛ أي : نصب (حيث) علىٰ أنه المفعول به ، لا على السعة ولا علىٰ غيرها ، والذي يظهر لي إقرار (حيث) على الظرفية المجازية علىٰ تضمين (أعلم) معنىٰ ما يتعدىٰ إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالته ؛ أي : هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، فالظرفية مجازية ، قال السَّفَاقسيُّ ؛ تَعَقُّبُه حَسَنٌ بِحَسَب ما نص عليه حذاق هٰذه الصناعة من أن (حيث) لا تتصرف ، ثم قال السفاقسي : لا حاجة إلىٰ تقدير (يعلم) إذ لا مانع لعمل (أعلم) في الظروف ، والذي يظهر لي أنه باقٍ علىٰ معناه من الظرفية والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف ، وكم موضع ترك فيه المفهوم ؛ لقيام الدليل عليه ، وقد قام في هٰذا الموضع الدليل القاطع علىٰ أنه ليس بنوع يتصرف . اهـ (منه)

(وما لزم) أي : والنوع الذي لزم (**النصب على الظرفية ، ولم يخرج عنها**) أي : عن الظرفية (**أصلاً**) أي : خروجاً مؤصلاً ، وهو الخروج إلى الرفع أو الجر ، أو غير مؤصل ، وهو الخروج إلى الجر بـ(من) فهو صفة لمصدر محذوف (**كـ« قَطُّ »**) بفتح القاف ، وتشديد الطاء المهملة ، فهو اسم لما مضىٰ من الزمان ، فقولك : ما رأيته قط بمعنىٰ من أول خلق الله إياي إلى الآن ، وهي مبنية ؛ لتضمنها معنىٰ حرفي الابتداء والغاية ، وهي : (من) و(إلىٰ) وبنيت علىٰ حركة ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين ، وكانت ضمة تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، وقد تبنىٰ على الفتح والكسر أيضاً ، (**وعوض**) وهو اسم لما يستقبل من الزمان ، فقولك : لا أفعله عوض ؛ بمعنىٰ من الآن إلىٰ آخر الدهر ، وهو مشتق من العوض ، وسمي الزمان عوضاً ؛ لأن الزمان كلما مضىٰ جزء منه . . خلفه جزء آخر ، فكان عوضاً منه ، وبنيت ؛ لتضمنها معنىٰ حرفي الابتداء والغاية ، وحركت ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين ، كما في (قط) ، وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ، ومحل بنائها إذا لم تضف ، وإلا . . أعربت ؛ كقولهم : لا أفعله عوض العائضين ؛ بمعنىٰ أبد الآبدين . اهـ من « حمدون » مع زيادة وتصرف ،

وهما مبنيان على الضم ، أو خرج عنها لكن إلىٰ حالة تشبهها ، وهي الجر بـ(من) خاصة . . فإنه يسمىٰ في اصطلاحهم : ظرفاً غير متصرف ؛ كـ(عند) فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً ؛ نحو : جلست عندك ، أو مجروراً بـ(من) نحو : خرجت من عندك ، . .

(**وهما**) أي : (قط) و(عوض) (**مبنيان**) للعلة المذكورة آنفاً ، ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه ، وكان بناؤهما (**على الضم**) في بعض لغاتهما ؛ تشبيهاً لهما بأسماء الغايات .

وقوله : (**أو خرج عنها**) أي : عن النصب على الظرفية ، وهو معطوف علىٰ قوله : (ولم يخرج عنها أصلاً) ، (**لكن**) خرج عنها (**إلىٰ حالة تشبهها**) أي : تشبه النصب على الظرفية ؛ لأنه منصوب المحل ، (**وهي**) أي : تلك الحالة التي تشبه النصب على الظرفية (**الجر بـ« من »**) حالة كون (من) (**خاصة**) أي : مخصوصة بجرها دون سائر حروف الجر ، وإنما خصوا (من) بجرها ؛ لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها علىٰ ما لا يتصرف . اهـ « صبان » وفي « الحمدون » : إنما لم يجعلوا الخارج عن الظرفية إلى الجر بـ(من) من المتصرف ؛ لأن (من) لما كثرت زيادتها في الظروف . . لم يعتد بها ، والظروف التي لا تتصرف وتجر بـ(من) خمسة ، جمعتها في قولي : [من الرجز]

خمس ظروف خصصت جراً بمن قبل وبعد مع وعند ولدن

اهـ (منه) .

وقوله : (. . **فإنه**) أي : فإن النوع الذي لزم النصب على الظرفية أو الجر بـ(من) ، وجملة (إن) خبر لقوله : (وما لزم النصب على الظرفية) ، وربطت بـ(الفاء) لما في المبتدإ من العموم ؛ أي : (**يسمىٰ**) ذلك النوع (**في اصطلاحهم**) أي : في اصطلاح النحاة وعادتهم : (**ظرفاً غير متصرف**) أي : غير متحول من حالة إلىٰ أخرىٰ ؛ وذلك النوع الذي لزم حالة واحدة (**كعند**) وغيره مما ذكرناه آنفاً ، (**فإنه**) أي : فإن (عند) (**لا يستعمل إلا ظرفاً ؛ نحو : جلست عندَك**) بالنصب على الظرفية ، (**أو**) إلا (**مجروراً بـ« من » نحو : خرجت من عندك**) ، وكقوله تعالىٰ : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ ، فأما قول العامة : ذهبت إلىٰ عنده . . فهو

ومثله : (قبل) و(بعد) و(لدن) ، وإذا تقرر أن اسم الزمان أو المكان يكون علىٰ حسب العوامل إذا لم يكن علىٰ معنىٰ (في) . . فقول الناظم : (فارفع) محمول علىٰ حالة الابتداء كما مثل .

من لحنهم الفاحش . اهـ « حريري » .

(ومثله) أي : ومثل (عند) في لزومه النصب على الظرفية أو الجر بـ(من) : (« **قبل** » و« **بعد** » و« **لدن** ») كما مرَّ في البيت المذكور آنفاً ، (**وإذا تقرر**) أي : ثبت وعلم (**أن اسم الزمان أو المكان يكون**) في إعرابه (**علىٰ حسب**) واعتبار ما يقتضيه (**العوامل**) من رفع أو نصب أو جر (**إذا لم يكن**) ذلك الاسم (**علىٰ**) تقدير (**معنىٰ** « **في** ») الظرفية (. . **فقول الناظم**) رحمه الله تعالىٰ جواب (إذا) أي : فتقييده لما يقتضيه العوامل بالرفع في قوله : (« **فارفع** » **محمول علىٰ حالة**) وقوع ذلك الاسم في (**الابتداء**) أي : في ابتداء الكلام ؛ بأن كان مبتدأً ، وذلك (**كما مثل**) أي : كالمثال الذي مثله الناظم بقوله : (وقل يوم الخميس نير) أو علىٰ حالة وقوعه فاعلاً ؛ كجاء شعبان، وصيم رمضان، وأحرمت الحج في شوال؛ أي: فذكره الرفع فقط مثال لا قيد، وإلا . . فغير الرفع كذلك ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ .

فائدة

في (قط) و(عوض)

أما (قَطُّ) بفتح القاف ، وتشديد الطاء ، وقد تخفف مع الضم ، أو الإسكان . . فهو ظرف مستغرق لما مضىٰ من الزمان ، ملازم للنفي أو شبهه ، والأفصح فيها : فتح القاف ، وتشديد الطاء المضمومة ، مشتقة من قططت الشيء قطاً إذا قطعته ، ومعنىٰ ما فعلته قط ؛ أي : ما فعلته فيما انقطع ومضىٰ من عمري إلى الآن ، وإنما بنيت لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنها معنىٰ (من) الابتدائية و(إلىٰ) الغائية ، وحركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات ؛ كـ(قبل) و(بعد) ، وقد تكسر طاؤه علىٰ أصل حركة التقاء الساكنين ، وتفتح للخفة ، وقد يتبع قافه طاءه في الضم ، وقد تخفف طاؤه مع الضم ، فيقال : قطُ أو مع الإسكان ، فيقال : قطْ .

. . . .

وأما (عوض) . . فظرف مستغرق لما يستقبل من الزمان ، ملازم للنفي أو شبهه ، مبني على الضم أو الفتح أو الكسر ، وإنما بني لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (من) الابتدائية و(إلىٰ) الغائية ، ومعنىٰ لا أفعله عوض ؛ أي : لا أفعله فيما يستقبل من عمري إلىٰ نهايته ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ تشبيهاً له بأسماء الغايات ، أو فتحة للخفة ، أو كسرة علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، وبناؤه إذا لم يضف ، وأما إذا أضيف . . فمعرب بالنصب على الظرفية الزمانية ؛ كقولهم : لا أفعله عوض العائضين ؛ أي : أبد الآبدين . اهـ من « المغني » بتصرف وزيادة .

وقولهم : (أَلْبَتَّة) بفتح الهمزة ، وسكون اللام ، وتشديد التاء ، من البت ، وهو في اللغة القطع ، يقال : لا أفعله أَلْبَتَّة ، لكل أمر لا رجعة فيه ، قاله في « الصحاح » ، وهمزته همزة قطع ، كما نص عليه غير واحد ، لكن ردَّه محشي « القاموس » : وقال : لا موجب لقطع الهمزة ، ولا نقل يعضده ، ولا قياس يساعده . اهـ « حمدون » .

* * *

باب الاستثناء

وَكُـلُّ مَـا ٱسْتَثْنَيْتَـهُ مِـنْ مُـوجَـبِ ... تَـمَّ ٱلْكَـلَامُ عِنْـدَهُ فَلْيُنْصَـبِ
تَقُـولُ قَـامَ ٱلْقَـوْمُ إِلَّا سَعْـدَا ... وَقَـامَـتِ ٱلنِّسْـوَةُ إِلَّا دَعْـدَا

(باب الاستثناء)

وجعله الجوهري من جملة المفاعيل ، وسماه : مفعولاً دونه ، وهو **لغة** : مصدر استثنى السداسي من الثني بمعنى العطف ؛ لأن المستثنىٰ معطوف على المستثنىٰ منه ؛ بإخراجه من حكم ما قبله ، فكأن المعنىٰ في قولك : قام القوم إلا زيداً : قام القوم ولم يقم زيد ، أو بمعنى الصرف ؛ لأنه مصروف عن حكم المستثنىٰ منه ، وحقيقته **اصطلاحاً** : الإخراج بـ(إلا) أو بإحدىٰ أخواتها لما كان داخلاً في عموم ما قبله كما في المتصل ، أو كالداخل كما في المنقطع ، لكن المراد به في الترجمة المستثنىٰ ؛ لأن الكلام في المنصوبات من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، قال الأزهري : فالمستثنىٰ هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو بإحدىٰ أخواتها بشرط الفائدة ، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل ؛ كأكلت الرغيف ثُلُثَه ، وبالصفة ؛ نحو : أعتق رقبة مؤمنة ، وبالغاية ؛ نحو : ﴿ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ، وبالشرط ؛ نحو : اقتل الذمي إن حارب ، وبالاستثناء ؛ نحو : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

وقوله : (تحقيقاً) يريد به الاستثناء المتصل ، وقوله : (أو تقديراً) يريد به الاستثناء المنقطع ، وقوله : (من مذكور) يريد به ما عدا المفرغ ، وهو المسمىٰ بالاستثناء التام ، وقوله : (أو متروك) يريد به المفرغ ، وقوله : (بإلا أو بإحدىٰ أخواتها) يخرج به ما عدا المستثنىٰ من البدل وغيره مما ذكرناه آنفاً ، وقوله : (بشرط الفائدة) احتراز عن نحو : جاءني ناس إلا زيداً ، وجاءني القوم إلا رجلاً .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وكـل مـا استثنيتـه مـن مـوجـب ... تـم الكـلام عنـده فلينصـب
تقـوم قـام القـوم إلا سعـدا ... وقـامـت النسـوة إلا دعـدا)

. . . .

وأدوات الاستثناء ؛ أي : الآلات التي يخرج بها ما بعدها عما قبلها في الحكم إيجاباً أو سلباً ثمانية ألفاظ ، ذكر الناظم منها خمسة ، وهي : (إلا) و(عدا) و(خلا) و(ليس) و(غير) ، وترك منها ثلاثة ، وهي : (حاشا) بلغاتها ، و(سوىٰ) بلغاتها الأربع ، و(لا يكون) .

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنىٰ بـ(إلا) لأنها أصل أدوات الاستثناء ؛ لكونها موضوعة له أولاً ، فكانت حقيقة فيه ، وأما غيرها . . فهو موضوع لغيره ثم استعمل استعمال (إلا) فيه ، فيكون مجازاً عنها ، ولا بد له من علاقة ما . اهـ « محرم » ، وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب علىٰ كل حال ؛ أي : سواء كان الكلام تاماً موجباً أم لا ؛ لأن الكلام في المنصوبات ، وذلك كالمستثنىٰ بـ(ليس) و(لا يكون) كما فعله ابن هشام في « الشذور » ، فتلك الأدوات الثمانية بالنظر إلىٰ جنسها أربعة أقسام :

ما هو حرف باتفاق ، وهو (إلا) .

وما هو فعلٌ باتفاق ؛ أي : عند الجمهور ، وهو (ليس) و(لا يكون) .

وما هو مشترك بينهما ، وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا) كما تقدم في (باب حروف الجر) .

والرابع : ما هو اسم باتفاق ، وهو (غير) و(سوىٰ) بلغاتها الأربع ، وهي : سِوىٰ بوزن رِضىٰ وسُوَىٰ كهُدىٰ ، وسَوَاء كسماء ، وسِوَاء كبناء وهي أغربها ، وقل من ذكرها .

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنىٰ بـ(إلا) لأنها أصل أدوات الاستثناء ، كما مر آنفاً عن « المحرم » (**وكل ما استثنيته**) أي : وكل مستثنىٰ أخرجته (**من**) حكم مستثنىٰ منه (**موجب**) أي : مثبت ، وهو الذي لم يسبقه نفي أو شبهه ، من نهي أو استفهام إنكاري أو توبيخي ، كما سيأتي ، وقوله : (**تم الكلام عنده**) جملة فعلية صفة لـ(موجب) أي : تم الكلام عند ذكر ذلك الموجب ، الذي هو المستثنىٰ منه قبل ذكر المستثنىٰ ، **والمراد بالتام** : أن يكون الكلام مشتملاً على المستثنىٰ منه ، (**فلينصب**)

من المنصوبات المستثنىٰ في بعض أحواله ، وهو المذكور بعد (إلا) أو إحدىٰ أخواتها ، . . . .

ذلك المستثنىٰ بـ(إلا) وجوباً سواء كان الاستثناء متصلاً ، وهو ما كان المستثنىٰ فيه من جنس المستثنىٰ منه ، مذكراً كان كما إذا (**تقول : قام القوم إلا سَعْداً**) بفتح السين ، وسكون العين ، اسم علم لمذكر ، أ(و) مؤنثاً كما إذا تقول : (**قامت النسوة إلا دَعْداً**) بفتح الدال ، وسكون العين ، اسم علم لمؤنث ، أو كان الاستثناء منقطعاً ، وهو ما كان المستثنىٰ فيه من غير جنس المستثنىٰ منه ؛ نحو : قام القوم إلا حماراً ، وكان حقاً على الناظم أن يذكره ، ولكنه تركه ؛ لضيق النظم ، وتكريره مثال المتصل للتوضيح للمبتدىء . اهـ من الفهم السقيم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**من المنصوبات**) أي : من الأسماء المنصوبة ، جمع منصوب بمعنىٰ لفظ منصوب ، أو منصوبة بمعنىٰ كلمة منصوبة ، وهو كل ما اشتمل علىٰ علم النصب ، من الفتحة وما ناب عنها ، (**المستثنىٰ في بعض أحواله**) قيد به ؛ لأنه قد يكون واجب الجر ؛ كالمستثنىٰ بـ(غير) و(سوىٰ) ، (**وهو**) أي : المستثنىٰ في اصطلاح النحاة : الاسم (**المذكور بعد « إلا »** ، **أو**) بعد (**إحدىٰ أخواتها**) ونظائرها ، كذا في « شرح الكافية » ، فقوله : (المذكور) جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما ، مما يذكر في الكلام ، ولم يقل : المخرج ؛ لئلا يخرج المنقطع ، وفيه أن في المنقطع إخراجاً من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ ، فإنه إذا قيل : جاء القوم . . فهم عرفاً مجيء ما يتعلق بهم أيضاً ، فقولهم : إلا الحمار إخراج من هـٰذا المفهوم ، كما صرح بذلك البدر بن مالك ؛ ولذلك أخذ والده في « التسهيل » المخرج جنساً ، وجعله في المتصل تحقيقاً ، وفي المنقطع تقديراً ، فقال فيه : هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو ما في معناها بشرط الفائدة . اهـ « يس على المجيب » .

واعلم : أن المراد بـ(إخراج المستثنىٰ) : أن ذكره بعد (إلا) مبين أنه لم يرد دخوله فيما قبل (إلا) ، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة التي هي (إلا) لا أنه مراد للمتكلم ، ثم أخرجه ، فلا يلزم التناقض هـٰذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه

مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً . وأما الاستثناء.. فهو إخراج ما لولاه.. لدخل فيما قبله ، ....

وغيره ، وهو الذي لا يصح غيره حَسْبَ ما تبين موضعه ، كذا قرره الشاطبي في « المقاصد الشافية » اهـ (منه) ، وقوله : (بعد « إلا » أو إحدىٰ أخواتها) فصل مخرج لما عدا المستثنىٰ ؛ كالبدل والصفة ، وسائر ما تقدم ذكره .

وقوله : (**مخالفاً**) ذلك المذكور حال من نائب فاعل المذكور ؛ أي : حال كون ذلك الاسم المذكور بعد (إلا) وأخواتها مخالفاً (**لما قبلها**) أي : لما قبل (إلا) وأخواتها ، وهو المستثنىٰ منه (**نفياً**) أي : من جهة النفي أو في النفي ، كما في قولك : جاء القوم إلا زيداً ، و(الواو) في قوله : (**وإثباتاً**) بمعنىٰ (أو) أي : أو مخالفاً له في الإثبات ، كما : جاء القوم إلا زيداً ، فقوله : (مخالفاً لما قبلها . . .) إلخ حكم من أحكام الاستثناء ، وليس داخلاً في الحدِّ ؛ ولذا أسقطه ابن الحاجب ، وهو نظير قول « التسهيل » : بشرط حصول الفائدة ، الذي احترز به عما إذا كان المستثنىٰ منه نكرة في إيجاب ولم تخصص ؛ نحو : جائني ناس إلا زيداً ، أو معرفة والمستثنىٰ نكرة لم تخصص ؛ نحو : قام القوم إلا رجلاً ، فلو كان المستثنىٰ منه نكرة في نفي ؛ نحو : ما جاءني أحد إلا رجل أو إلا زيد ، أو خصصت ؛ نحو : قام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً ، أو كان المستثنىٰ من المعرفة نكرة مخصصة ؛ نحو : جاء القوم إلا رجلاً منهم. . جاز كما في « الهمع » اهـ « يس على المجيب » .

(**وأما الاستثناء**) **لغة** : فهو مطلق الإخراج ، سواء كان بـ(إلا) وأخواتها أو بغيرها ؛ كالصفة والبدل والشرط مثلاً كما مر ، وأما الاستثناء **اصطلاحاً** : (**فهو إخراج ما**) أي : إخراج مستثنىٰ بـ(إلا) أو بإحدىٰ أخواتها عن المستثنىٰ منه (**لولاه**) أي : لولا إخراجه موجود (. . **لدخل**) ذلك المستثنىٰ (**فيما قبله**) أي : في حكم المستثنىٰ منه المذكور قبله إثباتاً أو نفياً ؛ أي : لتوهم السامع دخوله فيما قبله .

وقوله : (إخراج ما) من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله ؛ أي : الدلالة علىٰ خروجه لا أن المتكلم أدخل المستثنىٰ في المستثنىٰ منه ، ثم أخرجه وإلا. . لزم التناقض كما مر ، والإخراج جنس ، وبـ(إلا) فصل أخرج الإخراج بالصفة أو الشرط أو الغاية أو

وأدواته ثمانية ألفاظ ، ذكر منها هنا ستة ، وهو أربعة أقسام : . . . .

غير ذلك ، وقوله : (لولاه) أي : لولا الإخراج موجود ، فـ(لولا) جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف وجوباً ، تقديره : موجود ، هٰذا قول سيبويه ، وقال أبو الحسن الأخفش : إن (لولا) غير جارة ، وإن الضمير بعدها مرفوع بالابتداء ، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع ، وقوله : (لدخل) أي : ذلك الشيء المعبَّر عنه بـ(ما) أي : لتوهم السامع دخوله في الكلام السابق ؛ أي : في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل ، أو في مفهومه بالنسبة للمنقطع ، فإذا قيل : جاء القوم . . فهم عرفاً مجيء ما يتعلق بهم أيضاً ، فقولك : إلا الحمير إخراج من هٰذا المفهوم ، **والمراد بالسابق** : الذي حقه السبق وإن تأخر لفظاً ؛ نحو : جاء إلا زيداً القوم . اهـ من « أبي النجا » .

(**وأدواته**) أي : وأدوات الاستثناء وآلته ، **والمراد** : الألفاظ التي يخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجاباً وسلباً (**ثمانية ألفاظ**) بناءً علىٰ أن كلاًّ من لغات (سوىٰ) أداة مستقلة ، قوله : (وأدوات) الاستثناء (ثمانية) أي : على الأصح ، فلا يرد عليه (بله) و(لا سيما) لكن يرد عليه (لما) ، قال ابن هشام في بعض الحواشي : من حروف الاستثناء (لمَّا) كقراءة بعضهم : (إن كل نفس لما عليها حافظ) ، (وإن كل لما جميع) ، وقرأ ابن مسعود : (وإن منا لما له مقام) .

وليس منها (بله) خلافاً للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ، ولا (لا سيما) خلافاً للكوفيين وبعض البصريين ؛ لأن ما بعدها داخل فيما قبلها ، ووجه ابن هشام قولهم : بأنه لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة . . كان خارجاً منه بوجه لم يكن له ؛ فسُمِّي استثناء . اهـ « يس على المجيب » .

(**ذكر**) الناظم (**منها**) أي : من تلك الثمانية (**هنا**) أي : في هٰذه المنظومة .

وقوله : (**ستة**) ألفاظ سبق قلم ، بل الذي ذكره الناظم خمسة ألفاظ ، وهي : (إلا) و(عدا) و(خلا) و(ليس) و(غير) ، والذي تركها ثلاثة ، وهي : (حاشا) و(سوىٰ) بلغاتها الأربع ، و(لا يكون) اهـ « فوائد » ، (**وهو**) أي : ما ذكر من الألفاظ الثمانية بالنظر إلىٰ جنسها (**أربعة أقسام**) أي ، أربعة أنواع :

ما هو حرف وهو : (إلا) ، وما هو فعل وهو : (ليس) و(لا يكون) ، وما هو مشترك بينهما وهو : (خلا) . . . .

أحدها : (**ما هو حرف**) باتفاق (**وهو**) أي : ذلك الحرف المتفق عليه (**إلا**) الاستثنائية ، خرج بها (إلا) الوصفية ؛ لأنها اسم بمعنىٰ (غير) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ أي : غير الله عز وجل .

(و) **الثاني منها** : (**ما هو فعل**) باتفاق (**وهو** : **ليس**) أي : عند الجمهور ، وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقُير إلىٰ حرفيتها مطلقاً ، كما مر في أول الكتاب ، وذهب بعضهم إلىٰ أنها في باب الاستثناء تكون حرفاً ناصباً للمستثنىٰ بمعنىٰ (إلا) اهـ « يس على المجيب » ، (**ولا يكون**) **اعترض** : بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً ؟ **وأجيب** : بأنهما لما ركبا . . غلب الفعل على الحرف ؛ لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلاً . اهـ « يس » .

قال الشارح في « الفواكه » : وذكر الاتفاق فيهما منتقد ، أما (ليس) . . فالخلاف فيها مشهور ، فمنهم من ذهب إلىٰ حرفيتها مطلقاً ، ومنهم من خص ذلك بما إذا كانت للاستثناء ، **والأصح** : أنها فعل مطلقاً ، كما تقدم في صدر المقدمة ، وأما (لا يكون) . . فلا يحسن أن يعد فعلاً فضلاً عن أن يعد متفقاً علىٰ فعليته ؛ لأنه مركب من حرف وفعل ، والمركب منهما لا يكون فعلاً ، ومن عده فعلاً . . فقد تجوز في الكلام . اهـ (منه) ، وفي « الكواكب » : وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية ؛ لأن القول بحرفية (ليس) صار كالمجهول في اصطلاح علماء العربية ، وأما (لا يكون) . . فإن (لا) غير منظور إليها ؛ لأنها ركبت مع الفعل ، وهي حرف غلبها الفعل ؛ لشرفه فسمي الجميع فعلاً .

والحاصل : أن المصنف بنىٰ ما ذكره من الاتفاق علىٰ ما هو مشهور معروف في كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين . اهـ « كواكب » .

(و)**الثالث منها** : (**ما هو**) أي : لفظ (**مشترك**) أي : متردد (**بينهما**) أي : بين الحرفية والفعلية ، فيستعمل تارةً فعلاً وتارةً حرفاً ، (**وهو**) أي : ذلك المتردد : (**خلا**) عند الجميع ، فإنها تستعمل فعلاً تارة وحرفاً تارة أخرىٰ عند جميع النحاة ،

و(عدا) و(حاشا) كما تقدم ، وما هو اسم وهو : (غير) و(سوىٰ) بلغاتها . وبدأ الناظم بالكلام على المستثنىٰ بـ(إلا) لأنها أصل أدوات الاستثناء وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب علىٰ كل حال ، كالمستثنىٰ بـ(ليس) ، . . . .

(**وعدا**) فإنها تستعمل كذلك عند غير سيبويه ، فإنه لا يحفظ فيها إلا الفعلية ، فلا يجيز الجر بها ، (**وحاشا**) تستعمل كذلك عند المازني والمبرد والأخفش والزجاج والجرمي والفراء ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلىٰ أنها حرف جر دائماً ، وذهب جمهور الكوفيين إلىٰ أنها فعل دائماً ، (**كما تقدم**) كون هـٰذه الثلاثة مترددة بين الحرفية والفعلية في (باب حروف الجر) .

(**و**) **الرابع منها** : (**ما هو اسم**) باتفاق (**وهو** : **غير**) بالتنوين ؛ لأنه اسم معرب منصرف ، (**وسوىٰ بلغاتها**) الأربع ، فإنه يقال : فيها : سِوىٰ بكسر السين والقصر ؛ كرضىٰ بالتنوين وعدمه ، هـٰذه اللغة هي أشهر اللغات الأربع فيها ، وسُوَىٰ بضم السين والقصر ؛ كهدىٰ بالتنوين وعدمه ، وتكتب ألفه بصورة الياء ؛ لأنه يقال في تثنيته بالياء ، وسَوَاء بفتح السين والمد ؛ كسماء ، والرابعة سِوَاء بكسر السين والمد ؛ كبِناء ، وهي أغربها ، وقل من ذكرها من النحاة ، ونص عليها الفارسي في « الحجة » وابن الخباز في « النهاية » ، **وظاهر كلام النحويين** : أن الاستثناء بهـٰذه اللغات الأربع مسموع ، كما يفيده كلام المصنف وغيره . اهـ « كواكب » .

(**وبدأ الناظم**) في « منظومته » (**بالكلام علىٰ**) حكم (**المستثنىٰ بـ« إلا » لأنها أصل أدوات الاستثناء**) وأمها ؛ لأنها الأصل الذي وضعت العرب للاستثناء ، وغيرها يُستعمل في الاستثناء بطريق النيابة عنها ، وإن في قوله : (**وإن كان الأولىٰ**) والأحرىٰ والأقيس (**البداءة**) أي : الابتداء (**بما**) أي : بالمستثنى الذي (**هو متعين النصب**) أي : واجب النصب (**علىٰ كل حال**) أي : سواء كان الكلام تاماً موجباً أم لا ؛ وذلك (**كالمستثنىٰ بـ« ليس »**) و(لا يكون) لأنه خبرها ، وخبرها لا يكون إلا منصوباً غائية لا جواب لها ، وإنما كان الأولى البداءة بذلك ؛ لأن الكلام في المنصوبات .

قوله : (وإن كان الأولى البداءة) و(البُداءة) بالمدة وبضم أوله ، وفتحه علىٰ وزن فعالة ، وكذا البَدْءَه بفتح أوله ، وسكون ثانيه علىٰ وزن فعله ، كلاهما مصدر

ثم المستثنىٰ بـ(إلا) له حالات : **إحداها** : أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً موجَباً ؛ فيجب نصب المستثنىٰ بـ(إلا) ، . . . .

لـ(بدأ) الثلاثي بمعنى الابتداء . اهـ « كردي » .

(**ثم**) بعدما بينا أدوات الاستثناء وأنواعها ، وبينا ما هو الأولىٰ بالبداءة به نقول : (**المستثنىٰ بـ« إلا »**) الاستثنائية لا الوصفية ، كما مرت الإشارة إليها (**له حالات**) ثلاث من جهة الإعراب :

(**إحداها**) أي : إحدىٰ تلك الثلاث : (**أن يكون ما قبلها**) أي : ما قبل (إلا) (**كلاماً تاماً**) أي : غير محتاج إلىٰ ما بعد (إلا) بأن ذكر فيه المستثنىٰ منه (**موجَباً**) بفتح الجيم ؛ أي : مثبتاً لم يسبقه نفي ولا شبهه (**فيجب**) حينئذ (**نصب المستثنىٰ بـ« إلا »**) على الأصح الذي هو مذهب ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد ؛ لأنه شبيه بالمفعول به ، **والمراد** : وجوب نصبه في لغة الأكثر ، فلا ينافي أنه يجوز إتباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان ، وخرج عليها قراءة : (فشربوا منه إلا قليل) والكلام فيما إذا كان (إلا) للاستثناء ، كما هو صريح قوله : (والمستثنىٰ بإلا) فلا يرد أن غير النصب جائز في نحو قولك : قام القوم إلا زيداً إذا جرت (إلا) صفة على الأول ، ومن كلامهم : لو كان معنا أحد إلا زيداً . . لغلبنا ، وقوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ اهـ « يس على المجيب » ، ووجه الرضي نصب المستثنىٰ بـ(إلا) في التام الموجب بأن (إلا) مقوية لمعنى الاستثناء ، ومحصلة له ، والعامل هو ما به يتقوى المعنى المقتض للإعراب ، وبأن إلا نائبة عن (اسْتَثْنِي) كما أن حروف النداء نائبة عن (أنادي) ، ومقابل الأصح المذكور في كلام الشارح سبعة أقوال ، فنقول على العد السابق : **الثاني منها** : ناصبه تمام الكلام ، كما انتصب (درهماً) بعد عشرين ، **والثالث** : الفعل المتقدم بواسطة (إلا) ، وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن باب شاذ ، **والرابع** : الفعل بغير واسطة (إلا) ، وإليه ذهب ابن خروف ، **والخامس** : الفعل المحذوف من معنىٰ (إلا) تقديره : أستثني زيداً ، وإليه ذهب الزجاج ، **والسادس** : معنى المخالفة ، وحكي عن الكسائي ، **والسابع** : أن بفتح الهمزة ، وتشديد النون المحذوفة ، هي وخبرها تقديره : إلا أن زيداً لم يقم ، حكاه

سواء كان الاستثناء متصلاً ، كما مثل الناظم ، أم منطقعاً ؛ نحو : قام القوم إلا حماراً.

السيرافي عن الكسائي ، **والثامن** : أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ، ثم خففت (إن) ، وأدغمت في اللام ، حكاه السيرافي عن الفراء ، وزاد ابن عصفور : فإن انتصب ما بعدها . . فعلىٰ تغليب (إن) ، وإن لم ينتصب . . فعلىٰ تغليب حكم (لا) عاطفة . اهـ من « النزهة » نقلاً عن « التصريح » .

قال الشارح : فيجب نصب المستثنىٰ بـ(إلا) على الأصح (**سواء كان الاستثناء**) في التام الموجَب (**متصلاً**) بأن كان المستثنىٰ بعضاً من المستثنىٰ منه ؛ وذلك (**كما مثل الناظم**) أي : كالمثال الذي مثل به الناظم ، وكرر المثال فيه إيضاحاً للمبتدي ، وإشارة إلىٰ أنه لا فرق في المستثنىٰ بين كونه مذكراً أو مؤنثاً ، (**أم**) كان الاستثناء (**منقطعاً**) بأن لم يكن المستثنىٰ بعضاً منه ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**قام القوم إلا حماراً**) ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ فإن إبليس ليس بعضاً من الملائكة ، وكذا الحمار ليس بعضاً من القوم ، ولا يقع المنقطع إلا بعد (إلا) ، وإلا بعد غير كما قاله نجم الأئمة الرضي ، وإنما لم يمثل له الناظم ؛ لضيق النظم ، ولو قال بدل الشطر الأخير : وصاحبت الهرة إلا أسداً . . لوفى المراد .

واعلم : أنه لا بد في الاستثناء المنقطع من أن يكون ما قبل (إلا) دالاً علىٰ ما بعدها ، كمثال الشارح ؛ لهـٰذا لا يحسن أن يقال : قام القوم إلا ثعباناً ،كما قاله الصيرفي وابن السراج وابن مالك وغيرهم ، وعبارة الدماميني في « تعليق الفوائد » : إذا كان الاستثناء منقطعاً . . فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) دالاً على المستثنىٰ ، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه . . لم يصح استعماله ؛ لعدم الفائدة ، فلا يصح نحو : صهلت الخيل إلا البعير ، ولو قيل : صوتت الخيل إلا البعير . . لجاز ؛ لأن التصويت استحضر بذكر الخيل ونحوها من المصوتات ، فكان المستثنىٰ في تقدير الداخل فيما قبله ، وإن لم يكن داخلاً حقيقةً ؛ وبهـٰذا يعلم أن المنقطع بعض من المستثنىٰ منه مجازاً ؛ وذلك لأنه لا يكون إلا بما يستحضر بوجه . اهـ .

هـٰذا ؛ وإنما وجب نصب المستثنىٰ بـ(إلا) إذا كان الكلام السابق تاماً موجَباً ؛ لامتناع البدل حينئذ ؛ لأنه لو جاز وقوع البدل هنا . . لاقتضىٰ ذلك فساد المعنىٰ ؛ لأن

والمعنيُّ بـ(التام) : أن يكون الكلام مشتملاً على المستثنىٰ . . . .

المبدل منه في حكم السابق ، فلو قلت : قام القوم إلا زيد بالرفع على البدلية ، أو قام القوم إلا حمار بالرفع أيضاً على البدلية ، وقدرنا المبدل منه الذي هو القوم في حكم الساقط . . كان تقدير المعنىٰ حينئذ : قام إلا زيد ، أو قام إلا حمار ، وذلك لا معنىٰ له إلا بتقدير زيادة (إلا) ، وهو خلاف الأصل ، أو بتقدير أنه استثناء مفرغ ، والتفريغ لا يكون في حال الإثبات ، فتعين النصب . اهـ « كواكب » .

تَنْبِيهٌ

[توجيه ما ورد من الرفع في الاستثناء التام الموجب]

ما تقرر من وجوب النصب في الاستثناء من كلام تام موجَب ، سواء أكان متصلاً أو منقطعاً هو المشهور المعروف في كتب العربية ، وقد سمع الرفع متىٰ توفرت الشروط ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « الدنيا ملعونة ، ملعون ما فيها إلا ذكر الله ، وما والاه ، أو عالم أو متعلم » ، أخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة في (الزهد) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمتي معافى إلا المجاهرون » ، أخرجه البخاري في (الأدب) ، ومسلم في (الزهد) ، وقرىء : ﴿فشربوا منه إلا قليل﴾ بالرفع فقيل : المرفوع في جميع ذلك بدل بعض من المستثنىٰ منه ؛ لأن الإبدال بعد الكلام التام الموجَب لغة حكاها أبو حيان ، وخرجت عليها القراءة المذكورة ، **والأصح** : أن المرفوع مبتدأ حذف خبره ؛ لدلالة ما قبله عليه ؛ أي : (إلا ذكر الله . . .) إلخ ، فليس بملعون ، و(إلا المجاهرون) ليسوا معافين ، و(إلا قليل منهم) لم يشربوا ، والجملة في ذلك كله استثناء منقطع ، فمحلها النصب ، ومجيء المستثنىٰ جملة هو ما عليه ابن هشام تبعاً للفراء وابن خروف وغيرهما ، وهو الأصح .

ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۞ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴾ فـ(من) مبتدأ خبره (فيعذبه) ، والجملة استثناء منقطع . اهـ من « الكواكب » .

وقوله : (**والمعنيُّ**) بتشديد الياء ، اسم مفعول من عَنَىٰ يعني من باب (رمىٰ) ، أصله : معنوي علىٰ زنة مفعول ، كما بسطنا الكلام عليه في « الفتوحات » أي : والمقصود (**بالتام**) هنا : (**أن يكون الكلام**) الذي قبل (إلا) (**مشتملاً على المستثنىٰ**

منه ، وبـ(الموجب) : ما لم يسبق بنفي أو استفهام أو نهي . **الثانية** : أن يكون ما قبلها غير تام وغير موجب ؛ فيعرب المستثنىٰ بحسب ما يقتضيه العامل ، ولا عمل لـ(إلاّ) فيه ، ومن ثَمَّ يسمىٰ هـٰذا الاستثناء : مفرغاً ؛ لأن ما قبل (إلا) تفرغ ؛ أي : تسلَّط للعمل فيما بعدها ، . . . .

منه) أي : مذكوراً فيه المستثنىٰ منه ، (**و**) المعني (**بالموجَب**) بفتح الجيم : هو (**ما لم يسبق**) أي : الكلام الذي لم يسبق بالبناء للمجهول (**بنفي**) خرج به نحو : ما قام أحد إلا زيد أو زيداً ، (**أو**) بـ(**استفهام**) أي : لم يسبق بالاستفهام ، خرج به نحو : هل قام أحد إلا زيد أو زيداً ، والمراد بالاستفهام : هو الاستفهام المؤول بالنفي ، إنكارياً كان : وهو ما متعلّقه غير واقع ، ومدعيه كاذب ، ويسمىٰ : إبطالياً أيضاً ؛ نحو : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ أو توبيخياً : وهو ما متعلقه واقع ، ومدعيه صادق ، ولكنه ملوم عليه ؛ نحو : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ وهو بمعنىٰ نفي الانبغاء واللياقة . اهـ « خضري » ، (**أو**) بـ(**نهي**) خرج به نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ .

الحالة (**الثانية**) من الحالات الثلاث التي للمستثنىٰ بـ(إلا) : (**أن يكون ما قبلها**) أي : ما قبل (إلا) (**غير تام**) لعدم ذكر المستثنىٰ منه ، (**وغير موجب**) لتقدم النفي أو شبهه عليه ، (**فيعرب المستثنىٰ**) حينئذ (**بحسَب**) بفتح السين ، وإسكانها ؛ أي : باعتبار (**ما يقتضيه العامل**) قبل (إلا) ، ويطلبه من رفع أو نصب أو جر ، (**ولا عمل لـ« إلاَّ »**) حينئذ (**فيه**) أي : في المستثنىٰ ؛ أي : لا يبقىٰ لكلمة (إلا) الاستثنائية عمل في المستثنىٰ ، بل العمل فيه لما قبلها ، (**ومن ثم**) أي : ومن أجل إعرابه بحسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) (**يسمىٰ هـٰذا الاستثناء**) الذي كان الكلام فيه غير تام وغير موجب : (**مفرغاً**) أي : ملغياً فيه (إلا) عن العمل فيما بعدها ، فذكر هـٰذا النوع في هـٰذا الباب من باب الاستطراد ، وإنما سمي بهـٰذا الاسم (**لأن ما قبل « إلا »**) الاستثنائية (**تفرغ**) عن العمل فيما قبل (إلا) (**أي : تسلط**) وتهيأ (**للعمل فيما بعدها**) أي : فيما بعد (إلا) فيعطىٰ ذلك الاسم المستثنىٰ من وجوه الإعراب ما يستحقه لو لم توجد (إلا) ، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً . . رفع

تقول : ما جاء إلا زيد ، فترفع زيداً بـ(جاء) ، وما رأيت إلا زيداً ، فتنصبه بـ(رأيت) ، وما مررت إلا بزيد ، فتجره بـ(الباء) فصار الحكم معها كالحكم بدونها ، وعن هـٰذه الحالة احترز بقوله : . . . .

ما بعدها على الفاعلية ، (**تقول**) في مثاله : (**ما جاء إلا زيد ؛ فترفع زيداً بجاء**) لأنه يطلب فاعلاً ، (و) إن كان ما قبلها يطلب منصوباً لفظاً . . نصب ما بعدها على المفعولية لفظاً ، تقول في مثاله : (**ما رأيت إلا زيداً ؛ فتنصبه**) أي : فتنصب ما بعد (إلا) لفظاً على المفعولية (**برأيت**) ، (و) إن كان ما بعدها يطلب منصوباً محلاً . . جر بجار يتعلق به ، تقول في مثاله : (**ما مررت إلا بزيد ؛ فتجره**) أي : تجر ما بعد (إلا) (**بالباء**) المفيدة للتعدية ، (**فصار الحكم**) أي : حكم ما بعد (إلا) في الإعراب (**معها**) أي : مع ذكر (إلا) (**كالحكم**) أي : كحكمه (**بدونها**) أي : بدون ذكر (إلا) فتكون إلا ملغاة لا عمل لها ، وتقول في إعراب هـٰذه الأمثلة : (ما) نافية ، (قام) فعل ماض ، (إلا) أداة حصر ، (زيد) فاعل لـ(قام) مرفوع بضمة ظاهرة ، (وإلا زيداً) (إلا) أداة حصر ، (زيداً) مفعول به منصوب بـ(رأيت) (إلا بزيد) (إلا) أداة حصر ، (بزيد) جار ومجرور ، متعلق بـ(مررت) ، وهـٰذه أمثلة النفي ، ومثلها قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، ومثال ما إذا تقدمه نهي كقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ، ومثال الاستفهام كقوله تعالىٰ : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ، وشرط هـٰذا الاستثناء ـ أعني : الاستثناءَ المفرغَ ـ أن يتقدمه نفي أو شبهه ؛ لأنه لا يتأتى التفريغ في الإيجاب ؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ إبطال الاستثناء ، فلا تقول : رأيت إلا زيداً ؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً ، وذلك محال عادة ، ووجه لزوم ما ذكر أن الاستثناء المفرغ يقدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف ، فتقدير (ما قام إلا زيد) : ما قام أحد إلا زيد ، وعلىٰ هـٰذا فقس ، فلا يصح التفريغ في الإيجاب ؛ لأنك لو قلت : رأيت إلا زيداً . . يكون التقدير : رأيت جميع الناس إلا زيداً ، وذلك غير صحيح . اهـ « كواكب » .

(**وعن هـٰذه الحالة**) الثانية التي تسمىٰ بالاستثناء المفرغ (**احترز**) الناظم (**بقوله**)

(تم الكلام عنده) . **الثالثة** : أن يكون ما قبله تاماً غير موجَب ، وإليه أشار بقوله :

وَإِنْ يَكُـنْ فِيمَـا سِـوَى ٱلْإِيجَـابِ ... فَـأَوْلِـهِ ٱلْإِبْـدَالَ فِـي ٱلْإِعْـرَابِ

رحمه الله تعالىٰ : (**تم الكلام** عنده) أي : بتقييده الموجب بالتمام ، وذلك بأن كان الكلام منفياً ناقصاً ؛ أي : غير موجب وغير تام .

الحالة (الثالثة) من الحالات الثلاث الجارية في المستثنىٰ بـ(إلا) : (**أن يكون ما قبله**) أي : ما قبل الاستثناء (**تاماً**) بأن ذكر فيه المستثنىٰ منه (**غير موجب**) بأن سبقه نفي أو شبهه ، (**وإليه**) أي : وإلىٰ هـٰذا الاستثناء المسمىٰ بالمنفي التام (**أشار**) الناظم (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن يكـن فيمـا سـوى الإيجـاب ... فـأولـه الإبـدال فـي الإعـراب)

أي : (**وإن يكن**) المستثنىٰ (**فيما سوى الإيجاب**) أي : في الكلام التام الغير الموجَب و(في) علىٰ معناها ، و(ما) واقعة على الكلام ، ويحتمل كون (في) بمعنى (الباء) ، و(ما) زائدة ؛ أي : وإن يكن المستثنىٰ مسبوقاً بكلام تام غير موجب ؛ بأن سبقه نفي أو شبهه ، ويصح إبقاء الكلام علىٰ ظاهره ، **والمعنىٰ** : وإن يكن استثناؤك فيما سوى الإيجاب . اهـ « نزهة » .

(**فأوله**) أي : فأول المستثنىٰ ، وأعطه (**الإبدال في الإعراب**) أي : فأعطه في إعرابه البدلية من المستثنىٰ منه بدل بعض من كل عند البصريين ، متصلاً كان الاستثناء أو منقطعاً ، واستغنىٰ عن ربطه بالضمير كما هو شأنه ؛ لأن قوة تعلق المستثنىٰ منه به تغني عن الضمير غالباً ، قاله الأزهري ؛ نحو : ما قام القوم إلا زيد ، بالرفع على الإبدال ، وما مررت بأحد إلا زيد بالجر ، وما رأيت القوم إلا زيداً ، وقال الكوفيون : إنه عطف نسق ؛ لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة ، وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، وجاز فيه النصب على الاستثناء ؛ لأنه الأصل ، وقد قرىء بهما قوله تعالىٰ : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، لكن الأرجح فيما إذا كان المستثنىٰ متصلاً كما مثلناه البدل ؛ لما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه في الإعراب ، وقال الرضي وجماعة من النحاة : ويشترط في جواز هـٰذا البدل ؛ أي : الواقع في باب الاستثناء أن يكون بعد (إلا) ، وأن يكون

يعني : وإن يكن المستثنىٰ مسبوقاً بكلام تام في غير الإيجاب ، وهو النفي وشبهه من نهي أو استفهام إنكاري . . فأَوْلِهِ الإبدال ؛ أي : فأعطه إياه ؛ بأن تجعل المستثنىٰ تابعاً للمستثنىٰ منه في إعرابه بدلاً ؛ أي : بدل بعض من كل عند البصريين ؛ نحو : ما قام القوم إلا زيد ، بالرفع على الإبدال ، وما مررت بأحد إلا زيد ، بالجر . . . .

متصلاً ومؤخراً عن المستثنىٰ منه ، وأن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء ، وألاَّ يتراخى المستثنىٰ عن المستثنىٰ منه لفظاً ، فخرج بقوله : (وأن يكون غير مردود به كلام . . .) إلخ ، ما رد به كلام نحو : ما قام القوم إلا زيداً ، بالنصب وجوباً رداً علىٰ من قال : قام القوم إلا زيداً ؛ قصداً للتطابق بين الكلامين ، فلا يجوز فيه الإبدال ، وخرج المتراخي لفظاً عن المستثنىٰ منه ؛ نحو : ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً ، فإن الإبدال فيه غير مختار ؛ لأن الإبدال إنما يختار ؛ لقصد التطابق بينه وبين المستثنىٰ منه ، ومع التراخي لا يظهر التطابق . اهـ من « الكواكب » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : وكلمة (**يعني**) الناظم بهٰذا البيت . . . إلخ ، بمعنىٰ (أي) التفسيرية لا لدفع الإيراد ؛ أي : (**وإن يكن المستثنىٰ مسبوقاً بكلام تام**) بأن اشتمل على المستثنىٰ منه واقع ذلك الكلام (**في غير الإيجاب**) والإثبات ، (**وهو**) أي : الكلام الذي كان غير موجَب هو ما تقدمه (**النفي**) لفظاً ومعنىٰ ؛ نحو : ما قام أحد إلا زيداً ، أو لفظاً فقط ؛ نحو : ﴿ لَا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ فإنه نهي في المعنىٰ ، (**وشبهه**) أي : شبه النفي في المعنىٰ (**من نهي**) نحو : لا تضرب أحداً إلا زيداً ، (**أو استفهام إنكاري**) أو توبيخي ، كما مرَّ ضابطهما مع المثال ؛ نحو : هل قام أحد إلا زيد (. . **فأوله الإبدال ؛ أي : فأعطه إياه**) أي : فأعط ذلك المستثنى الإبدال (**بأن تجعل المستثنىٰ تابعاً للمستثنىٰ منه في إعرابه بدلاً ؛ أي : بدل بعض من كل عند البصريين**) ، مثال النفي : (**نحو : ما قام القوم إلا زيد ، بالرفع على الإبدال**) عندهم ، (و) نحو : (**ما مررت بأحد إلا زيد ، بالجر**) أي : بجر (زيد) على الإبدال من (أحد) عندهم أيضاً ، ولا يرد احتياج البدل إلى الرابط ، وهو مفقود هنا ؛ لحصول الربط بـ(إلا) لدلالتها علىٰ إخراج الثاني من الأول ، فتفيد أنه كان بعضاً منه ، ولا يشترط الربط بخصوص الضمير .

وهو غير متعين ، بل يجوز النصب أيضاً على الاستثناء ، وقد قرىء بهما في : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ . نعم ؛ الإبدال راجح فيما إذا . . . .

فإن قلت : كيف يكون بدلاً وهو مثبت ومتبوعه منفي ، مع أنه يجب تطابقهما ؛ ليصح إحلاله محل متبوعه . . **أجيب** : بمنع ذلك ؛ لأن سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر ، والثاني حالاً في موضعه بالنسبة إلىٰ عمل العامل بلا نظر للنفي والإثبات ، وهو هنا كذلك ، فقولهم : البدل هو المقصود بالنسبة ؛ أي : نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه وإثباته ، كما قد يتخالف المعطوفان في : زيد قائم لا قاعد ، والصفة والموصوف في : مررت برجل لا قصير ولا طويل ، وهـٰذا الإشكال إنما يرد علىٰ من يجعل البدل هو المستثنىٰ وحده ؛ فيجاب بما ذكر ، أما علىٰ قول المحققين : أنه المستثنىٰ مع (إلا) . . فلا يرد أصلاً ؛ لصحة إحلاله محل الأول بلا انعكاس المعنىٰ ولو بالتأويل في نحو : كلمة الشهادة ؛ إذ هي في تأويل : ما في الوجود إلـٰه إلا الله ، ويصح فيها الإحلال حينئذ . اهـ « خضري » .

وأما عند الكوفيين أن (إلا) حرف عطف في الاستثناء خاصة فيما بعدها عطف علىٰ ما قبلها لا بدل ، وهي كـ(لا) العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها ، واعترض مذهبهم ثعلب بأنها لو كانت عاطفة . . لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلا زيد ؛ لأن ذلك ليس شأن حروف العطف ، وأجاب في المعنىٰ بأنها لم تباشر العامل في التقدير ؛ إذ الأصل : ما قام أحد إلا زيد . اهـ « يس على المجيب » ، ويرده أن حذف المعطوف عليه لا يطرد مع أن هـٰذا مطرد . اهـ . « خضري » .

(**وهو**) أي : الإبدال (**غير متعين**) أي : غير لازم ، (**بل يجوز النصب أيضاً**) أي : كما يجوز الإبدال (**على الاستثناء**) متعلق بالنصب ، (**وقد قرىء بهما**) أي : بالإبدال وبالنصب على الاستثناء (**في**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾) ، قرأ بالنصب على الاستثناء ابن عامر ، وقرأ غيره برفع (قليل) علىٰ أنه بدل من (الواو) في (فعلوه) .

وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (وهو) أي : الإبدال (غير متعين) رفع به توهم استواء الوجهين مطلقاً ، أي : لكن (**الإبدال راجح**) على الاستثناء ، (**فيما إذا**

كان الاستثناء متصلاً ، كما مثلناه مرجوح فيما إذا كان منقطعاً ، . . . .

كان الاستثناء متصلاً) بأن كان المستثنىٰ من جنس المستثنىٰ منه ، ولكن يرد علىٰ هٰذا التفسير أن قول القائل : جاء بنوك إلا بنو زيد منقطع مع أنه من جنس المستثنىٰ منه ، فالصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض المستثنىٰ منه ، والمنقطع ضده ؛ وذلك (**كما مثلناه**) أي : كالمثال الذي مثلنا به من قوله : (ما قام القوم إلا زيد) ولكن ترجيح الإبدال في المتصل مشروط بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء ، وإلا . . تعين النصب على الاستثناء ؛ قصداً للتطابق بين الكلامين ، كأن يقول لك قائل : قاموا إلا زيداً ، وأنت تعلم خلافه ، فتقول : ما قاموا إلا زيداً ، ويكون غير متراخٍ عن المستثنىٰ منه ، كما في « التسهيل » ، فإن كان متراخياً عنه . . ترجح النصب على الاستثناء ؛ لأن الإبدال إنما كان مختاراً للتشاكل ، وهو بالتشاغل بطول الفصل يضعف ؛ وذلك نحو قوله : « ما لعبدي المؤمن جزاءٌ إذا قبضتَ صفيه من أهل الدنيا ، ثم احتسبه . . إلا الجنة » اهـ « يس على المجيب » ، (**مرجوح**) أي : ضعيف (**فيما إذا كان**) الاستثناء (**منقطعاً**) بأن لم يكن بعضاً من المستثنىٰ منه .

قال الشارح في « شرح الحدود » : وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنىٰ منه ما نصه ، سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر ، أم من جنسه ؛ كجاء القوم إلا زيداً ، مشيراً بالقوم إلىٰ جماعة ليس زيد منهم ، فقد استبان لك أن كل استثناء من غير الجنس منقطع ، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال ، فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنىٰ من غير جنس المستثنىٰ منه جري على الغالب . اهـ من «يس» .

فَائِدَة

[في تقدير إلاَّ بـ(لكن) أو بـ(سوى) في الاستثناء المنقطع]

ويقدر البصريون (إلا) في المنقطع بـ(لكن) ، وغيرهم بـ(سوىٰ) ، ويرجح الأول أمور :

أحدها : أنه تأويل حرف بحرف .

الثاني : أنه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له .

والثالث : أنه تفسير ناصب بناصب ، وذاك تفسير ناصب بخافض .

وأمكن تسلط العامل على المستثنىٰ ، كما في قوله :

وبلـــدة ليـــس بهـــا أنيـــس إلا اليعـــافيـــر وإلا العِيـــس

الرابع : أن فيه بياناً للمعنىٰ ، وأن المنقطع بمنزلة الاستدارك في أنه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، وليس بإخراج حقيقة ، وهـٰذا لا يعطيه التفسير بـ(سوىٰ) اهـ « يس » .

(**وأمكن تسلط العامل**) قبل (إلا) (**على المستثنىٰ ، كما في قوله**) أي : قول الشاعر عامر بن الحارث ؛ أي : ومثال الإبدال المرجوح الواقع في الاستثناء المنقطع ، كالإبدال الواقع في قول حران العون ، اسمه : عامر بن الحارث النميري من بحر الرجز :

(**وبلـــدة ليـــس بهـــا أنيـــس إلا اليعـــافيـــر وإلا العيـــس**)

قوله : (**وبلدة**) الواو فيه : واو (رُبَّ) ، (بلدة) مجرور بها بكسرة ظاهرة ، أو بـ(رب) محذوفة على الخلاف ، وهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد ، وخبره محذوف ، تقديره : سكنتها أو أحببتها ، يجمع علىٰ بلاد ، سمي بذلك ؛ لأنه يقام به ، يقال : بلد بالمكان إذا أقام فيه ، و(**ليس**) فعل ماض ناقص ، (**بها**) خبرها مقدم ، (**أنيس**) اسمها مؤخر ، وجملة (ليس) صفة لـ(بلدة) ، و(أنيس) فعيل بمعنىٰ مؤانس ، (**إلا اليعافير**) بالرفع بدل من (أنيس) بدل بعض من كل ، وهو جمع يعفور ولد البقرة الوحشية ، (**وإلا العيس**) (إلا) الثانية مؤكدة للأُولىٰ ، و(العِيس) بالرفع معطوف على اليعافير ، وهو بكسر العين ، جمع عيساء كبيض جمع بيضاء ، وهي الإبل البيض ، يخالط بياضها شيء من الشقرة أو السواد .

والشاهد : في رفع اليعافير ، والعيس على البدلية من (أنيس) مع كون الاستثناء منقطعاً ، وهي لغة تميم ؛ لأنه لو قيل : ليس بها إلا اليعافير وإلا العيس . . لناسب المقام ، وأهل الحجاز يوجبون النصب ؛ لكون الاستثناء منقطعاً ، ويجاب عن البيت : بأن المراد بالأنيس ما يؤانس ، فهو أعم من الإنسان ، فيكون الاستثناء متصلاً لا منقطعاً ، فيكون الإبدال فيه راجحاً لا مرجوحاً . اهـ « مجيب » .

فإن لم يمكن ذلك ؛ نحو : ما زاد هـٰذا المال إلا ما نقص . . تعين النصب إجماعاً . والمتصل : ما كان فيه المستثنىٰ من جنس المستثنىٰ منه ، بخلاف المنقطع ، ومحل قوله : (فأَوْلِهِ الإبدال) إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم . . . . . .

(**فإن لم يمكن ذلك**) أي : تسلط العامل قبل (إلا) على المستثنىٰ (**نحو**) قولهم : (**ما زاد هـٰذا المال إلا ما نقص**) ، وما نفع زيد إلا ما ضر (. . **تعين النصب**) على الاستثناء ، ووجب (**إجماعاً**) أي : بإجماع النحاة أو العرب ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ونفع الضر ، قوله : (تعين النصب على الاستثناء) أي : فلا يجوز رفعه على الإبدال ؛ لأنه لا يصح تسلط العامل عليه ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، بل يقال : كثر النقص ؛ لما بين الزيادة التي هي النمو والنقصان من التضاد . اهـ « فوائد » .

وإعراب مثال الشارح ـ أعني : قوله : (ما زاد هـٰذا المال إلا ما نقص) ـ : (ما) نافية ، (زاد هـٰذا المال) فعل وفاعل ، (إلا) أداة استثناء ، و(ما) مصدرية ، (نقص) فعل ماض ، وفاعله مستتر يعود على المال ، والجملة صلة لـ(ما) المصدرية ، والمصدر المنسبك من ذلك منصوب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال من المال ؛ إذ لا يصح أن يقال : ما زاد إلا النقص ، بل التقدير الذي يستقيم به الكلام أن يقال : ما زاد هـٰذا المال ، لكنه نقص ، وكذا كل استثناء منقطع يقدر بـ(لكن) كما قاله البصريون ، والكوفيون يقدرونه بـ(سوىٰ) وما قدره البصريون أولىٰ ، كما مر آنفاً ، وكذا إعراب المثال الثاني الذي زدناه .

(**و**) الاستثناء (**المتصل**) : هو (**ما كان فيه المستثنىٰ من جنس المستثنىٰ منه**) قد سبق ما يرد عليه نقلاً من كلام « يس » ، فراجعه ؛ كقام القوم إلا زيداً حالة كونه ملتبساً ، (**بخلاف**) معنى (**المنقطع**) وضده ؛ لأنه ما ليس من جنس المستثنىٰ منه ، ويقدر بـ(لكن) نحو : قام القوم إلا حماراً ، (**ومحل قوله**) أي : قول الناظم : (**فأَوْلِهِ الإبدال**) في الإعراب (**إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم**) المستثنىٰ على المستثنىٰ منه كقوله : [من الطويل]

(ومـا لـي إلا آلَ أحمـدَ شيعـة   ومـا لـي إلا مـذهـبَ الحق مـذهـب

امتنع الإبدال ، وتعين النصب ، كما سيأتي .

تَقُـــولُ مَـــا ٱلْمَفْخَـــرُ إِلاَّ ٱلْكَـــرَمُ وَهَـــلْ مَحَـــلُّ ٱلأَمْـــنِ إِلاَّ ٱلْحَـــرَمُ

ظاهره أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجَب ، فيكون ما بعد (إلا) بدلاً ، وليس كذلك ؛ لأن الاستثناء فيه من كلام غير تام ، فهو مثال للاستثناء المفرغ ، ولم يتعرض الناظم لحكمه ، . . . .

(**امتنع الإبدال**) لأن التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه ، (**وتعين النصب**) على الاستثناء ، (**كما سيأتي**) بقول الناظم رحمه الله :

(وانصـــب إذا مـــا قـــدم المستثنـــى تقـــول هـــل إلا العـــراق مغنـــىٰ)

ومقتضىٰ قوله هنا :

(تقـــول مـــا المفخـــر إلا الكـــرم وهـــل محـــل الأمـــن إلا الحـــرم)

أي : (**تقول**) أيها السائل في مثال ما سوى الإيجاب الذي تعطي له الإبدال في الإعراب (**ما المفخر**) أي : ليس الأمر الذي يستحق الفخرية (**إلا الكرم**) والسخاء والجود ، (**وهل محل الأمن**) أي : وهل المحل الذي يحصل الأمن فيه من المخاوف (**إلا الحرم ؟!**) المكي أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجَب ، فيعرب المستثنىٰ بدلاً من المستثنىٰ منه ، **والمعنىٰ عليه** : ليس للفخر سبب إلا الكرم ، وهل للأمن مكان إلا الحرم ؛ لأنه مثل به للإبدال لا للتفريغ ، وليس كذلك ، بل هو مثال للاستثناء المفرغ ، كما قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**ظاهره**) أي : ظاهر قوله : (تقول ما المفخر إلا الكرم. . .) إلخ (**أنه**) أي : أن قول الناظم هـٰذا (**مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجَب**) لقوله أولاً : (وإن يكن فيما سوى الإيجاب. . .) إلخ (**فيكون ما بعد « إلا » بدلاً**) من المستثنىٰ منه ، (**وليس**) الحكم المعلوم خارجاً كائناً (**كذلك**) أي : مثل ما اقتضاه كلامه ؛ لعدم ذكر المستثنىٰ منه في مثاله (**لأن الاستثناء فيه**) أي : في مثاله (**من كلام غير تام ، فهو**) أي : فكلامه في هـٰذا البيت (**مثال للاستثناء المفرغ**) وهو الذي تفرغ فيه ما قبل (إلا) للعمل فيما بعدها .

(**ولم يتعرض الناظم**) في نظمه سابقاً ولاحقاً (**لحكمه**) أي : لحكم الاستثناء

فـ(المفخر) مبتدأ ، وما بعد (إلا) خبره ، ومثله ما بعده :

وَإِنْ تَقُــــــــــلْ لاَ رَبَّ إِلاَّ ٱللهُ　　　فَـٱرْفَعْـهُ وَٱرْفَـعْ مَـا جَـرَىٰ مَجْـرَاهُ

المفرغ ، وحينئذ (فـ) يكون قوله : (« **المفخر** » مبتدأ ، **وما بعد** « **إلا** » **خبره ومثله**) أي : ومثل هٰذا المثال في إعرابه (**ما بعده**) من قوله : (وهل محل الأمن إلا الحرم) .

وأما الاستثناء المفرغ . . فهو الكلام الذي لم يذكر فيه المستثنىٰ منه ، وسبقه نفي أو شبهه ، **وحكمه** : أن يعرب فيه المستثنىٰ بحسب ما يقتضيه العامل المذكور قبل (إلا) رفعاً ؛ نحو : ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، سمي مفرغاً ؛ لتفرغ ما قبل (إلا) للعمل فيما بعدها في الظاهر وإن كان معموله في الحقيقة ، وهو المستثنىٰ منه مقدراً ، ويجوز التفريغ لجميع المعمولات إلا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين ، فلا يقال : ما سرت وإلا والنيل ، وما ضربت إلا ضرباً ، ولا تعث إلا مفسداً ؛ لتناقضه بالنفي والإثبات ، وأما قوله : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ . . فتقديره : إلا ظناً عظيماً ، فهو نوعي لا مؤكد . اهـ « خضري » ، وذكره ابن مالك بقوله :

وإن يفـــرغ ســـابـــق إلا لمـــا　　　بعـد يكـن كمـا لـو إلا عـدمـا

وأشار الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين إلىٰ أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يبدل من المحل فقال :

(وإن تقـــــــــل لا رب إلا الله　　　فـارفعـه وارفـع مـا جـرىٰ مجـراه)

(**وإن تقل**) أيها السائل إقراراً باللسان ، واعتقاداً بالجنان ، وبياناً للناس : (**لا رَبَّ**) ولا معبود بحق في الوجود (**إلا الله**) أي : المعبود المستحق للعبادة الواجب الوجود لذاته (. . **فارفعه**) أي : فارفع لفظ الجلالة على الإبدال من محل لا مع اسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وانصبه أيضاً على الاستثناء ، وخبر (لا) علىٰ كلا التقديرين محذوف ، تقديره : لا رب في الوجود إلا الله ، وإنما لم ينصب على البدلية من محل اسم (لا) فقط ؛ لأن (لا) تعمل في المعرفة ، ولا في الموجب ، واختار أبو حيان أن الاسم الكريم بدل من الضمير المستكن في الخبر

أشار بهـٰذا البيت إلىٰ أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يبدل على المحل ؛ نحو : لا رب إلا الله ، بالرفع على البدلية من محل اسم (لا) ، فإنه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولها ، وبالنصب على الاستثناء ، وخبر (لا) محذوف ، تقديره : لا رب في الوجود إلا الله ، وإنما لم ينصب على البدلية باعتبار اللفظ ؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة ولا موجب ، ومثله : لا إلـٰه إلا الله ....

المحذوف ، (وارفع) أيضاً (ما جرىٰ مجراه) أي : مجرىٰ هـٰذا المثال ؛ أي : وارفع على البدلية من محل (لا) مع اسمها في كل ما شابه هـٰذا المثال في وقوع الاسم المعرف بعد (إلا) نحو قول المؤمن : لا إلـٰه إلا الله ، برفع لفظ الجلالة على البدلية من محل (لا) مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، وبنصبه على الاستثناء .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (أشار) الناظم (**بهـٰذا البيت إلىٰ أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ**) أي : إبدال المستثنىٰ من لفظ المستثنىٰ منه (**لوجود مانع**) يمنع من الإبدال عن لفظه ؛ كدخول (إلا) علىٰ معرفة أو علىٰ مثبت ، وقوله : (**يُبدل**) بالبناء للمفعول ، خبر أن ؛ أي : يبدل ذلك المستثنىٰ (**على المحل**) أي : من محل المستثنىٰ منه ؛ وذلك (**نحو**) قولهم : (**لا رب**) في الوجود (**إلا الله بالرفع**) أي : برفع الجلالة (**على البدلية**) أي : علىٰ إبداله (**من محل اسم « لا » فإنه**) أي : فإن اسم (لا) (**في موضع رفع بالابتداء قبل دخولها**) أي : قبل دخول (لا) عليه (**وبالنصب على الاستثناء** ، وخبر « **لا** ») علىٰ كلا التقديرين (**محذوف** ، **تقديره** : **لا رب**) موجود (**في الوجود إلا الله**) سبحانه وتعالىٰ : (**وإنما لم ينصب**) المستثنىٰ (**على البدلية**) من المستثنىٰ منه (**باعتبار اللفظ**) ، والمراد باللفظ : المحل ؛ لأن الحركة التي عليه حركة بناء (**لأن « لا »**) النافية (**لا تعمل في معرفة**) ، ولا يليها إلا نكرة ، (**ولا**) تعمل في (**موجَب**) أي : في مثبت ، بل تعمل في منفي ، ولو أبدلنا الجلالة من لفظ (رب) . . للزم علينا عملها في معرفة ، ودخولها علىٰ موجَب ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل .

(**ومثله**) أي : ومثل قوله : (لا رب إلا الله) قولهم : (**لا إلـٰه إلا الله**) ولا جواد

وقد استشكل الإبدال من المحل بأن الرافع للمحل قد زال ؛ بدخول الناسخ ولو اعتبر (لا) مع اسمها ؛ إذ هما في محل الابتداء عند سيبويه . . لم يتوجه عليه دخول (لا) على المعرفة ، واختار أبو حيان : أن الاسم الكريم بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف . ومما يتعين فيه الإبدال على المحل . . . .

إلا حاتم ، ولا قوت إلا الحنطة ، وغير ذلك في وقوع الاسم المعرَّف بعد (إلا) ، ورفعه على البدلية من محل (لا) مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، ونصبه على الاستثناء ، وهـٰذا هو المراد بقول الناظم : (وارفع ما جرىٰ مجراه) ، أو رفعه على البدلية من محل اسم (لا) قبل دخول (لا) عليه ؛ لأنه رفع بالابتداء ، أو على البدلية من الضمير المستكن في الخبر ؛ فالأقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد . اهـ « خضري » .

(**وقد استشكل الإبدال من المحل**) أي : من محل اسم (لا) الذي هو الرفع بالابتداء (**بأن الرافع للمحل**) أي : لمحل اسم (لا) وهو الابتداء (**قد زال**) وانعدم ؛ لكونه معنوياً ضعيفاً (**بدخول الناسخ**) الذي هو العامل اللفظي الأقوىٰ ، وهو (لا) النافية ، (**ولو اعتبر « لا » مع اسمها**)في الإبدال عنهما (**إذ هما**) أي : (لا) واسمها (**في محل الابتداء عند سيبويه . . لم يتوجه عليه**) أي : لم يرد على الإبدال منهما (**دخول « لا »**) النافية المختصة بالنكرة (**على المعرفة**) الذي هو البدل ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل ، وأجاب عن هـٰذا الاستشكال في « شرح الكافية » و« شرح التسهيل » . . بأن (لا) عامل ضعيف ؛ فلا ينسخ عمل الابتداء إلا لفظاً ، وهو باقٍ تقديراً ؛ ولهـٰذا يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله ، بخلاف (إن) فإنها تنسخ حكم اسمها لفظاً ومحلاً ؛ لقوتها . أفاد ذلك جميعه الصبان . اهـ « خضري » .

(**واختار أبو حيان**) من الأقوال الثلاثة السابقة آنفاً القول : بـ(**أن الاسم الكريم**) يعني : لفظ الجلالة في المثالين (**بدل من الضمير المستتر في الخبر**) أي : في خبر (لا) (**المحذوف**) فسلم من هـٰذا الاستشكال ، والله أعلم .

(**ومما**) أي : ومن الموضع الذي (**يتعين**) ويجب (**فيه الإبدال**) أي : إبدال المستثنىٰ من المستثنىٰ منه (**على المحل**) أي : في إعرابه المحلي لا اللفظي

تابع المجرور بـ(من) الزائدة ؛ نحو : ما في الدار من أحد إلا زيداً ، بنصب زيد على الاستثناء ، وبرفعه على البدلية ؛ حملاً على المحل ، ولا يجوز جرُّه حملاً على اللفظ ؛ لأن (من) الزائدة لا تجر المعرفة :

وَٱنْصِــبْ إِذَا مَــا قُــدِّمَ ٱلْمُسْتَثْنَــى ۝ تَقُــولُ هَــلْ إِلاَّ ٱلْعِـرَاقَ مَغْنَــىٰ

(**تابع**) المستثنىٰ منه (**المجرور بـ« من » الزائدة ؛ نحو**) قولهم : (**ما في الدار من أحد إلا زيداً ، بنصب زيد على الاستثناء**) من (أحد) (**وبرفعه**) أي : وبرفع (زيد) (**على البدلية**) من (أحد) (**حملاً**) لـ(زيد) (**على المحل**) أي : علىٰ إعراب أحد المحلي ؛ لأنه مرفوع على الابتداء ؛ بناءً على القول الراجح القائل : بأن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ، بل يدخل على المعربات ، (**ولا يجوز جرُّه**) أي : جر (زيد) (**حملاً على اللفظ**) أي : علىٰ لفظ (أحد) المجرور بـ(من) الزائدة (**لأن « من » الزائدة لا تجر المعرفة**) لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : ما في الدار من زيد ؛ فيلزم عليه زيادة من في المعرفة ، وهو ممتنع عند الجمهور . اهـ « كواكب » بتصرف .

وأشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ حكم ما إذا تقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه بقوله :

(وانصــب إذا مــا قــدم المستثنــى ۝ تقــول هــل إلا العــراق مغنــىٰ)

أي : (**وانصب**) أيها السائل وجوباً (**إذا ما قدم المستثنىٰ**) على الاستثناء لا غير إذا تقدم على المستثنىٰ منه في الإثبات والنفي جميعاً ، وامتنع الإبدال في هـٰذه الحالة ؛ لأن التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه ، (**تقول**) في مثاله : (**هل إلا العراقَ مغنىٰ**) بنصب العراق وجوباً ، أصله : هل مغنىٰ لنا إلا العراق ، يقال : غني بالمكان بوزن رضي إذا أقام به ، **والمعنىٰ** : ما لنا مقام ومنزل إلا العراق ، وهو إقليم معروف في بلاد العرب ؛ يعني : أن محل جواز الإبدال في التام الغير الموجب إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم . . امتنع الإبدال مطلقاً ؛ لما ذكر آنفاً ، ووجب النصب على الاستثناء ؛ كقولك : خرج إلا زيداً أصحابك ، وقدم إلا بكراً إخوتك ، ومالي إلا إياك صديق ، وكقول كميت بن زيد الأسدي قصيدة من بحر الطويل يمدح بها بني هاشم :

يشير إلىٰ أن محل جواز الإبدال في التام غير الموجَب إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم . . امتنع الإبدال ، ووجب النصب على الاستثناء ؛ كقوله :

وما لي إلاَّ آلَ أحمد شيعةٌ وما لي إلاَّ مذهبَ الحقِّ مذهبُ

وما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةُ وما لي إلا مشعبَ الحق مشعب

والشِّيعة ـ بكسر الشين المعجمة ـ : الأنصار ، وجمعها شيع مثل سدرة وسدر ، وجمع الجمع أشياع ، و(مشعب الحق) طريقه الفارق بينه وبين الباطل ، والمشعب في الأصل : الطريق بين الجبلين ، كما في « القاموس » .

والشاهد في الشطرين : حيث نصب المستثنى المتقدم فيهما على المستثنىٰ منه ، والكلام غير موجَب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**يشير**) الناظم بهٰذا البيت (**إلىٰ أن محل جواز الإبدال**) أي : إبدال المستثنىٰ من المستثنىٰ منه (**في**) الكلام (**التام غير الموجب إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم**) المستثنىٰ على المستثنىٰ منه (. . **امتنع الإبدال**) أي : إبدال المستثنىٰ من المستثنىٰ منه في إعرابه مع تقدمه عليه ؛ لامتناع تقدم التابع علىٰ متبوعه ، (**ووجب النصب**) أي : نصب المستثنىٰ (**على الاستثناء**) ، وذلك (**كقوله**) أي : كقول كميت بن زيد الأسدي في رواية من قصيدته ، التي يمدح بها بني هاشم من بحر الطويل :

(**وما لي إلا آل أحمد شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ**)

والمذهب في الأصل : مصدر ميمي لـ(ذهب) الثلاثي من باب (فتح) ، يقال : ذهب في الأرض ذهاباً وذهوباً ومذهباً إذا مضىٰ ، ويطلق على المقصد والطريقة كما هنا ، يقال : ذهبت مذهب فلان ؛ أي : قصدت قصده وطريقته ، وبينه وبين تاليه حذف مضاف ، تقديره : مذهب أهل الحق ، والمعنىٰ : وما لي ناصر ينصرني ، ومعين يعينني إلا آل أحمد النبي صلى الله عليه وسلم ، وما لي طريق أسلكه إلا طريق أهل الحق ، **والشاهد فيه** : حيث نصب المستثنى المتقدم ، وهو (آل) و(مذهب) على المستثنىٰ منه ، وهو (شيعة) و(مذهب) مع أن الكلام تام غير موجَب .

ومنه : ما مثل به في قوله : (تقول : هل إلا العراقَ مغنى ؟!) **أصله** : هل مغنىً لنا إلا العراق ، يقال : غني بالمكان كرضي إذا أقام به ، والمعنىٰ : هل لنا منزل إلا العراق ، وإنما امتنع الإبدال ؛ لأن التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه ، وأما إذا تقدم المستثنىٰ علىٰ صفة المستثنىٰ منه ؛ نحو : ما جاءني أحد إلا زيد خير منك . . فمذهب سيبويه : جواز الإتباع بدلاً ، والنصب على الاستثناء ، والإتباع عنده أرجح ؛ للمشاكلة ، وعند المازني : وجوب النصب ، وعند المبرد اختياره ، وعند ابن مالك استواؤهما : . . . .

(**ومنه**) أي : ومما وجب نصبه على الاستثناء للعلة المذكورة (**ما مثل به**) الناظم (**في قوله** : « **تقول هل إلا العراقَ مغنى ؟!** » **أصله** : **هل مغنىً لنا إلا العراق** ، **يقال** : **غني بالمكان**) يغنىٰ (**كرضي**) يرضىٰ (**إذا أقام به**) ونزل فيه ، (**والمعنىٰ** : **هل لنا منزل إلا العراقَ**) ، وإنما مثل الناظم بهـٰذا المثال ؛ لأنه من أهل البصرة ، وبصرة من العراق ، (**وإنما امتنع الإبدال**) أي : إبدال المستثنى المتقدم من المستثنىٰ منه المتأخر (**لأنـ**)ـه تابع للمستثنىٰ منه ، (**التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه**) ، وهـٰذا حكم **ما إذا تقدم** المستثنىٰ على المستثنىٰ منه .

(**وأما إذا تقدم المستثنىٰ علىٰ صفة المستثنىٰ منه** ؛ **نحو** : **ما جاءني أحد إلا زيد خير منك** . . **فمذهب سيبويه** : **جواز الإتباع**) أي : جواز إتباع المستثنىٰ للمستثنىٰ منه في الرفع حالة كونه (**بدلاً**) عنه بدل كل من كل ، (**و**) جواز (**النصب**) أي : نصب المستثنىٰ (**على الاستثناء** ، **و**) لكن (**الإتباع**) أي : إتباع المستثنىٰ للمستثنىٰ منه في إعرابه بجعله بدلاً عنه (**عنده**) أي : عند سيبويه (**أرجح**) أي : أفصح من النصب على الاستثناء (**لـ**) ما في الاتباع من (**المشاكلة**) والمناسبة بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه في حركة الإعراب ، (**و**) الحكم في المستثنىٰ (**عند المازني** : **وجوب النصب**) على الاستثناء ؛ لأن تقدمه علىٰ صفة المستثنىٰ منه كتقدمه علىٰ موصوفها ، (**و**) حكمه (**عند المبرد اختياره**) أي : اختيار النصب على الاستثناء من الاتباع ؛ لكون النصب الأصل في إعراب المستثنىٰ ، (**و**) حكمه (**عند ابن مالك** : **استواؤهما**) استواء النصب والاتباع ؛ نظراً إلىٰ تعارض العلتين المذكورتين في كل منهما ، والله أعلم .

وَإِنْ تَكُــنْ مُسْتَثْنِيــاً بِمَــا عَــدَا وَمَـا خَـلاَ أَوْ لَيْسَ فَـانْصِبْ أَبَـدَا
تَقُــولُ جَــاؤُوا مَــا عَــدَا مُحَمَّــدَا وَمَــا خَــلاَ عَمْـراً وَلَيْــسَ أَحْمَــدَا

ولما فرغ الناظم من أحكام المستثنىٰ بـ(إلا) . . أشار إلىٰ أحكام المستثنىٰ بـ(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن تكــن مستثنيــاً بمــا عــدا وما خـلا أو ليس فـانصب أبـدا
تقــول جــاؤوا مــا عــدا محمــدا ومـا خـلا عمـراً وليـس أحمـدا)

أي : **(وإن تكن)** أيها السائل **(مستثنياً بـ)** لفظة **(« ما عدا » و)** لفظة **(« ما خلا » أو)** لفظة **(« ليس » . . فانصب)** المستثنىٰ وجوباً بها علىٰ أنه مفعول به **(أبدا)** أي : في جميع أحواله ، سواء كان المستثنىٰ متصلاً أو منقطعاً ، وظاهر قوله : (أبداً) أنه عام في المتصل والمنقطع ، وليس كذلك ، **والصواب** : خصوصه بالمتصل ؛ لأن المنقطع لا تدخل عليه هـٰذه الأفعال . اهـ « حمدون » ، ولو قال بدل قوله : (أبداً) : فانصب بها يا فتىٰ . . لسلم من الاعتراض مع تكملة البيت . اهـ « نزهة » ، لتعين فعليتهما بعد (ما) لأن (ما) المصدرية لا يليها حرف ، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وجوباً ، عائد على البعض المفهوم من الكل السابق ، أو على اسم الفاعل المفهوم من السياق ، وتقدير قولهم : قام القوم خلا زيداً : قام القوم خلا بعضهم زيداً ، أو خلا القائم زيداً ، وإنما قلنا : (عائد إلى البعض المفهوم . . .) إلخ ؛ لأن قولك : جاءوا ما عدا محمداً بعضٌ ؛ بالنظر إلىٰ كون محمد مخرجاً منهم ، وكلٌّ ؛ بالنظر إلىٰ ما قبل الإخراج . اهـ من « النزهة » نقلاً عن « الخضري » .

وإنما وجب استتار الفاعل في هـٰذه الأفعال ؛ لأنها محمولة علىٰ (إلا) في تلو المستثنىٰ لها ؛ ليكون ما بعدها علىٰ صورة المستثنىٰ بـ(إلا) ، وظهور الفاعل يفصل بينهما . اهـ « خضري » .

أو كنت مستثنياً بلفظة (ليس) . . فانصب بها المستثنىٰ وجوباً (أبداً) أي : في جميع أحواله، وفي قوله: (أبداً) ما مر آنفاً ؛ أي : وأما المستثنىٰ بـ(ليس) نحو : جاؤوا ليس أحمد . . فهو واجب النصب أيضاً ؛ لأنه خبرها ، واسمها ضمير مستتر فيها ، عائد على البعض المفهوم من الكل السابق ، أو إلى اسم الفاعل المفهوم من السياق ؛ فالتقدير في

إذا استثنيت بـ(ما خلا) و(ما عدا) . . وجب نصب المستثنىٰ بهما علىٰ أنه مفعول به ، لتعين فعليتهما بعد (ما) لأن (ما) المصدرية لا يليها حرف جر ، وفاعلهما ضمير عائد إلى البعض المفهوم من الكل السابق ، وجوز بعضهم جر المستثنىٰ بهما علىٰ تقدير (ما) زائدة ، وهو شاذ ؛ لأنه لم يعهد . . . .

مثالها المذكور : ليس هو ؛ أي : البعض الجائي أحمد ، أو ليس الجائي منهم أحمد .

ثم ذكر الناظم أمثلتها بقوله : (**تقول**) أيها السائل في بيان أمثلة الأفعال الثلاثة : (**جاؤوا ما عدا**) البعض الجائي (**محمداً** ، **وما خلا**) الجائي (**عمْراً** ، **وليس**) الجائي منهم (**أحمدا**) ، ومثل (ليس) في الحكم المذكور فيها (لا يكون) تقول في مثالها : قام القوم لا يكون زيداً ، ولم يذكرها الناظم ؛ لضيق النظم ؛ لأنها بنت ليلة .

فَائِدَة

[(ما) المصدرية لا تُسبك مع ما بعدها بمصدر في (خلا) و(عدا)]

واعلم : أن (ما) في (خلا) و(عدا) وإن كانت مصدرية . . لا تسبك ما بعدها بمصدر ؛ لأنهما جامدان لا مصدر لهما ؛ فتنبه لهٰذه الدقيقة ، فإنها نفيسة . اهـ من « النزهة » نقلاً عن « العطار » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا استثنيت**) أيها النحوي ؛ أي : إذا أردت الاستثناء (**بـ**) لفظة (« **ما خلا** » و« **ما عدا** ») . . **وجب نصب المستثنىٰ بهما ، علىٰ أنه مفعول به**) لهما ، (**لتعين**) وتحتم (**فعليتهما**) إذا ذكرا (**بعد « ما »**) المصدرية (**لأن « ما » المصدرية لا يليها حرف جر ، وفاعلهما ضمير**) مستتر فيهما وجوباً ؛ لجريانهما مجرى المثل ، (**عائد**) ذلك الضمير (**إلى البعض المفهوم من الكل السابق**) قبلهما ؛ لأن قولك : جاؤوا ما عدا محمداً بعضٌ ؛ بالنظر إلىٰ كونه مخرجاً منهم ، وكلٌّ ؛ بالنظر إلىٰ ما قبل الإخراج . اهـ « خضري » .

(**وجوز بعضهم**) أي : بعض النحاة كالكسائي والجرمي (**جر المستثنىٰ بهما**) أي : بـ(خلا) و(عدا) (**علىٰ تقدير**) كون (**ما**) قبلهما (**زائدة ، وهو**) أي : جر المستثنىٰ بهما (**شاذ**) لا يحتج به ؛ أي : خارج عن قياس استعمالاتهم ، وإنما قلنا : (شاذ) (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**لم يعهد**) أي : لم يعلم عندهم ، ولم يسمع

زيادة (ما) قبل حرف الجر ، وإنما عهدت بعده ، وموضع (ما) وصلتها نصب بلا خلاف ، وإنما الخلاف هل هو على الحال أو على الظرفية علىٰ حذف مضاف ؟ فتقدير جاؤوا ما عدا محمداً مثلاً ؛ أي : مجاوزين محمداً ، أو وقت مجاوزتهم محمداً .

وأما المستثنىٰ بـ(ليس) نحو : جاؤوا ليس أحمد . . فهو واجب النصب ؛ لأنه خبرها ، واسمها ضمير مستتر فيها ، . . . .

من فصحاء العرب (**زيادة « ما » قبل حرف الجر ، وإنما عهدت**) وعرفت وسمعت زيادة (ما) (**بعده**) أي : بعد حرف الجر لا قبله ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ .

(**وموضع « ما »**) المصدرية (**وصلتها**) من (خلا) و(عدا) (**نصب**) أي : منصوب اتفاقاً (**بلا خلاف**) بينهم لتعينهما بها للفعلية ؛ لأن (ما) المصدرية لا يليها حرف ، لكن يشكل عليه أنها لا توصل بفعل جامد ، كما في « التسهيل » **وأجيب** : باستثناء هـٰذين ، أو أن المنع في الجامد أصالة ، وهـٰذان بالعروض ؛ أي : بعروض جامديتهما باستعمالهما في الاستثناء .

(**وإنما الخلاف**) بينهم (**هل هو**) أي : موضعهما نصب (**على الحال**) وفيها معنى الاستثناء ، كما قاله السيرافي ؛ أي : قاموا مجاوزين زيداً ، (**أو**) نصب (**على الظرفية**) و(ما) وقتية ، نابت هي وصلتها عن الوقت ، كما أشار إليه الشارح بقوله : ولكنه (**علىٰ حذف مضاف**) هو الوقت ، (**فتقدير جاؤوا ما عدا محمداً مثلاً**) أي : مثل مثلاً ؛ أي : شبه المذكور من المثال ؛ كقولك : قاموا ما خلا عمْراً (**أي**) جاؤوا (**مجاوزين محمداً**) علىٰ كون موضعهما نصباً على الحال ، (**أو**) تقديره : جاؤوا (**وقت مجاوزتهم محمداً**) علىٰ كونهما في موضع نصب على الظرفية ، وقال ابن خروف قولاً ثالثاً : موضعهما نصب على الاستثناء ، كما ينتصب (غير) في قولهم : قاموا غير زيد .

(**وأما المستثنىٰ بـ« ليس » نحو : جاؤوا ليس أحمد . . فهو**) أي : المستثنىٰ بـ(ليس) (**واجب النصب**) لا غير (**لأنه**) أي : لأن مستثناها (**خبرها**) وخبرها واجب النصب ، (**واسمها**) أي : واسم (ليس) (**ضمير مستتر فيها**) وجوباً ؛ لجريانه

عائد على البعض المفهوم من الكل السابق ؛ أي : ليس هو ؛ أي : بعض الجائين أحمد . واختلف في جملة الاستثناء ، هل لها محل ، فقيل : محلها نصب على الحالية ، وقيل : لا ؛ لأنها مستأنفة ، وصححه ابن عصفور . ومثل ليس (لا يكون) نحو : قام القوم لا يكون زيداً ، وقد تقدم أنه يستثنىٰ بـ(خلا) و(عدا) و(حاشا) نواصب للمستثنىٰ أو خوافض له ، ....

مجرى المثل ، (**عائد**) ذلك الضمير (**على البعض المفهوم من الكل السابق**) تقديره : (**أي : ليس هو ؛ أي : بعض الجائين أحمد**) .

(**واختلف في جملة**) (ليس) في (**الاستثناء ، هل لها محل**) من الإعراب أم لا ، (**فقيل :**) نعم ، لها محل من الإعراب ، فـ (**محلها**) أي : فمحل جملة (ليس) (**نصب على الحالية**) من فاعل جاؤوا مثلاً : تقديره : جاؤوا مخالفين أحمد ، قاله السيرافي وقوم آخرون ، (**وقيل : لا**) محل لها من الإعراب (**لأنها مستأنفة**) استئنافاً نحوياً مقطوعاً عما قبله ، قاله ابن عنقاء ، (**وصححه ابن عصفور**) والمراد بكونها مستأنفة : عدم تعلقها بما قبلها في الإعراب ، بل في المعنىٰ فقط ؛ لأن الجملة واقعة موقع إلا زيداً ، وهي لا موضع لها من الإعراب مع تعلقها بما قبلها ؛ فأعطيت هٰذه حكمها . اهـ « يس على المجيب » .

(**ومثل** « **ليس** ») الاستثنائية فيما ذكر لها من الأحكام لفظة (**لا يكون**) المستعملة في الاستثناء ؛ مثالها (**نحو : قام القوم لا يكون زيداً**) أي : لا تعد ولا تحسب ، فلا منافاة بين استقبالية (يكون) ومضي (قاموا) اهـ « خضري » نقلاً عن ابن القاسم ، (**وقد تقدم**) لك في (باب حروف الجر) (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**يستثنىٰ بـ« خلا »** و« **عدا** » و« **حاشا** ») حالة كونها (**نواصب**) أي : ناصبات (**للمستثنىٰ**) علىٰ جعلها أفعالاً ماضوية جامدةً ، (**أو**) حالة كونها (**خوافض**) أي : خافضات (**له**) أي : للمستثنىٰ علىٰ جعلها أحرف جر ، وقوله : (نواصب للمستثنىٰ) أما (خلا) و(عدا) . . فهما فعلان جامدان ؛ لوقوعهما موقع (إلا) ، ونصب الاسم بعدهما علىٰ أنه مفعول به ؛ لأنهما متعديان بمعنىٰ جاوز .

أما (عدا) : فمتعد قبل الاستثناء أيضاً ؛ كعدا فلان طوره ؛ أي : جاوزه ، وفي

قال أبو حيان : والأفعال التي يستثنىٰ بها لا تقع في المنقطع ، لا يقال : ما في الدار أحد خلا حماراً . . . .

« القاموس » : أنه يتعدىٰ بنفسه ، وبـ(عن) ، ومعناه : جاوز وترك .

وأما (خلا) : فأصله لازم ؛ نحو : خلا المنزل من أهله ، وقد يتضمن معنىٰ جاوز ؛ فيتعدىٰ بنفسه ، والتزم ذلك في الاستثناء ؛ لينصب ما بعدها كالذي بعد (إلا) ، وحسن ذلك أن كل من خلا عن شيء . . فقد جاوزه .

وأما (حاشا) : فيأتي في فاعلها ومحل جملتها ما مر في (خلا) و(عدا) على المشهور ، وقال الفراء : هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ، ونصب ما بعدها على الاستثناء بالحمل علىٰ (إلا) ، ولم ينقل عنه ذلك في (خلا) و(عدا) مع إمكانه فيهما . اهـ « خضري » .

قوله : (أو خوافض له) أي : خافضات للمستثنىٰ ، فـ(خلا) و(عدا) يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه ، فموضع مجرورهما نصب كسائر حروف الجر ، وقيل : لم يتعلقا بشيء تشبيهاً بالزائد ، وإنما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام ؛ أي : الجملة قبله ، فهي الناصبة له محلاً على الاستثناء ، كما أن نصب تمييز النسبة كذلك ، قيل : وهـٰذا الثاني هو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول في نحو قولك : القوم إخوتك خلا زيد ، وعدا عمرو ، ولأنهما لا يعديان معنى الأفعال إلى الأسماء ، بل يزيلانه عنها ، فأشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة (إلا) ، وهي لا تتعلق بشيء . اهـ « خضري » باختصار .

وأما (حاشا) : فهي أيضاً حر ف جر ، وفي متعلقها ما مر في (خلا) و(عدا) اهـ (منه) .

(**قال أبو حيان : والأفعال التي يستثنىٰ بها لا تقع في**) الاستثناء (**المنقطع**) يعني : لا يقع الاستثناء المنقطع بعد (ليس) و(لا يكون) ولا بعد (خلا) و(عدا) و(حاشا) ، بخلاف (إلا) و(غير) و(سوىٰ) بلغاتها الأربع ، فإنه يقع بعدها ، فـ(**لا يقال : ما في الدار أحد خلا حماراً**) لعدم السماع ، ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين أحكام المستثنىٰ بغير ، فقال :

وَغَيْـرُ إِنْ جِئْـتَ بِهَـا مُسْتَثْنِيَـةْ جَـرَّتْ عَلَـى ٱلْإِضَـافَـةِ ٱلْمُسْتَـوْلِيَـةْ

وَرَاؤُهَـا يُحْكَـمُ فِـي إِعْـرَابِهَـا مِثْـلُ ٱسْـمِ إِلاَّ حِيـنَ يُسْتَثْنَـىٰ بِهَـا

(وغيـر إن جئـت بهـا مستثنيـة جـرت علـى الإضـافـة المستـوليـة

وراؤهـا يحكـم فـي إعـرابهـا مثـل اسـم إلا حيـن يستثنـىٰ بهـا)

أي : (و) لفظة (« غير » **إن جئت بها**) في الكلام النحوي حالة كونها ؛ أي : كون غير (**مستثنية**) أي : مخرجة ما بعدها عما قبلها ؛ كقولك في الكلام التام الموجَب : قام القوم غير زيد ، ورأيت القوم غير زيد ، ومررت بالقوم غير زيد (. . **جرت**) بصيغة المعلوم مسنداً إلىٰ (غير) أي : جرت لفظة (غير) المستثنىٰ (**على الإضافة**) أي : بإضافتها إليه ، فـ(علىٰ) بمعنى (الباء) .

وقوله : (**المستولية**) بصيغة اسم الفاعل ، صفة للإضافة ؛ أي : جرت غير المستثنىٰ بإضافتها إليه المستولية تلك الإضافة عليها ؛ أي : الغالبة فيها ؛ أي : اللازمة لها غالباً ، ويكون المستثنىٰ مجروراً بها أبداً ؛ لأنها مضافة له ، وهو مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، (**وراؤها**) أي : وراء (غير) (**يُحكَم**) بالبناء للمجهول ؛ أي : يحكم لها (**في إعرابها مثل اسم « إلا »**) أي : يقال في إعرابها مثل ما يقال في الاسم الذي يستثنىٰ بـ(إلا) في إعرابه (**حين يستثنىٰ بها**) أي : بـ(إلا) من التفصيل السابق في المستثنىٰ بـ(إلا) ، وفي رواية في البيت (تَحكُم) بالتاء الفوقية وبالبناء للفاعل ؛ أي : وراؤها تحكم في إعرابها أيها النحوي مثل إعراب الاسم المستثنىٰ بـ(إلا) ، ويصح نصب (**مثل**) علىٰ هـٰذه الرواية ، فيكون صفةً لمصدر محذوف ، تقديره : أي : تحكم في إعرابها حكماً مثل حكم إعراب الاسم الذي يستثنىٰ بـ(إلا) في التفصيل المار فيه بين الكلام التام الموجَب ، والكلام التام المنفي ، والكلام المنفي الناقص ، وخرج بقيد (حين يستثنىٰ بها) ما إذا كانت صفة بمعنىٰ (غير) كقوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لتعذر الاستثناء بها حينئذ ؛ لأنها اسم بمعنىٰ (غير) ، **والمعنىٰ** : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ظهر إعرابها فيما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، نظيرها (أل) الموصولة في نحو : جاء الضارب أو المضروب .

الأصل في (غير) : أن تستعمل صفة ؛ إذ هي بمعنى مغاير ؛ كمررت برجل غير زيد ، وقد تخرج عن الصفة ، وتتضمن معنىٰ (إلا) في الاستثناء ، فيستثنىٰ بها ؛ حملاً لها عليها ، والمستثنىٰ بها مجرور بإضافتها إليه ، ولا يخرج عن الجر أصلاً ؛ لملازمتها الإضافة المستولية عليها . . . .

والحاصل : أنه يجب في لفظ (غير) أن يعرب بما يعرب به المستثنىٰ بـ(إلا) ويستحقه ؛ لأنه لما جرَّ بها المستثنىٰ بها . . انتقل إعرابه إليها ، فيكون إعرابها علىٰ سبيل العارية من المستثنىٰ ، فيجب نصبها بعد الكلام التام الموجب ؛ نحو : قام القوم غير زيد ، ويجوز النصب والاتباع في المنفي التام ؛ نحو : ما قام القوم غير زيد ، وإعرابه بحسب العوامل في المنفي الناقص ؛ نحو : ما قام غير زيد .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**الأصل**) أي : الغالب (**في**) لفظة (**غيرٍ**) بالتنوين (**أن تستعمل صفة**) لأنها في تأويل المشتق (**إذ هي**) أي : لفظة (غير) (**بمعنى مغاير**) الذي هو اسم فاعل من غاير الرباعي (**كمررت برجل غير زيد**) أي : مغاير لزيد ، لكنها حملت علىٰ (إلا) ، واستعملت في الاستثناء ، كما حملت (إلا) عليها ، واستعملت صفة فيما إذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالباً ؛ لتعذر الاستثناء بها حينئذ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، (**وقد تخرج**) (غير) (**عن الصفة ، وتتضمن معنىٰ** « **إلا** ») الاستثنائية (**في الاستثناء**) أي : في دلالتها على الاستثناء والإخراج ، (**فيستثنىٰ بها**) أي : بـ(غير) أي : فيخرج بها ما لولاها . . لتوهم دخوله فيما قبلها (**حملاً لها**) أي : لـ(غير) أي : قياساً لها (**عليها**) أي: علىٰ (إلا) كما حملت (إلا) عليها ، واستعملت صفة كما مر آنفاً ، وإنما حملناها علىٰ (إلا) في الاستثناء ؛ لأنها الأصل في بابه ، (**والمستثنىٰ بها**) أي : بـ(غير) (**مجرور**) أبداً (**بإضافتها**) أي : بإضافة (غير) (**إليه**) أي : إلى المستثنىٰ، (**ولا يخرج**) المستثنىٰ بـ(غير) (**عن الجرِّ أصلاً**) أي : في جميع أحواله، سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً ، وسواء كان الكلام تاماً أو ناقصاً ، موجباً أو منفياً (**لملازمتها**) أي : لملازمة (غير) (**الإضافة المستولية عليها**) أي : الغالبة علىٰ (غير) ، وإنما لزمت الإضافة ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه في إفادة المعنىٰ .

ويجب في لفظ (غير) أن يعرب بما كان يعرب به المستثنىٰ بـ(إلا) ، وقد عرفت تفصيله ، فيجب نصب (غير) على الحالية بعد الكلام التام الموجب ؛ نحو : قام القوم غير زيد ، ويكون علىٰ حسب العوامل بعد الكلام المنفي غير التام ؛ نحو : ما قام غير زيد ، وما رأيت غير زيد ، ....

(**ويجب في لفظ « غير » أن يعرب بما كان يعرب به المستثنىٰ بـ« إلا »**) فإعرابها علىٰ سبيل العارية من المستثنىٰ ، ويوجد له نظير ، وهو أن صلة (أل) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، والذي يعرب هو الموصول لا صلة (أل) فإن إعرابها من إعراب (أل) الموصولة . اهـ « تشويقُ الخُلاَّن علىٰ شرح زيني دحلان على الآجرومية » ، (**وقد عرفت تفصيله**) أي : تفصيل ما يعرب به المستثنىٰ بـ(إلا) في مبحثه .

و(الفاء) في قوله : (**فيجب نصب « غير » على الحالية**) عند الفارسي للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن المستثنىٰ بـ(غير) يعرب بما يعرب به المستثنىٰ بـ(إلا) ، وأردت بيان ذلك التفصيل لك . . فأقول لك : يجب نصب (غير) عند الفارسي على الحالية ؛ أي : علىٰ أنها حال منصوبة من المستثنىٰ منه ، وفيها معنى الاستثناء ، وأن الناصب لها ما في الجملة من فعل أو شبهه إذا وقعت (**بعد الكلام التام الموجب**) ، ومنصوبة على التشبيه بالظرف المبهم عند السيرافي ؛ لما فيها من الإبهام ، والناصب لها أيضاً الفعل أو شبهه ، ومنصوبة على الاستثناء عند ابن خروف وأهل الأندلس ؛ فإنهم قالوا : ناصبها الجملة التي انتصب عن تمامها . اهـ من « الكواكب » ، (**نحو : قام القوم غير زيد**) فتقول في إعرابه علىٰ ما عليه ابن خروف : (غير) اسم استثناء منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف ، (زيد) مضاف إليه مجرور .

وقوله : (**ويكون**) إعرابه (**علىٰ حسب**) أي : على اعتبار ما تقتضيه (**العوامل**) المذكورة قبل (غير) (**بعد الكلام المنفي غير التام**) يعني : في الاستثناء المفرغ (**نحو : ما قام غير زيد**) برفع (غير) على الفاعلية لـ(قام) كما تقول : ما قام إلا زيد ، (و) نحو : (**ما رأيت غير زيد**) بنصب (غير) علىٰ أنه مفعول به لـ(رأيت)

وما مررت بغير زيد ، ويترجح الإبدال على النصب في الكلام التام الغير الموجب ، إذا كان الاستثناء متصلاً ، ولم يتقدم المستثنىٰ ؛ نحو : ما قام القوم غير زيد ، وما رأيت القوم غير زيد ، وما مررت بالقوم غير زيد ، فإن تقدم . . وجب النصب ؛ نحو : ما قام غير زيد أحد . . . .

كما تقول : ما رأيت إلا زيداً ، (و) نحو : (**ما مررت بغير زيد**) كما تقول : ما مررت إلا بزيد ، ولكن يفارق (غير) (إلا) في جواز تفريغه مطلقاً في الإيجاب ؛ كقام غير زيد ، برفعه مع امتناع : قام إلا زيد ، وفي جواز كونه تابعاً في التام الموجب ؛ نخو : قام القوم غير زيد ، برفعه بدلاً من القوم ، ومررت بهم غير زيد ، بالجر بدلاً من الضمير المجرور ، وفي جواز نصبه في المثالين على الاستثناء ؛ وذلك لأنه في معنى النفي ، والكلام معه كأنه غير موجب ، ومما يفارق فيه (إلا) أن تابع المستثنىٰ بـ(غير) يجوز فيه رعاية المعنىٰ ورعاية اللفظ ، فإذا قلت : ما قام القوم غير زيد وعمرو . . جاز جر عمرو عطفاً علىٰ لفظ زيد ، ورفعه حملاً على المعنىٰ ؛ لأن المعنىٰ : ما قام إلا زيد وعمرو ، وهو من الاتباع على المعنى المسمىٰ بالتوهم ، ومع (إلا) لا يجوز إلا مراعاة اللفظ فقط . اهـ « كواكب » .

(**ويترجح الإبدال**) من المستثنىٰ منه ؛ أي : جعله بدلاً من المستثنىٰ منه رفعاً ونصاً وجراً (**على النصب**) أي : علىٰ نصب (غير) على الاستثناء (**في الكلام التام الغير الموجب ، إذا كان الاستثناء متصلاً ، ولم يتقدم المستثنىٰ**) على المستثنىٰ منه (**نحو : ما قام القوم غيرُ زيد**) برفعه على الإبدال من (القوم) بدل بعض من كل ، وبنصبه على الاستثناء ، كما تقول : ما قام القوم إلا زيد بالرفع ، وإلا زيداً بالنصب ، (و) نحو : (**ما رأيت القوم غيرَ زيد**) بالنصب على الإبدال ، أو على الاستثناء ، والأرجح الإبدال كما ذكره ، (و) نحو : (**ما مررت بالقوم غيرِ زيد**) بالجر على الإبدال ، والنصب على الاستثناء ، (**فإن تقدم**) المستثنىٰ على المستثنىٰ منه (. . **وجب النصب**) على الاستثناء ؛ لامتناع تقدم التابع علىٰ متبوعه (**نحو : ما قام غيرَ زيد أحد**) ، وكذا يجب النصب في المنقطع عند الحجازيين ؛ نحو : ما فيها أحد غيرَ حمار بالنصب ، وجوز التميميون فيه الاتباع أيضاً كالمتصل . اهـ « كواكب » .

ولم يتعرض الناظم لـ(سوىٰ) لأنها عند سيبويه والجمهور لا تكون إلا ظرفاً ، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ، ومذهب الزجاج واختاره ابن مالك : أنها كـ(غير) معنىً وإعراباً ، وجزم به ابن هشام في « القطر » ، وصححه في « الشذور » ، قال ابن مالك : وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه ؛ لأمرين : **أحدهما** : إجماع أهل اللغة علىٰ أن معنىٰ قولك : قاموا سواك ، . . . .

(**ولم يتعرض**) أي : لم يذكر (**الناظم**) رحمه الله تعالىٰ (**لـ« سوىٰ »**) بلغاتها الأربع (**لأنها عند سيبويه والجمهور لا تكون إلا ظرفاً**) بدليل وصل الموصول بها في نحو : جاء الذي سواك ؛ أي : الذي استقر مكانك ، وبدليل قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ لأنه ظرف بمعنىٰ (وسط) ، قال الناصر : ومعنىٰ قول الجمهور بظرفيتها : أنها منصوبة في حال الاستثناء ؛ نظراً إلىٰ أصلها من الظرفية ، وإلا . . فهي في حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية ؛ لأنها خرجت من معنى الظرفية إلىٰ معنى الاستثناء . اهـ « عطار » ، قال ابن عقيل : وما استشهد به علىٰ خلاف ذلك . . فمحتمل للتأويل بأنه للضرورة أو شاذ . اهـ (منه) .

(**ولا تخرج عنه**) أي : عن الظرف (**إلا في الضرورة**) كقوله : [من الكامل]

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشتري

فوقعت مبتدأ للضرورة ، (**ومذهب الزجاج ، واختاره ابن مالك : أنها**) أي : أن (سوىٰ) (**كـ« غير » معنىً**) أي : في استعمالها بمعنى المخالفة والمغايرة (**وإعراباً**) أي : في نصبها على الاستثناء ، (**وجزم به**) أي : بمذهب الزجاج (**ابن هشام في « القطر »**) أي : في « قطر الندىٰ » أي : لم يذكر غير مذهبه من كونها كـ(غير) معنىٰ وإعراباً، (**وصححه**) أي : وحكم ابن هشام (**في « الشذور »**) صحة مذهب الزجاج؛ حيث قال فيه: وتعرب (سوىٰ) على الأصح إعراب المستثنىٰ بـ(إلا) اهـ من «الشذور».

(**قال ابن مالك**) في « شرح الكافية » : (**وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه**) أي : ذهب الجمهور عليه ، وهو لزومها الظرفية ؛ لأنه اختار مذهب الزجاج من كونها كـ(غير) معنىً وإعراباً (**لـ**) وجود (**أمرين**) وحجتين فيها :

(**أحدهما** : **إجماع أهل اللغة**) العربية (**علىٰ أن معنىٰ قولك** : **قاموا سواك** ،

وقاموا غيرك واحد ، فإن أحداً لا يقول : إن (سوىٰ) هنا عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل علىٰ ذلك . . فهو بمعزل عن الظرفية . **ثانيهما** : أن من يحكم بظرفيتها . . يحكم بلزومها إياها ، وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نظماً ونثراً خلاف ذلك ؛ فإنها قد أضيف إليها ، . . . .

وقاموا غيرك واحد) لا مخالفة بينهما ، (**فإن أحداً**) من أهل اللغة (**لا يقول : إن « سوىٰ » هنا**) أي : في هٰذا المثال (**عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل علىٰ ذلك**) أي : على المكان أو الزمان (. . **فهو بمعزل**) أي : بمكان بعيد عزيل (**عن الظرفية**) لأن الظرف إما مكان أو زمان .

(**ثانيهما**) أي : ثاني الأمرين : (**أن من يحكم بظرفيتها**) أي : بظرفية (سوىٰ) ، وهم الجمهور ومن وافقهم (. . **يحكم**) بمقتضىٰ قوله : (**بلزومها**) أي : بلزوم (سوىٰ) (**إياها**) أي : الظرفية ، (**و**) يحكم بـ(**أنها**) أي : بأن (سوىٰ) (**لا تتصرف**) أي : لا تتحول ، ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلى الرفع على الفاعلية أو الابتدائية ، وإلى الجر بالإضافة ، (**والواقع**) خارجاً (**في كلام**) فصحاء (**العرب نظماً ونثراً**) أي : في الشعر والنثر (**خلاف ذلك**) خلاف ما حكموه ، من لزومها الظرفية وعدم تصرفها ، وهو عدم لزومها وتصرفها ، (**فإنها**) أي : فإن (سوىٰ) قد وقعت فاعلاً في قول شهل بن شيبان بن ربيعة بن مازن قصيدة من بحر الهزج في حرب البسوس المشهورة :

ولـــم يبـــق ســـوى العـــدوا ... ن دنـــاهـــم كمـــا دانـــوا

ومعنى البيت : فلما انكشف الشر ، ولم يبق بيننا وبينهم غير الظلم ، وتجاوز الحد في العداوة . . جازيناهم وفعلنا بهم مثل فعلهم بنا من القتل والجرح ، **والشاهد** : في قوله: (سوىٰ) حيث خرجت عن النصب على الظرفية، واستعملت مرفوعة على الفاعلية، و(**قد أضيف إليها**) غيرها ، فجرت بالمضاف ؛ وذلك كقول الشاعر : [من المنسرح]

فـإنني والـذي يحـج لـه النـا ... س بجـدوىٰ سـواك لـم أثـق

لم أقف علىٰ نسبة هٰذا البيت وقائله ، وقوله : (فإنني) الفاء : بحسب ما قبلها ، و(ياء) المتكلم اسم (إن) . وقوله : (والذي يحج له الناس) جملة قسمية معترضة

وابتدىء بها ، وعملت فيها نواسخ الابتداء ونحوها من العوامل اللفظية . انتهىٰ ، وقد نظر فيه من أوجه ليس هـٰذا موضع ذكرها .

بين (إن) وخبرها ، (بجدوىٰ سواك) جار ومجرور ، ومضاف إليه ، وجملة (لم أثق) خبر (إن) ، وهو مضارع مسند للمتكلم من وثق يثق ، **والشاهد** : في قوله : (بجدوىٰ سواك) حيث جرَّ (سوىٰ) بالمضاف ، **والمعنىٰ** : فإنني أقسمت بالإله الذي يحج له الناس ؛ لم أثق بجدوىٰ سواك ومنفعته ، (**و**) قد (**ابتدىء بها**) كالبيت السابق آنفاً (فسواك بائعها وأنت المشتري) ، (**و**) قد (**عملت فيها**) أي : في (سوىٰ) (**نواسخ الابتداء**) كقوله : [من الطويل]

أأتـرك ليلـىٰ ليـس بينـي وبينهـا ... سـوىٰ ليلـة إنـي إذاً لصبـور

قوله : (أأترك ليلىٰ . . .) إلخ الاستفهام فيه إنكاري (بيني وبينها) متعلق بخبر ليس المحذوف ، (وسوىٰ) اسم ليس مؤخر ، وفيه الشاهد ، حيث وقع اسم ليس ، والتقدير : ليس سوىٰ ليلة كائنة بيني وبينها ، وجملة (ليس) ومعموليها حال محتملة ؛ لأن تكون من فاعل (أترك) المستتر ، أو مفعوله ، وهو (ليلىٰ) ، والرابط علىٰ كل ضمير صاحب الحال من (بيني) أو (بينها) و(إذاً) في قوله : (إني إذاً) ظرفية ، حذفت الجملة التي أضيفت إليها ، وعوض عنها التنوين ، والتقدير : إذا تركتها في هـٰذه الحالة . . إني لصبور ، وجملة (إذا) معترضة بين (إن) وخبرها ، وجوابها معلوم من جملة (إني) وليست (إذاً) هنا هي الناصبة للمضارع ، كما قد يتوهم اهـ « يس على المجيب » ، (**و**) عملت فيها أيضاً (**نحوها**) أي : نحو نواسخ الابتداء (**من العوامل اللفظية**) كحروف الجر في قوله صلى الله عليه وسلم : « دعوت ربي ألاّ يسلط علىٰ أمتي عدواً من سوىٰ أنفسهم » حيث جرت بـ(من) ، (**انتهىٰ**) ما قاله ابن مالك في « شرح الكافية » .

(**وقد نظر**) واعترض وطعن (**فيه**) أي : فيما قاله ابن مالك (**من أوجه**) كثيرة ، واعتراضات وفيرة ، وطرق عديدة ، وطعنات كثيرة ، (**ليس هـٰذا**) الكتاب ؛ يعني : « كشف النقاب » (**موضع ذكرها**) أي : ذكر تلك الأوجه والاعتراضات ؛ لأنه من المختصرات ، وقال الرماني والعكبري : إنها تكون ظرفاً غالباً ، وكـ(غير) قليلاً ،

. . . .

وهٰذا أعدل المذاهب ؛ لعدم التكلف فيه ، واختاره في « الأوضح » و« الجامع » اهـ « مجيب » بزيادة .

واعلم : أن فيها أربع لغات : كسر السين مقصورة وممدودة ، وضمها مقصورةً ، وفتحها ممدودةً ، لا بمعنىٰ (وسط) كالتي في قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ أي : في وسطها ، ولا بمعنىٰ (تام) كقولهم : هٰذا درهم سواء ؛ أي : تام صحيح ، ولا بمعنىٰ (مستو) كالتي في قوله تعالىٰ : ﴿ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ﴾ أي : مستوون ، وقوله : ﴿ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا ﴾ أي : مستوية بيننا وبينهم . اهـ « يس على المجيب » .

* * *

باب (لا) النافية للجنس

وَٱنْصِبْ بِلاَ فِي ٱلنَّفْيِ كُلَّ نَكِرَهْ ... كَقَوْلِهِمْ لاَ شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ
وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ ... فَٱرْفَعْ وَقُلْ لاَ لأَبِيكَ مُبْغِضُ

(باب « لا » النافية للجنس)

أي : النافية لصفته وحكمه ، وإلا . . فالجنس لا ينفىٰ ، وإسناد النفي إليها مجاز مرسل من باب إسناد ما للشيء إلىٰ آلته . اهـ « يس » ، واحترز بهٰذا القيد عن النافية للوحدة ، وهي التي تعمل عمل ليس ، ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن ، ومن قرائن إرادة الجنس قوله : بل امرأة ، بعد قوله : لا رجل في الدار ، ومن قرائن إرادة غير الجنس ـ أعني : الوحدة ـ قوله : بل رجال أو رجلان ، بعد قوله : لا رجل في الدار . اهـ شيخنا .

ومعنى الترجمة : باب (لا) النافية لحكم الخبر عن جنس الاسم علىٰ سبيل التنصيص ، **فإذا قلت** : لا رجل في الدار . . دلت علىٰ نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل ، لا علىٰ نفي الرجل ؛ إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفىٰ ، وإنما ينفى المعنىٰ ، فخرج بقولنا : (النافية) الزائدة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ، وبقولنا : (لحكم الخبر عن جنس الاسم) العاطفة ، وبقولنا : (علىٰ سبيل التنصيص) العاملة عمل ليس ؛ فإنها نافية للجنس علىٰ سبيل الاحتمال . اهـ من « النزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وانصب بلا في النفي كل نكرة ... كقولهم لا شك فيما ذكره
وإن بدا بينهما معترض ... فارفع وقل لا لأبيك مبغض)

أي : **(وانصب)** أيها السائل **(بلا)** المستعملة **(في النفي)** أي : في نفي حكم الخبر عن جنس الاسم ، فخرج بهٰذا القيد العاطفة والزائدة كما مر **(كل نكرة)** متصلة بها ، وظاهر قوله : (كل نكرة) أنها تنصب نصب (إنَّ) المشددة ، مفرداً كان اسمها : وهو ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، أو غير مفرد : وهو ما كان مضافاً

. . . .

أو شبيهاً به ، كما هو مذهب الكوفيين ، **والراجح** : مذهب البصريين من أنه يبنىٰ معها المفرد على الفتح ، وينصب بها غيره إلا أن يؤول كلامه ؛ بأن يقال : أي : وابن كل نكرة مع (لا) النافية للجنس ، علىٰ ما تنصب له لو كانت معربة إذا كانت مفردة ، وهو الفتح ، أو ما ينوب عنه ، وانصب بها النكرة نصب إنَّ المشددة إن كانت غير مفردة ؛ ليوافق كلامه المذهب الراجح . مثالها في النكرة : (**كقولهم**) أي : كقول المؤمنين (**لا شك**) ولا ريب (**فيما ذكره**) الله سبحانه وتعالىٰ ، وأخبره علىٰ لسانه نبيه صلى الله عليه وسلم ، من البعث وأهواله ، وأمور الآخرة .

(**وإن بدا**) وظهر (**بينهما**) أي : بين (لا) وتلك النكرة (**معترض**) أي : فاصل فصل بينهما ولو جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ ، لا عندي رجل (. . **فارفع**) تلك النكرة علىٰ كونها مبتدأً مؤخراً ، (**وقل**) في مثال فصلها ورفعها : (**لا لأبيك مبغض**) أي : ممقت من البغض ، وهو المقت والحقد والإحن .

واعلم : أن (لا) هٰذه تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم لفظاً بلا تنوين إذا كان مضافاً ؛ نحو : لا صاحب علم ممقوت ، ومع التنوين في الشبيه بالمضاف ؛ نحو : لا طالعاً جبلاً حاضر ، ومحلاً في المفرد ، وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ، وإنما عملت عمل (إن) لشبهها بها من أربعة أوجه :

أحدها : أن (إنَّ) لتأكيد النسبة المثبتة ، و(لا) لتأكيد النسبة المنفية ، فلما توغلتا في الطرفين . تشابهتا ؛ فأعملت عملها . اهـ (ع ط) .

وثانيها : أن كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية .

وثالثها : أن (لا) نقيضة لـ(إن) ، والشيء يحمل علىٰ نقيضه ، كما يحمل علىٰ نظيره .

ورابعها : أن كلاً منهما له صدر الكلام . اهـ « تصريح » .

ويشترط في عملها عمل (إنّ) أن يقصد بها نفي حكم الخبر عن جنس الاسم ، وهو الكينونة والوجود ؛ إذ الذوات لا تنفىٰ ، بل المعاني تنفىٰ ، ثم تارة ينفىٰ مع

تعمل (لا) عمل (إن) من نصب الاسم ، ورفع الخبر إذا قصد بها نفي الجنس ، علىٰ سبيل الاستغراق ، . . . .

الحكم الجنس ؛ نحو قول الموحد : لا إلـٰه إلا الله ، وتارة لا ؛ نحو : لا رجل في الدار ؛ إذ المراد نفي وجوده في الدار لا نفيه . اهـ « كردي » ، وأن يكون نفيها علىٰ سبيل الاستغراق ، فلو قصد بها نفي الوحدة ، أو كان نفيها إياه علىٰ سبيل الاحتمال . . عملت عمل (ليس) نحو : لا رجلٌ قائماً ، وألاَّ يدخل عليها جار ، فلو دخل عليها جار ؛ نحو : جئت بلا زاد . . لم تعمل أصلاً ؛ لأن الجار إنما يعمل في الأسماء ، فإذا دخل عليها . . لم يكن طالباً بها ، بل بالاسم الذي بعدها ، فيكون الاسم المذكور بعدها معمولاً للجار لا لها . اهـ « يس » ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة (إن) ، ولأن الاسم أيضاً علىٰ تقدير (من) الاستغراقية ، وهي مختصة بالنكرات ، وأما كون الخبر نكرة . . فعلى الأصل في الخبر ؛ ولئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة ، وأن يكون اسمها متصلاً بها فيضر الفاصل ولو جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ لأن الفصل يضعفها ، ولو كان مدخولها معرفةً أو نكرةً منفصلةً عنها . وجب إهمالها ، ورفع ما بعدها ، ووجب حينئذ تكرارها ؛ نحو : لا زيد في الدار ولا بكر ، ونحو : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ تنبيهاً علىٰ نفي الجنس ؛ إذ هو تكرار للنفي ، كما يجب مع المعرفة ؛ جبراً لما فاتها من نفي الجنس ، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرار (لا) فيها .

والحاصل : أنه يشترط لعملها ستة شروط ، أربعة في نفسها : كونها نافية ، وكونها للجنس ، وكونها للتنصيص ، وعدم جار لها ، وواحد لمعموليها : وهو كونهما نكرتين ، وواحد لاسمها : وهو اتصاله بها كما ذكرناها في « الفتوحات » اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**تعمل « لا »**) النافية للجنس (عمل « **إن** ») المكسورة المشددة ، (**من نصب الاسم ، ورفع الخبر إذا قصد بها**) أي : بـ(لا) النافية (**نفي الجنس**) أي : نفي حكم الجنس لا ذاته ؛ لأن الذات لا تنفىٰ ، (**علىٰ سبيل الاستغراق**) والعموم ، لا علىٰ سبيل الاحتمال والوحدة ،

ولم يدخل عليها جار ، وكان اسمها نكرة متصلة بها ، وخبرها أيضاً نكرة ، فلو قصد بها نفي الوحدة ، أو كان نفيها إياه علىٰ سبيل الاحتمال . . لم تعمل هـٰذا العمل ، وكذا لا عمل لها إن دخل عليها جار ؛ نحو : جئت بلا زاد . ولو كان مدخولها معرفة أو نكرة منفصلة عنها . . وجب إهمالها ، وتكرارها ، فيرتفع ما بعدها على الابتداء ؛ نحو : لا زيد في الدار ولا بكر ، و : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ ، . . . .

(**ولم يدخل عليها جار**) لأن الجار يبطل عملها لطلبه الأسماء ، خرج به نحو : جئت بلا زاد ، (**وكان اسمها نكرة**) حطاً لرتبتها عن ربتة (إن) (**متصلة بها**) أي : بالنكرة ؛ لأن الفصل يضعفها ، (**و**) كان (**خبرها أيضاً**) أي : كاسمها (**نكرة**) لامتناع الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ولأنه محكوم به ، وهو لا يكون إلا نكرة غالباً ؛ لأنه لا حاجة إلىٰ تعريفه ، (**فلو قصد بها نفي الوحدة**) لا الجنس ، (**أو كان نفيها إياه**) أي : الجنس (**علىٰ سبيل الاحتمال**) لا علىٰ سبيل التنصيص (**. . لم تعمل هـٰذا العمل**) أي : عمل (إن) ، بل تعمل عمل (ليس) ، (**وكذا لا عمل لها إن دخل عليها جار ؛ نحو : جئت بلا زاد**) ، وغضبت من لا شيء ؛ لفقدان شرطها في جميع ذلك ، كما بسطنا الكلام فيه في « لب اللباب » .

(**ولو كان مدخولها معرفة**) نحو : لا زيد في الدار ، (**أو**) كان مدخولها (**نكرة منفصلة عنها**) نحو : لا في الدار رجل (**. . وجب إهمالها**) أي : إبطال عملها ؛ لأن (لا) لا تعمل في المعرفة ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة (إن) ، ولضعفها بالفصل ، (**و**) وجب (**تكرارها**) حينئذ تنبيهاً علىٰ نفي الجنس ؛ إذ هو تكرار للنفي ، كما يجب تكرارها مع المعرفة ؛ جبراً لما فاتها من نفي الجنس ، وأجاز المبرد وابن كيسان عدمَ تكرار (لا) فيهما ، (**فيرتفع ما بعدها**) حينئذ ؛ أي : حين إذ أهملت (**على الابتداء**) والخبر (**نحو : لا زيد في الدار ولا بكر**) مثال تكرارها مع المعرفة ، (**و : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾**) ، مثال فصلها وتكرارها مع النكرة .

وعبارة الشارح في « الفواكه » هنا : فإن دخلت (لا) علىٰ معرفة أو علىٰ نكرة ، لكن فصل بينها وبين اسمها . . وجب في الصورتين إهمالها ، أما في الأولىٰ . . فلأنها لا تعمل في المعارف ؛ لأنها وضعت لنفي النكرات ، وأما في الثانية . . فلأنها عامل

وأما نحو : (قضية ولا أبا حسن لها) . . فمؤول . . . .

ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير ، فإذا وقع فصل . . رجع إلى الأصل ، وهو الرفع على الابتداء والخبر ، ووجب أيضاً في الصورتين تكرارها ؛ نحو : لا زيد في الدار ولا عمرو ، مثال لتكرارها مع المعرفة ، ونحو : لا في الدار رجل ولا امرأة ، مثال لتكرارها مع النكرة ، واستفيد من تمثيله أن المراد بالتكرار أن تذكر معرفة أخرىٰ ، أو نكرة أخرىٰ مع (لا) معطوفة على الأولىٰ ، لا أن تكرر الأولىٰ بعينها فقط ، وإنما وجب التكرار في الصورتين ؛ لوقوع كل منهما جواباً عن سؤال مقدر ، فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال ، فقولك : لا فيها رجل ولا امرأة ؛ جواب لمن قال : أفي الدار رجل أم امرأة ، وكذا قولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ؛ جواب لمن قال : أزيد في الدار أم عمرو ، فجعلوا الجواب مشاكلاً للسؤال . اهـ

(**وأما**) دخول (لا) علىٰ معرفة في (**نحو**) قول عمر رضي الله عنه هـٰذه : (**قضية**) أي : خصومة مشكلة (**ولا أبا حسن**) كنية علي رضي الله تعالىٰ عنهما (**لها**) أي : لهـٰذه القضية حيث دخلت (لا) علىٰ أبي الحسن مع كونه معرفاً بالعلمية (. . **فـ**) يجاب عنه بأنه (**مؤول**) ليس علىٰ ظاهره ، تقديره : هـٰذه قضية ولا فيصل لها ؛ أي : لا قاض يفصلها مثل أبي حسن ؛ فلا يستدل به علىٰ جواز دخول (لا) علىٰ معرفة ، وهـٰذا الكلام نثر من كلام عمر في مدح علي رضي الله تعالىٰ عنهما ، كما في « شرح الجامع » ، لا شطر بيت من الكامل الذي دخله الوَقْصُ ، كما قيل ، ثم صار مثلاً للأمر المتعسر مثل قولهم : (لكل فرعونٍ موسىً بتنوينهما) أي : لكل جبار قهار ، وأما قول بعضهم في تأويل هـٰذا المثل كابن عقيل : هـٰذه قضية ولا مسمىٰ بهـٰذا الاسم لها . . فمعترض بأن هـٰذا كذب ؛ لكثرة المسمىٰ به ، وأيضاً ليس كل مسمىٰ توجد فيه المزية المقصودة بهـٰذا الكلام ، وأما تأويله بأنه علىٰ تقدير : لا مثل أبي حسن لها ، وذلك المضاف لا يتعرف بالإضافة . . فمعترض أيضاً بأن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله ؛ فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم ، تقديره : قضية ولا فيصل لها ؛ أي : لا قاضي يفصلها ، كما قدرناه أوّلاً في حلنا . اهـ من « الخضري » بتغيير .

وعملها علىٰ خلاف القياس ، لكن ورد السماع به ، فإن أفردت . . عملت وجوباً ، وإلا . . جوازاً ، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً ؛ نحو : لا صاحب علم ممقوت ، أو شبيهاً به ؛ بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل ؛ . . . .

وأما النحو في قول الشارح : (وأما نحو : قضية . . .) إلخ . . فكقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هلك كسرىٰ . . فلا كسرىٰ بعده ، وإذا هلك قيصر . . فلا قيصر بعده » أي : فلا مثل كسرىٰ ، ولا مثل قيصر ؛ فكسرىٰ لقب لكل من ملك الروم ، وقيصر لقب لكل من ملك الفرس .

(**وعملها**) أي : وعمل (لا) النافية هـٰذا العمل كان (**علىٰ خلاف**) مقتضى (**القياس**) أي : مقتضىٰ قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة ؛ لأن الأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال كـ(ما) و(لا) الإهمال ، والأصل في الحروف المختصة : أن تعمل فيما اختصت به ؛ كحروف الجر والجوازم والنواصب ، وكانت لا مشتركة بينهما ، فحقها ألا تعمل ، و(**لكن ورد السماع**) أي : الكلام المسموع من فصحاء العرب (**به**) أي : بعملها ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا حول ولا قوة كنز من كنوز الجنة » ، فعملت ؛ حملاً لها علىٰ (إن) المشددة المكسورة حَمْلَ الضد على الضد ، فاشترطوا في عملها الشروط السابقة ، (**فإن أفردت**) ولم تتكرر ؛ كقولك : لا رجل في الدار (. . **عملت وجوباً ، وإلا**) أي : وإن لم تفرد بأن تكررت ؛ كقولك : لا حول ولا قوة إلا بالله . . عملت (**جوازاً**) لا وجوباً ، فيجوز إعمالها وإهمالها ، فعدم التكرار موجب لعملها عمل إن ، والتكرار مجوز له وللإهمال . اهـ « أبو النجا » .

وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (فإن أفردت . . عملت) رفع به توهم ظهور نصب اسمها مطلقاً ، مفرداً كان أم لا ؛ أي : لكن (**إنما يظهر نصب الاسم**) أي : نصب اسم (لا) (**إذا**) كان غير مفرد ؛ بأن (**كان مضافاً**) إلىٰ نكرة (**نحو : لا صاحب علم ممقوت**) أي : مبغوض ، فهما متحدان وزناً ومعنىٰ ، (**أو**) إذا كان (**شبيهاً به**) أي : بالمضاف (**بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل**) من رفع أو نصب ، أو تعلق جار ومجرور أو ظرف به ، فالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء هو

نحو : لا حسناً وجهه مذموم ، ولا طالعاً جبلاً حاضر ، ولا راغباً في الشر محمود ، فإن كان اسمها مفرداً . . بني معها علىٰ ما ينصب به لو كان معرباً ؛ ونعني بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ، فدخل المفرد ، وجمع التكسير ، والمثنىٰ ، والمجموع علىٰ حدِّه ، . . . .

من تمام معناه ، والشيء المتصل به قد يكون مرفوعاً به (**نحو : لا حسنا وجهه مذموم ، و**) قد يكون منصوباً به ؛ نحو : (**لا طالعاً جبلاً حاضر ، و**) قد يكون مجروراً ؛ نحو : (**لا راغباً في الشر محمود**) فإن (جبلاً) مثلاً تعلق بـ(طالعاً) بحيث لا يتم معنىٰ طالعاً بدون ذكره ، كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه ؛ بحيث لا يتم معناه بدون ذكره ، وإنما لم يبن المضاف والمشبه به ؛ لأن الإضافة تُرجِّح جانبَ الاسمية ، فيصير الاسم بها إلىٰ ما يستحقه في الأصل ؛ أعني : الإعراب . اهـ « فواكه » .

(**فإن كان اسمها مفرداً**) بالمعنى الآتي قريباً (. . **بُني معها**) أي : مع (لا) (**علىٰ ما**) أي : علىٰ حركة أو حرف (**يُنصَب به لو كان معرباً**) بخلُوِّه عن شبه الحرف شبهاً قوياً ، وإنما بُني اسم (لا) إذا كان مفرداً ؛ لتضمُّنه معنىٰ (من) الاستغراقية ، فإن قولك : لا رجل في الدار ، جواب لسؤال من قال لك : هل من رجل في الدار ؛ فكان الواجب ذكر (من) في الجواب ؛ ليتطابق السؤال والجواب ، لكن استغنىٰ عن ذكرها في الجواب ؛ بذكرها في السؤال ، وقد علمت أن الاسم يبنىٰ إذا تضمن معنى الحرف ، وإنما بُني علىٰ ما ينصب به ؛ ليكون البناء علىٰ حركة أو حرف ، استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء .

(**ونعني**) معاشرَ النحاة (**بالمفرد هنا**) أي : في (باب « لا ») ، وكذا في (باب النداء) كما سيأتي في بابه ، وإنما قال : (هنا) لأن المفرد في باب الإعراب يقابله المثنىٰ والمجموع ، وفي باب العلم يقابله المركب ، وفي باب المبتدإ والخبر يقابله الجملة وشبهها ، وفي باب (لا) والنداء يقابله ما ذكره هنا . اهـ « فواكه » ، (**ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ، فدخل**) في المفرد المذكور في باب (لا) (**المفرد**) أي : الموحد لفظاً ومعنىٰ أو لفظاً فقط ؛ كقوم ورهط ، (**وجمع التكسير**) والمذكر والمؤنث ، (**والمثنىٰ والمجموع علىٰ حدِّه**) أي : علىٰ حدِّ المثنىٰ وطبقه في إعرابه

وجمع المؤنث السالم ؛ فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح ؛ نحو : لا رجل ولا رجال ؛ لأن نصبهما به ، والمثنىٰ والمجموع علىٰ حدِّه يبنيان على الياء ؛ نحو : لا رجلين ولا قائمين ؛ لأن نصبهما بها ، وأما جمع المؤنث السالم . . فيبنىٰ على الكسر أو الفتح ؛ نحو : لا مسلمات . وعلة بناء اسم (لا) تضمنه معنىٰ (من) ، . .

بالياء ، واختتامه بالنون ، وهو جمع المذكر السالم ، (**وجمع المؤنث السالم ؛ فالمفرد**) في باب الإعراب (**وجمع التكسير يبنيان على الفتح ؛ نحو : لا رجل ولا رجال**) ولا هنود (**لأن نصبهما به**) أي : بالفتح لفظاً أو تقديراً ، (**والمثنىٰ والمجموع علىٰ حدِّه يبنيان على الياء ؛ نحو : لا رجلين**) في المثنىٰ ، (**ولا قائمين**) في السوق في الجمع (**لأن نصبهما بها**) أي : بالياء وفي بعض النسخ : (بهما) بضمير التثنية ، وهو تحريف من النساخ .

(**وأما جمع المؤنث السالم . . فيبنىٰ على الكسر**) بلا تنوين ؛ لأنه وإن كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكين ، الذي لا يجامع مع البناء ، وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياساً لا سماعاً ؛ نظراً إلىٰ أنه للمقابلة . اهـ « خضري » ، استصحاباً للأصل ، بل كان القياس وجوب الكسر ، وقد قال ابن جني : لم يجز أصحابنا ـ يعني : نحاة البصرة ـ الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان ـ يعني: المازني ـ والصواب : الكسر بغير تنوين . اهـ ، (**أو**) يبنىٰ على (**الفتح**) نظراً إلى الأصل في بناء المركبات، قال ابن هشام في «المغني»: أرجح والتزمه ابن عصفور . اهـ ، قال الفاكهي وابن عنقاء : بناؤه على الفتح أولىٰ ؛ للفرق بين حركته معرباً وحركته مبنياً ، وقد روي بالوجهين قول الشاعر : [من البسيط]

إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذاتِ للشيب

بكسر (لذاتِ) وفتحها بلا تنوين (**نحو : لا مسلمات**) حاضرات .

(**وعلة بناء اسم « لا »**) إذا كان مفرداً (**تضمنه معنىٰ « من »**) الاستغراقية ؛ لأن النص على استغراق الجنس يستدعي وجود (من) الدالة عليه لفظاً أو معنىٰ ؛ ولذا صرح بها في قوله : [من الطويل]

فقام يذود الناس عنها بسيفه ... وقال ألا لا من سبيل إلىٰ هند

لأن قولنا : لا رجل في الدار ، مبني علىٰ سؤال محقق أو مقدر ، كأنه قيل : هل

وقيل : تركبه معها تركيب خمسةَ عشرَ ، وإنما بُني معها علىٰ ما ينصب به ؛ ليكون البناء علىٰ ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء . وإنما لم يبنَ المضاف ولا الشبيه به ؛ لأن الإضافة تُرجح جانبَ الاسمية ؛ فيرد الاسم بسببها إلىٰ ما يستحقه في الأصل من الإعراب. وما اقتضاه كلام الناظم من أن اسم (لا) منصوب بها نصب (إنَّ) المشددة،

من رجل في الدار ؟ فأجيب : بالنفي علىٰ وجه الاستغراق ، ولما عارضت الإضافة هـٰذا التضمن . . أعرب المضاف ، وحمل عليه شبهه ، وبني علىٰ حركة إيذاناً بعروض البناء ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل التركيب .

تَنْبِيهٌ

[استعمال (ألا) للتنبيه والعرض والتحضيض]

ترد (ألا) للتنبيه وهي الاستفتاحية ، فتدخل علىٰ جملتين ؛ نحو : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ إلخ ، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ إلخ ، وللعرض والتحضيض ؛ فتختص بالفعلية ؛ نحو : ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ ، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا﴾ إلخ . اهـ « خضري » .

(**وقيل : تركبه معها**) أي : مع (لا) (**تركيب خمسةَ عشرَ**) هـٰكذا علل سيبويه وكثيرٌ البناءَ مستدلين بإعرابه عند فصله معها ، وفيه : إن التركيب إنما يصلح علة للفتح ؛ لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء ، وإلا . . لبُني (بعلبك) و(حضرموت) ، وأما بناء (خمسةَ عشرَ) و(سيبويه) . . فليس للتركيب ؛ فالأوجه : أنه بُني لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (من) الاستغراقية . اهـ « خضري » بتصرف .

(**وإنما بُني معها**) أي : مع (لا) (**علىٰ ما ينصب به**) من فتح ، أو ما ناب عنه (**ليكون البناء**) أي : بناؤه (**علىٰ ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء**) العارض بتركبه مع (لا) .

(**وإنما لم يبنَ المضاف ولا الشبيه به ؛ لأن الإضافة**) في المضاف (**تُرجح جانبَ الاسمية ؛ فيرد الاسم**) المضاف (**بسببها**) أي : بسبب الإضافة (**إلىٰ ما يستحقه في الأصل من الإعراب**) ، وحمل عليه الشبيه بالمضاف ؛ لشبهه به فيما تقدم .

(**وما اقتضاه كلام الناظم**) حيث قال في أول الباب : (وانصب بلا في النفي كل نكرة) (**من أن اسم « لا » منصوب بها**) مطلقاً (**نصب « إنَّ » المشددة**) أي : نصباً

مفرداً كان أو غيره هو مذهب كوفي ، والراجح : ما ذكرناه من التفصيل .

وَٱرْفَـعْ إِذَا كَـرَّرْتَ نَفْيـاً وَٱنْصِـبِ — أَوْ غَـايِـرِ ٱلْإِعْـرَابَ فِيـهِ تُصِـبِ
تَقُـــولُ لاَ بَيْـــعٌ وَلاَ خِـــلاَلُ — فِيـــهِ وَلاَ عَيْـــبٌ وَلاَ إِخْـــلاَلُ
وَٱلـرَّفْـعُ فِـي ٱلثَّـانِـي وَفَتْـحُ ٱلأَوَّلِ — قَـدْ جَـازَ وَٱلْعَكْـسُ كَـذَاكَ فَـٱفْعَـلِ

كنصبه بـ(إنّ) المكسورة المشددة ، (مفرداً كان) اسمها (أو) كان (غيره) كالمضاف وشبهه (هو) أي : ما اقتضاه كلامه من نصبه مطلقاً هو (مذهب كوفي ، والراجح : ما ذكرناه من التفصيل) بين المفرد وغيره بقولنا : (لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً أو شبيهاً به) إلىٰ هنا ، وذهب البصريون ورجحه ابن مالك وأتباعه إلىٰ : أن اسمها المفرد مبني على الفتح ، مركب معها تركيب خمسةَ عشرَ ، والمضاف وشبهه منصوب ، وعليه جرى الشارح ، وهو الراجح ، كما طبقنا كلام الناظم علىٰ هـٰذا المذهب الراجح في أول الباب في حلنا .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ حكم ما إذا تكررت (لا) مع النكرة فقال :

(وارفـع إذا كـررت نفيـاً وانصـب — أو غـايـر الإعـراب فيـه تصـب
تقـــول لا بيـــع ولا خـــلال — فيـــه ولا عيـــب ولا إخـــلال
والـرفـع فـي الثـانـي وفتـح الأول — قـد جـاز والعكـس كـذاك فـافعـل)

أي : (وارفع) أيها السائل الاسمين جميعاً علىٰ إلغاء (لا) ، ورفعهما على الابتداء أو علىٰ إعمالها عمل (ليس) (**إذا كررت نفياً**) بـ(لا) أي : إذا كررت (لا) النافية ؛ فـ(تقول : **لا بيع ولا خلال فيه**) أي : في يوم القيامة ، برفع الاسمين علىٰ ما ذكر ، (**وانصب**) أي : وافتح الاسمين جميعاً علىٰ إعمالها عمل (إن) فتقول : (لا بيعَ ولا خلالَ) بفتحهما بلا تنوين ، ففي كلامه إطلاق النصب بمعنى الفتح ؛ حيث قال : (وانصب) ، ومثله : (لا حول ولا قوة) ، (**أو غاير الإعراب**) أي : أو خالف الإعراب وعاكسه (**فيه**) أي : في اسم (لا) في الموضعين (**تصب**) أي : توافق العرب فيما نطقته ، والنحاة فيما حكمته إن فعلت ذلك المذكور من أوجه الإعراب ، وهـٰذه المغايرة تصدق بثلاثة أوجه :

الأول : فتح الأول علىٰ إعمالها عمل (إن) ، ورفع الثاني بالعطف علىٰ محل

. . . .

(لا) الأولىٰ مع الاسم ، فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، وتكون (لا) الثانية حينئذ زائدة للتوكيد ، فتقول حينئذ : (لا بيعَ) بالفتح ، (ولا خلالٌ) بالرفع .

والثاني : فتح الأول علىٰ إعمالها عمل (إن) ، ونصب الثاني بالعطف علىٰ محل اسم (لا) الأولىٰ ؛ فتكون (لا) الثانية زائدة أيضاً ؛ فتقول : (لا بيعَ) بالفتح ، (ولا خلالاً) بالنصب .

والثالث : رفع الأول بالابتداء ، وفتح الثاني علىٰ إعمالها عمل (إن) فتقول : (لا بيعٌ ولا خلالَ) ، ولا يجوز إذا رفعت الأول نصبُ الثاني ؛ لعدم المعطوف عليه .

والحاصل : أنه إذا تكررت (لا) مع النكرة ؛ نحو : (لا حول ولا قوة) ومثلُه مثال الناظم . . جاز لك في جملة التركيب خمسةُ أوجه ؛ وذلك لأنه يجوز في النكرة الأولىٰ وجهان : الفتح والرفع ، كما ذكره الناظم في الشطر الأول من البيت الأول ، فإن فتحتها . . جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه : الفتحُ والرفعُ والنصبُ ، وإن رفعتها . . فلك في الثانية وجهان : الرفع والفتح ، ويمتنع النصب ؛ لعدم المعطوف عليه ، كما مر آنفاً ، وهٰذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلام الناظم ، أما رفعهما وفتحهما . . فمستفادان من الشطر الأول ، وأما الثلاثة الباقية . . فمستفادة من الشطر الثاني ؛ إذ المغايرة تصدق بهٰذه الثلاثة ، كما مر .

ومعنىٰ مثال الناظم ـ أعني : قوله : (لا بيع ولا خلال) ـ أي : لا مال ولا صديق ينفعنا (**فيه**) أي : في يوم القيامة ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، والبيع **في الأصل** : تمليك مال بعوض ، **والمراد به** : المال الذي يباع ؛ فيفتدي به من عذاب يومئذ ، والخِلال : بكسر الخاء المعجمة ، جمع خُلة بضمها ، وهي الصداقة ، **والمراد بها** : الصديق الذي يشفعك ، ففي كل من البيع والخِلال إطلاق اسم المعنىٰ على الذات ، (**ولا عيب**) فيها ؛ أي : في الجنة ؛ أي : في نسائها بالقاذورات ، (**ولا إخلال**) فيها ؛ أي : في الجنة ؛ أي : لا نقص فيها بزوال النعم ، وتكدر معيشتها ، وفناء أهلها .

قوله : (**والرفع**) مبتدأ (**في الثاني**) حال من المبتدإ ، أو صفة له ، (**وفتح**

إذا تكررت (لا) مع النكرة ؛ نحو : لا بيع ولا خلال ، ومثله : لا حول ولا قوة . .
جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه ؛ وذلك لأنه يجوز في النكرة الأولىٰ وجهان :
الفتح والرفع ؛ فإن فتحتها . . جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه : الفتح والرفع . . . .

الأول) معطوف على الرفع (**قد جاز**) فعل وفاعل مستتر يعود على الوجه المذكور ، والجملة الفعلية خبر المبتدإ ، والتقدير : والرفع في الثاني وفتح الأول جائز ، (**والعكس**) مبتدأ (**كذاك**) جار ومجرور ، خبر المبتدأ ، والتقدير : والعكس كائن كذلك في جوازه ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها (**فافعل**) الفاء : فاء الافصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت جواز ما ذكرته لك ، وأردت تطبيقه . . فأقول لك : افعل ذلك المذكور ، والجملة الطلبية مقول لجواب (إذا) المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، لا محل لها من الإعراب . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا تكررت « لا » مع النكرة ؛ نحو**) قول الناظم : (**لا بيع ولا خلال ، ومِثْلُه**) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في جريان الأوجه الخمسة فيه : (**لا حول ولا قوة . . جاز لك**) أيها السائل جواب (إذا) الشرطية (**في جملة**) هـٰذا (**التركيب خمسة أوجه ؛ وذلك**) أي : واستنباط ذلك المذكور من الأوجه الخمسة من هـٰذا التركيب . . صحيح (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**يجوز في النكرة الأولىٰ وجهان : الفتح**) علىٰ إعمالها عمل (إنَّ) ، (**والرفع**) علىٰ إعمالها عمل (ليس) ، أو علىٰ جعلها زائدة ورفع النكرة على الابتداء ، (**فإن فتحتها**) أي : فتحت النكرة الأولىٰ علىٰ إعمالها عمل (إن) (**. . جاز لك في**) النكرة (**الثانية ثلاثة أوجه :**)

الأول من الثلاثة : (**الفتح**) أي : فتح النكرة الثانية علىٰ إعمال (لا) الثانية عمل (إن) كالأولىٰ ؛ فتكون (لا) الثانية عاملة كالأولىٰ ؛ فتقول : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العلي العظيم بفتح النكرتين بلا تنوين ؛ لتركبهما مع (لا) في الموضعين .

(و) **الثاني من الأوجه الثلاثة** : (**الرفع**) أي : رفع النكرة الثانية ، وفيه ثلاثة أوجه : **الأول** : أن يكون الاسم الثاني معطوفاً علىٰ محل (لا) الأولىٰ واسمها ؛

والنصب ، وإن رفعتها . . فلك في الثانية وجهان : الرفع والفتح ، ويمتنع النصب ؛ فتحصل أنه يجوز رفع الاسمين علىٰ إلغاء (لا) ، أو إعمالها عمل(ليس) ، . . . . .

لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ؛ وحينئذ تكون (لا) الثانية زائدة ، **الثاني** : أن تكون (لا) الثانية عملت عمل (ليس) ، **الثالث** : أن يكون الاسم الثاني مرفوعاً بالابتداء ، وليس لـ(لا) الثانية عمل فيه ؛ فتقول : لا حولَ ولا قوةُ إلا بالله ، ومنه قوله : [من الكامل]

هـٰـذا لعمـركـم الصَّغـارُ بعينـه ... لا أمَّ لـي إن كـان ذاك ولا أبُ

(و) **الثالث من الأوجه الثلاثة** : (**النصب**) أي : نصب النكرة الثانية عطفاً علىٰ محل اسم (لا) الأولىٰ ، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ؛ فتقول : لا حولَ ولا قوةً إلا بالله تعالىٰ ، ومنه قول الشاعر : [من المتدارك]

لا نسـبَ اليـوم ولا خُلَّـةً ... اتسـع الخـرقُ علـى الـراقـع

وهـٰذا الثالث أضعف الأوجه الثلاثة ؛ لأن القياس مع وجود (لا) بناؤه لا نصبه ، وأيضاً (لا) الأولىٰ لا تعمل النصب في لفظ الاسم ؛ لكونه مفرداً ، فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد ؟! اهـ « خضري » .

(**وإن رفعتها**) أي : رفعت النكرة الأولىٰ (. . **فلك في**) النكرة (**الثانية وجهان**) فقط :

الأول منهما : (**الرفع**) أي : رفع النكرة الثانية علىٰ إعمال (لا) الثانية عمل (ليس) ، أو إهمالها وجعل ما بعدها مبتدأً مستقلاً ، أو زيادتها وعطفه على الأول ، سواء عملت الأولىٰ ؛ كـ(ليس) ، أو أهملت ، وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم مما مر . اهـ « خضري » [(و) **الثاني** : (**الفتح**)] (**ويمتنع النصب**) أي : نصب النكرة الثانية ؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً . اهـ « كواكب » وعبارة « الخضري » . (ولا يجوز النصب) أي : عطفاً على المحل أو تبعاً للفظ لانتفائهما (**فتحصل**) أي : فعلم مما ذكرنا (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**يجوز رفع الاسمين**) الأول والثاني (**علىٰ إلغاء « لا »**) برفع الأول على الابتداء ، وعطف الثاني عليه .

(**أو**) علىٰ (**إعمالها**) أي : إعمال (لا) في الموضعين (**عمل « ليس »**) ،

وفتحهما علىٰ إعمالها عمل (إن) ، وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس ، وفتح الأول ونصب الثاني ، علىٰ جعل (لا) الثانية زائدة ، وعطف الاسم بعدها علىٰ محل اسم (لا) قبلها ، وهـٰذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه . وأما رفعهما وفتحهما . . فمستفادان من النصف الأول ، وأما البقية . . فمن الثاني ؛ إذ المغايرة تصدق بها ، . .

وهـٰذا هو **الوجه الأول** من الأوجه الخمسة .

(و) **الوجه الثاني منها** : (**فتحهما**) أي : فتح الاسمين (**علىٰ إعمالها**) أي : إعمال (لا) (**عمل** « **إن** ») في الموضعين .

(و) **الثالث منها** : (**فتح**) الاسم (**الأول**) علىٰ إعمالها عمل (إن) ، (**ورفع الثاني**) علىٰ إعمالها عمل (ليس) ، أو إلغاءها .

(و) **الوجه الرابع منها** : يحصل (بـ) فعل (**العكس**) أي : عكس الوجه الثالث وخلافه ، وهو رفع الأول وفتح الثاني .

(و) **الوجه الخامس منها** : (**فتح**) الاسم (**الأول**) علىٰ إعمالها **عمل** (إن) ، (**ونصب**) الاسم (**الثاني علىٰ جعل** « **لا** » **الثانية زائدةً** ، **وعطف الاسم**) المذكور (**بعدها علىٰ محل اسم** « **لا** ») المذكورة (**قبلها** ، **وهـٰذه الأوجه الخمسة مستفادة**) أي : معلومة (**من**) منطوق (**كلامه**) أي : كلام الناظم .

(**وأما رفعهما**) أي : رفع الاسمين (**وفتحهما** . . **فمستفادان**) أي : معلومان (**من النصف الأول**) أي : من الشطر الأول من البيت الأول ؛ يعني : قوله : (وارفع إذا كررت نفياً وانصب) ، (**وأما البقيةُ**) من الأوجه الخمسة ، وهي الثلاثة المذكورة بقوله : (وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس ، وفتح الأول ونصب الثاني علىٰ جعل « لا » الثانية زائدةً . . .) إلخ (. . فـ) مستفادة (**من**) النصف (**الثاني**) أي : من الشطر الثاني من البيت الأول ؛ يعني : قول الناظم : (أو غاير الإعراب فيه تصب) ، وإنما قلنا : (أما البقية . . فمستفادة من الثاني) (**إذ المغايرة**) والمعاكسة بين الاسمين في الإعراب (**تصدق بها**) أي : تحصل بالأوجه الثلاثة الباقية ، وتصدق عليها ، **فإن قلت** : في قوله : (وانصب) في آخر الشطر الأول إشكال ؛ حيث أطلق النصب الذي هو من ألقاب الإعراب على الفتح الذي هو من ألقاب البناء ولا يصحبه تنوين ، وأطلقه

غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة ، وعلىٰ ما يصحبه تنوين تارة أخرىٰ .

وَإِنْ تَشَـأْ فَـاْفْتَحْهُمَـا جَمِيعَـا وَلاَ تَخَـفْ رَدّاً وَلاَ تَقْـرِيعَـا

وهـٰذا لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله ؛ إذ يلزم عليه التكرار ، أو أن يكون رفع الاسمين مسكوتاً عنه ، . . . .

على النصب الذي يصحبه تنوين ؛ لأنه قال في « شرحه » : **الوجه الثاني** : أن تنصب الأول بغير تنوين ، وتنصب الثاني بتنوين ، كما قال الشاعر : [من السريع]

لا نسبَ اليومَ ولا خلةً اتسع الخرقُ على الراقع

بنصب (نسب) أي : فتحه بلا تنوين ، ونصب (خلة) بتنوين . اهـ كلامه ؛ لأن مراده بنصب الأول فتحه علىٰ إعمال (لا) عمل (إن) ، وبنصب الثاني بتنوين عطفه علىٰ محل اسم (لا) الأول . . قلنا : لا إشكال ؛ إذ (**غاية ما فيه**) أي : ما في كلامه (**إطلاق النصب بمعنى الفتح**) الذي لا يصحبه تنوين (**تارة**) أي : في حالة ، كما في قول الشاعر : (لا نسبَ اليوم) ، (**و**) إطلاقه (**علىٰ ما يصحبه تنوين**) أي : على النصب الذي يصحبه تنوين (**تارة أخرىٰ**) كما في قول الشاعر : (ولا خلةً) ، ويوجد في بعض النسخ ؛ أي : نسخ قصيدته بعد البيتين السابقين .

(وإن تشأ فافتحهما جميعا ولا تخف رداً ولا تقريعا)

أي : (**وإن تشأ**) أي : وإن ترد أيها السائل إعمال (لا) في الموضعين (. . **فافتحهما**) أي : فافتح الاسمين (**جميعاً**) أي : كليهما علىٰ إعمال (لا) في الموضعين عمل (إن) ، (**ولا تخف**) أيها السائل في إعمالهما جميعاً (**رداً**) عليك ونزاعاً فيه ، (**ولا**) تخف أيضاً في إعمالهما جميعاً (**تقريعا**) لك وتوبيخاً به ؛ فإنه جائز لا خلاف فيه ، والتقريع وكذا التوبيخ : لوم الشخص علىٰ ما لا يليق به ، مع تخويف له .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**وهـٰذا**) البيت (**لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما**) سبق (**قبله**) من قوله : (وانصب) لأنه أراد بالنصب الفتح (**إذ يلزم عليه**) أي : علىٰ ذكر هـٰذا البيت (**التكرار**) مع ما سبق من قوله : (وانصب) ، (**أو أن يكون رفع الاسمين**) معاً (**مسكوتاً عنه**) في هـٰذا البيت .

وأما إذا لم تتكرر (لا) مع النكرة ؛ مثل : لا رجل وامرأة . . وجب فتح الأولىٰ ، وجاز في الثانية الرفع والنصب .

قوله : (**وأما إذا لم تتكرر « لا » مع النكرة**) مقابل لقوله سابقاً بعد البيتين : (إذا تكررت « لا » مع النكرة) أي : جميع ما سبق ذكره بعد البيتين حكم ما إذا تكررت (لا) مع النكرة ، وأما إذا لم تتكرر (لا) مع النكرة (مثل) قولك : (**لا رجل وامرأة**) في الدار (. . **وجب فتح**) النكرة (**الأولىٰ**) لأن المجوز إهمالها هو تكرارها ، وقد انتفىٰ ؛ فوجب المصير إلى الأصل ، وهو البناء على الفتح ، (**وجاز في**) النكرة (**الثانية الرفع**) بالعطف علىٰ محل (لا) الأولىٰ مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، (و) جاز فيها ؛ أي : في النكرة الثانية أيضاً (**النصب**) بالعطف علىٰ محل اسم (لا) الأولىٰ ، أو علىٰ لفظه ، ويمتنع الفتح في النكرة الثانية علىٰ لأفصح ؛ لعدم تكرار (لا) ، قال ابن عنقاء : وفتح النكرة الثانية لغة ضعيفة . اهـ « سجاعي » ، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء . اهـ من « النزهة » .

وحاصل ما في هٰذا الباب : أن الاسمين إن كانا مفردين . . جاز في الأول البناء والرفع إلغاءً أو إعمالاً كعمل (ليس) ، فهٰذه ثلاثة ، وجاز في الثاني سبعة أوجه : بناؤه ونصبه عطفاً علىٰ محل الأول أو لفظه أو بمحذوف ، ورفعه علىٰ إلغاء (لا) الثانية ، أو زيادتها ، أو عملها كليس ؛ فهٰذه سبعة مضروبة في ثلاثة ، الأول بأحد وعشرين وجهاً ، يمتنع منها أربعة ، وهي رفع الأول إلغاءً وإعمالاً كليس ، مع نصب الثاني علىٰ محله أو لفظه ، فإن أفرد الاسم الأول فقط . . فسبعة ، الثاني تأتي في كونه مضافاً أو شبهه بثمانية ، وإن أفرد الثاني فقط . . فثلاثة ، الأول تأتي في كونه مضافاً أو شبهه ، مع إبدال البناء بنصبه بـ(لا) الثانية ، فإذا ضربت اثنين في سبعة الأولىٰ بأربعةَ عشرَ وجهاً . . اضرب هٰذه الأربعة عشر في ثلاثة ، الأولىٰ باثنين وأربعين وجهاً ، يمتنع منها الأربعة السابقة ، مع كونه مضافاً أو شبهه ، مع إبدال البناء بالنصب ، فتكون ستة مضروبة في سبعة ، الثاني باثنين وأربعين ، يمتنع منها نظير الثمانية السابقة ، مع اثنين آخرين ، وهما نصب الأول ، سواء كان مضافاً أو

. . . .

شبهه ، مع نصب الثاني علىٰ محله ؛ إذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي ، وإن كانا غير مفردين . . ففي الثاني أربعةَ عشرَ في ستة ، الأولىٰ بأربعة وثمانين ، يمتنع منها ضعف ما قبله ، فجملة الصور مئة وتسع وثمانون صورة ، يمتنع منها اثنان وأربعون ، كما هو ظاهر للمتأمل ، والله أعلم . اهـ من « الخضري » .

* * *

باب التعجب

. . . .

(باب التعجب)

أي : هٰذا باب معقود في بيان حكم الاسم المتعجب منه ، وهو نصبه كسائر المفاعيل ، أو باب بيان صيغتي التعجب ، المبوب لهما عند النحاة ، و(التعجب) **لغة** : انفعال وانبعاث وتحرك يحدث في النفس عند شعورها بأمر خفي سببه عنها ؛ بأن خرج عن نظائره بكونه قليل الوجود في العادة ، أو قلت نظائره ؛ ولهٰذا قيل : إذا ظهر السبب . . بطل العجب .

والتعجب هو سبب وضع النحو ؛ وذلك : أن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت : يا أبت ؛ ما أشدُّ الحرِّ ؟ برفع (أشد) وجر (الحر) ، فظن أنها مستفهمة ، فقال : زمننا حر ، فقالت : يا أبت ؛ إنما أردتُ التعجبَ ، وكان من حقها أن تنطق بـ(أشد) مفتوحاً ، و(الحر) منصوباً علىٰ أنه مفعولٌ به ؛ فذهب إلىٰ علي رضي الله تعالىٰ عنه ، وقال : اختلطت ألسنة العرب بغيرها . . . إلىٰ آخر ما في تلك القصة ، كما بيناه في « جواهر التعليمات » .

وحدَّه ابن عصفور بقوله : **التعجب** : هو استعظام زيادة في وصف الفاعل ، خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره ؛ أي : استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان ؛ كالكرم الذي في زيد ، من قولك : ما أكرم زيداً ؛ فإن الكرم يقبل الزيادة والنقصان ، فخرج بـ(زيادة) ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة ؛ كالطول والقصر ، وشذ قولهم : ما أطوله ، وما أقصره ، وخرج بقوله : (في وصف الفاعل) استعظام زيادة في وصف المفعول ؛ فلا يقال : ما أضرب زيداً ؛ تعجباً من الضرب الواقع علىٰ زيد ، وخرج بقولنا : (خفي سببها) الأمور الظاهرة الأسباب ، فلا يتعجب من شيء منها ؛ لقولهم : إذا ظهر السبب . . بطل العجب ؛ فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها ؛ لأن سببها ظاهر ، وهو الكاتب ، **نعم** ؛ تستعظم من حيث زيادة حسنها ، وهٰذا المعنى المذكور في التعجب الواقع من المخلوق .

وَتُنْصَـبُ ٱلأَسْمَـاءُ فِـي ٱلتَّعَجُّـبِ نَصْـبَ ٱلْمَفَـاعِيـلِ وَلاَ تَسْتَعْجِـبِ
تَقُـولُ مَـا أَحْسَـنَ زَيْـداً إِذْ خَطَـا وَمَـا أَحَـدَّ سَيْفَـهُ حِيـنَ سَطَـا

وأما معنى التعجب الواقع من الخالق عز وجل .. فهو صفة ثابتة لله تعالىٰ ، نثبتها ونعتقدها ، لا نكيفها ولا نمثلها ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ، كحديث : « عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل » أي : وهم أسارى المشركين ، يؤول أمرهم إلى الإسلام ، فيدخلون الجنة ، وكقوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ .

واصطلاحاً : هو الصيغتان المشهورتان ، المصطلح عليهما عند النحاة ، المبوب لهما في النحو ، وللتعجب اللغوي صيغ كثيرة ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : « سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً » ، ولله دره فارساً! ويا لك رجلاً! ويا ويله رجلاً! ويا قائله من شاعر! إلىٰ غير ذلك .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وتنصـب الأسمـاء فـي التعجـب نصـب المفـاعيـل ولا تستعجـب
تقـول مـا أحسـن زيـداً إذ خطـا ومـا أحـد سيفـه حيـن سطـا)

أي : (**وتنصب الأسماء**) لفظاً أو تقديراً أو محلاً (**في**) إحدىٰ صيغتي (**التعجب**) المشهورتين فيه (**نصبَ المفاعيل**) أي : نصباً كنصب بقية المفاعيل ، وإلا .. فهـٰذا منها ، (**ولا تستعجب**) أي : ولا تستغرب ذلك ؛ لجهلك حكمَه ، وله صيغتان مشهورتان مطردتان .

إحداهما : ما أَفْعَلَ زيداً .

والثانية : أَفْعِلْ به .

ومثل الناظم للأولىٰ منهما بقوله (**تقول ما أحسنَ زيداً**) أي : شيء عجيب حَسَّن زيداً ؛ أي : صيَّره حسناً (**إذ خطا**) خطوات في مشيه إلى المسجد ، (**وما أحدَّ سيفَه**) أي : شيء عجيب جعل سيفه حاداً (**حين سطا**) وعلا ، ووثب علىٰ عدوه ، و(زيداً) و(سيفاً) مفعولان به لـ(أحسن) و(أحد) منصوبان بالفتحة الظاهرة ، ومثله ما أكرمَ زيداً ، وما أعلمَه .

التعجب : انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه ، وخرج عن نظائره ؛ ولهـٰذا يقال : إذا ظهر السبب . . بطل العجب ، وله صيغ كثيرة دالة عليه : . . . .

وإعرابه : (ما) تعجبية بمعنىٰ شيء عظيم في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى التعجب ، وهو المسوِّغ للابتداء بالنكرة ، (أحسنَ) فعل ماض ، مبني على الفتح ؛ بدليل اتصال نون الوقاية به إذا اتصل به ياء المتكلم ؛ نحو : ما أفقرني إلىٰ عفو الله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : هو يعود إلىٰ (ما) ، (زيداً) مفعول به منصوب بـ(أحسن) ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، (إذ) ظرف لما مضىٰ من الزمان ، متعلق بـ(أحسن) ، (خطا) فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلىٰ (زيد) ، وجملة (خطا) في محل جر مضاف إليه لـ(إذ) ، وجملة (أحسن) في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : شيء عجيب مصير زيداً حسناً وقت خطوته ، ومثله إعراب المثال الثاني في المتن .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**التعجب**) **لغة** : (**انفعال**) أي : انبعاث (**يحدث**) أي : يوجد (**في النفس**) أي : في القلب بعد أن لم يكن (**عند الشعور**) والعلم (**بأمر**) أي : سبب وجود ذلك الأمر ، وشيء من الأشياء (**خفي**) وغاب عنها (**سببه**) أي : عند الإطلاع علىٰ أمر من الأمور ، وقوله : (**وخرج عن نظائره**) معطوف علىٰ (خفي) علىٰ كونه صفة لـ(أمر) أي : وخرج ذلك الأمر عن أشباهه ؛ باعتبار أنه يَقِل وجوده في العادة . اهـ « عطار » ، **والانفعال** : عبارة عن تأثُّر الشيء عن غيره ما دام متأثراً ؛ كالمنقطع ما دام ينقطع ، والمستحسن ما دام يستحسن ، فهو هنا عبارة عن تأثر النفس عند الشعور بالأمر المذكور ما دام متأثراً ومتجولاً فيه . اهـ « يس » .

(**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كون التعجب انفعالاً يحدث عند الشعور بأمر (**يقال**) عند الناس : (**إذا ظهر**) ووضح (**السبب**) أي : سبب الشيء المتعجب منه وحكمته (. . **بطل**) وانعدم (**العجب**) أي : التعجب منه ، (**وله**) أي : وللتعجب اللغوي (**صيغ**) أي : ألفاظ (**كثيرة دالة عليه**) واردة في الكتاب والسنة ؛ كقوله تعالىٰ :

منها : ما هو بالقرينة ؛ نحو : « سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس » . **ومنها** : ما هو بالوضع ؛ نحو : ما أَفْعَلَه ، وأَفْعِلْ به ، وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما في هٰذا الباب ؛ . . . .

﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ ، **ومن السنة** : ما ذكره الشارح بقوله :

(**منها**) أي : من تلك الصيغ : (**ما**) أي : لفظ (**هو**) دال عليه (**بالقرينة**) كحال المخاطب (**نحو** : « **سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس** ») سببه : أن النبي صلى الله عليه وسلم نادىٰ أبا هريرة رضي الله تعالىٰ عنه ، وكان جنباً ؛ فلم يجبه ، فقال : « ما منعك أن تجيبني » فقال : كنت نجساً ، فقال : « سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس » ، وهٰذا اللفظ موضوع لتنزيه الله تعالىٰ ، و(سبحان) علم للتسبيح ، منصوب بعامل محذوف وجوباً لنيابته عنه ، ثم استعمل في التعجب ، **وأصل ذاك** : أن يسبح الله تعالىٰ عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه . اهـ « يس » ، والمتعجب منه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن ؛ إذ عدم نجاسة المؤمن غير خفي السبب . اهـ « صبان » .

(**ومنها**) أي : ومن صيغ التعجب : (**ما**) أي : لفظ (**هو**) دال عليه (**بالوضع**) لا بالقرينة ؛ أي : بكونه موضوعاً للتعجب في أصل وضعه ، فالذي وضع للتعجب صيغتان فقط :

إحداهما : (**نحو** : **ما أَفْعَلَه**) أي : موازن (ما أَفْعَلَه) بفتح الهمزة ، وسكون الفاء ، وفتح العين واللام ؛ نحو : ما أحسن زيداً ، وما أعلم عمْراً ، وما أجمل بكراً .

(و) **ثانيتهما** : نحو : (**أَفْعِلْ به**) بفتح الهمزة ، وسكون الفاء ، وكسر العين ، وسكون اللام ، علىٰ صيغة الأمر بدون ذكر (ما) معها ؛ نحو : أحسن بزيد ، وأكرم بعمر ، وهٰذه الثانية لم يذكرها الناظم ؛ لندرتها ولكون المتعجب منه مجروراً بالباء كما سيأتي .

(**وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما**) أي : علىٰ ذكرهما (**في هٰذا الباب**) أي : في (باب التعجب) ، أما في غير هٰذا الباب ؛ كباب (نعم) و(بئس)

لاطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه ، فإذا أردت إنشاء فعل التعجب . . فجيء به علىٰ وزن (أَفْعَل) بعد (ما) مبتدِئاً بها ، ثم جيء بالمتعجب من فعله منصوباً نصبَ المفعول به ، ولا تستغرب ذلك ، أو جيء به علىٰ وزن (أَفْعِل) ، ثم جيء بالمتعجب من فعله مجروراً بالباء . **مثال الأول** : نحو : ما أحسن زيداً ؛ فـ(ما) . .

و(حبذا) . . فقد ذكروا صيغة ثالثة ، وهي صيغة (فَعُل) بضم العين ؛ كحسُن وشرُف ، وإنما اقتصروا عليهما (**لاطراد الإتيان بهما**) أي : لغلبة الإتيان بهما ، وكثرته (**في كل معنى**) أي : في كل أمر ذي صفة (**يصح التعجب منه**) لغرابته وقلة نظائره ، (**فإذا أردت**) أيها المخاطب (**إنشاء**) أي : ابتداء ونطق (**فعل التعجب**) أي : نطق فعل يدل على التعجب من أمر خفي سببه (. . **فجئ به**) أي : بذلك الفعل (**علىٰ وزن «أَفْعَل»**) كـ(أَحْسَنَ) (**بعد**) ذكر لفظة (**ما**) حالة كونك (**مبتدِئاً بها**) أي : بذكر لفظة (ما) الدالة على التعجب وجوباً إجماعاً ؛ لجريانه مجرى المثل ، فلا يغير عما ورد به . اهـ « خضري » .

(**ثم**) **بعد** ذكر (أفعل) (**جيء**) أي : ائتِ وانطق (**بالمتعجب**) أي : باللفظ الدال على المتعجب (**من فعله**) أي : من شأنه ؛ كحسنه وكرمه وعلمه مثلاً حالة كون ذلك (**منصوباً نصبَ المفعول به**) أي : نصباً كنصب سائر المفعول به ، في كونه إعراباً واجباً له ، (**ولا تستغرب ذلك**) أي : لا تعد ولا تحسب نصبه غريباً خارجاً عما حكمته النحاة في استعمالاتهم ، وعما نطقته العرب في محاوراتهم ؛ لجهلك حكمه ، وغرض الناظم من ذكره تكملة البيت ، (**أو جيء به**) أي : بفعل التعجب ، معطوف علىٰ قوله : (فجئ به) (**علىٰ وزن أَفْعِلْ**) بفتح الهمزة ، وسكون الفاء ، وكسر العين ، وسكون اللام ، (**ثم**) **بعد** ما نطقت وزن (أفعل) (**جيء**) أي : ائتِ (**بالمتعجب من فعله مجروراً بالباء**) الزائدة وجوباً صوناً للفظ الفاعل عما هو قبيح غير جائز ، وهو إسناد صيغة الأمر إلى الفاعل الظاهر .

(**مثال**) الوزن (**الأول**) من الصيغتين : (**نحو : ما أَحْسَنَ زيداً**) ، وما أجمل زيداً ، وإذا أردت إعراب هـٰذا المثال (. . فـ) أقول : (**ما**) نكرة تامة ؛ أي : غير موصوفة بالجملة بعدها ؛ لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه ، فيناسبه التنكير ،

مبتدأ بمعنىٰ شيء ، وابتدىء به ؛ لتضمنه معنى التعجب ، و(أحسن) فعل ماض ؛ بدليل اتصال نون الوقاية به ، وفاعله ضمير (ما) ، و(زيداً) مفعول به ، والجملة خبر المبتدأ ، والهمزة في (أفعل) للصيرورة ، والتقدير : شيء عجيب حسن زيداً ؛ أي : صيره حسناً . **ومثال الثاني** : نحو : أحسن بزيد ؛ فـ(أحسن) لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، ....

والمسوغ للابتداء قصد الإبهام ، كما في « التسهيل » اهـ « خضري » ، في محل الرفع (**مبتدأ بمعنىٰ شيء**) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، (**وابتدىء به**) أي : بما مع كونه نكرة تامة (**لتضمنه معنى التعجب**) أي : والمسوغ للابتداء بالنكرة قصد التعجب ، والعلة في بنائه تضمنه معنى التعجب ، (و« **أحسن** » **فعل ماض**) مبني على الفتح (**بدليل اتصال نون الوقاية به**) إذا اتصلت به ياء المتكلم ؛ نحو : ما أفقرني إلىٰ عفو الله . اهـ « ابن عقيل » ، (**وفاعله ضمير**) مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل يعود إلىٰ (**ما**) التعجبية ؛ ولذا أجمعوا على اسميتها ، ويجب إضماره مفرداً مذكراً غائباً لا يتبع بتابع . اهـ « خضري » ، (**وزيداً مفعول به ، والجملة**) الفعلية في محل الرفع (**خبر المبتدأ ، والهمزة في** « **أفعل** » **للصيرورة**) الأولىٰ للتصيير ؛ بدليل ما بعده ، (**والتقدير**) أي : وتقدير الخبر : (**شيء عجيب حسَّن زيداً ؛ أي** : صيَّره **حسناً**) .

(**ومثال**) الوزن (**الثاني** : **نحو** : **أَحسِنْ بزيد**) وأكرم بعمرو ، **أصله** : أحسن زيد ؛ بهمزة الصيرورة ؛ أي : صار ذا حسن ، فهو في الأصل خبر ، ثم نقل إلىٰ إنشاء التعجب ، فغيروا لفظه من الماضي إلى الأمر ؛ ليكون بصورة الإنشاء ، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الظاهر ؛ فزيدت (الباء) في الفاعل ؛ ليكون بصورة المفعول به ؛ كامرر بزيد ، فلزمت (الباء) إلا إذا كان الفاعل (أن) وصلتها ؛ كقوله : [من الطويل]

. . . . وأحبب إلينا أن تكون المقدما

اهـ شيخنا .

وإذا أردت إعراب هـٰذا المثال (. . فـ) قل في إعرابه : (« **أحسن** » **لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر**) أي : الماضي ، وليس بفعل أمر ؛ إذ لا معنىٰ للأمر هنا ، فتقول

و(بزيد) فاعله ، و(الباء) زائدة ، كما في : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، والهمزة للصيرورة أيضاً ، والتقدير : أحسن زيد ؛ أي : صار حسناً ، هٰذا مذهب سيبويه ، ففيه زيادة (الباء) ، واستعمال الأمر بمعنى الماضي ، . . . .

في إعرابه : (أحسن) فعل ماض لإنشاء التعجب ، لفظه الأمر ومعناه المضي ، مبني على السكون ، وليس فيه ضمير ؛ لأنه لو كان فعل أمر . . لكان فيه ضمير يعود على المخاطب ،بل فاعله الاسم الظاهر المذكور بعده ، كما قال الشارح ، (**و« بزيد » فاعله** ، **و« الباء » زائدة**) زيادة لازمة ؛ لرفع القبح ولجريانه مجرى المثل ، (**كما**) زيدت (**في**) فاعل (كفىٰ) نحو قوله تعالىٰ : (﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾) (زيد) فاعل (أحسن) مرفوع به ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد .

(**والهمزة**) في (أحسن بزيد) (**للصيرورة أيضاً**) أي : كما كان للصيرورة في الصيغة الأولىٰ ـ أعني : ما أحسن زيداً ـ لا للنقل ، (**والتقدير**) أي : تقدير قولك : (أحسن بزيد) إذا كانت الهمزة للصيرورة : (**أحسن زيد ؛ أي : صار حسناً**) أي : ذا حسن ؛ نحو : أورق الشجر ؛ أي : صار ذا ورق ، وأزهر النبات ؛ أي : صار ذا زهر ، ثم غيرت صيغته من الماضي إلىٰ صيغة الأمر مع بقاء المعنى الخبري ؛ لأن في الأمر تعظيماً ، والتعظيم يناسب معنى التعجب ؛ فصح إسناده ، وهو بصيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فلما كانت صورته صورة فعل أمر الواحد المذكر ، لا يجوز إسنادها إلى الاسم الظاهر . . زيدت (الباء) في الفاعل ؛ صوناً للفظ عما هو قبيح غير جائز ؛ ولهٰذا وجبت زيادتها ، (**هٰذا**) المذكور من كون مجيء لفظه بلفظ الأمر مع كون معناه الخبر ، و(الباء) زائدة (**مذهب سيبويه**) رحمه الله تعالىٰ ، (**ففيه**) أي : في مذهب سيبويه (**زيادة « الباء »** ، **واستعمال الأمر بمعنى الماضي**) وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان : إن لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، و(الباء) للتعدية ، واختلفوا في مرجع الضمير المستتر فيه ، قال ابن كيسان : الضمير عائد إلى الحسن ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم إفراده ؛ لأنه كلام جرىٰ مجرى المثل ، وموضع مجرورها نصب على المفعولية . اهـ « أشموني » .

ولم يتعرض في النظم لهـٰذا لكون المتعجب منه مجروراً . **واعلم** : أن فعل التعجب إنما يُبنىٰ من فعل متصرف ، ثلاثي ، مجرد ، تام ، مثبت ، متفاوت في المعنىٰ ، مبني للفاعل ، . . . .

(**ولم يتعرض**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**في النظم**) أي : لم يذكر في النظم صريحاً ولا تعريضاً (**لهـٰذا**) المثال الثاني (**لكون المتعجب منه مجروراً**) ، وكلامه في المنصوبات التي هي من المفاعيل .

(**واعلم : أن فعل التعجب**) مطلقاً سواء كان علىٰ وزن أفعل زيداً ، أو علىٰ وزن أفعل بزيد (**إنما يُبنىٰ**) ويصاغ ويشتق (**من**) :

(**فعل**) لا من اسم ، فلا يصاغ مما لافعل له ؛ كالحمار ، وقيل : والجلف ؛ فلا يقال : ما أحمره ، وما أجلفه ، لكن في « القاموس » : جلف جلفاً كفرح فرحاً وجلافة صار جافياً غليظاً ، فأثبت له الفعل ، فيجوز ما أجلفه . اهـ « خضري » .

(**متصرف**) أي : تصرفاً تاماً ، فخرج نحو : يدع ويذر ؛ فلا يبنىٰ من غير متصرف ؛ كـ(نعم) و(بئس) و(عسىٰ) و(ليس) ، وشذ قولهم : ما أعساه ؛ لأن الجامد لا مصدر له ، فينصب أو يجر .

(**ثلاثي**) فلا يبنىٰ من الرباعي ؛ كدحرج وتدحرج .

(**مجرد**) من الزيادة ، فلا يبنىٰ من المزيد ؛ كانطلق واستخرج .

(**تام**) فلا يبنىٰ من ناقص ؛ ككان وأخواتها ، فلا يقال : ما أكون زيداً قائماً ، وأجازه الكوفيون .

(**مثبت**) فلا يبنىٰ من المنفي لزوماً ؛ نحو : ما عاج فلان بالدواء ؛ أي : ما انتفع به ، أو جوازاً ؛ نحو : ما ضربت زيداً ؛ لالتباسه بالمثبت .

(**متفاوت في المعنىٰ**) فلا يبنىٰ من غير متفاوت ؛ كمات وفني ؛ لأن حقيقتهما لا تتفاوت ؛ إذ لا مزية فيهما لشيء علىٰ شيء .

(**مبني للفاعل**) فلا يبنىٰ من المبني للمفعول ؛ كضُرِب زيد ، فلا تقول : ما أضرب زيداً ، تريد التعجب من ضرب أوقع به ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه .

غير دال علىٰ لون أو عيب ، فإذا أريد التعجب من فعل دال علىٰ لون أو خلقة . . فيتوصل إليه بجائز يصاغ منه . وينصب مصدر المتعجب منه بعده مفعولاً ، كما يؤخذ من قوله :

وَإِنْ تَعَجَّبْـتَ مِـنَ ٱلأَلْـوَانِ أَوْ عَـاهَـةٍ تَحْـدُثُ فِـي ٱلأَبْـدَانِ
فَـٱبْـنِ لَـهُ فِعْـلاً مِـنَ ٱلثُّـلاَثِـي ثُـمَّ ٱئْـتِ بِـالأَلْـوَانِ وَٱلأَحْـدَاثِ
تَقُـولُ مَـا أَنْقَـىٰ بَيَـاضَ ٱلْعَـاجِ وَمَـا أَشَـدَّ ظُلْمَـةَ ٱلـدَّيَـاجِـي

(**غير دال علىٰ لون**) فلا يبنىٰ من الأفعال الدالة على الألوان ؛ كسود فهو أسود ، وحمر فهو أحمر ، (**أو**) غير دال علىٰ (**عيب**) أي : خلقة ؛ كحول فهو أحول ، وعور فهو أعور ، فلا تقول في الأول : ما أسوده ، ولا ما أحمره ، ولا تقول في الثاني : أعور بزيد ، ولا أعور به ، ولا أحول به ، (**فإذا أريد التعجب من فعل دال علىٰ لون أو خلقة . . فيتوصل إليه**) أي : إلى التعجب منه (**بجائز يصاغ منه**) فعل التعجب ؛ أي : بذكر فعل يجوز صوغ فعل التعجب .

(**وينصب مصدر**) الفعل (**المتعجب منه بعده**) أي : بعد ذلك الجائز (**مفعولاً به**) فتقول في التعجب من (بيض) : ما أشد بياضه ، ومن (عور) : ما أقبح عوره ، (**كما يؤخذ**) أي : يعلم التوصل إليه بجائز (**من قوله**) هـٰذا المذكور هنا رحمه الله تعالىٰ :

(وإن تعجبـت مـن الألـوان أو عـاهـة تحـدث فـي الأبـدان
فـابـن لـه فعـلاً مـن الثـلاثـي ثـم ائـت بـالألـوان والأحـداث
تقـول مـا أنقـىٰ بيـاض العـاج ومـا أشـد ظلمـة الـديـاجـي

(**وإن تعجبت**) أي : وإن أردت وقصدت التعجب (**من**) فعل ثلاثي دال على (**الألوان**) أيَّ لون كان ؛ كحمرة وسواد وبياض ، (**أو**) من فعل ثلاثي دال علىٰ (**عاهة**) وآفة وعيب ، أيَّ عاهة كان من العاهات ، والعلل التي (**تحدث**) وتحصل (**في الأبدان**) والأجساد (. . **فابن له**) أي : فصغ للتعجب من تلك الألوان والعاهات (**فعلاً من الثلاثي**) الذي يناسب المقام ؛ لأن فعل التعجب لا يصاغ إلا من الثلاثي ، مع استيفاء جميع الشروط الثمانية المذكورة سابقاً ، (**ثم ائت**) بعد ذلك الثلاثي

إذا قصدت التعجب من فعل ثلاثي دال علىٰ لون ؛ كالبياض ، أو علىٰ عاهة ؛ أي : علة ؛ كالعمىٰ . . فيتوصل إليه ؛ بأن يصاغ فعل التعجب من فعل ثلاثي ؛ أي : مع استيفاء سائر الشروط المذكورة ، . . . .

المتوفر جميع الشروط ؛ كشد ونقي (بـ) مصدر الفعل الدال على (**الألوان والأحداث**) أي : أو الدال على العاهات والآفات الحادثة الطارئة بعد أن لم تكن ، الذي تريد التعجب منه حالة كون ذلك المصدر بعد (ما أفعل) مضافاً إلىٰ فاعل الفعل الذي أردتَ التعجب منه ، أو إلىٰ ضميره ، (**تقول**) في التعجب من (بيض) (ما **أنقىٰ**) وأصفىٰ وأشد (**بياض العاج**) ، و(العاج) عظام الفيل ، واحده عاجة ، (**و**) تقول في التعجب من (أظلم) الرباعي : (**ما أشدَّ ظلمةَ الدياجي**) دياجي الليل : حنادسه وظلماته ؛ كأنه جمع ديجاة . اهـ « مختار » ، والمراد بالدياجي هنا : أواخر الليل ؛ أي : ما أشدَّ ظلامَ أواخر الليل ، والظلام : أمر حادث بعد النور ، فهو مثال للأحداث ، أو لبناء صيغة التعجب من الرباعي ، كما مر آنفاً ، وتقول في التعجب من (عور) : ما أقبحَ عورَه ، وفي التعجب من نحو : (انطلق) مما هو فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف : ما أشدَّ انطلاقَه ، وما أحسنَ استخراجَه ، وأشدَّ ظلمتَه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : أي : (**إذا قصدت**) أيها السائل (**التعجب من**) مدلول (**فعل ثلاثي دال علىٰ لون ؛ كالبياض**) الذي هو مدلول (بيض) ، (**أو**) التعجب من مدلول فعل ثلاثي دال (**علىٰ عاهة ؛ أي : علة**) ونقص وعيب (**كالعمىٰ**) الذي هو مدلول عمي ، (والفاء) في قوله : (. . **فيتوصل إليه**) رابطة لجواب (إذا) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية ؛ لأن الصواب (فتوصل) ، و(الياء) فيه من تحريف النساخ ؛ أي : إذا أردت التعجب من ذلك . . فتوصل إليه ؛ أي : إلى التعجب منه (**بأن يصاغ**) ويشتق (**فعل التعجب**) من إحدى الصيغتين السابقتين (**من فعل ثلاثي**) لا زائد عليه ؛ كشد وقبح ونقي ؛ أي : فتوصل إليه بصوغ فعل التعجب من فعل ثلاثي (**أي**) كائن ذلك الثلاثي (**مع استيفاء**) وتوفر (**سائر**) أي : جميع (**الشروط المذكورة**) آنفاً قبل هـٰذه الأبيات بقولنا : (واعلم : أن فعل التعجب إنما يبنىٰ من فعل متصرف ثلاثي مجرد تام . . .) إلخ

ثم يؤتىٰ بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه منصوباً بعد (ما أفعل) مضافاً إلىٰ فاعل الفعل ؛ فتقول في التعجب من (بيض) : ما أشدَّ بياضَه ، ومن (عور) : ما أقبحَ عورَه ، ومثله : ما مثل به ، وكذا يقال في التعجب من نحو : انطلق مما هو فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف : ما أشدَّ انطلاقَه . وأما الفعل الجامد ، والذي لا يتفاوت معناه. . فلا يتعجب منهما ألبتة ، . . . .

وقوله : (**ثم يؤتىٰ**) معطوف علىٰ (يصاغ) أي : فتوصل إليه بصوغ فعل التعجب من فعل ثلاثي ، متوفر جميع الشروط السابقة ، ثم بالإتيان (**بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه**) أي : من صاحبه ؛ كالبياض والسواد والعمىٰ حالة كون ذلك المصدر (**منصوباً**) على المفعولية (**بعد**) صيغة (**ما أفعل**) كما أشد بياضه ، أو مجروراً بعد صيغة أفعل ؛ كقولك : أقبح بعوره ، وحالة كون ذلك المصدر (**مضافاً إلىٰ فاعل الفعل**) الذي أردت التعجب منه ؛ أي : مضافاً إلىٰ ضميره .

و(الفاء) في قوله : (**فتقول**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت تطبيقه. . فأقول لك : تقول (**في**) التوصل إلى (**التعجب من**) مصدر (**بيض**) الدال على اللون : (**ما أشدَّ بياضَه ، و**) تقول في التعجب (**من**) مصدر (**عور**) الدال على العلة والعيب : (**ما أقبحَ عورَه ، ومثله**) أي : ومثل ما ذكرناه من المثالين في التوصل المذكور ، والدلالة على اللون والعيب : (**ما مثل به**) الناظم رحمه الله تعالىٰ من قوله : (ما أنقىٰ بياضَ العاج) فإنه دال على اللون ، (وما أشدَّ ظلمَةَ الدياجي) فإنه دال على الأحداث ، (**وكذا**) أي : ومثل ما ذكرناه في المثالين (**يقال في**) التوصل إلى (**التعجب من**) مصدر (**نحو : انطلق**) حالة كون ذلك النحو (**مما هو فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف**) كاستخرج ، فتقول في التعجب من مصدر نحو (انطلق) : (**ما أشدَّ انطلاقَه**) ، وأحسنَ استخراجَه .

(**وأما الفعل الجامد**) الذي لا يتصرف ؛ كـ(ليس) و(عسىٰ) و(نعم). . فهو محترز قوله : (من كل فعل متصرف) ، (**و**) الفعل (**الذي لا يتفاوت**) ولا يتفاضل (**معناه**) بالزيادة والنقصان ؛ كمات وفني (. . **فلا يتعجب منهما**) مطلقاً ؛ أي : بالواسطة ولا بغيره ، وقولنا : (مطلقاً) هو بمعنىٰ قوله : (**ألبتة**) أي : قطعاً بلا

وقد أفهم كلامه : أن فعل التعجب لا يبنىٰ من الألوان ، ولا من العاهات ، ولا من اسم ، ولا من فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف .

خلاف ؛ لأن الجامد لا مصدر له ، فينصب أو يجر ، وأما الذي لا يتفاوت معناه .. فإنه وإن كان له مصدر .. ليس قابلاً لتفاضل معناه ، إلا إذا أريد وصف زائد عليه ؛ فيقال في (نحو : مات زيد) : ما أفجعَ موتَه ، وأَفْجِعْ بموته ، كما أشار إليه البدر بن مالك . اهـ « يس » .

وقوله : (ألبتة) مصدر حذف عامله وجوباً ، و(التاء) فيه للوحدة ، والبت : القطع ؛ أي : أقطع ذلك القطعة الواحدة ؛ أي : لا أتردد ، ثم أجزم مرة أخرىٰ ، وقد بسطنا الكلام عليه في (باب المفعول المطلق) ، فراجعه .

(**وقد أفهم كلامه**) أي : كلام الناظم (**أن فعل التعجب لا يُبنىٰ**) أي : لا يشتق ولا يصاغ (من) الفعل الدال على (**الألوان**) كبيض وسود ؛ لالتباس التعجب منه بوصفه ؛ فلا يقال : ما أبيضَه وما أسودَه ، (**ولا من**) الفعل الدال على (**العاهات**) والآفات والعيوب ؛ للالتباس المذكور آنفاً ؛ فلا يقال : ما أعورَه وما أعماه ؛ حيث قال : (وإن تعجبت من الألوان . . .) إلىٰ آخره ، (**ولا من اسم**) كالحمار ، (**ولا من فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف**) كانطلق واستخرج لما مر آنفاً .

* * *

باب الإغراء والتحذير

وَٱلنَّصْبُ فِي ٱلإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ ... وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَٱفْهَمْ وَقِسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلاًّ بَرَّا ... دونَكَ بِشْراً وَعَلَيْكَ عَمْرَا

(باب الإغراء والتحذير)

جمعهما في باب واحد ؛ لاستواء أحكامهما ، كالنصب على المفعولية وإن اختلف معناهما ، لأن **الإغراء** : هو الحث على الشيء وإلزامه ، **والتحذير** : هو التبعيد عن الشيء ، وكأن الأولىٰ له تقديم التحذير على الإغراء ؛ كابن مالك في « الخلاصة » لأن باب التخلية بالمعجمة مقدم على التحلية بالمهملة . اهـ « خضري » ، ولكن قدمه ؛ لكونه المرغوب فيه ، بخلاف التحذير ؛ لأنه مرغوب عنه .

[فصل في الإغراء]

و(الإغراء) **لغة** : مصدر أغرى الرباعي ، يقال : أغرىٰ على الشيء إذا حث عليه وألزمه ، **واصطلاحاً** : تنبيه المخاطب علىٰ أمر محمود ليلزمه .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والنصب في الإغراء غير ملتبس ... وهو بفعل مضمر فافهم وقس
تقول للطالب خلا برا ... دونك بشراً وعليك عمرا)

(**والنصب**) أي : ونصب المغرىٰ به (**في الإغراء**) علىٰ أنه مفعول به (**غير ملتبس**) أي : غير مختلف ولا مشتبه علىٰ من له إلمام بالعربية ، (**وهو**) أي : ونصبه يكون إما (**بفعل مضمر**) أي : محذوف جوازاً ؛ نحو : الصلاة جامعة ؛ أي : احضروا الصلاة ، وإما وجوباً ؛ نحو : أخاك أخاك ، بالتكرار ، وإما بعامل ظاهر ؛ وذلك كما إذا (**تقول للطالب خلاً وبراً**) أي : صديقاً محسناً ؛ ليلزمه (**دونك بِشْراً**) أي : خذ أيها الطالب بِشْراً ، لأنه خل بر ، فـ(دونك) اسم فعل أمر بمعنىٰ (خذ) ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل اسم الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت بشراً مغرى به منصوب بـ(دونك) علىٰ أنه

مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة اسم الفعل مع فاعله في محل النصب مقول لـ(تقول) ، (و) تقول أيضاً في مثاله : (**عليك عمْراً**) أي : الزم أيها الطالب عمْراً ؛ فإنه عالم نحرير ، فـ(عليك) اسم فعل منقول بمعنى (الزم) ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت عمْراً مغرىً به منصوب بـ(عليك) علىٰ أنه مفعول به ، وجملة (عليك) معطوفة علىٰ جملة (دونك بشراً) علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول) .

وقوله : (**فافهم**) ما ذكرته لك من أمثلة الإغراء ، (**وقس**) عليه ما لم أذكره لك من أمثلته مما نطقته العرب ؛ إشارة إلىٰ أن النصب على الإغراء قياسي لا سماعي ، والغرض منه تكميل البيت .

والحاصل : أن العامل في الإغراء إما : ظاهر كما مثل ، وإما : مضمر جوازاً ؛ نحو : الصلاة جامعة ؛ فالصلاة مغرىً به منصوب بعامل محذوف جوازاً ، تقديره : احضروا الصلاة حالة كونها جامعة ، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ، ورفع الأول علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : هٰذه الصلاة أو الصلاة حاضرة ، ونصب الثاني على الحالية وبالعكس ، أو بعامل محذوف وجوباً ذلك في موضعين :

الأول : في العطف عليه ؛ نحو قولهم : الأهلَ والولدَ والمروءةَ والنجدة ؛ أي : الشجاعة ؛ فـ(الأهل) منصوب على الإغراء بعامل محذوف وجوباً ؛ لنيابة العطف عنه ، علىٰ أنه مفعول به ، تقديره : الزم الأهلَ . . . إلخ .

والثاني : في التكرار ؛ كقوله : [من الطويل]

أخــاك أخــاك إن مــن لا أخــا لــه . . . .

البيت ، و(أخاك) منصوب بعامل محذوف وجوباً ؛ لنيابة التكرار عنه ، تقديره : الزم أخاك .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**الإغراء**) في اصطلاح النحاة : (**تنبيه المخاطب**) وإيقاظه وحثه (**علىٰ**) فعل

أمر محمود ليلزمه ، وحكم الاسم المغرىٰ به النصب ، وهو ظاهر غير خفي ؛ لأنه مفعول به ، وعامله : **إما ظاهر** : نحو : الزم أخاكَ ، **ومنه** : قوله : دونك عمراً ، وعليك بكراً ؛ فـ(دونك) اسم فعل منقول من ظرف المكان بمعنىٰ (خذه) ، و(عليك) اسم فعل منقول من جار ومجرور بمعنى (الزم) ، وما بعدهما منصوب بهما على المفعول به ، لا بما نابا عنه ، كما هو صريح كلامه . . . .

(**أمر محمود**) شرعاً وعقلاً (**ليلزمه**) أي : ليلزم المخاطب ذلك الأمر ويفعله ، والمخاطب حدّه : من يوجه إليه الخطاب .

وأركانه أربعة : مغر وهو المتكلم ، ومغرىٰ وهو المخاطب ، ومغرىٰ عليه وهو الأمر المحمود ، وصيغة .

(**وحكم الاسم المغرىٰ به**) أي : **المغرىٰ** عليه من جهة الإعراب (**النصب**) لا غيره ، (**وهو**) أي : كون حكمه النصب (**ظاهر**) من كلام الناظم ؛ لأنه ذكره في المنصوبات (**غير خفي**) أي : غير ملتبس عند النحاة (**لأنه مفعول به ، وعامله**) أي : وعامل الاسم المغرىٰ به الذي نصبه .

(**إما ظاهر**) أي : ملفوظ (**نحو**) الزم من قولك : (**الزم أخاك ، ومنه**) أي : ومن عامله الملفوظ : (**قوله : دونك**) من قولك : دونك (**عمْراً وعليك**) من قولك : عليك (**بكراً ، فـ« دونك »**) في مثال الناظم وفي مثالنا : (**اسم فعل**) أمر ؛ أي : اسم مدلوله فعل أمر ، (**منقول من ظرف المكان بمعنىٰ « خذه »**) أي : خذ المغرىٰ به (**و« عليك »**) في مثالنا ومثال الناظم : (**اسم فعل**) أمر (**منقول من جار ومجرور بمعنى « الزم »**) المغرىٰ به ، وإنما قال الشارح منقول ؛ **لأن** اسم الفعل قسمان : منقول ومرتجل ؛ **فالمنقول** : ما سبق له استعمال قبل جعله اسم **فعل** ؛ كالمثالين المذكورين ، **والمرتجل** : هو الذي لم يسبق له **استعمال** في غير اسم الفعل ؛ كصه ومه .

(**وما بعدهما**) أي : وما **بعد** (دونك) و(عليك) (**منصوب بهما** ، **علىٰ**) أنه (**المفعول به**) لهما ، (**لا بما**) أي : لا بفعل (**نابا**) أي : ناب (**عليك**) و(دونك) (**عنه**) أي : عن ذلك الفعل ، (**كما هو**) أي : أن نصبه بما نابا عنه (**صريح كلامه**)

وإما مضمر : وإضماره ، **إما جوازاً** : نحو : الصلاةَ جامعةً ؛ أي : احضروا الصلاةَ ، و(جامعةً) حال ، ويجوز رفعهما ، ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس ، **وإما وجوباً** : وذلك في العطف ؛ نحو : الأهلَ والولدَ والمروءةَ والنجدةَ ، . . . .

أي : ظاهر كلام الناظم ، ومنطوقه حيث قال في الشطر الأخير من البيت الأول : (وهو بفعل مضمر) أي : محذوف .

وقوله : (**وإما مضمر** :) معطوف علىٰ قوله : (وعامله : إما ظاهر) أي : وعامله : إما ملفوظ كما ذكر ، وإما محذوف ، (**وإضماره**) أي : إضمار ذلك المضمر .

(**إما**) أن يكون (**جوازاً**) أي : جائزاً ، وجائز الإضمار : هو كل ما يجوز إظهاره (**نحو**) قول المسلمين عند اجتماعاتهم لصلاة تصلىٰ بالجماعة ؛ كصلاة العيد : (**الصلاةَ جامعةً**) فلفظ (الصلاة) مغرىٰ به منصوب بعامل محذوف جوازاً ، تقديره : (**أي : احضروا الصلاةَ** ، و« **جامعةً** » : **حال**) من الصلاة ، (**ويجوز رفعهما**) أي : رفع الكلمتين على الابتداء والخبر ، (**ورفع الأول**) علىٰ أنه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : الصلاة حاضرة ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هٰذه الصلاة ، (**ونصب الثاني**) على الحال من الأول علىٰ كلا التقديرين ، (**و**) يجوز إعرابها (**بالعكس**) أي : بعكس ما ذكر من الوجه الثاني ، وهو نصب الأول بعامل محذوف ، تقديره : احضروا الصلاة ، ورفع الثاني علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وهي جامعة ، والجملة حال من الأول ، ففي الكلمتين أربعة أوجه من الإعراب ، والرابع : نصبهما كما هو مقرر في محله .

وقوله : (**وإما وجوباً** :) معطوف علىٰ (إما جوازاً) والتقدير : وإضماره إما : أن يكون جائزاً ، وإما : أن يكون واجباً ، وهو ما لا يجوز إظهاره ؛ لقيام العوض مقامه ، (**وذلك**) أي : وجوب إضمار عامل المغرىٰ به يكون (**في العطف**) على المغرىٰ به بـ(الواو) خاصة ، فتعطف المغرى الثاني على المغرى الأول ؛ وذلك (**نحو**) قولهم : (**الأهلَ والولدَ والمروءةَ**) وهي التحفظ علىٰ أخلاق أمثالك مما ينقص دينك أو عرضك أو منصبك ، (**والنَّجْدةَ**) أي : الشجاعة ـ وهي بفتح النون ، وسكون

وفي التكرار ؛ نحو :

أخـاك أخـاك إن مـن لا أخـاً لـه　　كسـاع إلـى الهيجـا بغيـر سـلاح

وإنما وجب الإضمار فيهما ؛ لجعلهما كالبدل من اللفظ بالفعل ، كما أشار إلىٰ ذلك في التكرار بقوله : . . . .

الجيم ـ : شدة الإقدام على الأعداء فـ(الأهل) في هـٰذا المثال منصوب بعامل محذوف وجوباً ؛ لقيام المعطوف مقامه ، فهو كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، تقديره : الزم الأهلَ ، وما بعده معطوفات عليه .

(**و**) يكون وجوب إضمار العامل (**في التكرار**) أي : تكرار المغرىٰ به ، وإعادته بلفظه ؛ لقيام التكرار مقامه ؛ وذلك (**نحو**) قول مسكين بن عامر الدارمي : [من الطويل]

(أخـاك أخـاك إن مـن لا أخـاً لـه　　كسـاع إلـى الهيجـا بغيـر سـلاح)

فـ(أخاك) منصوب بعامل محذوف وجوباً ؛ لقيام التكرار مقامه ، تقديره : الزم أخاك ، و(الهيجا) تمد وتقصر : الحرب ، (**وإنما وجب الإضمار فيهما**) أي : في العطف والتكرار (**لجعلهما**) أي : لجعل العرب أو النحاة إياهما (**كالبدل**) أي : كالعوض (**من اللفظ**) أي : من التلفظ (**بالفعل**) العامل ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، (**كما أشار**) الناظم (**إلىٰ ذلك**) أي : إلىٰ كونه كالبدل من الفعل (**في التكرار بقوله**) رحمه الله تعالى الآتي قريباً .

وقوله : (أخاك أخاك . . .) إلخ البيت من الطويل ، وقائله : مسكين بن عامر الدارمي ، **والشاهد** : في (أخاك) حيث نصب بالألف على الإغراء بفعل واجب الحذف ، تقديره : الزم أخاكَ ، و(أخا) الثاني : توكيد لفظي له ، (إن) حرف نصب (من) اسم (إن) ، و(لا) النافية للجنس ، و(أخاً) اسمها منون ، منصوب بالفتحة الظاهرة علىٰ لغة من يلزم النقص في الأسماء الستة .

فإن قلت : لا يعرب اسم (لا) إلا إذا كان مضافاً أو شبيهاً به . . **قلت** : هـٰذا من الشبيه بالمضاف ؛ لأن لفظة (له) صفة (لأخا) أي : كائناً له ، والخبر محذوف ، تقديره : في الوجود ، وهـٰذا أولى الوجوه التي ذكروا في (لا أبا له) الذي هو مثل هـٰذا التركيب ، وإن قرأته بدون تنوين . . فهو مبني بفتح مقدر على الألف علىٰ لغة من

وَتَنْصِبُ ٱلإِسْمَ ٱلَّذِي تُكَرِّرُهْ عَنْ عِوَضِ ٱلْفِعْلِ ٱلَّذِي لاَ تُظْهِرُهْ
مِثْلُ مَقَالِ ٱلْخَاطِبِ ٱلأَوَّاهِ أَللهَ أَللهَ عِبَادَ ٱللهِ

يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها ، ولفظة (له) حينئذ هو الخبر ، و(الكاف) في (كساعٍ) اسمية بمعنىٰ (مثل) خبر (إن) ، و(ساع) اسم فاعل من سعىٰ ، و(الهيجا) الحرب يمد ويقصر ، والكثير المد ، وهو هنا بالقصر لا غير ؛ لأجل الوزن ، وقد علمت أن من ذهب إلى الحرب (بغير سلاح) فهو أول من يقتل . اهـ « حمدون » .

(فصل في التحذير)

و(التحذير) **لغة** : مصدر حذَّر المضعف يحذر تحذيراً ، إذا منعه من الشيء المكروه ، **واصطلاحاً** : تنبيه المخاطب علىٰ أمر مكروه ليجتنبه ، وقدم الإغراء على التحذير ؛ لأن عادة النحويين تقديم الأحسن معنىٰ ؛ فيقولون : نعم وبئس ، والثواب والعقاب ، والوعد والوعيد ، والخير والشر ، والأحسن معنىً هنا الإغراء ؛ لأنه للمصلحة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وتنصب الإسم الذي تكرره عن عوض الفعل الذي لا تظهره
مثل مقال الخاطب الأواه الله الله عباد الله)

أي : **(وتنصب)** أيها السائل **(الاسم)** المحذر عنه **(الذي تكرره عن عوض الفعل)** أي : ليكون تكراره عوضاً وبدلاً عن ذكر الفعل العامل فيه ، **(الذي لا تظهره)** أصلاً على التحذير ؛ أي : انصب المحذر عنه ، المكرر علىٰ أنه مفعول به بالفعل الذي لا يذكر ؛ لوجوب حذفه لقيام تكراره مقامه ، كما يجب حذفه في المغرىٰ به المكسور كما مر آنفاً ؛ وذلك المحذر عنه المكرر **(مثل مقال)** أي : مثل قول **(الخاطب)** أي : الواعظ **(الأواه)** أي : كثير التأوه والتوجع ؛ لخوف الله تعالىٰ : **(أللهَ أللهَ)** أي : اتقوا الله سبحانه وتعالىٰ ؛ بامتثال أوامره ، واجتناب نواهيه يا **(عبادَ اللهَ)** فلفظ الجلالة محذر عنه ، منصوب علىٰ أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً ؛ لقيام تكراره مقامه ،

أي : تنصب الاسم على الإغراء إذا كررته ـ كما تقدم ـ بعامل لا يظهر وجوباً ؛ لقيام العوض ، وهو تكرار المفعول مَقامه . . . .

تقديره : اتقوا اللهَ سبحانه وتعالىٰ يا عباد الله ، (عباد الله) منادىً مضاف ، حذف منه حرف النداء تخفيفاً .

واعلم : أن التحذير كالإغراء في أحكامه ، ويكون بثلاثة أشياء : **الأول** : إياك وأخواته من : إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن ، **والثاني** : ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلىٰ ضمير المخاطب ؛ نحو : نفسك أو رأسك ، **والثالث** : ذكر المحذر عنه ؛ نحو : اللهَ اللهَ ، والأسدَ الأسدَ .

ويجب حذف عامله في أربعة مواضع : **الأول** : أن يكون بـ(إياك) بدون عطف ؛ لأنه لما كثر التحذير بلفظ إياك . . جعلوا (إيا) كأنها بدل عن العامل المحذوف ، **والثاني** : أن يكون بـ (إياك) مع العطف ؛ نحو : إياك والأسدَ ، **والثالث والرابع** : أن يكون التحذير بغير (إيا) مع العطف ، أو مع التكرار ؛ فالعطف ؛ نحو : رأسك والحائط ، والتكرار ؛ نحو : الأسدَ الأسدَ ، وإنما وجب حذف الفعل في التحذير ؛ لضيق الوقت عن ذكره . اهـ « ملا جامي » ، قال الرماني : وإنما أضمر الفعل في التحذير ؛ لأنه مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو مجال لا يحتمل تطويل الكلام ؛ لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل إتمام الكلام . اهـ « خضري » .

واعلم : أن العطف في التحذير ، وكذا في الإغراء خاص بـ (الواو) كما مر ؛ لأن المراد فيهما الجمع والاقتران ، ولا يفيد هـٰذا المعنىٰ من حروف العطف إلا (الواو) ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي**) و(**تنصب**) أيها السائل (**الاسم**) المحذر عنه (**على الإغراء**) الصواب : على التحذير ؛ لأن المقام مقام البحث عنه (**إذا كررته**) أي : كررت الاسم المحذر عنه ، (**كما تقدم**) أي : نصباً مثل ما تقدم في الإغراء ؛ يعني : تنصبه علىٰ أنه مفعول به (**بعامل لا يظهر**) ، ويحذف (**وجوباً ؛ لقيام العوض** ، **وهو**) أي : ذلك العوض (**تكرار المفعول**) المحذر عنه (**مَقامه**) بفتح الميم : اسم مكان من (قام) الثلاثي ، وهو ظرف (لقيام) منصوب به ؛ أي :

وأما قول الخطيب : أللهَ اللهَ . . فمنصوب على التحذير ؛ بتقدير : اتقوا ، ولم يتعرض له في النظم ، وهو كالإغراء في أحكامه ، ولا يكون المغرىٰ به إلا ظاهراً متأخراً عن عامله . وأما ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ . . فمصدر مؤكد ؛ لأن ما قبله ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ . . . ﴾ إلخ ؛ فدل علىٰ أنه مكتوب عليكم ، وكأنه قال : كتب الله عليكم ذلك كتاباً ، . . . .

لقيام عوضه ، وهو الاسم المكرر مَقامه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

(**وأما قول الخطيب : أللهَ اللهَ . . فمنصوب على التحذير ؛ بـ**) عامل محذوف وجوباً ؛ لقيام التكرار مَقامه (**تقدير**) ه : (**اتقوا**) الله يا عباد الله ؛ أي : خافوا عقابه علىٰ مخالفته ، (**ولم يتعرض له**) أي : للتحذير الناظم (**في النظم**) أي : لم يذكر حكم التحذير صريحاً ولا تعريضاً في « منظومته » ، (**وهو**) أي : التحذير (**كالإغراء**) الذي سبق تفصيله آنفاً (**في أحكامه**) من نصبه على المفعولية ، ووجوب حذف عامله عند التكرار والعطف ، (**و**) لكن يفترقان ؛ بأن (**لا يكون المغرىٰ به إلا**) اسماً (**ظاهراً**) لا مضمراً ، وإلا . . (**متأخراً عن عامله**) كقوله : دونك بشراً ، وعليك عمْراً ، بخلاف المحذر عنه ؛ فإنه يكون ظاهراً ومضمراً .

(**وأما**) قوله تعالىٰ : (﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾) ، **فإن قلت** : إنه مشكل علىٰ قولنا : إن المغرىٰ به لا يكون إلا متأخراً عن عامله ؛ لأن (كتاب الله) منصوب على الإغراء بعامل متأخر عنه ، وهو (عليكم) وهو منتقض لهـٰذا الشرط .

قلت : (**فـ**) كتاب الله ليس منصوباً على الإغراء ، بل هو (**مصدر مؤكد**) لعامله المحذوف (**لأن ما قبله**) أي : ما قبل (كتاب الله) دل علىٰ ذلك العامل المحذوف ، وهو قوله تعالىٰ : (﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ) أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ ﴾ (**إلخ فدل**) ما قبل كتاب الله (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن الحكم المذكور قبله ، وهو تحريم المحرمات من النساء (**مكتوب عليكم ، وكأنه**) سبحانه (**قال : كتب الله عليكم ذلك**) الحكم ، الذي هو تحريم الأمهات وما بعدهن (**كتاباً**) ، فنصبه على المفعولية المطلقة بعامل محذوف ، فليس من باب الإغراء في شيء .

والخل : الصديق ، **والبر** - بفتح الباء - : المحسن ، **والأواه** : الكثير التأوه ؛ خوفاً من الله تعالىٰ .

(**والخل** : **الصديق**) الذي تخللت صداقته خلال الفؤاد ، (**والبَر** - **بفتح الباء** - : **المحسن**) ، وأما بكسرها . . فهو الإحسان ، (**والأواه** : **الكثير التأوه**) أي : قول (آه) (**خوفاً من الله تعالىٰ**) .

تتمة

[وجوب حذف العامل]

واعلم : أنه يجب حذف العامل في سبعة أبواب : **الأول** : باب الاشتغال ، **والثاني** : باب النداء ، **والثالث** : باب الإغراء والتحذير ، **والرابع** : المنصوب على المدح ؛ نحو : أتاني زيد الكريم ، **والخامس** : المنصوب على الذم ؛ نحو : أتاني زيد الفاسق ، **والسادس** : المنصوب على الترحم ؛ نحو : مررت بزيد المسكين ، **والسابع** : الاختصاص ؛ نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، فـ(نحن) مبتدأ ، و(أقرىٰ) خبره ، و(العرب) منصوب على الاختصاص بفعل لا يظهر وجوباً ؛ أي : أخص العربَ ، والجملة : حال . اهـ من هامش الشارح .

* * *

باب (إن) وأخواتها

وَسِتَّـــــةٌ تَنْتَصِـــــب ٱلْأَسْمَـــــاءُ بِهَـــا كَمَـــا تَـــرْتَفِـــعُ ٱلْأَنْبَـــاءُ
وَهْـــيَ إِذَا رَوَيْـــتَ أَوْ أَمْلَيْتَـــا إِنَّ وَأَنَّ يَـــا فَتَـــىٰ وَلَيْتَـــا
ثُـــمَّ كَـــأَنَّ ثُـــمَّ لَكِـــنَّ وَعَـــلّ وَٱللُّغَـــةُ ٱلْمَشْهُـــورَةُ ٱلْفُصْحَـىٰ لَعَـلّ

(باب « إن » وأخواتها)

أي : نظائرها في العمل ، وإنما عملت هٰذه الأحرف الستة النصب والرفع ، وقد كان المناسب لاختصاصها بالاسم أن تعمل فيه الجر ؛ لأنها أشبهت أفعالاً تامة متصرفة ، أشبهتها في اللفظ والمعنىٰ ، أما في اللفظ . . فلأنها ثلاثية ورباعية وخماسية ، كما تكون الأفعال كذلك ، وأما في المعنىٰ . . فلأنها بمنزلة أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت ، وإنما لم يقدم مرفوعها علىٰ منصوبها ؛ لإظهار قوتها علىٰ (ما) الحجازية ؛ لأنها شبيهة بفعل واحد ، وهو (ليس) لا غير ، ولم تشبهها إلا في المعنىٰ . اهـ « حمدون » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وستـــة تنتصـــب الأسمـــاء بهـــا كمـــا تـــرتفـــع الأنبـــاء
وهـــي إذا رويـــت أو أمليتـــا إن وأن يـــا فتـــىٰ وليتـــا
ثـــم كـــأن ثـــم لكـــن وعـــل واللغـــة المشهـــورة الفصحـىٰ لعـل)

أي : (وستة) من الأحرف المشبهة بـ (كان) (تنتصب الأسماء بها) أي : تنتصب المبتدآت بها اتفاقاً ، وتسمىٰ أسماءً لها ، (كما ترتفع الأنباء) أي : كما ترتفع أخبار المبتدآت بها على الأصح ، وتسمىٰ أخباراً لها ، ولا يخفىٰ ما في عبارة الناظم من القلب ، ولو عكس التشبيه ، فقال :

وستـــة تـــرتفـــع الأنبـــاء بهـــا كمـــا تنتصـــب الأسمـــاء

لكان أولىٰ ؛ إذ الصواب تشبيه ارتفاع الأخبار بانتصاب الأسماء ؛ لأن عملها النصب متفق عليه دون الرفع ، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها (وهي) أي : تلك الأحرف الستة (إذا رويت) يا فتىٰ ؛ أي : نقلتها عن النحاة ، أو

عن العرب ، (**أو أمليتا**) بألف الإطلاق في الضرب ؛ أي : أو أمليتها لغيرك يا فتىٰ لتعليمه ، والإملاء : حكاية القول لمن يكتبه .

وقوله : (**إنَّ وأنَّ**) خبر المبتدأ ، (**يا فتىٰ وليتا**) بألف الإطلاق و(ثم) في قوله : (**ثم كأنَّ ثم لكنَّ**) بمعنى الواو العاطفة ، أتىٰ بها ؛ لضرورة استقامة وزن البيت ، (**وعلَّ**) معطوفات علىٰ ما قبلها ، (**واللغة المشهورة**) علىٰ ألسنة الناس (**الفصحىٰ**) أي : المشتملة على الفصاحة عند اللغويين (**لعلَّ**) بلامين بينهما عين ساكنة .

واعلم : أن هـٰذه الأحرف الستة تسمى النواسخ ، جمع ناسخ ، وهو ما يزيل حكم المبتدإ والخبر ، ويثبت لهما حكماً آخر ، مأخوذ من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل إذا أزالته ، وإنما أزالت حكمهما ـ أعني : حكم الابتداء ـ لأنها عوامل لفظية ، والابتداء عامل معنوي ، واللفظي أقوىٰ من المعنوي ، ويشترط لدخولها على المبتدإ والخبر ثمانية شروط : **الأول** : ألاّ يكون المبتدأ لازم التصدير ؛ نحو : أيهم عندك ، **والثاني** : ألاّ يلزم الحذف ، كالمخبر عنه بنعت مقطوع ؛ نحو : الحمد لله الحميد بالرفع ، **والثالث** : ألاّ يلزم حالة واحدة ؛ نحو : طوبىٰ للمؤمنين ، وويل للكافرين ، **والرابع** : ألاّ يلزم الابتداء بنفسه ؛ نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، **والخامس** : ألاّ يلزم الابتداء بغيره ؛ نحو : خرجت فإذا أسد بالباب ، **والسادس** : أن تكون كلها مصدرة ما عدا (أنَّ) ، **والسابع** : أن تكون مرتبة في العمل ، فلا يجوز : إن قائم زيداً بتقديم الخبر على الاسم ، **والثامن** : ألا تكون مقترنة بـ(ما) الزائدة ما عدا (ليت) .

وهي بالنسبة إلى التخفيف والتشديد ثلاثة أقسام : ما لا يكون إلا مشدداً وهو (لعل) ، وما لا يكون إلا مخففاً وهو (ليت) ، وما يكون مشدداً ومخففاً وهو الأربعة الباقية ، وهـٰذه الأربعة ثلاثة أقسام أيضاً : **الأول** : ما عمله كثير مطلقاً ، وهو (أنَّ) المفتوحة وكأن ، وما عمله قليل إذا كان مخففاً ، وهو (إنَّ) المكسورة ، وما لا يعمل إلا مشدداً وهو (لكنَّ) اهـ من « الفتوحات » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**من جملة نواسخ الابتداء**)

هٰذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل ، فإنها تنسخ حكمه بدخولها على المبتدإ والخبر ؛ فتنصب المبتدأ . . . .

والخبر ، جمع ناسخ من النسخ بمعنى النقل ، يقال : نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه ؛ لأنها تنقل حكم المبتدإ والخبر إلىٰ حكم آخر ، أو من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظلَّ إذا أزالته ؛ لأنها تزيل حكم المبتدإ والخبر ، وتثبت لهما حكماً آخر . اهـ « عطار » .

(**هٰذه الأحرف الستة**) ، زاد « الموضح » سابعة ، وهي (عسىٰ) في لغة ؛ حملاً علىٰ (لعل) لكونها بمعناها ، وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلاً بها ؛ كقول صخر بن العود الحصري ، وكان ترجىٰ أن محبوبته يصيبها مرض ؛ ليكون ذلك وسيلة إلىٰ عيادته إياها : [من الطويل]

فقلت عساها نار كأس وعلها ... تشكّي فآتي نحوها فأعودها

وهي حينئذ حرف كـ (لعل) وفاقاً للسيرافي وخلافاً للجمهور في إطلاق فعليتها ، ولابن السراج وثعلب في إطلاق حرفيتها . اهـ .

والحاصل : أن نحو : عساك وعساه فيه ثلاثة مذاهب : مذهب سيبويه : أنها حرف كـ (لعل) ، ومذهب المبرد : أنها علىٰ أصلها ، تعمل عمل (كان) لكن انعكس طرفا الإسناد ، فما كان مبتدأً في الأصل ، وهو الضمير . . جعل خبرها مقدماً ، وجعل خبره اسمها مؤخراً ، فالضمير علىٰ هٰذين في محل نصب ، ومذهب الأخفش : أنها علىٰ أصلها ، والضمير اسمها في محل رفع ، لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ، ويرده رفع الخبر في البيت ، وأن النيابة إنما سمعت في المنفصل ؛ نحو : ما أنا كأنت لا في المتصل . اهـ « خضري » .

(**المشبهة بالفعل**) في لزوم دخولهن على المبتدإ والخبر والاستغناء بهما ، و(الفاء) في قوله : (**فإنها**) تعليلية ؛ أي : سميت نواسخ الابتداء ؛ لأنها (**تنسخ حكمه**) أي : حكم الابتداء (**بدخولها على المبتدإ والخبر ؛ فتنصب المبتدأ**) المسند إليه ، فخرج به الوصف الرافع لِمُكْتَفًى به عن الخبر ؛ لأنها لا تدخل عليه . اهـ « فواكه » .

اتفاقاً ويسمى اسمها ، وترفع الخبر عند البصريين ويسمىٰ خبرها ، وعند الكوفيين : إنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه ، ولهـٰذا لا يجوز : إن قائمٌ زيداً ، ولو كان معمولاً لها . . لجاز ، . . . .

(**اتفاقاً**) بين البصريين والكوفيين ، (**ويسمىٰ**) المبتدأ (**اسمها ، وترفع الخبر عند البصريين ويسمىٰ خبرها** ، **و**) أما (**عند الكوفيين**) . . فـ (**إنه**) أي : فإن الخبر (**مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها**) أي : قبل دخول هـٰذه الأحرف على المبتدإ والخبر ، على الخلاف المار في رافع الخبر في (باب الابتداء) ، قالوا ذلك (**لأنه**) أي : لأن الخبر (**لم يتغير عما كان عليه**) قبل دخولها عليه وهو الرفع .

(**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كون الخبر مرفوعاً به أولاً (**لا يجوز**) أن يقال : (**إن قائمٌ**) بالرفع علىٰ كونه خبراً لـ(إن) مقدماً على اسمها (**زيداً**) بالنصب علىٰ كونه اسماً لها مؤخراً ؛ لاشتراط الترتيب بين معمولي (إنَّ) ، ولأن (قائم) وصف اكتفىٰ بمرفوعه عن الخبر ، (وإنَّ) لا تدخل على الوصف المكتفِي بمرفوعه كما مر آنفاً ، بل يقال : أقائم زيد ؟ برفع زيد على الفاعلية للوصف ، (**ولو كان**) (قائم) (**معمولاً لها** . . **لجاز**) أن يقال : إن قائمٌ زيداً ، وهـٰذه الأحرف لا يجوز أن تدخل على الوصف المكتفي بمرفوعه ؛ لعدم كونه مسنداً إليه ؛ لأن هـٰذا الوصف بمنزلة الفعل ، وهـٰذه الأحرف لا تدخل على الفعل .

والحاصل : أن مذهب الكوفيين : أن خبر هـٰذه الأحرف باقٍ علىٰ رفعه في حال كونه خبراً لمبتدإ ، فهو مرفوع بالمبتدإ قبل النسخ وبعده ؛ بدليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ، ولو كان معمولها . . لجاز الفصل ، ومذهب البصريين أصح ؛ لما مر من شبهها الفعلَ المتصرفَ ، وأما عدم الفصل عن اسمها . . فلوجوب تأخيره عن اسمها ، ولم يراعَ ذلك في (كان) لضعف هـٰذه الأحرف بالحرفية والفرعية مثل (ما) وأخواتها ، وحكىٰ قوم منهم ابن سيده : أن بعض العرب ينصب بها الجزأين ؛ كقوله : [من الطويل]

إذا اسْودَّ جُنحُ الليل فلتأتِ ولتكنْ ... خُطـاكَ خِفـافـاً إنَّ حـراسَنـا أسـدا

وقوله : [من الرجز]

كـأنَّ أُذْنيــهِ إذا تَشَــوَّفـا ... قَــادِمــةً أو قَلَمــاً مُحــرَّفَـا

وعبارة الناظم صادقة بالمذهبين ، وإلى الأول أقرب ، وهو الراجح ، كما ذكرته في « شرح القطر » ، ولو عكس التشبيه . . لكان أولىٰ ، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها . . . .

وقوله :

ويا ليت أيام الصبا رواجعا

وقولهم : لعل أباك قائماً ، وأوله الجمهور بحذف الخبر ، والمنصوب الثاني إما : حال ؛ أي : تلقاهم أسداً ، وأقبلن رواجعاً ، ويوجد قائماً ، أو مفعول به ؛ كيشبهان قادمة من قوادم الطير ، وهي مقدمة أجنحته ، بل الحذف في هٰذا متعين ؛ لئلا يخبر بالمفرد عن غيره . اهـ « خضري » .

(**وعبارة الناظم**) يعني : قوله : (كما ترتفع الأنباء) (**صادقة بالمذهبين**) البصري والكوفي ؛ لأنه لم يعين رافع الخبر بأنه هٰذه الأحرف أو الابتداء قبل دخول الناسخ ، (**و**) لكن عبارة الناظم (**إلىٰ**) المذهب (**الأول**) يعني : البصري (**أقرب**) بقرينة ذكره أولاً أنها ناصبة الأسماء ، (**وهو**) أي : المذهب الأول هو (**الراجح**) علىٰ المذهب الثاني ، (**كما ذكرته**) أي : ذكرت رجحانه (**في شرحـ** ـي علىٰ (**القطر**) يعني : « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » ، وعبارته في « شرح القطر » : والأصح : الأول ؛ لأن هٰذه الأحرف أشبهت بـ (كان) الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدإ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ؛ لكون المبتدإ والخبر معهن ؛ كمفعول قُدِّم ، وفاعل أُخِّر ؛ تنبيهاً على الفرعية لـ (كان) ، ولأن معانيها في الإخبار ، فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيت إعراب العمد والفضلات . اهـ كلامه هناك .

(**ولو عكس**) الناظم في كلامه (**التشبيه**) أن تشبيه أسمائهن بأخبارهن ؛ فشبه الأخبار بالأسماء فقال :

وستة ترتفع الأنباء بها كما تنتصب الأسماء

(**لكان**) التشبيه (**أولىٰ**) ليكون جارياً علىٰ مذهب البصريين ، (**وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها**) ، وما لا . . فلا ؛ كالجملة الطلبية ، فلا

ومعنىٰ (إنَّ) و(أنَّ) : تأكيد النسبة ، ونفي الشك عنها ، والإنكار لها إلا أن (أنَّ) المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد كما سيأتي ، . . . .

يقال : إن زيداً اضربه ، والإنشائية ، فلا يقال : إن هـٰذا زوجتكها ، تريد إنشاء التزويج .

(ومعنىٰ « إنَّ ») المكسورة (« وأنَّ ») المفتوحة : (**تأكيد النسبة**) الواقعة بين المبتدإ والخبر إذا كان المخاطب عالماً بها ؛ كقولك لمن كان عالماً بقيام زيد : إن زيداً قائمٌ ، (**ونفي الشك عنها**) أي : عن النسبة إذا كان المخاطب شاكاً فيها ، ومتردداً في وقوعها ؛ كقولك لمن سمع قيام زيد ممن لا يوثق بخبره : إن زيداً قائم ؛ فإنه يزول عنه التردد في النسبة بذلك ، وهي قيام زيد ، ويكون عنده محققاً ، (**والإنكار لها**) بالجر ، معطوف على الشك ؛ أي : ولنفي إنكار المخاطب النسبة تارة إذا كان جاحداً لها ؛ كقولك لمنكر قيام زيد : إن زيداً قائم . اهـ « كوكب » .

ثم اعلم : أن المقرر في علم المعاني أن المخاطب بمضمون الكلام إما : أن يكون خالي الذهن من النسبة ، أو شاكاً فيها ، أو منكراً لها ، فخالي الذهن يلقي إليه الكلام غير مؤكد ؛ لأنه مهما ألقي إليه الكلام . . ثبت في ذهنه ؛ لعدم ما يعارضه فيه ، فالتأكيد بالنسبة إليه ضائع ، وهم يقتصرون في تراكيبهم علىٰ قدر الحاجة ، والشاك يلقىٰ إليه الكلام مؤكداً استحساناً ؛ لإزالة الشك الذي فيه قلبه ، والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام علىٰ قدر إنكاره قوةً وضعفاً ، قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ ، فلما بالغوا في الإنكار . . زيد التأكيد باللام ، فقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ وأما العالم بالنسبة . . فلا يخاطب بما علمه ؛ لعدم الفائدة ، إلا إذا نزل منزلة واحد من هـٰذه الثلاثة . اهـ من « النزهة » نقلاً عن الفاسي .

و(الواو) في قوله : (ونفي الشك والإنكار) بمعنىٰ (أو) كما يعلم من حلنا ؛ أي : فهما مشتركان في تأكيد النسبة ، (**إلا**) أن بينهما فرقاً في بعض الأحكام ؛ لـ (**أن** « **أنّ** » **المفتوحة**) الهمزة من حروف المصادر ؛ لأنها (**مع ما بعدها**) من معموليها (**في تأويل**) المصدر الواقع موقع (**المفرد** ، **كما سيأتي**) تفصيله قريباً إن شاء الله تعالىٰ .

ومعنىٰ (كأنَّ) : التشبيه المؤكد ؛ لأنه مركب من (الكاف) و(أنَّ) ، ومعنىٰ (لكنَّ) : الاستدراك ، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق ، ومعنىٰ (ليت) : التمني ، وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر ، . . .

(ومعنىٰ « **كأنَّ** ») بفتح الهمزة ، وتشديد النون ، وهي حرف بسيط على الأصح لا مركب ، قاله ابن عنقاء ، وقال الفاكهي في « الفواكه » : إنها حرف مركب من (كاف) التشبيه ، و(أنَّ) المؤكدة ، وقدمت علىٰ (أنَّ) لإفادة التشبيه من أول وهلة ، وفتحت همزة (أنَّ) لفظاً ؛ أي : لدخول الجار ، فصارتا كلمة ؛ ولهـٰذا لا تتعلق (الكاف) بشيء . اهـ « كواكب » ، (**التشبيه المؤكَّد**) بفتح الكاف ، نعت للتشبيه ، وهو الدلالة علىٰ مشاركة أمر ، وهو المشبه لأمر ، وهو المشبه به في معنىٰ جامع بينهما خسة أو شرفاً ، وإنما قلنا : (إنها للتشبية المؤكد) (**لأنه**) أي : لأن لفظ (كأن) (**مركب من « الكاف »**) الجارة (**و« أنَّ »**) المفتوحة المشددة ؛ كقولك : كأن زيداً أسد أو حمار .

(**ومعنىٰ « لكن »**) بتشديد النون ، وهي حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون إلىٰ أنها مركبة من (لا) و(أن) ، والكاف زائدة بينهما للتشبيه ، وحذفت الهمزة للتخفيف ، (**الاستدراك ، وهو تعقيب الكلام**) أي : تداركه (**برفع ما يتوهم**) أي : باللفظ الذي يرفع وينفي ثبوت ما يتوهم ويشك (**ثبوته**) من الكلام السابق ؛ وذلك نحو قولك : زيد شُجاع ، بضم الشين ، فهـٰذا يوهم ثبوت الكرم له ؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنه بخيل ، (**أو**) تعقيب الكلام باللفظ الرافع لتوهم ما يتوهم (**نفيه من الكلام السابق**) كقولك : ما زيد عالماً لكنه صالح ، فإنه يوهم نفي صلاحه ؛ لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنه صالح ، قال الأزهري وغيره : ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام آخر .

(**ومعنىٰ « ليت » التمني ، وهو طلب ما لا طمع فيه**) أي : في حصوله ، لعدم إمكانه ؛ نحو : ليت الشباب عائد ؛ لأن عوده بعد المشيب مستحيل عادة ، فلا يطمع في حصوله ، (**أو**) طلب (**ما فيه**) أي : في حصوله (**عسر**) ومشقة ، كقول

ومعنىٰ (لعلَّ) : الترجي في المحبوب ، والإشفاق في المكروه ، ويعبر عنهما بالتوقع ، ويقال فيها : (عَلَّ) و(لعلَّ) و(لَعَنَّ) بمعنىٰ واحد :

وَإِنَّ بِـــالْكَسْـــرَةِ أُمُّ الأَحْـــرُفِ تَـأْتِـي مَـعَ الْقَـوْلِ وَبَعْـدَ الْحَلِـفِ

الضعيف عن الكسب ، المنقطع الرجاء : ليت لي مالاً فأحج .

(**ومعنىٰ** « لعل ») ويقال فيها : (علّ) كما سيأتي ، قال العصامي في (لعل) ستَّ عشرة لغة وذكرها ، (**الترجي**) والارتقاب (**في**) الشيء (**المحبوب**) كقولك : لعل الحبيب قادم ، (**والإشفاق**) أي : الخوف والارتقاب (**في**) وقوع الشيء (**المكروه**) نحو : لعل عمراً هالك ، (**ويعبر عنهما**) أي : عن الترجي والإشفاق (**بالتوقع**) وهو ارتقاب الشيء ، مكروهاً كان أو محبوباً ، قال الشارح في « شرح المتممة » : ولو عبّر بالإشفاق . . لكان أولىٰ ؛ لأن التوقع صادق بهما ، ولا يكون إلا في الممكن ، **قلت** : تعبيره بالترجي أولىٰ ؛ لأنه أصل معانيها وأشهرها ، (**ويقال فيها عَلَّ**) بالعين ، واللام المشددة ، (**ولَعلَّ**) بلامين ثانيتهما مشددة ، (**ولَعَنَّ**) بلام وعين ، آخرها نون مشددة ، كلها (**بمعنىً واحدٍ**) ، وهو الترجي .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن بـــالكســـرة أم الأحـــرف تـأتـي مـع القـول وبعـد الحلـف)

أي : (**وإن**) حالة كونها ملتبسة (**بالكسرة**) أي : بكسرة همزتها ؛ أي : (**إنَّ**) المكسورة الهمزة (**أُمُّ**) هـٰذه (**الأحرف**) الستة أو السبعة كما مر ، وأصلها ؛ لاختصاصها بما ليس لغيرها ؛ كجواز دخول (لام) الابتداء علىٰ خبرها ، أو علىٰ اسمها ، أو علىٰ معمول خبرها ، كما سيأتي قريباً ولها ؛ أي : ولهمزتها ثلاثة أحوال :

الأول : **وجوب الكسر** ، وذلك إذا لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، كما إذا وقعت في ابتداء الكلام ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ، **ووجوب الفتح** : وذلك إذا سد المصدر مسدها ؛ كبلغني أن زيداً منطلق .

وجواز الوجهين : إن صحَّ الأمران .

فذكر الناظم وجوب الكسر بقوله : (**تأتي**) (إن) المكسورة الهمزة ، وتتعين (**مع القول**) أي : إذا وقعت في أول الجملة المحكية بالقول ؛ لأن المحكي بالقول لا يكون

(إنَّ) بكسر الهمزةِ **أُمُّ هـٰذه الأحرف** ، ولها ثلاثة أحوال : **وجوب الكسر** : إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، **ووجوب الفتح** : إن سد ذلك ، **وجواز الوجهين** : إن صحّ الاعتباران . . . .

إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ؛ نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ ، فتقول في إعرابه : (إني) ناصب واسمه ، و(عبد الله) خبره ، والجملة في محل النصب مقول قال ، وخرج بقولنا : (في أولِ الجملة) الواقعةُ في أثناء الجملة المحكية بالقول فإنها تفتح ؛ نحو : قال زيد : اعتقادي أن عمراً فاضل .

(و) تأتي (إن) المكسورة وتتعين (**بعد الحلف**) والقسم إذا وقعت في أول جوابه؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، سواء أوجدت اللام في خبرها ؛ نحو : ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ أو لا ؛ نحو : ﴿ حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ فخرج بقولنا : (إذا وقعت في أول جوابه) ما إذا وقعت في أثناء الجواب ؛ نحو : والله ؛ اعتقادي أن زيداً فاضل ، فإنها تفتح ؛ لأنها وقعت خبر المبتدإ ، وكذا تتعين المكسورة إذا وقعت في ابتداء الكلام ؛ نحو : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ، وبعد (ألا) الاستفتاحية ؛ نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ وغير ذلك من الموضع التي تتعين فيها كسر همزة (إن) فجملتها تسعة ، كما بيناها في « الفتوحات »، **وضابطها** : أن تقول : إن كل موضع تتعين فيه الجملة ، ويمتنع فيه المفرد . . وجب فيه كسرها .

وقد ذكر الشارح أغلبها رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين بقوله : (إنَّ) الملبسة (**بكسر الهمزة أُمُّ هـٰذه الأحرف**) الستة وأصلها ؛ لاختصاصها بما ليس لغيرها ، (**ولها**) أي : ولـ(إن) من حيث هي هي (**ثلاثة أحوال**) :

الأول : (**وجوب الكسر إن لم يسد المصدر**) ، ولم يقم (**مسدها**) أي : محلها (**ومسد معموليها**) .

(و) **الثاني** : (**وجوب الفتح**) أي : فتح همزة (إن) ، (**إن سد ذلك**) وذلك في ثمانية مواضع ، كما بيناها في « الفتوحات » ، **وضابطها** : أن تقول : كل موضع تعين فيه المفرد ، وامتنعت فيه الجملة . . وجب فيه فتحها .

(و) **الثالث** : (**جواز الوجهين**) أي : كسر الهمزة وفتحها (**إن صح الاعتباران**)

فيجب الكسر إذا وقعت مع معموليها محكية بالقول ؛ نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ ، أو جواباً للقسم ؛ نحو : ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ ، أو في ابتداء الكلام ؛ نحو : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ، ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ ، أو في ابتداء الصلة ؛ . . .

أي : سد ذلك مسدها وعدم سده ، وذلك في نحو ثمانية مواضع ، كما بيناها هناك ، **وضابطها** : أن تقول : كل موضع يصلح فيه المفرد والجملة . . يجوز فيه الأمران .

و(الفاء) في قوله : (**فيجب الكسر**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن لهمزة (إن) ثلاث أحوال : وجوب الكسر ، ووجوب الفتح ، وجواز الأمرين ، وأردت بيان مواضع وجوب الكسر . . فأقول لك : يجب كسر همزة (إن) :

(**إذا وقعت**) (إن) (**مع معموليها محكية بالقول**) أي : مذكورة مصدرة بالقول ؛ أي : إذا وقعت في أول الجملة المحكية بالقول ؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ) ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ ، بخلاف الواقعة في أثنائها ؛ نحو : قال زيد : اعتقادي أن عمراً فاضل ، فتفتح لوقوعها خبراً ؛ أي : اعتقادي فضل عمرو .

(**أو**) وقعت (**جواباً للقسم**) أي : للاسم المقسم به ، سواء وجدت (اللام) في خبرها ؛ نحو : ﴿ وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ أو لا (**نحو**) : ﴿ حمٓ * (وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾) لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة .

(**أو**) وقعت (**في ابتداء الكلام**) أي : في ابتداء كلام المتكلم حقيقة (**نحو** : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾) ، أو حكماً ، كما إذا وقعت بعد (ألا) التي يستفتح بها الكلام ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ) لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ، لأنها لو فتحت . . لصارت مبتدأ بلا خبر ؛ لتأولها بالمفرد ، وهو لا يستقبل به الكلام . اهـ « مجيب » ، وكذا إذا وقعت في وسط كلام المتكلم إذا كانت ابتداء كلام آخر ؛ نحو : الزم زيداً إنه فاضل ، فقولك : إنه فاضل كلام مستأنف ، وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ . اهـ « يس » .

(**أو**) وقعت (**في ابتداء الصلة**) أي : صورة ولفظاً ، ولا فرق بين صلة الموصول

نحو : جاء الذي إنه فاضل ، أو الصفة ؛ نحو : مررت برجل إنه فاضل ، أو الجملة الحالية ؛ نحو : جاء زيد إنه فاضل ، أو المضاف إليها ما يختص بالجمل ؛ كجئتك إذ إن زيداً أمير . . . .

الاسمي والحرفي، وإنما وجب الكسر ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة (**نحو**) قولك : (**جاء الذي إنه فاضل**) بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظاً ؛ نحو : جاء الذي عندي إنه فاضل ، وإلا . . فهي واقعة في أولها بحسب المرتبة ؛ لوقوعها مع معموليها في محل المبتدإ ، والظرف قبله خبره ، وإنما وجب كسرها في نحو : أعجبني الذي أبوه إنه فاضل ، مع وقوعها حشو الصلة ؛ لأنها خبر عن اسم عين . اهـ « يس » .

(**أو**) وقعت في ابتداء (**الصفة**) وأولها (**نحو : مررت برجل إنه فاضل**) لأن فتحها يؤدي إلىٰ وصف أسماء الأعيان بالمعاني والمصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل . اهـ « كردي » .

(**أو**) وقعت في أول (**الجملة الحالية ؛ نحو : جاء زيد إنه فاضل**) وإنما وجب الكسر هنا مع أنها لو فتحت . . لأولت بالمفرد ، وهو الأصل في الحال ؛ لأنها لو فتحت . . لأولت بمصدر معرفة ، وشرط الحال التنكير . اهـ « حمدون » .

وقوله : (**أو المضاف إليها ما يختص بـ**) إضافته إلىٰ (**الجمل**) بالرفع معطوف على الواقعة المفهومة من وقعت ؛ أي : وتكسر إن الواقعة في أول الجملة المحكية بالقول ، وإن المضاف إليها ما يختص بالجمل ، فهو من العطف على المعنىٰ ، وذلك كثير في كلامهم . اهـ « كردي » ، وذلك كـ (إذ) و(حيث) (**كـ**) قولك : (**جئتك إذ إن زيداً أمير**) لأن (إذ) ونحوها لا تضاف إلا إلى الجملة ، و(أن) المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد ، وفيها فوات المقصود من الإضافة ، ومثل (إذ) كل ما يلازم الإضافة إلى الجمل ؛ كـ (حيث) اتفاقاً ، و(إذا) عند الجمهور ، و(بينا) و(بينما) عند كثيرين ، وإنما تعين الكسر بعد ما ذكر ؛ لأن (إذ) لا تضاف إلا إلى الجملة، فلو فتحت (أن) بعدها . . لأدىٰ ذلك إلىٰ إضافتها إلى المفرد ؛ لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد كما مر . اهـ « كواكب » ، قال ابن هشام وغيره : وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح (أن) بعد (حيث) ، وهو لحن فاحش . اهـ .

ويجب الفتح إذا وقعت : فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو خبراً عن اسم معنى غير قول . . .

وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي يجب فيها الكسر سبعة ، ثم ذكر من المواضع التي يجب فيها الفتح أربعة ، فقال : (**ويجب**) أي : يتعين (**الفتح**) أي : فتح همزة (أن) :

(**إذا وقعت**) أن (**فاعلاً**) أو نائباً عنه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي : إنزالنا ، وكقوله عز وجل : ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ أي : استماع نفر من الجن ، لوجوب كون الفاعل والنائب مفرداً ، ولهٰذا أوجبوا الفتح بعد (لو) الشرطية ؛ نحو : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ .

(**أو**) وقعت (**مفعولاً**) نحو : ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ أي : إشراككم ؛ لأن المفعول لا يكون إلا مفرداً ، ويدخل فيه المفعول لأجله ؛ نحو : جئتك أني أحبك ، والمفعول معه ، كما قال ابن الخباز ؛ نحو : يعجبني جلوسك عندنا ، وأنك تحدثنا . اهـ « يس » .

(**أو**) وقعت (**مبتدأ**) لوجوب كون المبتدأ مفرداً ؛ ولهٰذا أوجبوا الفتح بعد (لولا) الامتناعية ؛ لأنه لا يأتي بعدها إلا المبتدأ ؛ نحو : لولا أنك منطلق . . ما خرج زيد ، سواء كان مبتدأ في الحال ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ أي : يابسة لا نبات فيها ، مستعار من الخشوع ، وهو التذلل ؛ أي : ومن دلائل قدرته رؤيتك الأرض خاشعة ، فإذا أنزلنا عليها الماء . . اهتزت أو في الأصل ؛ نحو : كان عندي أنك فاضل .

(**أو**) وقعت (**خبراً عن اسم معنى غير قول**) ولا صادق عليه خبرها ؛ نحو : اعتقادي أنه فاضل ، فيجب الفتح ، ولا يجوز الكسر ؛ لأنه يؤدي إلىٰ وقوع الجملة خبراً من غير رابط ، بخلاف قولي : إنه فاضل ، واعتقاد زيد إنه حق ، فيجب الكسر ؛ لأن الجملة في الأول قصد بها حكاية لفظها ، فهي نفس المبتدإ ؛ فلا تحتاج إلىٰ رابط ؛ أي : قولي هٰذا اللفظ لا غيره ، وفي الثاني : الرابط اسم (إن) ، وقال مكي : لا يظهر وجه الكسر في هٰذا الأخير ، ولعله لذلك أسقطه الشارح ، ولأنه يرد عليه نحو : عملي أني أحمد الله ، فإن حمد الله صادق علىٰ عملي ، مع أن الفتح

وتكسر وتفتح إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية ، أو بعد (فاء) الجزاء ، . . . .

واجب ، وتحرير المقام يطلب من حواشي « التوضيح » ، وخرج بقوله : (عن اسم معنىٰ) ما إذا وقعت خبراً عن اسم عين ؛ نحو : زيد إنه فاضل ، فيجب فيه الكسر ؛ لأن المصدر لا يخبر به عن الذات إلا بتأويل ، وهو ممتنع مع (إن) اهـ « خضري » .

وذكر الشارح من مواضع وجوب الفتح أربعة ، ثم ذكر مواضع جواز الوجهين ، فقال : (**وتكسر**) همزة (إن) (**وتفتح**) أي : يجوز فيها الأمران باعتبارين :

(**إذا وقعت**) إن (**بعد** « **إذا** » **الفُجائية**) إن لم يكن معها (لام) الابتداء بضم الفاء والمد ، من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : (إذا) الدالة علىٰ هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة ، والغرض من الإتيان بها الدلالة علىٰ أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها علىٰ سبيل المفاجأة . اهـ « خضري » ، نحو : خرجت فإذا إن زيداً قائم ، فمن كسرها . . جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، وهـٰذا بناء علىٰ أن (إذا) حرف فجاءة ، لا محل لها من الإعراب ، ومن فتحها . . جعلها مع صلتها مصدراً ، وهو مبتدأ ، خبره (إذا) الفجائية ، والتقدير : فإذا قيام زيد ؛ أي : ففي الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً والتقدير : خرجت فإذا قيام زيد موجود . اهـ « ابن عقيل » ، وأما إذا كان بعدها (لام) . . فيجب كسرها ؛ نحو : خرجت فإذا إن الشمس لطالعة .

(**أو**) وقعت (**بعد** « **فاء** » **الجزاء**) أي : بعد (الفاء) التي تدل علىٰ كون ما بعدها جزاءً لما قبلها ؛ نحو : من يأتني . . فإنه مكرم ، فالكسر علىٰ جعل (إن) ومعموليها جملة ، أجيب بها الشرط ، فكأنه قال : من يأتني . . فهو مكرم ، والكسر أحسن ؛ لعدم احتياجه إلى التأويل ، والفتح علىٰ جعل (أن) وصلتها مصدراً مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : من يأتني . . فإكرامه موجود ، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الإكرام ، وهـٰذا أولىٰ ؛ لأن حذف المبتدإ في جملة الجواب أكثر من الخبر ؛ نحو : ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ أي : فهو يؤوس ، قال ابن مالك : والكسر أحسن قياساً ؛ لعدم إحواجه إلىٰ تقدير ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ، والفتح علىٰ جعل (أن) مع

أو في موضع التعليل ، وقد بسط ابن هشام في « توضيحه » الكلام علىٰ ذلك .

وَٱلـلاَّمُ تَخْتَـصُّ بِمَعْمُـولاَتِهَـا ... لِيَسْتَبِيـنَ فَضْلُهَـا فِـي ذَاتِهَـا
مِثَـالُـهُ إِنَّ ٱلأَمِيـرَ عَـادِلُ ... وَقَـدْ سَمِعْـتُ أَنَّ زَيْـداً رَاحِـلُ
وَقِيـلَ إِنَّ خَـالِـداً لَقَـادِمُ ... وَإِنَّ هِنْـداً لأَبُـوهَـا عَـالِـمُ

معموليها مبتدأ ، أو خبر مبتدإ ، والمعنىٰ : فالغفران والرحمة ؛ أي : حاصلان ، أو فالحاصل الغفران والرحمة .

(أو) وقعت (في موضع التعليل) نحو قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ ، فالكسر أرجح علىٰ أنه تعليل مستأنف ، والفتح علىٰ تقدير (لام) العلة ؛ أي : لأنه ، ومثله : (لبيك إن الحمد والنعمة لك) .

(وقد بسط ابن هشام في « توضيحه » الكلام علىٰ ذلك) ، وعبارة « المجيب » : وقد بسط في « الأوضح » الكلام علىٰ هـٰذه الكلام الأمور ؛ أي : علىٰ هـٰذه الأحوال الثلاثة ، من : وجوب الكسر ، ووجوب الفتح ، وجواز الأمرين ، فراجعه .

تتمة

[تأويل (أن) المفتوحة بمصدر باعتبار ما يضاف إليها]

واعلم: أن (أن) المفتوحة تؤول بمصدر خبرها مضافاً لاسمها إن كان مشتقاً ، وبالكون إن كان جامداً أو ظرفاً؛ كبلغني أنك زيد، أو في الدار؛ أي: بلغني كونك زيداً. . . إلخ ، وفي الجامد : بلغني زيديتك ؛ لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية .اهـ « خضري » ، وقد تستعمل (أن) غير حرف ، فتكون فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل أو للمفعول مشتقاً من الأنين ، تقول : أَنَّ زيد في الدار ، بفتح النون ، فإذا بنيته للمفعول. . تكسر الهمزة علىٰ لغة من يقول في (رَدَّ) : رِدَّ ـ بكسر الراء ـ وقد تستعمل أمراً ، تقول : إِنَّ يا زيد بكسر الهمزة ؛ كقولك : فِرَّ يا زيد من الأسد .اهـ من هامش الشارح .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والـلام تختـص بمعمـولاتهـا ... ليستبيـن فضلهـا فـي ذاتهـا
مثـالـه إن الأميـر عـادل ... وقـد سمعـت أن زيـداً راحـل
وقيـل إن خـالـداً لقـادم ... وإن هنـداً لأبـوهـا عـالـم)

تختص (إنَّ) المكسورة بجواز دخول (لام) الابتداء علىٰ خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد ؛ . . . .

أي : (**وتختص**) (إن) المكسورة الهمزة ، وتتميز عن سائر أخواتها (بـ) جواز دخول (لام) الابتداء علىٰ بعض (**معمولاتها**) عند إرادة المبالغة في التأكيد ، وإنما جمع المعمولات ؛ نظراً إلى اسمها وخبرها ومعمول الخبر وضمير الفصل ، أو الإضافة للجنس ، فتبطل معنى الجمعية ، فيصدق الجنس بالواحد (**ليستبين**) أي : ليظهر (**فضلها**) أي : تميزها في هٰذا الباب عن أخواتها . اهـ « تحفة » ، (**في ذاتها**) أي : في نفسها ، وأنها أم الباب ؛ لاختصاص معمولاتها بـ (اللام) دون أخواتها ، (**مثاله**) والمثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ؛ أي : مثال نصب هٰذه الأحرف الأسماءَ ، ورفعها الأنباءَ قولك في مثال (إن) المكسورة : (**إن الأمير عادل**) في الرعية غير جائر فيهم ، وقولك في مثال (أن) المفتوحة : (**وقد سمعت أن زيداً راحل**) ، وفيه إشارة إلى الفرق بين (إن) المكسورة و(أن) المفتوحة ؛ بأن المفتوحة لا بد فيها أن يسبقها عامل يطلبها ؛ كـ (سمعت) في هٰذا المثال ، والمكسورة تقع في ابتداء الكلام .

(و) تختص (إن) المكسورة من أخواتها ؛ بدخول (لام) الابتداء علىٰ خبرها ، سواء كان ذلك الخبر مفرداً ؛ وذلك كما إذا (**قيل** : **إن خالداً لقادم**) من سفره ، أو كان جملة اسمية (و) ذلك كما إذا قيل : (**إن هنداً لأبوها عالم**) أو جملة فعلية مصدرة بمضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، أو ماض غير متصرف ؛ نحو : إن زيداً لنعم الرجل ، أو متصرف مقرون بـ (قد) نحو : إن زيداً لقد قام ، أو ظرفاً ؛ نحو : إن زيداً لعندي ، أو جاراً ومجروراً ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**تختص « إن » المكسورة**) الهمزة من بين أخواتها الخمسة أو الستة (**بجواز دخول « لام » الابتداء علىٰ خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد**) أي : تأكيد النسبة الحاصلة بين اسمها وخبرها ؛ وسميت لام الابتداء ؛ لأنها تدخل على المبتدإ ، وإنما أخرت إلى الخبر مع إن المكسورة ؛ لكراهية توالي حرفي تأكيد باقيين علىٰ صورتهما ، فخرج : لهنك قائم ، بإبدال همزة (إن)

بشرط أن يكون مؤخراً ، ولم يكن منفياً ، ولا ماضياً متصرفاً ، خالياً من (قد) ، . . .

هاء ؛ لزوال صورة (إن) ، فأخروا اللام دون (إن) لكون (إن) عاملة ، وحق العامل التقديم لا سيما مع ضعف عملها بالحرفية .اهـ « خضري » ، وتسمى اللام المزحلقة بالقاف ، والمزحلفة بالفاء ؛ لأن أصل (إن زيداً لقائم) : لإن زيداً قائم ، فكرهوا اجتماع حرفي تأكيد ، فزحلقوا اللام دون إن ؛ لئلا يتقدم معمولها عليها .اهـ « كواكب » .

ووجه عدم لحوق (لام) الابتداء بعد غير (إن) من أخواتها أن (ليت) و (لعل) و(كأن) تغير معنى الابتداء ، وتزيل حكمه ؛ إذ معنىٰ (ليت) أتمنىٰ ، و(لعل) أترجىٰ ، و(كأن) أشبه ، ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتنافيا ، وأما (أن) المفتوحة . . فإن الجملة معها في تأويل المفرد ، ولا يمكن توكيده ، ولكن تدل علىٰ أن ما بعدها مطلوب لما قبلها ، واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا ، وإن سمع دخولها في خبر غير (إن) المكسورة . . حكم عليها بالزيادة ؛ كقراءة ابن جبير : ﴿ألا أنهم ليأكلون الطعام﴾ بفتح الهمزة ، أو حكم عليها بالشذوذ ، وإنما دخلت اللام بعد (إن) المكسورة ؛ لأنها شبيهة بالقسم في التوكيد .اهـ « حمدون » ، (**بشرط أن يكون**) الخبر (**مؤخراً ، ولم يكن منفياً ، ولا ماضياً متصرفاً ، خالياً من « قد »**) .

قوله : (بشرط أن يكون الخبر مؤخراً) عن اسمها ، فلو قدم الخبر على اسمها ؛ نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ . . لم تدخل (اللام) على الخبر ؛ لئلا يتوالىٰ حرفا توكيد ، (ولم **يكن**) الخبر منفياً ؛ بأن كان مثبتاً ، وإنما امتنع دخولها على الخبر المنفي ؛ نحو : إن زيداً لم يقم ؛ لئلا يجمع بين حرفين متماثلين في نحو : (لم) و(لن) و(لا) وحمل باقي أدوات النفي علىٰ هـٰذه الثلاثة ، قوله : (ولا) يكون (ماضياً) أي : ولم يكن ماضياً متصرفاً خالياً من (قد) نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ ﴾ ، وإنما امتنع دخولها على الماضي المذكور ؛ لعدم شبهه بالاسم ، ودخلت في الخبر المفرد ؛ لشبهه بالمبتدإ ، وعلى الجملة الاسمية ؛ لأنها مبتدأ وخبر ، وعلى الفعل المضارع وعلى الماضي الجامد غير (ليس) لشبهها بالاسم ، وشبيه الشبه شبه .اهـ « حمدون » ، فجملة شروط دخولها على الخبر أربعة : تأخره عن الاسم ، وكونه

ولا فرق فيه بين أن يكون مفرداً ؛ نحو : إن خالداً لقادم ، أو جملة اسمية ؛ نحو : إن هنداً لأبوها عالم ، أو فعلية مصدرة بمضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، أو ماض غير متصرف ؛ نحو : إن زيداً لنعم الرجل ، أو متصرف مقرون بـ (قد) نحو : إن زيداً لقد قام ، أوظرفاً ؛ نحو : إن زيداً لعندي ، أو جاراً ومجروراً ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ، وتختص أيضاً بجواز دخول (اللام) على اسمها ؛ بشرط ألا يلي (إن) نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ، إن فيك لزيداً راغب ، وعلىٰ معمول خبرها المتوسط ؛ نحو : إن زيداً لطعامك آكل ، وإن في الدار لعندك زيداً جالس . . . .

مثبتاً ، وغير ماض متصرف ، وغير جملة شرطية . اهـ « صبان » .

(**ولا فرق فيه**) أي : في جواز دخول (اللام) علىٰ خبرها (**بين أن يكون**) الخبر (**مفرداً ؛ نحو : إن خالداً لقادم ، أو جملة اسمية ؛ نحو : إن هنداً لأبوها عالم ، أو**) كونه جملة (**فعلية مصدرة بمضارع ؛ نحو** : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، **أو**) كونه جملة فعلية مصدرة بـ (**ماض غير متصرف ؛ نحو : إن زيداً لنعم الرجل**) لأن الجامد كالاسم المفرد ؛ لعدم دلالته على الزمان ، (**أو**) كونه جملة فعلية مصدرة بماض (**متصرف مقرون بـ « قد » نحو : إن زيداً لقد قام ، أو**) كونه (**ظرفاً ؛ نحو : إن زيداً لعندي ، أو**) كونه (**جاراً ومجروراً ؛ نحو** : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ، **وتختص**) (إن) المكسورة (**أيضاً**) أي : كما اختصت بجواز دخول (اللام) علىٰ خبرها (**بجواز دخول « اللام »**) أي : (لام) الابتداء (**على اسمها**) ، وقوله : (جوازاً) زيادة من النساخ لا معنىٰ له ؛ أي : تختص بجواز دخول (اللام) على اسمها (**بشرط ألا يلي**) اسمها (**إن**) المكسورة ، واشترط ذلك ؛ لئلا يجمع بين حرفي تأكيد ، سواء فصل بينهما الخبر الظرفي (**نحو** : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً) لِّأُولِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ أو فصل بينهما معمول خبرها ؛ نحو : (**إن فيك لزيداً راغب ، و**) تختص أيضاً بجواز دخول (اللام) (**علىٰ معمول خبرها المتوسط**) بين اسمها وخبرها من وسط القوم ؛ كوعد ؛ أي : توسطهم ، سواء تقدم الاسم علىٰ ذلك المعمول (**نحو : إن زيداً لطعامك آكل**) ، أو تقدم غير الاسم عليه ؛ نحو : (**وإن في الدار لعندك زيداً جالس**) .

والمعنىٰ : سواء تقدم الاسم كالمثال الأول ، أو الخبر ؛ كإن عندي لفي الدار

وهـٰذه (اللام) هي الداخلة على المبتدإ ، وإنما أخرت للخبر مع (إن) كراهية اجتماع حرفي تأكيد ؛ ولهـٰذا تسمى اللام المزحلقة بالقاف ، والمزحلفة بالفاء ، واختصت (إن) بها ؛ ليظهر بذلك تميزها علىٰ أخواتها في نفسها ، وأنها أُمُّ الباب .

وقول الناظم : (وقد سمعت أن زيداً راحل) مثال غير مطابق ، . . . .

زيداً ، وكالمثال الثاني في الشرح ، أو تقدم غيرهما ؛ كإن عندي لفي الدار زيداً جالس ، ولو قيل : إذا توسط ذلك المعمول بين ما بعد إن . . لشمل ذلك كله . اهـ « خضري » .

(**وهـٰذه** « **اللام** » **هي الداخلة**) في أصلها (**على المبتدإ**) لتأكيد الابتداء ، أو على المؤخر من اسم (إن) وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك ، وأما نحو : ليقوم زيد ، و﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ ﴿ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ﴾ . . فالمشهور أنها (لام) قسم ؛ لأن (لام) الابتداء لا تدخل على الفعل إلا في باب (إن) كما في « المغني » ، وسميت بذلك ؛ لأن أصلها الدخول على المبتدإ . اهـ « خضري » .

(**وإنما أخرت**) هـٰذه (اللام) أي : لام الابتداء (**للخبر**) أي : إلىٰ خبر (إن) (**مع** « **إن** ») لأجل (**كراهية اجتماع**) أي : توالي (**حرفي تأكيد ؛ ولهـٰذا**) أي : ولأجل تأخيرها عن أول الكلام إلى الخبر (**تسمى اللام المزحلقة بالقاف**) أي : المنقولة عن محلها ، (**و**) تسمىٰ (**المزحلفة بالفاء**) أي : المحولة عن محلها ، وعبارة « الأشموني » : فزحلقوا اللام إلى الخبر ، وفسره الصبان بقوله : زحلقوا بالقاف وبالفاء ؛ أي : أخروها ، ولم يزحلقوا (إن) لأنها قويت بالعمل ، وحق العامل التقدم . اهـ « صبان » .

(**واختصت** « **إن** ») المكسورة (**بها**) أي : بهـٰذه (اللام) أي : بدخولها علىٰ معمولاتها (**ليظهر**) ويعلو (**بذلك تميزها**) وشرفها (**علىٰ أخواتها في نفسها**) أي : في ذاتها ، (**و**) يعلم (**أنها أم الباب**) أي : أصل حروف هـٰذا الباب .

(**وقول الناظم**) في بيان مميزات (إن) المكسورة : (« **وقد سمعت أن زيداً راحل** » **مثال غير مطابق**) للمقام ؛ لأن هـٰذا مثال (أن) المفتوحة ، وليس في شيء

ولو قال : وقد سمعت إنه لراحل . . لكان أنسب ، ويحتمل إرادة التمثيل لـ (إن) و(أن) المفتوحة ، مع الايماء إلى الفرق بينهما .

وَلاَتُقَـــدِّمْ خَبَــرَ ٱلْحُـــرُوفِ إلاَّ مَـــعَ ٱلْمَجْـــرُورِ وَٱلظُّـــرُوفِ
كَقَـــوْلِهِـــمْ إنَّ لِـــزَيْـــدٍ مَـــالاَ وَإِنَّ عِنْـــدَ عَـــامِـــرٍ جِمَـــالاَ

من مثال (إن) المكسورة ، (**ولو قال**) الناظم بدل هـٰذا الشطر : (**وقد سمعت إنه لراحل . . لكان**) المثال (**أنسب**) للمقام ، (**ويحتمل إرادة التمثيل**) أي : إرادة الناظم بالمثالين الأولين التمثيل (**لـ « أن »**) المكسورة ، (**و« أن » المفتوحة ، مع الإيماء**) والإشارة (**إلى الفرق بينهما**) أي : بين المكسورة والمفتوحة ؛ باشتراط تقدم العامل على المفتوحة ، وبعدمه في المكسورة ؛ لأنها تأتي في ابتداء الكلام ، بخلاف المفتوحة ، كما اخترنا هـٰذا الاحتمال في حلنا .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ولا تقـــدم خبـــر الحـــروف إلا مـــع المجـــرور والظـــروف
كقـــولهـــم إن لـــزيـــد مـــالا وإن عنـــد عـــامـــر جمـــالا)

أي : (**ولا تقدم**) أيها السائل (**خبر**) هـٰذه (**الحروف**) الستة المذكورة ، فـ(أل) في الحروف للعهد الذكري ، والقياس أن يقال : الأحرف ؛ لأنها من أفراد جمع القلة إلا أن يقال : أتىٰ بالحروف ؛ لضرورة استقامة الوزن ؛ أي : لا تقدم أخبارها علىٰ أسمائها ، بل ولا عليها من باب أولىٰ ، وأوجب الترتيبَ بذكرها أولاً ، ثم بأسمائها ثم بأخبارها (**إلا مع**) كونه من (**المجرور**) آت ، (و) مع كونه من (**الظروف**) لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما ؛ وذلك (**كقولهم**) أي : كقول بعض العرب : (**إن لزيد مالاً**) كثيراً بتقديم خبرها المجرور على اسمها ، (و) قولهم : (**إن عند عامر جِمالاً**) عديدةً بكسر الجيم ، جمع جمل ، وهو ذكر الإبل ، أو بفتح الجيم مصدر جَمُل بمعنىٰ حسن ؛ أي : إن له جَمالاً بديعاً لا نظير له ، بتقديم خبرها الظرفي على اسمها ؛ يعني : لا يجوز في هـٰذه الأحرف الستة السابقة أن يتقدم خبرها على اسمها ، لضعفها في العمل ؛ لعدم تصرفها في معمولاتها بلزومها حالة واحدة ، وإن عملت عمل الأفعال من النصب والرفع بالحمل عليها ؛ لأنه لا يتقدم

أي : لا يجوز في هـٰذه الأحرف أن يتقدم خبرها على اسمها ، لضعفها في العمل ؛ لعدم تصرفها وإن عملت عمل الأفعال ، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لتوسعهم فيهما كما مثل ، وقد يجب التقديم لعارض ؛ نحو : إن عند هند عبدها ، وإن في الدار صاحبها ، وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم . . امتنع تقديمه عليها من باب أولىٰ ؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم ....

خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، كما مثله الناظم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : لا يجوز في هـٰذه الأحرف**) الستة (**أن يتقدم خبرها على اسمها ؛ لضعفها في العمل**) بكونه علىٰ خلاف القياس ، وقوله : (**لعدم**) أي : بعدم (**تصرفها**) في معمولاتها ، متعلق بقوله : (لضعفها) و(اللام) فيه بمعنى (الباء) السببية (**وإن عملت عمل الأفعال**) أي : عمل (كان) وأخواتها ؛ أي : عكس عملها ؛ حطاً لرتبتها عن رتبتها ، وقوله : (**إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً**) استثناء من عدم الجواز ؛ أي : لا يجوز تقدم أخبار هـٰذه الأحرف على اسمها ، إلا إذا كان خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً (**لتوسعهم**) أي : لتوسع العرب وتسامح النحاة (**فيهما**) أي : في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما ، (**كما مثل**) الناظم ، وذلك كالمثالين اللذين مثل بهما الناظم .

(**وقد**) أي : وقليلاً (**يجب التقديم**) أي : تقديم خبر هـٰذه الأحرف إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً (**لعارض**) أي : لسبب عارض ؛ كلزوم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة إذا لم يقدم ؛ وذلك كـ (**نحو**) قولك في تقديم الخبر الظرفي : (**إن عند هند عبدها ، و**) في الجار والمجرور : (**إن في الدار صاحبها**) فيجب تقديم الخبر على اسمها في هـٰذين المثالين ؛ لما يلزم علىٰ تأخيره من عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممتنع ، (**وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم**) أي : تقديم خبرها على اسمها (. . **امتنع تقديمه**) أي : تقديم الخبر (**عليها**) أي : علىٰ هـٰذه الأحرف نفسها حالة كون امتناع تقديمه عليها (**من باب**) امتناع (**أولىٰ**) أي : من نوع امتناع أولىٰ وأحرىٰ من الامتناع الأول ، وهو تقديمه على اسمها ، وإنما كان من باب الامتناع الأولىٰ (**لأن امتناع الأسهل**) والأخف ، وهو تقديم خبرها على اسمها (**يستلزم**)

امتناع غيره ، بخلاف العكس ، فلا يلزم من جواز تقديم الظرف والمجرور على الاسم جواز تقديمه عليها ؛ إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره :

وَإِنْ تُـزَدْ مَـا بَعْـدَ هَـٰذِيْ ٱلأَحْـرُفِ فَـٱلـرَّفْـعُ وَٱلنَّصْـبُ أُجِيـزَا فَـٱعْـرِفِ
وَٱلنَّصْـبُ فِـي لَيْـتَ وَعَـلَّ أَظْهَـرُ وَفِـي كَـأَنَّ فَـٱسْتَمِـعْ مَـا يُـؤْثَـرُ

أي : يستوجب بطريق اللزوم (**امتناع غيره**) وهو امتناع الأصعب الذي هو امتناع تقديم خبرها عليها نفسها ، وذلك الاستلزام ملتبس ، (**بخلاف العكس**) أي : بخلاف الاستلزام العكس ، وهو استلزام امتناع الأصعب ، الذي هو تقديمه على الأحرف امتناع الأسهل ، الذي هو تقديمه على اسمها .

و(الفاء) في قوله : (**فلا يلزم**) معللة لمحذوف ، تقديره : وإنما قلنا : (بخلاف العكس) لأنه لا يلزم (**من جواز تقديم الظرف والمجرور على الاسم**) الذي هو الأسهل (**جواز تقديمه**) أي : جواز تقديم الخبر الظرفي (**عليها**) أي : علىٰ هـٰذه الأحرف ، الذي هو الأصعب (**إذ لا يلزم من تجويز الأسهل**) الذي هو تقديم الخبر على الاسم (**تجويز غيره**) أي : غير الأسهل ، الذي هو الأصعب ، الذي هو تقديم الخبر الظرفي علىٰ هـٰذه الأحرف ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ حكمَ ما إذا زيدت (ما) الحرفية بعد هـٰذه الأحرف الستة فقال :

(وإن تـزد مـا بعـد هـٰـذي الأحـرف فـالـرفـع والنصـب أجيـزا فـاعـرف
والنصـب فـي ليـت وعـل أظهـر وفـي كـأن فـاستمـع مـا يـؤثـر)

(**وإن تزد « ما »**) الحرفية (**بعد هـٰذي الأحرف**) الستة (.. **فالرفع**) أي : رفع اسمها علىٰ إهمالها ، (**والنصب**) أي : نصب اسمها علىٰ إعمالها قد (**أجيزا**) أي : قد أجيز كل منهما (**فاعرف**) أي : إذا أردت إتقان العلوم .. فاعرف ما ذكرته لك من حكم زيادة (ما) **بعد** هـٰذه الأحرف ، وجرى الناظم علىٰ جواز إعمال الكل ، غير أنه يرىٰ أن الإعمال أظهر في (ليت) و(لعل) و(كأن) حيث قال رحمه الله تعالىٰ : (**والنصب**) أي : على الإعمال (**في ليت**) كقول النابغة الذبياني من بحر البسيط يصف زرقاء اليمامة :

قـالـت ألا ليتمـا هـٰذا الحمـامُ لنـا   إلـىٰ حَمـامَتِنـا ونصفُـه فَقَـدِ

برفع الحمام ، ونصبه بـ (ليت) ، (و) في (عَلَّ) كقولك : لعلما الحبيب قادم (**أظهر**) أي : أرجح من الإلغاء ، (و) كذلك النصب (**في كأنَّ**) أرجح ؛ كقولك : كأنما زيداً أسد ؛ أي : والنصب في هـٰذه الثلاثة أرجح من الإلغاء ؛ لاشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية ، بخلاف البقية ؛ لأن الكلام قبل هـٰذه الثلاثة الإخبار من المسند إليه بالمسند ، وبعدها لتمني المسند للمسند إليه ، أو ترجيه له ، أو تشبيهه به ، وقيل : لأن هـٰذه الثلاثة تغير معنى الجملة إلى الإنشاء . اهـ « صبان » ، وعن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير ؛ للعلة المذكورة فيها ، وعن الفراء وجوب الإعمال في (ليت) و(لعل) .

واعلم : أن هـٰذا الكلام كله فيما إذا اتصلت بهن (ما) الحرفية الزائدة ، أما إذا اتصلت بهـٰذه الأحرف (ما) الموصولة .. فإنها لا تبطل عملها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَـٰحِرٍ﴾ ، ومن ذلك قول الشاعر : [من الطويل]

فـوالله مـا فـارقتكـم قـاليـاً لكـم   ولكـن مـا يقضـىٰ فسـوف يكـون

فـ (ما) اسم موصول لا زائدة في موضع نصب علىٰ أنها اسم (لكن) و(يقضىٰ) صلتها ، وجملة (فسوف يكون) خبرها ، ودخلت (الفاء) في خبرها ؛ لأن (ما) الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم ؛ فلذلك دخلت (الفاء) في الخبر ، كما تدخل في الجواب ، نص عليه ابن مالك . اهـ « تصريح » ، وقوله : (**فاستمع ما يؤثر**) أي : فاسمع ما يؤثر وينقل عن العرب فاتبعه تكملة بيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**إذا اتصلت « ما » الحرفية**) خرجت بهـٰذا القيد (ما) الاسمية ؛ فإنها لا تكفها عن العمل ، كما في قول الشاعر : [من الطويل]

فـو الله مـا فـارقتكـم قـاليـاً لكـم   ولكـنَّ مـا يقضـىٰ فسـوف يكـون

وخرج بقيد (**الزائدة**) المصدرية ؛ نحو : إن ما فعلت حسن (**بهـٰذه الأحرف**) الستة (.. **كفتها**) أي : كفت (ما) هـٰذه الأحرف ، ومنعتها (**عن العمل**) فتسمىٰ

وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية ، فيتعين فيها الإلغاء ؛ نحو : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا ﴾ ، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ ، وقول الشاعر :

ولكنمــا أسعــىٰ لمجــد مُــؤثَّــل . . . .

[وقول آخر] :

. . . . لعلمــــا أضـاءت لـك النـار الحمـار المقيـدا

نعم ؛ ....

(ما) الكافة ، (**وهيأتها**) أي : هيأت (ما) الزائدة هـٰذه الأحرف (**للدخول على الجمل الفعلية**) كقوله : (ولكن ما يقضىٰ فسوف يكون) (**بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية ، فيتعين فيها**) أي : في هـٰذه الأحرف (**الإلغاء**) أي : إبطال عملها ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، مثال إلغائها لاتصال (ما) بها في الجمل الاسمية (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾) ، ومثال إلغاء (أن) المفتوحة لاتصال (ما) بها قوله تعالىٰ : (﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا ﴾) ، ومثال إلغاء (كأن) لاتصال (ما) بها قوله تعالىٰ : (﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾) ، (و) مثال إلغاء (لكنَّ) لاتصال (ما) بها : (**قول الشاعر** : [من الطويل]

(**ولكنمــا أسعــىٰ لمجــد مُــؤثَّــل**) وقـد يـدرك المجد المؤثـل أمثـالي

البيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندي ، و(المجد) الشرف ، و(المُؤثَّل) بضم الميم ، وتشديد الثاء المثلثة المفتوحة ، علىٰ صيغة اسم المفعول ، المورث من الآباء ، المستمر الدائم ، **والشاهد** : في قوله : (لكنما أسعىٰ) حيث اتصلت (ما) الزائدة بـ (لكنَّ) وقد كفتها عن العمل ، وأمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية ، وهي قوله : (أسعىٰ) (و) مثال إلغاء (لعل) لاتصال (ما) بها ، ودخولها على الجملة الفعلية قول الآخر : [من الطويل]

أعـد نظـراً يـا عبـد قيـس (**لعلمــا أضاءت لك النار الحمار المقيدا**)

غرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء .

وقوله : (**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (فيتعين فيها الإلغاء) رفع به عموم تعين

يستثنىٰ من ذلك (ليت) فيجوز فيها الإعمال استصحاباً للأصل وهو الأرجح ؛ لبقائها على اختصاصها بالأسماء وهو الأكثر ، والإهمال حملاً لها علىٰ أخواتها ، وقد روي بالوجهين قوله :

قـالـت ألا ليتمـا هـٰـذا الحَمـامُ لنـا . . . .

يروىٰ برفع (الحمامُ) . . . .

الإلغاء لـ (ليت) أي : لكن (**يستثنىٰ من ذلك**) أي : من تعين الإلغاء باتصال (ما) بها (**ليت**) فإنها تكون باقية مع (ما) على اختصاصها بالجملة الاسمية ، فلا يقال : ليتما قام زيد ؛ فلذلك أبقوا عملها ، كما قال الشارح (**فيجوز فيها الإعمال استصحاباً للأصل**) أي : لحكمها الأصلي قبل دخول (ما) عليها ، وهو العمل ، فتكون (ما) زائدة ملغاة على الإعمال ، (**وهو**) أي : إعمالها (**الأرجح**) من الإهمال (**لبقائها على اختصاصها بالأسماء ، وهو الأكثر**) في كلامهم ، ظاهر كلام الشارح استواء الوجهين ، وبه صرح بعضهم ، (**و**) يجوز فيها أيضاً (**الإهمال**) فتكون (ما) كافة (**حملاً لها علىٰ أخواتها ، وقد روي بالوجهين**) أي : بالإعمال والإهمال (**قوله**) أي : قول النابغة الذبياني من بحر البسيط في زرقاء اليمامة امرأة من بقية طسم وجديس ، يضرب بها المثل في حدة البصر ، قيل : كانت تبصر مسافة ثلاثة أيام ، وقصتها كما في « الدرر » : أنها كان لها قطاة واحدة ، ثم مر بها سرب القطا بين جبلين ، فقالت :

ليـــت الحمـــام ليـــه إلـــىٰ حمـــامتيـــه

ونصفـــه قـــديـــه تـــم الحمـــام ميـــه

فنظر فيها فإذا القطا وقع في شبكة صياد فعده فإذا هو ست وستون ، ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة ، فإذا ضم ذلك إلىٰ قطاتها . . كان مئة ، فقال النابغة : [من البسيط]

(**قالت ألا ليتما هـٰـذا الحمامُ لنا**) إلـىٰ حمـامَتِنـا ونصفُـه فَقَـدِ

وقولها : (إلىٰ حمامتيه) أي : منضمة إلىٰ حمامتي (ونصفه قديه) أي : نصف هـٰذا الحمام المار وهو ثلاث وثلاثون (قديه) أي : حُسبَ في الانضمام إلىٰ هـٰذا الحمام المار ، والهاء للسكت .

(يروىٰ) هـٰذا البيت (برفع «**الحمام**») على الابتداء وإلغاء (**ليت**) وجعل (ما)

ونصبه ، هـٰذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الراجح ، وذهب جمع إلىٰ جواز إعمال الكل قياساً علىٰ (ليت) ، فإنه لم يسمع إلا فيها ، وقيل : وفي (إن) أيضاً ، وجرىٰ عليه الناظم غير أنه يرىٰ أن الإعمال أظهر في (ليت) و(لعل) و(كأن) لاشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية ، بخلاف البقية ، وعن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير ....

كافة ، (و) بـ (**نصبه**) أي : نصب (الحمام) علىٰ إعمال (ليت) وجعل (ما) زائدة ، (**هـٰذا**) أي : جواز الوجهين في (ليت) وتعين الإلغاء في الباقي (**مذهب سيبويه** ، و) مذهب (**الجمهور** ، **وهو**) أي : هـٰذا المذهب (**الراجح**) لسماع الإعمال في (ليت) دون غيرها .

(**وذهب جمع**) من النحاة (**إلىٰ جواز إعمال الكل**) أي : كل الأحرف الستة بعد ما (**قياساً علىٰ** « **ليت** » ، **فإنه**) أي : فإن الإعمال (**لم يسمع إلا فيها**) أي : إلا في (ليت) كالبيت المار آنفاً ، (**وقيل** : **و**) قد سمع الإعمال (**في** « **إن** ») المكسورة (**أيضاً**) أي : كما سمع في (ليت) ، وفي « التصريح » : وندر في (إنما) الإعمال ؛ نحو : إنما زيداً قائم بنصب زيداً ، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعاً .اهـ ، (**وجرىٰ عليه**) أي : علىٰ جواز إعمال الكل (**الناظم**) رحمه الله تعالىٰ ؛ حيث قال : (فالرفع والنصب أجيزا) (**غير أنه**) أي : لكن الناظم (**يرىٰ**) ويعتقد (**أن الإعمال أظهر**) وأرجح على الإهمال ؛ لقوة شبهه بالفعل الناسخ للابتداء .اهـ « يمني » (**في** « **ليت** » و« **لعل** » و« **كأنَّ** ») حيث قال : (والنصب في ليت وعل أظهر . . .) ، وإنما رأىٰ ذلك (**لاشتراكها**) أي : لاشتراك هـٰذه الثلاثة (**في تغيير معنى الجملة الابتدائية**) الذي هو إسناد المسند إلى المسند إليه ؛ لأن الكلام قبل هـٰذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند ، وبعدها لتمني المسند للمسند إليه أو ترجيه له أو تشبيهه به ، وقيل : لأن هـٰذه الثلاثة تغير معنى الجملة إلى الإنشاء ، (**بخلاف البقية**) أي : بقية الأحرف الستة ، وهي (إن) و(أن) و(لكن) فإنها لا تغير معنى الجملة ، (و) نقل (**عن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال**) هـٰذه (**الثلاثة لا غير**) ها من الثلاثة الباقية .

للعلة المذكورة ، وعن الفراء وجوب الإعمال في (ليت) و(لعل) .

وقوله : (**للعلة المذكورة**) آنفاً ؛ يعني : تغييرها معنى الجملة الابتدائية علة لإعمال هـٰذه الثلاثة ، (و) نقل (**عن الفراء وجوب الإعمال في** « **ليت** » و« **لعل** ») دون غيرهما ، وعبارة الناظم في « شرحه » هنا : إذا دخلت (ما) علىٰ (إن) وأخواتها . . جاز لك أن تجعلها زائدة ، فلا يتغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر ، وجاز أن تجعلها كافةً فتصير الأحرف الستة بمنزلة (هل) التي لا تغير المبتدأ أو الخبر ، إلا أن الاختيار أن تنصب في (كأنما) و(ليتما) و(لعلما) ، وترفع في (إنما) و(أنما) بكسر الهمزة وفتحها ، (ولكنما) كما قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ، وإنما اختير الرفع في هـٰذه الثلاثة الأخيرة ؛ لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها ، ويتغير في الثلاثة الأولىٰ ، فيتغير الكلام في (كأنما) إلى التشبيه ، وفي (ليتما) إلى التمني ، وفي (لعلما) إلى الترجي ، والفرق بين التمني والترجي : أن التمني يكون فيما يمكن وفيما لا يمكن ، والترجي لا يستعمل إلا فيما يمكن ، فلا يجوز أن يقال بدل (ألا ليت الشباب يعود يوماً) (ألا لعل الشباب يعود يوماً) والله أعلم ، انتهىٰ .

* * *

. . . .

(باب « كان » وأخواتها)

أي : نظائرها في العمل ، استعار لفظ الأخوات للنظائر ؛ بجامع مطلق المجانسة ، وخص (كان) بالذكر ؛ لأنها أُمُّ الباب ؛ إذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها ، ولذلك اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات ، وأصلها كَوَن بالفتح لا بالضم ولا بالكسر ، وتسمىٰ هـٰذه الأفعال نواسخ الابتداء ، فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً ، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهاً بالمفعول ، ويسمىٰ خبرها حقيقة ومفعولاً مجازاً .

وعملها عكس عمل (إنَّ) وأخواتها ، ونسبة الرفع إلىٰ هـٰذه الأفعال هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه ، **والصحيح** : الأول ؛ لاتصاله بها إذا كان ضميراً ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ، وأيضاً كل فعل يرفع قد ينصب بأن كان متعدياً ، وقد لا ينصب بأن كان لازماً ، وأما إنه ينصب ولا يرفع . . فلا يوجد في كلامهم ، قال بعضهم : وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية ، خالية عن المعنىٰ والعلة ؛ إذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة ، وإنما اصطلحوا علىٰ تسميته بذلك ، وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقةً ، وإنما هو خبر لاسمها حقيقة ؛ فلا حاجة إلىٰ تقدير مضاف ؛ أي : خبر اسمها ، فاندفع بذلك ما قيل من أن المرفوع ليس اسمها ، بل هو اسم للذي وضع له . اهـ « يس على المجيب » .

ويشترط لدخولها على المبتدإ خمسة أمور : **الأول** : ألا يكون المبتدأ لازم التصدير كأسماء الشروط ؛ نحو : من لم يقم . . أقم ، **والثاني** : ألا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ؛ كالحمد لله الحميد بالرفع علىٰ تقدير هو الحميد ، **والثالث** : ألا يلزم عدم التصرف ؛ نحو : طوبىٰ للمؤمنين ، وويل للكافرين ، **والرابع** : ألا يلزم الابتدائية بنفسه ؛ نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، **والخامس** : ألا يلزم الابتداء بغيره

وَعَكْسُ إِنَّ يَا أُخَيَّ فِي ٱلْعَمَلْ كَانَ وَمَا ٱنْفَكَّ ٱلْفَتَىٰ وَلَمْ يَزَلْ
وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَىٰ
وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحْ وَمَا فَتِيءْ فَٱفْقَهْ بَيَانِي ٱلْمُتَّضِحْ

كمصحوب (إذا) الفجائية ؛ نحو : خرجت فإذا أسد .

ويشترط لدخولها على الخبر شرطان :

الأول : ألا يكون جملة طلبية ؛ نحو : زيد اضربه ، **والثاني** : ألا يكون جملة إنشائية ؛ نحو : هند زوجتكها ، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها .

(وعكس إن يا أخي في العمل كان وما انفك الفتىٰ ولم يزل
وهكذا أصبح ثم أمسى وظل ثم بات ثم أضحى
وصار ثم ليس ثم ما برح وما فتيء فافقه بياني المتضح
وأختها ما دام فاحفظنها واحذر هديت أن تزيغ عنها
تقول قد كان الأمير راكبا ولم يزل أبو علي عاتبا
وأصبح البرد شديداً فاعلم وبات زيد ساهراً لم ينم)

وهٰذه الأفعال تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام : قسم يعمل هٰذا العمل من غير شرط شيء فيه ، بل يعمل سواء كان مثبتاً أو منفياً ، صلة (لما) المصدرية الظرفية أم لا ، وهو : (كان) و(ليس) وما بينهما .

وقسم لا يعمله إلا بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء ، وهو : (زال) ماضي (يزال) بمعنىٰ يستمر ، و(انفك) و(فتيء) و(برح) ، وهٰذه الأربعة معناها واحد ، واحترزوا بقولهم (ماضي يزال) عن زال ماضي يزول بمعنىٰ يتحرك ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾ أي : تتحولا وتنتقلا ، فإنه لا يعمل هٰذا العمل ، بل هو فعل قاصر غير متعد ، وعن زال ماضي يزيل بمعنىٰ يتميز ؛ نحو : زال زيد ضأنه عن معزه ؛ أي : ميزه منه ، فإنه لا يعمل هٰذا العمل ، بل هو فعل متعد لواحد .

والقسم الثالث : ما يعمل هٰذا العمل بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية ،

. . . .

وهو (دام) فقط ؛ نحو قوله عز وجل : ﴿ مَادُمْتُ حَيًّا﴾ أي : مدة دوامي حياً .

وهي أيضاً بالنسبة إلى التصرف وعدمه قسمان : **قسم متصرف** : وهو الذي لا يلزم صيغة واحدة ، وهو ما عدا (ليس) و(دام) ، **وقسم غير متصرف** : وهو هما[1] .

وهي أيضاً بالنسبة إلىٰ لزوم النقص وعدمه قسمان : ما يلزم النقص : وهو (ليس) وما بعدها ، وما لا يلزمه : وهو ما قبلها .

أي : (**وعكس « إنَّ »**) المكسورة المشددة وأخواتها ، وهو خبر مقدم ، وقوله : (**يا أُخيَّ**) جملة ندائية معترضة ، والتصغير فيه تصغير شفقة ومحبة (**في العمل**) متعلق بـ (عكس) لأنه مصدر عكس الثلاثي من باب (ضرب) ، وقوله : (**كان**) وما عطف عليها مبتدأ مؤخر ؛ أي : كان (**وما انفك الفتىٰ ، ولم يزل**) مضارع زال عكس (إن) المكسورة وأخواتها ، وخلافُها في العمل ؛ أي : هـٰذه الأفعال ترفع الاسم ، وتنصب الخبر عكس عمل (إن) من نصب الاسم ورفع الخبر .

و(كان) هي كلمة موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في الزمن الماضي ، **إما مع الدوام** : نحو ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ أي : اتصف الله سبحانه بالغفران والرحمة على الدوام ، **وإما مع الانقطاع** : نحو : كان زيد شاباً ؛ أي : اتصف بالشباب مع الانقطاع ، (وما انفك الفتىٰ) معتكفاً ، وهي موضوعة للدلالة علىٰ ملازمة الخبر للمخبر عنه ، علىٰ حسب ما يقتضيه الحال من استمرار أو انقطاع ؛ نحو : وما انفك محمد كريماً ، (ولم يزل) مضارع (زال) ، وهي مثل (انفك) في المعنىٰ ؛ نحو : لم يزل الفتىٰ صائماً ، أو لم يزل عالماً ، وأتىٰ في ما زال بالمضارع في الموضعين ؛ إشارة إلىٰ أن ما تصرف من هـٰذه الأفعال يعمل عمل ماضيها .

(**وهكذا**) أي : ومثل هـٰذا المذكور في هـٰذا العمل (**أصبح**) وهي موضوعة من للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في الصباح ، وهو من طلوع الفجر إلى الزوال ؛ نحو : أصبح البرد شديداً ، **والمعنىٰ** : اتصف البرد بالشدة وقت الصباح ،

---

(١) أي : ليس ودام .

و(ثم) في قوله : (**ثم أمسىٰ**) بمعنى (الواو) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في المساء ، وهو من الزوال إلى الغروب نقيض الصباح ؛ نحو : أمسىٰ زيد غنياً ؛ أي : اتصف زيد بالغنىٰ وقت المساء ، (**وظل**) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر في جميع النهار ؛ نحو : ظل زيد صائماً ؛ أي : اتصف زيد بالصوم في جميع نهاره ، وقد تكون بمعنىٰ (صار) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ أي : صار وجهه مسوداً ؛ لأنه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط ، كما لا يخفىٰ .

(**ثم بات**) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها ليلاً ؛ نحو : بات زيد مصلياً ؛ أي : اتصف زيد بالصلاة في جميع ليله ، (**ثم أضحىٰ**) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر وقت الضحىٰ ، وهو من ارتفاع الشمس إلى الزوال ؛ نحو : أضحى الفقيه ورعاً ؛ أي : اتصف الفقيه بالورع وقت الضحىٰ ، (**وصار**) وهي موضوعة للدلالة على التحول والانتقال من حقيقة إلىٰ حقيقة ؛ نحو : صار السعر رخيصاً ، وصار الطين حجراً ، أو من صفة إلىٰ صفة ؛ نحو : صار زيد غنياً ، (**ثم ليس**) وهي موضوعة للدلالة علىٰ نفي الحال عند الإطلاق ، والتجرد عن القرينة ؛ نحو : ليس زيد قائماً ؛ أي : الآن ؛ أي : ليس متصفاً بالقيام الآن ، ويمكن أن يقوم بعد ، (**ثم ما برح وما فتىء**) وهما متحدان مع (ما انفك) في المعنىٰ ؛ مثالهما نحو : ما برح محمد داعياً ، وما فتىء عمرو جالساً .

و(الفاء) في قوله : (**فافقه بياني المتضح**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : فاسمع بياني الواضح ، وافقه معناه ؛ لتعمل بمقتضاه ، وهو عمل هـٰذه الأفعال عكس عمل (إنَّ) المشددة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**من نواسخ الابتداء**) أي : من العوامل التي تنسخ حكم الابتداء (**أيضاً**) أي : كما أن (إنَّ) المشددة من نواسخ الابتداء (**هـٰذه الأفعال**) المذكورة في هـٰذا الباب ، وهي ثلاثةَ عشرَ فعلاً ، والنواسخ جمع ناسخ ؛ لأن فاعلاً

فتدخل على المبتدإ ، فترفعه تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها حقيقةً وفاعلاً مجازاً ، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهاً بالمفعول ، ويسمىٰ خبرها حقيقة ومفعولاً مجازاً ، وذلك عكس عمل (إن) وأخواتها . ونسبة الرفع إلىٰ هـٰذه الأفعال هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه ، . . . .

وصفاً لغير عاقل ، يطرد جمعه علىٰ (فواعل) ، بخلافه وصفاً لعاقل ؛ كعالم وعلماء . اهـ « يس على المجيب » .

(**فتدخل**) هـٰذه الأفعال (**علىٰ**) ما هو (**المبتدإ**) في أصله ، لكن بشرط ألا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية ، وألا يلزم التصدر ولا الحذف ولا عدم التصرف ؛ بألا يثنىٰ ولا يجمع ، ولا الابتدائية بنفسه أو بمصحوبه لفظي أو معنوي ؛ كالتعجب كما أحسن زيداً! كما مر . اهـ « مجيب » في أوائل الباب ، (**فترفعه**) أي : فترفع هـٰذه الأفعال ذلك المبتدأ ؛ أي : تُجدِّدُ له رفعاً غير رفع الابتداء عند البصريين (**تشبيهاً**) أي : لأجل التشبيه له (**بالفاعل**) أي : بفاعل الفعل التام ، (**ويسمىٰ**) ذلك المبتدأ (**اسمها حقيقةً ، وفاعلاً**) لها (**مجازاً**) أي : تشبيهاً له بفاعل الفعل التام المتعدي لواحد ؛ كضرب زيد عمراً ، في وقوع مرفوع ومنصوب بعدها ، وإنما كان مجازاً ؛ لأن الفاعل حقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها ، فمعنىٰ كان زيد قائماً : ثبت قيام زيد في الماضي ، فهـٰذه تسمية اصطلاحية ، فلا مشاحة فيها . اهـ « سجاعي » و« خضري » .

(و) تدخل (**على الخبر**) أي : علىٰ خبر المبتدإ (**فتنصبه تشبيهاً**) له (**بالمفعول**) أي : بمفعول الفعل المتعدي لواحد ، (**ويسمىٰ**) ذلك الخبر (**خبرها**) أي : خبر هـٰذه الأفعال (**حقيقة ، ومفعولاً**) به (**مجازاً**) تشبهاً له بمفعول الفعل المتعدي لواحد ، (**وذلك**) أي : رفعها المبتدأ ونصبها الخبر (**عكس عمل « إنَّ »**) المشددة (**وأخواتها**) أي : خلافه .

(**ونسبة الرفع إلىٰ هـٰذه الأفعال هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فإنهم لا يجعلون لها**) أي : بهـٰذه الأفعال (**عملاً إلا في الخبر**) فإنها تنصبه ، لا في الاسم (**لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه**) أي : عن الإعراب الذي كان عليه في حالة

والصحيح : الأول ؛ لاتصاله بها إذا كان ضميراً ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ، وأيضاً كل فعل يرفع قد ينصب وقد لا ينصب ، وأما أنه ينصب ولا يرفع . . فلا . وهٰذه الأفعال ثلاثة أقسام : قسم يعمل هٰذا العمل من غير شرط ، وهو : (كان) و(أمسىٰ) و(أصبح) و(أضحىٰ) و(ظل) و(بات) و(صار) و(ليس) . وقسم لا يعمله إلا بشرط تقدم نفي ....

الابتداء ، (**والصحيح**) أي : الراجح من المذهبين : المذهب (**الأول**) ، وهو مذهب البصريين ، وإنما قلنا : هو الصحيح (**لاتصاله**) أي : لاتصال اسمها (**بها**) أي : بهٰذه الأفعال (**إذا كان**) اسمها (**ضميراً**) متصلاً ؛ كقولك : كنت مصلياً ، (**والضمير بـ**) دليل (**الاستقراء**) والتتبع لكلام العرب (**لا يتصل إلا بعامله**) فهٰذا دليل علىٰ عملها في اسمها ، (**وأيضاً**) أي : وإضنا إلى التعليل أيضاً (**كل فعل يرفع**) الفاعل (**قد ينصب**) المفعول إذا كان متعدياً ؛ كضربت زيداً ، (**وقد لا ينصب**) إذا كان لازماً ؛ كقولك : قام زيد ، (**وأما أنه**) أي : أن الفعل (**ينصب ولا يرفع . . فلا**) يوجد ولا يعقل ، وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول ، كما ذكر في (باب الفاعل) . . فشاذ لا يرد نقضاً . اهـ « يس » .

(**وهٰذه الأفعال**) الرافعة لاسمها الناصبة لخبرها بالنسبة إلى الاشتراط وعدمه (**ثلاثة أقسام**) لا زائد عليها :

(**قسم يعمل هٰذا العمل من غير**) اعتبار (**شرط**) فيه ، (**وهو** : « **كان** » و« **أمسىٰ** » و« **أصبح** » و« **أضحىٰ** » و« **ظل** » و« **بات** » و« **صار** » و« **ليس** ») لكن أن شرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها ، و(دام) و(زال) وأخواتها ألا يكون خبره فعلاً ماضياً ، وأن شرط ما تدخل عليه (دام) و(ليس) والمنفي بما زيادة علىٰ ما سبق ألا يكون خبره مفرداً طلبياً ؛ لأن له الصدر ، وهٰذه لا يتقدم خبرها . اهـ « يس على المجيب » .

(**وقسم لا يعمله**) أي : لا يعمل هٰذا العمل (**إلا بشرط تقدم نفي**) ، وإنما اشترط فيها تقدم نفي ونحوه ؛ لأنها بمعنى النفي ، فلما دخل عليها النفي . . انقلبت إثباتاً ، فمعنىٰ ما زال زيد قائماً : هو قائم فيما مضىٰ ، والدليل على انقلابه : أنه يجوز

أو نهي أو دعاء ، وهو : (زال) ماضي يزال و(انفك) و(فتىء) و(برح) ، وهاذه الأربعة بمعنى واحد ، فالنفي ؛ نحو : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ، والنهي ؛ نحو :

صاحِ شمِّر ولا تزلْ ذاكرَ المو ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء ؛ نحو :

. . . . ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

ما زال زيد إلا قائماً، كما يجوز ما كان زيد إلا قائماً . اهـ « يس » ، وعبارة الخضري : لأن القصد بالجملة الإثبات، وهاذه الأفعال معناها النفي، فإذا نفيت. . انقلبت إثباتاً. اهـ، (أو) بشرط (**نهي أو دعاء**) لأن المطلوب بهما ترك الفعل ، وهو نفي . اهـ (منه) ، (**وهو**) أي : هاذا القسم (« **زال** » **ماضي يَزال**) بفتح الياء من باب (فَعِل) بكسر العين يفعَل بفتحها ، من باب خاف يخاف ، وسبق لنا ذكر محترزاته في « شرحنا » ، فلا عود ولا إعادة (و« **انفك** » و« **فتىء** » و« **برح** » ، **وهاذه الأربعة بمعنى واحد**) أي : متفقة في دلالتها على النفي ؛ لأنها وضعت للدلالة على استمرار ثبوت خبرها لفاعلها منذ قَبِلَهُ ؛ أي : من زمان الفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفاً . اهـ « يس » .

(**فـ**) مثال (**النفي**) بالحرف (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾) أي : ولا يزال الناس مختلفين في الدِّين ، منهم يهودي ، ومنهم نصراني ، ومنهم مجوسي ، ومنهم مسلم ، ومثال النفي بالاسم ، نحو : غير منفك زيد قائماً ، والنفي بالفعل : ليس يزال زيد قائماً ، (**و**) مثال (**النهي**) بـ (لا) (**نحو**) قول ذي الرمة بيتاً من الخفيف :

(**صاحِ شمِّرْ ولا تزل ذاكرَ المو ت فنسيانُه ضلالٌ مبين**)

(صاحِ) منادىٰ مرخم صاحب علىٰ غير قياس ؛ لأنه غير علم لأنه صفة ، **والمعنىٰ** : استعِدَّ يا صاحبي للموت ، ولا تترك ذكره أصلاً ؛ لأن نسيانه خطأ ظاهر عن طريق الرشاد ، وعدولٌ بيِّن عن منهج الاستقامة والسداد ، **والشاهد** : في قوله : (ولا تزل) حيث تقدم عليه شبه النفي ، وهو النهي بلا (**و**) مثال (**الدعاء نحو**) قول ذي الرمة غيلان : [من الطويل]

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى (**ولا زال منهلا بجرعائك القطر**)

وقسم لا يعمله إلا بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية ، وهو (دام) . . . .

(ألا) حرف استفتاح وتنبيه ، و(يا) حرف نداء ، والمنادىٰ محذوف ، تقديره : يا هـٰذه ، فـ (يا) حرف نداء هـٰذه : منادىٰ نكرة مقصودة في محل النصب ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، أو (يا) حرف تنبيه مؤكد لـ (ألا) الاستفتاحية ، (اسلمي) فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، و(الياء) فاعله ، (يا دارمي) يا : حرف نداء ، و(دار) منادىٰ مضاف منصوب ، والدار معروف المسكن ، يجمع علىٰ دور ، و(مي) اسم امرأة ، وليس مرخم مية ، مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ، (علىٰ) حرف جر بمعنىٰ من ، (البِلا) بكسر الباء مقصوراً ، ويفتح مع المد : الاضمحلال والفناء ، مجرور بـ (علىٰ) الجار والمجرور متعلق بـ (اسلمي) .

(ولا) الواو : عاطفة (لا) نافية لفظاً دعائية معنىٰ ، (زال) فعل ماض ناقص ، (**منهلاً**) أي : منصباً منسبكاً خبرها مقدم ، **والمراد** : الانهلال الغير المضر ؛ بدليل قرينة الدعاء لها بقولها : (اسلمي) (**بجرعائك**) أي : بما اكتنف دارك من الأرض ذات الرمل ، التي لا تنبت شيئاً ، متعلق بـ (منهلاً) و(الكاف) مضاف إليه ، والخطاب لـ (ميّ) ، (**القطر**) أي : المطر اسمها مؤخر .

ومقصود الشاعر : الدعاء لدار مي بالسلامة والخلاص من اضمحلالها وفنائها ، وبأن المطر يستمر منسبكاً فيما اكتنف دارها من الأرض ذات الرمل ، التي لا تنبت شيئاً حتىٰ تصير خضرة رطبة ، **والشاهد** : في قوله : (ولا زال) حيث تقدم علىٰ زال شبه النفي ، وهو الدعاء لها ، والبيت من بحر الطويل من قصيدة له منها :

لهـا بشـر مثـل الحـريـر ومنطـق ... رخيـم الحـواشي لا هـراء ولا نـزر
وعينـان قـال الله كـونـا فكـانتـا ... فعـولان بـالألبـاب مـا تفعـل الخمـر

(**وقسم لا يعمله**) أي : لا يعمل هـٰذا العمل (**إلا بشرط أن يتقدمه « ما » المصدرية**) ، سميت بها ؛ لتأويلها مع ما بعدها بالمصدر ، (**الظرفية**) سميت بها ؛ لنيابتها عن الظرف المقدر (**وهو « دام »**) فقط ، وذكره الناظم رحمه الله تعالىٰ بقوله :

وَأُخْتُهَـــا مَـــا دَامَ فَـــٱحْفَظَنْهَـــا وَٱحْـذَرْ هُـدِيـتَ أَنْ تَـزِيـغَ عَنْهَـا

نحو : ﴿ مَادُمْتُ حَيًّا﴾ أي : مدة دوامي حياً .

تقُـولُ قَـدْ كَـانَ ٱلْأَمِيـرُ رَاكِبَـا وَلَـمْ يَـزَلْ أَبُـو عَلِـيٍّ عَـاتِبَـا

وَأَصْبَـحَ ٱلْبَـرْدُ شَـدِيـداً فَـٱعْلَـمِ وَبَـاتَ زَيْـدٌ سَـاهِـراً لَـمْ يَنَـمِ

وأختهـــا مـــا دام فـــاحفظنهـــا واحـذر هـديـت أن تـزيـغ عنهـا

(**وأختها**) أي : وأخت هـٰذه الأفعال المذكورة ونظيرتها في العمل ، أو أخت (كان) ونظيرتها ، وهو خبر مقدم لقوله : (**ما دام**) أي : وكلمة (ما دام) أخت هـٰذه الأفعال في العمل دون المعنىٰ ، (**فاحفظنها**) أي : فاحفظ أيها السائل (ما دام) مع هـٰذه الأفعال ؛ لكونها أختها في العمل ، وهي كلمة موضوعة للدلالة على استمرار خبرها لاسمها ؛ نحو : لا أصحبك ما دام زيد متردداً إليك ، وسميت (ما) الداخلة علىٰ (دام) ظرفيته ؛ لنيابتها عن الظرف المقدر ، ومصدرية ؛ لتأويلها مع ما بعدها بمصدر ، والتقدير : لا أصحبك مدة دوام زيد متردداً إليك ، وجملة (ما دام) معناها : توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها .

وقوله : (**واحذر**) أمر من الحذر ، وهو الاجتناب عن الأمر القبيح ، وقوله : (**هديت**) جملة دعائية ، أتىٰ بها ؛ لتأكيد معنى الكلام ، وقوله : (**أن تزيغ عنها**) مفعول (احذر) أي : واحذر واجتنب أيها السائل عن أن تزيغ وتميل وتخطىء وتغفل وتضل عن عملها عمل (كان) وأخواتها ، أو عن عدها في هـٰذه الأفعال ، هداك الله تعالىٰ إلىٰ ما هو الصواب في القواعد العربية ، والغرض من هـٰذه الجملة : تكميل البيت ، ومثل الشارح لها بقوله تعالىٰ (**نحو**) قوله عز وجل : ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ (مَادُمْتُ حَيًّا﴾ **أي : مدة دوامي حياً**) .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ بعض أمثلة هـٰذه الأفعال بقوله :

(تقـول قـد كـان الأميـر راكبـاً ولـم يـزل أبـو علـي عـاتبـا

وأصبـح البـرد شـديـداً فـاعلـم وبـات زيـد سـاهـراً لـم ينـم)

(**تقول**) أيها السائل في مثال (كان) : (**قد كان الأمير راكباً**) أي : اتصف الأمير بالركوب ، (و) تقول أيضاً في مثال (زال) : (**لم يزل أبو علي عاتبا**) أي : لائماً لي

وما تصرف من هٰذه الأفعال يعمل عملها ، ومنه : (ولم يزل أبو علي عاتباً) ، وكلها تتصرف إلا (ليس) و(دام) ، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها . . . .

على الغفلة والبطالة والجهالة ، (و) تقول في مثال (أصبح) : (**أصبح البرد شديداً**) أي : اتصف البرد بالشدة في الصباح ، (**فاعلم**) أيها السائل ما ذكرته لك من الأمثلة ، وكمل عليه ما تركته ؛ نحو : أمسىٰ زيد غنياً ، وظل بكر صائماً مثلاً ، (و) تقول في مثال (بات) : (**بات زيد ساهراً**) أي : اتصف زيد بالسهر في جميع الليل ، وقوله : (**لم ينم**) تفسير لمعنى السهر ؛ لأن السهر ترك النوم في الليل ، أتىٰ به لتكملة البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**وما تصرف**) واشتق (من) مصادر ماضي (**هٰذه الأفعال**) كيكون وكن وكائن وكون في (كان) مثلاً (**يعمل عملها**) أي : عمل ماضيها من رفع الاسم ونصب الخبر (**ومنه**) أي : ومما تصرف منها قول الناظم : (**ولم يزل أبو علي عاتباً**) لأنه من مضارع (زال) ، الذي من باب خاف يخاف ، (**وكلها**) أي : وكل أفعال هٰذا الباب (**تتصرف**) أي : تتحول من صيغة إلىٰ أخرىٰ (**إلا ليس**) بالاتفاق ، (**و**) إلا (**دام**) على الأصح ، (**وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ**) كالمفرد والجملة الخبرية مثلاً (. . **جاز أن يكون خبراً لها**) أي : لهٰذه الأفعال ، وما لا . . فلا ؛ كالجملة الطلبية والإنشائية كما سبق .

ثم أشار الناظم إلىٰ مسألتين :

إحداهما : أنه يجوز في هٰذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيره ، كما يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه والمفعول على الفاعل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وقد يجب ذلك ؛ نحو : كان يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، وقد يمتنع ؛ نحو : صار عدوي صديقي .

ثانيتهما : أنه يجوز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ، كما يجوز تقديم المفعول علىٰ فعله وفاعله ؛ كقوله : [من المديد]

اعلموا أني لكم حافظ شاهداً ما كنت أو غائبا

وَمَــنْ يُــرِدْ أَنْ يَجْعَــلَ ٱلْأَخْبَــارَا   مُقَــدَّمَــاتٍ فَلْيَقُــلْ مَــا ٱخْتَــارَا
مِثَــالُــهُ قَــدْ كَــانَ سَمْحَــاً وَائِــلُ   وَوَاقِفِــاً بَــالْبَــابِ أَضْحَــى ٱلسَّــائِــلُ

وقد يجب ذلك ؛ نحو : أين كان زيد ؟ وكم كان مالك ؟ وكيف كان بكر ؟ فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ومــن يــرد أن يجعــل الأخبــارا   مقــدمــات فليقــل مــا اختــارا
مثــالــه قــد كــان سمحــاً وائــل   وواقفــاً بــالبــاب أضحــى السائــل)

أي : (**ومن يرد أن يجعل الأخبارا**) بألف الإطلاق ؛ أي : أن يجعل أخبار أفعال هـٰذا الباب (**مقدمات**) على اسمها فقط ، أو مقدمات عليها وعلىٰ أسمائها (**فليقل**) ذلك المريد (**ما اختارا**) بألف الإطلاق أيضاً ؛ أي : فليقل ما أراد من تقديمها علىٰ أسمائها فقط ، أو تقديمها عليها وعلىٰ أسمائها جميعاً ، (**مثاله**) أي : مثال تقديم الخبر على الاسم فقط : (**قد كان سمحاً**) أي : سخياً كريماً أو كثيرَ المسامحة عَمَّن أساءه ، أو في المعاملات ، (**وائل**) اسم رجل ، أو أبو قبيلة ؛ فقد قدم فيه سمحاً علىٰ وائل جوازاً ، (**و**) مثال تقديمه على الاسم والفعل جميعاً قولك : (**واقفاً بالباب أضحى السائل**) أي : أضحى السائل الفقير واقفاً بالباب ؛ أي : على الباب لطلب الصدقة ، فقد قدم فيه (واقفاً) علىٰ (أضحى السائل) جوازاً .

نعم ؛ يستثنىٰ من إطلاق قوله :

(ومــن يــرد أن يجعــل الأخبــارا   مقــدمــات فليقــل مــا اختــارا)

خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لعدم السماع ، ولئلا يلزم تقديم ما في حيز النفي على النافي ، وقياساً علىٰ (عسىٰ) بجامع الجمود في كل ، وإنما لم يتصرف في (عسىٰ) بالتقديم لتضمنه إنشاء الطمع والرجاء كـ(لعل) ، والإنشاء في الأغلب من معاني الحروف ؛ فلا يتصرف فيها . اهـ « ملا جامي » ، وكذلك خبر (دام) لا يجوز تقديمه عليها مع (ما) باتفاق ؛ لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول ، ولا علىٰ (دام) وحدها ؛ لعدم تصرفها ، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وأول صلته ، ومثل (دام) كل فعل قارنته حرف مصدري ؛ كيعجبني أن تكون عالماً ؛ لامتناع تقديم معمول المصدر على المصدر

يشير إلىٰ مسألتين : **إحداهما** : أنه يجوز في هـٰذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيره ، كما يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه والمفعول على الفاعل ؛ نحو : (كان سمحاً وائل) ، قال الله تعالىٰ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وقد يجب ذلك ؛ نحو : كان يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، وقد يمتنع ؛ نحو : صار عدوي صديقي . **الثانية** : أنه يجوز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ، كما يجوز تقديم المفعول علىٰ فعله وفاعله ؛ نحو : . . . .

نفسه ، كما ذكره الملا جامي ، وإذا نفي الفعل الناسخ بـ(ما) . . جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي ؛ نحو : ما قائماً زيد ، وما مقيماً زال بكر ، وامتنع تقديمه علىٰ (ما) لأن لها صدر الكلام كـ(أين) .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يشير**) الناظم بهـٰذين البيتين (**إلىٰ مسألتين** :

إحداهما أنه) أي : أن الشأن والحال (**يجوز في هـٰذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل**) أي : الأغلب (**تأخيره**) أي : تأخير الخبر عن الاسم ؛ لأنه محكوم به ، وحق المحكوم به أن يتأخر عن المحكوم عليه ؛ أي : يجوز تقديم خبرها على اسمها (**كما يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه**) أي : على المبتدإ ، (**و**) تقديم (**المفعول على الفاعل**) ، مثال تقديم خبر (كان) على اسمها (**نحو**) قول الناظم : (**كان سمحاً وائلُ**) ، وكما (**قال الله تعالىٰ** : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾) بتقديم خبرها على اسمها ، (**وقد يجب ذلك**) أي : تقديم الخبر على اسمها لعارض (**نحو**) قولك : (**كان**) الشأن (**يعجبني أن يكون في الدار صاحبها**) لامتناع عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، (**وقد يمتنع**) تقديم الخبر على الاسم (**نحو**) قولك : (**صار عدوي صديقي**) لالتباس أحدهما بالآخر ؛ بعدم ظهور إعرابهما مع عدم ظهور قرينة تعين أحدهما عن الآخر .

المسألة : (**الثانية**) ما ذكرها بقوله : (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**يجوز تقديم خبرها**) أي : خبر هـٰذه الأفعال (**عليها**) أي : علىٰ هـٰذه الأفعال ، (**وعلى اسمها**) جميعاً ، (**كما يجوز تقديم المفعول علىٰ فعله وفاعله**) وذلك (**نحو**) قول الناظم :

(واقفاً بالباب أضحى السائل) قال الشاعر :

اعلمــوا أنــي لكــم حــافــظ شــاهــداً مــا كنــت أو غــائبــاً

وقد يجب ذلك ؛ نحو : أين كان زيد ؟ وكم كان مالك ؟ وكيف كان بكر ؟ **نعم** ؛ يستثنىٰ من إطلاقه خبر (ليس) ، فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح وإن كان ظرفاً ؛ لعدم السماع ، وقياساً علىٰ (عسىٰ) بجامع الجمود ، . . . .

(**واقفاً بالباب أضحى السائل**) مثل ما (**قال الشاعر**) : [من المديد]

(**اعلمــوا أنــي لكــم حــافــظ شــاهــداً مــا كنــت أو غــائبــاً**)

وجملة (**أني لكم حافظ**) أي : لوُدِّكم ، سادةٌ مسدَّ مفعولي (اعلموا) ، وقوله : (**شاهداً ما كنت أو غائباً**) فـ(ما) زائدة لا مصدرية ولا ظرفية ؛ لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول . اهـ « خضري » ، (**وقد يجب ذلك**) أي : تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ؛ لكون خبرها مما يلزم الصدارة (**نحو**) قولك : (**أين كان زيد ؟ وكم كان مالك ؟ وكيف كان بكر ؟**) .

وقوله : (**نعم ؛ يستثنىٰ**) استدارك علىٰ قول الناظم : (ومن يرد أن يجعل الأخبار مقدمات . . .) إلخ ، رفع به توهم شمول إطلاقه خبر (ليس) أي : لكن يستثنىٰ (**من إطلاقه**) أي : من عموم إطلاق كلامه خبر (ليس) (**خبر « ليس »** ، **فإنه**) أي : فإن الشأن والحال (**لا يجوز تقديمه**) أي : تقديم خبر (ليس) (**عليها**) أي : علىٰ (ليس) لامتناع تقديم ما في حيز النفي على النافي (**في الأصح**) أي : على القول الراجح عند الجمهور ، (**وإن كان**) خبرها (**ظرفاً**) أو جاراً ومجروراً لا يجوز تقديمه عليها (**لعدم السماع ، وقياساً علىٰ « عسىٰ »**) و(نعم) (**بجامع الجمود**) في كلٍّ ، ومقابل الأصح ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن برهان وغيرهما ، من جواز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ، واحتجوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، لكن لا حجة فيه ؛ لجواز أن يكون يوم منصوباً بفعل مقدر ، تقديره : يعرفون ، لا بالخبر ، أو أنه ظرف ، والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره . اهـ « مجيب » .

وكذلك خبر (دام) لا يجوز تقديمه عليها مع (ما) باتفاق ، ولا علىٰ (دام) وحدها ؛ لعدم تصرفها ، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، ومثل (دام) كل فعل قارنه حرف مصدري ؛ كيعجبني أن تكون عالماً . وإذا نفي الفعل الناسخ بـ(ما) . . جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي ؛ نحو : ما قائماً كان زيد ، وما مقيماً زال بكر ، وامتنع تقديمه علىٰ (ما) لأن لها صدر الكلام . . . .

(**وكذلك** خبر « **دام** » **لا يجوز تقديمه**) أي : تقديم خبر (دام) (**عليها**) أي : علىٰ (دام) (**مع** « **ما** » **باتفاق**) من النحاة ؛ نحو قولك : حياً ما دمت ؛ لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول ، (**ولا**) تقديمه (**علىٰ** « **دام** » **وحدها**) نحو : ما حياً دمت (**لعدم تصرفها ، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته**) أي : أول صلته ، وإلا . . فالخبر صلته ، **والصحيح** : الجواز ، ولا يضر الفصل بين الحرف المصدري وصلته ؛ لأنه غير عامل ، بخلاف العامل كـ(أن) المصدرية ، فلا يفصل منها ؛ لشدة تعلقه بها ؛ لأنه يطلبها للوصل بها ، وللعمل فيها ، وغير العامل يطلبها للوصل فقط ، فتدبر . اهـ « خضري » ، وعبارة « الصبان » والفرق أن العامل أشد اتصالاً بصلته من غير العامل ؛ لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية ، بخلاف غير العامل ؛ لأن طلبه إياها من جهة الموصولية فقط . اهـ

(**ومثل** « **دام** » **كل فعل**) من أفعال هـٰذا الباب (**قارنه حرف مصدري**) في عدم جواز تقديم خبره عليه ؛ لامتناع تقديم معمول الحرف المصدري عليه ، وكذا معمول معموله . اهـ « ملا جامي » ، وذلك (كـ) قولك : (**يعجبني أن تكون عالماً**) فلا يجوز أن تقول : يعجبني عالماً أن تكون ؛ لامتناع تقديم معمول الحرف المصدري ، وكذا معمول معموله ، (**وإذا نفي الفعل الناسخ**) أياً كان (**بـ« ما »**) النافية (. . **جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي**) على الصحيح ، ومنعه بعضهم (**نحو**) قولك : (**ما قائماً كان زيد ، وما مقيماً زال بكر ، وامتنع تقديمه علىٰ « ما »**) النافية (**لأن لها صدر الكلام**) كـ(أين) .

وحاصل ما في هـٰذا المقام : أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر علىٰ (**ما**) النافية ، ويدخل تحت هـٰذا قسمان : **أحدهما** : ما كان النفي شرطاً في عمله ؛ نحو : (ما

وَإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ ٱلْمَطَرْ   فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَىٰ خَبَرْ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ   بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

زال) وأخواتها ، فلا تقول : قائماً ما زال زيد ، وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، **والثاني** : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله ؛ نحو : ما كان زيد قائماً ، وأجازه بعضهم .

ومفهوم كلام الشارح : إذا كان النفي بغير (ما) . . يجوز التقديم ، فتقول : قائماً لم يزل زيد ، ومنطلقاً لم يكن عمرو ، ومنعهما بعضهم ، **ومفهوم كلامه أيضاً** : جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ(ما) نحو : ما قائماً زال زيد ، وما قائماً كان زيد ، ومنعه بعضهم . اهـ « ابن عقيل » .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ بيان حكم من أحكام هٰذا الباب ، وهو استعمال (كان) وبعض أخواتها تامة ، وهي التي تكتفي بمرفوعها عن طلب المنصوب ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

(وإن تقل يا قوم قد كان المطر   فلست تحتاج لها إلىٰ خبر
وهكذا يصنع كل من نفث   بها إذا جاءت ومعناها حدث)

(**وإن تقل**) أيها السائل : (**يا قومـ**)ـي الذين حلَّ بهم القحط (**قد كان المطر**) أي : وجد وحصل المطر (. . **فلست**) أيها السائل (**تحتاج لها**) أي : لـ(كان) (**إلىٰ خبر**) أي : فلست تحتاج إلىٰ ذكر خبر لها في إفادة السامع ؛ لأنها تامة مستغنية بمرفوعها عن طلب المنصوب ، (**وهكذا**) أي : ومثل ما تصنع من عدم ذكر خبر لها في قولك : قد كان المطر ، (**يصنع كل من نفث**) ، ولفظ (**بها**) أي : بـ(كان) التامة (**إذا جاءت**) (كان) في كلامه (**ومعناها حدث**) أي : والحال أن معناها حدث وحصل كمثاله ، وقوله : (نفث) من النفث بمعنى النفخ ، وهو أقل من التفل ، ولكنه هنا بمعنىٰ لفظ ، كما ذكرناه آنفاً .

واعلم : أن (كان) تستعمل في كلامهم علىٰ أربعة أوجه :

إحداها : ناقصة ، وهي التي لا تكتفي بمرفوعها عن طلب منصوبها ، وهي المرادة في هٰذا الباب .

. . . .

وثانيتها : شأنية ، وهي التي كان اسمها ضمير الشأن ؛ نحو قول الشاعر ، وهو عُجيرة بن عبد الله السلولي ، من قصيدة من الطويل :

إذا مت كان الناس صنفان شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع

والمعنىٰ : إذا مت . . كان الناس نوعين : نوع منهم يشمت فيّ ، ونوع يثني علي بالذي كنت أنا أصنعه في حياتي ، **والشاهد** : في قوله : (كان الناس صنفان) حيث وقع اسم (كان) ضمير الشأن ، فـ(الناس) مبتدأ ، و(صنفان) خبر ، و(شامت) خبر مبتدإ محذوف ؛ أي : أحد الصنفين شامت . اهـ « صبان » .

وثالثتها : تامة ، وهي التي تكتفي بمرفوعها عن طلب المنصوب ؛ كمثال الناظم ، ونحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، وإذا استعملت (كان) تامةً . . كانت بمعنىٰ فعل لازم ، ولا يختص ذلك بـ(كان) ، بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا (ليس) و(زال) و(فتىء) نحو : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ أي : تدخلون في المساء والصباح ، وقوله : ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ ، وأما (ليس) و(زال) و(فتىء) . . فإنها ملازمة للنقص .

ورابعتها : زائدة ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها ، فهي كالحرف الزائد لفظاً ومعنىٰ ، فلا تفيد الدلالة على المضي ، ولا تسند إلىٰ فاعل ، ويبقى الكلام بعد حذفها علىٰ معناه قبله إلا في التأكيد ، **وشرط زيادتها** : أن تكون بلفظ الماضي لخفته ، ولِتَعَيُّنِ الزمان فيه دون المضارع ، ونَدَر زيادتُها بلفظ المضارع ؛ كقول أم عقيل بن أبي طالب ، أخي علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنهم : [من الرجز]

أنت تكون ماجد نبيل ... إذا تهب شمأل بَلِيل

بفتح الباء بوزن قتيل بمعنىٰ مبلولة ، وأن تكون في حشو الكلام ؛ بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ؛ كالمبتدإ وخبره ؛ نحو : زيد كان قائم ، والموصول وصلته ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ قال أبو البقاء : (كان) زائدة أي : من هو في المهد ، و(صبياً) حال من الضمير في الجار والمجرور ؛ إذ تقدير الكلام : كيف نكلم من في المهد صبياً ، وإلا . . فكل

تستعمل (كان) في العربية علىٰ ثلاثة أوجه : **زائدة** ، وهي التي لم يؤت بها للإسناد ، وشرط زيادتها : أن تكون بين شيئين متلازمين ، ليسا جاراً ومجروراً ؛ نحو : لم يوجد كان مثلك ، وما كان أحسن زيداً ، **وناقصة** : وقد تقدمت ، **وتامة** : وهي التي تكتفي بمرفوعها عن المنصوب ، وإذا استعملت تامة . . كانت بمعنىٰ فعل لازم ، كما أشار إليه بقوله : (وهكذا يصنع كل من نفث) أي : لفظ . . . إلخ ؛ . . . .

إنسان كان في المهد صبياً ، وانتصاب (صبي) على الحال لا أنه خبر لـ(كان) اهـ ، فخرج بقولنا : (في حشو الكلام) أوله ، فلا تزاد فيه ؛ لأنه محل الاعتناء ، وآخره ؛ لأنه محط الفائدة ، وبقولنا : (ليسا جاراً ومجروراً) الجار والمجرور ، فلا تزاد بينهما ؛ لشدة الاتصال بينهما ، فكأنهما كلمة واحدة ، وأما قوله : [من الوافر]

سراة بني أبي بكر تسامي ... علىٰ كان المسومة العراب

فشاذ ؛ أي : سادات أولاد أبي بكر يستعلون على الخيول المعلمة العربية . اهـ ، وكثرت زيادتها بين (ما) وفعل التعجب ؛ نحو : ما كان أحسن زيداً ، وأشعر كلامهم : وتختص (كان) بزيادتها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك إلا ما شذَّ من قولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسىٰ أدفأها بمعنىٰ ما أبردها وما أدفأها ، وهٰذا عند البصريين نادر ، لا يقاس عليه . اهـ « ابن عقيل » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**تستعمل**) لفظة (« **كان** » **في**) اللغة (**العربية علىٰ ثلاثة أوجه**) وطرق من الاستعمال : **أولاها** : (**زائدة** : **وهي التي لم يؤتَ بها للإسناد**) أي : لإسناد خبرها إلى اسمها ، أو إسنادها إلىٰ فاعلها ، (**وشرط زيادتها** : **أن تكون بين شيئين متلازمين**) كالمبتدإ والخبر ، (**ليسا**) أي : ليس الشيئان المتلازمان (**جاراً ومجروراً**) مثال زيادتها : (**نحو** : **لم يوجد كان مثلك** ، **وما كان أحسن زيداً** ، و) **ثانيتها** : (**ناقصة** ؛ **وقد تقدمت** ، و) **ثالثتها** : (**تامة** : **وهي التي تكتفي بمرفوعها عن**) طلب (**المنصوب** ، **وإذا استعملت**) (كان) (**تامة** . . **كانت بمعنىٰ فعل لازم** ، **كما أشار**) الناظم (**إليه**) أي : إلىٰ كونها بمعنىٰ فعل لازم (**بقوله** : « **وهٰكذا يصنع كل من نفث** » **أي** : **لفظ** . . . **إلخ**) أي : بها إذا جاءت في كلامهم ، ومعناها حدث الشيء ؛ أي : وجد ؛ يعني : بمعنى الفعل اللازم ،

نحو : قد كان المطر ؛ أي : حدث ، ومنه : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي : وإن حصل . ولا يختص ذلك بـ(كان) ، بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا (ليس) و(زال) و(فتىء) نحو : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ، ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ . وأما (ليس) و(زال) و(فتىء).. فإنها ملازمة للنقص ، وما أوهم خلافه يؤول ....

لا بمعنىٰ أحدث الشيء المتعدي ؛ مثاله كما ذكره أولاً : (**نحو : قد كان المطر ؛ أي : حدث**) وحصل ووجد ، (**ومنه**) أي : ومن كونها بمعنىٰ فعل لازم قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) فَنَظِرَةٌ ﴾ (**أي : وإن حصل**) أي : صاحب إعسار وعجز عن قضاء دين ، فعلى الدائن نظِرة ؛ أي : إنظار له إلىٰ يساره .

(**ولا يختص ذلك**) أي : استعمالها تامة (**بـ« كان » ، بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا « ليس » و« زال » و« فتىء »**) ، ومن استعمال (أمسىٰ) و(أصبح) تامين (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾) فيكونان بمعنىٰ دخل ؛ أي : فسبحوا الله حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، ومثال استعمال (دام) تامة قوله تعالىٰ : (﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾) . فيكون بمعنىٰ بقي ؛ أي : ما بقيت السموات والأرض .

(**وأما « ليس » و« زال » و« فتىء ».. فإنها ملازمة للنقص**)

فلا تستغني عن خبر يتم به الكلام ، وذهب الكوفيون إلىٰ أن (ليس) قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر؛ نحو قولهم: إنما يجزي الفتىٰ ليس الجمل؛ أي: لا الجمل، وإنما كانت عاطفة ؛ لأنها بمعنىٰ (لا) النافية التي يعطف بها بعد الإثبات ، وذهب أبو حيان في « نكته » إلىٰ أن « فتىء » تكون تامة بمعنىٰ سكن . اهـ « كواكب » ، (**وما أوهم**) أي : والكلام الذي أوهم (**خلافه**) أي : خلاف ملازمتها النقص ؛ بأن أوهم كونها تامة (.. **يؤول**) بكونها ناقصة ؛ وذلك كقوله في (ليس) : [من الرمل]

وإذا جُوزِيتَ قرضاً فاجْزِهِ ... إنما يَجزي الفَتىٰ ليس الجمل

وتأويله : علىٰ جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضميراً متصلاً عائداً على الفتىٰ ؛ أي : ليسه الجمل ، ثم حذف لاتصاله ، وقيل : يؤول علىٰ أن خبر (ليس)

وَٱلْبَـاءُ تَخْتَـصُّ بِلَيْـسَ فِـي ٱلْخَبَـرْ   كَقَـوْلِهِـمْ لَيْـسَ ٱلْفَتَـىٰ بِـٱلْمُحْتَقَـرْ

تزاد (الباء) في خبر ليس ؛ لرفع توهم الإثبات عند البصريين ، ولتأكيد النفي عند . . .

محذوف ، تقديره : ليس الجمل مجزياً ، وكقول الراجز في (زال) :

وفـــي حميـــا بغيـــه تفجـــس   ولا يـــزال وهـــو ألـــوىٰ أليـــس

فاستغنىٰ بالجملة الحالية عن الخبر ، **وتأويله** : أن الخبر محذوف ، والتقدير : ولا يزال متفجساً ، وهو ألوىٰ أليس ، والتفجس : التكبر ، والأليس : الشجاع ، والألوىٰ : شديد الخصومة . اهـ من « يس على المجيب » ، وذهب أبو حيان في « نكته » إلىٰ أن (فتىء) تكون تامة بمعنىٰ سكن ؛ نحو : فَتِيءَ المكانَ ؛ أي : سكن فيه .

ثم ذكر الناظم زيادة (الباء) في خبر ليس ، فقال رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

(**والبـاء تختـص بليـس فـي الخبـر   كقـولهـم ليـس الفتـىٰ بـالمحتقـر**)

أي : (**وتختص**) زيادة (« **الباء** » **في الخبر بـ« ليس** ») لرفع توهم السامع الإثبات في الكلام ، أو لتأكيد النفي ؛ وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب : (**ليس الفتىٰ**) أي : ليس الشاب البار (**بالمحتقر**) أي : محتقراً مهاناً عند الناس ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ وتزاد أيضاً في خبر (ما) النافية ؛ نحو : ما زيد بقائم ، وكذا في معمول الفعل الناسخ المنفي بـ(لم) نحو : لم أكن بقائم ، ولم أظن عمراً بقاعد، إذا عرفت ذلك. . فمراد الناظم أن (ليس) من بين أخواتها تختص بجواز دخول (الباء) في خبرها، وإذا عطفت عليه حينئذ اسماً آخر؛ نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد. . جاز لك جرُّه عطفاً على اللفظ ، ونصبه عطفاً على المحل ، ومنه قوله : [من الوافر]

معـــاوي إننـــا بشـــر فـــاسجـــح   فلسنـــا بـــالجبـــال ولا الحـــديـــدا

بنصب (الحديد) باعتبار المحل ، وقوله : (فاسجح) أي : فارفق بنا ، ولا تحمل علينا ما لا طاقة لنا به .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**تزاد « الباء » في خبر ليس ؛ لرفع توهم الإثبات**) بأن توهم عدم سماع المخاطب لفظ (ليس) (**عند البصريين** ؛ **ولتأكيد النفي عند**

الكوفيين ؛ نحو : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ ، ومنه : (ليس الفتىٰ بالمحتقر) ، وتزاد أيضاً في خبر (ما) النافية ، وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بـ(لم) نحو : لم أكن بقائم ، قال الشاعر :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن   بـأعجلهـم إذ أجشـع القـوم أعجـل

الكوفيين) وهو الصحيح ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ** ﴾) أي : أليس الله كافياً عبده في جلب المسرة ودفع المضرة ؟ بلىٰ كان كافياً له ، فالاستفهام فيه إنكاري ، (**ومنه**) أي : ومما زيدت فيه (الباء) قول الناظم : (**ليس الفتىٰ**) الكريم (**بالمحتقر**) أي : محتقراً مهاناً ، (**وتزاد**) الباء (**أيضاً**) أي : كما زيدت في خبر ليس (**في خبر « ما » النافية**) حجازية كانت أو تميمية على الأصح ؛ حملاً لها علىٰ (ليس) ، وهـٰذا كلام مستطرد ، ذكره توطئة لما سيأتي في الفصل الآتي ، (**وكذا**) تزاد (الباء) (**في خبر الفعل الناسخ المنفي بـ« لم »**) ولو قال : في معمول الفعل الناسخ . . لكان أولىٰ ؛ ليدخل فيه باب (ظن) .

وقوله : (في خبر الفعل الناسخ المنفي بـ« لم ») أي : إذا كان قابلاً للإيجاب ، ولم ينتقض نفيه ، وفي غير الاستثناء ، فلا يجوز : ليس مثلك بأحد ، وليس زيد إلا بقائم ، وقاموا ليس بزيد ، وهـٰذه (الباء) لتأكيد النفي على الصحيح ، والمجرور بها على الإعمال منصوب محلاً أو تقديراً ، وعلى الإهمال ؛ أي : علىٰ كون (ما) تميمية مرفوع كذلك . اهـ « خضري » ، وذلك (**نحو**) قولك : (**لم أكن بقائم**) وكما (**قال الشاعر**) وهو عمرو بن براق الشنفرى الأزدي ، من قصيدة له من بحر الطويل المشهورة بلامية العرب :

(**وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن   بـأعجلهـم إذ أجشـع القـوم أعجـل**)

(و) الواو بحسب ما قبلها ، (**إن**) حرف شرط ، (**مُدَّت**) بالبناء للمجهول ، فعل شرط لها ، (**الأيدي**) جمع قلة ليد ، نائب فاعله ، (**إلى الزاد**) أي : إلى الطعام ، أو إلى الغنيمة ، متعلق بـ(مدت) ويجمع علو أزواد (. . **لم أكن**) جواب الشرط ؛ أي : لم أكن أنا (**بأعجلهم**) أي : بعجلهم فـ(أفعل) التفضيل هنا وفيما سيأتي ليس علىٰ بابه بقرينة المدح ، و(الباء) حرف جر زائد ، وهو محل الشاهد ،

إذا علمت ذلك. . فمراد الناظم أن (ليس) من بين أخواتها تختص بجواز دخول (الباء) في خبرها ، وإذا عطفت عليه حينئذ اسماً ؛ نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد. . جاز لك جرُّه باعتبار اللفظ ، ونصبه باعتبار المحل ، . . . .

وهو من عجل يعجل عجلاً ، من باب (تعب) إذا أسرع ، و(إذ) تعليلة أو ظرفية (**أجشع القوم أعجل**) أي : أحرص القوم على الأكل ، أو أرغبهم في الأخذ من الغنيمة ، وأجشع بالجيم والشين المعجمة ، **أفعل تفضيل من الجَشَع** بالتحريك ، وهو أشد الحرص ، **والظاهر** : **أن أفعل هنا علىٰ غير بابه أيضاً** .

والمعنىٰ : أن القوم إذا مدوا أيديهم إلى الطعام ليتعاطوه أو إلى الغنيمة ليحرزوها. . لم أسرع أنا إلى التناول ؛ لأن الإسراع في ذلك من أشد الحرص ، وهو وصف ذميم ، لا يقوم إلا بكل وغد لئيم ، **والشاهد** : في قوله : (بأعجلهم) حيث زيدت (الباء) في خبر (كان) المنفية بـ(لم) ، وهو قليل .

(**إذا علمت ذلك**) الذي ذكرناه من قولنا : وتزاد في خبر ليس ، وتزاد أيضاً في خبر (ما) النافية ، وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بـ(لم) فليس لتخصيص الناظم زيادة (الباء) بخبر ليس وجه ، فإن (الباء) تزاد في جميع ما ذكرناه (. . فـ) كلامه معترض ؛ لأن (**مراد الناظم أن** « ليس » **من بين أخواتها تختص بجواز دخول** « **الباء** » **في خبرها**) وليس كذلك ، ولكن مراده باختصاصها بخبر (ليس) كثرة دخولها عليه ، كما قال في « شرحه » : **اعلم** : أن (ليس) فعل لا نظير له في الأفعال ؛ إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانيه ياء ساكنة سواها ، وقد خُصت بأن (الباء) تدخل في خبرها ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ وقد تزاد هـٰذه (الباء) **أيضاً في خبر** (كان) إذا دخلت عليها (ما) النافية ؛ كقولك : ما كان زيد بخارج . اهـ

(**وإذا عطفت عليه**) أي : علىٰ خبر (ليس) (**حينئذ**) أي : حين إذ دخلت عليه (الباء) الزائدة (**اسماً**) آخر (**نحو**) قاعد في قولك : (**ليس زيد بقائم ولا قاعد**. . **جاز لك جرُّه**) أي : جر ذلك الاسم المعطوف علىٰ خبرها (**باعتبار اللفظ**) أي : لفظ خبر ليس ؛ لأنه مشغول بحركة حرف جر زائد ، (و) جاز لك (**نصبه**) أي : نصب ذلك (**باعتبار المحل**) أي : محل خبر ليس ؛ لأنه منصوب محلاً لكونه خبر ليس ،

ومنه : قوله :

. . . . فلسنـــا بـــالجبـــال ولا الحـــديـــدا

(**ومنه**) أي : ومن نصب ذلك الاسم باعتبار محل خبر ليس : (**قوله**) أي : قول الشاعر : [من الوافر]

معـــاوي إننـــا بشـــر فـــاسجـــح **(فلسنـــا بـــالجبـــال ولا الحـــديـــدا)**

قوله : (فاسجح) أي : فارفق بنا ، ولا تحمل علينا ما لا نطيق ، **والشاهد** : في نصب (الحديدا) عطفاً علىٰ محل بالجبال .

* * *

باب (ما) النافية الحجازية

وَمَا ٱلَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ ٱلنَّاصِبَةْ ... فِي قَوْلِ سُكَّانِ ٱلْحِجَازِ قَاطِبَةْ
فَقَوْلُهُمْ مَا عَامِرٌ مُوَافِقَا ... كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقَا

(باب « ما » النافية الحجازية)

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص بقبيل من الاسم أو الفعل ألا يعمل ، و(ما) النافية من قبيل غير المختص ، فكان القياس ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها بقبيل ، فلذلك أهملها بنو تميم ، قال شاعرهم :

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب ... فأجاب ما قتل المحب حرام

فاستغنىٰ بوقوع الاسمين بعد (ما) النافية مرفوعين من أن يصرح نسبه ، ويقول : أنا تميمي ، وأما الحجازيون . . فأجروها مجرىٰ (ليس) لمشابهتها لها في النفي ، والدخول على المبتدإ والخبر ، وتخليص المحتمل للحال ؛ نحو : ما زيد قائماً الآن ، بعد أن كان محتملاً للحال والاستقبال في قولك : زيد قائم ، فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ، ونصبوا الخبر خبراً لها ، وقال تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ ، قال ابن هشام : ولم يقع إعمال (ما) في القرآن صريحاً في غير هاتين الآيتين .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وما التي تنفي كليس الناصبة ... في قول سكان الحجاز قاطبة
فقولهم ما عامر موافقا ... كقولهم ليس سعيد صادقا)

أي : (و« ما » **التي تنفي**) مضمون الخبر عن المبتدإ (**كليس**) الرافعة للمبتدإ علىٰ أنه اسم لها ، (**الناصبة**) للخبر علىٰ أنه خبر لها ؛ أي : وترفع (ما) النافية المبتدأ علىٰ أنه اسمها ، وتنصب الخبر علىٰ أنه خبر لها ؛ حملاً لها علىٰ (ليس) لاتحاد معنييهما في الحقيقة ، مع جمود كل منهما ، وتقييد الناظم (ليس) بالناصبة ؛ لبيان الواقع ، لا للاحتراز أو للرد علىٰ بني تميم ؛ لأنهم يهملونها ؛ أي : إنها تعمل عمل (ليس) (**في قول**) ولغة قوم (**سكان الحجاز**) ، وهم قريش ومن دان دينهم حالة كونهم (**قاطبة**) أي : جميعاً ، و(الحجاز) مكة والمدينة والطائف وقراها ؛ لأنها

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص ألا يعمل ، و(ما) النافية من قبيل غير المختص ، فكان القياس ألا تعمل ، فلذلك . . . .

حجزت بين نجد وتهامة ، أو بين نجد والسراة ، أو لأنها احتُجزت بالحرار الخمس : حرة بني سليم ، وواقم ، وليلىٰ ، وشوران ، والنار . اهـ « قاموس » .

(**فقولهم**) أي : فقول أهل الحجاز : (**ما عامر موافقاً**) لنا (**كقولهم**) أي : مثل قولهم : (**ليس سعيد صادقاً**) في حبنا في رفع الاسم الأول من الاسمين علىٰ أنه اسم (ما) ، ونصب الثاني منهما علىٰ أنه خبرها ، كما رفع الأول مع (ليس) علىٰ أنه اسم لها ، ونصب الثاني علىٰ أنه خبرها ؛ حملاً لها علىٰ (ليس) ، وإذا عطف علىٰ خبرها المنصوب بـ(لكن) أو بـ(بل) . . تعيَّن في المعطوف الرفعُ علىٰ أنه خبر لمبتدإ محذوف ؛ نحو : ما زيد قائماً لكن قاعد وبل قاعد ، ولا يجوز فيه النصبُ ؛ لأن المعطوف بهما موجب ، وأما المعطوف بغيرهما . . فيجوز فيه الأمران الرفع والنصب ، ولكن النصب بالعطف أجودُ للمشاكلة ، وتزاد الباء في خبر (ما) ، ولا يختص ذلك بخبر (ما) الحجازية ، بل تزاد في الخبر بعد (ما) التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري ؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ؛ كقول الفرزدق :

لعمــرك مــا معــن بتــارك حقــه . . . .

ولأن (الباء) إنما دخلت على الخبر ؛ لكونه منفياً لا لكونه منصوباً ، وقضية هـٰذه العلة جواز زيادتها وإن بطل عمل (ما) لزيادة (إن) أو لتقدم الخبر وهو كذلك ، خلافاً للكوفيين كما سيأتي في الشارح ، ولكن لما كان عملها علىٰ خلاف القياس . . اشتُرِط في عملها أربعة شروط ، كما سيذكرها الشارح .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**قد تقدم**) في (باب الحروف) (**أن الأصل**) والغالب (**في كل حرف لا يختص**) بأحد نوعي الاسم والفعل (**ألا يعمل**) فيما دخل عليه ، اسماً كان أو فعلاً ؛ كـ(هل) و(بل) و(ثم) (**و« ما » النافية من قبيل**) أي : من نوع الحرف الـ (**غير المختص**) بأحد النوعين ؛ لأنه يقال فيها : ما زيد قائم ، وما قام زيد (**فكان القياس**) فيها ؛ أي : قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة (**ألا تعمل**) في أحد النوعين (**فلذلك**) أي : فلأجل كون القياس

أهملها بنو تميم ، قال شاعرهم :

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فـأجـاب مـا قتـل المحـب حـرام

وأما الحجازيون . . فأجروها مجرىٰ (ليس) لمشابهتها لها في النفي ، والدخول على المبتدإ والخبر ، وتخليص المحتمل للحال ، فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ، ونصبوا الخبر خبراً لها ، وقال تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ . . . .

ألا تعمل (**أهملها بنو تميم**) أي : أبطلوا عملها ؛ نظراً للقياس ، فانحطت عن (ليس) فـ(ليس) تعمل بدون شرط من الشروط المعتبرة في (ما) لأن الأصل أقوىٰ من الفرع ، فتعمل وإن توسط خبرها . اهـ « يس » ، (**قال شاعرهم**) ولم أر من ذكر اسم هـٰذا الشاعر ، وما أظن هـٰذا البيت إلا موضوعاً . اهـ « كردي » .

(**ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فـأجـاب مـا قتـل المحـب حـرام**)

أي : رب رجل رقيق العطف والخصر قلت له : انتسب ؛ أي : بين لنا نسبك منّا ؛ أي : قبيلتك فينا ، فأجاب لي بقوله : ما قتل المحبة المحب حرام ؛ أي : ممنوع برفع الاسمين بعد (ما) النافية ، فاستغنىٰ بوقوع الاسمين بعد (ما) مرفوعين على الابتداء والخبر من أن يصرح نسبه ، ويقول : أنا تميمي . اهـ « فوائد » .

(**وأما الحجازيون . . فأجروها**) أي : أجروا (ما) النافية (**مُجْرىٰ « ليس »**) بضم الميم ، وسكون الجيم ؛ لأنه اسم مكان من أجرى الرباعي ؛ أي : أعملوها عمل (ليس) (**لمشابهتها لها**) أي : لـ(ليس) (**في النفي ، والدخول على المبتدإ والخبر ، وتخليص**) النسبة (**المحتملة**) للحال والاستقبال (**للحال**) أي : تخصيصها بالحال ؛ نحو : ما زيد قائماً الآن ، بعد أن كان محتملاً للحال والاستقبال . اهـ « فوائد » . (**فرفعوا**) أي : فرفع الحجازيون (**بها**) أي : بـ(ما) النافية (**المبتدأ**) حالة كونه (**اسماً لها**) أي : لـ(ما) ، (**ونصبوا الخبر**) بها حالة كونه (**خبراً لها ، وقال تعالىٰ**) علىٰ لغة الحجازيين : (﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾) بنصب (بشراً) علىٰ أنه خبرٌ لـ(ما) ، وقال تعالىٰ أيضاً علىٰ لغتهم : (﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾) بنصب (أمهات) بالكسرة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم علىٰ كونه خبراً لـ(ما) ، قال ابن هشام : ولم يقع في القرآن من أمثلة (ما) إلا هاتان الآيتان ، ولم يقرأ علىٰ لغة التميميين ؛ يعني :

ولما كان عملها عندهم علىٰ خلاف القياس.. اشترط لها أربعة شروط : **أحدها** : النفي فإن انتقض بـ(إلا).. بطل عملها ؛ نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، بخلاف ما إذا انتقض النفي بغير (إلا) نحو : ما زيد غير قائم . **الثاني** : ألا يقترن الاسم بـ(إن) الزائدة ، فإن اقترن بها.. امتنع عملها ؛ كقوله :

بنـي غـدانـة مـا إن أنتـم ذهـب . . . .

بالرفع إلا شاذاً ، روى الفضل عن عاصم ﴿ما هن أمهاتهم﴾ بالرفع ، وأما قول سيبويه وبنو تميم يرفعون إلا من درىٰ كيف هي في المصحف.. فإنه يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ علىٰ حسب لغته ، مع أن العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل ، لكن الحق خلافه . اهـ « يس » .

(**ولما كان عملها**) أي : عمل (ما) الحجازية (**عندهم**) أي : عند الحجازيين (**علىٰ خلاف القياس**) أي : علىٰ خلاف قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة (.. **اشترط**) واعتبر (**لها**) أي : لعملها (**أربعة شروط**) :

(**أحدها** : **النفي**) أي : بقاء نفيها ، (**فإن انتقض**) نفيها عن خبرها (**بـ« إلا »** **بطل عملها**) لبطلان معنىٰ (ليس) (**نحو** : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، **بخلاف ما إذا انتقض النفي بغير** « **إلا** ») فإنها تعمل (**نحو** : **ما زيد غير قائم**) ، ولا يضر انتقاض النفي عن معمول خبرها إجماعاً ؛ لأنه ليس معمولاً لها ؛ نحو : ما زيد قائماً إلا في الدار . اهـ « خضري » .

(**الثاني**) منها ؛ أي : من تلك الشروط الأربعة ، وكان مقتضى السياق أن يقال : ثانيها ، إلا أن يقال : إن (أل) عوض عن المضاف إليه : (**ألا يقترن الاسم**) أي : اسمها (**بـ« إن » الزائدة**) المكسورة الهمزة الكافة لها ، (**فإن اقترنـ**)ـت (**بها**) أي : بـ(إن) الزائدة المخففة (.. **امتنع عملها**) أي : عمل (ما) (**كقوله**) : [من البسيط]

(**بنـي غـدانـة مـا إن أنتـم ذهـب**) ولا صـريـف ولكـن أنتـم الخـزف

أي : يا بني غدانة ـ بضم الغين المعجمة ، وتخفيف الدال المهملة ، وبعد الألف نون ـ : وهم حي من بني يربوع ، (ولا صرِيْف) بالصاد المهملة ، وكسر الراء ، وسكون الياء ، ثم فاء ، وهي الفضة ، و(الخَزَف) بفتحتين : الطين المعمول قبل

لأن مقارنة (إن) يبعد شبهها بـ(ليس) لأن (ليس) لا يليها (إن) . **الثالث** : ألا تؤكد بـ(ما) ، فإن أكدت بها . . امتنع عملها أيضاً ؛ نحو : ما ما زيد قائم . **الرابع** : تأخير الخبر ، فإن تقدم . . امتنع عملها ؛ نحو : ما مسيء من أعتب ، فإذا امتنع في حال تقدم الخبر . . ففي حال تقدم معموله أولىٰ ؛ نحو : ما طعامك زيد آكل . . . . . .

الطبخ . اهـ « كردي » ، (**لأن مقارنتـ**)ها بـ(إن) المخففة الزائدة (يبعد) ها ؛ أي : يبعد عنها (**شبهها بـ« ليس » لأن « ليس » لا يليها « إن »**) المخففة الزائدة لتنافيهما ؛ لأن (ليس) للنفي ، وهي كالإثبات ، ولضعف (ما) عن تخطيها ، بخلاف (إن) النافية ؛ فإنها مؤكدة لها تأكيداً لفظياً بالمرادف ، فلا تضر في عملها ، بخلاف الزائدة ، فتأكيدها معنوي كسائر الحروف المزادة . اهـ « خضري » .

(**الثالث**) منها : (**ألا تؤكد بـ« ما »**) النافية ، (**فإن أكدت بها**) أي : بـ(ما) النافية (. . **امتنع عملها أيضاً**) أي : كما يمتنع عملها إذا اقترنت بـ(إن) الزائدة ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**ما ما زيد قائم**) علىٰ أن الأولىٰ هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر .

والمعنىٰ : انتفىٰ عدم قيام زيد فثبت قيامه ، وهي لا تعمل في الإثبات ؛ لصيرورة الكلام إيجاباً ، أما إن كانت الثانية نافية مؤكدة للأولىٰ لا مؤسسة . . فيبقى العمل ، كما في شرح « التسهيل » ، واعتمده الدماميني وغيره ؛ كقوله : [من الرجز]

لا ينسك الأسىٰ تأسياً فما ... ما من حمام أحد معتصما

(**الرابع** : **تأخير الخبر** ، **فإن تقدم**) الخبر على اسمها (. . **امتنع عملها**) لأنها عامل ضعيف ، عملت لشبهها بـ(ليس) ، فلما فصل بينها وبين معمولها . . امتنع عملها . اهـ « ملا جامي » ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**ما مسيء من أعتب**) أي : من أزال العتب ، والهمزة للسلب ، أي : ليس مذنباً من أعتب ، وتاب من ذنبه ، وعمل صالحاً ؛ لأن التوبة تجب ما قبلها من الإساءة ، (**فإذا امتنع**) عملها (**في حال تقدم الخبر** . . **ففي حال تقدم معموله أولىٰ**) أي : فامتناع عملها في حال تقدم معموله أولىٰ وأحرىٰ ؛ مثالُ تقدم معمول خبرها (**نحو**) قولك : (**ما طعامك زيد آكل**) .

نعم ؛ يغتفر تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما ؛ نحو : ما عندك زيد مقيماً ، وما بي أنت معنياً . **وقضية هٰذه العلة** : جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما ؛ **نحو** : ما عندك زيد ، وبه صرح بعضهم ، لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك ، ويظهر كما قال العلاَّمة السيوطي : جوازُ إعمالها إن كان الظرف ....

(**نعم**) استدراك علىٰ قوله : (ففي حال تقدم معموله) رفع به توهم امتناع عملها فيما إذا كان معمول خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ أي : لكن (**يغتفر تقدم معمول الخبر**) على اسمها (**إذا كان**) ذلك المعمول (**ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ للتوسع**) أي : لتوسع النحاة أو العرب (**فيهما**) أي : في الظرف والجار والمجرور ، ومسامحتهم في عملها فيما إذا كان المعمول إياهما ؛ لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما ؛ مثال تقدم الظرف على اسمها (**نحو**) قولك : (**ما عندك زيد مقيماً ، و**) مثال الجار والمجرور ؛ نحو قولك : (**ما بي أنت معنياً**) أي : مقصوداً لي أو مهتماً بي، **أصله** : معنوي علىٰ زنة مفعول، كما بسطنا الكلام عليه في «الفتوحات».

(**وقضية هٰذه العلة**) يعني : قوله : (للتوسع فيهما) أي : ومقتضىٰ هٰذه العلة وموجَبها : (**جواز تقدم الخبر**) على اسمها (**إذا كان**) الخبر (**ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ للتوسع**) أي : لتوسعهم (**فيهما**) أي : في الظرفين ما لا يتوسعون في غيرهما ، وهو مذهب الجمهور ، وصححه الأعلم وابن عصفور ؛ مثال تقدم الخبر على اسمها إذا كان ظرفاً (**نحو**) قولك : (**ما عندك زيد ، وبه**) أي : وبجواز تقدم الخبر على اسمها إذا كان ظرفاً (**صرح بعضهم**) منهم : الفراء والأعلم وابن عصفور .

وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قضية العلة المذكورة ، رفع به جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً بمقتضىٰ هٰذه العلة ؛ أي : لكن (**ظاهر إطلاقهم**) وجوب تأخير خبرها عن اسمها ؛ حيث قالوا : الشرط الرابع وجوب تأخير الخبر (**يقتضي خلاف ذلك**) أي : خلاف جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً ، وهو عدم جواز تقديمه مطلقاً ، ظرفاً كان أو غيره ، (**ويظهر**) أي : يترجح (**كما قال**ـه جلال الدين ، (**العلامة**) عبد الرحمٰن (**السيوطي : جواز إعمالها**) أي : إعمال (ما) بالرفع فاعل يظهر (**إن كان الظرف**

المقدم الخبر ، والمنع إن كان معموله . وإذا عطف علىٰ خبرها المنصوب بـ(لكن) أو بـ(بل) . . تعيَّن في المعطوف الرفع علىٰ أنه خبر مبتدإ محذوف ؛ نحو : ما زيد قائماً لكن قاعد أو بل قاعد ، ولا يجوز النصب ؛ لأن المعطوف بهما موجب ، وأما المعطوف بغيرهما . . فيجوز فيه الأمران ، والنصب أجود . وتزاد (الباء) في خبر (ما) كما تقدم ، . . . .

المقدم) على اسمها (**الخبر**) أي : خبرها ؛ نحو : ما عندك زيد ، (**والمنع**) أي : منع إعمالها (**إن كان**) الظرف المقدم (**معموله**) أي : معمول الخبر ؛ نحو : ما عندك زيد مقيماً .

(**وإذا عطف علىٰ خبرها المنصوب بـ« لكن »**) متعلق بـ(عطف) ، (**أو**) عطف عليه (**بـ« بل »** . . **تعين في المعطوف الرفع ، علىٰ أنه خبر مبتدإ محذوف**) ، ولا يجوز نصب المعطوف عطفاً علىٰ خبر (ما) لأن (ما) لا تعمل في الموجب ، فهما بمنزلة (إلا) في انتقاض النفي . اهـ « ملا جامي » (**نحو**) قولك : (**ما زيد قائماً لكن قاعد أو بل قاعد ، ولا يجوز النصب**) أي : نصب المعطوف بهما (**لأن المعطوف بهما**) أي : بـ(لكن) و(بل) (**موجب**) أي : مثبت ، و(ما) لا تعمل في موجب ، و(بل) و(لكن) حينئذ حرفا ابتداء لا عاطفان ؛ إذ لا يعطفان إلا المفرد ، فإطلاق العطف مجاز للشبه الصوري .

(**وأما المعطوف بغيرهما**) أي : بغير (لكن) و(بل) مما لا يقتضي الإيجاب ؛ كـ(الواو) وغيرها من سائر حروف العطف (. . **فيجوز فيه الأمران**) **الرفعُ** : علىٰ أنه خبر مبتدإ محذوف لا بالعطف علىٰ محل خبر (ما) على التحقيق ؛ لأنه منسوخ بـ(ما) ، **والنصبُ** : بالعطف علىٰ خبر (ما) نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً ، ويجوز الرفع ، فتقول : ولا قاعدٌ ، وهو خبر مبتدإ محذوف ، تقديره : ولا هو قاعد ، (**و**) لكن (**النصب**) بالعطف علىٰ خبر (ما) (**أجود**) أي : أرجح من الرفع وأفصح ؛ لما فيه من المشاكلة .

(**وتزاد « الباء » في خبر « ما »**) النافية (**كما تقدم**) في البحث عن (ليس) في آخر الباب السابق بقوله : (وتزاد الباء أيضاً في خبر النافية) أي : تزاد الباء في

ولا يختص ذلك بخبر (ما) الحجازية ، بل تزاد في خبر (ما) التميمية ، خلافاً للفارسي والزمخشري ؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ، ولأن (الباء) إنما دخلت الخبر ؛ لكونه منفياً لا لكونه منصوباً . **وقضية هٰذه العلة** : جواز زيادتها وإن بطل عمل (ما) لزيادة (إن) أو لتقدم الخبر ، وهو كذلك خلافاً للكوفيين .

خبرها ، حجازية كانت أو تميمية ، كما ذكره الشارح بقوله : (**ولا يختص ذلك**) المذكور من زيادة (الباء) في خبر (ما) (**بخبر « ما » الحجازية** ، **بل تزاد**) (الباء) أيضاً (**في خبر « ما » التميمية**) ، وفي عبارته تسامح ؛ لأن (ما) التميمية لا خبر لها ولا اسم لها ؛ لأنها غير عاملة ، وذلك ؛ أي : زيادة (الباء) بعد (ما) النافية مطلقاً يخالف (**خلافاً لـ**) مذهب أبي علي (**الفارسي والزمخشري**) لأنهما خصا زيادتها بـ(ما) الحجازية ، وقوله : (**لوجود ذلك**) علة لقوله : (ولا يختص ذلك) أي : وإنما قلنا : لا يختص ذلك بـ(ما) الحجازية ؛ **لوجود ذلك** ؛ أي : زيادة (الباء) بعد (ما) النافية (**في أشعار بني تميم**) كقول الفرزدق :

لعمـرك مـا معـن بتـارك حقـه . . . .

(**ونثرهم**) أي : في المنثور من كلام بني تميم ، والنثر : ضد الشعر ، وقوله : (**ولأن الباء . . .**) إلخ معطوف علىٰ قوله : (لوجود ذلك) أي : ولأن (الباء) (**إنما دخلت على الخبر ؛ لكونه منفياً لا لكونه منصوباً**) .

(**وقضية هٰذه العلة**) الثانية ؛ يعني : قوله : (ولأن الباء) : (**جواز زيادتها**) بعد (ما) (**وإن بطل عمل « ما »**) الحجازية (**لزيادة « إن »**) النافية بعدها ؛ نحو : ما إن زيد بقائم ، (**أو لتقدم الخبر**) على اسمها ؛ نحو : ما مسيء من أعتب ، (**وهو**) أي : الحكم المعلوم في الخارج كائن (**كذلك**) أي : جواز زيادة (الباء) وإن بطل عمل (ما) وذلك ؛ أي : جواز زيادتها وإن بطل عمل (ما) يخالف (**خلافاً لـ**) مذهب (**الكوفيين**) لأنهم لا يجوزون زيادة (الباء) حينئذ .

* * *

باب النداء

. . . .

(**باب النداء**)

والنداء فيه ثلاث لغات ، **أشهرها** : كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد ، واشتقاقه من ندى الصوت ، وهو بُعْدُه ، يقال : فلان أَنْدَىٰ صوتاً من فلان إذا كان أبعد منه صوتاً . اهـ « أشموني » ، وفي « الخضري » : النداء : بكسر النون ، أكثر من ضمها ، والمد فيهما أكثر من القصر ؛ فلغاته أربع ، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي ؛ لأن قياس فاعل كنادى الفِعال ، وغيره سماعي ، لكن وجه الضم مع المد أنه لما انتفت المشاركة في نادىٰ . . كان بمنزلة الثلاثي الدال علىٰ صوت ، وقياسه فُعال بالضم ؛ كصرخ صراخاً ، فمن راعى اللفظ . . كسر ومد ، ومن راعى المعنىٰ . . ضم ومدَّ ، ثم قُصِر كل منهما تخفيفاً ، وقيل : المضموم اسم لا مصدر ، والهمزة منقلبة من (واو) ككساء كما في « العزِّي » .

وهو لغة : الدعاء بأي لفظ ، **واصطلاحاً** : طلب الإقبال بـ(يا) أو بإحدىٰ أخواتها ، والمراد بالإقبال : مطلق الإجابة ، فدخل فيه (يا الله) ولا تناقض في قولهم : يا زيد لا تقبل ، لأن (يا) لطلب إقباله ليسمع النهي ، فلم يتوجه إلا بعد إقباله ، ولا ينادي حقيقة إلا المميز ؛ لأنه هو الذي تتأتىٰ إجابته ، وأما غيره كيا جبال ، ويا أرض ، ويا سماء . . فاستعارة مكنية ؛ حيث شبهه بالمميز في النفس ، و(يا) تخييل . اهـ (منه) .

وأركانه ثلاثة : المنادِي بكسر الدال ، والمنادَىٰ بفتحها ، والصيغة .

وحروف النداء ثمانية : **الأول** : (الهمزة) نحو : أزيد ، وهي للقريب ، **والثاني** : (أي) بالقصر والسكون ؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب : « أي عم ؛ قل : لا إلـٰه إلا الله » ، وهي للقريب أيضاً ، **والثالث** : (يا) وهي أُمُّ الباب ؛ لدخولها علىٰ كل نداء ، ولتعينها في نداء اسم الله ونداء الاستغاثة ، فهي لنداء البعيد حقيقة أو حكماً ؛ كالنائم والساهي ، وقد ينادىٰ بها القريب توكيداً ، **والرابع** : (أيا)

نحو : أيا زيد ، وهي للبعيد ، **والخامس** : (هيا) وهي للبعيد أيضاً وهاؤها بدل همزة (أيا) ، وقيل : هي أصل ، **والسادس** : (آي) بالمد والسكون ؛ نحو : آي زيد ، بمعنىٰ يا زيد ، **والسابع** : (وا) وهي عند الجمهور مختصة بالندبة ، وحكي استعمالها في غير الندبة قليلاً ؛ كقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه : (واعجباً لك يا بن عباس!) ، **والثامن** : (آ) بالمد بأن يؤتىٰ بعد (الهمزة) بالألف .

فَائِدَة

[القول بأن حروف النداء أسماء أفعال]

ذهب بعضهم إلىٰ أن حروف النداء أسماء أفعال ، تتحمل ضمير المنادي بالكسر ، فيكمل للهمزة أقسام الكلمة ، فهي حرف للاستفهام ، وفعل أمر من الرأي وهو الوعد ، واسم فعل بمعنىٰ أدعو ، لكنها في الثاني مكسورة .

والمنادِي ـ بكسر الدال ـ : هو طالب الإقبال من غيره ، وأما بفتحها . . فهو المطلوب إقباله ، وهو المراد في الباب ، ومعلوم أن المنادَىٰ بفتح الدال من أقسام المفعول به ، الذي حذف عامله وجوباً ، وهو هنا (أدعو) أو (أطلب) أو (أنادي) ، وإنما حذف عامله ؛ لنيابة أحرف النداء عنه ، وإنما وجب ؛ لأنهم لا يجمعون بين النائب والمُناب عنه ، والذي سبق من تعريفه هو تعريفه باعتبار معناه .

وأما تعريفه باعتبار لفظه . . فهو الاسم الذي تدخل عليه (يا) لفظاً أو تقديراً أو إحدىٰ أخواتها ، ففي التعريف السابق تسمح ؛ لأن النحاة إنما يبحثون عن الألفاظ لا المعاني ، إلا أن يقال : إن التعريف السابق علىٰ حذف مضاف ، تقديره : أي : هو اسم المطلوب إقباله ؛ أي : توجهه إلى الطالب بقبالة وجهه ، **والمراد** : المطلوب إجابته حقيقة ؛ كالعقلاء ، أو حكماً ؛ كالمنزل منزلتهم ؛ نحو : ﴿ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾ .

واعلم : أن المنادىٰ باعتبار أنواعه خمسة أقسام ، وأما باعتبار حكمه . . فقسمان : المعرب والمبني ، وأما باعتبار حدِّه . . فواحد ، فهو المطلوب إقباله بـ(يا) أو بإحدىٰ أخواتها .

الأول من تلك الأقسام الخمسة : المفرد العلم ، وهو ما كان تعريفه قبل النداء ؛

وَنَـادِ مَـنْ تَـدْعُـو بِيَـا أَوْ بِـأَيَـا ... أَوْ هَمْـزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْـتَ هَيَـا
وَٱنْصِـبْ وَنَـوِّنْ إِذْ تُنَـادِي ٱلنَّكِـرَةْ ... كَقَـوْلِهِـمْ يَـا نَهِمـاً دَعِ ٱلشَّـرَهْ

كـ(يا زيد) وهو باقٍ بعد النداء علىٰ تعريفه السابق بالعلمية ؛ استصحاباً له بعد النداء غير أن الخطاب أحدث فيه نوعاً من التخصيص علىٰ جهة التأكيد ، كما تخصصه الصفة ، والمراد بالمفرد هنا ، وفي باب (لا) : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

والثاني : النكرة المقصودة ، وهو ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها معين ؛ كقولك : (يا رجل) تريد به شخصاً معيناً من الجماعة .

والثالث : النكرة غير المقصودة بالذات ، وإنما المقصود بها واحد من أفرادها ؛ كقول الأعمىٰ : (يا رجلاً خذ بيدي) يريد به واحداً منهم غير معين .

والرابع : المضاف إلىٰ غيره إضافة لفظية ؛ كـ(يا ضارب غلامه) ، أو إضافة معنوية ؛ نحو : (يا غلام زيد) .

والخامس : المشبه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ نحو : (يا طالعاً جبلاً) و(يا رفيقاً بالعباد) .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ونـاد مـن تـدعـو بيـا أو بـأيـا ... أو همـزة أو أي وإن شئـت هيـا
وانصـب ونـون إذ تنـادي النكـرة ... كقـولهـم يـا نهمـاً دع الشـره)

أي : (**وناد**) أيها السائل (**من تدعو**) أي : من تريد دعاءه ونداءه وإقباله إليك (**بـ« يا »**) سواء كان المنادىٰ قريباً أو بعيداً، وهي أمُّ الباب؛ لدخولها في كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله ، وكذا المستغاث و(أيها) و(أيتها) لعدم سماعها بغير (يا) لبعدها حقيقة أو تنزيلاً . اهـ « خضري » ، (**أو**) ناده (**بـ« أيا »**) إن كان بعيداً ؛ لاحتياجه إلىٰ مد الصوت ، (**أو**) ناده بـ(**همزة**) ممدودةً كانت أو مقصورة ، (**أو**) ناده بـ(**أَيْ**) كذلك إن كان المنادَىٰ قريباً ؛ لعدم احتياجه إلىٰ مد الصوت ، (**وإن شئت**) في المنادى البعيد . . أبدلت همزة (أيا) هاءً ، فقلت : (**هيا**) بالهاء بدل الهمزة .

(**وانصب**) أيها السائل ، (**ونون ؛ إذ تنادي النكرة**) الغيرَ المقصودة ؛ أي : وانصب المنادىٰ وجوباً تشبيهاً بالمفعول به ونونه إذا كان نكرة غير مقصودة ؛ أي : غير

من المنصوبات على المفعول به ؛ بإضمار عامل لا يظهر **المناديٰ** ، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً ، . . . .

معينة في قصد المتكلم ؛ لضعف شبهها بكاف الخطاب بعدم تعينها ؛ وذلك (**كقولهم**) أي : كقول بعض العرب : (**يا نَهِماً**) أي : حريصاً علىٰ طلب الدنيا ، أو يا شديد شهوة الأكل ، وهو بفتح أوله وكسر ثانيه اسم فاعل من فعل اللازم كفرح (**دع الشَّرَه**) بفتحتين ، مصدر فعل اللازم كفرح ؛ أي : اترك الحرص على الدنيا ، أو شدة شهوة الأكل ، واقنع بما أتاك الله سبحانه تعالىٰ ، والنَّهَم والشَّرَه بفتحتين فيهما بمعنىٰ واحد ، أو متقاربا المعنىٰ ، يقال : نَهِم كفرح نهماً ونهمة محركين إذا أفرطتْ شهوته في الشيء ، وشره يشره شرهاً من باب (فرح) إذا اشتد حرصه في الطلب . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**من المنصوبات**) وجوباً (**علىٰ**) التشبيه بـ(**المفعول به ؛ بإضمار عامل**) متعلق بالمنصوبات (**لا يظهر**) صفة لعامل ؛ أي : بعامل مضمر وجوباً لا يظهر أصلاً (**المناديٰ**) بفتح الدال ، مبتدأ مؤخر ؛ أي : فالمناديٰ منصوب بعامل محذوف وجوباً لا يظهر أصلاً عند سيبويه ، وقال المبرد : منصوب بحرف النداء ؛ لسده مسد الفعل ، فعلىٰ كلا المذهبين (يا زيد) جملة ، إلا أن جزأيها مقدَّران عند سيبويه ، وهما الفعل والفاعل ، وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده ، واستتر الفاعل فيه ؛ لأنه لما عمل عمله . . تحمل الضمير مثله ، وأما المناديٰ . . ففضلة مفعول به إلا أنه واجب الذكر ؛ لئلا يفوت النداء . اهـ « خضري » .

(وهو) أي : المنادى (**المطلوب إقباله**) أي : اسم المطلوب إجابته ، من ذكر الملزوم وإرادة اللازم ، فلا يرد نحو : يا الله . اهـ « يس » (**بحرف نائب مَناب « أدعو »**) احترز به عن نحو : ليستقبل زيد ، و(مَناب) بفتح الميم ، اسم مكان من ناب الثلاثي ؛ كمقام من قام الثلاثي (**لفظاً**) نحو : يا زيد ، (**أو تقديراً**) نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ ، وقوله : (لفظاً أو تقديراً) تفصيل للطلب ؛ أي : المطلوب طلباً لفظياً ؛ بأن يكون بأداة للطلب لفظية ؛ نحو : يا زيد ، أو بأن يكون بأداة

وأحرف النداء على ما هنا خمسة . والمنادىٰ : قريب وبعيد ؛ فـ(الهمزة) و(أي) للقريب ، و(أيا) و(هيا) للبعيد ، و(يا) لهما ، وهي أمُّ الباب ؛ لدخولها في كل نداء ، وتتعين في نداء اسم الله . إذا كان المنادىٰ نكرة غير معينة . . فانصبه منوناً . . .

للطلب تقديرية ؛ نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ أو تفصيل للنيابة ؛ أي : بحرف نائب مناب (أدعو) نيابة لفظية ؛ بأن يكون النائب ملفوظاً ، أو تقديريةً ؛ بأن يكون النائب مقدراً ، كما في المثالين المذكورين ، أو تفصيل للمنادىٰ ؛ أي : من المنصوبات المنادىٰ ، ملفوظاً كان ؛ نحو : يا زيد ، أو مقدراً ؛ نحو : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ أي : يا قوم اسجدوا لله . اهـ « ملا جامي » .

(**وأحرف النداء علىٰ ما**) ذكره الناظم (**هنا**) أي : في هـٰذه المنظومة (**خمسة**) وهي : (يا) و(أيا) و(هيا) و(الهمزة) و(أي) .

(**والمنادىٰ**) إما : (**قريب**) أ (**و بعيد ؛ فـ« الهمزة »**) المقصورة (**و« أي » للقريب**) وقيل : (أي) للمتوسط ، (**و« أيا » و« هيا » للبعيد**) حقيقة أو حكماً كالنائم والساهي ؛ لأن البعيد يحتاج لمد الصوت ليسمع ، وهـٰذان الحرفان مشتملان علىٰ حرف المد ، (**و« يا » لهما**) أي : للقريب والبعيد ، وهـٰذا مذهب المبرد وكذا ابن برهان ، إلا أنه جعل (أي) للمتوسط ، وأجمعوا علىٰ جواز نداء القريب بما للبعيد ؛ لتنزيله منزلته ، (**وهي**) أي : (يا) (**أم الباب**) أي : أصل أحرف النداء (**لدخولها في كل نداء**) قريباً كان أو بعيداً ، (**وتتعين**) الياء (**في نداء اسم الله**) عز وجل ؛ أي : وكذا المستغاث ، و(أيها) و(أيتها) لعدم سماعها بغيرها ، لا لبعدها حقيقة أو تنزيلاً ؛ فإنه غير لازم في (يا) لأنها أصل الأدوات وأعمها ؛ ولذلك قدمها الناظم ؛ إذ تدخل علىٰ كل نداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها . اهـ « خضري » .

ثم شرع الناظم رحمه الله تعالىٰ في أحكام المنادىٰ ، فقال : (وانصب ونون إذ تنادي النكرة . . .) إلخ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**إذا كان المنادىٰ نكرة غير معينة**) أي : غير مقصودة بالذات ، وإنما المقصود فيها واحد من أفرادها (. . **فانصبه**) أي : فانصب المنادىٰ وجوباً ؛ تشبيهاً بالمفعول به حالة كونه (**منوناً**) تنوين التمكين لعدم بنائه ؛

كما مثل الناظم ، ومثله قول الأعمىٰ : يا رجلاً ؛ خذ بيدي ، ويا واقفاً ؛ أنقذني ، و(النهم) و(الشره) بمعنى واحد .

وَإِنْ يَكُــنْ مَعْــرِفَــةً مُشْتَهِــرَهْ فَـــلاَ تُنَــوِّنْــهُ وَضُـــمَّ آخِــرَهْ
تَقُــولُ يَــا سَعْــدُ أَيَــا سَعِيــدُ وَمِثْلُــهُ يَــا أَيُّهَــا الْعَمِيــدُ

وذلك (**كما مثل الناظم**) أي : كالمثال الذي مثله الناظم بقوله : (يا نهماً دع الشره) ، (**ومثله**) أي : ومثل مثال الناظم : (**قول الأعمىٰ : يا رجلاً خذ بيدي**) يريد واحداً غير معين من الناس بالقصد ، (**و**) كقوله : (**يا واقفاً أنقذني**) من الحفيرة ، وأخرجني منها .

(**و« النهم » و« الشره » بمعنى واحد**) أي : معناهما واحد مترادف ، وهما بكسر عينهما علىٰ صيغة اسم الفاعل ، وبفتحهما علىٰ صيغة المصدر ، وإعراب مثال الناظم (يا نهماً) يا : حرف نداء ، (نهماً) منادىٰ نكرة غير مقصودة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة النداء في محل النصب مقول لقولهم .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وإن يكــن معــرفــة مشتهــرة فــلا تنــونــه وضــم آخــره
تقــول يــا سعــد أيــا سعيــد ومثلــه يــا أيهــا العميــد)

أي : (**وإن يكن**) المنادىٰ (**معرفة مشتهرة**) عندهم هنا بالعد ، وهما اثنتان : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة (. . **فلا تنونه**) أي : فلا تنون المنادىٰ حينئذ ؛ أي : فلا تلحق التنوين في آخره ، (**وضم آخره**) أي : وابنِ آخره على الضم ؛ لفظاً : يا زيد ويا رجل ، أو تقديراً ؛ كيا موسىٰ ويا فتىٰ إن كان مفرداً ، أو جمع تكسير ؛ كيا زيود ويا رجال ، أو جمع مؤنث سالماً ؛ كيا هندات ومسلمات ، وعلى الألف إن كان مثنىٰ ؛ كيا زيدان ويا رجلان ، وعلى الواو إن كان جمع مذكر سالماً ؛ كيا زيدون ويا رجيلون ، كما بسطنا الكلام عليه ، وعلىٰ إعرابه في « النزهة » يعني : إذا كان المنادىٰ مفرداً ؛ أي : غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ، وكان معرفة قبل النداء بالعلمية ونحوها ، وهو المفرد العلم ، أو معرفة بعده بالقصد والنداء ، وهو النكرة المقصودة . . فابنهِ على الضم بلا تنوين ، أو علىٰ ما ينوب عنه ؛ لشبهه بالحرف شبهاً

إذا كان المنادىٰ مفرداً ؛ أي : غير مضاف ولا شبهه ، وكان معرفة قبل النداء ؛ كـ(يا سعد) و(أيا سعيد) ، أو معرفة بعده ، وهو النكرة المقصودة بالنداء ؛ نحو : (يا أيها العميد) . . . .

معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الخطاب .

(**تقول**) في مثال المفرد العلم : (**يا سعدُ**) بالياء ، أو تقول : (**أيا سعيد**) بـ(أيا) ، ومثل للنكرة المقصودة بقوله : (**ومثلُه**) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في كونه مفرداً معرفة ، ولكنه نكرة مقصودة : (**يا أيها العميد**) أي : يا أيها السيد الرئيس أغثنا وانصرنا ، والمنادىٰ في الحقيقة (أي) ، وضمتُها ضمة بناء ، وما فيه (أل) ؛ أعني : العميد صفة لها ، وضمته ضمة إعراب لا بناء . اهـ « يمني » .

تقول في إعراب المثال الأول : (يا) أو (أيا) حرف نداء ، (سعد) أو (سعيد) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ؛ مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب .

وتقول في إعراب المثال الثاني ـ أعني : (يا أيها العميد) ـ : (يا) حرف نداء ، مبني على السكون ، (أي) منادىٰ نكرة مقصودة ، في محل النصب على المفعولية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، (ها) حرف تنبيه زائد تعويضاً عما فات (أي) من الإضافة ، كما زادوا ما بعدها لذلك ، لا محل لها من الإعراب ، مبني بسكون على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، (العميد) صفة لـ(أي) تابع للفظه ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وجملة النداء في محل النصب مقول لقول محذوف ، تقديره : ومثله : قوله : يا أيها العميد ، وقس عليه قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ ، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾ مثلاً .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا كان المنادىٰ مفرداً ؛ أي : غير مضاف ، ولا**) غير (**شبهه ، وكان معرفة قبل النداء**) بالعلمية ، أو بالإشارة ، أو بالصلة (**كيا سعد ، وأيا سعيد ، أو معرفة بعده**) أي : بعد النداء (**وهو النكرة المقصودة بالنداء ؛ نحو : يا أيها العميد**) و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾ ، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾

فلا تنون آخره ، بل ابنِه على الضم لفظاً إن كان صحيح الآخر كما تقدم ، أو تقديراً إن كان معتلاً أو مبنياً قبل النداء ؛ نحو : يا موسىٰ ، ويا قاضي ، ويا حذَامِ ، ويا خمسةَ عشرَ ، . . . .

(. . **فلا تنون آخره**) بلا ضرورة كما سيأتي ، (**بل ابنِه على الضم**) سواء سبق تعريفه على النداء كالعلم ، أو حصل به ، وهو النكرة المقصودة ، فإن تعريفها إنما هو بالقصد والإقبال عليها ، والصحيح بقاء العلم علىٰ تعريف العلمية ، ويزيد بالنداء وضوحاً لا أنه ينكر قبل النداء ؛ إذ المنادىٰ قد لا يقبل التنكير ؛ كالجلالة واسم الإشارة ، وإنما نكر عند إضافته ؛ لأن مقصودها الأصلي التعريف أو التخصيص ، فلو بقيت العلمية . . لغت الإضافة ، وأما النداء . . فمقصوده الأصلي طلب الإصغاء لا التعريف ، فلا حاجة للتنكير . اهـ (سم) .

وإنما لم يجتمع النداء مع (أل) لئلا يجمع بين أداتي تعريف ظاهرتين ، بخلاف العلمية ، فإنها بغير أداة ظاهرة ، فتدبر . اهـ « خضري » .

أي : بل ابْنِه على الضم (**لفظاً**) أي : ضماً لفظياً (**إن كان**) ذلك المفرد (**صحيح الآخر ، كما تقدم**) أي : وذلك كالمثال الذي تقدم في كلام الناظم ، (**أو**) ابنه على الضم (**تقديراً**) أي : ضماً مقدراً (**إن كان**) ذلك المفرد (**معتلاً**) بالألف أو بالياء ، (**أو**) كان ذلك المفرد (**مبنياً قبل النداء**) مثال ما يقدر فيه الضم للاعتلال : (**نحو : يا موسىٰ ، ويا قاضي ، و**) مثال ما قدر فيه الضم لكونه مبنياً قبل النداء ؛ نحو : (**يا حذَامِ ، ويا خمسةَ عشرَ**) ، ويا سيبويه العالم ، وقيل : علة بناء المفرد العلم شبهه بكاف (ذلك) خطاباً وإفراداً عن الإضافة ، ورُدَّ بأن النكرة غيرَ المقصودة كذلك مع إعرابها ، وإنما هي شبهه بكاف الضمير في نحو : (أدعوك) خطاباً وإفراداً وتعريفاً ، وهي مشابهة كاف (ذلك) لفظاً ومعنىً ، فهو مشبه للحرف بالواسطة ، فخرج بالإفراد المضاف وشبهه ، وبالتعريف النكرة المقصودة ، وبُني علىٰ حركة إيذاناً بعروض البناء ، وكانت ضمة ؛ لدفع اللبس الحاصل بغيرها ؛ إذ الكسرة يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها ، والفتح يلبس به عند قَلْبها ألفاً وحذفها ، وأما ضمه بعد حذف يائه . . فقليل لا يُبالَىٰ باللبس به . اهـ « خضري » .

وإعراب قوله : (يا موسىٰ) يا : حرف نداء ، (موسىٰ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، (يا قاضي) يا : حرف نداء ، (قاضي) منادىٰ نكرة مقصودة ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، (يا حذام) يا : حرف نداء ، (حذام) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وفيه ألغز بعضهم :

يـــا سيبـــويـــه أجبنـــي لا زلـــت تجلـــوا المعمـــى
مـــا اســـم حـــوىٰ فـــي زمـــان فتحـــاً وكســـراً وضمـــا

(يا خمسةَ عشرَ) يا : حرف نداء ، (خمسةَ عشرَ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، (يا سيبويه) يا : حرف نداء ، (سيبويه) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي .

(**ويظهر أثر تقدير الضم**) في المعتل وفي المبني قبل النداء (**إذا أتبع**) المنادى المبني قبل النداء : يا سيبويه العالمُ ، فيجوز برفع العالم ؛ مراعاةً للضم المقدر في آخر (سيبويه) وإن كان مبنياً لفظاً على الكسر ، وبنصبه ؛ مراعاةً لمحله كما يفعل في تابع المنادىٰ غير المبني في الأصل ، ولا يجوز إتباع حركته الأصلية في نحو : يا سيبويه ويا هـٰؤلاء ؛ لبعدها بأصالتها عن حركة الإعراب ، بخلاف الضم ، فإنه بعروضه أشبه الإعراب العارض بالعامل ؛ وبهـٰذا يحل اللغز المشهور في (هـٰؤلاء) وكذا المحكي ، فيبنىٰ علىٰ ضم مقدر للحكاية ، كإعرابه في غير النداء ، ويرفع تابعه أو ينصب ؛ كيا تأبط شراً المقدام والمقدام ولا يجوز إتباع حركته الأصلية . اهـ « خضري » .

(**وإذا اضطر**) أي : احتيج حاجة شديدة لضرورة النظم (**إلىٰ تنوينه**) أي : إلىٰ تنوين المنادى المفرد ، وهـٰذا محترز قوله آنفاً : (فلا تنون آخره) (**. . جاز أن ينون**)

منصوباً ومضموماً ، ....

المنادى المفرد حالة كونه (**منصوباً ومضموماً**) ، وفي قوله : (منصوباً ومضموماً) إشارة إلىٰ أن المنون ضرورة يكون مبنياً إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ، ومعرباً إذا نصب رجوعاً لأصل الأسماء ، وحينئذ يتعين في تابعه النصب إذا نون منصوباً ، ويجوز فيه إذا نون مضموماً الضم ؛ نظراً إلىٰ محله . اهـ « خضري » ، مثال تنوينه منصوباً ؛ كقول عدي الملقب بمهلهل بن ربيعة بن الحارث الكندي بيتاً من الخفيف في شأن محبوبته :

ضربت صدرها إلي وقالت   يا عدياً لقد وقتك الأواقي

وضمير (ضربت) إلىٰ محبوبته ، و(إلي) بمعنىٰ مني حال من فاعل (ضربت) ، و(قالت) معطوف علىٰ (ضربت) ، و(وقتك) بمعنىٰ حفظتك من الوقاية ، والأواقي : الحوافظ ، جمع واقية ، **أصله** : الوواقي ، أبدلت الواو الأولىٰ همزة ، **والمعنىٰ** : ضربت محبوبتي صدرها حالة كونها متعجبة من نجاتي مع ما لاقيت ، من الحروب والأسر ، علىٰ عادة النساء من ضرب صدروهن عند التعجب ، وقالت : يا عدياً ؛ والله لقد حفظتك الحوافظ من الله من الأعداء ، **والشاهد** : في قوله : (يا عدياً) حيث اضطر الشاعر إلىٰ تنوينه ، فنونه ونصبه مع كونه مفرداً معرفة .

ومثال تنوينه مضموماً: كقول محمد بن عبد الله الأحوص بيتاً من الوافر في حق رجل يسمىٰ مطراً ، كان من أقبح الرجال ، وكانت له زوجة تسمىٰ سلمىٰ ، كانت من أجمل النساء، وكان يحبها وهي تكرهه وتريد فراقه، وهو لا يرضىٰ بذلك، وكان الشاعر يحبها أيضاً ، ويكره مطراً زوجَها ككراهتها له ؛ فلذلك سَلَّم عليها ولم يُسلِّم عليه :

سلام الله يا مطر عليها   وليس عليك يا مطر السلام

وبعده :

فلا غفر الإله لمنكحيها   ذنوبَهمُ ولو صلوا وصاموا

إلىٰ أن قال :

فطلقها فلست لها بكفء   وإلا يعل مفرقك الحسام

ومعنى البيت ظاهر ، **والشاهد** : في قوله : (يا مطر) الأول ؛ حيث نونه مع بقائه

ومحل بنائه على الضم إذا لم يكن مثنىً ولا مجموعاً علىٰ حدِّه ، وإلا . . بني علىٰ ما يرفع به ؛ نحو : يا زيدان ، ويا زيدون . وإذا نوديت (أيٌّ) . . لزمها (ها) التنبيه ، . . . .

على البناء على الضم مع أنه مفرد معرفة لا ينون ، وأما (مطر) الثاني . . فقد جاء على الأصل . اهـ من « الشواهد » .

قوله : (**ومحل بنائه**) محترز قوله : (بل ابنه على الضم) أي : ومحل بناء المفرد العلم (**على الضم إذا لم يكن مثنى**) كيا زيدان ورجلان ، (**ولا مجموعاً**) أي : لم يكن مجموعاً جمعاً (**علىٰ حدِّه**) أي : علىٰ طبق المثنىٰ وطريقه في إعرابه بالياء واختتامه بالنون ، وهو جمع المذكر السالم كيا زيدون ومسلمون ، (**وإلا**) أي : وإن كان المنادى المفرد العلم مثنىٰ أو مجموعاً (. . **بني علىٰ ما يرفع به**) لو كان معرباً ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**يا زيدان**) ويا رجلان في المثنىٰ ، (**و**) قولك : (**يا زيدون**) ويا مسلمون في الجمع .

وتقول في إعراب هٰذه الأمثلة : (يا زيدان) يا : حرف نداء ، (زيدان) مندىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني على الألف نيابة عن الضم ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، ومثله (يا رجلان) ، ولكنه نكرة مقصودة ، وتقول في إعراب (يا زيدون) يا : حرف نداء ، (زيدون) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني على الواو نيابة عن الشم ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، ومثله (يا مسلمون) ، ولكنه نكرة مقصودة .

(**وإذا نوديت « أي »**) الوصفية ؛ أي : جعلت منادىٰ نكرة مقصودة ، وتكون بلفظ واحد ، وإن ثنيت صفتها أو جمعت ؛ كيا أيها الرجلان أو الرجال ، لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها ؛ كـ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾ ، ولا يجب كما قاله الدماميني . اهـ « خضري »

(. . **لزمها « ها » التنبيه**) أي : لزمها حرف تنبيه زائد ، لا محل له من الإعراب عوضاً عما فاتها من الإضافة ، كما عوضوا عنها (ما) الزائدة في نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ وخصت (ها) بالنداء ؛ لأنه محل تنبيه ، و(ما) بالشرط ؛ لأنه يناسبه الإبهام ،

ولزم وصفها بما فيه (أل) واجبِ الرفع كما مثل به ، وهي نكرة مقصودة مبنية على الضم ، صرحٍ به المرادي . وإذا وصف المنادى المفرد العلم بـ(ابن) مضاف لعلم ؛ نحو : يا زيدُ بن سعيد . . جاز لك ضمه . . . .

والأغلب فتح هـٰذه الهاء ، وقد تضم إذا لم يكن بعدها اسم إشارة . اهـ « خضري » ، (**ولزم**) أي : وجب (**وصفها**) أي : وصف (أي) (بما) أي : باسم (**فيه**) أي : في ذلك الاسم (**أل**) الجنسية بحسب الأصل وإن صارت الآن للحضور ؛ لأنه المقصود بالنداء و(أي) وصلة لندائه ؛ لامتناع جمع حرف النداء ، و(أل) ، وهو مفرد ، فوجب ضمه كما لو باشره الحرف ؛ تنبيهاً علىٰ أنه المنادىٰ ، وخصت (أي) بالتوصل بها ؛ لوضعها على الإبهام ، واحتياجها للمخصص ، فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ، ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك . . قام مقامه في نحو : يا أَيُّهَـٰذا أَقبِلْ (**واجب الرفع**) بالجر صفة لـ(ما) الموصولة في قوله : (بما) أي : ولزم وصفها باسم فيه (أل) الجنسية واجبِ الرفع تبعاً للفظ (أيٍّ) وكذا يجب رفع نعته إذا نعت ؛ كيا أيها الرجل الفاضل ، فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما في « الأشموني » .

والظاهر : أن المانع من ذلك عدم السماع ، وإلا . . فهو تابع أي في محل نصب مثلها ، كما اختاره الصبان ، ولم يوجد مانع من مراعاته في نعته ، كما وجد في (أي) اهـ « خضري » ، (**كما مَثَّل به**) أي : وذلك كالمثال الذي مثل به الناظم بقوله : (يا أيها العميد) (**وهي**) (أي) (**نكرة مقصودة مبنية على الضم ، صرح به**) أي : بكونها نكرة مقصودة (**المراديُّ**) في « شرحه » على « الألفية » .

(**وإذا وصف المنادى المفرد العلم**) خرج به النكرة المقصودة (**بـ« ابن »**) أو (ابنة) بخلاف (بنت) لقلة استعمالها في نحو ذلك (**مضافٍ**) ذلك الابنُ (**لعلم**) أي : علىٰ علم آخر مذكر أو مؤنث ، وكذا العلم الأول ؛ كيا زيد ابن فاطمة ، ويا هند ابنة زيد ، بالضم والنصب ، وغَلَّطوا من اشترط تذكير العلمين ، ولا فرق بين كون العلم الثاني مفرداً أم لا . اهـ « صبان » ، وقوله : (مضاف إلىٰ علم) حقه أن يقول : مضافاً إلىٰ علم ، بالنصب علىٰ أنه حال من (ابن) لأنه معرفة بقصد لفظه ، فلا يوصف بنكرة . اهـ « خضري » (**نحو : يا زيد بن سعيد . . جاز لك ضمه**) أي : ضم

وفتحه ، وكذا لو تكرر المنادى المبني على الضم ، وأضيف إلىٰ ما بعده ؛ نحو : يا سعدُ سعدَ الأوس . . جاز لك فتحُ الأول وضمه ، ووجب . . . .

المنادىٰ ، وهو لفظ (زيد) علىٰ ما هو الأصل في المنادى المفرد من بنائه على الضم ، (**وفتحه**) أي : وفتح المنادىٰ على الاتباع لفتحة (ابن) الحاجز بينهما ؛ لأنه حاجز غير حصين بسكونه ، أو فتحه فتحة بنية علىٰ تركيب الصفة مع الموصوف ؛ كـ(خمسةَ عشرَ) ، أو فتحه فتح إعراب علىٰ إقحام (ابن) وإضافة (زيد) إلىٰ سعيد ؛ لأن ابن الشخص يضاف إليه ؛ لملابسته له .

وأما فتحة (ابن) . . فعلى الأول إعراب ، وعلى الثاني بناء ، وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في (خمسةَ عشرَ) ، وعلى الثالث لا إعراب ولا بناء ، كما في « التصريح » لأنه زائد لم يطلبه عامل ، فتقول في إعرابه على الأول : (زيد) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره فتحة إتباعه لـ(ابن) ، و(ابن) صفته تابع لمحله منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه مضاف إلىٰ ما بعده ، وعلى الثاني : (زيد) بن : منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر ، منع من ظهروره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي ، (زيد) بن : مضاف ، (سعيد) مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعلى الثالث نقول : (زيد) منادىٰ مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، و(سعيد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولفظ (ابن) مقحم بينهما ، لا محل له من الإعراب ، ولا يصح كونه بدلاً ، ولا عطف بيان ؛ لعدم تمام الأول إلا بالمضاف إليه ، وهل يجوز كونه توكيداً لفظياً بالمراد ؟ كما سيأتي في (سعد سعد الأوس) فتكون فتحته فتحة إعراب ، تأمل . اهـ « خضري » .

(**وكذا**) الحكم في الإعراب (**لو تكرر المنادى المبني على الضم ، وأضيف إلىٰ ما بعده ؛ نحو : يا سعدُ سعدَ الأوس . . جاز لك فتحُ الأول**) من العلمين علىٰ كونه تابعاً لـ(سعد) الثاني ، أو علىٰ تقدير مضاف له ، تقديره : يا سعد الأوس سعد الأوس ، أو علىٰ جعل الثاني زائداً ، وإضافة الأول إلى الأوس ، (**و**) جاز لك فيه أيضاً (**ضمُّه**) أي : ضم الأول على الأصل في حركة البناء في المفرد العلم ، (**ووجب**

نصب الثاني .

وَتَنْصِبُ ٱلْمُضَافَ فِي ٱلنِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ ٱلرِّدَاءِ

إذا كان المنادىٰ مضافاً إضافة لفظية ....

نصب الثاني) علىٰ جعله بدلاً أو عطف بيان من محل الأول ، أو علىٰ جعله معمولاً لفعل محذوف ، تقديره : أعني : سعدَ الأوس ، أو علىٰ جعله منادى بتقدير حرف النداء ؛ أي : يا سعد الأوس . اهـ « كردي » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وتنصب المضاف في النداء كقولهم يا صاحب الرداء)

(**وتنصب**) أيها السائل المنادى (**المضاف**) إلىٰ غير ضمير الخطاب ، وإلا . . فلا ينادىٰ أصلاً ؛ لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين في جملة واحدة ؛ إذ النداء خطاب للمضاف ، والضمير خطاب لغيره (**في النداء**) وجوباً ، سواء كانت إضافته معنوية ؛ كيا عبد الله ، أو لفظية (**كقولهم : يا صاحب الرداء**) ، ومثله المشبه به ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، فيطول به كالمضاف ، سواء كان تعلقه به ؛ إما : بكونه عاملاً فيه رفعاً أو غيره ؛ كيا حسناً وجهُه ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، وكذا يا غافلاً والموت يطلبه إذا جعلت الجملة حالاً من الضمير في (غافلاً) ، أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء ؛ كيا ثلاثة وثلاثين ، وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير منهم ، سواء وصفت بمفرد أو غيره ؛ كحكاية الفراء يا رجلاً كريماً ، قيل : وكقوله صلى الله عليه وسلم في سجوده : « يا عظيماً يرجىٰ لكل عظيم ، ويا حليماً لا يعجل » ، ولم يتعرض الناظم المشبه بالمضاف ، لعله تركه لضيق النظم ، أو لغفلته عنه ، والله أعلم .

وقوله : (يا صاحب الرداء) و(الرداء) ما يلبس في أعالي البدن ، يجمع علىٰ أردية ، وتثنيته رداءان ورداوان ، يقال : تردى الرجل إذا لبس الرداء . اهـ « مختار » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا كان المنادىٰ مضافاً**) إلىٰ ما بعده (**إضافة لفظية**) أي : غير محضة ، وهي إضافة الوصف إلىٰ معموله ، وسميت لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً في المضاف بحذف تنوينه أو نونه ، كما مر في الإضافة ،

أو معنوية .. وجب نصبه ؛ نحو : يا عبد الله ، و(يا صاحب الرداء) ، ومثله : **المشبه به** : وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ نحو : يا حسناً وجهه ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد . **والحاصل** : أن المنادىٰ باعتبار حكمه خمسة أقسام : **المفرد العلم** ، **والنكرة المقصودة** ، **والنكرة غير مقصودة** ، **والمضاف** ، **وشبهه** . **فالمفرد العلم** ، **والنكرة المقصودة** : يبنيان علىٰ ما يرفعان به ، من حركة أو حرف ، والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظاً ، ولم يتعرض في النظم للمشبه بالمضاف . . . .

(**أو**) مضافاً إضافة (**معنوية**) وتسمىٰ محضة ، وسميت معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً في المضاف ، وهو التعريف أو التخصيص (. . **وجب نصبه**) إجماعاً ، وقال ثعلب : بجواز ضمه فيما إذا كانت إضافته غير محضة ، إلا أن يقال : [من البسيط]

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلافاً له حظ من النظر

مثال المضاف إضافة معنوية : (**نحو** : **يا عبد الله** ، **و**) المضاف إضافة لفظية ؛ كقول الناظم : (**يا صاحب الرداء** ، **ومثله**) أي : مثل المضاف في وجوب نصبه (**المشبه به**) أي : بالمضاف : (**وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه**) إما : بكونه مرفوعه (**نحو** : **يا حسناً وجهه**) أ(**و**) منصوبه لفظاً ؛ نحو : (**يا طالعاً جبلاً**) أ(**و**) منصوبه محلاً ؛ نحو : (**يا رفيقاً بالعباد**) .

(**والحاصل**) أي : حاصل ما ذكرناه من أول الباب إلىٰ هنا : (**أن المنادىٰ باعتبار حكمه**) ولو قال : باعتبار أفراده . . كان أولىٰ ؛ لأنه باعتبار حكمه قسمان : معرب ومبني ، وباعتبار حده واحد ، وهو المطلوب إقباله ، وأما باعتبار أفراده . . فهو ما ذكره بقوله : (**خمسة أقسام** : **المفرد العلم** ، **والنكرة المقصودة**) فحكمهما البناء ، ،(**والنكرة غير المقصودة** ، **والمضاف** ، **وشبهه**) فحكمها الإعراب ، كما ذكره بقوله :

(**فالمفرد العلم** ، **والنكرة المقصودة** : **يبنيان علىٰ ما يرفعان به** ، **من حركة**) كما في المفرد وجمع التكسير ، (**أو حرف**) كما في المثنىٰ وجمع المذكر السالم ، (**والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظاً**) أو تقديراً ، ففيه اكتفاءٌ ، (**ولم يتعرض في النظم للمشبه بالمضاف**) .

وَجَـــائِـــزٌ عِنْــدَ ذَوِي ٱلْأَفْهَـــامِ قَــوْلُـكَ يَـا غُـلَامِ يَـا غُـلَامِـي
وَجَـــوَّزُوا فَتْحَـــةَ هَـٰــذِي ٱلْيَـــاءِ وَٱلْـوَقْـفَ بَعْـدَ فَتْحِهَـا بِـٱلْهَـاءِ
وَٱلْهَـاءُ فِـي ٱلْـوَقْـفِ عَلَـىٰ غُـلَامِيَـهْ كَـٱلْهَـاءِ فِي ٱلْـوَقْفِ عَلَـىٰ سُلْطَانِيَـهْ
وَقَـــالَ قَـــوْمٌ فِيـــهِ يَـــا غُـــلَامَـــا كَمَـا تَلَـوْا يَـا حَسْـرَتَـا عَلَـىٰ مَـا

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وجـــائـــز عنـــد ذوي الأفهـــام قـــولـك يـــا غـــلام يـــا غـــلامـي
وجـــوزوا فتحـــة هـٰـــذي اليـــاء والـــوقـف بعـد فتحهـا بـالهـاء
والهـاء فـي الـوقـف علىٰ غـلاميـه كـالهـاء فـي الـوقـف علىٰ سلطانيـه
وقـــال قـــوم فيـــه يـــا غـــلامـــا كمـا تلـوا يـا حسـرتـا علـىٰ مـا)

واعلم : أنه إذا نودي الاسم الصحيح الآخر المضاف إلىٰ ياء المتكلم إضافة محضة ؛ أي : معنوية . . جاز فيه ست لغات ، ذكر منها الناظم أربع لغات :

إحداها : حذف الياء ؛ اكتفاءً عنها بالكسرة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ .

والثانية : إثبات الياء ساكنة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ ، وهاتان اللغتان ذكرهما الناظم في البيت الأول بقوله : (**وجائز**) أي : جوازاً صناعياً لا شرعياً (**عند ذوي الأفهام**) ، وأرباب المعرفة بالعربية والقواعد النحوية ، جمع فهم ، وهو إدراك جازم ناشىء عن دليل ؛ أي : جائز عندهم في المنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم ؛ نحو : يا غلامي ويا قومي ، ويا عبدي ، ويا أبي ، ويا أمي ، (**قولك**) فيه : (**يا غلام**) بحذف الياء ، والاجتزاء عنها بالكسرة ، ومثله قولهم : يا عبد ، ويا قوم ، ويا أب ، ويا أم ، وهي أفصح اللغات الست ، وأكثرها دوراناً على الألسنة ، كما ذكرنا ذلك في رسالتنا « هدية أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف » ، فراجعها في إعراب هـٰذه الأمثلة .

وجائز فيه أيضاً قولك : (**يا غلامي**) بإثبات الياء ساكنة ، ومثله قولهم : يا عبدي ، ويا قومي ، ويا أبي ، ويا أمي ، وهـٰذه اللغة والتي تليها تليان اللغة الأولىٰ في الأفصحية ، كما ذكرناه في الرسالة المذكورة ، فارجع إليها في إعراب هـٰذه الأمثلة ، فإنه مهم جداً .

. . . .

واللغة الثالثة : تحريك الياء بالفتح ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ ، ويوقف علىٰ هـٰذه اللغة بهاء السكت ؛ حفظاً لفتحة الياء ، فيقال : يا غلاميه ، كما يقال في غير النداء وقفاً على الهاء : ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ لغرض حفظ فتحة الياء ، وذكر الناظم هـٰذه اللغة بقوله : (**وجوزوا فتحة هـٰذي الياء**) أي : حكم النحاة جواز فتحة هـٰذه الياء التي أضيف إليها المنادىٰ ، (**والوقف**) معطوف علىٰ مفعول (جوزوا) أي : وحكموا جوازَ الوقف (**بعد فتحها**) أي : بعد فتح هـٰذه الياء (**بالهاء**) فرقاً بين الوقف والوصل ، كما في « الملا جامي » وإبقاءً لهـٰذه الفتحة كما في « الفاكهي » .

(**والهاء**) الثابتة (**في الوقف علىٰ**) الياء في قولهم في النداء : يا (**غلاميه**) ، وقوله : (والهاء) مبتدأ ، خبره قوله : (**كالهاء**) أي : كائنة كالهاء الثابتة في غير النداء (**في**) حالة (**الوقف علىٰ** « **سلطانيه** ») من قوله تعالىٰ : ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ ، في كون الغرض من إثبات كل من الهاءين حفظَ حركة الياء ، والتفرقة بين حالتي الوقف والوصل لا الضمير ، فتقول في حالة الوصل : يا غلاميَ أَقبِل إلي ، بفتح الياء ، وفي حالة الوقف : يا غلاميه بهاء السكت ؛ حفظاً لفتحة الياء من السقوط ، وهـٰذه اللغة الثالثة كالتي قبلها في الأفصحية ، كما ذكرنا آنفاً .

واختلفوا في أن أصل (الياء) السكون لكونها من المبنيات ، أو الفتح لكونها علىٰ حرف واحد قولان ، فلكل منهما وجه ، فلا مرجح لأحدهما على الآخر فاستويا . اهـ من « الهدية » ، وفي « الخضري » : أن سكون (الياء) أصلٌ أول ؛ لأنه أصل كل مبني ، والفتح أصلٌ ثانٍ ؛ لأنه أصل ما وضع علىٰ حرف .

واللغة الرابعة : قلب الياء ألفاً لخفتها ، ويتوصل إليها بفتح ما قبل الياء أولاً ؛ ليجري علىٰ قاعدة القلب ، **والظاهر** : أن هـٰذه اسم ضمير في محل الجر بالإضافة كأصلها ، وأن الفتحة قبلها لمناسبتها ، ونصب النداء مقدر . اهـ « خضري » نقلاً عن ابن القاسم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ ، وذكر هـٰذه اللغة بقوله : (**وقال قوم**) من العرب أو النحاة (**فيه**) أي : في قولهم : يا غلامي : (**يا غلاما**) بقلب

إذا نودي الاسم الصحيح الآخر المضاف إلىٰ ياء المتكلم إضافة محضة . . جاز فيه ست لغات ، ذكر منها في النظم أربعة : . . . .

(ياء) غلامي ألفاً بعد قلب كسرة ما قبلها فتحة ؛ لمناسبة الألف (**كما تَلَوْا**) وقرؤوا قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا) فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ بالألف بدل (الياء) في (يا حسرتي) بقلب (الياء) ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة ، فتقول علىٰ هـٰذه اللغة : يا غلاما ، ويا قوما ، ويا عبدا ، ويا أبا ، ويا أما .

وتقول في إعراب المثال الأول : (يا) حرف نداء ، مبني على السكون ، (غلام) منادىٰ مضاف ، منصوب على المفعولية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المنقلبة ألفاً للتخفيف بعد قلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، (غلام) مضاف ، و(ياء) المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف : في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، ويقال (غلام) مضاف ، و(الألف) ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وبهـٰذه الألف ألغز بعضهم ، فقال : ما ألف وقعت ضميرَ متكلم في محل جر ، فقال : [من الطويل]

أيا عالماً لاحت شوارق نوره ... على الجو حتىٰ ضاء كل جانبه
فما ألف جاءت ضمير متكلم ... ومجرورة فاسمح برد جوابه

فأجابه بعضهم بقوله : [من الطويل]

أيا سيداً حاز المكارم جملة ... ولا زالت الألغاز تسمو ببابه
أيا حسرتا بالباب جاءت مجيبة ... تنادي أنا مبد لكشف نقابه

وهـٰذه اللغة الرابعة تلي اللغة الثانية والثالثة في الأفصحية .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**إذا نودي الاسم الصحيح الآخر**) خرج به المعتل كما سيأتي ؛ كيا فتاي (**المضاف إلىٰ ياء المتكلم إضافة محضة**) أي : خالصة عن نية الانفصال (. . **جاز فيه**) أي : في ذلك المنادىٰ (**ست لغات ، ذكر منها**) أي : من تلك الستِّ (**في النظم أربعة**) منها :

أحدها : حذف الياء اكتفاء بالكسرة ؛ نحو : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ **الثانية** : إثبات الياء ساكنة ؛ نحو : ﴿يَا عِبَادِيْ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ . **الثالثة** : تحريكها بالفتح ؛ نحو : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ ، ويوقف علىٰ هـٰذه بهاء السكت حفظاً لفتحة الياء ؛ فيقال : يا غلاميه ، كما يقال في غير النداء : ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ . **الرابعة** : قلب الياء ألفاً بعد تحويل ما قبلها فتحة ؛ نحو : ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ . **الخامسة** : حذف الألف اكتفاءً بالفتحة . . . .

(**أحدها : حذف الياء اكتفاء**) منها (**بالكسرة**) المناسبة لها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ .

الثانية) منها : (**إثبات الياء ساكنة ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿يَا عِبَادِيْ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ .

الثالثة) منها : (**تحريكها بالفتح ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ ، **ويوقف علىٰ هـٰذه**) اللغة الثالثة (**بهاء السكت حفظاً لفتحة الياء ؛ فيقال : يا غلاميه ، كما يقال في غير النداء** : ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾) .

اللغة (**الرابعة : قلب الياء ألفاً**) للتخفيف ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، **والظاهر** : أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم ، وأنها مضاف إليه ، وأنها في محل جر ، بل يقال : إن هـٰذه الألف ياء المتكلم ، ونصب (غلاما) فتحة مقدرة ، والفتحة الظاهرة ؛ لأجل الألف المنقلبة عن ياء . اهـ « يس » (**بعد تحويل**) حركة (**ما قبلها فتحة**) لمناسبة الألف ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾) احضري إلي فهـٰذا أوانك .

واللغة (**الخامسة : حذف الألف**) المنقلبة عن (ياء) (**اكتفاءً**) عن ذكرها (**بالفتحة**) أي : بفتحة ما قبلها الدالة عليها ، وهـٰذه اللغة تلي اللغة التي قبلها ، ولكنها وإن كانت واردة ضعيفة شاذة ، كما ذكرناه في الرسالة المذكورة ، وفي « الخضري » : وهـٰذه اللغة أضعفها ؛ ولذا منعها الأكثرون ، لكن أجازه الأخفش والفارسي ؛ كقوله : [من الوافر]

ولسـت بـراجـع مـا فـات منـي ... بلهـف ولا بليـت ولا لـو انـي

السادسة : ضم الاسم اكتفاءً عنها بنية الإضافة ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً ؛ حملاً للقليل على الكثير ؛ كقول بعضهم : يا أمُّ لا تفعلي ، حكاه يونس .

أي : بقولي : يا لهفا . اهـ ، فتقول : مثالها : يا غلامَ ، ويا عبدَ ، ويا قومَ ، ويا أبَ ، ويا أمَ ، ويا حسرةَ ، بفتح الآخر في الكل ، وإعراب المثال الأول : (يا غلام) يا : حرف نداء ، مبني على السكون ، (غلام) منادىٰ مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة اجتزاءً عنها بالفتحة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، (غلام) مضاف ، و(ياء) المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة اجتزاءً عنها بالفتحة ، في محل الجر مضاف إليه ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً وجملة النداء جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب .

واللغة (**السادسة**) : حذف الياء و(**ضم الاسم اكتفاءً عنها بنية الإضافة**) ففي كلامه تقديم وتأخير ، راجع عبارة « النزهة » أي : وضم آخر الاسم المنادىٰ ؛ تشبيهاً له بالنكرة المقصودة في كونه ليس علماً ولا مقروناً بـ(أل) ، ولا بإضافة ظاهرة ، (**وإنما يفعل ذلك**) أي : حذف الياء وضم آخر المنادىٰ (**فيما يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً**) ، ولو قال بدل هـٰذه العبارة : وإنما يفعل ذلك فيما لا ينادي إلا مضافاً إلى الياء ، كما هي عبارة « الخضري » و« النزهة » كالرب والأبوين والقوم ، لا نحو الغلام ، (**حملاً للقليل**) وهو ما لا ينادىٰ إلا مضافاً غالباً ؛ كالرب والوالدين في ضم آخره ، (**على الكثير**) وهو ما يكثر أن ينادىٰ غير مضاف : يا زيد ، ويا رجل لمعين . اهـ من الهامش ، ومثال هـٰذه اللغة : (**كقول بعضهم**) أي : بعض العرب : (**يا أمُّ**) بضم الميم المشددة (**لا تفعلي**) كذا وكذا ، (**حكاه**) أي : حكىٰ هـٰذا المثال (**يونس**) بن حبيب الضبي ، أبو عبد الرحمـٰن ، بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروىٰ عن سيبويه ، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها ، مات سنة (١٨٢) اهـ كتاب « الحدود » ٣٨ ، أي : حكاه يونس عن العرب ، وهـٰذه اللغة أضعف اللغات الست ، وإنما كانت أضعف اللغات ؛ لما يترتب عليها من الالتباس بالنكرة المقصودة . اهـ « كردي » .

فهٰذه ست لغات ، **أفصحها** : حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ، ثم قلبها ألفاً ، ثم حذف الألف اكتفاءً بالفتحة . وأما نحو : يا مكرمي ، ويا ضاربي مما الإضافة فيه للتخفيف . . فليس فيه إلا لغتان ، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، . . .

(**فهٰذه**) اللغات المذكورة (**ست لغات** ، **أفصحها** : **حذف الياء اكتفاءً**) عنها (**بالكسرة ، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ، ثم قلبها ألفاً ، ثم حذف الألف اكتفاءً بالفتحة**) ، **وأضعفها** : اللغة السادسة كما مر آنفاً ، وقرأ أبو جعفر من العشرة : ﴿رَبُّ ٱحْكُمْ بِٱلْحَقِّ﴾ بالضم ؛ مثالها : يا غلامُ ، ويا قومُ ، ويا أبُ ، ويا أمُّ ، ويا ربُّ ، ويا حسرةُ بضم أواخرهن ، وتقول في إعراب المثال الأول : (يا غلام) يا : حرف نداء ، مبني على السكون ، (غلام) منادىٰ مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة المقلوبة ضمة ؛ تشبيهاً له بالنكرة المقصودة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، (غلام) مضاف ، و(ياء) المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة المقلوبة ضمة في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وهٰذه ست لغات ذكر الشارح ترتيبها في الأفصحية ، وأما اللغتان الأخيرتان . . فضعيفتان ؛ فلذلك تركهما الناظم ، وهٰذه اللغات الست جارية في المنادى الصحيح الآخر ، المضاف إلىٰ ياء المتكلم إضافة محضة ، سواء كان لفظ (أب) أو (أم) أو غيرهما .

وقوله : (**وأما نحو : يا مكرمي ، ويا ضاربي**) مقابل لقوله سابقاً : (إذا نودي الاسم الصحيح المضاف إلي ياء المتكلم إضافة محضة) أي : وأما نحو : يا مكرمي ، ويا مسلمي و يا معلمي ويا ضاربي ويا سالبي (**مما الإضافة فيه**) لفظية غير محضة مفيدة (**للتخفيف**) في اللفظ ، يحذف التنوين أو النون (. . **فليس فيه إلا لغتان**) **أحدهما** : (**إثبات الياء**) أي : إثبات (ياء) المتكلم (**ساكنة** ، **أو مفتوحة**) فلا يجوز حذفها ؛ لشدة طلبه لها لكونه عاملاً يشبه الفعل . اهـ « صبان » .

ومثله في وجوب إثبات (الياء) إلا أنها مفتوحة فيه لا غير . . المنادى المعتل المضاف إلى (الياء) نحو : يا فتايَ بفتح (الياء) مخففة ، ويا قاضيَّ بفتحها مدغمة فيها (ياء) المنقوص .

وَحَــذْفُ يَــا يَجُــوزُ فِــي ٱلنِّــدَاءِ　　كَقَــوْلِهِــمْ رَبِّ ٱسْتَجِــبْ دُعَــائِــي

وَإِنْ تَقُــلْ يَــا هَـٰـذِهِ أَوْ يَــا ذَا　　فَحَــذْفُ يَــا مُمْتَنِــعٌ يَــا هَـٰـذَا

(**ومثله**) أي : ومثل نحو : يا مكرمي (**في وجوب إثبات « الياء »**) وهو خبر مقدم للمبتدإ المؤخر الآتي بقوله : (المعتل المضاف إلى الياء) أي : مثله في وجوب إثبات الياء ، (**إلا أنها مفتوحة فيه**) أي : في المعتل الآتي (**لا غير**) الفتح جائزاً فيها (. . **المنادى المعتل المضاف إلى « الياء »**) فلا يجوز حذف الياء منه ؛ لئلا يلتبس بغير المضاف ، ولا إسكانها ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وتسكين ورش ﴿محيايْ﴾ من إجراء الوصل مجرى الوقف . اهـ « يس » ، ولا يجوز تحريكها بالضم ولا بالكسر ؛ لثقلهما على (الياء) الساكن ما قبلها . اهـ « مجيب » ، وقوله : (المنادى المعتل) يستثنىٰ منه نحو : (ظبي) و(دلو) فإن حكمه حكم الصحيح .

ومثال المعتل المضاف إلى (الياء) : (**نحو : يا فتايَ بفتح « الياء » مخففة ، ويا قاضيَّ بفتحها مدغمة فيها « ياء » المنقوص**) ، وهـٰذه هو الصواب ، وفي أغلب النسخ : (مدغمة في ياء المنقوص) ، وهو تحريف من النساخ ، فلا يجوز حذف (الياء) من هـٰذا المعتل ؛ للالتباس ، ولا إسكان الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، ولا تحريكها بالضم ، ولا بالكسر ؛ لاستثقالهما عليها . اهـ « ابن عقيل » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(**وحــذف يــا يجــوز فــي النــداء　　كقــولهــم رب استجــب دعــائــي**

وإن تقــل يــا هـٰـذه أو يــا ذا　　فحــذف يــا ممتنــع يــا هـٰـذا)

أي : (**وحذف « يا »**) اختصاراً دون سائر حروف النداء ، (**يجوز في النداء**) لأنها أم الباب ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها ؛ وذلك (**كقولهم**) أي : قول بعض المؤمنين : (**رَبِّ استجب دعائي**) أي : يا رب ؛ فاقبل دعائي إياك بقضاء حوائجي ، وكقوله تعالىٰ : ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾ ، وقوله :

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ ، وقوله : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ .

وإعراب مثال الناظم : (رب) منادىٰ مضاف ، حذف منه حرف النداء اختصاراً ، تقديره : يا رب ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً ، (رب) مضاف ، و(ياء) المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ، والجملة الفعلية جواب النداء وجملة النداء جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب .

واعلم : أنه يمتنع حذف حرف النداء في ثمانية مواضع ، ذكرها ابن هشام في « التوضيح » : الأول منها : اسم الإشارة ، وذكره الناظم بقوله : (**وإن تقل**) أيها السائل : (**يا هٰذه**) المرأة افعلي ، (**أو يا**) هـ(**ذا**) الرجل أقبل إلي ، (.. **فحذف « يا »**) في هٰذا المثال (**ممتنع يا هٰذا**) النحوي ، وإعراب المثال الأول : (يا) حرف نداء ، مبني على السكون ، (ها) حرف تنبيه لتنبيه المخاطبة علىٰ ما يلقىٰ إليها ، مبني على السكون ، (ذي) اسم إشارة ، يشار به للمفردة المؤنثة القريبة ، منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، (المرأة) بدل من اسم الإشارة بالرفع تابع للضم المقدر ، وبالنصب تابع للنصب المحلي ، وعلامة رفعه أو نصبه حركة ظاهرة في آخره ، وجملة النداء في محل النصب مقول لـ(تقل) ، وقس عليه إعراب (يا هٰذا الرجل) ، فلا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة عند البصريين ؛ لعدم السماع ، مع أن الحذف غير قياسي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يجوز حذف حرف النداء ، وهو**) أي : الحرف الذي يجوز حذفه من أحرف النداء ، والضمير مبتدأ ، خبره قوله : (**يا**) لأنه خبر محكي له ، وقوله : (**خاصة**) حال من (يا) ولكن علىٰ تأويله بالمشتق ؛ لأنه مصدر جاء علىٰ وزن فاعلة ؛ أي : حالة كون (الياء) مخصوصة بجواز حذفها من بين أحرف النداء ؛ لأنها أم الباب ، فهم يتوسعون فيها ما لا يتوسعون في

اختصاراً ؛ نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ ، ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ ، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ . ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ، ذكرها ابن هشام في « التوضيح » : **منها** : اسم الله إذا لم تلحقه الميم ؛ نحو : يا ألله . . . .

غيرها ، وقوله : (**اختصاراً**) تعليل لجواز حذفها ؛ أي : يجوز حذفها ؛ لأجل الاختصار والتقليل للكلام ، أو صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : يجوز حذفها حذفاً ذا اختصار ؛ أي : حذفاً لدليل ، فخرج بقوله : (اختصاراً) حذف اقتصارٍ ؛ لأنه لا يجوز هنا ؛ لأن الحذف عندهم قسمان : **حذف اختصار** : وهو الحذف لدليل يدل على المحذوف ، **وحذف اقتصار** : وهو الحذف بلا دليل ، ومثال حذف حرف النداء من المنادىٰ (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾) بحذف حرف النداء من (يوسف) ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾) ، وقوله تعالىٰ : (﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾) .

(**ويمتنع حذفه**) أي : حذف حرف النداء (**في ثمانِ مسائل ، ذكرها**) أي : ذكر تلك الثمانية (**ابن هشام في « التوضيح »**) :

الأول منها : اسم الإشارة ، كما سبق في كلام الناظم . وإنما امتنع حذف (يا) مع اسم الإشارة ؛ لعدم السماع ، كما مر آنفاً .

والثاني (**منها** : **اسم الله**) أي : لفظ الجلالة (**إذا لم تلحقه الميم**) المشددة (**نحو** : **يا ألله**) أما إذا لحقته الميم . . فهي عوض عن حرف النداء ، وهم لا يجمعون بن العوض والمعوض عنه ، وإنما امتنع حذف حرف النداء معه ؛ لأن الحذف علىٰ خلاف القياس ، فلو حذف حرف النداء معه . . لم يدل عليه دليل ، والحذف إنما يكون لدليل ، ولا دليل هنا كما أشار إليه الشارح بقوله آنفاً : (اختصاراً) .

فائدة

[النداء في اسم الله تعالى بـ (اللهم)]

والأكثر في نداء اسم الله تعالى (اللهم) بميم مشددة معوضة عن حرف النداء ، فهو منادىٰ مفرد العلم ، مبني علىٰ ضم الهاء على المختار ، في محل نصب على المفعولية ، و(الميم) عوض عن (يا) فراراً من دخولها علىٰ (أل) ، وخصت الميم

ومنها : النكرة مقصودة كانت ؛ نحو : يا رجل لمعين ، أو غير مقصودة ؛ نحو : يا رجلاً خذ بيدي . **ومنها** : ما ذكره الناظم ، وهو اسم الإشارة ؛ نحو : يا هـٰذا ويا هـٰؤلاء ، وجوز الكوفيون ....

بالتعويض ؛ لمناسبتها لـ(يا) في أنها للتعريف عند حمير ، وشددت ؛ لتكون علىٰ حرفين كـ(يا) ، وأخرت تبركاً بالبداءة باسم الله تعالىٰ ؛ إذ لا يجب كون العوض في محل المعوض عنه ؛ كـ(تاء) عدة ، و(ألف) ابن . أما البدل . . فيجب فيه ذلك كما في (ماء) و(ماه) و(ثعالىٰ) و(ثعالب) ، وكل بدل عوض ولا عكس ، ولا يوصف (اللهم) كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء ، وأجازه المبرد ؛ نحو : ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ، وحمله سيبويه على النداء المستأنف ، وقد تحذف منه (أل) فيصير لَهُمَّ ، وهو كثير في الشعر . اهـ « خضري » .

(و) **الثالث** (**منها** : **النكرة مقصودة كانت** ؛ **نحو** : **يا رجل لمعين** ، **أو غير مقصودة** ؛ **نحو**) قول الأعمىٰ : (**يا رجلاً خذ بيدي**) لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أدوات التعريف ، فحقه ألا يحذف كما لا تحذف الأدوات . اهـ من هامش الشارح .

وذكر الشارح اسم الإشارة الذي جعلناه أولاً في التعداد بقوله :

(**ومنها**) أي : ومن تلك المسائل الثمانية : (**ما ذكره الناظم**) في النظم بقوله : (وإن تقل يا هـٰذه أو يا ذا) (**وهو**) أي : والموضع الذي ذكره الناظم (**اسم الإشارة** ؛ **نحو** : **يا هـٰذا**) ، **وإعرابه** : (يا) حرف نداء ، (ها) حرف تنبيه ، (ذا) اسم إشارة ، في محل النصب منادىٰ معرف ، مبني بضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، (و) نحو : (**يا هـٰؤلاء**) اسم إشارة للجمع المطلق القريب **وإعرابه** : (يا) حرف نداء ، و(ها) حرف تنبيه ، (أولاء) اسم إشارة للجمع القريب ، في محل النصب منادىٰ معرف ، مبني بضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ومنع حذف حرف النداء مع النكرة مطلقاً ، ومع اسم الإشارة هو مذهب البصريين ، وحملوا ما سُمع من الحذف علىٰ ضرورة الشعر ، أو على الشذوذ ، ولحنوا من استعمله من المولدين ، فلا يحتج به ، (**وجوز الكوفيون**

حذفَه مع المقصودة ، واسم الإشارة ؛ كحديث : « ثوبي حجر » . . . .

حذفَه) أي : حذف حرف النداء (**مع**) النكرة (**المقصودة ، واسم الإشارة**) ، وجعلوه مقيساً مطرداً فيهما .

وقيد الشارح اسم الجنس بالنكرة المقصودة ، وأطلقه ابن مالك في « الألفية » ، فيظهر من إطلاقه أنه لا فرق في اسم الجنس بين أن يكون لمعين أم لا ، والذي في « الموضح » أنه إن كان لمعين . . جاز معه الحذف بقلة ، وإن كان لغير معين . . امتنع . اهـ « حمدون » ، وفي « الخضري » : والانصاف جعل الحذف مقيساً في اسم الجنس ؛ لكثرته نظماً ونثراً ، وقصر الحذف في اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد الحذف فيه إلا في الشعر ، وقال في « شرح الكافية » : وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح . اهـ بتصرف .

والذي ذكره الشارح من مواضع امتناع حذف حرف النداء ثلاثة ، **والرابع منها** : المندوب ، **والخامس** : المستغاث ، وإنما امتنع الحذف فيهما ؛ لأن المقصود فيهما مد الصوت ، والحذف ينافي ذلك ، **والسادس** : المضمر ، وإنما امتنع الحذف فيه ؛ لأنه يفوت معه الدلالة على النداء ، **والمعنىٰ** : أن الضمير للخطاب ، و(يا) للخطاب ، فلو حذف (يا) . . لتوهم أنك إنما أردت أن تخاطب شخصاً دون ندائه ، فيفوت المقصود . اهـ « حمدون » .

ومما سمع من مثال ندائه قول بعضهم : (يا إياك قد كفيتك) ، ومحل الخلاف ضمير المخاطب ، وأما غيره . . فلا ينادى اتفاقاً ، وأما حديث : « يا هو ، يا من لا هو إلا هو » . . فلفظ (هو) في مثله اسم للذات العلية لا ضمير ، وأما قولك : يا أنا . . فلحن مولد . اهـ « خضري » .

والسابع : المتعجب منه ؛ لأنه كالمستغاث لفظاً وحكماً ؛ كيا للماء والعشب تعجباً من كثرتهما .

والثامن : المنادى البعيد ؛ لأنه يحتاج فيه إلىٰ مد الصوت ، والحذف ينافيه . اهـ « أشموني » .

ومثال حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة : (**كحديث : « ثوبي حجر »**)

اشتــــدي أزمـــــة تنفــــرجـــــي . . . .

وقوله :

. . . . لمثلـــك هـٰـــذا لـــوعـــة وغـــرام

أصله : أعطني ثوبي يا حجر ، **وأصله** : أن سيدنا موسىٰ عليه السلام كان يغتسل من الجنابة وحده ، وكان بنو إسرائيل يغتسلون مجتمعين ، فكانوا يقولون : إنَّ به أدرة ، ولو لم يكن به . . لكان يغتسل معنا ، فوضع يوماً ثوبه علىٰ حجر واغتسل ، فلما أراد أن يأخذ ثوبه . . هرب الحجر ، فجعل يتبعه وهو عريان ، ويقول : « ثوبي حجر » حتىٰ مرّ علىٰ بني إسرائيل ، فقالوا : ما به بأس ، وكان ذلك الحجر رخاماً ، لا يقال : إن موسىٰ من بني إسرائيل ، فكيف يمكن الاستدلال بكلامه ؟ **فالجواب** : إن الاستدلال به ؛ لكون النبي صلى الله عليه وسلم تكلم به ، وهو أفصح العرب . اهـ « حمدون » .

ومثال حذفه مع النكرة غير المقصودة قوله : [من المتدارك]

(اشتــــدي أزمـــــة تنفــــرجـــــي) قـــــد آذن ليلــــك بــــالبلـــــج

أي : شددي علي يا أزمة ؛ أي : يا مصيبتي ويا شدتي تنفرجي ؛ أي : تزولي وتنكشفي ، قد آذن وأعلم ليلك وغمك بالبلج ؛ أي : بالزوال والانكشاف عني ؛ لأن لكل شيء نهاية ، ولكل ظلام صباح ، **والشاهد** : في قوله : (أزمة) حيث حذف حرف النداء مع النكرة الغير المقصودة .

(و) مثال حذفه مع اسم الإشارة : (**قوله**) أي : قول ذي الرمة بيتاً من بحر الطويل :

إذا هملـت عينـي لهـا قـال صـاحبـي **(لمثلـــك هـٰـــذا لـــوعـــة وغـــرام)**

وقوله : (هملت) فعل ماض بمعنىٰ صبت (عيني) الدموع (لها) أي : لأجل هـٰذه المحبوبة ، (قال) لي (صاحبي) : (**لمثلك**) خبر مقدم يا (**هـٰذا**) العاشق (**لوعة**) مبتدأ مؤخر ؛ أي : شغف ، وهو إحراق القلب بالحب ، مع لذة يجدها من اتصف به ، يقال : لاعه الحب يلوعه لوعة ، (و) الـ(**غرام**) الهلاك والعذاب ، كما في « القاموس » ، والمراد بالمثل : نفس المخاطب علىٰ حدِّ قولهم : مثلك لا يبخل ؛ أي : أنت لا تبخل ، **والشاهد** : في هـٰذا اسم الإشارة ؛ حيث حذف معه حرف

ونحو : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ ، والمانع حمل ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية ؛ فعلى الابتداء والخبر ، وأما الحديث.. فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم . وأما حذف المنادىٰ ، وإبقاء حرف النداء.. ففيه خلاف ، جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء ، وخرَّج عليه قوله : ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ ، وقول الشاعر :

يــا لعنــة الله والأقــوام كلهــم والصالحين علىٰ سمعان من جاري

النداء ، **والأصل** : بك يا هـٰذا لوعة وغرام . اهـ « حمدون » .

(و) من أمثلة حذفه مع اسم الإشارة : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ثُمَّ أَنتُمْ﴾) مبتدأ يا (﴿هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾) جملة فعلية خبر المبتدإ ، (**والمانع**) حذف حرف النداء في هـٰذه المواضع ، وهم البصريون (**حمل**) حذفه (**ذلك على الشذوذ**) في « ثوبي حجر » ، (**و**) على (**الضرورة**) في البيتين (**إلا الآية ؛ فـ**) محلها (**على الابتداء والخبر**) أي : علىٰ كون (أنتم) مبتدأ ، و(هـٰؤلاء) خبره ؛ أي : أوّله البصريون بأن (هـٰؤلاء) بمعنى الذين خبر (أنتم) ، و(تقتلون) صلته ، أو هو اسم إشارة خبر (أنتم) أو عكسه ، و(تقتلون) حال . اهـ « خضري » ، (**وأما الحديث**) يعني : قوله : « ثوبي حجر » (.. **فلم يثبت**) بنقل صحيح (**كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم**) ، فلا يصح الاحتجاج به .

(**وأما حذف المنادىٰ ، وإبقاء حرف النداء.. ففيه**) أي : ففي جوازه (**خلاف**) بين النحاة ، (**جزم ابن مالك بجوازه**) أي : بجواز ما ذكر من حذف المنادىٰ ، وإبقاء حرف النداء إذا وقع ذلك الحذف (**قبل**) فعل (**الأمر**) أ(**و الدعاء**) ، (**وخرَّج عليه**) أي : حمل علىٰ حذف المنادىٰ ، وإبقاء الياء قبل الأمر (**قوله**) عز وجل : (﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾ ، وفي قراءة الكسائي بتخفيف (ألا) علىٰ أنه حرف تنبيه ، وحذف المنادىٰ قبل الأمر ، والتقدير : ألا يا قوم اسجدوا لله ، فحذفت همزة فعل الأمر للدرج ، وألف (ألا) لالتقاء الساكنين . اهـ « فوائد » ، (**و**) خرج ؛ أي : حمل علىٰ حذف المنادىٰ قبل الدعاء (**قول الشاعر**) : [من البسيط]

(يــا لعنــة الله والأقــوام كلهــم والصالحين علىٰ سمعان من جاري)

أي : يا قوم أو يا هـٰؤلاء .

والتقدير في الآية : (أي : **يا قوم**) اسجدوا لله الذي يخرج الخبء ، وقوله : (**أو**) بمعنى (الواو) أي : والتقدير في البيت : (**يا هـٰؤلاء**) لعنة الله ولعنة هـٰؤلاء المذكورين مع الله علىٰ سمعان ـ اسم رجل ـ حالة كونه كائناً من جاري .

* * *

باب الترخيم

وَإِنْ تَشَا ٱلتَّرْخِيمَ فِي حَالِ ٱلنِّدَا ... فَٱخْصُصْ بِهِ ٱلْمَعْرِفَةَ ٱلْمُنْفَرِدَا
وَٱحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ ٱسْمِهِ ... وَلاَ تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهِ

(باب الترخيم)

والترخيم لغة : ترقيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم ؛ أي : رقيق ، ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر
وعينان قال الله كونا فكانت ... فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

قالهما ذو الرمة في قصيدة أولها :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر

والشاهد : في قوله : (رخيم الحواشي) أي : رقيق الحواشي ، جمع حاشية ، وهي ناحية الثوب وغيره كما في « القاموس » ، والمراد هنا : نواحي الكلام ؛ أي : أطرافه ، وخصها بالذكر ؛ لأن تشوق السامع لأول الكلام وآخره أكثر ، أو جرياً علىٰ عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء عن كله ؛ لأنه يلزم عادة من الإحاطة بالأطراف الإحاطة بالكل ، فهو كناية عن رقية كله ، و(هُراء) بضم الهاء ، وتخفيف الراء ؛ أي : كثير ، و(نزر) ضده ؛ أي : كلامها مع رقته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة المخلة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وإن تشا الترخيم في حال الندا ... فاخصص به المعرفة المنفردا
واحذف إذا رخمت آخر اسمه ... ولا تغير ما بقي عن رسمه)

وهو من جهة الصيغة مصدر قياسي من رخَّم المضعف ، والمراد به : اسم المفعول ؛ أي : باب الاسم المرخم .

واصطلاحاً : حذف أواخر الكلمة تخفيفاً علىٰ وجه مخصوص جامعاً لما شرطوه فيه ، والمراد بكونه علىٰ وجه مخصوص : : أن يكون الحذف اعتباطاً جوازاً ، فخرج

. . . .

الحذف في نحو : قاضٍ ؛ لأن الحذف فيه لعلة تصريفية ، وخرج أيضاً حذف (لام) يد ودم ؛ لأنه واجب . اهـ (س) .

وهو ثلاثة أنواع :

ترخيم نداء : وهو المراد هنا ؛ كقولهم في سعاد : يا سعا .

وترخيم ضرورة: وهو جائز بإجماع النحاة علىٰ لغة من لا ينتظر؛ كقوله : [من الطويل]

لنعم الفتىٰ تعشو إلىٰ ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أي : طريف ابن مالك (تعشو) بتاء الخطاب ؛ أي : تسير في العشاء ؛ أي : في الظلام ، و(الخَصَر) بفتح المعجمة فالمهملة : شدة البرد ، فإنه حذف (الكاف) ، ونون الباقي من (مالك) مع جره بالإضافة كالاسم التام ، ولو انتظر المحذوف . . لم ينون ، وأما ترخيم الضرورة علىٰ لغة من ينتظر . . فأجازه سيبويه ، ومنعه المبرد .

والثالث : **ترخيم تصغير** ؛ كقولهم : عطيف في معطف ، وسويد في أسود ، وبريه في إبراهيم ، وحميد في محمد . اهـ « كردي » ، وسيأتي في باب التصغير .

(**وإن تشا الترخيم**) بحذف همزة (تشا) لضرورة النظم ؛ أي : وإن ترد أيها السائل ترخيم آخر الاسم ، وحذفه تخفيفاً من غير علة تصريفية (**في حال الندا**) ، خرج به ترخيمه في حالة الضرورة ، أو في حالة تصغيره (. . **فاخصص به**) أي : بالترخيم (**المعرفة المنفردا**) أي : فاخصص المفرد المعرفة بالترخيم من بين باقي أقسام المنادىٰ ، والمراد بـ(المعرفة) : المؤنثة بالتاء المعين ؛ ليشمل النكرة المقصودة ؛ نحو : يا شا ويا جار لمعينين ، وفي غير المؤنث العلم . اهـ « يس » ، سواء كان علماً ؛ كفاطمة ، أو نكرة مقصودة ؛ كجارية ، فلا يرخم المضاف ، سواء كان مجرداً أم بالتاء ؛ كيا طلحة الخير ، ويا عبد الله ، ولا شبيهه ؛ كيا طالعاً جبلاً ، ولا نكرة غير مقصودة ؛ كيا امرأة خذي بيدي ، ويا رجلاً خذ بيدي ، (**واحذف**) أيها السائل (**إذا رخمت**) أي : أردت ترخيم الاسم (**آخر اسمه**) أي : آخر الاسم المفرد المعرفة كما مثلنا ، (**ولا تغير ما بقِي**) بكسر القاف ، وسكون الياء ؛ لضرورة النظم ،

الترخيم : هو حذف بعض الكلمة تخفيفاً علىٰ وجه مخصوص ، وهو ثلاثة أنواع ترخيم نداء ، وترخيم ضرورة ، وترخيم تصغير ، والمراد هنا : الأول ، ثم المنادىٰ إما : أن يكون مختوماً بتاء التأنيث ، أو مجرداً عنها . **فالأول** : يرخم مطلقاً ؛ أي : سواء كان علماً أم لا ، مجاوزاً ثلاثة أحرف أم لا ؛ فتقول في (ثُبَة) و(طلحة) و(فاطمة) : يا ثب ، ويا طلح ، ويا فاطم . . . .

ويصح أن يقرأ بفتح القاف ؛ فإنه لغة . اهـ « تحفة » أي : ولا تغير ما بقي من الاسم بعد حذف آخره (**عن رسمه**) أي : عن حاله وصفته المرسومة ، محركاً كان أو ساكناً ، وهـٰذا يسمىٰ : **لغة من ينتظر المحذوف** ، وهو الأكثر في كلامهم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**الترخيم**) المصطلح عليه عند النحاة : (**هو حذف بعض**) آخر (**الكلمة تخفيفاً**) أي : تقليلاً لبعض حروف اللفظ ، وقوله : (**علىٰ وجه مخصوص**) متعلق بـ(حذف) بأن يكون مختوماً بتاء التأنيث . . . إلخ ، (**وهو**) أي : جنس الترخيم (**ثلاثة أنواع** : **ترخيم نداء**) كيا فاطم ، (**وترخيم ضرورة**) كطريف بن مالك ، (**وترخيم تصغير**) كعطيف في معطف ، (**والمراد هنا**) أي : في هـٰذا الباب : (**الأول**) أي : ترخيم نداء ، (**ثم المنادىٰ إما** : **أن يكون مختوماً بتاء التأنيث ، أو مجرداً عنها**) .

(**فالأول**) منهما ، وهو المختوم بتاء التأنيث (**يرخم مطلقاً**) ، وفسر الإطلاق بقوله : (**أي** : **سواء كان**) ذلك المختوم بالتاء (**علماً**) كفاطمة (**أم لا**) أي : أم لم يكن علماً ؛ كجارية ، وسواء كان (**مجاوزاً ثلاثة أحرف**) كجارية (**أم لا**) أي : أم لم يكن مجاوزاً ثلاثة أحرف ؛ كشاة (**فتقول في** « **ثبة** ») بمعنىٰ جماعة ، أصله : ثبو ، حذفت لامه ، وعوضوا عنها تاء التأنيث ، (**و**« **طلحة** » **و**« **فاطمة** » : **يا ثب ويا طلح ويا فاطم**) ، وإنما رخم هـٰذا المختوم بالتاء ؛ لأن وضع التاء على الزوال ، فيكفيه أدنىٰ مقتضى السقوط ، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي ؟! ولم يبالوا ببقاء نحو : (ثبة) و(شاة) بعد الترخيم علىٰ حرفين ؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم ، بل مع التاء كان ناقصاً عن ثلاثة ؛ إذ (التاء) كلمة أخرىٰ برأسها . اهـ « ملا جامي » ، لكن يشترط فيه ألا يكون مضافاً ؛ كطلحة الخير ، وشبهه ؛ كطالعة

والثاني : يرخم بشرط كونه معرفة ؛ أي : علماً مفرداً ، مجاوزاً ثلاثة أحرف ؛ وذلك نحو : (حارث) و(جعفر) و(عامر) و(سعاد) ، فتقول : يا حار ، ويا جعف ، ويا عام ، ويا سعا ، بحذف آخرها مع إبقاء ما قبله في هـٰذه الأمثلة ، وما قبلها علىٰ حاله ، كأن المحذوف منطوق به ، كما أشار إليه الناظم بقوله : (ولا تغير ما بقي عن رسمه) ، ويسمىٰ هـٰذا : **لغة من ينتظر** ، وهو الأكثر في كلامهم ، فلا يرخم نحو : إنسان . . . .

جبلاً ، ولا ذا إسناد ؛ كقامت فاطمة ، ولا نكرة غير مقصودة ؛ كيا امرأة خذي بيدي ، ولا مختصاً بالنداء ؛ كفلة ، ولا مبنياً ؛ كخمسةَ عشرَ ، ولا مستغاثاً ، ولا مندوباً ، فكل ذلك لا يرخم مطلقاً ؛ أي : سواء كان مختوماً بـ(التاء) أو مجرداً عنها . اهـ « خضري » بتصرف .

(و) أما (**الثاني**) يعني : المجرد عن التاء : فـ(**يرخم بشرط كونه معرفة ؛ أي : علماً مفرداً مجاوزاً ثلاثة أحرف**) أي : رباعياً فأكثر ، وإنما رخم العلم دون غيره ؛ لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم . اهـ « صبان » ، ولأنه لشهرته يكون فيما بقي منه دليل علىٰ ما ألقي عنه ، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص عن أقل أبنية المعرب بلا علة موجبة . اهـ « ملا جامي » (**وذلك**) المجرد عن التاء (**نحو : «حارث» و«جعفر» و«عامر» و«سعاد»** ، **فتقول**) في ترخيمه : (**يا حار ، ويا جعف ، ويا عام ، ويا سعا ، بحذف آخرها**) أي : آخر هـٰذه الأمثلة ، (**مع إبقاء ما قبله**) أي : ما قبل الآخر (**في هـٰذه الأمثلة**) المذكورة في المجرد ، (و) فـ(**ما قبلها**) أي : قبل هـٰذه الأمثلة من أمثلة المختوم بالتاء ؛ يعني : قوله : (يا ثب ويا طلح ويا فاطم) (**علىٰ حاله**) متعلق بالإبقاء ؛ أي : مع إبقاء ما قبل الآخر في النوعين علىٰ حاله قبل الترخيم ، (**كأن المحذوف منطوق به ، كما أشار إليه الناظم بقوله : « ولا تغير ما بقي عن رسمه »**) أي : عن الحركة التي حرك بها أولاً ، وعن سكونه إن كان .

(**ويسمىٰ هـٰذا**) أي : إبقاء ما قبل الآخر علىٰ حاله : (**لغة من ينتظر**) المحذوف ، ويجعله كأنه منطوق به ، (**وهو**) أي : ما ذكر من هـٰذه اللغة هو (**الأكثر في كلامهم**) أي : في محاوراتهم ، وقوله : (**فلا يرخم نحو : إنسان. . .**) إلخ ،

مراداً به معين ؛ لأنه ليس علماً ، ولا نحو : عبد الله ، وشاب قرناها ؛ لأنهما ليسا مفردين ، ولا نحو : زيد وعمرو وحكم ؛ لأنها ثلاثية . وأجاز بعضهم ترخيم نحو : (حسن) و(حكم) مما هو ثلاثي محرك الوسط ؛ قياساً علىٰ إجرائهم نحو : (سقر) مجرىٰ زينب في إيجاب منع الصرف ، . . . .

مفرع علىٰ قوله آنفاً : (بشرط كونه معرفة ؛ أي : علماً مفرداً) أي : لا يرخم نحو : (إنسان) كغلام (**مراداً به معين ؛ لأنه ليس علماً**) لأنه إن قصد به معين . . يكون نكرة مقصودة ، (**ولا**) يرخم (**نحو : عبد الله**) كعبد الرحمـٰن ، (**و**) لا نحو (**شاب قرناها**) كبرق نحره (**لأنهما ليسا مفردين**) ، وإنما لم يرخم نحو : (عبد الله) لأنه لا يمكن الحذف من الأول ؛ لأنه ليس آخر أجزاء المنادىٰ نظراً إلى المعنىٰ ، ولا من الثاني ؛ لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ ، فامتنع الترخيم بالكلية فيهما . اهـ « ملا جامي » ، وإنما لم يرخم نحو : (شاب قرناها) لأن الجملة محكية بحالها ، فلا تغير . اهـ (منه) .

وأما المركب تركيب مزج . . فيرخم بحذف عجزه ، فتقول فيمن اسمه (معد يكرب) و(بعلبك) : يا معدي يا بعل ، وقال بعضهم : السماع من العرب في ترخيم المركب المزجي مفقود ، وإنما أجازه بعضهم قياساً علىٰ ما فيه تاء التأنيث ؛ لأن الجزء الثاني منه يشبه (تاء) التأنيث في فتح ما قبله غالباً ، وحذفه في النسب ، وتصغير صدره كما أن (تاء) التأنيث كذلك . اهـ « يس » . (**و لا**) يرخم أيضاً (**نحو : زيد وعمرو**) وبكر (**وحكم**) وحسن (**لأنها ثلاثية**) فلو رخمت . . كان الباقي منها حرفين ، وهما أقل من وضع الاسم ، وإنما جاز ترخيم المؤنث الذي هو علىٰ ثلاثة أحرف بالهاء ، كـ(ثبة) مع كونه يبقىٰ بعد حذفها علىٰ حرفين أيضاً ؛ لأن (الهاء) ليست من أصول الكلمة ، بل هي حرف مستقل ، فالكلمة من أول الأمر موضوعة علىٰ حرفين ، فكأن الترخيم لم يحدث فيه شيئاً تأمل . اهـ « حمدون » .

(**وأجاز بعضهم**) كالفراء والأخفش (**ترخيم نحو : «حسن» و«حكم»** ، **مما هو ثلاثي محرك الوسط**) إجراء لحركة الوسط مجرى الحرف (**قياساً علىٰ إجرائهم ؛ نحو : « سقر » مجرىٰ زينب في إيجاب منع الصرف**) قيل : الفرق بين البابين أن حركة الوسط

وعلىٰ هـٰذه اللغة تقول في (ثمود) : يا ثمو بإبقاء (الواو) علىٰ صورتها من غير إبدال ؛ لأنها في حشو الكلمة ؛ لنية المحذوف .

تَقُـولُ يَـا طَلْـحَ وَيَـا عَـامِ ٱسْمَعَـا   كَمَـا تَقُـولُ فِـي سُعَـادَ يَـا سُعَـا

وفي المرخم لغة أخرىٰ أشار إليها بقوله :

وَقَـدْ أُجِيـزَ ٱلضَّـمُّ فِـي ٱلتَّـرْخِيـمِ   فَقِيـلَ يَـا عَـامُ بِضَـمِّ ٱلْمِيـمِ

ثمت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين ، وهـٰهنا في حذف حرف أصلي ، وأيضاً ليس الحذف هـٰهنا وارداً علىٰ حرف بعينه ، فهو مظنة الالتباس . اهـ « يس » ، (**وعلىٰ هـٰذه اللغة**) أي : علىٰ لغة (من ينتظر المحذوف) (**تقول في**) ترخيم (« **ثمود** » : **يا ثمو بإبقاء** « **الواو** » **علىٰ صورتها من غير إبدال**) لها بالياء (**لأنها**) أي : لأن هـٰذه (**في حشو الكلمة**) ووسطها (**لنية المحذوف**) حتىٰ كأنه ينطق .

وجرى الناظم في تمثيله للمرخم علىٰ هـٰذه اللغة حيث قال :

(تقـول يـا طلـح ويـا عـام اسمعـا   كمـا تقـول فـي سعـاد يـا سعـا)

أي : (**تقول**) في ترخيم (طلحة) : (**يا طلحَ**) بحذف التاء ، وإبقاء فتحة الحاء ، (**و**) في ترخيم (عامر) : (**يا عامِ**) بحذف الراء ، وإبقاء كسرة الميم ، و(الألف) في (**اسمعا**) ألف تثنية ، راجع إلىٰ (طلحة) و(عامر) أي : اسمعا ما أقول لكما من النصيحة والإرشاد ، (**كما تقول في**) ترخيم (**سعاد**) علماً لمؤنث : (**يا سعا**) بحذف الدال ، وإبقاء الألف الساكنة .

(**وفي**) المنادى (**المرخم لغة أخرىٰ**) أي : غير هـٰذه المذكورة ، وهي لغة (من لا ينتظر المحذوف) ، فيجعل الباقي بعد الحذف ، كالاسم التام و(**أشار إليها**) الناظم (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(وقـد أجيـز الضـم فـي التـرخيـم   فقيـل يـا عـام بضـم الميـم)

أي : وقد أجاز النحاة الضم في آخر المنادى المرخم ، بقطع النظر عن المحذوف ، وجعل الباقي بعد الحذف كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء ، فيبنىٰ على الضم ؛ فتقول في (طلحة) و(عامر) و(جعفر) : يا طلحُ ويا عامُ ويا جعفُ بضم

أي : يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف ، فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء ، فيبنىٰ على الضم ؛ فتقول في (طلحة) و(عامر) و(جعفر) : يا طلحُ ويا عامُ ويا جعفُ بضم آخرها ، وتقول في (ثمود) : يا ثمِي بقلب الضمة كسرة ، و(الواو) ياءً ؛ لتطرفها بعد ضمة ، ولا يجوز إبقاؤها ؛ لأنه يؤدي إلىٰ عدم النظير ؛ إذ ليس لنا . . . .

آخرها ، وتقول في (ثمود) اسم علم لقوم صالح : يا ثمِي بقلب الضمة كسرة ، و(الواو) ياء ؛ لتطرفها بعد ضمة ، ولا يجوز إبقاؤها ؛ لأنه يؤدي إلىٰ عدم النظير ؛ إذ ليس لنا معاشر العرب اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : يجوز في الترخيم قطع النظر**) والاعتبار (**عن المحذوف ، فيجعل الباقي**) بعد الترخيم (**كأنه**) أي : كأن ذلك الباقي (**اسم تام**) في وضعه ، (**لم يحذف منه شيء**) أي : لا حرف ولا حرفان ، (**فيبنىٰ**) الباقي (**على الضم**) كأنه كلمة تامة لم يسقط منه شيء ، (**فتقول**) علىٰ هٰذه اللغة (**في**) ترخيم (« **طلحة** » و« **عامر** » و« **جعفر** » : **يا طلحُ ويا عامُ ويا جعفُ بضم آخرها**) أي : بضم آخر كل من الثلاثة ؛ أي : تنبيه على الضم الظاهر إن كان آخره صحيحاً بعد الحذف كهٰذه الأمثلة وإلا . . قدرته في الآخر .

(**وتقول**) علىٰ هٰذه اللغة (**في**) ترخيم (« **ثمود** » : **يا ثمي بقلب الضمة**) الظاهرة على (الميم) (كسرة و) قلب (**الواو**) الواقعة بعد (الميم) (**ياءً**) ساكنة (**لتطرفها**) أي : لوقوع (الواو) طرف الكلمة وآخرها (**بعد ضمة**) واقعة على الميم ؛ لكون (ثمو) بعد الترخيم كلمة تامة علىٰ هٰذه اللغة ، وتقول في إعرابه علىٰ هٰذه اللغة : (ثمي) منادىٰ مرخم ثمود ، مبني بضم مقدر على الياء ، منع من ظهوره الثقل علىٰ لغة من لا ينتظر المحذوف .

(**ولا يجوز إبقاؤها**) أي : إبقاء واو (ثمو) علىٰ هٰذه اللغة بلا قلب (**لأنه**) أي : لأن إبقاءها (**يؤدي إلىٰ عدم النظير**) أي : إلىٰ تلفظ كلمة ليس لها نظير ومثيل في كلام العرب ، لم تنطقها فصحاء العرب ، وإنما قلنا : (يؤدي إلىٰ عدم النظير) (**إذ ليس لنا**) معاشر العرب ، فخرج بقيد (لنا) كلام العجم ؛ فإنه وجد فيه ذلك ؛ نحو :

اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة ، وتسمىٰ هٰذه اللغة : **لغة من لا ينتظر** ، والمحذوف للترخيم إما : حرف واحد كما مر ، أو حرفان ، وإليه أشار بقوله :

وَأَلْـقِ حَـرْفَيْـنِ بِـلاَ غُفُـولِ مِـنْ وَزْنِ فَعْـلاَنَ وَمِـنْ مَفْعُـولِ
تَقُـولُ فِـي مَـرْوَانَ يَـا مَـرْوَ ٱجْلِسِ وَمِثْلُـهُ يَـا مَنْـصُ فَـٱفْهَـمْ وَقِـسِ

(قمندو) اسم طير ، و(سمندو) اسم بلد في الصعيد ، (**اسم**) خرج به الفعل كيدعو ؛ لأنه لوضعه على الثقل احتمل فيه ذلك ، (**معرب**) خرج به المبني ؛ كـ(هو) و(ذو) الطائية ، (**آخره واو لازمة**) خرج به ؛ نحو : هٰذا أبوك ، (**قبلها ضمة**) خرج به ؛ نحو : (دلو) وأما (سنبو) اسم بلد بالصعيد . . فالظاهر أنه غير عربي ؛ كـ(سمندو) اسم طير . اهـ « خضري » ، (**وتسمىٰ هٰذه اللغة لغة : من لا ينتظر**) .

(**و**) **اعلم** : أن (**المحذوف للترخيم إما : حرف واحد كما مر**) أي : وذلك كجميع الأمثلة التي مرت للناظم وللشارح ، (**أو**) المحذوف لأجله (**حرفان** ، **وإليه**) أي : وإلىٰ حذف الحرفين للترخيم (**أشار**) الناظم (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(وألـق حـرفيـن بـلا غفـول مـن وزن فعـلان ومـن مفعـول
تقـول فـي مـروان يـا مـرو اجلـس ومثلـه يـا منـص فـافهـم وقـس)

(**وألق حرفين**) أي : وأسقط أيها السائل في الترخيم حرفين (**بلا غفول**) أي : بلا غفلة ولا سهو عن إسقاطهما ، ولا خطأ في عدهما ، **والغرض منه** : تكميل البيت ، (**من**) كل اسم خماسي علىٰ (**وزن فعلان ومن**) كل اسم خماسي علىٰ وزن (**مفعول**) ، فـ (**تقول في**) ترخيم (**مروان**) اسم رجل ، كمروان بن الحكم الأموي ، الذي علىٰ وزن فعلان : (**يا مروَ اجلس**) واقعد معنا نتحدث بإسقاط الألف والنون ، (**ومثله**) أي : ومثل (مروان) في إسقاط حرفين منه (منصور) فتقول في ترخيمه : (**يا منصُ**) بإسقاط الواو والراء منه ، (**فافهم**) ما ذكرته لك ، (**وقس**) عليه ما لم أذكره .

والمعنىٰ : أي : احذف الحرف الأخير وما قبله ، مما استكمل شروط الترخيم السابقة في أول الباب ، وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً ، قبله حركة من

أي : احذف الحرف الأخير وما قبله ، مما استكمل شروط الترخيم ، . . . .

جنسه ، مكملاً أربعة فصاعداً ؛ لئلا يلزم من حذف حرفين منه بقاؤه علىٰ أقل من بنية المعرب كما مثل ، سواء كان علىٰ وزن فعلان ؛ كسلمان وعثمان ، أو علىٰ وزن مفعول ؛ كمنصور ، أم لا كمسكين ، فتقول في ترخيمها : يا سلم ، ويا عثم ، ويا مسك ، وفي (منصور) علىٰ لغة من ينتظر : (يا منصُ) بإبقاء ضمة الصاد ، وعلى اللغة الأخرىٰ (يا منص) بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، فإن لم يكن ما قبل الآخر زائداً كمختار . . فإن ألفه منقلبة من أصل ؛ لأن أصله مختيَر بفتح الياء اسم مفعول ، أو بكسرها اسم فاعل ، أو كان غير لين كشمأل . . فإن همزته زائدة ، وليست ليناً ، أو غير ساكن كقَنَوّر بفتح القاف والنون ، وشد الواو ، آخره راء ، وهو الصعب اليابس من كل شيء ، ومثله : هَبَيَّخ بفتح الهاء والموحدة ، وشد التحتية ، فخاء معجمة ، وهو الغلام السمين الممتلىء لحماً ، أو غير رابع ؛ كمجيد ، ولم يجز حذفه ، فتقول : يا مختا ، ويا قنو ، ويا هبي ، ويا مجي .

وأما فرعون ونحوه ، وهو ما كان قبل واوه فتحة ، أو قبل يائه فتحة ؛ كغُرْنَيق بضم الغين المعجمة ، وسكون الراء ، وفتح النون ، آخره قاف ، وهو طير من طيور الماء . . ففيه خلاف ؛ فمذهب الفراء والجرمي : أنهما يعاملان معاملة مسكين ومنصور ، فتقول عندهما : يا فرع ويا غرن ، ومذهب غيرهما من النحويين : عدم جواز ذلك ، فتقول : يا فرعو ، ويا غرني . اهـ « ابن عقيل » .

واعلم : أن حروف (وأي) إن سكنت بعد حركة تجانسها . . سميت حرف علة ولين ومد ؛ كقال ويقول ويبيع ، أو بعد حركة لا تجانسها . . سميت حرف علة ولين فقط ؛ كفرعون وغُرنيق ، أو تحركت . . فعلة فقط ؛ فكل مد لين ، وكل لين علة ، ولا عكس ، فالألف حرف مد دائماً ؛ لأنها دائماً ساكنة بعد فتحة . اهـ « خضري » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : احذف الحرف الأخير وما قبله**) أي : والحرف الذي قبل الأخير مع الأخير ، (**مما**) أي : من اسم (**استكمل شروط الترخيم**) أي : توفرت فيه شروط الترخيم السابقة ، من كونه علماً لمؤنث بالتاء ،

وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً ، قبله حركة من جنسه كما مثل ، سواء كان علىٰ وزن فعلان أم مفعول أم لا ؛ فتقول في (سلمان) و(عثمان) و(مسكين) : يا سلم ، ويا عثم ، ويا مسك . وفي (منصور) علىٰ لغة من ينتظر : يا منصُ بإبقاء ضمة الصاد ، وعلى اللغة الأخرىٰ : يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، بخلاف نحو : سفرجل وهَبَيَّخ ومختار وسعيد وفرعون ، ....

وكونه رباعياً علماً غير مركب تركيب إضافة وإسناد ، (**وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً ، قبله حركة من جنسه**) أي : مما يجانسه ، وجملة (كان) معطوفة علىٰ جملة (استكمل) ، وقوله : (ساكناً) وصف كاشف للين ، والأولىٰ حرف مد بدل لين ؛ ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة تجانسه لفظاً ؛ كمنصور ، أو تقديراً ؛ كمصطفون . اهـ « خضري » ، وذلك (**كما مثل**) الناظم ، (**سواء كان علىٰ وزن فعلان ، أم**) كان علىٰ وزن (**مفعول ، أم لا**) أي : أم لم يكن علىٰ وزنهما ؛ كمسكين ، (**فتقول في** « **سلمان** » و« **عثمان** » و« **مسكين** » : **يا سلم ويا عثم ويا مسك** .

وفي « **منصور** » **علىٰ لغة من ينتظر : يا منصُ بإبقاء ضمة الصاد ، وعلى اللغة الأخرىٰ : يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم**) ، فتقول في إعرابه : (يا منص) يا : حرف نداء ، (منص) في محل النصب منادىٰ مرخم ، مبني بضم مقدر على الصاد ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالضم الأصلي الذي كان قبل الترخيم علىٰ لغة من لا ينتظر .

ثم ذكر الشارح محترزات قوله : (وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً. . .) إلخ بقوله : (**بخلاف نحو : سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون**) أي : فخرج بقولنا : وكان ما قبل آخره حرف لين ومد ؛ نحو : شمأل وسفرجل ؛ لأن الجيم ليس حرف لين ومد ، والسفرجل : شجر يشبه ثمره وورقه البرتقال وورقه ، ولكن له حموضة الطعم ، وخرج بقولنا : (مكملاً أربعة) نحو : سعاد وثمود وسعيد ، فإنه لا يحذف فيه حرف العلة ؛ لأنه غير مسبوق بثلاثة أحرف ، وهٰذا أيضاً خارج بقوله :

فلا يحذف منه حرفان ، بل حرف واحد .

وَلاَ تُـرَخِّـمْ هِنْـدَ فِـي ٱلنِّـدَاءِ ... وَلاَ ثُـلاَثِيّـاً خَـلاَ مِـنْ هَـاءِ
وَإِنْ يَكُـنْ آخِـرُهُ هَـاءً فَقُـلْ ... فِـي هِبَةٍ يَا هِـبُ مَنْ هَـٰذَا ٱلرَّجُلْ

(من وزن فعلان أو مفعول) ، وبقولنا : (ساكناً) نحو : هبيخ ، وبقولنا : (زائداً) نحو : مختار ؛ فإن ألفه منقلبة عن أصل ؛ إذ أصله مختيَر بفتح الياء اسم مفعول ، أو بكسرها اسم فاعل ، وبقولنا : (قبله حركة من جنسه) نحو : فرعون ، (**فلا يحذف منه**) أي : من جميع هـٰذه المحترزات (**حرفان** ، بل) يحذف منه (**حرف واحد**) لعدم توفر الشروط السابقة فيه .

والحاصل : أن المرخم إما : أن يحذف منه حرف ؛ كسعاد ، أو حرفان ؛ كمروان والمثنىٰ والجمع ، أو كلمة ؛ كمعدي كرب ، وخمسةَ عشرَ ، وتأبط شراً ، أو كلمة وحرف ؛ كاثنا عشر ، والباقي بعد الحذف إما : مفتوح ؛ كمروان ومصطفون ، أو مضموم ؛ كمنصور وقاضون ، أو مكسور ؛ كحارث وقاضين ، أو ساكن صحيح ؛ كقِمَطْر ـ بكسر القاف ، وفتح الميم ، وسكون الطاء المهملة ـ : هو الجمل القوي الضخم ، والرجل القصير كما في « القاموس » ، وفسره في « الصحاح » بما يصان فيه الكتب ، قال : ويذكر ويؤنث ، وربما أُنِّث بالهاء ، فقيل : قمطرة ، والجمع قماطر . اهـ « خضري » ، أو معتل ؛ كثمود ، فكل ذلك علىٰ هـٰذه اللغة ؛ يعني : لغة (من لا ينتظر) يبنىٰ علىٰ ضم مقدر علىٰ آخر المحذوف ، إلا اثنا عشر والمثنىٰ والجمع ؛ فعلى الألف والواو المحذوفين ، ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف ، إلا إذا كان سكونه عارضاً للإدغام بعد مدة ؛ كمضار ومحاج ، فيحرك بحركة أصله ؛ من كسر في اسم الفاعل ، أو فتح في المفعول ، وإلا الجمع المعتل ؛ كمصطفون وقاضون ، فيرد إليه الحرف الذي كان حذف لالتقائه ساكناً مع واو الجمع أو يائه ؛ لزوال سبب الحذف ، فتقول : يا مصطفىٰ ، ويا قاضي برد الألف والياء . اهـ « خضري » .

ثم أشار الناظم إلىٰ أن الثلاثي المجرد من الهاء لا يرخم مطلقاً ، فقال :

(ولا تـرخـم هنـد فـي النـداء ... ولا ثـلاثيـاً خـلا مـن هـاء
وإن يكـن آخـره هـاء فقـل ... فـي هبـة يـا هِـب مَنْ هـٰذا الـرجـل)

وَقَـوْلُهُـمْ فِـي صَـاحِـبٍ يَـا صَـاحِ شَـــذَّ لِمَعْنــىً فِيــهِ بِــاْصْطِــلَاحِ

أشار إلىٰ أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث لا يرخم ، سواء كان مسماه مؤنثاً ؛ كهند ، أو مذكراً ؛ كزيد ؛ لأنه إجحاف ....

وقـولهـم فـي صـاحـب يـا صـاح شـــذ لمعنــى فيــه بــاصطــلاح)

أي : (**ولا ترخم**) أيها السائل (**هند**) ونحوه من كل ما كان علماً لمؤنث كدعد (**في النداء**) بيان للمعلوم ؛ لأن الباب في ترخيم النداء ، إلا أن يقال : أتىٰ به لتكميل البيت ، (**ولا**) اسماً (**ثلاثياً**) لمذكر (**خلا**) وعري ذلك الاسم (**من هاء**) التأنيث ؛ كزيد وعمرو ؛ لما في ترخيمه من تنقيص بنية الاسم المعرب عن أقل وضعه ، وهو ثلاثة أحرف .

(**وإن يكن آخره**) أي : آخر الاسم الثلاثي (**هاءً**) أي : هاء التأنيث.. فرخمه علماً كان ؛ كهبة ، أم لا ؛ كثُبَة ، وهي الجماعة من الناس ، فإذا أردت ترخيمه (.. **فقل في**) ترخيم (هبة) علماً لمؤنث أو لمذكر : (**يا هب من هـٰذا الرجل**) الجالس معك بإسقاط تاء التأنيث ، وفي (ثُبة) : يا ثب أقبلوا ، وقد يقال : علم من كلامه أنه لا يرخم إلا العلم ، أو ما فيه تاء التأنيث ؛ فَلِمَ رخم (صاحب) مع أنه نكرة مجردة من التاء ؟ **فأجاب** : بأنه شاذ خارج عن القياس ؛ حيث قال : (**وقولهم**) أي : قول العرب في محاوراتهم (**في** « صاحب » : **يا صاح**) بحذف آخره ، مع أنه غير علم (**شذَّ لمعنى فيه باصطلاح**) أي : خرج من اصطلاحات النحاة وقواعدهم ، ولكن عومل معاملة العلم ، وأجري مجراه لمعنىٰ فيه ؛ أي : لعلة وجدت فيه تقتضي إجراءه مجرى العلم ، وهي كثرة استعماله في كلام العرب مرخماً كالعلم ، فأعطي حكمه ؛ فهو شاذ في القياس لا في الاستعمال ، وهو غير ممنوع ، وإنما الممنوع الشاذ في القياس والاستعمال معاً ، والله أعلم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أشار**) الناظم بقوله : (ولا ترخم هنداً في النداء...) إلخ (**إلىٰ أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث لا يرخم ، سواء كان مسماه مؤنثاً ؛ كهند ، أو مذكراً ؛ كزيد**) ، وإنما امتنع ترخيمه (**لأنه**) أي : لأن ترخيمه وتنقيص حروفه (**إجْحاف**) بكسر الهمزة ، وسكون الجيم ، وحاء مهملة آخره

به، بخلاف نحو: (هبة) مما فيه تاء التأنيث ، فيجوز ترخيمه ، علماً كان أم لا ، تقول في (هبة) : يا هب ، وفي (ثبة) وهي الجماعة : يا ثب أَقْبِلي ، وقد علم هـٰذا مما قدمناه ، ومر أيضاً عن بعضهم جواز ترخيم نحو : (حسن) إجراءً له مجرىٰ (سقر) قوله : وقولهم في صاحب : يا صاح. . . هـٰذا جواب عن سؤال مقدر ، تقديره : أن يقال : قد علم من كلامه أنه لا يرخم إلا العلم، أو ما فيه تاء التأنيث؛ فَلِمَ رخم صاحب مع أنه نكرة؟ فأجاب: بأنه شاذ، . . . .

فاء ؛ أي : تخريب وهدم واستئصال وإذهاب (به) أي : ببنية ذلك الاسم الثلاثي المجرد ؛ أي : لتركيبه الذي حقه أن يكون عليه ، ومنه : أجحفته إذا أذهبته ، كذا في « الصحاح » اهـ « محرم » ، (**بخلاف نحو** : « **هبة** ») و(ثبة) و(عضة) ، (**مما فيه تاء التأنيث ، فيجوز ترخيمه**) أي : ترخيم ما فيه (التاء) (**علماً كان**) كهبة (**أم لا**) أي : أم لم يكن علماً ؛ كثبة ؛ لأن ما قبل (التاء) فيه لا يكون إلا مفتوحاً غالباً ؛ فيستدل به علىٰ أن آخره (التاء) المحذوفة للترخيم ، فـ(**تقول في** « **هبة** » : **يا هب** ، **وفي** « **ثبة** » **وهي الجماعة** : **يا ثب أقبلي**) بياء المؤنثة المخاطبة ، ولعله نظر إلىٰ لفظ (ثبة) ، والصواب : (أقبلوا إلي) نظراً إلى المعنىٰ .

(**وقد علم هـٰذا**) أي : جواز ترخيم الثلاثي المؤنث بالتاء مطلقاً (**مما قدمناه**) أول الباب بقولنا : (فالأول) أي : المختوم بتاء التأنيث يرخم مطلقاً ؛ أي : سواء كان علماً أم لا (و) قد (**مر أيضاً**) في أوائل الباب نقلاً (**عن بعضهم**) كالفراء والأخفش (**جواز ترخيم نحو** : « **حسن** ») وحكم (**إجراءً له مجرىٰ** « **سقر** ») أي : مر بقولنا : وأجاز بعضهم ترخيم نحو : حسن وحكم ، مما هو ثلاثي محرك الوسط قياساً علىٰ إجرائهم نحو : سقر مجرىٰ زينب .

و(**قوله**) أي : الناظم : (**وقولهم في** « **صاحب** » : **يا صاحِ**. . .) إلخ قال الشارح : (**هـٰذا**) الكلام (**جواب عن سؤال مقدر ، تقديره أن يقال** : **قد علم من كلامه**) أي : من كلام الناظم (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يرخم**) من الأسماء (**إلا العلم ، أو ما فيه تا التأنيث**) مطلقاً (**فَلِمَ رخم صاحب**) في كلامهم (**مع أنه نكرة**) مجردة من التاء ؟

(**فأجاب**) الناظم : (**بأنه**) أي : بأن ترخيم (صاحب) (**شاذ**) في القياس ؛

وإنما رخموه ؛ لمعنى فيه ، وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلم ، فعومل معاملته .

أي : خارج عن قياس استعمالاتهم وقواعدها وإن كان كثيراً في استعمالاتهم ، (**وإنما رخموه**) أي : رخمت العرب لفظ (صاحب) (**لمعنى**) أي : لعلة موجودة (**فيه**) أي : في (صاحب) (**وهو**) أي : ذلك المعنى الذي اقتضىٰ ترخيمه : (**كثرة استعماله في كلامهم كالعلم**) الموجبة تلك الكثرة تخفيفه بالترخيم ، (**فعومل**) لفظ (صاحب) (**معاملته**) أي : معاملة العلم في جواز ترخيمه .

قال اليمني في « التحفة » : يعني الناظم بهـٰذا البيت أن قول العرب : (يا صاح) في يا صاحب في الترخيم شاذ لا يقاس عليه ؛ لأنه ليس بعلم ، فالقياس ألا يرخم في ندائه ، كما لا يقال في (فارس) و(راكب) و(عالم) : يا فار ، ويا راك ، ويا عال ، ولكنهم تسامحوا في (يا صاحب) لكثرة استعمالهم فيه . اهـ .

❋ ❋ ❋

باب التصغير

وَإنْ تُـرِدْ تَصْغِيـرَ ٱلِاسْـمِ ٱلْمُحْتَقَـرْ إمَّـــا لِتَهْـوَانٍ وِإمَّـــا لِصِغَـــرْ

(باب التصغير)

وأول من تكلم على التصغير الخليل بن أحمد رحمه الله تعالىٰ ، **والتصغير لغة** : مصدر صغر الشيء تصغيراً إذا عده صغيراً ، والصغر : ضد الكبر ، وهما يكونان في الذات ، **واصطلاحاً** : زيادة ياء ساكنة في وسط الاسم ، مع ضم أوله وفتح ثانيه ؛ لغرض من الأغراض كما سيأتي .

وأوزانه ثلاثة : (فُعيل) في الثلاثي ؛ كرجيل في تصغير رجل ، و(فعيعل) في الرباعي ؛ كدريهم في تصغير درهم ، و(فعيعيل) في الخماسي فما فوقه ؛ كعصيفير في تصغير عصفور .

وشروطه أربعة : **الأول** : كونه اسماً ، وشذ تصغير فعل التعجب ، **والثاني** : كونه متمكناً ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات ، كما مر في بابهما ، **والثالث** : قبول الاسم التصغير ، فلا تصغر أسماء الله تعالىٰ ؛ فلا يرد (مهيمن) لوضعه هـٰكذا ، **والرابع** : خلوه من صيغته ، فلا يصغر نحو : كميت ومبيطر ، وقد جمع بعضهم هـٰذه الشروط في بيتين فقال :

اســم وتمكيــن كــذا قبــولــه تصغيــراً ومــن وزنــه خلــوه

ومــا هــو كــالكميــت لا يقبلــه كــذا الكبيــر والجسيــم فــافهمــه

وفوائده : أي : أغراضه أربعة أيضاً : **الأولىٰ** : تصغير ما يتوهم كبره ؛ كجبيل ، **والثانية** : تحقير ما يتوهم عظمه ؛ كسُبيع ، **والثالثة** : تقليل ما يتوهم كثرته ؛ كدريهمات ، **والرابعة** : تقريب ما يتوهم بعد زمانه ؛ كقبيل ، أو بعد مكانه ؛ كفويق الجبل ، أو بعد رتبته ؛ كأصيغر منك ، وزاد الكوفيون **خامسة** : وهي التعظيم ؛ كدويهية في تصغير (داهية) كما سيأتي في الشارح .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن تـرد تصغيـر الاسـم المحتقـر إمـــا لتهـــوان وإمـــا لصغـــر

فَضُـمَّ مَبْـدَاهُ لِهَـٰـذِي ٱلْحَـادِثَـةْ وَزِدْهُ يَـاءً تَبْتَـدِيهَـا ثَـالِثَـةْ
تَقُـولُ فِـي فَلْـسٍ فُلَيْـسٌ يَـا فَتَـى وَهَكَـذَا كُـلُّ ثُـلاَثِـيٍّ أَتَـىٰ

فضـم مبـداه لهـٰذي الحـادثـة وزده يـاء تبتـديهـا ثـالثـة
تقـول فـي فلـس فليـس يـا فتـى وهكـذا كـل ثـلاثـي أتـىٰ)

أي : (**وإن ترد**) أيها السائل (**تصغير الاسم المحتقر**) أي : الاسم الذي يقبل مسماه التحقير ، خرج به الأسماء المعظمة ؛ كأسماء الله تعالىٰ ، وأسماء أنبيائه وملائكته ، وكتبه والمسجد والمصحف ؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها ، والمراد بالأسماء المعظمة : التي أُريد بها مُسَمَّياتُها المعظمة ، وأما إن أريد بها غيرها . . جاز تصغيرها ، كما صرح به الشاطبي في « شرح الألفية » حيث قال فيه : ولذلك لما أراد سيبويه تصغير (النبي) . . قصد عند ذلك ما يقبل التصغير ، فقال : كان مُسَيْلِمة نُبَيْءَ سُوءٍ . اهـ

(**إما لتهوان**) شأنه ؛ أي : لإهانة شأنه ، يقال : تهاون الشيء تهاوناً وتهواناً إذا أهانه وأذله وحقره ؛ كرجيل في تصغير رجل ، (**وإما لصغر**) ذاته ؛ كطفيل في تصغير طفل ، أو لغير ذلك من الأغراض السابقة (. . . **فضم مبداه**) أي : مبدأ ذلك الاسم ؛ أي : الحرف الأول منه ، وافتح ثانيه لفظاً فيهما ؛ كرجيل في تصغير رجل ، أو تقديراً كذلك إن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني ؛ كـ(صرد) فتقدر الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر ، كما في (فلك) مفرداً وجمعاً ، قاله ابن إياز .

(**لهـٰذي**) الإرادة والفائدة (**الحادثة**) يعني : إرادة التصغير ، (**وزده**) وزد ذلك الاسم (**ياءً**) ساكنة (**تبتديها**) أي : تظهرها وتلفظها حالة كونها (**ثالثة**) لما قبلها من الحروف ؛ فـ(**تقول في**) تصغير (**فلس**) وهو الرديء من الدراهم ؛ كالهللة السعودية ، والسامتين الحبشية : (**فُلَيْس**) بضم أوله ، وفتح ثانيه ، ثم زيادة ياء ساكنة ثالثة ؛ أي : هـٰذا فُلَيْس لك ، فخذه (**يا فتىٰ ، وهـٰكذا**) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في الحكم المذكور (**كل**) اسم (**ثلاثي أتىٰ**) مصغراً في كلامهم ، فتقول في (رجل) : رجيل ، وفي (جبل : جبيل ، وفي (طفل) طفيل .

فإن قلت : لِمَ ضم أول المصغر وفتح ثانيه في الثلاثي . . **قلت** : حملاً له على

التصغير : من خواص الاسم المتمكن ؛ فلا يصغر الفعل ، ولا الحرف ، ولا الاسم المبني ، وشذ تصغير نحو : (ذا) و(الذي) كما سيأتي . وله فوائد : **فتارة يصغر الاسم للإهانة** ؛ أي : لتحقير شأنه ؛ كجبيل ، أو ذاته : كطفيل ، وهٰذا هو المراد بقوله : (وإما . . . .

الفعل المبني للمجهول ؛ لشبهه به ، **ووجه الشبه** : أن المصغر فرع عن المكبر ، والمبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل ، **ووجه فتح ثانيه** : حمل ما قبل (يا) التصغير علىٰ ما قبل (ألف) التكسير في نحو : رجيل ورجال ، واجتلبت (الياء) للفرق بين المكبر والمصغر ، وخصت (الياء) بالزيادة ؛ لأن أول ما يزاد أحرف المد ، واجتنبت (الواو) لثقلها ، ولم يؤت بالألف وإن كانت أخف من الياء ؛ لاختصاص جمع التكسير بها .

فإن قلت : لِمَ خص جمع التكسير بالألف ، والتصغير بالياء . . **قلت** : لأن الجمع ثقيل ، والألف خفيف ، والتصغير أخف من الجمع ، والياء ثقيلة ، فأعطي الخفيف للثقيل ؛ ليحصل التعادل . اهـ « حمدون » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**التصغير : من خواص الاسم المتمكن**) أي : المعرب ؛ فلذلك عَدُّوه في علامات الاسم ، (**فلا يصغر الفعل**) لاستغنائهم عن تصغيره ببنائه للمجهول ، وما جاء منه في فعل التعجب . . فشاذ ، (**ولا الحرف ، ولا الاسم المبني**) لقول ابن مالك :

. . . . حـرف وشبهـه مـن الصـرف بـري

(**وشذ تصغير نحو « ذا »**) من أسماء الإشارة ، (و) تصغير (**الذي**) من أسماء الموصول ، مع كونهما مبنيين ، فلا يعترض به (**كما سيأتي**) في كلام الناظم في آخر الباب ، (**وله**) أي : وللتصغير (**فوائد**) أي : أغراض أربعة على الصحيح : (**فتارة**) أي : ففي حالة (**يصغر الاسم للإهانة ؛ أي : لتحقير شأنه ؛ كجبيل**) هٰذا مثال غير مطابق ، ولو مثل بـ(رُجيل) كما مثل به في « التوضيح » . . لكان أولىٰ فتأمل ، اللهم ؛ إلا أن يراد بالشأن الذات ، (**أو**) لتحقير (**ذاته ؛ كطفيل**) في طفل ، (**وهٰذا**) أي : قولُنا لتحقير ذاته (**هو المراد بقوله**) أي : بقول الناظم : (« وإما

لصغر) ، **وتارة للتقليل** ؛ كدريهمات ، **وتارة للتقريب** ، إما : لزمانه ؛ كبُعيد العصر ، أو لمكانه ؛ كدُوين السماء ، أو منزلته ؛ كصُدَيِّقي ، **وتارة للعطف** ؛ كيا أُخَيَّ ويا حُبَيِّبي ، قيل : **وللتعظيم** ؛ كقوله :

. . . . دويهيــــة تصفــــر منهـــا الأنـــامــل

ورَدَّه المانع إلىٰ تصغير التقليل ؛ فإن الداهية إذا عظمت . . أسرعت ؛ فَقَلَّت مدتها ، إذا علمت ذلك ، وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك . . فضم مبدأه ؛ . . . .

لصغر » ، **وتارة**) يصغر (**للتقليل**) أي : لتقليل عدده (**كدريهمات**) في دراهم ، (**وتارة للتقريب** ، **إما** : **لـ**) تقريب (**زمانه** ؛ **كبعيد العصر** ، **أو لمكانه** ؛ **كدُوين السماء** ، **أو**) لتقريب (**منزلته**) ودرجته إليه (**كصُدَيِّقي**) بضم الصاد ، وفتح الدال ، وتشديد الياء المكسورة ، تصغير (صديق) ، (**وتارة للعطف**) والشفقة (**كيا أُخَيَّ**) بضم الهمزة ، وفتح الخاء المعجمة ، وتشديد الياء المفتوحة ، (**ويا حُبَيِّبي**) بضم المهملة ، وفتح الموحدة الأولىٰ ، وكسر الياء المشددة ، وكسر الموحدة الثانية ، (**قيل**) أي : وقال الكوفيون : (**و**) يصغر الاسم أيضاً (**للتعظيم**) أي : لتعظيم الشيء وتهويله ؛ وذلك (**كقوله**) أي : كقول لبيد بن ربيعة العامري من بحر الطويل :

وكــل أنــاس ســوف تــدخــل بينهــم (**دويهيـــة تصفـــر منهـــا الأنـــامـــل**)

تصغير (داهية) فتصغيرها للتعظيم ؛ بقرينة وصفها بالجملة التي بعدها ، وهي كناية عن الموت بها . اهـ « صبان » ، (**ورده**) أي : رد كون تصغيرها للتعظيم (**المانع**) لكون التصغير للتعظيم ؛ لأنه ضده ، وهم البصريون (**إلىٰ تصغير التقليل**) أي : إلىٰ تصغير تقليل مدة الشيء (**فإن الداهية**) والمصيبة (**إذا عظمت**) واشتدت (. . **أسرعت**) إلىٰ حتف نفس صاحبها ، (**فقلت مدتها**) أي : مدة تلك الداهية .

وقوله : (**إذا علمت ذلك**) المذكور من فوائد التصغير إشارة إلىٰ أن (الفاء) في قوله : (فضم مبداه) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن التصغير لبعض الأغراض المذكورة ، (**وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك**) المذكور من الأغراض (. . **فـ**) أقول لك : (**ضم مبدأه**) أي : مبدأ ذلك الاسم

أي : أوله ، وافتح ثانيه ، وزد بعد ثانيه (ياءً) ساكنة تسمىٰ (ياء) التصغير ؛ لتكون ثالثة ، فيكون وزنه فعيلاً ، واقتصر علىٰ ذلك إن كان الاسم ثلاثياً ؛ كفليس في فلس ، وإن كان رباعياً فأكثر . . فافعل به ذلك ، واكسر ما بعد (الياء) كدريهم في درهم ، وعصيفير في عصفور . . . .

(أي : أوله ، وافتح ثانيه) لفظاً فيهما ، كما في (رجيل) و(فليس) ، أو تقديراً كذلك ، كما في (صُرَد) بضم الصاد ، وفتح الراء ، طائر معروف ، فإن ضمَّ التصغير وفتحَه مقدران فيه لمانع الأصليتين ، (**وزد بعد ثانيه**) أي : بعد الحرف الثاني من ذلك الاسم (« **ياء** » **ساكنة تسمىٰ**) تلك (الياء) (« **ياء** » **التصغير**) أي : ياء تدل علىٰ أن مراد المتكلم بتلفظ تلك الكلمة تصغير مسماه وتحقيره ؛ أي : زدها بعد ثاني الكلمة (**لتكون**) تلك (الياء) (**ثالثة**) من حروف الكلمة ، (**فيكون وزنه**) أي : وزن ذلك الاسم بعد زيادة الياء (**فُعَيلاً**) بضم أوله ، وفتح ثانيه .

(**واقتصر**) بصيغة الأمر ؛ أي : اقتصر أيها الصرفي (**علىٰ ذلك**) العمل ؛ أي : علىٰ ضم أوله ، وفتح ثانيه (**إن كان الاسم**) المصغر (**ثلاثياً**) أي : علىٰ ثلاثة أحرف ؛ وذلك أي : موزون ذلك الوزن المذكور (**كفليس في**) تصغير (**فلس**) ، و(رجيل) في تصغير رجل ، (**وإن كان**) الاسم الذي يراد تصغيره (**رباعياً فأكثر**) منه كالخماسي والسداسي (. . **فافعل به**) أي : بذلك الرباعي وبما فوقه (**ذلك**) العمل الذي فعلته في الثلاثي ، من ضم أوله وفتح ثانيه ، (**واكسر ما بعد** « **الياء** ») أي : ما بعد (ياء) التصغير علىٰ ذلك العمل الذي فعلته في الثلاثي ، فيكون علىٰ وزن (فعيعل) وذلك (كـ) قولك : اشتريته بـ(**دُريهم**) قليلة (**في**) تصغير (**درهم** ، **و**) يكون علىٰ وزن (فعيعيل) بزيادة (ياء) ثانية إن كان خماسياً فما فوقه ؛ وذلك كـ (**عُصيفير في**) تصغير (**عصفور**) في الخماسي ، ومُخيريج في تصغير مستخرج في السداسي .

وقوله : (في عصفور) كان عليه أن يبدله بدينار ودنينير ؛ ليستوفي الأمثلة الثلاثة التي بنىٰ عليها الخليل باب التصغير ، وهي (فليس) و(دريهم) و(دنينير) قيل له : لِمَ بنيته علىٰ ذلك ؟ فقال ما معناه : لأني وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها ، وإنما تركه

فأبنية التصغير ثلاثة : (فعيل) و(فعيعل) و(فعيعيل) ، فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني ؛ كصُرَد . . قدرت الضمة والفتحة في المصغر غيرَهما في المكبر ، كما في (فلك) مفرداً وجمعاً قاله ابن إياز .

وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً أَرْدَفْتَهُ ... هَاءً كَمَا تُلْحِقُ لَوْ وَصَفْتَهُ

الشارح ؛ لاحتياجه إلىٰ زيادة عمل برد (الياء) إلىٰ أصلها ، وهو النون ؛ إذ أصل دينار دنَّار بتشديد النون ؛ بدليل جمعه علىٰ دنانير . اهـ « خضري » .

و(الفاء) في قوله : (**فأبنية التصغير**) وأوزانه للإفصاح أو للتفريع (**ثلاثة فعيل**) في الثلاثي ، (**وفعيعل**) في الرباعي (**وفعيعيل**) فيما فوقه ، فعلم من كلامه أن أبنية التصغير منحصرة في هٰذه الأوزان الثلاثة المذكورة، وهو مقتضىٰ وضع الخليل، واضع باب التصغير ؛ وذلك لأنه مثل لأوزانه بـ(فليس) و(دريهم) و(دنينير) فقيل له :

لِمَ بنيتَ المصغر علىٰ هٰذه الأمثلة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس علىٰ فلس ودرهم ودينار . اهـ « حمدون » .

وقوله (فأبنية التصغير) أي : أوزانه (ثلاثة) ، وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهٰذا الباب ، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأوزان ، وليس جارياً علىٰ مصطلح الصرفيين ، ألا ترىٰ أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ، وفي التصريف أفيعل ومفيعل وفعيلل . اهـ « خضري » ، هٰذا إذا لم يكن المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني ، (**فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني ؛ كصرد**) وزفر وعمر (. . **قدرت الضمة والفتحة**) الكائنتان (**في المصغر غيرهما**) أي : غير الضمة والفتحة (**في المكبر كما في** « **فلك** » **مفرداً وجمعاً**) أي : كما قدروا الضمة في (فلك) جمعاً غير الضمة في (فلك) مفرداً ، (**قاله**) أي : قال هٰذا التقدير (**ابن إياز**) اسمه : هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد جمال الدين ، كان أعلم زمانه في النحو والتصريف ، من مؤلفاته : « قواعد المطارحة » و« شرح فصول ابن معطي » ، توفي سنة (٦٨١هـ) ، من « شرح الحدود » للشارح .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن يكن مؤنثاً أردفته ... هاءً كما تلحق لو وصفته

فَصَغِّـــرِ ٱلنَّـــارَ عَلَـــىٰ نُـــوَيْـــرَةْ كَمَـــا تَقُـــولُ نَـــارُهُ مُنِيـــرَةْ

إذا كان الثلاثي مؤنثاً بلا علامة . . لحقته (تاء) التأنيث غالباً عند تصغيره . . . .

فصغـــر النـــار علـــىٰ نـــويـــرة كمـــا تقـــول نـــاره منيـــرة)

أي : (**وإن يكن**) الاسم الثلاثي الذي تريد تصغيره (**مؤنثاً**) في المعنىٰ بلا تاء (. . **أردفته**) أي : ألحقت آخره (**هاءً**) التأنيث وتاءه ، وسماها هاءً ؛ لأن (تاء) التأنيث تقلب هاءً عند الوقف ، (**كما تلحقـ**) ها بصفته (**لو وصفته**) أي : لو وصفت المؤنث المعنوي .

و(الفاء) في قوله : (**فصغر**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت الحكم المذكور ، وأردت تطبيقه . . فأقول لك : صغر (**النار**) التي هي مؤنث معنوي (**علىٰ نويرة**) بإلحاق (تاء) التأنيث بها ، (**كما تقول**) في صفتها : (**ناره**) أي : نار زيد نارٌ (**منيرة**) أي : ذات نور وضوء ، واختص الثلاثي بإلحاق (التاء) لخفته ؛ يعني : إذا كان الاسم الثلاثي مؤنثاً معنوياً بلا علامة . . ألحقته (تاء) التأنيث غالباً عند تصغيره بشرط أمن اللبس ، كما تلحقها بصفته ؛ لأن المصغر في المعنىٰ موصوف ، فيرد إلىٰ أصله الذي هو التأنيث ؛ وذلك كنار ودار وسن وأذن وعين ، فتقول في تصغيرها : نويرة ودويرة وسنينة وأذينة وعيينة ، كما تقول في وصفها : نار مضيئة ، ودار واسعة ، وسن جميلة وأذن سامعة ، وعين حادة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا كان**) الاسم (**الثلاثي مؤنثاً**) معنوياً (**بلا علامة**) لفظية (. . **لحقته « تاء » التأنيث غالباً عند تصغيره**) لخفته ، وشمل كلامه ما هو ثلاثي في الأصل ؛ كيد ، فتقول في تصغيرها : يدية ، وخرج بالثلاثي الرباعي المؤنث المعنوي ؛ كزينب وسعاد ، فلا تلحقه (التاء) ، فتقول في تصغيرهما : زُيَنِّب وسُعَيِّد بتشديد الياء ، لقيام الحرف الرابع مقام التاء ، وبقوله : (بلا علامة) ما فيه ألف التأنيث ؛ كحبلىٰ وحمراء ، فإن (التاء) لا تلحق ذلك ، فتقول في تصغيرهما : حُبيلىٰ وحُمَيْراء بلا إلحاق (تاء) إذ لا يجمع بين علامتي التأنيث ، كما في « التصريح » ، وخرج بقوله : (غالباً) قولهم في (ذود) و(حرب) و(قوس) و(نعل) : ذويد وحريب وقويس ونعيل بلا (تاء) ذكره ابن

بشرط أمن اللبس ، كما تلحق بصفته ؛ لأن المصغر في معنى الموصوف ؛ كنار وسن ودار وأذن ، فتقول : نويرة وسنينة ودويرة وأذينة ، وشمل كلامه ما هو ثلاثي في الأصل ؛ كيد ، تقول فيه : يُدَيَّة ، بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي ؛ كزينب وسعاد ، وما فيه ألف التأنيث ؛ كحبلىٰ وصحراء ، فإن (التاء) لا تلحق ذلك .
ومثله : الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس ؛ كخمس ونحوه في عدد ....

عقيل ، وخرج بقوله : (**بشرط أمن اللبس**) ما إذا خيف اللبس ؛ كخمس وسبع وتسع في عدد المؤنث ، فلا تلحقه (التاء) عند تصغيره ؛ إذ لو لحقته .. لالتبس بعد المذكر ، وكشجر وبقر ؛ إذ لو لحقته .. لالتبس بتصغير شجرة وبقرة .

وقوله : (**كما تلحق**) (التاء) (**بصفته**) أي : بصفة الثلاثي المؤنث المعنوي ، متعلق بقوله : (ألحقته « تاء » التأنيث) ، وإنما شبهنا المصغر بالصفة (**لأن المصغر في معنى الموصوف**) وحكمه ، وذلك الثلاثي المؤنث معنىً (**كنار وسن ودار وأذن ، فتقول**) في تصغيرها : (**نويرة وسنينة ودويرة وأذينة**) كما تقول في وصفها : نار مضيئة ، ودار واسعة ... إلخ ، (**وشمل كلامه**) أي : كلام الناظم ؛ يعني : قوله : (وإن يكن مؤنثاً أردفته ...) إلخ (**ما هو ثلاثي في الأصل**) أي : في أصل وضعه (**كيد**) لأن أصله يدي فـ(**تقول فيه**) أي : في تصغيره (**يُدَيَّة**) بضم الياء الأولىٰ ، وفتح الدال ، وتشديد الياء الثانية ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها .

وقوله : (**بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي**) محترز قوله : (إذا كان الثلاثي مؤنثاً بلا علامة) وذلك الرباعي (**كزينب وسعاد**) فإن (التاء) لا تلحقهما عند التصغير ، فتقول في تصغيرهما : زُيَنِّب وسُعَيِّد ؛ لقيام الحرف الرابع مقام (التاء) ، (**و**) بخلاف (**ما فيه ألف التأنيث**) مقصورة أو ممدودة (**كحبلىٰ وصحراء ؛ فإن « التاء » لا تلحق ذلك**) أي : لا تلحق ما فيه ألف التأنيث عند التصغير ؛ لامتناع اجتماع علامتي التأنيث في كلمة واحدة ، فتقول في تصغير ذلك : حُبَيْلىٰ وصُحَيْراء .

(**ومثله**) أي : ومثل الرباعي المؤنث ، وما فيه ألف التأنيث في عدم إلحاق (التاء) به عند التصغير (**الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس**) أي : عند خوف التباسه بالثلاثي المذكر ؛ وذلك الثلاثي المؤنث (**كخمس ونحوه**) كسبع وتسع (**في عدد**

المؤنث ؛ إذ لو لحقته . . لالتبس بعدد المذكر وكشجر وبقر ؛ إذ لو لحقته . . لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ، فإن سمي به مذكر ؛ كأذن علم لرجل . . فالجمهور علىٰ أنه لا تلحقه (التاء) إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير ، وذهب يونس إلىٰ أنها تلحقه اعتباراً بأصله محتجاً بقولهم : عروة بن أُذَيْنَة ، ومالك بن نويرة ، وعيينة بن حصن ، وفيه نظر .

وَصَغِّـرِ ٱلْبَـابَ فَقُـلْ بُـوَيْـبُ وَٱلنَّـابُ إِنْ صَغَّـرْتَـهُ نُيَيْـبُ

المؤنث ؛ إذ لو لحقته) (التاء) عند التصغير (. . **لالتبس**) ذلك العدد المؤنث (**بعدد المذكر**) منه ، فلا تقول في تصغيره : خميسة وسبيعة وتسيعة ؛ لالتباسه بعدد المذكر منه من خمسة وسبعة وتسعة عند تصغيره ، وقوله : (**وكشجر وبقر**) اسمي جنس ، مفرده : شجرة وبقرة ، معطوف علىٰ قوله : (كخمس ونحوه) (**إذ لو لحقته**) (التاء) عند تصغيره (. . **لالتبس**) تصغيره (**بتصغير شجرة وبقرة**) مفردين ، هـٰذا الحكم الذي ذكرناه في الثلاثي المؤنث المعنوي إذا لم يسم به مذكر ، (**فإن سمي به**) أي : بالثلاثي المؤنث بلا علامة (مذكر ؛ **كأذن علم لرجل** . . **فالجمهور علىٰ أنه لا تلحقه** « **التاء** » **إذا صغر اعتباراً بما آل**) ورجع (**إليه من التذكير**) بكونه علماً لمذكر ، (**وذهب يونس**) بن حبيب (**إلىٰ أنها**) أي : إلىٰ أن (التاء) (**تلحقه**) أي : تلحق بنحو (أذن) الذي سمي به مذكر (**اعتباراً بأصله**) المؤنث حالة كون يونس (**محتجاً**) أي : مستدلاً (**بقولهم : عروة بن أُذَيْنَة**) تصغير أذن ، (**ومالك بن نويرة**) تصغير نار ، (**وعيينة بن حصن**) تصغير عين ، فألحقوا (التاء) بهـٰذه الأسماء الثلاثة مع كونها علماً لمذكر ؛ نظراً إلىٰ أصلها المؤنث ، (**وفيه**) أي : وفي احتجاج يونس بهـٰذه الأسماء (**نظر**) أي : اعتراض ؛ لاحتمال أنه سمي به بعد التصغير ، فليس مما نحن فيه ، وأما إذا سمي به مكبراً ، ثم صغر . . فهو شاذ ، وليس من المقيس عليه . اهـ « فوائد » .

ثم أشار الناظم إلىٰ حكم ما إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

(وصغـر البـاب فقـل بـويـب والنـاب إن صغـرتـه نييـب

لِأَنَّ بَــابــاً جَمْعُــــهُ أَبْــوَابُ   وَٱلنَّــابُ أَصْــلُ جَمْعِــهِ أَنْيَــابُ

إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين . . رددته في التصغير إلىٰ أصله ؛ لأن التصغير كالجمع يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، فيقال في باب : بويب ؛ لأن (ألفه) بدل من (واو) . . . .

لأن بـــابـــا جمعـــه أبـــواب   والنـــاب أصـــل جمعـــه أنيـــاب)

(**وصغر**) أيها السائل (**الباب**) الذي هو اسم لفرجة الدار ، (**فقل**) في تصغيره : (**بُوَيب**) برد ألفه واواً ؛ لأن أصلها (واو) ، والتصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، (**والناب**) الذي هو اسم لسن الإبل التي تلي الأضرس ، وكذا في السباع ، ويطلق على السن التي تلي الرباعية من الإنسان (**إن صغرته**) أي : إن أردت تصغيره . . فقل : (**نُيَيْب**) برد ألفها ياءً ، لأنها بدل عن ياء ، وإنما قلبت الألف في الباب واواً ، وفي الناب ياءً (**لأن باباً جمعه**) إذا جمع جمع تكسير (**أبواب**) برد ألفه واواً ، (**والناب أصل**) ألفه (ياء) بدليل أن يقال في (**جمعه : أنياب**) برد ألفه (ياءً) يعني : إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين . . رددته في التصغير إلىٰ أصله ؛ لأن التصغير كجمع التكسير يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، فيقال في تصغير (باب) : بويب برد (ألفه) واواً ؛ لأن (ألفه) بدل من واو بدليل جمعه علىٰ أبواب ، وأصل (باب) : بوب ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ، ويقال في تصغير (ناب) : نييب برد ألفه ياءً ؛ لأن (ألفه) بدل عن (ياء) بدليل جمعه علىٰ أنياب ، وأصل (ناب) نييب تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ، وإنما رد (الباب) و(الناب) إلى الأصل في التصغير والتكسير دون المفرد والمثنىٰ ؛ لزوال موجب الإبدال فيهما ، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**إذا كان ثاني**) الاسم (**الثلاثي ليناً**) أي : ساكناً (**منقلباً**) أي : معوضاً (**عن لين**) أي : ساكن : (. . **رددته**) أي : رددت ذلك الحرف الثاني (**في التصغير إلىٰ أصله**) الأول (**لأن التصغير كالجمع**) أي : كجمع التكسير (**يرد الأشياء**) أي : الحروف (**إلىٰ أصولها ، فيقال في**) تصغير (**باب : بويب**) برد الألف إلى الواو (**لأن « ألفه »**) أي : لأن ألف (باب) (**بدل من « واو »**

بدليل جمعه علىٰ أبواب ، **وأصله** : بوب ، قلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويقال في ناب للضرس : نييب ؛ لأن (ألفه) بدل من (ياء) بدليل جمعه علىٰ أنياب ، وأصله : نيب ، قلبت ياؤه ألفاً لما تقدم ، وإنما يرجع فيهما إلى الأصل ؛ لزوال موجب البدل ، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة . فإن جهل أصل الألف.. ردت إلى الواو ؛ كعاج وصاب اسم لنبت كريه الطعم ، فتقول : عويج وصويب ، ويقال في (ثوب) و(بيت) : ثويب وبييت . . . .

بدليل جمعه) أي : جمع باب (**علىٰ أبواب ، وأصله**) أي : أصل (باب) : (**بَوَب**) بالتحريك، (**قلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويقال في**) تصغير (**ناب**) اسم (لـ) سن من الإبل والسباع يلي (**الضرس**) أي : الطاحونة : (**نييب ؛ لأن «ألفه» بدل من « ياء » بدليل جمعه علىٰ أنياب ، وأصله**) أي : وأصل (ناب) : (**نيب ، قلبت ياؤه ألفاً لما تقدم**) آنفاً في لفظ (باب) يعني : قوله : (لتحركها وانفتاح ما قبلها) .

(**وإنما يرجع فيهما**) أي : رجع في الجمع والتصغير (**إلى الأصل**) الذي هو (الواو) في (باب) و(الياء) في (ناب) فقالوا فيهما : أبواب وبويب ، وأنياب ونييب ، ولم يبدلوا (الواو) و(الياء) ألفاً كما أبدلوا في المفرد المكبر (**لزوال**) أي : لعدم (**موجب البدل**) أي : موجب إبدال (الواو) أو (الياء) ألأفاً ، (**وهو**) أي : موجب إبدالهما ألفاً في الجمع والتصغير (**انفتاح ما قبل حرف العلة**) وتحركه كما في (بوب) و(نيب) ، وعبارة « النزهة » هنا : وإنما رد (الباب) و(الناب) إلى الأصل في التصغير والجمع دون المفرد والمثنىٰ ؛ لزوال موجب الإبدال فيهما ، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة ، وهـٰذا الذي ذكرناه من رد (الألف) إلى (الواو) أو (الياء) في التصغير والجمع إذا علم أصل (الألف) .

(**فإن جهل أصل الألف**) ، هل هو (واو) أو (ياء) (. . **ردت**) الألف (**إلى الواو**) في التصغير ؛ لأن باب (طويت) أكثر من باب (رميت) ، وذلك الألف الذي جهل أصله (كـ) ألف (**عاج**) وهو عظم الفيل ، (و) ألف (**صاب**) وهو (**اسم لنبت كريه**) الريح مر (**الطعم**) جداً في الأرميا : (طقن) ، (**فتقول**) في تصغيرهما : (**عويج وصويب ، ويقال في «ثوب» و«بيت» : ثويب وبييت**) لأصالة

بلا قلب ، بخلاف نحو : ريح وقيمة ، فيقال فيهما : رُويح وقُويمة بالواو ؛ لأنها الأصل المنقلب عنه ، وشذ في نحو (عيد) : عُييد ؛ لأنه من عاد يعود ، وإنما قالوا ذلك ؛ كراهية التباسه بتصغير عود . وإذا كان ثالث الثلاثي ألفاً ؛ كفتى وعصا ، أو واواً؛ كدلو . . وجب قلبه ياءً، وإدغام ياء التصغير فيها، فيقال: فتيٌّ وعصيٌّ ودليٌّ، . .

اللين فيهما ، وعدم انقلابه في الجمع ؛ بدليل قولهم في جمعهما : أثواب وأبيات (**بلا قلب**) فيهما ، (**بخلاف نحو : ريح وقيمة**) كديمة ، (**فيقال فيهما**) أي : في تصغيرهما : (**رويح وقويمة بالواو**) فيهما ، ودويمة (**لأنها**) أي : لأن الواو (**الأصل المنقلب عنه**) لأن أصلهما روح وقومة ، قلبت الواو ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها، (**وشذ**) أي : خرج عن قياس استعمالهم قولهم (**في**) تصغير (**نحو « عيد »: عييد**) لأن قياسه أن يقال : عُويد (**لأنه من عاد يعود**) ، فأصل ألفه واو ، فحق تصغيره أن يقال : عويد لا عييد ، قال المكودي : ووجه شذوذه : أن (الياء) فيه مبدلة عن (واو) ، فقياسه : عويد كقويمة ، فلم يردوه إلىٰ أصله (الواو) في التصغير ؛ لئلا يلتبس بتصغير عُود بضم العين اسم لعود البخور، أو للقضيب من الشجر ، فالعيد مشتق من العود ، وهو التكرار والرجوع ، وسمي عيداً تفاؤلاً بأن يعود على الإنسان بالخير والفرح والسرور ، وقولنا (لئلا يلتبس بتصغير العود بضم العين) فالعود : الحطب المعلوم ، وعود اللهو والطرب ، وعود الطيب ، وجمع هٰذه الثلاثة أعواد وعيدان ، وجمع عيد للموسم أعياد ، قال في « الصحاح » اهـ « حمدون » ، كما قال الشارح ، (**وإنما قالوا**) في تصغير عيد الموسم (**ذلك**) أي ، لفظ (عييد) ، ولم يقولوا : عويد (**كراهية التباسه**) أي : التباس تصغير عيد الموسم (**بتصغير عود**) الحطب .

وقوله : (**وإذا كان ثالث الثلاثي ألفاً**) محترز قوله سابقاً : (إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين . . .) إلخ (**كفتى وعصا ، أو**) كان ثالثه (**واواً ؛ كدلو . . وجب قلبه**) أي : قلب ثالثه ألفاً كان أو واواً (**ياءً ، وإدغام ياء التصغير فيها**) أي : في (الياء) المقلوبة عن ألف أو عن واو ، (**فيقال**) في تصغير هٰذه الثلاثة (**فُتَيٌّ وعُصَيٌّ ودُلَيٌّ**) بضم أولها ، وفتح ثانيها ، وتشديد الياء ، لكن إن كان مؤنثاً . . لحقته (تاء) التأنيث ، فتقول في تصغير عصىٰ ورحىٰ : عُصَيَّة رُحَيَّة ، كما في « الحريري » اهـ ،

ولم يتعرض له في النظم . ولما فرغ من تصغير الثلاثي المجرد . . أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه ، فقال :

وَفَـــاعِـــلٌ تَصْغِيــرُهُ فُـــوَيْعِـــلُ كَقَـــوْلِهِـــمْ فِـــي رَاجِـــلٍ رُوَيْجِـــلُ

أي : إذا كان ثاني الثلاثي المزيد عليه ألفاً زائدة . . فيصغر علىٰ (فويعل) بقلب ألفه واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، فتقول في (ضارب) و(عامر) و(صاحب) : ضويرب وعويمر وصويحب ، ومثله : نحو : آدم ، مما ألفه مبدلة من همزة ؛ لكراهة اجتماع همزتين ، فتقول في . . . .

(**ولم يتعرض**) أي : لم يذكر الناظم (**له**) أي : للثلاثي الذي كان ثالثه ألفاً أو واواً (**في النظم**) .

(**ولما فرغ**) الناظم (من) ذكر (**تصغير الثلاثي المجرد . . أخذ**) أي : شرع (**في بيان تصغير ما زاد عليه**) أي : على الثلاثي المجرد ؛ أي : أراد ذكره (**فقال**) رحمه الله تعالىٰ :

(**وفـــاعـــل تصغيـــره فـــويعـــل كقـــولهـــم فـــي راجـــل رويجـــل**)

(**وفاعل**) أي : وموازن فاعل مما ثانيه ألف زائدة (**تصغيره « فويعل »**) أي : تصغيره يكون علىٰ وزن (فويعل) بقلب (ألفه) واواً لانضمام ما قبلها ؛ لأجل التصغير وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب (**في**) تصغير (**راجل**) وهو ضد الفارس ، يجمع علىٰ رجال ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ : (**رويجل**) بقلب (ألفه) واواً مفتوحة ؛ لضم ما قبلها بسبب التصغير .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : إذا كان ثاني الثلاثي** المزيد عليه **ألفاً زائدة**) كألف فاعل (. . **فيصغر علىٰ « فويعل » بقلب ألفه واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، فتقول في**) تصغير (« **ضارب** » و« **عامر** » و« **صاحب** » : **ضويرب وعويمر وصويحب ، ومثله**) أي : ومثل ما كان ثانيه (ألفاً) زائدة في تصغيره علىٰ (فويعل) (**نحو : آدم مما ألفه مبدلة من همزة**) تالية لهمزة أخرىٰ ؛ إذ أصله : أأدم بهمزتين متواليتين ، فيصغر علىٰ أويدم بقلب الهمزة الثانية واواً ؛ فلا يقال في تصغيره : أُأَيْدم (**لكراهة اجتماع همزتين**) لثقله على اللسان ، ولأنه يشبه التقاء الساكنين ، (**فتقول في**

تصغيره : أويدم ، كما تقول في جمعه : أوادم . وأما الرباعي المجرد.. فإنه يصغر علىٰ (فعيعل) كجُعَيْفِرٍ ودُرَيهم في تصغير (جعفر) و(درهم) ، ولم يتعرض له في النظم .

وَإِنْ تَجِـدْ مِـنْ بَعْـدِ ثَـانِيـهِ أَلِـفْ ... فَـاْقْلِبْـهُ يَـاءً أَبَـداً وَلاَ تَقِـفْ

تَقُـولُ كَـمْ غُـزَيِّـلٍ ذَبَحْـتُ ... وَكَـمْ دُنَيْنِيـرٍ بِـهِ سَمَحْـتُ

تصغيره : **أويدم**) بقلب الهمزة الثانية واواً (**كما تقول في جمعه : أوادم**) ، وفي « الأشموني » بعد قول ابن مالك : (واردد لأصل ثانياً ليناً قلب) : ويستثنىٰ من كلامه ما كان ليناً مبدلاً من همزة تلي همزة ، كما استثناه في « التسهيل » كـ(ألف) آدم ، و(ياء) أيمة ، فإنهما لا يردان إلىٰ أصلهما ، أما آدم.. فتقلب ألفه واواً ، وأما أيمة.. فيصغر علىٰ لفظه . اهـ « أشموني » فيقال : أييمة ، ولا يضر التقاء الساكنين فيه ؛ لأنه علىٰ حده ؛ لأن الأول حرف لين ، والثاني مدغم فيه ، فهو كخويصة تصغير خاصة (سم) اهـ « صبان » ، وأما تصغير آدم.. فهو إذا كان علماً لغير بني أبي البشر عليه السلام ، أو صفة من الأدمة بمعنى السمرة ، وأما إن كان علماً للنبي.. فلا يصغر ؛ لأنه من الأسماء المعظمة . اهـ « فوائد » .

(**وأما الرباعي المجرد**) من الزيادة (.. **فإنه يصغر علىٰ « فعيعل »**) بمهملتين بينهما ياء ساكنة ؛ وذلك (كـ) قولك : (**جُعَيْفر ودُرَيْهم في تصغير « جعفر » و«درهم»** ، **ولم يتعرض له**) أي : للرباعي المجرد؛ أي : لم يذكره الناظم (**في النظم**) .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ كيفية تصغير ما ثالثه أو رابعه ألف ، فقال :

(**وإن تجـد مـن بعـد ثـانيـه ألـف ... فـاقلبـه يـاءً أبـداً ولا تقـف**

تقـول كـم غـزيـل ذبحـت ... وكـم دنينيـر بـه سمحـت)

أي : (**وإن تجد**) أيها السائل (**من بعد ثانيه**) أي : من بعد ثاني الرباعي المزيد فيه (**ألفـ**)ـاً زائدة (.. **فاقلبه**) أي : فاقلب ألفه (**ياءً**) أو أدغم ياء التصغير فيها (**أبداً**) أي : في جميع أحواله ، سواء كان مصدراً ، ككتاب ، أو اسماً ؛ كغزال وغلام ، (**ولا تقف**) أي : ولا تتوقف عن قلبه وإدغامه ، ولا تترد فيه ؛ لأن ذلك واجب فيه ، فتقول في تصغير (كتاب) و(غلام) : كُتَيِّب وغُلَيِّم ،و(**تقول**) في

إذا صغر ما ثالثه أو رابعه ألف . . وجب قلب ألفه ياءً ، وإدغام (ياء) التصغير فيها ؛ وذلك نحو : كتاب وغلام وغزال ومفتاح ودينار ومثقال ، فتقول فيها : كُتيب وغُليم وغُزيل ومُفيتيح ودُنينير ومُثيقيل . ومثله : ما ثالثه أو رابعه (واو) كعمود وعصفور ، فيقال فيهما : عُمَيِّد وعُصَيْفِير بالقلب :

تصغير (غزال) اسم لحيوان معروف : (كم غُزَيِّل ذبحتـ)ـه وتصدقت بلحمه بقلب ألفه ياءً ، وإدغام (ياء) التصغير في تلك (الياء) المبدلة عن الألف ، أو تجد بعد ثالثه ألفاً ؛ كدينار ومثقال ومفتاح ، وجب قلب (ألفه) ياءً ، (و) تقول في تصغير (دينار) : (**كم دنينير به**) أي : بذلك الدينار (**سمحت**) وأعطيت به للمحتاج .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**إذا صغر ما**) أي : اسم (**ثالثه**) (ألف) كغلام (**أو رابعه ألف**) كمفتاح (. . **وجب قلب ألفه**) في الحالتين (**ياء ، وإدغام « ياء » التصغير فيها**) أي : في (الياء) المبدلة عن الألف ، وهـٰذا الإدغام فيما إذا كان ثالثه ألفاً ، وأما إذا كان رابعه ألفاً . فلا إدغام (**وذلك**) أي : ومثال ذلك القلب : (**نحو : كتاب وغلام وغزال**) فيما ثالثه ألف، (و) نحو: (**مفتاح ودينار ومثقال**) فيما رابعه ألف ، (**فتقول في**) تصغير (**ها**) أي : في تصغير هـٰذه الأمثلة : (**كُتيِّب وغُليِّم وغُزيِّل**) بتشديد الياء المكسورة فيها، على القلب والإدغام (و) تقول (**مفيتيح ودنينير ومثيقيل**) بياءين أولاهما ياء التصغير لكونها ثالثة وثانيهما مبدلة عن الألف لكونها رابعة الكلمة . (**ومثله**) أي: ومثل ما ثالثه أو رابعه (ألف) في القلب والإدغام في الأول ، وفي القلب فقط (**ما ثالثه أو رابعه « واو » كعمود**) بوزن رسول ، مثال لما ثالثه (واو) (**وعصفور**) مثال لما رابعه (واو)، (**فيقال فيهما**) أي : في تصغيرهما ؛ أي: يقال في الأول منهما: (**عُميِّد**) بتشديد الياء المكسورة ، على القلب والإدغام ، (**و**) في الثاني منهما : (**عُصَيْفِير بالقلب**) أي : بقلب (الواو) الرابعة ياءً .

تَنْبِيهٌ
[الأصل في كلمة دينار]

وأصل دينار دِنَّار بتشديد النون ، فأبدلوا من أول المثلين ياءً ساكنة ، فصار ديناراً ؛ بدليل جمعه علىٰ دنانير ، وتصغيره علىٰ دنينير برد الألف إلىٰ أصلها ، وهي (الياء) اهـ « خضري » .

وَقُــلْ سُــرَيْحِيــنُ لِسَــرْحَــانَ كَمَــا تَقُـولُ فِـي ٱلْجَمْـعِ سَرَاحِيـنُ ٱلْحِمَـى
وَلاَ تُغَيِّــرْ فِــي عُثَيْمَــانَ ٱلأَلِــفْ وَلاَ سُكَيْــرَانَ ٱلَّــذِي لاَ يَنْصَــرِفْ
وَهَكَـــذَا زُعَيْفِـــرَانُ فَـــٱعْتَبِـــرْ بِــهِ ٱلسُّـدَاسِيَّـاتِ وَٱفْقَـهْ مَـا ذُكِـرْ

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ تصغير ما جاء علىٰ وزن فعلان ، فقال :

(وقـل سـريحيـن لسـرحـان كمـا تقـول فـي الجمـع سراحيـن الحمـى
ولا تغيـــر فـمي عثيمـــان الألـــف ولا سكيـــران الـــذي لا ينصـــرف
وهكـــذا زعيفـــران فـــاعتبـــر بـه السـداسيـات وافقـه مـا ذكـر)

(**وقل**) أيها السائل : (**سريحين**) إذا أردت (لـ) تصغير (**سرحان**) بقلب ألفه ياءً (**كما تقول في الجمع**) أي : في جمعه جمع تكسير : (**سراحين الحمىٰ**) بقلب الألف التي في المفرد ياءً ، و(السرحان) الذئب ، و(الحمىٰ) المكان الذي منع الإمام الناس من الرعي فيه ، وأعده لمرعىٰ مواشي الزكاة والغنائم والفيء ، وقيل : (الحمىٰ) اسم من أسماء مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ يعني : إذا صغر ما جاء علىٰ وزن فعلان ، فإن كان يجمع علىٰ فعالين ؛ كسرحان وسلطان . . قلبت ألفه ياءً ، كما تقلبه في جمعه ؛ لأن التصغير والتكسير أخوان في رد الأشياء إلىٰ أصولها ، فتقول في تصغيرهما : سريحين وسليطين ، وإن كان لا يجمع علىٰ فعالين . . لم تغير ألفه عن حالها ؛ لإبقاء علة منع الصرف ، اسماً كان ؛ كعثمان ، أو صفة ؛ كسكران ، كما ذكره الناظم بقوله : (**ولا تغير**) أيها السائل (**في**) تصغير (**عثيمان الألف**) أي : ألفه بقلبها ياءً ، (**ولا**) تغير (الألف) في تصغير (**سكيران**) الذي هو صفة لمن سكر من الشراب ، وقوله : (**الذي لا ينصرف**) صفة كاشفة لـ(سكران) أتىٰ به ؛ لتكميل البيت لا للاحتراز .

والحاصل : أن وزن (فعلان) إذا كان لا يجمع علىٰ (فعالين) . . لا تقلب ألفه ياءً في حالة التصغير ؛ إبقاءً لعلة منع الصرف ، التي هي الألف والنون ؛ لعدم ورود الجمع فيه ، فيقاس عليه علة التصغير ، علماً كان ؛ كعثمان وعمران ، أو صفة ؛ كسكران وندمان ، فتقول في تصغيره : عثيمان وعميران وسكيران ونديمان ، **ومثله** : نحو : زعفران مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف ، فإنه إذا صغر . . لا تغير ألفه ، كما قال

إذا صغر ما جاء علىٰ وزن (فعلان) ، فإن كان يجمع علىٰ وزن فعالين ؛ كسرحان وسلطان.. قلبت ألفه ياءً كما تقلبها في جمعه ؛ لأن التكسير والتصغير أخوان ، فتقول : سريحين وسليطين ، وإن كان لا يجمع علىٰ ذلك.. لم تغير ألفه ، اسماً كان أو صفة ؛ كعثمان وعمران وسكران ، فتقول فيها : عثيمان وعميران وسكيران .

ومثله : نحو : ....

الناظم : (**وهكذا**) أي : ومثل هـٰذا المذكور في إبقاء ألفه عند التصغير زعفران ومرطبان ، فتقول في تصغيره : (**زعيفران**) ومريطبان ، (**فاعتبر به**) أي : بزعفران (**السداسيات**) أي : وقس أيها السائل علىٰ (زعيفران) في إبقاء ألفه كل اسم سداسي ، آخره ألف ونون ؛ كثُعلُبان بضم المثلثة واللام ، ذَكَر الثعلب ، والأنثىٰ : ثعلبة ، فتقول في تصغيرهما : ثعليبان ومريطبان بإبقاء ألفهما علىٰ حالها ، والمرطبان : اسم لنبت ينبت في الحنطة والشعير ، يشبه ورقه ورقهما ، ويخالفهما في السنابل والحبوب ، وقوله : (**وافقه ما ذكر**) أي : وافهم ما ذكرته لك من أحكام التصغير حق الفهم ، وطبقه في مفردات الكلمات العربية ، ولا تتردد فيه ، ولا تتوقف عنه تكملة بيت .

قال **الشارح** رحمه الله تعالىٰ : (**إذا صغر ما جاء علىٰ وزن « فعلان »**) أي : إذا أريد تصغيره ، (**فـ**) فيه تفصيل ذكره بقوله : (**إن كان يجمع علىٰ وزن « فعالين » كسرحان وسلطان.. قلبت ألفه ياء**) في تصغيره ، (**كما تقلبها في جمعه ؛ لأن التكسير والتصغير أخوان**) أي : نظيران في رَدِّ الأشياء إلىٰ أصولها ، (**فتقول**) في تصغيرهما : (**سريحين وسليطين** ، **وإن كان**) ما علىٰ وزن (فعلان) (**لا يجمع علىٰ ذلك**) أي : علىٰ (فعالين) (.. **لم تغير ألفه**) أي : لا تقلبه ياء في حالة التصغير ، إبقاءً لعلة منع الصرف ، التي هي زيادة الألف والنون ، (**اسماً**) أي : علماً (**كان**) ذلك الاسم الذي علىٰ وزن (فعلان) (**أو صفة ؛ كعثمان وعمران**) راجع إلى الاسم ، (**وسكران**) وندمان راجع إلى الصفة ، (**فتقول**) أيها الصرفي (**فيها**) أي : في تصغير هـٰذه الأمثلة : (**عُثيمان وعُميران وسُكيران**) .

(**ومثله**) أي : ومثل ما كان ألفه بعد ثلاثة أحرف في إبقاء ألفه بلا قلب : (**نحو** :

زعفران مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف ؛ فإنه إذا صغر . . لا يغير ألفه ، فتقول فيه : زعيفران ، وقس عليه كل سداسي آخره ألف ونون ؛ كثُعلُبان ومرطبان ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (فاعتبر به السداسيات) .

وَٱرْدُدْ إِلَى ٱلْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ ... مِنْ أَصْلِهِ حَتَّىٰ يَعُودَ مُنْتَصِفْ

كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ شُفَيْهَةْ ... وَٱلشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا شُوَيْهَةْ

زعفران) و(مرطبان) حالة كونه (**مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف** ؛ **فإنه**) أي : فإن نحو : (زعفران) (**إذا** صغر . . **لا يغير ألفه**) أي : لا تقلبه ياءً ، (**فتقول فيه**) أي : في تصغير نحو : (زعفران) : (**زعيفران**) و(مريطبان) ، (**وقس عليه**) أي : علىٰ زعفران في إبقاء ألفه (**كل سداسي**) غيره (**آخره**) أي : آخر السداسي (**ألف ونون كثعلبان ومرطبان، وهـٰذا**) أي : قولنا : (وقس عليه) (**معنىٰ قوله**) أي : قول الناظم : (**فاعتبر به السداسيات**) وتفسير له ، قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(واردد إلى المحذوف ما كان حذف ... من أصله حتىٰ يعود منتصف

كقولهم في شفة شفيهة ... والشاة إن صغرتها شويهة)

أي : (**واردد**) أيها السائل (**إلىٰ**) الاسم (**المحذوف**) منه (**ما كان**) قد (**حُذف من أصله**) ومادته التي وضعته العرب ، وقوله : (**حتىٰ يعود**) ويصير غاية لـ(اردد) أي : اردد إلى المحذوف منه ، وهو الباقي بعد الحذف ما قد حذف منه ؛ أي : حرفاً حذف منه حتىٰ يصير المحذوف منه بعد رد المحذوف مع زيادة (ياء) التصغير عليه رباعياً (**منتصف**) أي : له نصف صحيح ، فيكون الباقي بعد الحذف حرفان ، والمردود حرفان مع (ياء) التصغير ، ولا يحسب من الباقي (تاء) التأنيث ، سواء كان المحذوف (فاء) الكلمة ؛ كعدة ، أصله : وعد بكسر الواو ، فنقلت حركة الواو إلى العين ، وحذفت الواو اعتباطاً ، وعوض عنها (هاء) التأنيث ، أو كان المحذوف عين الكلمة ؛ كمذ إذا كان علماً ، أصله : منذ ، حذفت النون اعتباطاً ، أو كان لام الكلمة ؛ كشفة وشاه ، أصلهما : شفة وشاه ، فيقال في تصغير هـٰذه الأمثلة : (وعيدة) برد (فاء) الكلمة ، و(منيذة) برد عين الكلمة ، و(شفيهة) و(شويهة) برد لام الكلمة ، كما ذكره الناظم بقوله ، وذلك الرد : (**كقولهم في**) تصغير (**شفة** :

إذا صغر ما حذف منه حرف.. وجب رد المحذوف إن كان قد بقي بعد الحذف علىٰ حرفين، مذكراً كان؛ كأب وأخ، أو مؤنثاً؛ كيد وشفة، محذوف الفاء والعين واللام، فتقول في تصغير كل وخذ وعد أعلاماً: أُكيل وأُخيذ ووُعيد برد الفاء، وفي مذ علماً وسنة: منيذة وسنيهة برد العين، وفي أب وأخ وشفة وشاة: أبي وأخي وشفيهة وشويهة برد اللام . . .

شفيهة) برد لام الكلمة ، (**والشاة إن صغرتها**) أي : إن أردت تصغيرها.. تقول : (**شويهة**) برد لام الكلمة ، وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ؛ ليتمكن من بناء (فعيل) ، فيكون برد المحذوف مع زيادة (ياء) التصغير رباعياً له نصف صحيح .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا صغر**) أي : إذا أريد تصغير (**ما حذف منه حرف**) واحد (. . **وجب رد**) الحرف (**المحذوف**) لأن التصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، (**إن كان قد بقي بعد الحذف علىٰ حرفين**) غير (التاء) ، (**مذكراً كان**) الاسم المحذوف منه (**كأب وأخ** ، **أو**) كان (**مؤنثاً** ؛ **كيد وشفة**) ، وسواء كان (**محذوف** « **الفاء** ») كعدة ، أ(و « **العين** ») كمذ أ(و « **اللام** ») كشفة وشاة ، (**فتقول في تصغير** « **كل** » و« **خذ** » و« **عد** » **أعلاماً** : **أكيل وأخيذ ووعيد برد الفاء** ، و) تقول (**في**) تصغير (« **مذ** » **علماً** ، و) تصغير (**سنة**) اسم جنس لاثني عشر شهراً ؛ أي : تقول في تصغيرهما : (**منيذة وسنيهة برد العين**) في تصغير (منذ) وبرد اللام في تصغير (سنة) ، تمثيله لما حذف منه العين بسنة ليس بمطابق ؛ لأنه مثال لما حذف منه اللام ، فيصغر علىٰ سنية أو سنيهة ؛ لقولهم في تصريف فعله : سانيت وسانهت مساناة ومسانهة ، ولو قال بدل سنة : ثبة.. لوافق تمثيله ، وثبة بمعنىٰ وسط الحوض ، وأصل (ثبة) : ثوب ، ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو ، وعوض عنها (هاء) التأنيث ، فإذا صغر.. رد إلىٰ أصله ، فيقال فيه : ثويبة ، والمراد بالثبة هنا : وسط الحوض لا الثبة بمعنى الجماعة ؛ لأن تلك أصله : (ثبو) ، فالمحذوف منه (اللام) ، فهو من باب (سنة) ، فيصغر علىٰ ثبيوة ، ولو قال الشارح : وفي مذ علما وثبة منيذة وثويبة برد العين.. لكان صواباً راجع « النزهة » في هـٰذا المقام .

(و) تقول (**في**) تصغير (**أب وأخ وشفة وشاة** : **أبي وأخي وشفيهة وشويهة برد اللام**) هـٰكذا هو الصواب .

وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ؛ ليتمكن من بناء (فعيل) ، فيكون رباعياً له نصف صحيح . فإن بقي بعد الحذف علىٰ أكثر من حرفين . . صغر علىٰ لفظه ، ولم يحتج إلىٰ رد المحذوف ؛ لأن بناء (فعيل) ممكن بدونه ، كما يؤخذ من التعليل ؛ كقولك في هار وشار وخير وشر : هوير وشوير وخيير وشرير . . . .

(**وإنما وجب رد المحذوف في الجميع**) أي : في جميع الأمثلة المذكورة (**ليتمكن**) المتكلم في تصغيرها (من) تحصيل (**بناء « فعيل »**) الذي هو وزن ما صغر من الثلاثي ، (**فيكون**) ما ذكر من الأمثلة مع (ياء) التصغير (**رباعياً له نصف صحيح**) هـٰذا حكم ما إذا بقي بعد الحذف علىٰ حرفين .

(**فإن بقي بعد الحذف علىٰ أكثر من حرفين . . صغر علىٰ لفظه ، ولم يحتج إلىٰ رد المحذوف ؛ لأن بناء « فعيل » ممكن بدونه**) أي : بدون رد المحذوف ، (**كما يؤخذ**) عدم الحاجة إلىٰ رد المحذوف (**من التعليل**) السابق آنفاً ؛ يعني : قوله (وإنما وجب رد المحذوف ؛ ليتمكن من بناء « فعيل ») ، ومثال ما بقي علىٰ أكثر من حرفين ، وصغر لفظه : (**كقولك في**) تصغير (**هار**) بمعنىٰ ساقط ؛ لأن أصله : هائر ، (**وشار**) مخزن العسل للنحل في الكوارة ، أصله : شائر ، (**وخير**) أصله : أخير ، (**وشر**) أصله : أشر ؛ أي : كقولك في تصغيرها : (**هوير وشوير**) محذوفي العين ، (**وخيير وشرير**) محذوف الفاء .

واعلم : أن (هار) اسم فاعل من هار يهور إذا انهدم ، فتقول في اسم الفاعل منه هائر ، ثم فيه قولان : **قيل** : حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو حذفاً علىٰ غير قياس ، فـ(هار) حينئذ علىٰ وزن قال ؛ فالإعراب حينئذ على الراء ، وهـٰذا هو الذي ذكره المكودي ، **وقيل** : داخله القلب ، فقدمت (لام) الكلمة على (العين) ، وهي الراء ، وأخرت (العين) فصار هار وعلىٰ وزن (فالع) ، فأبدلت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، فصار هاري ، فاستثقلت الضمة على الياء ، فحذفت فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت (الياء) ، فهو بمنزلة قاضٍ وغاز ، فيكون معرباً بالضمة والكسرة المقدرتين على (الياء) ، وعلىٰ كل يصغر علىٰ (هوير) بغير رد المحذوف . اهـ « حمدون » .

قوله : (شار) أصله : شائر ، يقال : شار العسل يشور شوراً وشياراً وشيارة أو

وإذا صغر نحو : أخت وبنت . . رد إليهما المحذوف ، كما في شفة ، فتقول : أُخية وبُنية ، ولا يعتد بالتاء ، كما لا يعتد بهمزة الوصل في نحو : اسم وابن .

مشاراً ومشارةً ، استخرجه من الوقبة ، **والشور** : العسل المشهور . اهـ « قاموس » ، **والوقبة** : نقرة في الصخرة ، يجتمع فيها الماء كالوقب ، أو نحو البئر في الصفا تكون قامة أو قامتين ، وكل نقرة في الجسد كنقرة العين والكتف . اهـ « قاموس » .

(**وإذا صغر نحو** : « **أخت** » و« **بنت** » . . **رد إليهما المحذوف ، كما في** « **شفة** » **فتقول** : **أُخية وبُنية**) برد المحذوف ، والأصل : أخيوة وبنيوة ، قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء ، فصار أخية وبنية . اهـ « خضري » ، (**ولا يعتد بالتاء**) المجرورة ، (**كما لا يعتد بهمزة الوصل في نحو** : « **اسم** » و« **ابن** ») ، فيقال في تصغيرهما : سمي وبني بحذف همزة الوصل ؛ استغناءً عنها بتحريك الأول . اهـ « مرادي » .

قال الشاطبي : وذلك أن (التاء) في (أخت) و(بنت) عوض من (لام) الكلمة ، وأصلها أن تكون للتأنيث ، لكنهم بنوا الكلمة عليها ، وألحقوا أختاً بقُفل وبنتاً بعِدل ، فإذا نسبت إليهما أو صغرتهما . . فلا بد من حذف (التاء) لشبهها بتاء التأنيث ، ووجه الشبه : اختصاصها بالمؤنث ، وحذفها في الجمع بالألف والتاء اعتباراً بأصلها ؛ إذ قالوا : أخوات وبنات ، ولم يقولوا : أختات ولا بنتات ، فلو لم يعتبروا أصلها . . لتركوا (التاء) علىٰ حالها في الجمع ، فإذا حذفوا التاء . . ردوا (اللام) من حيث كانت عوضاً ، ولأنهم قالوا في أخت : أخوات ، فردوا في الجمع بالتاء ، ولم يقولوا في بنت إلا بنات ، وفي التثنية : بنتان ، فلم يردوا شيئاً ، كما أنهم لم يردوا في (ابن) في التثنية ، بل قالوا : ابنان ، فوجه الرد : أنهم لما حذفوا العوض ، وهو (التاء) في (بنت) . . لزم رجوع المعوض عنه ، كما أنهم لما حذفوا همزة الوصل في (ابن) . . لزم رجوع المحذوف ، هٰذا وجه ما قالوا . اهـ من « المقاصد الشافية » ، وفي « الخضري » : وإنما ضمت همزة أخت ؛ لتدل علىٰ أن الذاهب منها واو ، وخصت بذلك دون أخ ؛ لأجل (التاء) اللازمة لها وصلاً ووقفاً ، كالاسم الثلاثي « صحاح » اهـ .

❊ ❊ ❊

باب الحروف الزائدة

وَأَلْقِ فِي ٱلتَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ — زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَثْقُلُ
وَٱلأَحْرُفُ ٱللاَّتِي تُزَادُ فِي ٱلْكَلِمْ — مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ سَائِلْ وَٱنْتَهِمْ
تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ مُطَيْلِقُ — فَٱفْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ مُرَيْزِقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجُ — وَفِي فَتىً مُسْتَخْرِجٍ مُخَيْرِجُ

(باب الحروف الزائدة)

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وألق في التصغير ما يستثقل — زائده أو ما تراه يثقل
والأحرف اللاتي تزاد في الكلم — مجموعها قولك سائل وانتهم
تقول في منطلق مطيلق — فافهم وفي مرتزق مريزق
وقيل في سفرجل سفيرج — وفي فتى مستخرج مخيرج)

(**وألق**) أيها السائل ؛ أي : واحذف (**في التصغير ما يستثقل**) أي : ما يعد (**زائده**) ثقيلاً على اللسان ؛ أي : ما يعد بقاؤه في حالة التصغير ثقيلاً ، من الأسماء الخماسية التي رابعها ليس حرف علة ؛ كمنطلق ومدحرج ومرتزق ، أو من السداسية ؛ كمستخرج ، وأقوى الدليل علىٰ زيادة الحرف : سقوطه في بعض التصاريف ، (**أو**) بمعنى الواو ؛ أي : واحذف أيضاً (**ما تراه يثقل**) في التصغير ؛ أي : ما ترىٰ بقاءه ثقيلاً من الحروف الأصلية ؛ كسفرجل ، فتقول في (منطلق) : مطيلق بحذف (النون) دون الميم ؛ لتصدرها ولدلالتها علىٰ معنى اسم الفاعل ، وكذا تقول في (مرتزق) : مريزق بحذف (التاء) دون الميم ، لما قلنا آنفاً كما سيأتي في النظم .

(**والأحرف اللاتي تزاد في الكلم**) العربية (**مجموعها**) أي : جميعها عشرة يجمعها (**قولك : سائل**) أيها الطالب أمر من سائل يسائل مسائلة ، وهو بمعنى الثلاثي ؛ أي : أكثر السؤال عما أشكل من العلم والطلب له ، (**وانتهم**) أي : كن نهماً حريصاً علىٰ طلبه ؛ لتكون من حملة العلم ، وفي بعض النسخ : (يا هول استنم) أي : يجمعها حروف مقولك : يا هول ويا شدة استنم ؛ أي : اسكن وانفرج عنا ، أو

قد سبق أن للتصغير ثلاثة أبنية : (فعيل) و(فعيعل) و(فعيعيل) **فالأول** : للثلاثي المجرد ، **والثاني** : للرباعي المجرد ، **والثالث** : للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد ؛ كمصباح . فإذا كان الاسم خماسياً مجرداً من الزيادة ، . . . .

خذ النسيم والبرودة عنا ، ولا تكن حاراً علينا وجمعها بعضهم كابن مالك في : (أمان وتسهيل) وبعضهم في : (تسهيل ومناء) .

ومعنىٰ كونها زائدة : أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها ، لا أنها لا تكون إلا زائدة أبداً ؛ لأنها تكون أصولاً كما أنها تكون زائدة ، ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف ، كما بيناه في « مناهل الرجال » .

ثم مثل الناظم لها بقوله : (**تقول**) أيها الصرفي (**في**) تصغير (« **منطلق** » : **مطيلق**) بحذف نونه ؛ لثقلها دون ميمه لما مر آنفاً ، (**فافهم**) أيها الصرفي ما قلته لك في أحكام تصغير الاسم المزيد فيه من الخماسي ، (**و**) تقول (**في**) تصغير (**مرتزق**) أي : طالب الرزق والراتب وآخذه : (**مريزق**) بحذف تائه دون ميمه ؛ لما ذكر أيضاً .

(**وقيل في**) تصغير ما حذف منه حرف أصلي ؛ كـ(« **سفرجل** » : **سفيرج**) بحذف لامه ؛ لثقله وإن كان من الأصول ، وهو شجر يشبه شجره شجر البرتقال ، ويخالف ثمره ثمره طعماً ؛ لأنه حامض ، (**و**) قيل (**في**) تصغير (مستخرج) من قولك : هـٰذا (**فتى مستخرج**) أي : مخرج للمعدن ، أو آخذ الخراج ، وهو الأجرة على الأرض ، أو علىٰ غيرها : (**مخيرج**) بحذف سينه وتائه ؛ لثقلهما دون الميم لما مر ، وهو من السداسي الذي حذف منه حرفان من حروف الزيادة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**قد سبق**) في أوائل الباب (**أن للتصغير ثلاث أبنية**) أي : ثلاثة أوزان : (« **فعيل** » و« **فعيعل** » و« **فعيعيل** ») .

(**فالأول**) أي : (فعيل) وزن (**للثلاثي المجرد**) كفلس ورجل .

(**والثاني**) يعني : (فعيعلاً) وزن (**للرباعي المجرد**) كدرهم .

(**والثالث**) يعني : (فعيعيلاً) وزن (**للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد ؛ كمصباح**) ومفتاح ، فتقول فيه : مصيبيح .

(**فإذا كان الاسم**) الذي تريد تصغيره (**خماسياً مجرداً من الزيادة**) كسفرجل ،

أو مزيداً فيه حرف ، ولم يكن قبل آخره حرف مد . . فاحذف في التصغير من الأول آخره ، ومن الثاني زائده ؛ ليعود رباعياً ، فيتوصل إلىٰ بناء (فعيعل) ، فتقول في نحو سفرجل ومدحرج : سفيرج ودحيرج ؛ لأن بقاءهما يستثقل . فإن اشتمل الاسم علىٰ زيادتين ، ولإحداهما مزية على الأخرىٰ . . حذفت الأخرىٰ ؛ كمنطلق ، فتقول فيه : مطيلق بحذف النون دون الميم لتصدرها ولدلالتها علىٰ معنى اسم الفاعل ، وهٰكذا تقول في مرتزق : مريزق بحذف التاء . . . .

(**أو**) كان (**مزيداً فيه حرف**) واحد ؛ كمدحرج ، (**ولم يكن قبل آخره حرف مد . . فاحذف في التصغير من الأول**) يعني : الخماسي المجرد من الزيادة (**آخره**) كسفرجل ، (**ومن الثاني**) يعني : المزيد فيه حرف واحد (**زائده**) أي : الحرف الزائد فيه ؛ كمدحرج (**ليعود**) أي : ليصير هٰذا الثاني (**رباعياً**) بعد حذف زائده ، (**فيتوصل**) بحذف الآخر من الأول ، والزائد من الثاني ، (**إلىٰ بناء**) أي : إلىٰ وزن (« **فعيعل** » ، **فتقول في**) تصغير (**نحو : سفرجل**) مثال للأول ، (**و**) تصغير (**مدحرج**) مثال للثاني : (**سفيرج**) بحذف آخره ؛ يعني : اللام ، (**ودحيرج**) بحذف زائده الذي هو (الميم) (**لأن بقاءهما**) أي : لأن بقاء الآخر في الأول ، وبقاء الزائد في الثاني (**يستثقل**) أي : يعد ثقيلاً على اللسان .

(**فإن اشتمل الاسم**) الخماسي المزيد فيه (**علىٰ زيادتين**) أي : حرفين من حروف الزيادة ، (**ولإحداهما مزية**) أي : فضيلة (**على الأخرىٰ**) لدلالتها علىٰ معنىً خاص به (. . **حذفت الأخرىٰ**) التي لا مزية فيها في التصغير ، وأبقيت التي فيها مزية ، وذلك الخماسي الذي اشتمل علىٰ زيادتين (**كمنطلق**) لأنه اشتمل علىٰ زيادتين (الميم) و(النون) لأنه من طلق الثلاثي ، (**فتقول فيه**) أي : في تصغيره : (**مطيلق**) علىٰ وزن (فعيعل) (**بحذف « النون » دون « الميم » لتصدرها**) أي : لوقوعها في صدر الكلمة وأولها ، والحذف إنما يليق بالأوساط والأواخر ، (**ولدلالتها**) أي : ولدلالة (الميم) أيضاً (**علىٰ معنى اسم الفاعل**) أي : علىٰ وزنه وصيغته ، (**و**) تفعل (**هكذا**) أي : مثل ما فعلت في (منطلق) من حذف الحرف الذي لا مزية لها ، وترك الأخرىٰ ، و(**تقول في**) تصغير (« **مرتزق** » : **مريزق بحذف التاء**) لأنها لا مزية لها

دون الميم لما سبق . وإذا صغر السداسي . . حذف منه حرفان من حروف الزيادة ؛ ليتوصل إلىٰ بناء (فعيعل) كمستخرج فتقول فيه : مخيرج بحذف السين والتاء . وقد بين الناظم حروف الزيادة ، وهي عشرة في قوله : (يا هول استنم) أي : اسكن ، وجمعها بعضهم في : (أمان وتسهيل) ، وبعضهم في : (تسهيل ومناء) . **ومعنىٰ كونها زائدة** : أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها ، لا أنها لا تكون إلا زائدة أبداً ؛ لأنها قد تكون أصولاً ، ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف . . . .

(**دون الميم**) فتحذفها (**لما سبق**) وذكر آنفاً من دلالتها علىٰ بناء اسم الفاعل وصيغته فلم تحذف ؛ لئلا يفوت البناء بحذفها .

(**وإذا صغر السداسي**) أي : أريد تصغيره (. . **حذف منه حرفان من حروف الزيادة ؛ ليتوصل**) بذلك الحذف (**إلىٰ بناء « فعيعل »**) ووزنه (**كمستخرج ، فتقول فيه**) أي : في تصغيره : (**مخيرج بحذف « السين » و« التاء »**) دون الميم .

(و) لما (**قد**) أمر الطالب بإلقاء الزوائد (**بين الناظم حروف الزيادة**) لتعلم ، (**وهي عشرة**) أي : قد جمعها (**في قوله** : « **يا هول استنم** » **أي** : اسكن ، **وجمعها بعضهم**) كابن مالك (**في** : « **أمان وتسهيل** » ، **وبعضهم**) جمعها (**في** : « **تسهيل ومناء** ») وحكى المبرد ، قال : سألت أبا عثمان المازني عنها ، فأنشدني الجواب بقوله : [من المتقارب]

هـويت السمان فشيبتني   وما كنت قدماً هويت السمانا

فراجعته ، فقال : أجبتك مرتين ؛ يعني : أن مجموعها (هويت السمان)

وحروف **الزيادة عشرة** ، وهي : (الهمزة) و(التاء) و(السين) و(اللام) و(الهاء) و(الميم) و(النون) ، وحروف الاعتلال الثلاثة ، التي هي : (الألف) الساكنة ، و(الواو) و(الياء) اهـ « حريري » .

(**ومعنىٰ كونها زائدة: أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها**) أي: من هـٰذه العشرة، (**لا أنها لا تكون إلا زائدة أبداً**) أي: في محل وجدت فيه (**لأنها قد تكون أصولاً ، ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف**) ، فراجعه فيه .

وَقَـدْ تُـزَادُ ٱلْيَـاءُ لِلتَّعْـوِيـضِ وَٱلْجَبْـرِ لِلْمُصَغَّـرِ ٱلْمَهِيـضِ
كَقَـوْلِهِـمْ إِنَّ ٱلْمُطَيْلِيـقَ أَتَـى وَٱخْبَـا ٱلسُّفَيْرِيـجَ إِلَىٰ فَصْلِ ٱلشِّتَـا

تَنْبِيهٌ

[كيفية معرفة الزائد من أصول الكلمة]

واعلم : لأنه لا يعرف الزائد من الأصول إلا بمعرفة الميزان ، وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة المجردة بـ(فائها) ، وعن ثاني أصولها بـ(عينها) ، وعن ثالثها بـ(لامها) ، وكذا عن رابعها ، فيقال في وزن خرج : (فعل) ، وفي وزن دحرج : (فعلل) ، وفي وزن فلس : (فعْل) ، وفي وزن جعفر : (فعلل) ، وهٰكذا .

وأما الزيادة لغير تكرار . . فيعبر عنه بلفظه ، فيقال في وزن انطلق : (انفعل) وفي منطلق : (منفعل) لأن أصوله طلق ، وفي ارتزق : (افتعل) ، وفي مرتزق : (مفتعل) لأن أصوله رزق ، وكذا في استخرج ومستخرج : (استفعل) و(مستفعل) لأن أصوله خرج ، وأقوى الدلالة علىٰ زيادة الحرف سقوطه في بعض التصاريف . اهـ « يمني » .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ حكم زيادة الياء الثانية قبل الآخر جبراً للمصغر ، وليتوصل بها إلىٰ بناء فعيعيل ، فقال :

(وقـد تـزاد اليـاء للتعـويـض والجبـر للمصغـر المهيـض
كقـولهـم إن المطيليـق أتـى واخبا السفيريج إلىٰ فصل الشتا)

(**وقد تزاد « الياء »**) أي : وقليلاً تزاد (الياء) الثانية الساكنة جوازاً قبل الآخر (**للتعويض**) أيك تعويضاً لها عن الحرف المحذوف ، فيما حذف منه حرف أصلي ؛ كسفيرج ، أو حرف زائد ؛ كمطيلق ، أو حرفان ؛ كمخيرج ، (**والجبر للمصغر المهيض**) أي : وجبراً للاسم المصغر المحتقر المنقوص بحذف بعض حروفه ، و(المهيض) اسم مفعول من هاض يهيض ، كمبيع من باع يبيع من قولهم : هاض العظم إذا كسر ؛ وذلك (**كقولهم**) في (المطيلق) المصغر بحذف نونه : (**إن المطيليق أتىٰ**) وجاء من السجن بزيادة ياء ساكنة قبل القاف ؛ جبراً لما حذف منه أولاً وهو النون ، وليكون علىٰ وزن ، (فعيعيل) ، (و) كقولهم أيضاً : (**اخبا**) زيد بقلب همزته ألفاً ؛ لضرورة النظم وحذفها لالقتاء الساكنين ؛ أي : خزن وادخر

يعني : أنه يجوز أن يعوض مما حذف منه حرف أصلي ، أو زائد ، أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر ؛ جبراً له ، وليتوصل بذلك إلىٰ بناء (فعيعيل) ، فتقول في منطلق وسفرجل : مطيليق وسفيريج ، وفي مستخرج : مخيريج . وفهم من قوله : (وقد تزاد) قلةُ ذلك ، وأنه غير لازم ، وأنه . . . .

(السفيريج إلىٰ) مجيء (فصل الشتا)ء ، بحذف همزته لضرورة الروي لبيعه فيه غالباً ؛ لانعدامه في ذلك الفصل ، و(الشتاء) الفصل الأخير من فصول السنة الأربعة : الربيع والصيف والخريف والشتاء ، كما جمعها بعض أهل الميقات :

ربيـــع صيـــف مـــن الأزمـــان   خـــريـــف شتـــاء فخـــذ بيـــانـــي

فزاد في (السفيريج) ياءً ساكنة قبل الآخر ؛ ليكون علىٰ وزن (فعيعيل) ، وجبراً لما حذف منه أولاً ، وهو (اللام) يعني : أنه يجوز أن يعوض مما حذف منه حرف أصلي أو زائد أو حرفان في التصغير (ياءً) ساكنة قبل الآخر ؛ جبراً لما حذف منه ؛ ليتوصل بذلك إلىٰ بناء (فعيعيل) ، فتقول في (منطلق) و(سفرجل) : مطيليق وسفيريج ، وفي (مستخرج) : مخيريج ، وفُهم من قوله : (وقد تزاد) قلةُ ذلك ، وأنه غير لازم ، وأنه لا يخل ببناء التصغير ، بخلاف بقاء الزائد .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني**) الناظم : (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**يجوز أن يعوض مما حذف منه حرف أصلي**) كسفرجل ، (**أو**) حرف (**زائد**) كمنطلق ، (**أو**) حذف منه (**حرفان**) كمستخرج (**في التصغير**) متعلق بـ(حذف) (**ياء ساكنة**) نائب فاعل لـ(يعوض) أي : ياءٌ مزيدة (**قبل الآخر**) ، وقوله : (**جبراً له**) أي : للمصغر مفعول لأجله ؛ أي : ليعوض ، وقوله : (**وليتوصل بذلك**) التعويض (**إلىٰ**) تحصيل (**بناء**) أي : وزن (**فعيعيل**) معطوف في المعنىٰ علىٰ قوله : (جبراً) ، (**فتقول في** « **منطلق** » و« **سفرجل** » : **مطيليق وسفيريج ، وفي** « **مستخرج** » : **مخيريج**) .

(**وفهم من قوله**) أي : من قول الناظم : (**وقد تزاد**) (الياء) للتعويض (**قلة ذلك**) أي : قلة تعويض (الياء) عن المحذوف ، (**وأنه**) أي : وأن تعويض (الياء) من المحذوف (**غير لازم**) أي : غير واجب ، (**وأنه**) أي : وأن تعويض (الياء) عن

لا يخل ببناء التصغير ، بخلاف بقاء الزائد . والمهيض المكسور ، اسم مفعول من هاض العظم إذا كسر .

وَشَـــذَّ مِمَّـــا أَصَّلُـــوهُ ذَيَّـــا تَصْغِيـــرُ ذَا وَمِثْلُـــهُ ٱللَّـــذَيَّـــا

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن ، فالأصل ألا يدخل غير المتمكن ، لكنهم . . . .

المحذوف (**لا يخلُّ**) بتشديد اللام ، من الخلل ؛ أي : لا ينقص (**ببناء التصغير**) أي : بوزنه ، (**بخلاف بقاء الزائد**) فإن بقاءه يخل بناء التصغير .

(**والمَهِيضُ**) بوزن المبيع : (**المكسور**) من كل شيء ؛ كالإناء والعصا ، وهو (**اسم مفعول**) ، اشتق (**من**) مصدر (**هاض العظمُ**) يهيض هيضاً ، من باب (باع) ، أو الإناء (**إذا كُسر**) أي : إذا انكسر وانفصل .

ثم أشار الناظم إلىٰ ما شذ في التصغير ، فقال :

(وشـــذ ممـــا أصلـــوه ذيـــا تصغيـــر ذا ومثلـــه اللـــذيـــا)

(**وشذَّ**) أي : خرج (**مما أصَّلوه**) أي : مما جعلوه أصلاً وقاعدة وقانوناً وضابطاً في (باب التصغير) وهو ألا يصغر المبني من الأسماء ، وكون المصغر مضموم الأول ومفتوح الثاني ؛ أي : خالف لما أسسوه ، وجعلوه قاعدة في التصغير (**ذَيًّا**) بفتح الذال ، وتشديد الياء المفتوحة ، الذي هو (**تصغير « ذا »**) من أسماء الإشارة إلى المفرد المذكر القريب ؛ أي : خالف قاعدتهم في أصل تصغيره وفي صفته ؛ حيث كان مبنياً ومفتوح الأول ، (**ومثله**) أي : ومثل (ذيا) المذكور في مخالفته لأصولهم وقاعدتهم في التصغير (**اللَّذيًّا**) بفتح أوله ، وتشديد ثالثه الذي هو تصغير ، الذي الموصول الموضوع للمفرد المذكر .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

واعلم : أنه (**قد سبق**) في أول هـٰذا الباب (**أن التصغير من خواص الاسم المتمكن**) في باب الاسمية بأن لم يشبه الحرف فيبنىٰ ، ومن علاماته التي يتميز بها عن الفعل والحرف ، (**فالأصل**) الذي كان عليه وضع الكلمات العربية (**ألا يدخل**) التصغير علىٰ (**غير المتمكن**) من الأسماء المبنية ، (**لكنهم**) أي : لكن العرب

خالفوا هٰذا الأصل ، فصغروا شذوذاً أسماء الإشارة والموصول ؛ لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها ، فاستبيح لذلك تصغيرها ، لكن علىٰ وجه خولف به قاعدة التصغير ، فترك أولها علىٰ ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، وزيد في آخرها ألف عوضاً عما فاتها من ضم الأول ، فقالوا في ذا وتا : ذَيَّا وتَيَّا ، وفي الذي والتي : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا . . . .

(**خالفوا هٰذا الأصل ، فصغروا شذوذاً أسماء الإشارة ، و**) الأسماء (**الموصولـ**)ـة (**لشبهها بالأسماء المتمكنة**) في باب الاسمية ؛ أي : المعربة (**في كونها**) أي : في كون أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة (**توصف**) في نفسها ؛ أي : في كونها موصوفة بغيرها ؛ وذلك كوصف اسم الإشارة باسم الجنس المقرون بالألف واللام ؛ كقولك : ضربت هٰذا الرجل ؛ أي : الحاضر ، وفي الموصول : جاء الذي في الدار العاقل ، (**و**) في كونها (**يوصف بها**) غيرها ؛ كقولك في اسم الإشارة : ضربت زيداً هٰذا ؛ أي : الحاضر ، وفي الموصول : جاء الرجل الذي قام أبوه . اهـ « حامدي » .

(**فاستبيح**) أي : جُوِّز (**لذلك**) الشبه (**تصغيرها**) أي : تصغير أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، (**لكن**) تصغيرها ليس علىٰ قاعدة التصغير في غيرها ، بل كان تصغيرها (**علىٰ وجه**) وطريق (**خولف به**) أي : بذلك الوجه (**قاعدة التصغير**) بالرفع نائب فاعل لـ(خولف) أي : بل كان تصغيرها علىٰ وجه وكيفية خالفت به قاعدة التصغير في غيرها ؛ من ضم أول المصغر وفتح ثانيه ، (**فترك أولها**) أي : أول الإشارات والموصولات (**علىٰ ما كان عليه**) أولاً قبل التصغير (**من الفتح**) أي : من فتح أولها (**قبل التصغير ، وزيد**) أيضاً (**في آخرها**) أي : في آخر الإشارات والموصولات (**ألف عوضاً عما فاتها من ضم الأول ، فقالوا في « ذا » و« تا »**) اسمي إشارة للمفرد المذكر القريب في الأول ، وللمفردة المؤنثة القريبة في الثاني : (**ذَيَّا وتَيَّا**) بفتح أولهما ، وتشديد الياء ، مع وقوع (ياء) التصغير ثانية فيهما ، (**و**) قالوا (**في الذي**) للمفرد المذكر ، (**و**) في (**التي**) للمفردة المؤنثة (**اللَّذَيَّا**) في الأول : بفتح اللام ، وتشديد الياء ، (**واللتيا**) بفتحها مع تشديد الياء .

وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة : ذا وتا وذان وتان وأولى فيقال : ذَيَّانِ وتَيَّانِ وأُوَلَيَّا بالقصر أو المد على اللغتين . وسمع أيضاً في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات : الذي والتي وتثنيتهما ، وجمع الذي ، فيقال : اللذيان واللتيان ، . . .

(**وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة : ذا**) للمفرد المذكر القريب ، (**وتا**) للمفردة المؤنثة القريبة ، (**وذان**) للمثنى المذكر القريب ، (**وتان**) للمثنى المؤنث القريب ، (**وأولىٰ**) بالقصر للجمع مطلقاً ؛ أي : مذكراً كان أو مؤنثاً ، (**فيقال**) في تصغيرها في المثنى المذكر : (**ذَيَّان**) بفتح الذال ، وتشديد الياء ، وكسر النون ، (**و**) مثله (**تَيَّان**) كذلك للمثنى المؤنث ، (**وأُوَلَيَّا**) بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وتشديد الياء المفتوحة ، و(**بالقصر**) عند الحجازيين ، (**أو**) بـ (**المد**) عند التميميين ؛ فيقال فيه (**على اللغتين**) لغة القصر ولغة المد : أوليا بالقصر .

قوله (ذَيَّا وتَيَّا) أي : بفتح الذال ، وشد الياء ، **وأصله** : ذييا وتييا بثلاث ياآت ، الأولىٰ : عين الكلمة ، والثالثة : لامها ، والوسطىٰ : ياء التصغير ، فخفف بحذف الأُولَىٰ لا الثالثة ؛ لئلا يلزم فتح (ياء) التصغير لمناسبة الألف ؛ وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير ، واغتفر وقوع (ياء) التصغير ثانية بكونه معضداً ؛ لما قصدوا من مخالفته للتمكين .

وقالوا في تثنيته (ذيان) وتيان) ، وفي (أولىٰ) بالقصر (أُليا) بضم الهمزة علىٰ أصلها ، وفتح اللام ، وإدغام (ياء) التصغير في الياء المنقلبة عن الألف ، والألف الأخيرة عوض عن ضم التصغير ، وفي (أولاء) بالمد (أليئا) بهمزة بعد الياء ، ثم ألف التعويض ، والظاهر أن (الياء) ساكنة لا مشددة ، وأن الألف التي كانت قبل الهمزة حذفت لما سيأتي في اللوتيا ، ولم يصغر من أسماء الإشارة غير ذلك ، والله أعلم . اهـ « خضري » .

(**وسمع**) التصغير (**أيضاً**) أي : كما سمع في أسماء الإشارة (**في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات**) وهي : (**الذي**) للمفرد المذكر ، (**والتي**) للمفردة المؤنثة ، (**وتثنيتهما**) أي : تثنية (الذي) و(التي) ، (**وجمع « الذي »** ، **فيقال**) في تثنية الذي : (**اللذيان ، و**) في (التي) : (**اللتيان**) بلا تعويض عن الضم ؛ لطولهما

واللذيون : بضم ما قبل الواو رفعاً ، وبكسره جراً ونصباً عند سيبويه . وقد صغر أيضاً (أفعل) في التعجب ، وكذا المركب المزجي ، كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما ، وتصغيرهما تصغير التمكن .

بالزيادة ، (و) في جمع (الذي) : (**اللذيون : بضم ما قبل الواو رفعاً**) علىٰ لغة من أعربه ، (**وبكسره**) أي : وبكسر ما قبل الواو مع الياء (**جراً ونصباً**) علىٰ لغته أيضاً (**عند سيبويه**) ، وتقول : اللذيين ، علىٰ لغة من بناه في الرفع ، وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيبويه أيضاً ، وقالوا في جمع (التي) : اللتيات بالفتح ، وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه ؛ لالتقائها ساكنة معألف الجمع ، وفي تصغير (اللاتي) : اللويتا ، بقلب الألف واواً ، وحذف الياء الأخيرة ؛ لأنه لو قيل : اللويتيا . . لزم كونه سداسياً بألف التعويض ، مع أن (ياء) التصغير لا تصحب خمسة سواها ، أفاده (سم) ، وفي (اللائي) : اللوتيا ، بإدغام (ياء) التصغير في الياء الأخيرة بعد حذف الهمزة ، كما في الفارض . اهـ « خضري » .

(**وقد صغر**) شذوذاً (**أيضاً**) أي : كما صغر أسماء الإشارة والموصولات (**أفعل**) أي : موازن (أفعل) المستعمل (**في التعجب**) مع كونه فعلاً ، فقالوا في تصغيره : ما أحيسنه! (**وكذا**) أي : ومثل ما ذكر في الشذوذ (**المركب المزجي**) أي : تصغيره (**كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما**) أي : بنىٰ بعلبك على الفتح ، وسيبويه على الكسر ، وأما من أعربهما إعراب ما لا ينصرف . . فلا إشكال في تصغيرهما ؛ لأنهما حينئذ من أقسام المتمكن . اهـ (ت) ، (**وتصغيرهما**) أي : تصغير (بعلبك) و(سيبويه) حين صغرا (**تصغير التمكن**) أي : تصغير يكون علامة علىٰ تمكنهما في باب الاسمية ؛ بضم أولهما ، وفتح ثانيهما ، واجتلاب (ياء) التصغير ثالثة ، فيصغر صدر المركب ، تقول في تصغيرهما : ما أحيسنه ، وبعيلبك ، وسييبويه . اهـ « **سجاعي** » ، وأما المركب الإسنادي ؛ كـ(تأبط شراً) و(برق نحره) . . فلا يصغر أبداً . اهـ « تصريح » .

أما (أفعل) في التعجب . . فقال الخليل : وقولهم : ما أميلح زيداً! إنما يعنون به الشيء الذي يتصف بالملاحة والجمال ، كأنهم قالوا : زيد مليح ؛ أي : جميل ، وأما المركب المزجي . . فلأن الجزء الثاني منه بمنزلة (تاء) التأنيث والتنوين ، من حيث إنه

وَقَــوْلُهُــمْ أَيْضــاً أُنَيْسِيَــانُ شَــذَّ كَمَــا شَــذَّ مُغَيْــرِبَــانُ
وَلَيْــسَ هَـٰـذَا بِمِثَــالٍ يُحْـذَى فَــاتَّبِــعِ ٱلْأَصْــلَ وَدَعْ مَــا شَــذَّا

مما خرج عن القياس ، ....

نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بتيك المنزلة ، فلذلك صغروا الصدر فقط . اهـ « تصريح » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وقــولهــم أيضــاً أنيسيــان شــذ كمــا شــذ مغيــربــان
وليــس هـٰـذا بمثــال يحــذى فــاتبــع الأصــل ودع مــا شــذا)

(**وقولهم**) مبتدأ ؛ أي : وقول العرب (**أيضاً**) أي : كما شذ ما سبق : (**أُنيسيان**) بالتصغير مقول لـ(قولهم) ، وجملة (شذ) خبر المبتدأ ؛ أي : وقولهم في تصغير (إنسان) : أنيسيان بزيادة الياء (**شذ**) ، وخرج عن قياس استعمالاتهم في التصغير أيضاً ، كما شذ (ذيا) و(اللذيا) ، وقياسه : أنيسان بياء واحدة للتصغير ، هـٰذا إن لم يعتبر جمعه علىٰ أناسين ، وإلا . . فقياسه : أنيسِين بكسر ما بعد (ياء) التصغير ، وقلب الألف ياء ، وقال الكوفيون : تصغير (إنسان) أنيسيان ؛ لأن أصله : إنسِيان علىٰ وزن ، إفعِلان بكسر الهمزة والعين ، وإذا صغروا (إفعلان) . . قالوا : أفيعلان ، وهو مبني علىٰ قولهم ، الإنسان : مأخوذ من النسيان ، كما في « الصبان » أي : وشذ أنيسيان ، (**كما شذَّ**) وخرج عن القياس قولهم : (**مغيربان**) في تصغير (مغرب) بزيادة ألف ونون ، وقياسه : مغيرب ، (**وليس هـٰذا**) الذي ذكر من أنيسيان ومغيربان (**بمثال**) وأوزان (**يحذىٰ**) ويتبع ويقاس عليها غيرها ؛ لأنها شاذة ، والشاذ يحفظ ما سمع منه ، ولا يقاس عليه غيره .

و(الفاء) في قوله : (**فاتبع الأصل**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك من القياس والشاذ ، وأردت موافقة استعمالاتهم . . فأقول لك : اتبع الأصل ؛ أي : القياس ، (**ودع**) أي : واترك (**ما شذا**) بألف الإطلاق ؛ أي : ما خرج عن القياس ، وخالف قواعدهم ؛ أي : اتبع ما أصّلوه ، واترك ما شذوه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : يعني : أن (**مما خرج عن القياس**) أي : عن قياس

فصغر شذوذاً قولهم في إنسان وليلة : أنيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما ، وقياسهما : أنيسان ولييلة ، وفي مغرب وعشاء : مغيربان وعشيان بزيادة ألف ونون ، وقياسهما : مغيرب وعشيي ، وفي رجل : رويجل ، وقياسه : رجيل ، وفي صبية وغلمة وبنون : أصيبية وأغيلمة وأبينون بزيادة الهمزة في أولها ، وقياسه : صبية وغليمة وبنيون ، فهٰذه تحفظ ، ولا يحذىٰ عليها ؛ أي : لا يقاس .

استعمالاتهم ، (**فصغر شذوذاً**) أي : تصغيراً شاذاً خارجاً عن قواعدهم (**قولهم**) أي : قول العرب (**في**) تصغير (« **إنسان** » و« **ليلة** » : **أنيسيان ولييلية بزيادة الياء**) الأخيرة (**فيهما**) أي : في المثالين ، (**وقياس**) تصغير (**هما** : **أنيسان ولييلة**) بإسقاط الياء الأخيرة ، وقيل : بل يقاس تصغيرُ (إنسان) علىٰ أنيسِين بكسر ما بعد ياء التصغير ، وقلب الألف ياءً . اهـ « تصريح » ، (و) شذ أيضاً قولهم (**في**) تصغير (« **مغرب** » و« **عشاء** » : **مغيربان وعشيَّان**) بتشديد الياء ؛ أي : شذ قولهم فيهما ذلك ، (**بزيادة ألف ونون** ، **وقياسهما**) أي : قياس تصغيرهما أن يقال : (**مغيرب وعشيي**) بالياء المشددة بقلب ألف عشاء ياءً ، وحذف الهمزة ، وإدغام (ياء) التصغير في الياء المبدلة عن الألف ، (و) شذ أيضاً قولهم (**في**) تصغير (رجل : **رويجل** ، **وقياسه**) أي : قياس تصغيره أن يقال : (رجيل ، و) شذ أيضاً قولهم (**في**) تصغير (**صبية وغلمة وبنون**) جمع صبي وغلام وابن : (**أصيبية وأغيلمة وأبينون بزيادة الهمزة في أولها**) أي : في أول كل من الثلاثة ، (**وقياسه**) أي : وقياس تصغيرهما : (صبيَّة) بتشديد الياء ، (**وغليمة وبنيون فهٰذه**) الشواذ المذكورة من أولها إلىٰ آخرها (**تحفظ**) أي : يحفظ ما سمع منها من العرب ، (**ولا يحذىٰ عليها** ؛ **أي** : **لا يقاس**) عليها غيرها مما لم يسمع منهم .

* * *

باب النسب

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى ٱسْمٍ فِي ٱلْعَرَبْ ... أَوْ بَلْـدَةٍ تَلْحَقُـهُ يَـاءُ ٱلنَّسَـبْ
فَشَـدِّدِ ٱلْيَـاءَ بِـلاَ تَـوَقُّـفِ ... مِـنْ كُـلِّ مَنْسُـوبٍ إِلَيْـهِ فَـٱعْـرِف
وَإِنْ يَكُنْ فِي ٱلأَصْلِ هَاءٌ فَٱحْذِفِ ... كَمِثْـلِ مَكِّـيٍّ وَهَـٰـذَا حَنَفِـي
تَقُـول قَـدْ جَـاءَ ٱلْفَتَـى ٱلْبَكْـرِيُّ ... كَمَـا تَقُـولُ ٱلْحَسَـنُ ٱلْبَصْـرِيُّ

(باب النسب)

ويأتي في لفظه ثلاث لغات : نُسَب علىٰ وزن عمر ، ونَسْب علىٰ وزن لحم بصيغة المصدر ، ونِسَب بصيغة الجمع ، جمع نسبة ؛ مثل : حكم وحكمة .

وأركانه ثلاثة : منسوب ؛ كرجل ، ومنسوب إليه ؛ كقريش ، وأداة ، وهي (الياء) غالباً ، فتقول : رجل قرشي ، وسماه سيبويه باب الإضافة أيضاً ، وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الإضافة .

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات : **الأول** : لفظي ، وهو ثلاثة : زيادة ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها، **والثاني**: معنوي ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له ، وهو المنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه ، **والثالث** : حكمي ، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد. اهـ « خضري ».

ولما كان النسب معنىً حادثاً . . افتقر إلىٰ علامة تدل عليه ؛ كالتصغير وغيره ، وكانت من حروف اللين لخفتها ، ولم تلحق (الألف) لئلا يصير الإعراب تقديرياً ، ولا (الواو) لثقلها ؛ أي : ثقل أوجه الإعراب عليها ، وشددت (الياء) لئلا تلتبس بـ(ياء) المتكلم ، ولتجرىٰ عليها أوجه الإعراب . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وكل منسوب إلى اسم في العرب ... أو بلـدة تلحقـه يـاء النسـب
فشـدد اليـاء بـلا تـوقـف ... مـن كـل منسـوب إليـه فـاعـرف
وإن يكن في الأصل هاء فاحذف ... كمثـل مكـي وهـٰذا حنفـي
تقـول قـد جـاء الفتـى البكـري ... كمـا تقـول الحسـن البصـري)

. . . .

(**وكل**) شخص (**منسوب**) أي : أريد نسبته (**إلى اسم في**) لغة (**العرب**) أي : إلى اسم من أسماء قبائل العرب أو العجم ، والعرب ليس بقيد ؛ كهاشم وبكر ، (**أو**) أريد نسبته إلىٰ (**بلدة**) من بلاد العرب ؛ كمكة ومصر والمدينة والبصرة ، (**تلحقه**) أي : تلحق ذلك المنسوب (« **ياء** » **النسب**) أي : ياء تدل علىٰ أنه منسوب إلىٰ ذلك الاسم أو إلىٰ تلك البلدة ، مكسور ما قبلها ، فتقول : جاءني رجل هاشمي أو بكري أو مكي أو بصري أو مصري أو مدني ، (**فشدد الياء**) أي : فشدد أيها السائل (ياء) النسبة فرقاً بينها وبين (ياء) المتكلم (**بلا توقف**) ، ولا تردد ولا شك في تشديدها ؛ أي : فشدد (الياء) حالة كونها كائنة (**من كل**) شخص (**منسوب إليه**) أي : إلىٰ ذلك المذكور من اسم أو بلدة في العرب أو العجم ، (**فاعرف**) ما ذكرته لك من أحكام النسب وطَبِّقْه في كلامك ، فتقول : جاءني رجل قرشي أو مكي أو دمشقي ؛ يعني : إذا أريد النسب إلىٰ أب أو قبيلة أو بلدة أو صنعة . . زيد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسور ما قبلها ، فتصير حرفاً يجري عليه الإعراب ، فيقال في النسب إلىٰ دمشق : دمشقي ، وإلىٰ قريش : قرشي ، وإنما زيدت الياء ؛ لتدل علىٰ نسبة المنسوب إلى المجرد عنها ، وكانت مشددة فرقاً بينها وبين ياء المتكلم ، ولأنها لو كانت مخففة . . لثقلت عليها الضمة والكسرة ، وكُسِر ما قبلها تشبيهاً لها بياء الإضافة ، وهٰذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه ؛ إذ تلحقه ثلاث تغييرات ، كما مر عن الخضري .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ حكم ما إذا كان آخر الاسم المنسوب إليه (تاء) التأنيث ، فقال : (**وإن يكن**) آخر المنسوب إليه (**في الأصل**) أي : قبل النسبة (**هاء**) أي : تاء تأنيث (**فاحذفـ**)ـها وجوباً للنسب ؛ حذراً من اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو قولك : جاءت امرأة مكية أو بصرية ؛ إذ لو بقيت التاء . . لقيل مكتية وبصرتية ، فيقال : رجل مكي وبصري ، وامرأة مكية وبصرية ؛ وذلك أي : حذف الهاء (**كمثل**) قولهم : مررت برجل (**مكي**) أي : منسوب إلىٰ مكة بحذف (التاء) التي كانت في الأصل ، (**وهٰذا**) الرجل (**حنفي**) أي : منسوب إلىٰ مذهب

إذا أريد النسب إلىٰ أب أو قبيلة أو بلدة أو صنعة. . زيد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة ، مكسور ما قبلها ، فتصير حرف إعراب ، فيقال في النسب إلىٰ دمشق : دمشقي ، وإلىٰ قريش : قرشي ، وإنما كانت الياء مشددة ؛ لتدل علىٰ نسبته إلى المجرد عنها ، وكُسر ما قبلها تشبيهاً بـ(ياء) الإضافة ، وهـٰذا أحد . . . .

الإمام أبي حنيفة ، بحذف (التاء) التي في الأصل ، و(**تقول**) أيضاً في النسبة إلى القبيلة : (**قد جاء الفتى البكري**) أي : الشاب المنسوب إلىٰ بني بكر ، اسم قبيلة ، (**كما تقول**) في النسبة إلى البلدة : حدثنا (**الحسن البصري**) مولىٰ أنس رضي الله تعالىٰ عنه ؛ أي : الحسن المنسوب إلى البصرة ، اسم بلدة في العراق .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**إذا أريد النسب**) أي : النسبة ؛ أي : نسبة شخص أو غيره (**إلىٰ أب**) كعمر وعلي ، (**أو قبيلة**) كقريش وتميم ، (**أو بلدة**) كمكة والمدينة ، (**أو صنعة**) أي : حرفة ؛ كدبغ وخياطة ونجارة (. . **زِيد في آخر المنسوب إليه « ياء » مشددة ، مكسور ما قبلها ، فتصير**) تلك (الياء) معطوف علىٰ (زِيدَ) ، (**حرف إعراب**) أي : حرفاً يجري عليه إعراب الكلمة من الحركات الثلاث ؛ لأنها كانت آخر الكلمة ، (**فيقال في النسب**) أي : في النسبة (**إلىٰ**) بلدة كـ(**دمشق**) اسم بلدة معروفة في الشام ، وهي الآن عاصمة سوريا : جاءني رجل (**دمشقي**) أي : منسوب إلىٰ دمشق ، (**و**) في النسبة (**إلىٰ**) قبيلة كـ(**قريش**) : زارني رجل (**قرشي**) ، وفي النسبة إلىٰ أب : حدثني رجل عمري أو علوي ؛ أي : منسوب إلىٰ عمر أو علي رضي الله تعالىٰ عنهما ، وفي النسبة إلىٰ صنعة : استأجرت رجلاً دباغياً أو خياطياً أو نجارياً ؛ أي : منسوباً إلى الدبغ أو الخياطة أو النجارة .

(**وإنما كانت**) هـٰذه (« **الياء** » **مشددة**) لأنها لو خففت. . لالتبست بـ(ياء) المتكلم ، أو لسقطت لالتقاء الساكنين ، فيفوت مقصود النسبة ، وإنما زادوها (**لتدل علىٰ نسبته**) أي : نسبة المنسوب (**إلى المجرد عنها**) أي : عن (الياء) ، ففي عبارته ركاكة إلا بالتقدير ، راجع « الخضري » ، (**و**) إنما (**كُسر ما قبلها تشبيهاً**) لها (**بـ« ياء » الإضافة**) أي : بـ(ياء) تلزم إضافة ما قبلها إليها ، وهي (ياء) المتكلم ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، (**وهـٰذا**) أي : لزوم كسر ما قبلها (**أحد**

التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه ؛ إذ تلحقه ثلاثة تغييرات : **لفظيٌّ** : وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها . **ومعنوي** : وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . **وحكمي** : وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة ؛ كمررت برجل قرشي أبوه ، كأنك قلت : منسوب إلىٰ قريش أبوه ، ويطرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقاً . وإذا كان آخر المنسوب إليه تاء التأنيث . . وجب حذفها للنسب ، فيقال في مكة : مكي ، وفي البصرة : بصري ؛ . . . .

التغييرات) الثلاث (**اللاحقة للاسم المنسوب إليه**) ، وإنما قلنا : (أحد التغييرات) (**إذ تلحقه**) و(إذ) هنا تعليلية بمعنى (اللام) أي : وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه تلحقه (**ثلاثة تغييرات**) :

أحدها : (**لفظي**) أي : منسوب إلى اللفظ ؛ لكونه ملفوظاً ، (**وهو كسر ما قبل** « **الياء** » ، **وانتقال الإعراب**) الظاهر علىٰ آخر الكلمة (**إليها**) أي : إلىٰ هـٰذه (الياء) .

(و) **ثانيهما** : (**معنوي**) أي : منسوب إلى المعنىٰ ؛ لكونه معنى من المعاني ، (**وهو صيرورته**) أي : صيرورة المنسوب إليه ؛ كقريش ؛ أي : كونه (**اسماً لما**) أي : لشيء ، وهو المنسوب (**لم يكن**) المنسوب إليه اسماً (**له**) قبل النسبة إليه ؛ كرجل ، فإن قرشياً صار اسماً له .

(و) **ثالثها** : (**حكمي**) أي : منسوب إلى الحكم ؛ لكونه حكماً من الأحكام المبحوث عنها عند النحاة ، (**وهو رفعه**) أي : رفع الاسم المنسوب إليه (**لما**) ذكر (**بعده على الفاعلية ؛ كالصفة المشبهة**) أي : معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد . اهـ « خضري » ، مثال رفعها (كـ) قولك : (**مررت برجل قرشي أبوه ، كأنك قلت : منسوب إلىٰ قريش أبوه ، ويطرد**) أي : يكثر (**ذلك**) أي : رفعه ما بعده (**فيه**) أي : في الاسم المنسوب (**وإن**) كان جامداً (**لم يكن مشتقاً**) لتأوله باسم المفعول .

(**وإذا كان آخر**) الاسم (**المنسوب إليه** « **تاء** » **التأنيث**) كمكة وبصرة (. . **وجب حذفها**) أي : حذف (تاء) التأنيث (**للنسب**) أي : للنسبة إليه ، (**فيقال في**) النسبة إلىٰ (**مكة**) : رجل (**مكي** ، **وفي**) النسبة إلى (**البصرة**) : عالم (**بصري**) مشهور ؛

حذراً من اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو : مكية وبصرية ؛ إذ لو بقيت . .
لقيل مكتية وبصرتية ، قال أبو حيان : وقول الناس : درهم خليفتي لحن . ومثل تاء
التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً ؛
نحو : قرقري في قرقرىٰ ، وحثيثيّ في حثِّيثىٰ ، أو رابعة في اسم متحرك الثاني ؛
كجمزي في جمزىٰ ، . . . .

يعني : سيبويه ، وإنما وجب حذف (تاء) التأنيث منه (**حذراً**) أي : تحرزاً (**من اجتماع تاءي تأنيث**) في كلمة واحدة (**عند**) إرادة (**نسبة**) امرأة (**مؤنثة**) إلىٰ منسوب إليه مؤنث (**في نحو**) قولك : هٰذه امرأة (**مكية** ، **و**) أمة (**بصرية ؛ إذ لو بقيت**) (التاء) التي في أصل المنسوب إليه (. . **لقيل**) في النسبة إلىٰ مكة وإلىٰ بصرة : (**مكتية وبصرتية**) بتاءين فيهما ؛ فلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، ولزم وقوع (التاء) الأولىٰ حشواً في الكلمة ، (**قال أبو حيان : وقول الناس : درهم خليفتي**) بإثبات (التاء) (**لحن**) أي : خطأ ، والقياس : خليفي بحذف (التاء) .

(**ومثل « تاء » التأنيث في وجوب الحذف للنسب « ألف » التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة**) لحروف الكلمة (**فصاعداً**) أي : فذهب العدد صاعداً ؛ أي : زائداً علىٰ خمسة ؛ مثال وقوعها خامسة مع حذفها : (**نحو : قرقري في**) النسبة إلىٰ (**قرقرىٰ**) اسم موضع بحذف ألفه ، (**و**) مثال ما إذا وقعت صاعداً ؛ أي : سادسة مع حذفها ؛ نحو : قولهم : سير (**حثيثي**) أي : سريع (**في**) النسبة إلىٰ (**حثيثىٰ**) بحذفها ، وهو اسم مصدر من حثَّ علىٰ الشيء إذا حضَّ عليه . اهـ « سجاعي » .

قال اليمني : لا يجوز في (ألف) المقصور الخماسي والسداسي ؛ كمصطفىٰ ومستدعىٰ إلا الحذف ، ومن قال : الهجرة المصطفوية . . فقد أخطأ .

(**أو**) كانت (ألف) التأنيث (**رابعة في اسم متحرك**) الحرف (**الثاني**) ، وذلك (**كـ**) قولهم : (**جمزي**) بحذف الألف (**في**) النسبة إلىٰ (**جَمَزَىٰ**) بفتح الجيم والزاي ، وصف بمعنىٰ سريع ، يقال : حمار جمزي ؛ أي : سريع في السير . اهـ « حريري » ، وإنما وجب حذف الألف فيه ؛ لأن حركة الحرف الثاني فيه كحرف خامس في الثقل ؛ فخفف بحذف الألف . اهـ « خضري » .

فإن كان ساكناً ؛ كحبلىٰ . . فحكم ذلك ما أشار إليه مع غيره بقوله :

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَىٰ وَزْنِ فَتَى ... أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَىٰ وَزْنِ مَتَى
فَأَبْدِلِ ٱلْحَرْفَ ٱلْأَخِيرَ وَاوَا ... وَعَاصِ مَنْ مَارَىٰ وَدَعْ مَنْ نَاوَا
تَقُولُ هَـٰذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ ... وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٍّ مُوبِقُ

(**فإن كان**) ثانيه ؛ أي : ثاني ما فيه (ألف) رابعة (**ساكناً** ؛ **كحبلىٰ**) بمعنى امرأة حاملة (. . **فحكم ذلك ما أشار إليه**) الناظم (**مع**) ذكر (**غيره**) معه ؛ كالثلاثي المقصور من نحو : عصا وفتىٰ (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(وإن يكن مما علىٰ وزن فتى ... أو وزن دنيا أو علىٰ وزن متى
فأبدل الحرف الأخير واوا ... وعاص من ماریٰ ودع من ناوا
تقول هـٰذا علوي معرق ... وكل لهو دنيوي موبق)

(**وإن يكن**) المنسوب إليه (**مما علىٰ وزن** « **فتىٰ** ») من كل ثلاثي مقصور ، سواء كانت ألفه بدلاً من واو أو من ياء ؛ كفتىٰ (**أو**) يكن مما علىٰ (**وزن** « **دنيا** ») من كل رباعي مقصور ثانيه ساكن ؛ كحبلىٰ وموسىٰ وعيسىٰ ، (**أو**) يكن مما (**علىٰ وزن** « **متىٰ** ») من كل ثلاثي ألفه مجهول ؛ ككفا وقنا (. . **فأبدل الحرف الأخير**) منه ، وهو الألف (**واواً**) أي : فاقلب ألفه واواً عند النسبة إليه وجوباً ، سواء كانت ألفه بدلاً من واو كعصا ، أو من ياء كفتىٰ ، أو مجهولة كمتىٰ ، فتقول في النسبة إليه : عصوي وفتوي ومتوي ، وإنما قلبت في (فتىٰ) واواً وإن كان أصلها ياءً ؛ كراهية اجتماع الكسرة والياءات .

وأما نحو : دنيا كحبلىٰ ، مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن . . فيجوز في ألفه الحذف والقلب ، فتقول : دنيي وحبلي ودنيوي وحبلوي ، والحذف أرجح ؛ لأن شبهها بـ(تاء) التأنيث أقوىٰ من شبهها بالمنقلبة عن الأصل ، كما في « التصريح » ، وليس القلب متعيناً كما توهمه عبارة الناظم ، (**وعاص**) أي : خالف (**من ماریٰ**) أي : من جادلك ونازعك في هـٰذا الحكم ، (**ودع**) أي : اترك (**من ناوا**) أي : من باعد عن هـٰذا الحكم وأنكره ولا تبال به .

ثم أشار إلىٰ حكم النسبة إلىٰ (فعيل) معتل (اللام) كغني وعلي ، فـ(**تقول**) في

يعني : إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مقصوراً . . قلبت ألفه واواً ، سواء كانت بدلاً منها ؛ كعصا ، أو من الياء كفتى ، أو مجهولة كمتىٰ ، فتقول : عصوي وفتوي ومتوي ، وإنما قلبت في فتى واواً وإن كان أصلها ياءً ؛ كراهية اجتماع الكسرة والياءات . وأما نحو : دنيا كحبلىٰ ، مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن . . فيجوز في ألفه الحذف والقلب ، فتقول : دنيي وحبلي ودنيوي وحبلوي ، والحذف أرجح ، . .

النسبة إليه : جاء رجل غنوي ، و(**هـٰذا علوي معرق**) أي : أصيل بحذف (الياء) الأولىٰ ، وفتح ما قبلها ، وقلب الثانية واواً ؛ أي : بعد قلبها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ أي : فحذفت الياء الأولىٰ ؛ كراهية توالي الياءات ، فقلبت الثانية واواً ، إما : رجوعاً إلىٰ أصلها ؛ كقصي وعدي وعلي ، أو لأجل (ياء) النسب ؛ كولي ، فيقال : ولوي .

ومنه : أي : ومن النسبة إلىٰ (فعيل) معتل (اللام) قول الناظم : (هـٰذا علوي **معرق**) لأنه نسبة إلىٰ علي لا إلىٰ علا ، كما توهمه عبارته أيضاً .

وقوله : (**وكل لهو دنيوي موبق**) أي : مهلك صاحبه بتفويت أمور الآخرة عليه ، مثال لما هو رباعي ، مقصور ثانيه ساكن ، فيجوز في ألفه قلبه واواً ، كما ذكره أولاً بقوله : (أو وزن دنيا) ، وليس من باب علوي ، كما توهمه عبارته .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني**) الناظم (**إذا كان**) الاسم (**المنسوب إليه ثلاثياً مقصوراً . . قلبت ألفه واواً** ، **سواء**) في قلبها واواً (**كانت**) تلك الألف (**بدلاً منها**) أي : **من** الواو (**كعصا** ، **أو**) كانت بدلاً (**من** « **الياء** » **كفتى** ، **أو**) كانت (**مجهولة**) هل هي من الواو أو من الياء ؟ (**كمتىٰ** ، **فتقول**) في النسبة إلىٰ هـٰذه الأمثلة : (**عصوي وفتوي ومتوي** ، **وإنما قلبت**) الألف (**في فتى واواً وإن كان أصلها ياءً**) وإن بمعنىٰ (قد) ، والجملة حالية ؛ أي : والحال أنه قد كان أصلها ياءً (**كراهية**) أي : لأجل كراهية (**اجتماع الكسرة والياءات**) لما فيه من الثقل .

(**وأما نحو** : **دنيا كحبلىٰ** ، **مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن** . . **فيجوز في ألفه الحذف والقلب**) واواً ، (**فتقول**) في الحذف : (**دنيي وحبلي** ، **و**) في القلب واواً : (**دنيوي وحبلوي** ، **والحذف أرجح**) لأن شبهها بـ(تاء) التأنيث أقوىٰ من شبهها

وليس القلب متعيناً ، كما توهمه عبارة الناظم . ويقال في النسب إلىٰ (فعيل) معتل اللام ؛ كـ(غني) و(علي) : غنوي وعلوي بحذف الياء الأولىٰ ، وفتح ما قبلها ، وقلب الثانية واواً ؛ أي : بعد قلبها ألفاً . ومنه : قول الناظم : (**هـٰذا علوي**) نسبة إلىٰ علي لا إلىٰ عَلاً ، كما توهمه عبارته أيضاً . وإذا نسب إلى المنقوص ، فإن كانت ياؤه ثالثة ؛ كشج وعم . . فتح ما قبلها ، وقلبت واواً ، فتقول : شجوي وعموي ، . .

بالمنقلبة عن الأصل كما مر ، (**وليس القلب متعيناً ، كما توهمه عبارة الناظم**) حيث اقتصر عليه في قوله : (فأبدل الحرف الأخير واواً)

(**ويقال في النسب إلىٰ** « **فعيل** » **معتل** « **اللام** ») وإن كان صحيح اللام . . لم يحذف منه شيء ، فتقول في (عقيل) : عقيلي . اهـ « ابن عقيل » ، **وعَقيل** ـ بفتح العين ـ : اسم رجل ؛ كعَقيل بن أبي طالب ، وبالضم اسم قبيلة . اهـ « خضري » ، (**كغني وعلي**) : هـٰذا (**غنوي وعلوي ، بحذف** « **الياء** » **الأولىٰ**) كراهية توالي الياءات فقلبت الثانية واواً ، إما : رجوعاً إلىٰ أصلها ؛ كقصي وعدي وعلي ، أو لأجل (ياء) النسب ؛ كولي ، فيقال : ولوي ، وتفتح عينه ، كما قال الشارح : (**وفتح ما قبلها ، وقلب الثانية واواً ؛ أي : بعد قلبها ألفاً**) لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(**ومنه**) أي : ومن (فعيل) معتل اللام : (**قول الناظم** : « **هـٰذا علوي** » **نسبة إلىٰ علي**) علىٰ وزن (فعيل) ، (**لا إلىٰ عَلاً**) بفتح العين وبالقصر ، قال اليمني : وإنما جعلنا قول الناظم : (هـٰذا علوي) مثالاً للمنسوب إلى العلي ؛ ليطابق قوله : (وإن يكن مما علىٰ وزن فتىٰ) مقصوراً . اهـ « تحفة » .

(**كما توهمه**) أي : توهم كونه نسبة إلىٰ (علا) (**عبارته أيضاً**) حيث قال : (وإن يكن مما علىٰ وزن فتىٰ) .

(**وإذا نسب إلى المنقوص ، فإن كانت ياؤه ثالثة ؛ كشج**) بالشين المعجمة وبالجيم ، من شجي من باب (فرح) إذا حزن . اهـ « تصريح » ، (**وعَم**) بفتح العين المهملة ، من عمي عليه الأمر إذا التبس ، ورجل عمي القلب ؛ أي : جاهل . اهـ « تصريح » . (. . **فتح ما قبلها**) أي : ما قبل (الياء) ، (**وقلبت**) (الياء) (**واواً ، فتقول : شجوي وعموي**) ، أما قلب (الياء) واواً فيهما . . فلأنا لما أردنا النسب

وإن كانت رابعة ؛ كقاضي . . جاز حذفها وقلبها واواً ، والحذف أحسن ، فتقول في قاض : قاضي وقاضوي ، وإن كانت خامسة فصاعداً . . وجب حذفها ؛ كمعتدي في معتد ، ومستعلي في مستعل . وإذا نسب إلى الممدود ، فإن كانت همزته للتأنيث . . قلبت واواً كصحراوي ، أو أصلاً . . سلمت من القلب غالباً ؛ نحو : قرائي في قراء ، وهو الرجل الناسك ، أو بدلاً من أصل ؛ نحو : كساء . . . .

إليهما . . فتحنا عينهما ، كما في (نمر) ، فقلبت (الياء) ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الألف واواً ، كما قلبت (ألف) فتىٰ حكماً وتعليلاً . اهـ « تصريح » ، (وإن كانت) ياؤه (**رابعة ؛ كقاضي**) وداعي (. . **جاز حذفها وقلبها واواً ، والحذف** أحسن) للخفة ، (**فتقول في** « **قاض** » : **قاضي وقاضوي**) وداعي وداعوي .

فإن قلت : فما وجه فتح العين في نحو : قاض عند من قال : قاضوي بقلب (الياء) واواً نظيره من الصحيح لا تفتح عينه . . **فالجواب** : أنه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب ، نقله المرادي عن بعض النحويين . اهـ « تصريح » .

(**وإن كانت**) ياؤه (**خامسة فصاعداً**) أي : أو سادسة ؛ كمعتد ومستعل (. . **وجب حذفها**) أي : حذف (ياء) المنقوص فيهما للطول ، مثال الخامسة : (**كمعتدي في معتد ، و**) مثال السادسة : كـ (**مستعلي في مستعل**) .

(**وإذا نسب إلى الممدود ، فإن كانت همزته للتأنيث . . قلبت واواً**) لكون الهمزة أثقل من الواو ؛ وذلك (كـ) قولك : (**صحراوي**) بقلب الهمزة واواً ، ولم تقلب (ياء) لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، وشذ صنعاني في النسبة إلىٰ صنعاء اليمن ، وبهراني في النسبة إلىٰ بهراء ، اسم قبيلة من قضاعة ، فأبدلوا من الهمزة النون ؛ لأن الألف والنون يشابهان ألفي التأنيث ، ومن العرب من يقول : صنعاوي وبهراوي على القياس ، (**أو**) كانت همزته (**أصلاً . . سلمت من القلب غالباً**) لقوتها بأصالتها (**نحو : قرائي في قراء ، وهو الرجل الناسك**) أي : العابد ، ومنهم من يقلبها واواً استثقالاً ، والأجود التصحيح ، قاله في « التسهيل » ، وإلىٰ هـٰذه الحالة أشار بقوله : (**أو**) كانت همزته (**بدلاً** من **أصل ؛ نحو : كساء**) **أصله** : كساو ،

جاز الوجهان ؛ نحو : كسائي وكساوي بالواو رجوعاً إلى الأصل . وإذا نسب إلى المركب ، فإن كان التركيب إسنادياً كتأبط شراً ، أو مزجياً كبعلبك . . نسب إلىٰ صدره ، فتقول : تأبطي وبعلي ، وكذا إذا كان إضافياً ؛ كامرئي في امرىء القيس ، إلا إذا كان الإضافي كنية ؛ كأبي بكر وأم كلثوم ، أو معرفاً صدره بعجزه ؛ كابن عمر وابن الزبير ، فإنك تنسبه إلىٰ عجزه ، فتقول : بكري وكلثومي وعمري وزبيري ، وربما ألحق بهما ما خيف فيه لبس ؛ كقولهم في (عبد الأشهل) : أشهلي ، وفي (عبد مناف) : منافي . . . .

قلبت الواو همزة ؛ لوقوعها طرفاً إثر ألف زائدة (. . **جاز الوجهان**) السلامة (**نحو : كسائي** ، **و**) القلب واواً كقولك : (**كساوي بالواو رجوعاً إلى الأصل**) الذي هو (الواو) .

(**وإذا نسب**) المنسوب (**إلى المركب** ، **فإن كان التركيب إسنادياً كتأبط شراً** ، **أو مزجياً كبعلبك** . . **نسب إلىٰ صدره**) ، ويحذف العجز ؛ لاستثقال النسبة إلىٰ كلمتين معاً ، فحذفوا الثانية كما حذفوا (تاء) التأنيث ، (**فتقول**) في النسبة إلىٰ (تأبط شراً) : (**تأبطي** ، **و**) في النسبة إلىٰ بعلبك : (**بعلي** ، **وكذا**) ينسب إلىٰ صدره (**إذا كان**) التركيب (**إضافياً**) وذلك (**كـ**) قولك فيه : (**امرِئي**) بكسر الراء تبعاً لكسرة الهمزة (**في**) النسبة إلى (**امرىء القيس**) ، وقيل : يقال في النسبة إليه : مَرَئي بحذف الهمزة الأولىٰ ، وفتح الميم والراء ، قيل : وامرئي شاذ عند سيبويه ، والمطرد عنده مَرَئي بحذف الهمزة ، وفتح الميم والراء ، كذا تكلمت به العرب ، (**إلا إذا كان**) المركب (**الإضافي كنية ؛ كأبي بكر وأم كلثوم**) رضي الله تعالىٰ عنهما ، (**أو**) كان الإضافي (**معرفاً صدره بعجزه ؛ كابن عمر وابن الزبير** ، **فإنك**) تحذف صدره و(**تنسبه إلىٰ عجزه**) لأنه المقصود بمدلوله ، (**فتقول : بكري وكلثومي وعمري وزبيري**) .

(**وربما ألحق بهما**) أي : بالإضافي الذي كان كنية أو معرفاً صدره بعجزه في نسبته إلىٰ عجزه دون صدره (**ما**) أي : إضافي (**خِيفَ فيه**) أي : في نسبته إلىٰ صدره (**لَبْسٌ**) أي : التباس بغيره ؛ وذلك (**كقولهم في**) النسبة إلىٰ (**عبد الأشهل : أشهلي** ، **وفي**) النسبة إلىٰ (**عبد مناف : منافي**) ، فحذفوا صدرهما ، ونسبوا إلىٰ

عجزهما ؛ إذ لو عكسوا ، وحذفوا العجز ، ونسبوا إلىٰ صدرهما ، وقالوا : عبدي . . لالتبس بالنسبة إلىٰ عبد غير مضاف ، و(الأشهل) اسم رجل من الشهلة ، **والشهلة في العين** : أن يشوب سوادها زرقة ، يقال : رجل أشهل العين ؛ أي : بين الشهلة ، و(مناف) اسم صنم لقريش .

والحاصل : أن المركب الإضافي ينسب إلىٰ عجزه في ثلاثة مواضع : **أحدها** : ما كان كنية ، **والثاني**: ما تعرف صدره بعجزه ، **والثالث**: ما يخاف اللبس فيه من حذف عجزه ، وما سوىٰ هـٰذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر . اهـ من «التصريح» .

ثم ذكر الناظم أنه قد يستغنىٰ عن (ياء) النسب بصوغ المنسوب إليه علىٰ وزن (فَعَّال) وذلك غالب في الحرف ، فقال :

(وانسب أخا الحرفة كالبقال ومن يضاهيه إلىٰ فعال)

أي : (**وانسب**) أيها النحوي (**أخا الحرفة**) وصاحبها ، و(الحرفة) كل عمل وكسب يرتزق منه الإنسان ؛ كالبيع والزراعة ، سميت حرفة ؛ لانحراف الناس إليها ، (**ومن يضاهيه**) أي : ومن يضاهي صاحب الحرفة ويشابهه ، كأخي الصناعة (**إلىٰ فعَّال**) أي : إلىٰ وزن فعَّال (**كالبقال**) لبياع الأطعمة ، وهي لغة عامية ، **والصحيح** : البدّال ، كما في « القاموس » ، وأما من يبيع البقول والخضروات . . فبقلي ، وقوله : (كالبقال) وهو مثال لصاحب الحرفة ، ومثال من يضاهيه من الصناعة ؛ كالبزاز نسبة إلىٰ بيع البز ، وهي الثياب المختلطة ، والدقاق لمن يبيع الدقيق ، وبرار لمن يبيع البر ، وحنَّاط لمن يبيع الحنطة ، وهو بمعنىٰ ما قبله ، وعطار لمن يبيع العطور ، ونجار لمن يصنع الحديد ، فتقول : جاء البقال والبزاز ، والخياط لمن يصنع الخياطة ، وجعل منه قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ، وقد يصاغ أيضاً علىٰ (فاعل) أو (فَعِل) بمعنىٰ ذي كذا ؛ **فالأول** : كتَامِر ولاَبِن وطَاعِم وكَاس ، **والثاني** : كطَعِم ولَبِن ونَهِر ؛ أي : عامل في النهار .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : قد يستغنىٰ** عن « **ياء** » **النسب بصوغ**

المنسوب إليه علىٰ فَعَّال ، وذلك غالب في الحرف ؛ كبزَّاز ونجَّار وعطَّار ، وشذ قوله :

. . . . وليس بذي سيف وليس بنبَّال

أي : بذي نبل ، وجُعل منه قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ . وقد يصاغ أيضاً علىٰ (فاعل) أو (فَعِل) بمعنىٰ ذي كذا ؛ **فالأول** : كتَامِر ولاَبِن وطَاعِم وكاسٍ ، **والثاني** : كطَعِم ولَبِن ونَهِر ، قال الشاعر : . . . .

المنسوب إليه) من مصدره واشتقاقه منه (**علىٰ**) وزن (**فَعَّال**) بفتح أوله ، وتشديد ثانيه ، (**وذلك**) أي : وزن فَعَّال (**غالب**) أي : كثير (**في الحِرَف**) بكسر الحاء المهملة ، وفتح الراء ، جمع حرفة ، وقد مر ضابطه آنفاً ؛ وذلك (**كبزاز**) لمن يبيع البز ، (**ونَجَّار**) بفتح النون ، وتشديد الجيم ، لمن حرفته النجارة ، (**وعطار**) لمن يبيع العطر ، (**وشذَّ**) أي : خرج عن قياس استعمالاتهم (**قوله**) أي : قول امرىء القيس الكندي : [من الطويل]

وليس بذي رمح فيطعنني به (**وليس بذي سيف وليس بنبَّال**)

(**أي : بذي نبل**) أي : سهم ؛ لأنه استعمل فَعَّالاً بمعنىٰ (ذي كذا) ، كما أشار الشارح إليه بقوله أولاً : (وذلك غالب في الحرف) ، (**وجعل منه**) أي : من (فَعَّال) بمعنىٰ ذي كذا ، (**قوله تعالىٰ** : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾) أي : بذي ظلم لهم ، والذي حملهم علىٰ ذلك أن النفي منصب على المبالغة ، فيثبت أصل الفعل ، والله منزه عن ذلك . اهـ « تصريح » .

(**وقد يصاغ**) المنسوب إليه من مصدره (**أيضاً**) أي : كما يصاغ علىٰ (فَعَّال) (**علىٰ**) وزن (**فاعل** ، **أو**) علىٰ وزن (**فَعِل**) بفتح الفاء ، وكسر العين ، حالة كونهما (**بمعنىٰ « ذي كذا »** ، **فـ**) مثال (**الأول**) يعني : فاعلاً : (**كتَامِر**) بمعىٰ ذي تمر ، (**ولاَبِن**) ذي لبن بفتحتين ، (**وطَاعِم**) ذي طعام ، (**وكَاسٍ**) ذي كساء ، **أصله** : كاسو ، عومل معاملة قاضٍ ، (**و**) مثال (**الثاني**) يعني : فعلاً : (**كطَعِم**) بمعنىٰ ذي طعام ، (**ولَبِن**) ذي لبن ، (**ونَهِر**) ذي عمل في النهار ، (**قال الشاعر**) بيتاً من الرجز :

لســـت بليلـــيٍّ ولكنـــي نَهِـــر . . . .

أي : عامل في النهار . وهـٰذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان بعضها كثيراً ، هـٰذا مذهب سيبويه .

(لســـت بليلـــي ولكنـــي نهـــر) لا أدلـــج الليـــل ولكـــن أبتكـــر

قوله : (**لست بليلي**) أي : لست بعامل في الليل ، (**ولكني نهر**)أي : عامل في النهار ، (لا أدلج الليل) أي : لا أدخل عمل النهار في الليل ، (ولكن أبتكر) أي : أبكر إلى العمل ، وقوله : (**أي : عامل في النهار**) تفسير لقوله : (نهر) .

(**وهـٰذه الأبنية**) أي : الأوزان الثلاثة ؛ يعني : (فَعَّالاً) و(فاعِلاً) ، و(فَعِلاً) (**ليست مقيسة**) في النسب عند سيبويه (**وإن كان بعضها كثيراً**) في كلامهم ، وهو (فَعَّال) كما أشار إليه الشارح آنفاً ، وفيه إشارة إلىٰ أن الكثرة تثبت القياس . اهـ « أشموني » ، وأمثلة (فَعَّال) كثيرة ومع كثرتها ؛ فلا يقال : إنها مقيسة ، (**هـٰذا**) أي : عدم كونها مقيسة (**مذهب سيبويه**) فلا يقال عنده : دقَّاق لصاحب الدقيق ، ولا فكَّاه لصاحب الفاكهة ، ولا برَّار لصاحب البر بالراء المهملة ، ولا شعَّار لصاحب الشعير قياساً علىٰ ما سمع من نحو : عطار ، والمبرد يقيسه . اهـ « تصريح » ، والفرق بين (فاعل) المذكور هنا ، وبين اسم الفاعل : أن الثاني يفيد العلاج ، ويقبل (تاء) التأنيث دون الأول . اهـ « خضري » .

* * *

باب التوابع

. . . .

(باب التوابع)

والتوابع : جمع تابع ، وهو **لغة** : المتابع لغيره ؛ كالمأموم يتابع الإمام في أفعال صلاته ، **واصطلاحاً** : هو اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل في ذلك التركيب ، والمتجدد في غيره غير خبر .

وقولنا : (في إعرابه) أي : وجوداً وعدماً ؛ ليدخل نحو : (قام قام) و(لا لا) في التوكيد اللفظي ، مما ليس بمعرب ، والمراد بقولنا : (في إعرابه) ما يشمل الإعراب ، وما يشبهه من حركة عارضة ؛ ليدخل نحو : يا زيد الفاضلُ بالضم ، مما اتبع فيه المنادىٰ علىٰ لفظه ، فإنه مشارك في شبه الإعراب ، وكذا في نفس الإعراب ، لكنه محلي في (زيد) ومقدَّر في (الفاضل) لأن ضمته لمجرد إتباع لفظ (زيد) لا بناء ولا إعراب ؛ لعدم مقتضيهما ، تدبر . اهـ « خضري » ، والمراد بقولنا : (في إعرابه) أي : في جنس إعرابه ونوعه ؛ لأن شخص إعراب السابق لا ينتقل عنه ، **وإنما المعنىٰ** : أن التابع والمتبوع يندرجان تحت نوع من الإعراب ، كما في قولك : مررت بأحمد الفاضل ؛ لأن جر الأول بالفتحة ، والثاني بالكسرة .

وقولنا : (في إعرابه الحاصل والمتجدد) نحو : جاء رجل عاقل ، فـ(عاقل) تبع رجلاً في الإعراب الحاصل وهو الرفع ، ولو تجدد لرجل إعراب غير الرفع . . تبعه (عاقل) كرأيت رجلاً عاقلاً ، ومررت برجل عاقل ، فخرج بذلك نحو : (درهماً) من قولك : أعطيت زيداً درهماً ؛ لأن مشاركته ما قبله في النصب تزول في قولك : أعطي زيد درهماً ، وكذا (راكباً) في قولك : رأيت زيداً راكباً ؛ فإنها تزول في قولك : جاء زيد راكباً ، ومررت بزيد راكباً . اهـ « كردي » .

وقولنا : (غير خبر) خرج به الخبر ؛ نحو : (حامض) في قولك : الرمان حلو حامض ؛ فإنه مشارك لما قبله في الإعراب الحاصل والمتجدد بالناسخ ؛ نحو : كان الرمان حلواً حامضاً ، وليس تابعاً ؛ لأنه خبر ، واعترض بعضهم هـٰذا ؛ بأن

وَٱلْعَطْـفُ وَٱلتَّـوْكِيـدُ أَيْضـاً وَٱلْبَـدَلْ   تَـوَابِـعٌ يُعْـرَبْـنَ إِعْـرَابَ الأُوَلْ
وَهَكَذَا ٱلْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى ٱلصِّفَةْ   مَـوْصُـوفَهَـا مُنَكَّـراً أَوْ مَعْـرِفَـةْ
تَقُـولُ خَـلِّ ٱلْمَـزْحَ وَٱلْمُجُـونَـا   وَأَقْبَـلَ ٱلْحُجَّـاجُ أَجْمَعُـونَـا
وَٱمْـرُرْ بِـزَيْـدٍ رَجُـلٍ ظَـرِيـفِ   وَٱعْطِـفْ عَلَـىٰ سَـائِلِـكَ ٱلضَّعِيـفِ

(حامضاً) ليس خبراً ، بل جزء خبر ، فزاد (غير خبر) ولا جزء خبر . اهـ « يس » .

والتابع أربعة أنواع : **عطف** ، **وتوكيد** ، **ونعت** ، **وبدل** ، ومن فصل في العطف . . جعل التوابع خمسة ، ومن فصل في التوكيد . . جعلها ستة ، **والأولىٰ** : أن يبدأ منها بالنعت ، ثم البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم النسق ؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية . . رتبت كذلك ، كما في « التسهيل » في نحو قولك : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد ، كما أشار إلىٰ هـٰذا الترتيب بعضهم بقوله :   [من الخفيف]

قـدم النعـت فـالبيـان فـأكـد   ثـم أبـدل واختـم بعطـف الحـروف

والعامل فيها عند الجمهور : هو العامل في متبوعها ، إلا البدل فعامله مقدر ؛ لأنه علىٰ نية تكرار العامل ؛ لكونه مقصوداً بالحكم خلافاً للمبرد ، وقيل : العامل في الجميع مقدر ، وقيل : العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية .

وفائدة الخلاف : جواز الوقف على المتبوع ؛ على القول بتقدير العامل دون غيره . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والعطـف والتـوكيـد أيضـاً والبـدل   تـوابـع يعـربـن إعـراب الأول
وهكذا الوصف إذا ضاهى الصفة   مـوصـوفهـا منكـراً أو معـرفـة
تقـول خـل المـزح والمجـونـا   وأقبـل الحجـاج أجمعـونـا
وامـرر بـزيـد رجـل ظـريـف   واعطـف علىٰ سـائلـك الضعيـف
والعطـف قـد يـدخـل فـي الأفعـال   كقـولهـم ثِـب واسـم للمعـالـي)

أي : (**والعطف**) الشامل لنوعيه البيان والنسق ، (**والتوكيد**) الشامل لنوعيه اللفظي والمعنوي (**أيضاً** ، **والبدل**) بأقسامه الأربعة ، ولفظة (أيضاً) كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين بينهما ارتباط ومناسبة ، من آض بمعنىٰ رجع ؛ أي : إضت ورجعت إلى

. . . .

الإخبار عن البدل بعد ما أخبرت عن ما قبله كلها ، (**توابع**) لما قبلها حكماً ولفظاً ، وفسره بقوله : (**يعربن**) تلك التوابع (**إعراب الأول**) أي : إعراباً كإعراب الأسماء والأفعال الأُوَل ؛ أي : يوافقن ما قبلها في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً .

(**وهكذا**) أي : ومثل هـٰذا المذكور في موافقته ما قبله (**الوصف**) أي : النعت (**إذا ضاهىٰ**) وشابه النعت و(**الصفة موصوفها**) ومنعوتها في كونه (**منكراً**) كمررت برجل عاقل ، (**أو**) في كونه (**معرفة**) كمررت بزيد العالم ، (**تقول**) أيها السائل في مثال عطف النسق : (**خل**) أي : اترك أيها المجتهد في اتباع السنة (**المَزْح**) بفتح الميم ، مصدر مزح مزحاً من باب (منع) إذا لعب بكلام مضحك لا يقصد معناه ، (**والمُجونا**) بضم الميم ؛ أي : الخروج من المزح إلىٰ حد الخلاعة بذكر ما يستحيا منه ، ذكره في « التحفة » ، وفي « القاموس » : مجن مجوناً من باب (قعد) إذا صلب وغلظ ، **ومنه** : الماجن ، وهو من لا يبال قولاً وفعلاً كأنه صلب الوجه ؛ أي : اترك أيها المؤمن المزح والمجون ؛ لأنهما من الأحاديث والأباطيل والأضاحيك التي لا تجدي نفعاً ، واشتغل بأذكار ربك ، (و) تقول في مثال التوكيد : (**أقبل الحجاج**) ، وأفاض كلهم (**أجمعونا**) من عرفات إلىٰ مزدلفة ، واستفيد من هـٰذا المثال جواز التوكيد بـ(أجمع) من غير تقدم كل .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(وامـرر بـزيـد رجـل ظـريـف ... واعطـف علىٰ سـائلـك الضعيـف)

أي : (و) تقول في مثال البدل : (**امرر بزيد رجل ظريف**) أي : ليس عاقل ، واستفيد منه جواز إبدال النكرة من المعرفة ، وأن النكرة إذا أبدلت من المعرفة . . توصف بنكرة مثله ، (و) تقول في مثال الوصف : (**اعطف**) واشفق (**علىٰ سائلك الضعيف**) أي : المسكين ، وافهم قوله سابقاً : (وهكذا الوصف . . .) إلىٰ آخره أن المعرفة لا تنعت بنكرة ولا العكس ، وهو كذلك .

ثم ذكر الناظم حكم العطف في الأفعال ، والمراد به عطف النسق ؛ لأن عطف البيان لا يكون في الأفعال ، فقال :

التوابع : جمع تابع ، وهو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر ، .

(والعطف قد يدخل في الأفعال كقولهم ثب واسم للمعالي)

أي : (**والعطف**) أي : وعطف النسق (**قد يدخل في**) جميع أنواع (**الأفعال**) ، مثاله في الأمر : (**كقولهم**) أي : كقول بعض العرب : (**ثِبْ**) بكسر المثلثة ، أمر من وثب يثب من باب (وعد) إذا ارتفع إلىٰ علو ، (**واسم**) أمر من سما يسموا سمواً إذا ارتفع وعلا ، فعطفه علىٰ ما قبله من عطف الرديف ؛ أي : ثب وثباً وارتفع (**للمعالي**) ، واعل إليها ؛ أي : سارع إلى اكتساب المعالي والدرجات العالية عند ربك ؛ بكثرة السهر والقيام في الليالي ؛ لتفوز رضا الرب المتعالي ، ومثال العطف في الماضي : قام وقعد زيد ، ومثاله في المضارع : يأكل ويشرب عمرو ، وأفهم تعبيره بـ(قد) إلىٰ قلة وقوعه في الأفعال ، لكن ليس علىٰ إطلاقه ، بل بالنسبة إلىٰ وقوعه في الأسماء .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**التوابع جمع تابع**) جمع تكسير ، (**وهو**) أي : التابع **اصطلاحاً** : هو اللفظ (**المشارك لما قبله في إعرابه**) أي : في إعراب ما قبله ، (**الحاصل**) أي : الموجود ذلك الإعراب له في ذلك التركيب (و) في إعرابه ، (**المتجدد**) له أي : الحاصل لما قبله في غير ذلك التركيب ، والمراد بقوله : (في إعرابه) أي : في جنس إعراب السابق ونوعه ؛ لأن شخص إعراب السابق لا ينتقل عنه إلىٰ ما بعده ، والمراد : أن التابع والمتبوع يندرجان تحت نوع من الإعراب ، كما في قولك : مررت بعمر الفاروق ؛ لأن جر الأول بالفتحة ، والثاني بالكسرة ، ولكنهما اشتركا في مطلق الجر وإن اختلافا في العلامة ، وقوله : (الحاصل) أي : الموجود في الحالة الراهنة ، فإن تجدد إعراب المتبوع . . فيتجدد إعراب التابع معه أبداً .

وقوله : (**غير خبر**) حال من الضمير المستكن في (المشارك) أي : حالة كون ذلك المشارك **غير** خبر ، أخرج به الخبر إذا كان مجموع شيئين ؛ نحو : الرمان حلو حامض، فيتعين تبعية أحدهما للآخر في الإعراب حاصلاً أو متجدداً. اهـ «حمدون»، فإنه وإن شارك ما قبله في ذلك . . لكنه ليس تابعاً ؛ لأنه خبر . اهـ « يس » .

وهو أربعة : **عطف** ، **وتوكيد** ، **ونعت** ، **وبدل** ، ومن فصل في العطف . . جعل التوابع خمسة ، ومن فصل في التوكيد . . جعلها ستة . **والأولىٰ** : أن يبدأ منها بالنعت ، ثم البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم النسق ؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية . . رتبت كذلك ، كما في « التسهيل » . والعامل في التابع هو العامل في المتبوع ، إلا . . . . .

(**وهو**) أي : التابع بالاختصار (**أربعة : عطف ، وتوكيد ، ونعت ، وبدل**) **واعلم** : أن المشاركة فيما يشبه الإعراب كالمشاركة فيه ؛ فحينئذ يشمل التعريف نحو : يا زيد الفاضل ، ويا سعيد كرز ، ويا تميم أجمعون ، مما أتبع فيه المنادىٰ علىٰ لفظه ، ولا يكون التعريف غير جامع . اهـ « يس » ، وبالبسط إما : خمسة أو ستة ، كما ذكره الشارح بقوله :

(**ومن فصل في العطف**) فجعله نوعين (. . **جعل التوابع خمسة**) ، ودليل الحصر في الخمسة علىٰ هـٰذا القول : أن التابع إما : بواسطة حرف أم لا ؛ **فالأول** : عطف النسق ، **والثاني** : إما أن يكون علىٰ نية تكرار العامل أم لا ؛ **فالأول** : البدل ، **والثاني** : إما أن يكون بألفاظ معلومة أم لا ؛ **الأول** : **والثاني** : إما أن يكون مشتقاً أو جامداً ؛ **الأول** : النعت ، **والثاني** : عطف البيان ، (**ومن فصل في التوكيد**) فجعله نوعين (. . **جعلها**) أي : جعل التوابع (**ستة**) .

(**والأولىٰ**) للناظم في عدها : (**أن يبدأ منها بالنعت ، ثم**) بعطف (**البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم النسق ؛ لأنها**) أي : لأن هـٰذه التوابع (**إذا اجتمعت في التبعية**) لمتبوع واحد (. . **رتبت كذلك**) أي : على الترتيب المذكور (**كما في « التسهيل »**) نحو قولك : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد ، كما أشار إلىٰ هـٰذا الترتيب السيوطي في « فريدته » حيث قال :

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت بيان ثم توكيد بدل
ونسق وعند الاجتماع ... كذا ترتب علىٰ نزاع

وأشار الشارح بقوله : (والأولىٰ : . . .) إلخ إلىٰ أن الناظم لم يرتب التوابع ، بل ذكرها علىٰ حسب ما سمح له النظم .

(**والعامل في التابع هو العامل في المتبوع**) على الأصح عند الجمهور ، (**إلا**

البدل فالعامل فيه مقدر . وكلها تعرب بإعراب ما قبلها ، كما أشار إلىٰ ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله : (تقول خل المزح والمجونا وأقبل الحجاج أجمعونا) مثال للعطف ، ومثال للتوكيد ، واستفيد منه جواز التوكيد بـ(أجمع) من غير تقدم (كل) ، (وامرر بزيد رجل ظريف) مثال للبدل ، واستفيد منه جواز إبدال النكرة من المعرفة ، (واعطف علىٰ سائلك الضعيف) مثال للوصف ، وأفهم قوله أولاً : (وهكذا الوصف . . .) إلىٰ آخره أن المعرفة لا تنعت بنكرة ولا العكس ، وهو كذلك .

البدل ، فالعامل فيه مقدر) خلافاً للمبرد ، وقيل : العامل في الجميع مقدر ، وقيل : العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية ، **وفائدة الخلاف** : جواز الوقف على المتبوع ؛ على القول بتقدير العامل دون غيره . اهـ « خضري » .

(**وكلها**) أي : وكل هـٰذه التوابع (**تعرب بـ**) جنس (**إعراب ما قبلها**) وإن اختلف شخصه كما مر ، (**كما أشار إلىٰ ذلك**) الناظم ؛ أي : إلىٰ إعرابها بإعراب ما قبلها (**بالأمثلة التي ذكرها في قوله** :

« **تقـول خـل المـزح والمجـونـا وأقبـل الحجـاج أجمعـونـا** »)

الأول : يعني قوله : (والمجونا) (**مثال للعطف**) أي : لعطف النسق ، (**و**) **الثاني** : يعني قوله : (أجمعون) (**مثال للتوكيد**) المعنوي ، (**واستفيد منه**) أي : من قوله : (أجمعون) (**جواز التوكيد بـ« أجمع » من غير تقدم**) وسبق (**كل**) عليه ، وتقول أيضاً في أمثلتها : (« **وامرر بزيد رجل ظريف** » **مثال للبدل ، واستفيد منه**) أي : من قوله : (رجل ظريف) (**جواز إبدال النكرة**) وهو لفظ (رجل) (**من المعرفة**) وهو لفظ (زيد) ، واستفيد أيضاً من المثال أن النكرة إذا أبدلت من المعرفة . توصف بنكرة مثلها . اهـ « فوائد » ، (« **واعطف علىٰ سائلك الضعيف** » **مثال للوصف ، وأفهم قوله**) أي : قول الناظم (**أولاً**) أي : سابقاً : (« **وهكذا الوصف . . .** » **إلىٰ آخره أن المعرفة لا تنعت بنكرة ، ولا**) يفعل (**العكس**) أي : خلاف ذلك ، وهو نعت النكرة بالمعرفة ، (**وهو**) أي : الحكم المعلوم خارجاً كائن (**كذلك**) أي : كما أفهمه كلامه ، وإنما اشترط موافقة النعت للمنعوت كيفما كان المنعوت ؛ لأن المنعوت والنعت شيء واحد ، فلو عرَّفت أحدهما ، ونكرت الآخر . .

وقد اختصر الناظم أحكام هـٰذه التوابع ، ولا بأس بذكر جمل منها فنقول : **أما العطف** . . فهو قسمان : عطف نسق وسيأتي ، وعطف بيان ، وهو تابع جامد موضح أو مخصص لمتبوعه ، **وشرطه** : موافقة متبوعه في تعريفه وتنكيره وتأنيثه وتذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه ، فهو كالنعت ، يوافق متبوعه في أربعة من عشرة ، كما سيأتي ؛ . . .

لوقع التدافع ؛ لأن المعرفة تقتضي التعيين ، والنكرة تقتضي عدم التعيين ، والتعيين وعدمه متناقضان لا يجتمعان . اهـ « حمدون » .

(**وقد اختصر الناظم أحكام هـٰذه التوابع ، ولا بأس**) أي : لا منع (**بذكر جمل**) أي : بعض (**منها**) أي : من تلك الأحكام ، (**فنقول**) و(الفاء) فيه للتفريع علىٰ قوله : (ولا بأس) ، (**أما العطف . . فهو قسمان**) لا زائد عليهما :

أحدهما : (**عطف نسق ، وسيأتي**) في آخر الباب مبسوطاً عند قوله : (والعطف قد يدخل في الأفعال) .

(**و**) **ثانيهما** : (**عطف بيان ، وهو**) أي : عطف البيان **ضابطه** : هو اسم (**تابع**) جنس ، يشمل جميع التوابع ، (**جامد**) غير مؤول بمشتق ، خرج به النعت ، (**موضح**) لمتبوعه إن كان معرفة ؛ نحو : (أقسم بالله أبو حفص عمر ، ما مسها من نقب ولا دبر ، فاغفر له ، اللهم ؛ إن كان فجر . . .) فـ(عمر) عطف بيان علىٰ (أبو حفص) للإيضاح بمنزلة : جاء زيد العاقل ، والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف ، (**أو مخصص لمتبوعه**) إن كان نكرة ، والتخصيص : تقليل الاشتراك في النكرات ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿مِن مَّآءٍ صَكدِيدٍ﴾ فـ(صديد) عطف بيان علىٰ (ماء) للتخصيص ؛ مثل : جاء رجل عاقل . اهـ « حمدون » ، فكونه موضحاً أو مخصصاً هو الأصل الكثير الغالب فيه ، وإلا . . فقد يأتي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم . اهـ « فوائد » .

(**وشرطه : موافقة متبوعه في تعريفه**) كالمثال الأول ، أ (**و تنكيره**) كالمثال الثاني ، (**وتأنيثه**) أ(**و تذكيره وإفراده**) أ(**و تثنيته**) أ(**و جمعه ، فهو**) أي : فعطف البيان (**كالنعت**) الحقيقي ، (**يوافق متبوعه في أربعة من عشرة**) هـٰذه السبعة ، وواحد من أوجه الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، (**كما سيأتي**) بيان تمام

كأقسم بالله أبو حفص عمر ، وهٰذا خاتم حديد ، **ومنه** : نحو : ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ﴾ . **وأما التوكيد**. . فهو قسمان أيضاً : **توكيد لفظي** : وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقه ، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملة . **وتوكيد معنوي** : وهو إتباع الاسم المعرفة بألفاظ معلومة ، . . . .

العشرة في (مبحث النعت) ، فمثال موافقته في تعريفه : (كـ) قوله : (**أقسم بالله أبو حفص عمر**) ما مسها من نقب ولا دبر ، (و) مثال موافقته في تنكيره ؛ نحو قولهم : (**هٰذا خاتم حديد**) فـ(حديد) عطف بيان لخاتم .

(ومنه) أي : ومن عطف البيان الموافق لمتبوعه في تنكيره : (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ﴾ فـ(مباركة) صفة لشجرة ، و(زيتونة) عطف بيان لها ، **واعلم** : أنه يفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول بمشتق ، وفي أنه يوضح متبوعه بحسب الذات ، والنعت يوضحه بحسب معنىٰ فيه كالمدح والذم ، وفي كونه يصح إعرابه عطف بيان ، وإعرابه بدل كل من كل ؛ نظراً لكونه مقصوداً بالإسناد إليه .

(**وأما التوكيد**) **لغة** : فهو التقوية والتشديد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ **واصطلاحاً** : (**فهو قسمان أيضاً**) أي : كما أن العطف قسمان :

أحدهما : (**توكيد لفظي** : **وهو إعادة اللفظ الأول**) بعينه ؛ نحو : أخاك أخاك ، (**أو**) ذكر (**موافقه**) أي : مرادفه في المعنىٰ ؛ نحو : هٰذا أسد غضنفر ؛ لدفع غفلة السامع ، ولأجل تقريره وإثباته في ذهنه ، (**اسماً كان**) ذلك اللفظ الأول كما مثلنا ، (**أو فعلاً**) نحو : قام قام زيد ، (**أو**) كان (**حرفاً**) نحو : نعم نعم ، (**أو جملة**) نحو : احبس احبس .

(**و**) **ثانيهما** : (**توكيد معنوي** : **وهو**) أي : التوكيد المعنوي (**إتباع**) أي : إلحاق (**الاسم المعرفة بألفاظ معلومة**) عندهم مذكورة هنا ، ولا يقاس عليها ألفاظ أخر ، قال الأندلسي : التوكيد المعنوي علىٰ ضربين ؛ لأنه إما : أن تكون ألفاظه محصورة أو لا ، والثاني : كثيرة واسع جداً ؛ مثل : ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٞ﴾ فالغرابيب : هو السود في المعنى الإفرادي لا في النسبة والشمول ، ونحو : ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾ وغيرهما مما يراد من اللفظ تمكن المعنىٰ ؛ نحو : (فبما نقضهم ميثاقهم) **ومنها** :

وهي : (النفس) و(العين) و(كلا) و(كلتا) و(كل) . . . .

الألفاظ الموضوعة لهٰذا المعنىٰ ؛ مثل : (إنَّ) و(لام) التوكيد ؛ لأنها نائبة عن تكرار الجملة بلفظها ، **ومنها** : تأكيد المصدر ؛ لأنه نائب عن تكرار الجملة ، فهٰذا كله من التأكيد المعنوي ، وهو مما أغفل النحاة عن ذكره في (باب التوكيد) ، مع أنهم يقولون : (ما) زائدة للتوكيد ، و(إنَّ) حرف توكيد . اهـ

ولم يحد الشارح التوكيد المعنوي ؛ لأنه محصور في ألفاظ معلومة ، **والقاعدة** : أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد . . استغنوا عن حده . اهـ « حمدون » .

(**وهي**) أي : تلك الألفاظ المعلومة : (**النفس** ، **والعين**) وإذا اجتمعت (النفس) و(العين) . . وجب تأخير العين عنها ؛ كجاء زيد نفسه عينه ، وإذا أكد بهما مثنىٰ أو مجموع ، أو ما في معناهما ؛ كالمتعاطفين والمتعاطفات . . جمعا علىٰ (أفعُل) بضم العين علىٰ وزن أفلس ؛ كجاء الزيدان أنفسهما والزيدون أنفسهم .

فإن قلت : لم قالوا في توكيد المثنىٰ بهما : أنفسهما وأعينهما ، ولم يقولوا : نفساهما وعيناهما . . **قلت** : لو قالوا ذلك . . لاجتمع ضميرا تثنية الألف في (نفسا) و(عينا) والثاني (هما) ، وذلك ثقيل يخرج الكلام عن الفصاحة . اهـ « حمدون » ، ولا بد في التوكيد بهما من إضافتهما إلىٰ ضمير مطابق للمؤكد ، ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري .

فإن قلت : يلزم علىٰ إضافة نفس أو عين إلى الضمير المطابق إضافة الشيء إلىٰ نفسه . . **قلت** : إنما يلزم ذلك لو كانا مترادفين ، وهما ليسا كذلك ؛ لأن (نفس) و(عين) أعم من مرجع الضمير ؛ لأنه يؤكد بهما مرجع الضمير وغيره ، و(أو) في قولهم : (يؤكد بالنفس أو بالعين) : للإباحة لا للتخيير خلافاً للمعرب ؛ لأنه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس ، كما مر آنفاً . اهـ « حمدون » .

(**وكلا**) في المثنى المذكر ، (**وكلتا**) في المؤنث ، وإنما يؤكد بهما إن صح وقوع المفرد موقعه ، واتحد معنى المسند إلى المؤكد ؛ كجاء الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، ولا يصح اختصم الزيدان كلاهما ؛ إذ لا يصح اختصم زيد ، ولا يقال : مات زيد وعاش بكر كلاهما ؛ لاختلاف معنى المسند ، (**وكل**) يؤكد به

و(أجمع) و(جمعاء) وجمعهما . ولا بد من إضافة (النفس) و(العين) و(كلا) و(كلتا) و(كل) إلىٰ ضمير مطابق للمؤكَّد ، وإذا اجتمعت (النفس) و(العين) . . وجب تأخير العين عنها ؛ كجاء زيد نفسه عينه ، وإذا أكد بهما مثنى أو مجموع أو ما في معناهما . . جمعا علىٰ أفعُل ؛ كجاء الزيدان أنفسهما ، وجاء الزيدون أنفسهم. ويؤكد بـ(كلا) و(كلتا) المثنىٰ أو ما في معناه إن صح وقوع المفرد موقعه، . . . .

غير المثنىٰ إن كان ذا أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعه ؛ كجاء القوم كلهم .

(**وأجمع**) للمفرد المذكر ، (**وجمعاء**) للمفردة المؤنثة ، (**وجمعهما**) أي : جمع (أجمع) وهو أجمعون ، وجمع (جمعاء) وهو جُمَع بوزن عمر ، ويؤكد بهـٰذه الألفاظ (كل) فتقول : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والزيدون كلهم أجمعون ، والهندات كلهن جمع .

(**ولا بد من إضافة « النفس » و« العين » و« كلا » و« كلتا » و« كل » إلىٰ ضمير مطابق للمؤكَّد**) بفتح الكاف إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً ؛ ليرتبط به ، وليدل علىٰ من هو له كما مثلنا ، وأما قول كُثَيِّر عزة : [من البسيط]

كم قد ذكرتك لو أجزىٰ بذكركم ... يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

فـ(كل) فيه نعت؛ أي: الكاملين في الحسن، كما في: مررت بالرجل كل الرجل.

(**وإذا اجتمعت « النفس » و« العين » . . وجب تأخير العين عنها**) أي : عن النفس (**كجاء زيد نفسه عينه**) ، وإنما وجب تأخيرها ؛ لأن النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير بها عن الجملة ، فالحقيقة مقدمة على المجاز ، (**وإذا أكد بهما مثنى أو مجموع أو ما في معناهما**) أي : في معنى المثنىٰ والمجموع ، وهما المتعاطفان ؛ كجاء زيد وعمرو أنفسهما ، والمتعاطفات ؛ كجاء زيد وعمرو وبكر أنفسهم (. . **جمعا**) أي : جمع (النفس) و(**العين**) وجوباً في الجمع وما في معناه ، ورجحاناً في المثنىٰ وما في معناه جمع قلة ، (**علىٰ أفعُل**) بضم العين (**كجاء الزيدان أنفسهما ، وجاء الزيدون أنفسهم**) .

(**ويؤكد بـ« كلا » و« كلتا » المثنىٰ أو ما في معناه**) كالمتعاطفين (**إن صح وقوع المفرد موقعه**) أي : موقع المثنىٰ ؛ نحو : جاء الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ،

واتحد معنى المسند ؛ كجاء الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما . ويؤكد بـ(كل) غير المثنىٰ إن كان ذا أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعه ؛ كجاء القوم كلهم ، وبعت العبد كله ، والأمة كلها . **وأما البدل** . . فهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة ، . . . . .

فيصح : جاء زيد ، وجاءت هند ، فلا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد ؛ لأن الاختصام لا يقع إلا من اثنين ، (**واتحد معنى المسند**) إلى المؤكد ، فلا يقال : مات زيد ، وعاش عمرو كلاهما ؛ لاختلاف المسند إلى المؤكد كما مر آنفاً ، ومثال ما توفر الشروط فيه (**كجاء الزيدان كلاهما ، و**) خرجت (**المرأتان كلتاهما**) .

(**ويؤكد بـ« كل »**) وكذا (بجميع) و(عامة) وأسقطهما الشارح ؛ لغرابة التأكيد بهما (**غير المثنىٰ**) من مفرد أو جمع (**إن كان**) ذلك الغير (**ذا أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعه**) أي : موقع ذلك الغير ، إما : بنفسه (**كجاء القوم كلهم**) أو جميعهم أو عامتهم ، أو بعامله ؛ أي : بالنظر إلىٰ معنىٰ عامله ؛ كقولك : اشتريت الدار كلها ، (**وبعت العبد كله ، و**) وهبت (**الأمة كلها**) لأنه يصح أن يقال : اشتريت نصف الدار ، أو نصف العبد ، أو نصف الأمة .

(**وأما البدل**) فمعناه **لغة** : العوض ، **ومنه** : قوله تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ ، **واصطلاحاً** : (. . **فهو تابع**) فالتابع جنس يشمل التوابع كلها ، (**مقصود بالحكم**) فالمقصود بالحكم فصل ، أخرج به بقية التوابع ما عدا المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات ، فإن النعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود به متبوعها ، وهي مكملات للمقصود بتخصيصه ، أو رفع الاحتمال عنه وإيضاحه ، وقوله : (**بلا واسطة**) بينه وبين متبوعه المراد بها حرف العطف ، وإلا . . فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ ﴾ ، ونحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ فصل ثانٍ ، أخرج به المعطوف بـ(بل) بعد الإيجاب ؛ نحو : جاء زيد بل عمرو ، فإن (عمراً) هو المقصود بالنسبة ؛ لكن بواسطة وهي (بل) ، وأخرج المعطوف بـ(الواو) ونحوها ، فإن كل واحد منهما من المعطوف ، والمعطوف عليه مقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة . اهـ

وهو أربعة أقسام : **بدل كل من كل** : وهو ما كان مدلوله مدلول الأول ؛ كجاء زيد أخوك ، وسماه ابن مالك : البدل المطابق ؛ لوقوعه فيما لا يطلق عليه كل . **وبدل بعض من كل** : ....

« ابن عقيل » مع « الخضري » ، بخلاف البدل ، فإنه هو المقصود بالحكم فقط ، وظاهر التعريف المذكور : أن المبدل منه ليس مقصوداً بالحكم ، وإنما ذكر توطئه ومقدمة للبدل ؛ لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ؛ ولهـٰذا كان في حكم تكرير العامل عند الجمهور ، ولا ينوي بمتبوعه الطرح ، وقول كثيرين : المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنىٰ غالباً دون اللفظ ؛ بدليل جواز نحو : ضربت زيداً رأسه ؛ إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً . لم يكن للضمير ما يعود إليه ، قاله ابن عنقاء ، ثم البدل يدخل في الأسماء والأفعال ، **وحكمه** : التشريك في الإعراب . اهـ « نزهة » .

(**وهو**) أي : البدل (**أربعة أقسام** : **بدل كل من كل** : **وهو ما كان مدلوله مدلول الأول** ؛ **كجاء زيد أخوك**) زاد بعضهم خامساً ، وهو بدل الكل من البعض ، وجعل منه السيوطي قوله تعالىٰ : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۞ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ فـ(جنات) جمع بدل من الجنة ، وهو مفرد ، والحق أنه : بدل كل من كل ، وأن الجمع في الثاني إنما هو باعتبار الأماكن ، وأن (أل) في الجنة للجنس ، فتصدق بالمتعدد . اهـ « حمدون » ، **الأولىٰ** : أن يقال إن بدل الكل ما اتحد فيه البدل والمبدل منه في الوجود ، فإن زيداً وأخاك موجودان بوجود واحد . اهـ ، وقال في « المطول » : إن بدل الكل من الكل هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه ، وإن كان مفهوماهما متغايرين . اهـ « يس » ، (**وسماه ابن مالك**) في « الألفية » وغيرها : (**البدل المطابق**) مخالفاً لعبارة الجمهور بـ(بدل الكل) (**لوقوعه فيما لا يطلق عليه كل**) أي : لوقوعه في أسماء الله تعالىٰ ؛ كقوله : ﴿ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ ﴾ في قراءة الجر للجلالة ، وهي لا يقال فيها : كل ولا جزء ؛ إذ الكل إنما يقال فيما ينقسم ويتجزأ ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(**و**) **الثاني** : (**بدل بعض من كل**) قليلاً كان ذلك البعض كالثلث ، أو مساوياً أو

وهو ما كان مدلوله جزء الأول ؛ كبعت العبد نصفه ، وأكلت السمكة رأسها . **وبدل اشتمال** : وهو ما كان بينهما تعلق بغير الكلية والجزئية ، وكان البدل بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره ؛ نحو : سلب زيد ثوبه ، وأعجبني بكر حسنه . . . . . .

أكثر ؛ كأكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ، ولا بد فيه وفي بدل الاشتمال من ضمير يعود إلى المبدل منه عند الجمهور ، خلافاً لما في « شرح الكافية » وهو إما : مذكور كما مثلنا ، أو مقدر ؛ نحو : ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ إن جعل بدلاً من الناس ؛ أي : منهم أما بدل الكل.. فلا يحتاج لرابط ؛ لأنه عين المبدل منه في المعنىٰ ؛ كجملة الخبر إذا كانت عين المبتدأ ، وإدخال (أل) علىٰ (كل) و(بعض) خطأ ؛ لملازمتهما الإضافة لفظاً أو نية ؛ كـ(قبل) و(بعد) و(أي) ، وهي لا تجامع مع (أل) لكن جوزه بعضهم كالأخفش والفارسي ؛ لعدم ملاحظة إضافة أصلاً ، وعرفه الشارح بقوله : (**وهو ما كان مدلوله جزء الأول**) مساوياً له كان (**كبعت العبد نصفه**) أو قليلاً ؛ كبعت العبد ثلثه ، (**وأكلت السمكة رأسها**) .

(و) **الثالث** : (**بدل اشتمال**) أي : بدل عن اللفظ الذي اشتمل على البدل ، وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول : وليس مطابقاً ولا بعضاً ، وأكثر ما يكون بالمصدر ؛ نحو : أعجبني الجارية حسنها ، وقد يكون الاسم ؛ نحو : سرق زيد ثوبه ، وعرفه الشارح بقوله : (**وهو**) أي : بدل الاشتمال (**ما كان بينهما**) أي : بين الأول والثاني (**تعلق**) وارتباط (**بغير الكلية**) كما في بدل الكل من الكل ، (**والجزئية**) كما في بدل البعض من الكل ؛ أي : إما : باشتمال الأول على الثاني ؛ نحو : أعجبني زيد علمه ، أو باشتمال الثاني على الأول ؛ نحو : سلب زيد ثوبه ، (**وكان البدل**) ملتبساً بحالة وتلك الحال مصورة (**بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره**) أي : وتلك الحال مصورة بحيثية هي بقاء النفس منتظرة بذكره عند ذكر الأول (**نحو : سلب زيد ثوبه ، وأعجبني بكر حسنه**) وجماله .

واعلم : أنهم اختلفوا هل المبدل منه هو الذي اشتمل على البدل أو العكس ، أو الاشتمال لواحد منهما على الآخر ؟ وإنما المشتمل هو العامل المسند للمبدل منه ؛ إذ كان يحتمل قبل ذكر البدل أن يكون معناه للبدل أو لغيره ، فقولك : (نفعني زيد

وبدل غلط : وهو ما لم يكن جامعاً للأمرين ؛ نحو : جاء زيد غلامه أو حماره . ولا يشترط في البدل موافقته للمبدل منه في التعريف والتنكير ، ولا في الإظهار والإضمار ، فتبدل المعرفة من المعرفة ومن النكرة ، والنكرة من النكرة ومن المعرفة ، ويبدل الظاهر من الظاهر ومن المضمر ، والمضمر من المضمر وكذا من الظاهر عند الجمهور ، وتبدل الجملة من الجملة . . . .

علمه) قبل ذكر البدل وهو علمه ، يحتمل أن يكون نفعه من جهة علمه أو ماله أو ذاته أو غلامه ، فيكون المشتمل حينئذ هو العامل . اهـ « حمدون » .

(و) **الرابع** : (**بدل غلط**) أي : بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً ، وعرَّفه الشارح بقوله : (**وهو**) أي : بدل الغلط (**ما**) أي : بدل (**لم يكن جامعاً للأمرين**) أي : ما ليس جامعاً للأمرين ؛ أي : مشتملاً على الأمرين ؛ يعني : الكلية والجزئية ؛ أي : لم يكن مرتبطاً بالأول بالكلية ولا بالجزئية ، ولا بغيرهما كالاشتمال ؛ أي : لم يكن بينه وبين الأول ارتباط بالكلية ولا بالجزئية ، ولا بغيرهما (**نحو** : **جاء زيد غلامه أو حماره**) .

(**و**) **اعلم** : أنه (**لا يشترط في البدل**) في جميع أنواعه (**موافقته للمبدل منه في التعريف** ، **و**) لا في (**التنكير** ، **ولا في الإظهار والإضمار** ، **فتبدل المعرفة من المعرفة**) نحو : جاء زيد أخوك ، ونحو : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ ﴾ في قراءة من جر ، (**ومن النكرة**) نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ ، (**والنكرة من النكرة**) نحو : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴾ (**ومن المعرفة**) نحو : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ ﴾ ونحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، (**ويبدل الظاهر من الظاهر**) نحو : جاء زيد عمرو ، (**ومن المضمر**) نحو : ضربته زيداً ، (**و**) يبدل (**المضمر من المضمر**) نحو : رأيتك إياك ، (**وكذا**) يبدل المضمر (**من الظاهر عند الجمهور**) أي : عند أكثر النحاة ؛ نحو : رأيت زيداً إياه ، فخالفهم ابن مالك في ذلك ، فمنع وقوع الضميربدلاً من الضمير أو من الظاهر ؛ لعدم السماع ، فإن وقع في الكلام ما يوهم إبدال الضمير من الضمير . . فهو تأكيد ، أو يوهم إبداله من الظاهر . . فمن وضع النحويين ، (**وتبدل الجملة من الجملة**) نحو : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم

وأما النعت.. فهو التابع المشتق أو المؤول به ، المباين للفظ متبوعه . **وفائدته** : توضيح أو تخصيص أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد . . . .

بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ﴾ ، (و) تبدل الجملة (**من المفرد**) كقول الشاعر : [من الطويل]

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرىٰ كيف يلتقيان

فجملة (كيف يلتقيان) بدل اشتمال من (حاجة) و(أخرىٰ) فهما مفردان .

فائدة

[القسمة العقلية في إبدال الاسم من الاسم]

والقسمة العقلية في أوجه إبدال الاسم من الاسم علىٰ ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب تبلغ أربعاً وستين حاصلة من ضرب أقسام البدل الأربعة في ستة عشر ؛ وذلك لأنهما إما : معرفتان أو نكرتان ، أو الأول : معرفة ، والثاني : نكرة ، أو بالعكس ، فهـٰذه أربعة ، وعلىٰ كل منها ؛ أي : بحسب العقل فهما إما : مضمران أو مظهران ، أو الأول : مضمر ، والثاني : مظهر ، أو بالعكس ، فهـٰذه أربعة في الأربعة السابقة بست عشرة ، ثم اضرب فيها أقسام البدل الأربعة بأربع وستين صورة ، وتفصيلها من الجواز والامتناع مذكور في المبسوطات ، وقد أصولناها إلىٰ ألف صورة في كتابنا « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » .

والرابع : ما ذكره بقوله : (**وأما النعت**) **لغة** : فهو وصف الشيء بما هو فيه ، والنعت عبارة الكوفيين ، والوصف والصفة عبارة البصريين ، وهـٰذه الثلاثة ألفاظ مترادفة علىٰ ما هو الحق ، خلافاً لقول من قال : إن النعت خاص بما يتغير كالعقل ، والوصف خاص بما لا يتغير ؛ كوصف الله بالقدم ، قيل : ولذا يقال : أوصافه تعالىٰ ، ولا يقال : نعوته تعالىٰ ، **واصطلاحاً** : (**فهو التابع المشتق أو المؤول به ، المباين للفظ متبوعه**) الموضح لمتبوعه إن كان معرفة ؛ كجاء زيد العاقل ، أو المخصص له إن كان نكرة ؛ كمررت برجل عاقل .

(**وفائدته**) أي : فائدة النعت إما : (**توضيح**) وهو رفع الاشتراك اللفظي في المعارف ، (**أو تخصيص**) وهو رفع الاشتراك المعنوي في النكرات ، (**أو مدح**) كما في البسملة ، (**أو ذم**) كما في الاستعاذة ، (**أو ترحم**) نحو : اللهم ؛ ارحم عبدك المسكين ، (**أو توكيد**) نحو : ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾ ، والمراد بـ(المشتق) : ما دل

ويتبع متبوعه في اثنين من خمسة ، حقيقياً كان أو سببياً ، في واحد من أوجه الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وعلىٰ هـٰذه الخمسة اقتصر الناظم . ثم إن رفع ضمير المنعوت يتبع منعوته في اثنين أيضاً من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفرعيه ، فيصير بهـٰذا مع ما مر مطابقاً له في أربعة من عشرة ، . . .

علىٰ حدث وصاحبه ، وتضمن معنىٰ (فعل) وحروفه ، وهو خمسة أنواع : اسم الفاعل ؛ نحو : هـٰذا رجل ضارب ، واسم المفعول ؛ نحو : هـٰذا عبد مضروب ، والصفة المشبهة ؛ نحو : رأيت رجلاً حسن الوجه ، واسم التفضيل ؛ نحو : مررت برجل أعلم منك ، وأمثلة المبالغة ؛ نحو : مررت برجل ضراب ، والمراد بـ(المؤول بالمشتق) : هو الجامد الذي يفيد من المعنىٰ ما يفيده المشتق ، وتضمن معنىٰ (فعل) دون حروفه ، فأشبه المشتق في إفادة معناه فتجري مجراه ، وقد بسطنا الكلام هنا في « النزهة » فراجعها ، وكذا في « الفتوحات » .

(**ويتبع**) النعت (**متبوعه**) أي : منعوته (**في اثنين من خمسة ، حقيقياً كان أو سببياً**) **فالحقيقي** : هو الذي يرفع ضميراً مستتراً ، يرجع إلى المنعوت ؛ نحو : جاء زيد الفاضل ، **والسببي** : هو الذي يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، يعود علىٰ غيره ؛ نحو : جاء زيد العاقل أبوه ؛ أي : يتبع النعت منعوته مطلقاً في اثنين من خمسة ، (**في واحد من أوجه الإعراب الثلاث**) الرفع والنصب والجر ، **والأفصح** : تأنيث اسم العدد ؛ لأن المعدود مذكر ، (**وواحد من التعريف والتنكير ، وعلىٰ هـٰذه الخمسة اقتصر الناظم**) في البيتين أول الباب .

و(ثم) في قوله : (**ثم إن رفع**) النعت للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعد ما ذكرنا نقول : إن رفع النعت (**ضمير**)اً مستتراً فيه يعود على (**المنعوت يتبع منعوته في اثنين أيضاً**) أي : كما قلنا آنفاً : (يتبع في اثنين مطلقاً) (**من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفرعيه**) التثنية والجمع ، (**فيصير**) النعت الحقيقي (**بهـٰذا**) أي : بتبعيته في اثنين من هـٰذه الخمسة (**مع ما مر**) أي : مع تبعيته في اثنين من الخمسة السابقة أولاً ؛ أي : يصير بهـٰذا مع ما مر (**مطابقاً له**) أي : لمنعوته (**في أربعة من عشرة**) أي : ما لم يمنع مانع ؛ لكون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره ؛

ويسمىٰ حينئذ حقيقياً ، وإن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً . . فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحال محله ، فيفرد لرفعه ذلك ، ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت ؛ كمررت برجلين قائمة أمهما ، وبرجال قائم آباؤهم ، ويسمىٰ حينئذ سببياً . ويجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير . . . .

كصبور وجريح ، وكونه (أفعل) تفضيل مجرداً أو مضافاً لنكرة ، فإنه يلزم الإفراد والتذكير . اهـ « خضري » ، (**ويسمىٰ**) النعت (**حينئذ**) أي : حين إذ تبع منعوته في أربعة من عشرة نعتاً (**حقيقياً**) سمي حقيقياً ؛ لرفعه ضمير المنعوت ، (**وإن رفع**) النعت اسماً (**ظاهراً** ، **أو**) رفع (**ضميراً بارزاً**) لا مستتراً (. . **فهو**) أي : النعت (**بالنسبة**) والاعتبار والنظر (**إلى الخمسة الثانية**) أي : المذكورة قريباً ؛ يعني : التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع (**كالفعل الحال محله**) أي : يجري مجرى الفعل في وجوب تأنيثه بالتاء ؛ لتأنيث مرفوعه ، وفي تجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحىٰ ، سواء كان منعوته مفرداً مؤنثاً أم لا .

نعم ؛ يجوز علىٰ هـٰذه اللغة تكسير الوصف إذا كان مرفوعه جمعاً ؛ كمررت برجل كرام آباؤه ، بل هو الأفصح ؛ لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير ؛ فلم يجر مجراه ، ومقتضىٰ كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحيحاً علىٰ لغة (أكلوني البراغيث) كالفعل ؛ فيقال : مررت برجل كريمين أبواه ، وحسنين غلمانه وهو كذلك ، ومقتضاه أيضاً جواز قولك : مررت برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل ، وبامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث ، وبه صرح بعضهم (سم) اهـ « خضري » .

(**فيفرد لرفعه ذلك**) أي : ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، (**ويطابق**) أي : النعت حينئذ (**في التذكير والتأنيث المرفوع**) أي : مرفوعه (**لا المنعوت**) أي : لا منعوته ؛ وذلك (**كـ**) قولك : (**مررت برجلين قائمة أمهما**) بتأنيث الوصف ، كما تقول : تقوم أمهما ، (**و**) مررت (**برجال قائم آباؤهم**) بإفراد الوصف ، كما تقول : يقوم آباؤهم ، (**ويسمىٰ**) النعت (**حينئذ**) أي : حين إذ رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً (**سببياً**) أي : مجازياً لجريانه علىٰ غير صاحبه ، مع ما بينهما من الملابسة .

(**ويجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير**) مبتدأ محذوف ،

(هو) ، وإلى النصب بتقدير (أعني) مثلاً . **وأما عطف النسق** . . فهو تابع ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها ، ويجري في الأسماء والأفعال ، كما أشار الناظم إليه بقوله : . . . .

تقديره : (« هو » ، **وإلى النصب بتقدير**) فعل محذوف تقديره : (« **أعني** » مثلاً) أي : مثل مثلاً ؛ أعني : وشبهه فالفعلية ؛ كأمدح وأقصد وأذم ، قال ابن مالك في « شرح العمدة » : إذا كان النعت معيناً ، وقطعت إلى النصب . . لم تقدر (أعني) بل (أذكر) ، وهو حسن . « دماميني » اهـ « سجاعي » .

والخامس عطف النَّسَق : أي : المعطوف بالحروف عطف نَسَق بفتح السين ، و(النسق) ما جاء علىٰ نظام واحد ؛ يقال : هـٰذا علىٰ نسق هـٰذا ؛ أي : علىٰ نظمه ، فيسمى التابع المذكور نسقاً ؛ لأن ما بعد حرف العطف علىٰ نظم ما قبله في إعرابه ، والتعبير بالنسق هو اصطلاح الكوفيين ، وهو المتداول علىٰ ألسنة الناس ، وسيبويه وأصحابه يسمونه باب الشركة ؛ لأن هـٰذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها في الإعراب ، وذكره الشارح بقوله : (**وأما عطف النسق**) ، وعبارة « الخضري » هنا : والنَّسَق ـ بفتح السين ـ : اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه علىٰ بعض ، والمصدر نسْقاً بسكونها ، قيل : وبالفتح أيضاً ، ويقال : نسقت الدر نظمته ، ونسقت الشيء بالشيء إذا أتبعته إياه ، والمراد هنا : المنسوق إطلاقاً للمصدر على اسم المفعول ، **والمعنىٰ** : هـٰذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه علىٰ بعض . اهـ (. . **فهو تابع**) أي : لفظ تابع لما قبله ، فـ(التابع) جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله : (**يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف**) العشرة (**الآتي ذكرها**) في كلام الناظم ؛ أي : يتوسط بينهما لفظاً أو تقديراً ؛ لأن الحرف قد يحذف . اهـ « يس » فصل ، أخرج جميع التوابع ، والمراد بتوسط الحرف : أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف ، فلا ترد الصفة المعطوفة علىٰ مثلها ، ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرىٰ ؛ نحو : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ لأن التبعية فيهما حاصلة بغير الحرف ، فإطلاق العطف عليهما مجاز . اهـ « نزهة » ، (**ويجري**) عطف النسق (**في الأسماء والأفعال ، كما أشار الناظم إليه بقوله**) :

وَٱلْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي ٱلْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ ثِبْ وَٱسْمُ لِلْمَعَالِي

أي : يجوز أن يعطف الفعل على الفعل ، كما يجوز ذلك في الاسم ، وذلك كثير لا قليل ، لكن يشترط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال ، سواء اتحد نوعاهما في الفعلية ؛ نحو : ﴿ لِنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ . ومنه : نحو : (ثِبْ واسمُ للمعالي) وقد يقال : هو من عطف الجمل ، أو اختلف ؛ نحو : ﴿ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ . . . .

(والعطف قد يدخل في الأفعال كقولهم ثب واسم للمعالي

أي : يجوز أن يعطف الفعل) عطف نسق (على الفعل) أي : جميع أنواعها بعضها علىٰ بعض ، (كما يجوز ذلك) العطف (في الاسم) أي : أن يعطف بعضه علىٰ بعض ، (وذلك) أي : عطف الفعل بعضه علىٰ بعض (كثير لا قليل) لكن تعبيره بـ(قد) يشعر بقلته في الفعل ، فيجاب عنه : أن قلته في الفعل بالنظر إلىٰ وقوعه في الاسم ، وقوله : (لكن) استدراك علىٰ قوله : (يجوز أن يعطف الفعل على الفعل) ، رفع به توهم جواز عطف الفعل بعضه علىٰ بعض مطلقاً بلا شرط شيء ؛ أي : لكن (يشترط) في عطف الفعل بعضه علىٰ بعض (اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال ، سواء) في جواز العطف حينئذ (اتحد نوعاهما في الفعلية) أي : في المضارعية أو الماضوية (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لِنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾) فاتحد الفعلان في مضارعيتهما واستقبال زمانهما .

(ومنه) أي : ومن اتحاد النوع والزمان (نحو) قول الناظم : («ثِبْ واسم للمعالي» ، وقد يقال : هو) أي : قول الناظم : (ثب واسم للمعالي) (من عطف الجمل) لا من عطف الفعل على الفعل ، ورد هٰذا الاعتراض ؛ بأن نحو : يعجبني أن تقوم وتخرج ، ولم تقم وتخرج ، أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم ، فلولا العطف للفعل وحده . . لم يتأت نصبه أو جزمه . اهـ « صبان » ، وقوله : (أو اختلف) نوعاهما ، معطوف على (اتحد) وذلك كعطف ماض مستقبل المعنىٰ علىٰ مضارع ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ وكعكسه (نحو) قوله : (﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ .

ويجوز أيضاً عطف الاسم على الفعل وبالعكس ، وعطف المفرد على الجملة وبالعكس في الأصح بالتأويل ؛ بأن يكون الاسم يشبه الفعل ، والجملة في تأويل المفرد ؛ نحو : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ ، . . . .

(**ويجوز أيضاً**) أي : كما يجوز عطف الفعل على الفعل ، والاسم على الاسم (**عطف الاسم على الفعل** ، و) يجوز العطف (**بالعكس**) أي : بعكس ما ذكر ، وهو عطف الفعل على الاسم ، ولو حذف (الباء) ، وعطفه علىٰ ما قبله بالرفع . . لكان أخصر وأوضح ، وكذا يقال فيما بعده ، لكن يشترط في الصورتين كون الاسم في معنى الفعل ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ؛ مثال عطف الاسم على الفعل ؛ نحو قوله : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ ومثال عطف الفعل على الاسم ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ ﴾ أي : فالخيول اللاتي أغرن صبحاً فأثرن به نقعاً ، (و) يجوز أيضاً (**عطف المفرد على الجملة**) كقوله : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ ، (و) يجوز العطف (**بالعكس**) أي : بعكس ما ذكر ؛ أي : عطف الجملة على المفرد ؛ نحو : قوله : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ .

وقوله : (**في الأصح**) متعلق بـ(يجوز) فيشمل جميع الصور الأربعة الأخيرة ؛ أي : يجوز العطف في هـٰذه الصور على الأصح ، لكن (بـ) شرط أن يكون الاسم المفرد في (**التأويل**) الجملة كما مر آنفاً (**بأن يكون الاسم يشبه الفعل**) في الدلالة على الحدث ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول ، (و) أن تكون (**الجملة في تأويل المفرد ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾) فيكون (مخرج) معطوفاً علىٰ (يخرج) بتأويله بـ(يخرج) ، **ومقابل الأصح** : ما قاله الزمخشري من أن (مخرج) معطوف علىٰ (فالق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ، ولكل من القولين مرجح ؛ **فمرجح الأول** : سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكر الشيء ومقابله ، **ومرجح الثاني** : عدم التأويل ، والتوافق بين نوعي المتعاطفين . اهـ « تصريح » .

قوله : (وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) ذكر في المغنىٰ ثلاثة أقوال : **الجواز مطلقاً** ، وهو المفهوم من قول النحويين في (باب الاشتغال) مثل : قام زيد

﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ ﴾ ، ونحو : ﴿ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ ، ﴿ بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ .

وَأَحْـرُفُ ٱلْعَطْـفِ جَمِيعـاً عَشَـرَهْ　　مَحْصُـورَةٌ مَـأْثُـورَةٌ مُشْتَهِـرَهْ
ٱلْـوَاوُ وٱلْفَـاءُ وَثُـمَّ لِلْمَهَـلْ　　وَلاَ وَحَتَّـىٰ ثُـمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَـلْ
وَبَعْـدَهَـا لَكِـنْ وَإِمَّـا إِنْ كُسِـرْ　　وَجَاءَ فِي ٱلتَّخْيِيرِ فَٱحْفَظْ مَا ذُكِرْ

وعمرو أكرمته ، أن نصب عمراً أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولىٰ من تخالفهما ، **والمنع مطلقاً** ، **والثالث** : لأبي علي أنه يجوز في (الواو) فقط ، قال : وأضعف الثلاثة القول الثاني ، وقد لهج به الرازي في تفسيره . اهـ « يس » .

ونحو قوله : (﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ ﴾ ، و) مثال عطف المفرد على الجملة ، (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾) لأن قاعداً معطوف علىٰ (لجنبه) ، وهو شبه الجملة ؛ لأنه حال من فاعل (دعانا) ، ومثال عطف الجملة الاسمية على المفرد ؛ نحو قوله : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾) .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

(وأحـرف العطـف جميعـاً عشـرة　　محصـورة مـأثـورة مشتهـرة
الـواو والفـاء وثـم للمهـل　　ولا وحتـىٰ ثـم أو وأم وبـل
وبعـدهـا لكـن وإمـا إن كسـر　　وجاء في التخيير فاحفظ ما ذكر)

(**وأحرف العطف**) أي : والأحرف التي يعطف بواحد منها الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، والجملة على الجملة حالة كونها (**جميعاً**) أي : مجتمعات في العد (**عشرة محصورة**) أي : مضبوطة بالعد ، (**مأثورة**) أي : منقولة عن العرب ، (**مشتهرة**) عند علماء هـٰذا الفن ، ولعله قصد بذلك الرد علىٰ من أنكر أن (إما) المسبوقة بمثلها عاطفة ، وأن العطف بـ(الواو) التي قبلها ، ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع علىٰ كونها غير عاطفة كالأول ؛ تخلصاً من دخول عاطف علىٰ عاطف ، وإنما ذكرت في باب العطف ؛ لمصاحبتها لحرفه ، وفي بعض النسخ : (مسطرة) بدل (مشتهرة) أي : مسطرة في كتب النحاة مكتوبة فيها ، وتلك العشرة قسمان .

. . . .

قسم يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ دون المعنىٰ ، وهو ثلاثة : (بل) و(لا) و(لكن) .

وقسم يقتضي التشريك بينهما في اللفظ والمعنىٰ ، وهو السبعة الباقية من تلك العشرة .

(**الواو**) قدمها ؛ لأنها أمُّ الباب ، لأنها تعطف المصاحب والسابق واللاحق ، وهي موضوعة للدلالة على اجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد ، من غير تقييد بقبلية أو بعدية أو معية أو تعقيب ، بل هي أعم من أن تكون مهملة من الترتيب أو لا على الصحيح ؛ نحو : جاء زيد وعمرو قبله أو بعده أو معه .

(و) **الثاني منها** : (**الفاء**) وهي موضوعة للدلالة على الترتيب والتعقيب ، **والترتيب لغةً** : وضع الشيء في مرتبته ، **واصطلاحاً** : قسمان : **معنوي** : وهو هنا ، أي : في مقام البحث عن (الفاء) لا في مقام (ثم) كون ما بعد (الفاء) واقعاً بعد ما قبلها في الوجود ، كما في : قام زيد فعمرو ، **وذِكري** : وهو هنا أن يكون المذكورُ بعد (الفاء) كلاماً مرتباً في الذكر علىٰ ما قبلها ، وأكثر ما يكون هـٰذا في عطف مفصل علىٰ مجمل ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ الآية : **والتعقيب** : هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة ، لكنه في كل شيء بحسبه ؛ نحو : جاء زيد فعمرو : ونحو : تزوج فولد له ، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته .

(و) **الثالث منها** : (**ثُمَّ**) بضم المثلثة لا بفتحها ؛ لأنها حينئذ ظرف بمعنىٰ هناك ، وليست عاطفة ، وهي موضوعة للدلالة علىٰ ترتيب وقوع الفعل أو ذكره وللتراخي ، وهو المراد بقوله : (وثم) (**للمهل**) أي : للمهلة ؛ أي : للتراخي ، وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائداً علىٰ ما لا بد منه بينهما ؛ نحو : جاء زيد ثم عمرو ، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهملة ؛ أي : بتراخ ، ونحو : غاب زيد ثم حضر ، إذا تأخر في رجوعه .

(و) **الرابع منها** : (**لا**) وهي موضوعة للدلالة علىٰ نفي الحكم عن تاليها ،

. . . .

وقصره علىٰ متلوها ؛ نحو : جاء زيد لا عمرو ، وللعطف بها شروط أربعة : **إفراد معطوفها** ، **وأن تسبق بإيجاب أو أمر** ؛ نحو : جاءني زيد لا عمرو ، واضرب زيداً لا عمراً ، **وألا تجتمع مع عاطف** آخر ، فلا تقول : جاءني رجل ولا عمرو ، **وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر** ، فلا يقال : جاءني رجل لا زيد .

(و) **الخامس منها** : (حتىٰ) وهي كالواو ، ولا تفيد الترتيب ، وهي موضوعة للدلالة على التدريج والغاية ؛ نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، والتدريج انقضاء الشيء شيئاً فشيئاً ، فهو ملزوم للغاية التي هي آخره ، فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل ، وللعطف بها شروط : **أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه** ؛ نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، **أو كبعضه** ؛ نحو : أعجبتني الجارية حتىٰ حديثها ، **وأن يكون غاية في الشرف أو عدمه** ؛ نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة ، **وأن يكون ظاهراً لا مضمراً** ، فلا يجوز : قام الناس حتىٰ أنا ، **وأن يكون مفرداً لا جملة** ، وكونها للعطف قليل في كلامهم ، وقد تكون ابتدائية بمعنىٰ أنها تدخل علىٰ جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب التعلق من حيث المعنىٰ ؛ نحو :

(. . . . . حتـــىٰ مــــاء دجلـــة أشكـــل)

وتكون جارة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ فتحصل أن لـ(حتىٰ) ثلاثة أحوال مختلفة ، و(ثم) في قوله : (ثم) أو بمعنى (الواو) العاطفة ، أو للترتيب الذكري ؛ أي :

(ثم) **السادس منها** : (أو) وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ إحدىٰ خمسة معانٍ مفيدة بعد الطلب إما : التخيير بين المتعاطفين ؛ نحو : تزوج هنداً أو أختها ، أو الإباحة ؛ نحو : تعلم فقهاً أو نحواً ، والفرق بينهما : جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير ، والمراد بالطلب : ما يشمل الأمر والنهي بصيغة الفعل ، أو غيرها كالتمني والعرض ، ومفيدة بعد الخبر إما : الشك من المتكلم ؛ كجاء زيد أو عمرو ، أو التشكيك للسامع ، وهو إيقاع السامع في الشك ، مع كون المتكلم عالماً

. . . .

بالواقع من الأمرين أو الأمور ؛ أي : تعمية الكلام عليه ، ويعبر عنه بالإبهام ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ أو التقسيم ، ويعبر عنه بالتفصيل ؛ نحو : الكلمة إما : اسم أو فعل أو حرف ، أو الإضراب ؛ نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ .

(و) **السابع منها** : (**أم**) وهي تنقسم إلىٰ قسمين : متصلة ومنقطعة .

فالمتصلة : هي الموضوعة للدلالة علىٰ طلب التعيين إن وقعت بعد همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين ، ولا تقع حينئذ إلا بين مفردين ؛ كقولك لبكر : أعندك زيد أم عمرو ؟ إذا كنت عالماً بأن أحدهما عنده ، ولكن لا تعرف عينه ، وطلبت منه تعيينه ؛ ولذا يكون الجواب بالتعيين ، فيقال : زيد أو عمرو ، ولا يجاب بـ(نعم) أو بـ(لا) إذ لا فائدة فيه ، أو الموضوعة للدلالة على التسوية بين أمرين إن وقعت بعد همزة التسوية ، ولا تدخل إلىٰ علىٰ جملة في تأويل مصدر ، ولا يستحق ما بعدها جواباً ؛ لأن الكلام معها خبر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وسميت هـٰذه متصلة ؛ لأنه لا يستغنىٰ بما قبلها عما بعدها وبالعكس .

والمنقطعة : هي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة ، فتكون بمعنىٰ (بل) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ ﴾ وسميت منقطعة ؛ لأنه يستغنىٰ بما قبلها عما بعدها وبالعكس .

(و) **الثامن منها** : (**بل**) وهي موضوعة للدلالة على الإضراب والإعراض عما قبلها ، وللعطف بها ثلاثة شروط : **الأول** : إفراد معطوفها ، وإن وقعت في الجمل . . فهي حرف ابتداء لا عاطفة ، خلافاً لابن مالك ، وحينئذ تكون للإضراب الإبطالي ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ أي : بل هم عباد ، أو للإضراب الانتقالي ؛ نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۞ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۞ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ **والثاني** : ألا تقترنَ بالواو ، **والثالث** : أن تسبق بإيجاب ؛ نحو : قام زيد بل عمرو ، أو أمر ؛ نحو : اضرب زيداً بل عمراً ، أو نهي ؛ نحو : لا تضرب زيداً بل عمراً ، أو نفي ؛ نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا بالاستفهام ؛ فلا يقال : أضربت

ذكر في هـٰذه الأبيات : أن حروف العطف عشرة محصورة بالعد، منقولة عن العرب ، .

زيداً بل عمراً ، ثم إن سبقت بإيجاب أو أمر كما مثلنا . . دلت علىٰ صرف الحكم عن الأول ، وجعله في حكم المسكوت عنه ، وإن سبقت بنهي أو بنفي . . دلت علىٰ تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات نقيضه لما بعدها .

(و) التاسع (**بعدها**) أي : بعد هـٰذه الثمانية (**لكنْ**) بسكون النون لا بفتحها مع التشديد ، فتلك تقدمت في النواسخ ، تعمل عمل (إن) ، وهي هنا موضوعة للدلالة علىٰ تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات نقيضه لما بعدها ؛ نحو : لا تضرب زيداً لكن عمراً ، وللعطف بها ثلاثة شروط : **إفراد معطوفها** ، **وأن تسبق بنفي أو بنهي** ؛ نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيداً لكن عمراً ، **وألا تقترن بالواو** .

(**و**) **العاشر منها** : (**إما**) الثانية المسبوقة بمثلها المقرونة بـ (الواو) (**إن كُسِر**) أولها ؛ أي : المكسورة الهمزة ، (**وجاء**) لفظ (إما) المذكورة مستعملة (**في التخيير**) بين شيئين وفي غيره من معانيها (**فاحفظ ما ذُكِر**) لك أيها السائل من حروف العطف العشرة ، ولا تزد عليها ، بل هي تحفظ ، ولا يقاس عليها ، واقتصر الناظم من معانيها على التخيير ؛ لكونه أشهر معانيها ، وقيدها بقوله : (وإما إن كسر) للاحتراز عن (أما) المفتوحة ؛ فإنها غير عاطفة ، بل تلك حرف متضمن لمعنى الشرط ، مؤول عند سيبويه بـ (مهما يكن من شيء) وهي ـ أعني : (إما) المكسورة الهمزة المقصودة هنا ـ موضوعة للدلالة على التخيير ؛ نحو : تزوج إما هنداً وإما أختها ، أو على الإباحة ؛ نحو : تعلم إما فقهاً وإما نحواً ، إن وقعت بعد الطلب ، وللدلالة على الإبهام ؛ نحو : أنا وأنت إما علىٰ هدىً أو علىٰ ضلال ، أو على الشك ؛ نحو : قرأت إما سورة كذا وإما سورة كذا ، أو على التفصيل ؛ نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ، أو على التقسيم ؛ نحو : الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ، إن وقعت بعد الخبر ، قال الفاكهي : وهي مثل أو في إفادة معانيها المتقدمة سوى الإضراب ، فلا تفيده .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**ذكر**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**في هـٰذه الأبيات**) الثلاثة : (**أن حروف العطف عشرة محصورة**) في العشرة (**بالعد**) أي : بتعدادها فرداً فرداً ، (**منقولة**) كلها (**عن**) فصحاء (**العرب** ،

مشتهرة عند علماء هـٰذا الفن ، ولعله قصد بذلك الرد علىٰ من أنكر أن (إما) المسبوقة بمثلها عاطفة ، وأن العطف بـ (الواو) التي قبلها ، ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع علىٰ كونها غير عاطفة كالأولىٰ ؛ تخلصاً من دخول عاطف علىٰ عاطف ، وإنما ذكرت في (باب العطف) لمصاحبتها لحرفه . . . .

مشتهرة) كلها (**عند علماء هـٰذا الفن**) يعني : فن النحو ، (**ولعله**) أي : ولعل الناظم (**قصد بذلك**) القول ؛ أي : بقوله (مأثورة مشتهرة) (**الرد علىٰ من أنكر أن** « **إما** » **المسبوقة بمثلها عاطفة**) كابن مالك في « الألفية » ، (و) زعم (**أن العطف**) يكون (**بـ** « **الواو** » **التي**) ذكرت (**قبلها**) لا بها ، و(أما) الأولىٰ فغير عاطفة ، بل هي للتفصيل فقط ، (**ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع علىٰ كونها غير عاطفة كالأولىٰ ؛ تخلصاً**) أي : تبرؤاً (من) ورطة (**دخول عاطف علىٰ عاطف**) لامتناع اجتماع حرفي عطف أحدهما لغو ، وإن العطف إنما هو بـ (الواو) و(إما) حرف تفصيل لا حرف عطف ، أتىٰ بها لإفادة إحدى المعاني المذكورة في (أو) ، وهـٰذا القيل هو الأصح ، واختاره ابن مالك كما مر آنفاً .

(**وإنما ذكرت في** « **باب العطف** » **لمصاحبتها لحرفه**) أي : العطف الذي هو (الواو) ، وأما (إما) الأولىٰ . . فلا خلاف في أنها غير عاطفة ؛ لأنها تعترض بين العامل ومعموله ؛ كقام إما زيد وإما عمرو . اهـ « خضري » . وأما (إما) الثانية . . فالقول المحقق فيها أنها ليست عاطفة ؛ لأن العاطف إنما هو (الواو) التي قبلها الملازمة غالباً ، وقيل : دائماً للدخول عليها ، والعاطف لا يدخل علىٰ مثله ، ولأن وقوعها بعد (الواو) مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد (الواو) مسبوقة بمثلها في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها ، و(لا) هـٰذه غير عاطفة بالإجماع ، فلتكن (إما) كذلك ، ولا يلزم من كونها بمعنىٰ (أو) أن تكون عاطفة ، فإن معنىٰ (أن) المصدرية معنىٰ (ما) المصدرية ، والأولىٰ ناصبة للمضارع دون الثانية ، فتنبه .

والحاصل : أن الراجح أن (إما) في نحو : تزوج إما هنداً وإما أختها لمجرد التفصيل ، والعاطف (الواو) ، ومقابله أنها عاطفة ، و(الواو) زائدة . اهـ « أبو النجا » .

وحروف العطف قسمان : **قسم يقتضي التشريك في الإعراب والحكم** ، وهو سبعة : (الواو) و(الفاء) و(ثم) و(حتىٰ) و(أو) و(إما) و(أم) ، **وقسم يقتضي التشريك في الإعراب فقط** ، وهو ثلاثة : (بل) و(لكن) و(لا) . وإنما تعددت حروف العطف ؛ لتعدد معانيها فـ (الواو) لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم ، ....

(**وحروف العطف قسمان : قسم**) منهما (**يقتضي التشريك**) بين المعطوف والمعطوف عليه (**في الإعراب ، و**) في (**الحكم**) أي : في المعنىٰ ، (**وهو**) أي : هٰذا القسم (**سبعة**) أحرف : (« **الواو** » و« **الفاء** » و« **ثم** » و« **حتىٰ** » و« **أو** » و« **إما** » و« **أم** » ، **وقسم**) منهما (**يقتضي التشريك**) بينهما (**في الإعراب فقط**) لا في الحكم ، (**وهو**) أي : هٰذا القسم (**ثلاثة**) أحرف : (« **بل** » و« **لكن** » و« **لا** ») .

(**وإنما تعددت حروف العطف ؛ لتعدد معانيها**) وهٰذا توطئة لقوله :

(**فـ« الواو » : لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم**) وكذا في الإعراب ؛ أي : موضوعة لمطلق الجمع ، **والمعنىٰ** : أنها موضوعة لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقييد ولا ترتيب ، بل أعم من أن تكون مهملة أو لا على المذهب الصحيح . اهـ « أبو النجا » .

ومعنىٰ قوله : (لمطلق الجمع) أي : عن التقييد جمعية أو غيرها ، فهو بمعنى الجمع المطلق ، فلا فرق بين العبارتين ، وأما الفرق بين : مطلق ماء وماء مطلق . . فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك . اهـ « خضري » .

تَنْبِيهٌ
[وقوع الواو زائدة]

زعم الكوفيون : أن (الواو) تقع زائدة ، فيكون دخولها كخروجها ، وجعلوا منه قوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۞ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ فالأولىٰ فيهما أو الثانية زائدة ، وما بعدها جواب (إذا) و(لما) ، وقيل : هما عاطفتان ، أو للحال بتقدير (قد) ، والجواب فيهما ؛

لا تفيد ترتيباً ولا معية؛ بدليل صحة نحو: اشترك زيد وعمرو، فيعطف بها سابق ولاحق ومصاحب، و(الفاء) للترتيب والتعقيب، فيعطف بها لاحق متصل؛ نحو: تزوج زيد فولد له؛ إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل، مع لحظة الوطء ومقدمته، . .

أي: كان كيت وكيت، والزيادة ظاهرة في قوله: [من الطويل]

فما بال من أسعىٰ لأجبر عظمه حفاظاً وينوي من سفاهته كسرى

وقوله: [من الكامل]

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني

فإن ما بعد إذا الفجائية لا يقترن بالواو، وجملة (ينوىٰ) حال من (من) وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو، إلا أن يقدر له مبتدأ؛ أي: وهو ينوي، أفاده في « المغني » اهـ « خضري »، وجملة (الواو) في كلام العرب ستة: عاطفة واستئنافية ومعية وزائدة وحالية وناصبة للمضارع؛ أي: مفيدة للتشريك بين المتعاطفين في المعنىٰ والإعراب.

(**لا تفيد ترتيباً ولا معية؛ بدليل صحة نحو**) قولهم: (**اشترك زيد وعمرو، فيعطف بها سابق**) علىٰ لاحق؛ نحو: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾، (**ولاحق**) علىٰ سابق؛ نحو: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾، (**ومصاحِب**) بكسر الحاء علىٰ مصاحَب بفتحها؛ نحو: ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾.

(**و«الفاء»**) مفيدة (**للترتيب والتعقيب**)، وتقدم بيان معناها في شرحنا، (**فيعطف بها لاحق متصل؛ نحو: تزوج زيد فولد له؛ إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل**) ستة أشهر، (**مع لحظة الوطء ومقدمته**) من القبلة والمعانقة والمباشرة، وتعقيب كل شيء بحسبه.

قوله: (و« الفاء » للترتيب) وهو وضع كل شيء في مرتبته، والمراد به هنا: كون ما بعد (الفاء) واقعاً بعد ما قبلها في الوجود، وهو الترتيب المعنوي، كما في: قام زيد فعمرو، أو في الذكر، وهو الترتيب الذكري، وهو أن يكون المذكور بعد (الفاء) كلاماً مرتباً في الذكر علىٰ ما قبلها، وأكثر ما يكون هـٰذا في عطف مفصل علىٰ مجمل؛ نحو: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي ﴾ الآية.

و(ثم) للترتيب والمهلة ؛ أي : التراخي في الزمان ، فيعطف بها لاحق منفصل ؛ نحو : غاب زيد ثم حضر ، ويعطف بـ (لا) بعد مثبت لنفي الحكم عن تاليها ، وقصره علىٰ متلوها ؛ . . . .

(والتعقيب) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة ، لكنه في كل شيء بحسبه ؛ نحو : جاء زيد فعمرو خطاباً لمن عرف مجيئهما ، ولم يعرف التعقيب فيهما ، إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد ، ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها ، ونحو : دخلت مكة فالمدينة ، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ، ونحو : تزوج زيد فولد له ، إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل ، ولا يرد قوله تعالىٰ : ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ لأن فيه حذف (الفاء) مع ما عطفت ، والتقدير : فمضت مدة فخلقنا المضغة ، أو إن (الفاء) نابت عن (ثم) ، وعطف التعقيب على الترتيب من عطف الخاص على العام . اهـ «أبو النجا» ، و(الفاء) في كلام العرب عشرة : عاطفة وفصيحية وتعليلية وتفريعية وسببية وتفصيلية وناصبة ورابطة وزائدة واستئنافية .

(و«ثُمَّ») بضم المثلثة موضوعة (**للترتيب**) أي : ترتيب وقوع الفعل علىٰ ما مر (**والمهلة ؛ أي : التراخي في الزمان**) وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائداً علىٰ ما لا بد منه بينهما أخذاً مما مر ؛ ولذا لا تجيء (ثم) للسببية ؛ لأنه لا تراخي في المسبب عن السبب التام ، بخلاف (الفاء) فتقول : أملته فمال ، وأقمته فقام ، ولا تقول : أملته ثم مال ، ولا أقمته ثم قام ، وقد تأتي بمعنى (الواو) نحو : ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ بدليل : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ واعترض كون (ثم) للترتيب بقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ فإن الأمر بالسجود وقع من الله تعالىٰ قبل خلقنا وتصويرنا ، فأين الترتيب ؟ **وأجيب** : بأن الترتيب في التقدير ، فإن الله تعالىٰ قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الأزل ، والأمر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما . اهـ « أبو النجا » ، (**فيعطف بها**) أي : بـ (ثم) (**لاحق منفصل**) عن سابق (**نحو : غاب زيد ثم حضر**) .

(**ويعطف بـ « لا » بعد مثبت لنفي الحكم عن تاليها**) أي : رفعه عنه (**وقصره**) أي : قصر الحكم (**علىٰ متلوها**) أي : على المعطوف عليه ، وتخصيصه به ،

نحو : زيد كاتب لا شاعر ، ويعطف بـ(حتىٰ) بعض علىٰ كل ولو تقديراً ؛ نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، وقوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتىٰ نعله ألقاها

أي : ألقىٰ ما يثقله حتىٰ نعله ، . . . .

والمعنىٰ : لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عما بعدها ، وقصره علىٰ ما قبلها ؛ نحو : جاء زيد لا عمرو ؛ فالمجيء في هٰذا المثال ثابت لزيد منفي عن عمرو ، و(**نحو : زيد كاتب لا شاعر**) رداً علىٰ من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة ، فيكون قصر إفراد أو اتصافه بالشعر ، فيكون قصر قلب . اهـ « مجيب » .

(**ويعطف بـ « حتىٰ » بعض علىٰ كل ولو**) كان كونه بعضاً (**تقديراً**) أي : تأويلاً ؛ مثال الأول : (**نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، و**) مثال الثاني ـ أعني : التقديري ـ كـ (**قوله**) أي : ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله : [من الكامل]

(**ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتىٰ نعله ألقاها**)

علىٰ قول من نصب (نعله) ، فإن ما قبلها ، وهو (ألقى الصحيفة) و(الزاد) في تأويل ألقىٰ ما يثقله ونعله بعض ما يثقله ، قال أبو البقاء : فيكون معطوفاً على الصحيفة ، وأما من رفع نعله . . فعلى الابتداء ، و(ألقاها) خبره ، وأما من جرها . . فعلىٰ أن (حتىٰ) جارة ، و(ألقاها) توكيد ، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، يفسره (ألقاها) فـ (ألقاها) على الأول توكيد ، وعلى الثاني تفسير .

وكان من قصة المتلمس : أنه وطرفةَ هجيا عمرو بن هند ، ثم مدحاه بعد ذلك ، فكتب لكل منهما صحيفة إلىٰ عامله بالحيرة ، وأمره فيها بقتلهما ، وختمها ، وأوهما أنه كتب لهما بصلة ، فلما دخلا الحيرة . . فتح المتلمس الصحيفة ، وفهم ما فيها ، فألقاها في نهر الحيرة ، وفر إلى الشام ، وأما طرفة . . فأبىٰ أن يفتحها ، ودفعها إلى العامل فقتله . اهـ من « التصريح » .

والتقدير : (**أي : ألقىٰ ما يثقله حتىٰ نعله**) ، ومعنىٰ قوله : (ولو تقديراً) أي : يعطف بـ (حتىٰ) بعض علىٰ كل ولو كان كونه بعضاً بالتأويل والتقدير لا بالصريح ،

ولا يكون المعطوف بها إلا اسماً ظاهراً ؛ غايةً لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة أو ضعف ؛ نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وغلبك الناس حتى النساء ، وقوله :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم ... تهابوننا حتىٰ بنينا الأصاغرا

ويعطف بـ (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة : **بعد الطلب** . . . .

والشاهد فيه : حيث عطف بـ (حتىٰ نعله) مع أنه ليس جزءاً مما قبله ، وهو الصحيفة والزاد ، ولا كالجزء منهما ؛ لأنه علىٰ تأويل (ألقىٰ ما يثقله) ولا شك أن النعل جزء مما يثقل . اهـ « أبو النجا » ، (**ولا يكون المعطوف بها**) أي : بـ (حتىٰ) (**إلا اسماً ظاهراً**) لا ضميراً ، كما هو شرط في مجرورها إن جَرَّت ، فلا يجوز : قام الناس حتىٰ أنا ، ولا ضربت القوم حتىٰ إياك ، وهـٰذا الشرط ذكره ابن هشام ، قال في « المغني » : ولم أقف عليه لغيره . اهـ « تصريح » ، ولا يكون المعطوف بها أيضاً إلا (**غاية**) وآخراً (**لما قبلها في شرف**) وفضل ، (**أو**) في (**إهانة**) وخسة ، (**أو**) في (**قوة**) وشدة ، (**أو**) في (**ضعف**) مثال الشرف : (**نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، و**) مثال الإهانة والخسة : (**غلبك الناس حتى النساء ، و**) مثال القوة والضعف ؛ نحو : (**قوله**) أي : قول الشاعر : [من الطويل]

(**قهرناكم حتى الكماة فأنتم ... تهابوننا حتىٰ بنينا الأصاغرا**)

و(الكماة) جمع كمي ، وهو الرجل الشجاع ، و(الأصاغر) جمع صغير كأكابر جمع كبير .

(**ويعطف بـ « أو » لـ**) إثبات (**أحد الشيئين**) مبهماً ؛ نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، (**أو**) لإثبات أحد (**الأشياء**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾ الآية . اهـ « مجيب » .

وهي (**مفيدة بعد**) ما يدل علىٰ (**الطلب**) أي : **بعد** صيغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب ؛ إذ لا طلب في الإباحة والتخيير ، ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر ، بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام ؛ نحو : أزيد عندك أو عمرو ؟ والتمني ؛ نحو : ليت لي فرساً أو حماراً ، والتحضيض ؛ نحو : هلا تتعلم الفقه أو

إما : التخيير بين المتعاطفين ؛ نحو : تزوج زينب أو أختها ، أو الإباحة ؛ نحو : تعلم فقهاً أو نحواً ، والفرق بينهما : جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير .
وبعد الخبر إما : الشك من المتكلم ؛ كجاء زيد أو عمرو ، أو التشكيك للسامع ؛ أي : إيقاعه في الشك ، ويعبر عنه بالإبهام ؛ نحو : ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ ، أو التقسيم ؛ نحو : الكلمة : اسم أو فعل أو حرف ، . . . .

النحو ، والعرض ؛ نحو : هلا تضرب زيداً أو عمراً . اهـ « يس » ، (**إما : التخيير بين المتعاطفين ؛ نحو : تزوج زينب أو أختها ، أو الإباحة ؛ نحو : تعلم فقهاً أو نحواً ، والفرق بينهما**) أي : بين التخيير والإباحة : (**جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير**) ، فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزوج ؛ لامتناع الجمع بين الأختين ، ويجوز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة ، فيجوز الجمع بين تعلم الفقه والنحو .

(و) مفيدة (**بعد الخبر**) وهو مقابل الطلب ؛ أي : الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب (**إما : الشك من المتكلم**) وهو تردد المتكلم ، فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم (**كجاء زيد أو عمرو**) إذا لم تعلم أيهما قام ، (**أو التشكيك للسامع ؛ أي : إيقاعه في الشك ، ويعبر عنه**) أي : عن التشكيك (**بالإبهام**) بالباء الموحدة ؛ أي : تعمية المتكلم على المخاطب المراد مع علم المتكلم بالحال ؛ أي : إخفاء المتكلم على السامع مراده ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ قال الدماميني : والشاهد في (أو) الأولىٰ والثانية ، **والمعنىٰ** : وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين : كونه علىٰ هدىٰ أو كونه في ضلال مبين ، أخرج الكلام في صورة الاحتمال ، مع العلم بأن من وحد الله وعبده . . علىٰ هدىٰ ، وأن من عبد غيره من جماد أو غيره . . فهو في ضلال مبين . اهـ

(**أو**) مفيدة بعد الخبر (**التقسيم ؛ نحو : الكلمة : اسم أو فعل أو حرف**) قاله ابن مالك في « الخلاصة » و« أصلها » ، وعدل عنه في « التسهيل » و« شرحه » إلى التفريق المجرد . اهـ « تصريح » ، قال في « شرحه » : التعبير به أولىٰ من التعبير بالتقسيم ؛

أو الإضراب ؛ نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ . ومثل (أو) في إفادة ما تقدم سوى الإضراب (إما) المقرونة بـ (الواو) المسبوقة بمثلها ، واقتصر الناظم على التخيير ؛ لكونه أشهر معانيها ، وقيدها بقوله : (وإما إن كُسِر) للاحتراز عن (أما) المفتوحة ؛ فإنها غير عاطفة ، بل حرف متضمن لمعنى الشرط مؤول عند سيبويه بـ (مهما يكن من شيء) . . . .

لأن استعمال (الواو) في التقسيم أجود ، قال الدماميني : لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد علىٰ وجه يكونان به متباينين إلىٰ آخر ما ذكره الشيخ يس في « حاشيته على التصريح » ، وهو كلام لا طائل تحته .

(أو) مفيدة (**الإضراب**) كـ « بل » مطلقاً عند الكوفيين وأبي علي الفارسي وابن برهان (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أي : بل يزيدون ، وقيل : المعنىٰ إلىٰ مئة ألف عند الناس ، أو يزيدون عند الناس ؛ لأن الله تعالىٰ لا يشك . اهـ « مختار » ، ومثل له في « التصريح » بقوله : نحو : أنا أخرج ، ثم تقول : أو أقيم ، أضربت عن الخروج ، ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت : لا بل أقيم ، حكى الفراء : اذهب إلىٰ زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم ، نقله عنه في « شرح الكافية » ، ونقل ابن عصفور عن سيبويه : أنه أثبت لـ (أو) الإضراب بشرطين : تقدم نفي أو نهي وتكرير العامل ؛ نحو : لست زيداً أو لست عمراً ، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً . اهـ من « التصريح » ، وفي كونها للإضراب أقوال متلاطمة ، راجع « يس على التصريح » .

(**ومثل « أو » في إفادة ما تقدم سوى الإضراب**) أي : في كونها مفيدة بعد الطلب التخيير أو الإباحة ، وبعد الخبر الشك أو التشكيك أو التقسيم (**إما**) الثانية (**المقرونة بـ « الواو » المسبوقة بمثلها ، واقتصر الناظم**) في بيان معناها (**على التخيير ؛ لكونه أشهر معانيها ، وقيدها**) الناظم أيضاً (بـ) كسر همزتها في (**قوله : « وإما إن كُسِر »**) تْ همزتها (**للاحتراز عن « أما » المفتوحة**) الهمزة (**فإنها غير عاطفة ، بل حرف متضمن لمعنى الشرط**) والتعليق ، (**مؤول عند سيبويه بـ « مهما يكن في شيء »**) وعند الأخفش بـ (إن يكن من شيء) ، وتقدم الخلاف فيها عن الشارح آنفاً ، وقولهم :

ويعطف بـ (أم) بعد همزة التسوية ؛ نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، . .

(إما المكسورة الهمزة) وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم ، وهي الفصحىٰ ، وقد تبدل ميمها ياءً مع كسر الهمزة وفتحها ، وأصلها : (إن) ضُمَّت إليها (ما) ، وهي حرف عطف إذا كانت مسبوقة بمثلها ؛ أي : غالباً مفيدة ما أفادت (أو) في الحالتين ؛ أي : في حالة وقوعها بعد الطلب ، ووقوعها بعد الخبر ، **مثالها في التخيير** : تزوج إما هنداً وإما أختها ، وفي الإباحة : تعلم إما فقهاً وإما نحواً ، وفي الشك بعد الخبر : جاء إما زيد وإما عمرو ، إذا لم تعلم الجائي منهما ، **ومثال الإبهام** : قام إما زيد وإما عمرو ، إذا كنت تعلم القائم منهما ، ولكن أردت الإبهام على السامع ، **وفي التقسيم** ؛ نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ وانتصابها على الحال من (الهاء) في (هديناه) ، **ومعناه** : بينا له الطريق وأوضحناه ، فالحال إما مقدرة ؛ لأن المراد بالشكر العمل بما بين له ، والعمل ليس مقارناً للعامل ، وكذلك الكفر ، فاحتيج إلى الحكم بكون الحال مقدرة ، وقيل : إنها غير عاطفة كالأولىٰ ، وإن العطف إنما هو بـ (الواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف ، يكون أحدهما لغواً ، وإن (إما) حرف تفصيل ، أتىٰ بها ؛ لإفادة المعاني المذكورة في (أو) كالأولىٰ ، فإنها حرف تفصيل لا حرف عطف باتفاق النحاة ، وهـٰذا القيل هو الأصح ، واختاره ابن مالك في « الألفية » وغيرها ، كما مر آنفاً . اهـ من « الكواكب » .

(**ويعطف بـ « أم »**) الواقعة (**بعد همزة التسوية**) أي : بـ (أم) الواقعة بعد الهمزة الواقعة بعد لفظة (سواء) ونحوها (كما أدري) و(ما أبالي) و(ليت شعري) نحو : ما أبالي أزيد قائم أم قاعد ؛ أي : ما أبالي بقيامه أم قعوده ، وهي الداخلة علىٰ جملة في تأويل مصدر ، ولا يستحق ما بعدها جواباً ؛ لأن الكلام معها خبر ، والكثير وقوع هـٰذه بين جملتين فعليتين (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾) أي : الإنذار وعدمه سواء عليهم ، فجملة ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ في تأويل مصدر وإن لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك المصدر ، علىٰ أنه مبتدأ مؤخر ، و(سواء) خبر مقدم له ، وهو مصدر يستوي في الإخبار به المفرد وغيره ، وسميت (أم) هـٰذه والتي بعدها متصلة ؛ لأنها لا يستغنىٰ بما قبلها عما بعدها وبالعكس ، وتقول في هـٰذه عند

وبعد همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين ؛ نحو : **أزيد عندك أم عمرو ؟ والمعنىٰ** : أيهما عندك ؟ ولهٰذا يُجاب بتعيين أحدهما ، لا بعندي أحدهما ؛ لأنه معلوم للسائل ، وتسمىٰ حينئذ : متصلة ، فإن وقعت بعد غير ذلك . . كانت منقطعة بمعنىٰ (بل) مختصة بالجمل ؛ نحو : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ . . . .

الإعراب : (أم) حرف تسوية وعطف ، وفي الآتية : (أم) حرف تعيين وعطف ؛ يعني : في قوله : أزيد عندك أم عمرو ؟

(و) يعطف بها أيضاً (**بعد همزة يطلب بها وبـ « أم » التعيين**) لأحد الشيئين المجهول عند المتكلم ، وهي المذكورة بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ « أم » تعيينُ أحد الشيئين المجهولِ عند المتكلم (**نحو**) قولك : (**أزيد عندك أم عمرو ؟ والمعنىٰ** : **أيهما عندك ؟ ولهٰذا يجاب بتعيين أحدهما ، لا بعندي أحدهما ؛ لأنه**) أي : لأن كون أحدهما عنده (**معلوم للسائل**) فلا فائدة في الجواب بـ (عندي أحدهما) ، ولا تقع (أم) هٰذه إلا بين مفردين ، (**وتسمىٰ**) أم (**حينئذ**) أي : حين إذ وقعت بعد همزة التسوية ، أو بعد همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين : (**متصلة**) لأنهما لا يستغنىٰ بما قبلهما عما بعدهما وبالعكس ، وفي « الخضري » : سميت متصلة ؛ لوقوعها بين شيئين لا يكتفىٰ بأحدهما عن الآخر ؛ لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد ، وتسمىٰ : أم المعادلة أيضاً ؛ لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام ، وهي منحصرة في النوعين ، ويجب فيهما كما في « الهمع » تأخر المنفي ، فيمتنع قولك : سواء علي ألم يقم زيد أم قام .

(**فإن وقعت**) أم (**بعد غير ذلك**) أي : بعد غير همزة التسوية ، وغير همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين (. . **كانت**) أم (**منقطعة بمعنىٰ « بل »**) سميت منقطعة ؛ لانقطاع الجملة التي بعدها عن الجملة التي قبلها ، فلا تعلق لأحدهما بالأخرىٰ . اهـ « خضري » ، (**مختصة بالجمل**) خلافاً لابن مالك محتجاً بقوله : (إنها لإبل أم شاء) وغيره يقدر مبتدأ ، ويقول : بل هي شاء ، سواء تجردت عن استفهام وتسوية أصلاً ؛ بأن دخلت على الخبر المحض ؛ نحو : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ أو سبقت باستفهام بغير الهمزة (**نحو**) : ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ (أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ

﴿ وَٱلنُّورُۗ ﴾ أي : بل هل . ويعطف بـ (بل) بعد النفي أو النهي ؛ لتقرير حكم متلوها ، وإثبات نقيضه لتاليها ؛ نحو : ما جاءني زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً . . . .

﴿ وَٱلنُّورُ ﴾ **أي** : بل **هل**) تستوي الظلمات والنور ، أو سبقت بمهمزة لغير التسوية وطلب التعيين ؛ كالإنكار والنفي في نحو : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ ، وكالتقرير ؛ أي : جعل الشيء مقرراً ثابتاً ؛ نحو : ﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ ﴾ فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنىٰ (بل) كما في الدماميني ؛ لأنه يكفي في صحة كلام أحد المذكورين ؛ لانقطاع كل عن الآخر . اهـ « خضري » باختصار .

(**ويعطف بـ** « بل » **بعد النفي أو النهي** ؛ لتقرير) وإثبات (**حكم متلوها**) وهو المعطوف عليه ، (**وإثبات نقيضه**) أي : نقيض حكم متلوها وضده (**لتاليها**) أي : لتالي (بل) وهو المعطوف ؛ مثال النفي (**نحو**) قولك : (**ما جاءني زيد بل**) جاءني (**عمرو**) ، (**و**) مثال النهي ؛ نحو قولك : (**لا تضرب زيداً بل عمراً**) وللعطف بها شرطان :

الأول : إفراد معطوفها ، فإن وقعت في الجمل . . فهي حرف ابتداء لا عاطفة ، خلافاً لابن مالك ، وحينئذ ؛ أي : حين إذ وقعت في الجمل تكون للإضراب الإبطالي ؛ نحو : ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ أي : بل هم عباد ، أو تكون للإضراب الانتقالي ؛ نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۞ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۞ بَلْ تُؤْثِرُونَ ﴾ الآية .

والشرط الثاني : أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي لا استفهام ، فلا يقال : أضربت زيداً بل عمراً ؟ ثم إن سبقت بالإيجاب ؛ نحو : قام زيد بل عمرو ، أو بالأمر ؛ نحو : اضرب زيداً بل عمراً . . دلت علىٰ صرف الحكم عن الأول ، وجعله في حكم المسكوت ؛ بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلىٰ نقله ؛ أي : الحكم للثاني ، فكأن المتكلم قال : أحكم على الثاني ولا أتعرض للأول ، وإن سبقت بالنفي ؛ نحو : ما قام زيد بل عمرو ، أو بالنهي ؛ نحو : لا تضرب زيداً بل عمراً . . كان الأول باقياً علىٰ حكمه ، وحكم بضد حكمه للثاني . اهـ « أبو النجا » .

ومثلها في ذلك (لكن) ، ويشترط في العطف بها إفراد معطوفها ، ووقوعه بعد نفي أو نهي ، وعدم اقترانها بـ (الواو) فإن تلتها جملة ، أو تلت واواً ، أو وقعت بعد إثبات . . فهي حرف ابتداء ، وإن وقعت (بل) بعد الإيجاب . . كانت لنقل الحكم من متلوها ، . . . .

(**ومثلها**) أي : ومثل (بل) (**في ذلك**) أي : في تقرير حكم متلوها ، وإثبات نقيضه لتاليها (**لكنْ**) العاطفة بسكون النون ، كما تقدم (**ويشترط في العطف بها**) أي : بـ (لكن) ثلاثة شروط : **الأول** : (**إفراد معطوفها**) فإن دخلت علىٰ جملة ؛ نحو : قول الشاعر : [من البسيط]

إن ابـن ورقـاء لا تخشـىٰ بـوادره ... لكـن وقـائعـه فـي الحـرب تنتظـر

كانت حرف ابتداء واستدراك ، (**و**) **الثاني** : (**وقوعه**) الصواب : (وقوعها) بتأنيث الضمير ؛ أي : وقوع (لكن) (**بعد نفي أو نهي**) لا إيجاب ، فإن سبقت بإيجاب ؛ نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم . . كانت حرف ابتداء أيضاً ، (**و**) **الثالث** : (**عدم اقترانها بـ « الواو »**) وإن اقترنت بـ (واو) . . كانت حرف ابتداء ؛ كقوله : ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ أي : ولكن كان رسول الله ، فليس المنصوب معطوفاً بـ (الـواو) لأن متعـاطفـي (الـواو) المفـرديـن لا يختلفـان بـالإيجـاب والسلـب . اهـ « أبو النجا » .

وذكر الشارح محترزات هٰذه الشروط الثلاثة بقوله : (**فإن تلتها**) أي : تلت (لكن) ووقعت بعدها (**جملة**) كالبيت السابق آنفاً ، (**أو تلت**) هي ؛ أي : تلت (لكن) (**واواً**) ، ووقعت بعد (الواو) كالآية المذكورة ، (**أو وقعت**) (لكن) (**بعد إثبات**) وإيجاب ؛ نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم (. . **فهي**) أي : فلكن في هٰذه الأحوال الثلاثة (**حرف ابتداء**) واستدراك لا عاطفة ؛ لعدم توفر شروطها ، ثم بعد ما أنهى الكلام علىٰ (لكن) . . رجع إلىٰ تكملة أحكام (بل) ، فقال : (**وإن وقعت « بل » بعد الإيجاب**) محترز قوله سابقاً : (ويعطف بـ « بل » بعد النفي أو النهي ، لتقرير حكم متلوها ، وإثبات نقيضه لتاليها) (. . **كانت لنقل الحكم**) أي : حكم الكلام (**من متلوها**) أي : من المعطوف عليه إلىٰ تاليها والمعطوف به ،

وصيرورته كالمسكوت عنه ، وإثباته لتاليها ؛ نحو : جاءني زيد بل عمرو ، واضرب زيداً بل بكراً . . . .

(**وصيرورته**) أي : صرورة متلوها ، وجعله (**كالمسكوت عنه**) الذي لم يحكم عليه بشيء ، (**وإثباته**) معطوف علىٰ قوله : (لنقل الحكم) أي : ولإثبات حكم متلوها (**لتاليها**) أي : لتال (لكن) المعطوف بها ؛ مثال وقوعها بعد الإيجاب : (**نحو : جاءني زيد بل عمرو ، و**) مثال الأمر ؛ نحو : (**اضرب زيداً بل بكراً**) .

تَنْبِيهٌ

[جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر]

يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر ، لكن إذا عطف علىٰ ضمير الرفع المتصل . . وجب الفصل بينه وبين المعطوف ، فتقول : دخلت أنا وزيد ، ودخلنا نحن وزيد ، ودخلوا هم وزيد ، وإذا عطف على الضمير المجرور . . وجب إعادة الجار مع المعطوف ، فتقول : هٰذا لي ولزيد ، ومررت بك وبعمر ، وسألت عنك وعن بكر . اهـ « تحفة الأحباب » .

* * *

. . . .

(باب ما لا ينصرف)

أي : هٰذا باب معقود في بيان أحكام الاسم الذي لا يقبل الصرف ؛ أي : التنوين والجر بالكسرة ؛ لوجود علتين فرعيتين معتبرتين من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، أو وجود علة واحدة تقوم مقامهما .

واعلم : أن الاسم المعرب قسمان : منصرف وغير منصرف .

فالأول : وهو الغالب في الأسماء ما دخله الصرف ؛ أي : تنوين التمكين وجُرَّ بالكسرة ، واحترزنا بتنوين الصرف عن تنوين المقابلة ، وهو اللاحق بجمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، فإنه يصحب غير المنصرف منه ؛ كأذرعات وعرفات وهندات ، علمُ امرأة كما يصحب المنصرف منه ، وهو ما كان باقياً علىٰ جمعه ؛ كمسلمات وهندات جمعاً .

والثاني : وهو غير المنصرف ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول ما فيه علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، أو ما فيه علة واحدة تقوم مقام تلك العلتين ، سواء كان مفرداً أو جمعاً ، مكسراً ظاهر الإعراب أو مقدرة ، وإنما منع من الصرف ؛ لشبهه بالفعل في اشتماله علىٰ علتين فرعيتين مختلفتين ، مرجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، أو علة فرعية تقوم مقام العلتين المذكورتين ، وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان : **إحداهما** : ترجع إلى اللفظ ، وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين ، والمشتق فرع المشتق منه ، وأما عند الكوفيين . . فالعلة شبه التركيب ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والاسم يدل على الذات فقط ، والمركب فرع المفرد ، والمصدر عندهم مشتق من الفعل ، والفرعية اللفظية عندهم التركيب ، **وثانيتهما** : ترجع إلى المعنىٰ ، وهو احتياجه إلى الفاعل في الإفادة ، وما يحتاج فرع لما لا يحتاج ؛ فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنىٰ ، فإذا شابه الاسمُ الفعلَ في اشتماله علىٰ مطلق العلتين ،

. . . .

لا علىٰ عين العلتين اللتين في الفعل . منع منه شيئان ممنوعان في الفعل ، وهما الكسرة والتنوين .

ثم اعلم : أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع : **الأولىٰ** : صيغة منتهى الجموع ، وهو كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان ؛ كمساجد ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ؛ كمصابيح ، **والثانية** : التأنيث ، وهو ثلاثة أنواع : تأنيث بالألف مقصورة كانت أو ممدودة ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث معنوي ، **والثالثة** : العلمية ، **والرابعة** : العجمة ، **والخامسة** : وزن الفعل ، **والسادسة** : زيادة الألف والنون ، **والسابعة** : العدل ، **والثامنة** : التركيب ، **والتاسعة** : الوصف ، وقد جمعها العلاَّمة الإمام النحوي بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله تعالىٰ في بيت من البسيط :

اجمــع وزن عــادلاً أنــث بمعــرفــة　　　ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

بتثليث (ميم) كملا ، وألفه للإطلاق ، **ومعنى البيت بطريق الرمز ظاهر** ؛ لأن قوله : (اجمع) إشارة إلى الجمع المتناهي ، وقوله : (وزن) إشارة إلىٰ وزن الفعل ، و(عادلاً) إلى العدل ، و(أنث) إلى التأنيث ، و(معرفة) إلى العلمية ، و(ركب) إلى التركيب ، و(زد) إلىٰ زيادة الألف والنون ، و(عجمة) إلى العجمة ، (فالوصف) إلى الوصفية (قد كملا) تكميل بيت **وأما بطريق معنى الكلمات فمعناه** : اجمع أيها المؤمن جميع أعمالك في طرفي النهار حسنها وسيئها ، وزنها بميزان الشرع حالة كونك عادلاً مقسطاً في وزنها ؛ لتشكر ربك علىٰ حسناتها ، وتستغفر عن سيئاتها ، أَنِّث وقلل بمعرفتك ، واحسب نفسك من أجهل الناس ؛ لئلا يورث إكثارها العُجب فتهلك ركب عجمة وجهلاً علىٰ نفسك ، وزد عليها عجمة فوق عجمة ، فحينئذ قد كمل ، واستجمع فيك أوصاف الرجال الكَمَلَة ، وأخلاقهم الحميدة ، هٰكذا ظهر للفهم السقيم في معنىٰ هٰذا البيت .

وتلك التسع قسمان : **أحدهما** : ما استقل بمنع الصرف ، وهو شيئان : **الأول** : صيغة منتهى الجموع ؛ لأن كونه جمعاً بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ؛ لأن الجمع فرع

هَـٰذَا وَفِي ٱلأَسْمَاءِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ   فَجَـــرُّهُ كَنَصْبِـــهِ لاَ يَخْتَلِـــفْ
وَلَيْـسَ لِلتَّنْـوِيـنِ فِيـهِ مَـدْخَـلُ   لِشِبْهِـهِ ٱلْفِعْـلَ ٱلَّـذِي يُسْتَثْقَـلُ

المفرد ، وكونه أقصى الجموع بخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ **والثاني** : ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ؛ لأن دلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، ولزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ .

والقسم الثاني : ما لا يستقل بمنع الصرف ، وهي البقية وبعض الثانية ، وهو التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي ، وهـٰذا القسم الثاني علىٰ قسمين أيضاً : **قسم منهما** : يمنع مع الوصف ، وهو ثلاثة : العدل مع الوصف ؛ كمثنىٰ وثلاث ورباع ، والوزن مع الوصف ؛ كأحمر وأفضل ، وزيادة الألف والنون مع الوصف ؛ كسكران . **وقسم منهما** : يمنع مع العلمية ، وهو ستة : وزن الفعل مع العلمية ؛ كأحمد ، والعجمة مع العلمية ؛ كإبراهيم وإسماعيل ، والتركيب مع العلمية ؛ كبعلبك ، والعدل مع العلمية ؛ كعمر وزفر ، والتأنيث مع العلمية ؛ كفاطمة وزينب ، وزيادة الألف والنون مع العلمية ؛ كعثمان . اهـ من « الفتوحات » .

والحاصل : أن المانع مع العلمية سبعة ، ومع الوصفية ثلاثة ، والمستقل بالمنع اثنان . اهـ « خضري » ، وتسمية كل واحدة منها علة بمعنىٰ أن لها مدخلاً في العلية ، ففيه تجوز ، والعلة في الحقيقة مجموع شيئين منها ، أو ما قاما مقامهما .

فهـٰذه الأمثلة المذكورة كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف أو تتل (أل) ، فإنها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل ؛ لدخول ما هو من خواص الاسم عليها ؛ نحو : مررت بأفضلكم وبالأفضل منكم ، ولكل من هـٰذه العلل شروط ، كما سنشير إليها إن شاء الله تعالىٰ في مواضعها .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(هـٰذا وفي الأسماء ما لا ينصرف   فجـــره كنصبـــه لا يختلـــف
وليـس للتنـوين فيـه مـدخـل   لشبهـه الفعـل الـذي يستثقـل)

(**هـٰذا**) أي : خذ هـٰذا المذكور من الإعراب وهو الجر بالكسرة ، فإنه حكم غالب الأسماء ، ولا يخفىٰ ما في قوله : (هـٰذا) من حسن التخلص ، وهو الانتقال من فن

الاسم المعرب إما : منصرف أو لا ؛ **فالمنصرف** : ما دخله الصرف ؛ أي : تنوين التمكين ، وجر بالكسرة ، **وغير المنصرف** : ما منع منهما ، . . . .

من الكلام إلىٰ فن آخر مع المناسبة بينهما ، ويسمىٰ براعة المخلص ، وإن لم تكن بينهما مناسبة . . يسمى اقتضاباً ، كما هو معلوم عند البديعيين .

و(الواو) في قوله : (**وفي الأسماء**) للاستئناف ؛ أي : وفي الأسماء المعربة (**ما لا ينصرف**) أي : ما لا يقبل تنوين الصرف والجر بالكسرة ، (**فجره**) أي : فجر ما لا ينصرف يكون بالفتحة نيابة عن الكسرة (**كنصبه**) أي : كما يكون نصبه بالفتحة على الأصل ، (**لا يختلف**) جره نصبه في كونه بالفتحة ، فهٰذا تصريح بما علم من التشبيه ؛ أي : فحكمه أن نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان ، (**وليس للتنوين**) أي : لتنوين الصرف لا تنوين المقابلة كما مر (**فيه**) أي : فيما لا ينصرف (**مدخل**) أي : دخول ، فهو مصدر ميمي من (دخل) ، جاء على القياس الصرفي بمعنى الدخول ؛ أي : وليس للتنوين دخول فيه (**لشبهه**) أي : لشبه ما لا ينصرف (**الفعل الذي يستثقل**) أي : يعد ثقيلاً ؛ لكونه مركباً ؛ أي : لكون مدلوله غير مركباً من الحدث والزمان ، بخلاف الاسم ، فإنه خفيف لبساطته ؛ أي : لكون مدلوله غير مركب وهو الذات ، أو المعنىٰ فقط ؛ أي : لشبهه الفعل الثقيل بوجود علتين ، أو ما في معناهما فيه ، فلما شابهه في ذلك . . ثقل فحمل عليه في الحكم ، فمنع مما منع منه الفعل ، وهو الجر والتنوين .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**الاسم المعرب**) خرج به المبني ؛ لأن الصرف ومنعه لا يدخلانه (**إما :**) هو (**منصرف أو لا**) يكون منصرفاً .

(**فالمنصرف**) هو (**ما دخله الصرف ؛ أي : تنوين التمكين ، وجر بالكسرة**) ، واحترز بـ(تنوين التمكين) عن تنوين المقابلة ، كما في (أذرعات) و(عرفات) فإن تنوينهما تنوين المقابلة الذي يكون في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، فإنه يصحب غير المنصرف منه؛ كأذرعات كما يصحب المنصرف منه ؛ كهندات جمعاً لا علماً . اهـ « خضري » .

(**وغير المنصرف**) : هو (**ما منع منهما**) أي : من التنوين والجر بالكسرة ،

وجر بالفتحة ، والغالب في الأسماء أن تكون مصروفة ، كما يومىء إليه قوله : (هـٰذا وفي الأسماء ما لا ينصرف) أي : خذ هـٰذا المذكور من الإعراب ، فإنه حكم غالب الأسماء ، وفي الأسماء ما لا ينصرف . **وحكمه** : أن نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان ، وإنما منع من التنوين والجر بالكسرة ؛ لشبهه بالفعل ؛ لكونه فرعاً من جهتين بوجود علتين فيه ، أو ما في معناهما ، كل واحدة فرع لشيء ، . . . .

(**وجر بالفتحة**) لوجود علتين ، (**والغالب**) أي : الكثير (**في الأسماء أن تكون مصروفة**) أي : منونة مجرورة بالكسرة ، (**كما يومىء**) ويشير (**إليه**) أي : إلىٰ أن الغالب فيه الصرف (**قوله**) أي : قول الناظم رحمه الله تعالىٰ : (« **هـٰذا ؛ وفي الأسماء ما لا ينصرف** » **أي : خذ هـٰذا المذكور من الإعراب**) من أول الكتاب إلىٰ هنا ، الذي هو الجر بالكسرة والتنوين ، (**فإنه**) أي : فإن هـٰذا المذكور السابق (**حكم غالب الأسماء**) أي : غالب الأسماء المعربة ، (**و**) لكن (**في الأسماء**) المعربة (**ما لا ينصرف**) أي : ما لا يجر بالكسرة .

(**وحكمه**) أي : حكم ما لا ينصرف : (**أن نصبه وجره بالفتحة**) نيابة عن الكسرة ؛ لمنعه من دخول الكسرة عليه ؛ لوجود علتين فيه حالة كونه نصبه وجره (**لا يختلفان**) في كون علامتهما الفتحة ، (**وإنما منع**) الاسم الذي لا ينصرف (**من التنوين والجر بالكسرة ؛ لشبهه بالفعل**) في مطلق وجود علتين فرعيتين ، وإن لم تكن العلتان فيه عين العلتين الفرعيتين في الفعل ، وإنما قلنا : (لشبهه بالفعل) (**لكونه**) أي : لكون الاسم الذي لا ينصرف (**فرعاً**) لغيره (**من جهتين**) جهة اللفظ ، وجهة المعنىٰ (**بـ**) سبب (**وجود علتين**) فرعيتين (**فيه**) أي : فيما لا ينصرف ، (**أو**) بسبب وجود (**ما في معناهما**) فيه ؛ أي : بسبب وجود علة واحدة تكون في حكمهما ؛ أي : في حكم العلتين الفرعيتين في منع الصرف ؛ بتنزيلها منزلة العلتين ؛ أي : بسبب وجودها فيه أشبه الفعل .

وقوله : (**كل واحدة**) من العلتين (**فرع لشيء**) آخر صفة لـ (علتين) ، وقوله : (بوجود علتين) أي : فرعيتين : لفظية ومعنوية ، مختلفتين جهة ؛ وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه ، وفي المعنىٰ لاحتياجه في إيجاد معناه إلى

كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين : اشتقاقه من الاسم، وافتقاره إليه، فلما شابهه في ذلك . . ثقل فحمل عليه في الحكم، فمنع مما منع منه الفعل ، وهو الجر والتنوين .

الفاعل ، وهو لا يكون إلا اسماً ، فتوقف وجود الفعل علىٰ وجود الاسم لفظاً ومعنىً من جهتين مختلفتين ، فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك ؛ أي : من جهتين مختلفتين . . فقد أشبه الفعل ، فيعطىٰ حكمه ، وهو المنع من الصرف تخفيفاً ؛ لثقله بشبه الفعل الثقيل ، فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً ؛ كرجل وفرس ؛ لأنه مفرد جامد نكرة مذكر ، وما فيه فرعية واحدة ؛ كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير ، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ، ومرجعه اللفظ ، وكذا ما فيه فرعيتان في اللفظ فقط ؛ كأجيمال فيه الجمع فرع الإفراد ، والتصغير فرع التكبير ، أو في المعنىٰ فقط ؛ كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ، ولزوم التأنيث فرع عدمه ، ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنىٰ من جهة واحدة ؛ كدريهم فإن فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير ، وهما فرعان عن عدمهما ، وكل منهما نشأ عن التصغير ، فكل ذلك مصروف ؛ لعدم شبه الفعل فيما مر . اهـ « خضري » ، (**كما أن الفعل فرع**) أي : متفرع (**عن الاسم من جهتين**) مختلفتين :

أحدهما : (**اشتقاقه من الاسم**) بالجر بدل من جهتين ، ويصح رفعه كما عليه حلنا ، وهـٰذا علىٰ مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فقالوا : إن المصدر مشتق من الفعل ، فالفرعية اللفظية علىٰ مذهبهم التركيب ؛ لأن الاسم كالمفرد لبساطة مدلوله ، والفعل كالمركب ؛ لأن مدلوله الحدث والزمان . اهـ « يس » .

(**و**) **ثانيهما** : (**افتقاره**) أي : افتقار الفعل (**إليه**) أي : إلى الاسم في إفادة المعنىٰ ؛ لأنه يفتقر إلىٰ فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ، (**فلما شابهه**) أي : فلما شابه الاسم الفعل (**في ذلك**) أي : في وجود علتين فرعيتين فيه (. . **ثقل**) الاسم كالفعل ، (**فحمل**) الاسم المشابه به (عليه) أي : على الفعل (**في الحكم**) أي : في حكم الفعل ، الذي هو منعه من التنوين والجر ، (**فمنع**) الاسم المشابه بالفعل في ذلك ، (**مما منع منه الفعل ، وهو الجر والتنوين**) ، ولكن الممنوع في الفعل الجر بالكلية ، وفي الاسم غير المنصرف الجر بالكسرة .

وعلل منع الصرف تسعة ، يجمعها قوله :

اجمــع وزن عــادلاً أنــث بمعــرفــة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وتسمية كل واحدة منها علة . . . .

(**وعلل منع الصرف**) أي : والأسباب التي يمنع بسببها الاسم من الصرف (**تسعة**) عند الجمهور لا زائد عليها ، **المعنوية منها اثنتان** : العلمية والوصفية ، **وباقيها لفظية** ، حتى التأنيث المعنوي ؛ لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير ، وبتأنيث فعله مثلاً .اهـ « خضري » ، وقيل : هي عشرة ، والعاشر : الألف الزائدة في آخر العلم ، سواء كانت للإلحاق ؛ كأرطى اسم بنت ، أو التكثير ؛ كقبعثرى اسم موضع ، وقيل : أحد عشر ، هٰذه العشرة والحادي عشر مراعاة الأصل ؛ نحو : أحمر بعد التنكير ، وقيل : العلل اثنان فقط : الحكاية والتركيب ؛ فالحكاية في وزن مع الوصف ؛ كأحمر ، أو مع العلمية ؛ كيزيد لأنه كما لم يدخلها كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية . . لم يدخلهما بعد النقل ، وأما التركيب . . ففي البواقي ؛ كتركيب التأنيث مع العلمية وهٰكذا .اهـ « يس » .

وتلك التسع : **وزن الفعل** : وهو فرع وزن الاسم ؛ إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر ، فإذا وجد في الاسم وزن **الفعل** . . كان فرعاً بالنسبة إلىٰ وزنه ، **والتركيب** : وهو فرع الإفراد ، **والعجمة** : وهي فرع العربية ؛ لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلىٰ ما يأخذونها من غيرها ، **والتعريف** : وهو فرع التنكير ، **والعدل** : وهو فرع المعدول عنه ، **والوصف** : وهو فرع الموصوف ، **والجمع** : وهو فرع الواحد ، **وزيادة الألف والنون** : وهي فرع المزيد عليه ، **والتأنيث** : وهو فرع التذكير .اهـ « مجيب » ، (**يجمعها**) أي : يجمع تلك العلل التسع (**قوله**) أي : قول الإمام العلاّمة النحوي ، بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي ، رحمه الله تعالىٰ : [من البسيط]

(**اجمــع وزن عــادلاً أنــث بمعــرفــة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا**)

بتثليث (ميم) كملا ، وألفه للإطلاق ، وقد مر شرح هٰذا البيت في كتابنا ، فراجعه .

(**وتسمية كل واحدة منها**) أي : من العلل التسع (**علة**) ومانعاً مجاز ، كما في

بمعنىٰ أن لها مدخلاً في العِلِّيَّة ففيه تجوز ، والعلة في الحقيقة مجموع شيئين منها ، أو ما قام مقام ذلك . **واعلم** : أن ما لا ينصرف قسمان : **قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة** ، وهو خمسة أنواع ، **وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة** ، وهي ستة أنواع ، فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً ، وبدأ منها بالقسم الأول ، فقال :

مِثَالُهُ أَفْعَلُ فِي ٱلصِّفَاتِ ... كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي ٱلشِّيَاتِ

« المجيب » أي : مجاز مرسل من إطلاق ما للكل على البعض ، وقوله : (**بمعنىٰ أن لها**) خبر المبتدإ ؛ أي : وتسمية كل واحدة منها علة كائن بمعنىٰ أن لها ؛ أي : أن لكل واحدة منها (**مدخلاً**) أي : دخولاً (**في العِلِّيَّة**) أي : في كونها علة لنع الصرف ، (**ففيه**) أي : ففي تسمية كل واحدة منها علة (**تجوز**) أي : ارتكاب مجاز مرسل كما مر آنفاً ، (و) إلا . . فـ (**العلة**) المانعة للصرف (**في الحقيقة مجموع شيئين**) أي : علتين (**منها**) أي : من العلل التسع ، (**أو ما**) أي : أو مانع واحد (**قام**) ونزِّل (**مقام ذلك**) أي : مقام علتين فرعيتين ؛ أي : أو علة واحدة قامت مقام علتين ، وهي صيغة منتهى الجموع ، وألف التأنيث مطلقاً ، ومعنىٰ قوله : (فالعلة مجموع شيئين) إذ كل منهما جزء مانع وجزء علة ، والمانع التام والعلة التامة ، إنما هو مجموع اثنين **منها** ، أو واحدة تقوم مقامهما . اهـ « مجيب » .

(**واعلم : أن ما لا ينصرف قسمان : قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة ، وهو خمسة أنواع**) وهي الوصف ، وألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وزيادة الألف والنون ، وصيغة منتهى الجموع ، والعدل ، (**وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة ، وهي ستة أنواع :**) التأنيث بغير ألف ، ووزن الفعل ، والعدل ، والعجمة ، والتركيب ، وزيادة الألف والنون ، (**فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً ، وبدأ منها**) أي : من تلك الإحدىٰ عشرة (**بالقسم الأول**) وهو ما يمتنع صرفه معرفة ونكرة ، (**فقال**) رحمه الله تعالىٰ :

(**مثاله أفعل في الصفات ... كقولهم أحمر في الشيات**)

(**مثاله**) أي : مثال ما لا ينصرف (**أفعل**) أي : ما جاء علىٰ وزن (أفعل) الذي هو من أوزان الفعل في الأصل ؛ كأكرم وأعلم حالة كونه مستعملاً (**في الصفات**)

أي : مثال ما لا ينصرف ما جاء علىٰ وزن (أفعل) من الصفات ؛ كأحمر وأبيض في الشيات ؛ أي : في الألوان ، وأفضل وأحسن في غيرها ، والمانع له من الصرف : الصفة ووزن الفعل ، لكن يشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران : **أحدهما** : أن يكون وصفاً في الأصل ؛ ....

وذلك (**كقولهم**) أي : كقول العرب : زيد (**أحمر**) ، وعمرو أبيض ، وبكر أسود (**في**) بيان (**الشيات**) والصفات ؛ أي : في بيان شيات الإنسان وصفاته وألوانه ، جمع شية ، وهو اللون ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾ أي : كقولهم أحمر وأبيض في بيان الشيات والألوان ، وأحسن وأجمل وأكرم وأعلم في بيان الصفات ، التي ليست من الألوان ؛ كالكرم والحسن والجمال والعلم ، والمانع له من الصرف وزن الفعل ، وهي علة لفظية فرع في الاسم ؛ لأن هـٰذا الوزن أصل في الفعل ، وهو أولىٰ به ؛ لدلالة الهمزة فيه علىٰ معنى التكلم ، وما كانت الزيادة فيه لمعنىً . . فهو أصل في ذلك الوزن والصفة ، وهي علة معنوية فرع عن الجمود ؛ لاحتياجها إلىٰ موصوف تنسب إليه ، بخلاف الجامد كأحمد .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : مثال ما لا ينصرف** ما **جاء علىٰ وزن** « **أفعل** » من **الصفات**) لا من الأعلام ؛ وذلك (**كـ**) قولهم : زيد (**أحمر** ، **و**) عمرو (**أبيض في**) بيان (**الشيات** ؛ **أي** : **في**) بيان (**الألوان**) جمع لون ، وهو عرض يقوم بالجسم ، (**و**) كقولهم : بكر (**أفضل**) علماً ، (**وأحسن**) خلقاً (**في غيرها**) أي : في غير الألوان ، (**والمانع له**) أي : لما جاء علىٰ وزن (أفعل) (**من الصرف**) والتنوين والجر بالكسرة ، علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما : (**الصفة**) وهي علة ترجع إلى المعنىٰ ، (**ووزن الفعل**) لأن هـٰذا الوزن أصل في الفعل ؛ لدلالة الهمزة فيه علىٰ معنىً كما مر آنفاً ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (مثال ما لا ينصرف ما جاء علىٰ وزن أفعل) ، رفع به توهم عدم اشتراط شيء في منعه من الصرف ؛ أي : لكن (**يشترط فيه**) أي : في منع ما جاء علىٰ وزن (أفعل) من الصرف (**بالنسبة إلىٰ**) كون (**الصفة**) علة في منعه من الصرف (**أمران**):

(**أحدهما** : **أن يكون**) ما كان علىٰ وزن (أفعل) (**وصفاً**) للشيء (**في الأصل**)

بأن يكون من أول الأمر دالاًّ على الوصفية ؛ ليخرج ما وضع اسماً للعدد ، ثم عرضت له الوصفية ؛ ولهٰذا صرف (أربع) في نحو : مررت بنسوة أربع ؛ لأنه وضع اسماً للعدد ، فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ له من الوصفية . **والثاني** : ألا يقبل (التاء) إما : لأنه لا مؤنث له ؛ كأكمر لعظيم الكمرة ، وآدر لمن بخصيتيه نفخ ، أو له مؤنث لكنه علىٰ وزن (فعلاء) أو (فُعْلىٰ) كأحمر وحمراء وأفضل وفضلىٰ ، بخلاف نحو : أرمل ؛ فإنه يقبل (التاء) ، فيقال : أرملة ، فهو منصرف ، . . . .

أي : في أصل وضعه (**بأن يكون من أول الأمر**) أي : من أول وضعه (**دالاًّ على الوصفية**) أي : علىٰ كونه وصفاً لموصوف آخر ، وإن غلبت عليه الاسمية (**ليخرج ما وضع اسماً للعدد**) المعين كـ (أربع) ، (**ثم**) بعد وضعه اسماً للعدد (**عرضت له الوصفية**) أي : كونه وصفاً لموصوف آخر ؛ لأنه لا اعتبار للوصفية العارضة لإلغائها (**ولهٰذا**) أي : ولأجل اشتراط كونه وصفاً في أصل وضعه (**صرف « أربَع »**) بفتح الباء الموحدة ، وأرنب بمعنىٰ ذليل (**في نحو**) قولك : (**مررت بنسوة أربع ؛ لأنه وضع**) في أصله (**اسماً للعدد**) المعلوم (**فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ له من الوصفية**) فإن أربعاً في أصل وضعه اسم للعدد المخصوص ، لكن العرب وصفت به ، **فهو منصرف** نظراً إلىٰ أصل وضعه ، والتمثيل به لذلك ؛ أي : لما عرضت له الوصفية لا ينافي أن فيه ملغياً آخر ، وهو قبوله (التاء) ، لكن الأولى التمثيل بـ (أرنب) بمعنىٰ جبان ، فإنه منصرف مع عدم قبوله (التاء) لعروض وصفيته . اهـ « خضري » .

(**و**) الشرط (**الثاني** : **ألا يقبل**) ما كان علىٰ وزن (أفعل) (**التاء**) أي : (تاء) التأنيث (**إما** : **لأنه لا مؤنث له**) أي : لذلك الوزن (**كأكمر**) الذي يقال (**لعظيم الكمرة**) أي : لكبير الحشفة ، (**و**) كـ (آدر) الذي يقال (**لمن بخصيتيه**) أي : ببيضتي أنثييه (**نفخ**) أي : ورم وانتفاخ ، (**أو**) كان (**له مؤنث لكنه**) أي : لكن مؤنثه (**علىٰ وزن « فعلاء »** ، **أو**) علىٰ وزن (**فُعْلىٰ**) بضم الفاء وسكون العين ؛ وذلك (**كأحمر وحمراء**) راجع لـ (فعلاء) ، (**وأفضل وفضلىٰ**) راجع لـ (فعلىٰ) ، وذلك (**بخلاف نحو** : **أرمل**) في قولك : مررت برجل أرمل ؛ أي : فقير ، (**فإنه يقبل « التاء »** ، **فيقال** :) مررت بامرأة (**أرملة**) ، وهي من لا زوج لها ، (**فهو منصرف**)

وأما أدهم وأرقم وأبطح ونحوها . . فغير مصروفة ، كما يعلم مما مر ، فإنها وضعت صفات ، فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ لها من الاسمية ، وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها .

خرج بـ (رجل أرمل) قولهم : عام أرمل ؛ أي : قليل المطر ، فإنه لا يصرف ؛ لأن يعقوب حكىٰ فيه سنة رملىٰ ، فلا يقبل (التاء) اهـ « خضري » .

(**وأما أدهم**) الذي يقال للقيد الذي يوثق ويقيد به الرجل ، نظير الأغلال والسلاسل التي في الأيدي والأعناق ، والأدهم في الأصل ، وصف لكل ما فيه دهمة ؛ أي : سواد ثم صار علماً للقيد ، فغلبت عليه الاسمية ، (**وأرقم**) وهو في الأصل صفة لكل ما فيه سواد وبياض ، ثم صار اسماً لذكر الحية الذي فيه نقط بيض وسود ، فغلبت عليه الاسمية ، وفي « القاموس » : الأرقم أخبث الحيات وأطلبها للناس ، أو ما فيها سواد وبياض ، أو ذكر الحيات ، أو الأسود الحية العظيمة . اهـ ، (**وأبطح**) وهو في الأصل وصف للمكان المستوي ، ثم صار اسماً للرمل المستوي ، فغلبت عليه الاسمية (**ونحوها**) كأجدل ، وهو في الأصل وصف لبيض الحمام ، ثم صار اسماً لصقر ، وفي المثل : (بيض القطا يحضنه الأجدل) ، يضرب للوضيع يؤويه الشريف ، **والأفعىٰ** : هو في الأصل وصف للحية الخبيثة ، ثم صار علماً لها ، **وأخيل** : هو في الأصل وصف لطائر أخضر ، علىٰ جناحه نقط ؛ كالخيلان جمع خال ، وهي نقطة تخالف لون البدن ، والعرب تتشاؤم به ، تقول : (أشأم من أخيل) ، ثم صار علماً لذلك الطائر (. . **فغير مصروفة**) عند الجمهور نظراً إلىٰ كونها في الأصل وصفاً لما ذكر ، والاسمية فيها عارضة ملغية (**كما يعلم**) عدم صرفها (**مما مر**) آنفاً ؛ يعني : قوله : (بأن يكون من أول الأمر دالاً على الوصفية) .

وقوله : (**فإنها**) علة لمحذوف ، تقديره : وإنما قلنا : غير مصروفة ؛ لأنها أي : لأن هـٰذه الأسماء (**وضعت**) في أصلها (**صفات**) لما سبق ، (**فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ لها من الاسمية**) لما ذكر ؛ لأن الاسمية العارضة لا يلتفت إليها ، (**وربما اعتد**) ونظر (**بعضهم**) أي : بعض النحاة ، وهو غير الأخفش . اهـ « خضري » ، (**باسميتها**) أي : باسمية هـٰذه الأسماء لما ذكر ؛ أي : بالاسمية العارضة لها بعد أن كانت وصفاً لها في الأصل ، (**فصرفها**) أي : حكم بكونها مصروفة ؛ نظراً للاسمية العارضة

أَوْ جَاءَ فِي ٱلْوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَىٰ   أَوْ وَزْنَ دُنْيَا أَوْ مِثَالَ ذِكْرَى

هٰذا هو النوع الثاني من القسم الأول ، وهو ما جاء مماثلاً في وزنه (فعلىٰ) مثلث (الفاء) كسكرىٰ ودنيا وذكرىٰ ، ونحو ذلك مما آخره ألف التأنيث المقصورة ، نكرة كان كما تقدم . . . .

لضعف شبهها بلفظ المضارع ؛ لأن (التاء) لا تلحقها . اهـ « خضري » .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى النوع الثاني من القسم الأول ، وهو ما يمتنع صرفه معرفة ونكرة ، فقال :

(أو جاء في الوزن مثال سكرى   أو وزن دنيا أو مثال ذكرىٰ)

(**أو**) مثال ما لا ينصرف ما (**جاء في الوزن**) حالة كونه (**مثال**) (**فَعْلىٰ**) بفتح الفاء ، وسكون العين ؛ أي : أو ما جاء مماثلاً لـ (فعلىٰ) في الوزن ؛ كـ (**سكرىٰ**) مؤنث **سكران** ، (**أو**) ما جاء مشابهاً (**وزن**) (**فُعْلىٰ**) بضم الفاء ، وسكون العين ؛ كـ (**دنيا**) ضد الآخرة من الدناءة أو من الدنو ؛ لقرب زوالها ، مؤنث الأدنىٰ ، (**أو**) ما جاء (**مثال**) (**فِعْلىٰ**) بكسر الفاء ، وسكون العين ؛ كـ (**ذكرىٰ**) مصدر ذكر ذكرىٰ بمعنىٰ تذكر بعد ما نسي .

والمعنىٰ : والاسم الذي لا ينصرف ما جاء علىٰ وزن (أفعل) في الصفات ، أو ما جاء موازناً لـ (فَعْلىٰ) كسكرىٰ ، أو موازناً لـ (فُعْلىٰ) كدنيا ، أو موازناً لـ (فِعْلىٰ) كذكرىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**هٰذا**) المذكور في هٰذا البيت (**هو النوع الثاني من القسم الأول**) ، وهو ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ، (**وهو**) أي : هٰذا النوع الثاني (**ما جاء مماثلاً**) أي : مشابهاً (**في وزنه « فَعْلىٰ » مثلث « الفاء »**) أي : بفتحها (**كسكرىٰ**) مؤنث سكران من السكر ، وهو زوال العقل من شرب الخمر مثلاً ، (و) بضمها كـ (**دنيا** ، و) بكسرها كـ (**ذكرىٰ** ، **و**) كـ (**نحو ذلك**) المذكور من الأمثلة الثلاثة حالة كون ذلك النحو (**مما**) أي : من لفظ ما (**آخره ألف التأنيث المقصورة**) بالرفع صفة للألف ، (**نكرة كان**) ذلك اللفظ الذي آخره ألف ، وفي بعض النسخ : (كانت) وهو تحريف من النساخ ، وذلك (**كما تقدم**)

أو معرفة كرضوىٰ ، مفرداً كما مر أو جمعاً ؛ كجرحىٰ جمع جريح ، اسماً كما مر أو صفة ؛ كحبلىٰ . والمانع له من الصرف ألف التأنيث وحدها ، وإنما استقلت بالمنع ؛ لأنها زيادة دالة على التأنيث ، لازمة لبناء ما هي فيه ، وكونها للتأنيث علة ، ولزومها لبناء ما هي فيه حتىٰ كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة أخرىٰ ، بخلاف (التاء) فإنها في الغالب مقدرة الانفصال . . . .

أي : كالمثال الذي تقدم آنفاً في البيت من نحو : (سكرىٰ) و(ذكرىٰ) و(رجعىٰ) ، (**أو معرفة ؛ كرضْوَىٰ**) بتثليث الراء ، والضم أشهر ، وسكون الضاد المعجمة ، وفتح الواو ، اسم علم لأمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورضوىٰ كسكرىٰ ، اسم فرس أو اسم جبل بالمدينة . اهـ « تشويق الخلان علىٰ شرح أحمد زيني دحلان » . (**مفرداً**) كان ذلك الاسم الذي فيه الألف ، (**كما مر**) أي : كالذي مر من الأمثلة ، (**أو جمعاً ؛ كجرحىٰ**) وقتلىٰ ومرضىٰ (**جمع جريح**) وقتيل ومريض ، (**اسماً**) كان ؛ أي : علماً (**كما مر**) من رضوىٰ ودنيا ، (**أو صفة ؛ كحبلىٰ**) وسكرىٰ .

(**والمانع له**) أي : للفظ الذي هي فيه (**من الصرف**) والتنوين (**ألف التأنيث**) المقصورة (**وحدها**) لتنزيلها منزلة علتين ، (**وإنما استقلت**) وانفردت هـٰذه الألف (**بالمنع**) أي : بمنع الصرف (**لأنها**) أي : لأن هـٰذه الألف (**زيادة**) علىٰ أصول الكلمة ، (**دالة على التأنيث ، لازمة لبناء ما**) أي : لتركيب لفظ ما (**هي**) أي : تلك الألف (**فيه**) أي : في ذلك اللفظ ؛ لأن في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنىٰ بلزومها ، بخلاف (التاء) ، فإنها لا تلزم في تقدير الانفصال غالباً . اهـ (خ) ، (**وكونها للتأنيث**) أي : دلالتها على التأنيث (**علة**) معنوية ترجع إلى المعنىٰ ، (**ولزومها لبناء**) أي : لتركيب (**ما هي فيه**) أي : لتركيب لفظ ما هي فيه ، (**حتىٰ**) صارت (**كأنها**) كأن تلك الألف (**من أصول الكلمة**) في عدم سقوطها (**بمنزلة علة أخرىٰ**) لفظية ترجع إلى اللفظ ، (**بخلاف « التاء »**) أي : تاء التأنيث كضاربة ، (**فإنها**) أي : فإن (التاء) غير لازمة لبناء ما هي فيه (**في الغالب**) أي : في أغلب أحوالها ؛ لأنها (**مقدرة الانفصال**) لبناء ما هي فيه ، فإنك تقول : رجل ضارب ، وامرأة ضاربة ، فخرج بقوله : (في الغالب) لزومها في بعض المصادر ،

أَوْ وَزْنَ فَعْـلَانَ ٱلَّـذِي مُـؤَنَّثُـهْ فَعْلَـىٰ كَسَكْـرَانَ فَخُـذْ مَـا أَنْفُثُـهْ

هـٰذا هو النوع الثالث : . . . .

مما يقصد به بيان المرة أو الهيئة ؛ كضربته ضربة ، وجلست جلسة الكلاب ، قال الأشموني : وإنما قلت : في الغالب ؛ لأن من المؤنث بـ (التاء) ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها . . لوجد له نظير ؛ كهمزة ، فإن (التاء) ملازمة له استعمالاً ، ولو قدر انفصاله عنها ، لكان همز كحطم ، لكن حطم مستعمل ، وهمز غير مستعمل ، ومن المؤنث بـ (التاء) ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها . . لم يوجد له نظير ؛ كحِذْرِية بكسر الحاء المهملة ، وسكون الذال المعجمة ، وكسر الراء ، بعدها تحتية ، وهي القطعة الغليظة من الأرض ، كما في « القاموس » ، فلو قدر سقوط (تاء) حذرية . . لزم وجدان ما لا نظير له ؛ إذ ليس في كلام العرب (فعلىٰ) إلا أن وجود (التاء) هـٰكذا قليل ، فلا اعتداد به ، بخلاف الألف ؛ فإنها لا تكون إلا لازمة . اهـ (منه) .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى النوع الثالث من القسم الأول ، فقال :

(أو وزن فعـلان الـذي مـؤنثـه فعلـىٰ كسكـران فخـذ مـا أنفثـه)

(**أو**) الاسم الذي لا ينصرف ما جاء (**وزن فعلان**) أي : موازناً مماثلاً في وزنه (فعلان) (**الذي مؤنثه « فعلىٰ »**) ، وذلك (**كسكران**) الذي مؤنثه سكرىٰ ، (**فخذ**) أيها السائل مني (**ما أنفِثُه**) بضم الفاء وكسرها ؛ أي : ما ألفظه لك من الأمثلة والأوزان من فمي ، **والغرض من هـٰذا**: تكميل البيت ، **والمعنىٰ**: والنوع الثالث من القسم الأول ، وهو ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ما جاء مماثلاً في وزنه (فَعلان) بفتح أوله بشرط كونه وصفاً في الأصل ، وغير قابل (التاء) إما : لأنه لا مؤنث له ؛ كلحيان لكثير اللحية ، أو له مؤنث ، لكنه علىٰ فَعْلىٰ كسكران وغضبان ، بخلاف (فعلان) الذي مؤنثه فعلانة كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم ، وشيطان وسرحان وسلطان ؛ لأنها ليست صفة في الأصل ، بل أسماء أجناس ، فإن ذلك كله مصروف ، فتقول في مثال ما هنا : مررت برجل سكران وغضبان ، والمانع له من الصرف : الصفة وزيادة الألف والنون .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**هـٰذا**) المذكور في هـٰذا البيت (**هو النوع الثالث**)

وهو ما جاء مماثلاً في وزنه (فَعلان) بفتح أوله بشرط كونه وصفاً في الأصل ، وكونه غير قابل (التاء) إما : لأنه لا مؤنث له ؛ كلَحْيان لكثير اللحية ورحمان ، أو له مؤنث لكن علىٰ (فَعلىٰ) كسكران وغضبان ، والمانع له من الصرف : الصفة وزيادة الألف والنون . . . .

من القسم الأول ، (**وهو**) أي : النوع الثالث : (**ما جاء مماثلاً**) أي : مشابهاً (**في وزنه « فَعلان » بفتح أوله**) ، وسكون ثانيه (**بشرط كونه وصفاً في الأصل**) ، فخرج به ما ليس كذلك ؛ كسرحان وشيطان ، مما هو اسم جنس كما مر آنفاً ، وفي « العمدة » و« شرحها » : اشتراط أصلية الوصفية ؛ ليخرج : مررت برجل صفوان قلبه ؛ أي : قاس ، فلا يمنع من الصرف لعروض وصفيته ؛ لأن أصله اسم للحجر الصلد ؛ أي : اليابس . اهـ « خضري » ، (**و**) بشرط (**كونه غير قابل « التاء » إما : لأنه لا مؤنث له**) أصلاً (**كلَحْيان**) بفتح اللام ، وسكون الحاء (**لكثير اللحية**) **غير منصرف** بالاتفاق ، (**ورحمان**) لكثير الرحمة ، وهو الله جل جلاله ؛ **فالأول** : غير منصرف اتفاقاً ، **والثاني** : **غير منصرف على الصحيح** ؛ لأنه لو فرضنا له مؤنثاً . . لكان فعلىٰ ؛ لكثرته أولىٰ به من (فعلانة) فمنع من الصرف . اهـ « خضري » . وهٰذا يخالف قول أبي حيان : إن الصحيح في (رحمان) صرفه ؛ لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به . اهـ « صبان » ، (**أو له مؤنث لكن**) كان (**علىٰ « فعلىٰ » كسكران**) فإن مؤنثه سكرىٰ لا سكرانة ، (**وغضبان**) لأن مؤنثه غضبىٰ لا غضبانة أيضاً .

(**والمانع له من الصرف الصفة**) ، وهي العلة المعنوية فرع عن الجمود ؛ لاحتياجها إلىٰ موصوف تنسب إليه ، بخلاف الجامد ، (**و**) اللفظية هي (**زيادة الألف والنون**) المضارعتين لألفي (حمراء) في أنهما في بناء يخص المذكر ، ولا تلحقهما (التاء) كما أن ألفي (حمراء) في بناء يخص المؤنث ، ولا تلحقهما (التاء) ، فلا يقال : سكرانة ، كما لا يقال : حمراءة ، وإنما لم يكتف بالصفة وحدها مع أن فيها فرعية اللفظ أيضاً باشتقاقها من المصدر ؛ لضعف هٰذه الفرعية فيها ؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلىٰ أكثر من نسبة الحدث إلى

ومن اشترط وجود (فعلىٰ) كالناظم.. صرف نحو : رحمان ؛ لانتفاء وجود (فعلىٰ) ، قال صاحب « المتوسط » : والحق انتفاء وجود (فعلانة) لأن وجود (فعلىٰ) ليس شرطاً بالذات ، بل لكونه مستلزماً ؛ لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات . انتهىٰ ، فلو كان فعلان غير صفة ؛ كسرحان ، أو وصفيته عارضة ؛ كصفوان بمعنىٰ قاسٍ ، أو مؤنثه علىٰ (فعلانة) كندمانة . . انصرف . . . .

الموصوف ، والمصدر صالح لذلك إجمالاً ؛ كرجل عدل ، فكانت كالمفقودة ، ولذلك صرف نحو : عالم وشريف . اهـ « خضري » .

(**ومن اشترط**) في منع فعلان من الصرف (**وجود « فعلىٰ »**) له (**كالناظم**) رحمه الله تعالىٰ (.. **صرف نحو : رحمان**) ولحيان ؛ لأنه ليس مؤنثه لا رحمىٰ ولا رحمانة ؛ لأنه وصف خاص بالله تعالىٰ ، لا يطلق علىٰ غيره لا علىٰ مذكر ولا علىٰ مؤنث (**لانتفاء وجود « فعلىٰ » ، قال صاحب « المتوسط » : والحق انتفاء وجود « فعلانة » لأن وجود « فعلىٰ » ليس شرطاً بالذات**) أي : لأن وجود (فعلىٰ) بذاته ليس شرطاً في منع (فعلان) من الصرف ، (**بل**) اشتراط وجود (فعلىٰ) له (**لكونه**) أي : لكون وجود فعلىٰ (**مستلزماً**) أي : مثبتاً ومقتضياً (**لانتفاء « فعلانة » الذي هو**) أي : انتفاء (فعلانة) (**شرط بالذات**) أي : لذاته ؛ لأنه لا يكون للشيء الواحد تأنيثان ، حتىٰ يكون أحدهما بالألف المقصورة والآخر بالتاء ، فوجود (فعلىٰ) يستلزم انتفاء (فعلانة) اهـ « محرم » ، (**انتهىٰ**) ما قاله صاحب « المتوسط » .

ثم ذكر الشارح محترز قوله سابقاً : (بشرط كونه وصفاً في الأصل. . .) إلخ بقوله : (**فلو كان « فعلان » غير صفة ؛ كسرحان**) اسم جنس للذئب ، (**أو**) كانت (**وصفيته**) أي : وصفية (فعلان) (**عارضة**) ليست أصلية (**كصفوان بمعنىٰ قاسـ** ـي القلب ، وهو في الأصل اسم للحجر الصلد ، (**أو**) كان (**مؤنثه علىٰ « فعلانة »** كـ) ندمان ، (**ندمانة. . انصرف**) (فعلان) في جميع هـٰذه الصور ؛ لانعدام شرط منع صرفه ، وفي « الخضري » : صُرِفَ لضعف زيادته بشبهها الأصول في لزومها للمذكر والمؤنث ، وقبولها علامة التأنيث ، فكأنها لم توجد ، ويشهد لذلك : أن بني أسد يصرفون كل صفة علىٰ (فعلان) لأنهم يؤنثونه بـ (التاء) مطلقاً . اهـ ، والندمان

وقوله : (ما أنفثه) أي: ما ألفظه لك من فمي ، ومن النوع الثاني ما أشار إليه بقوله :

أَوْ وَزْنَ فَعْـــــلاَءَ وَأَفْعِـــــلاَءَ كَمِثْـــــلِ حَسْنَـــــاءَ وَأَنْبِيَـــــاءَ

المذكور هنا : هو المأخوذ من المنادمة على الشراب ، وأما ندمان المأخوذ من الندامة ، فإن مؤنثه ندمىٰ . . فغير مصروف .

(**وقوله** : « **ما أنفُثه** ») بضم الفاء وكسرها ، كما مر (**أي** : **ما ألفظه**) وأنطقه (**لك**) أيها السائل (**من فمي**) هـٰذا ، (**ومن النوع الثاني**) وهو ما جاء مماثلاً في وزنه (فعلىٰ) كسكرىٰ في استقلاله بمنع الصرف حالة كونه من القسم الأول ، وهو ما يمتنع صرفه معرفة ونكرة (**ما أشار إليه**) الناظم (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ :

(**أو وزن فعـــــلاء وأفعـــــلاء كمثـــــل حسنـــــاء وأنبيـــــاء**)

(**أو**) الاسم الذي لا ينصرف هو ما جاء مماثلاً (**وزن** « **فعلاء** » ، **و**) مماثلاً وزن (**أفعلاء**) وذلك (**كمثل حسناء**) وحمراء في الأول ، (**و**) مثل (**أنبياء**) وأصدقاء في الثاني ، وعبارة الناظم في « شرحه » : ومن الاسم الذي لا ينصرف ما آخره (ألف) التأنيث الممدودة ، سواء كان معرفة أو نكرة ، وهو من القسم الأول من القسمين السابقين ، سواء كان علىٰ وزن (فَعلاء) بفتح الفاء ؛ نحو : بيداء اسم جنس ، وبلعاء اسم مذكر ، وبيضاء صفة مؤنث ، وخذراء اسم مؤنث ، أو كان علىٰ وزن (فُعلاء) بضم الفاء ؛ نحو : ظرفاء وكرماء ، أو علىٰ وزن (أفعلاء) نحو : أنبياء وأصدقاء وأصفياء ، أو كان علىٰ وزن (فاعلاء) نحو : قاصعاء وراهطاء حجرتان من حجر اليربوع ، أو كان علىٰ وزن (فاعولاء) نحو : عاشوراء وتاسوعاء ، فإن كان علىٰ وزن (فِعلاء) بكسر الفاء ؛ نحو : علباء اسم القصبة التي في العنق ، وحرباء وهو ذكر أم حبين ، انصرف لأن همزته بدل عن حرف العلة ، وكذلك يصرف أسماء جمع اسم علىٰ وزن أفعال ؛ نحو : قسم وأقسام ، فأما أشياء . . فغير منصرف ، كما قال تعالىٰ : ﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ لأن وزنها عند الأخفش (فعلاء) ، وعند سيبويه (أفعلاء) ، والمانع له من الصرف : ألف التأنيث الممدودة استقلالاً لما مر في المقصورة ، وإطلاق المد عليها ؛ لمجاورتها المد ، وإلا . . فهي الهمزة الأخيرة فقط ، وأصلها ألف لينة ، فأصل حمراء حمرىٰ بالقصر ، فلما قصدوا المد . . زادوا قبلها ألفاً ، فقلبت الأخيرة

أي : أو جاء مماثلاً في وزنه (فعلاء) كحسناء ، أو (أفعلاء) كأنبياء ونحوهما مما فيه (ألف) التأنيث الممدودة ، نكرة كحمراء ، أو معرفة مفرداً أو جمعاً اسماً أو صفة ومنه : ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ إذ أصله (فعلاء) ، بخلاف ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ ﴾ ، والمانع له من الصرف : . . . .

همزة ، فصار حمراء . اهـ من « الخضري » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي** : **أو**) الاسم الذي لا ينصرف هو ما (**جاء مماثلاً**) أي : مشابهاً (**في وزنه** « **فَعْلاء** ») بفتح الفاء ، وسكون العين ، (**كحسناء**) وبيضاء وسوداء ، (**أو**) ما جاء مماثلاً في وزنه (« **أفعلاء** » **كأنبياء ونحوهما**) أي : نحو حمراء وأنبياء ، (**مما فيه** « **ألف** » **التأنيث الممدودة نكرة**) كان (**كحمراء أو معرفة**) كزكرياء ، (مفرداً) كما ذكر (**أو جمعاً**) كأصدقاء وأصفياء ، (**اسماً**) كان كشعياء ، (**أو صفة**) كسوداء .

(**ومنه**) أي : ومن الاسم الذي لا ينصرف بسبب (ألف) التأنيث الممدودة (أشياء) في قوله تعالىٰ : (﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾) الآية ، وإنما منع من الصرف (**إذ أصله**) أي : لأن أصله (شيئاء) علىٰ وزن (**فعلاء**) ، ثم كرهوا توالي همزتين بينهما ألف ؛ لأن فيه تواليَ ثلاث همزات أو ثلاث ألفات ، فنقلوا الهمزة التي هي لام الكلمة إلىٰ فائها ، فصار (أشياء) بوزن لفعاء ، وهو غير منصرف ، والمانع له من الصرف : علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث الممدودة ؛ باعتبار حالها الآن ، وألف التأنيث المقصورة باعتبار حالها الأول ؛ لأن أصل (أشياء) شيئي ؛ لأنهم لما أرادو تأنيثه . . زادوا ألف التأنيث المقصورة ، فصار شيئي بوزن (فَعْلَي) ، فلما أرادوا مَدَّه . . زادوا ألفاً ثانية ، فتعذر النطق بهما معاً ، فقلبوا الثانية همزة ، فصار (شيئاء) بوزن (فعلاء) ، ثم كرهوا توالي همزتين بينهما ألف إلىٰ أخر ما مر آنفاً . اهـ من « الفتوحات » ، وذلك أي : حكم أشياء ملتبس ، (**بخلاف**) حكم (أسماء) في قوله تعالىٰ : (﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ ﴾ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ فإنه مصروف ؛ لأن همزته بدل من لام الكلمة ؛ لأن أصله : أسماو ؛ لأنه من سما يسمو ، فهو ناقص واوي .

(**والمانع له**) أي : لما كان علي وزن (فعلاء) أو (أفعلاء) (**من الصرف**

(ألف) التأنيث الممدودة ، واستقلت بالمنع لما تقدم ، وأشار إلى الرابع بقوله :

أَوْ وَزْنَ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ فِي ٱلْعَدَدْ   فَأَصْغِ يَا صَاحِ إِلَىٰ قَوْلِ ٱلسَّدَدْ

« ألف » التأنيث الممدودة ، واستقلت بالمنع) أي : انفردت بمنع الصرف عن وجود علة أخرىٰ معها (لما تقدم) آنفاً في (ألف) التأنيث المقصورة من قوله هناك ؛ لأنها زيادة دالة على التأنيث ، لازمة لبناء ما هي فيه . . . إلخ .

(وأشار) الناظم رحمه الله تعالىٰ (إلىٰ) النوع (الرابع) من القسم الأول لهٰذا البيت (بقوله) :

(أو وزن مثنىٰ وثلاث في العدد   فأصغ يا صاح إلىٰ قول السدد)

وقوله : (أو وزن مثنىٰ) معطوف أيضاً علىٰ مثال (سكرىٰ) أي : والاسم الذي لا ينصرف هو ما جاء علىٰ وزن (فَعلىٰ) كسكرىٰ ، أو ما جاء علىٰ وزن (مَفْعَل) بفتح أوله وثالثه ، بينهما سكون كمثنىٰ ، أ (و) جاء علىٰ وزن (فُعال) بضم أوله ؛ كـ (ثلاث) حالة كون هٰذين الوزنين مستعملين (في العدد) المكرر من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة كأبي حيان ، ونقله عن جمع من أهل اللغة ؛ كأحاد وموحد ، وثناء ومثنىٰ ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وخماس ومخمس ، وسداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول المكررة عدلاً تحقيقاً ؛ اختصاراً للكلام عن المكرر ، وتخفيفاً له ، والدليل علىٰ عدلها كونها بمعنى المكرر ، فأصل (جاءني القوم أحاد) : جاؤني واحداً واحداً ، فكذا يقال في أخواته ، فعدل عن واحد إلىٰ أحاد ، ولا تستعمل هٰذه الألفاظ إلا ملحوظاً فيها معنى الوصف ، وإن كانت في أصلها أسماءً للعدد ، ولا يقال : إن وصفيتها عارضة كأصلها ؛ كأربع في : مررت بنسوة أربع ، فلا تؤثر المنع ؛ لأن وضع المعدول غير وضع المعدول عنه ، أفاده الرضي ، فتكون نعوتاً ؛ كـ ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، وأحوالاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ ﴾ إلخ وأخباراً ؛ كـ « صلاة الليل مثنىٰ ومثنىٰ » ، وكرر هنا للتوكيد اللفظي ؛ إذ لو اقتصر علىٰ واحد . . لوفىٰ بالمقصود . اهـ « خضري » .

أي : أو جاء مماثلاً في وزنه (مَفعل) بفتح أوله أو (فُعال) بضم أوله ، من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة ؛ كموحد وأحاد ، ومثنىٰ وثلاث ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ، وأصل (جاءني القوم أحاد) : جاؤوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي . ولا تستعمل هـٰذه الألفاظ إلا نعوتاً ؛ . . . .

(**فأصغ**) أي : فاستمع (**يا صاح**) أي : يا صاحبي من الإصغاء ، وهو : إمالة الأذن ؛ لاستماع القول ، والإضافة في قوله : (**إلىٰ قول السدد**) من إضافة الموصوف إلى الصفة ؛ كمسجد الجامع ؛ أي : إلى القول السديد والصواب ، والسَّدَد بفتحتين لغة في السَّداد بالألف ، **والغرض منه** : تكميل البيت ، وما يوجد هنا في بعض النسخ بدل هـٰذا الشطر (**إذ ما رأىٰ**) من الرأي بمعنى القول ، (**صرفهما**) أي : صرف (مثنىٰ) و(ثلاث) (**قط**) أي : فيما مضىٰ من الزمان (**أحد**) من علماء العربية . . فيه نظر ، واعتراض بالنسبة إلىٰ نفي الخلاف كما سيأتي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : أو**) الاسم الذي لا ينصرف ما (**جاء مماثلاً**) أي : مشابهاً (**في وزنه «مَفعَل» بفتح أوله**) وثالثه ، (**أو**) مماثلاً في وزنه(**«فُعال» بضم أوله**) وكذا الباقي (**من الواحد إلى الأربعة باتفاق**) النحاة ، (**و**) كذا (**من الخمسة إلى العشرة على الأصح** عند **ابن مالك وجماعة**) من النحاة ، وأهل اللغة كأبي حيان ، وهو الصحيح ؛ لأنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة ، فقالوا : سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع . اهـ « ابن عقيل » .

ومثال ما وازن (مَفعل) و(فُعال) من هـٰذه الأعداد (**كموحد وأحاد ومثنىٰ**) وثناء ومثلث ، (**وثلاث ، وهي**) أي : هـٰذه الألفاظ (**معدولة**) أي : محولة اختصاراً وتخفيفاً (**عن ألفاظ العدد الأصول**) حالة كون الألفاظ العدد (**مكررة ، وأصل «جاءني القوم أحاد»**) أي: معناه (**جاؤوا واحداً واحداً**) بالتكرار ، (**وكذا**) يقال في (**الباقي**) أي : ومعنىٰ : جاء القوم ثناء ؛ أي : جاؤوا اثنين اثنين بالتكرار ، وكذا البواقي .

(**ولا تستعمل هـٰذه الألفاظ**) المعدولة عن أصلها (**إلا نعوتاً**) ليكون فيها معنى

نحو : ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، أو أخباراً ؛ نحو : « صلاة الليل مثنىٰ مثنىٰ » ، أو أحوالاً ؛ نحو : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، والمانع لهـٰذا النوع من الصرف : الصفة والعدل . وإذا سمي بهـٰذا النوع ؛ كمثنىٰ وثلاث . . بقي علىٰ منع صرفه ، . . . .

الوصفية (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا (أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾) لأنها صفات لـ (أجنحة) أي : أجنحة معدودة اثنين اثنين ، ومعدودة ثلاثاً وثلاثاً ، ومعدودة أربعاً أربعاً ، (**أو**) إلا (**أخباراً**) لأن الخبر فيه معنى الوصفية ؛ وذلك (**نحو**) قوله صلى الله عليه وسلم : (**صلاة الليل**) أي : سنتها (**مثنىٰ مثنىٰ**) أي : اثنتان اثنتان ؛ أي : ركعتان ركعتان ؛ أي : الأفضل فيها ذلك ، وكرر لفظ مثنىٰ في الحديث ، للتوكيد اللفظي لا لإفادة التكرير ، لحصوله بمثنى الأول . اهـ (ص) .

(**أو**) إلا (**أحوالاً**) لأن الحال وصف لصاحبها ، وفيه معنى الوصفية ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (**فانكحوا**) أي : فتزوجوا (**ما طاب**) وحل (**لكم من النساء**) الأجنبيات حالة كونها (**مثنىٰ**) أي : اثنتين اثنتين ، (**وثلاث**) أي : ثلاثاً وثلاثاً ، (**ورباع**) أي : أربعاً أربعاً .

(**والمانع لهـٰذا النوع**) المعدول عدلاً تحقيقاً (**من الصرف** : **الصفة**) أي : الوصفية ضد العلم ، (**والعدل**) أي : كونه معدولاً عن ألفاظ العدد الأصول المكررة عدلاً تحقيقياً لا تقديرياً ، فالوصفية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، و(العدل) **لغة** : ضد الجور ، **واصطلاحاً** : تحويل الاسم عن حالة إلىٰ أخرىٰ مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنىٰ زائد ، فخرج المعدول لقلب ، نحو : أَيِسَ مقلوب يئس ، وفخْذ بسكون الخاء مخفف فَخِذ بكسرها ، وكوثر بزيادة الواو في كثر ؛ لإلحاقه بجعفر ، ورجيل مصغر رجل ؛ لإفادة معنى التحقير ، فليست هـٰذه الألفاظ معدولة عنها ، أفاده الخضري .

(**وإذا سمي بهـٰذا النوع**) المعدول (**كـ**) أن جعل (**مثنىٰ وثلاث**) علماً لرجل (. . **بقي**) هـٰذا النوع المسمىٰ به (**علىٰ منع صرفه**) نظراً إلىٰ أصله ؛ لأن التسمية عارضة فلا أثر لها ، ولأن الوصفية وإن زالت بالتسمية . . فقد خَلِفَها العلمية ، والعدل

كما اقتضاه كلامه فيما بعد ، خلافاً للأخفش وأبي العباس ؛ لأن الصفة وإن زالت بالتسمية . . خلفتها العلمية ، والعدل باق ، فما يوجد في بعض النسخ بدل قوله : (فأصغ . . .) إلىٰ آخره : (إذ ما رأىٰ صرفهما قط أحد) . . فيه نظر بالنسبة إلىٰ نفي الخلاف ، والإصغاء : استماع القول ، والسداد : الصواب ، وإضافة القول إليه من باب إضافة الموصوف إلى الصفة ، و(يا صاح) منادىٰ مرخم . وأشار إلى الخامس بقوله :

وَكُـلُّ جَمْـعٍ بَعْـدَ ثَـانِيـهِ أَلِـفْ   وَهْـوَ خُمَـاسِـيٌّ فَلَيْـسَ يَنْصَـرِفْ

باقٍ علىٰ حاله ، فيكون نظير عمر مثلاً ، (**كما اقتضاه**) أي : كما اقتضىٰ بقاءه علىٰ منع صرفه (**كلامه**) أي : كلام الناظم (فيما) سيأتي قريباً (**بعد**) بيتين من قوله :

(فهـٰذه الأنـواع ليسـت تنصـرف   في موطن يعرف هـٰذا المعترف)

وذلك يخالف (**خلافاً للأخفش وأبي العباس**) المبرد ؛ لأنهما يصرفان نحو : مثنىٰ وثلاث إذا سمي بهما ؛ وذلك لزوال الوصف والعدل ، فليس فيهما إلا التعريف خاصة ، ورد هـٰذا بأن هـٰذا لا نظير له ؛ إذ لا يوجد لنا ما ينصرف في المعرفة ، ولا ينصرف في النكرة ، وإنما المعروف العكس ، وإنما قلنا : (بقي علىٰ منع صرفه) علىٰ مذهب الجمهور (**لأن الصفة وإن زالت بالتسمية . . خلفتها العلمية ، والعدل باقٍ**) فيه ، ففيه علتان : العلمية والعدل ، كما مر آنفاً (**فَما يوجد في بعض النسخ**) أي : نسخ متن الناظم (**بدلَ قوله** : « **فأصغ . . .** » **إلىٰ آخره**) مِنْ قوله : (« **إذ ما رأىٰ صرفهما قط أحد** » . . **فيه نظر بالنسبة**) أي : بالنظر (**إلىٰ نفي الخلاف**) لأن في صرفهما خلاف المبرد والأخفش ، كما ذكرناه آنفاً ، فلا يصح نفي الخلاف فيه .

(**والإصغاء : استماع القول**) بأذنه ليفهمه ، (**والسَّداد : الصواب ، وإضافة القول إليه من باب إضافة الموصوف إلى الصفة** ، و« **يا صاح** » : **منادىٰ مرخم**) صاحب علىٰ خلاف القياس .

(**وأشار**) الناظم (**إلىٰ**) النوع (**الخامس**) من القسم الأول ، وهو ما لا ينصرف معرفة ولا نكرة (**بقوله**) :

(**وكـل جمـع بعـد ثـانيـه ألـف   وهـو خمـاسـي فليـس ينصـرف**

وَهَكَــــذَا إِنْ زَادَ فِـــي ٱلْمِثَــالِ   نَحْــوُ دَنَـانِيــرَ بِــلاَ إِشْكَــالِ

أي : وكل جمع خماسي أو سداسي موازن (مفاعل) أو (مفاعيل) في كون أوله مفتوحاً ، وثالثه ألفاً بعدها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن ، وما يلي الألف مكسور لفظاً أو تقديراً ؛ . . . .

وهكـــذا إن زاد فـــي المثـــال   نحـــو دنـــانيـــر بـــلا إشكـــال)

أي : (**وكل جمع**) مكسر (**بعد ثانيه**) أي : بعد الحرف الثاني منه (**ألف**) تكسير (**وهو**) أي : والحال أنه (**خماسي**) أي : مستكمل خمسة أحرف ، وهو زنة مفاعل ؛ كمساجد ومفاتح ، (**فليس**) ذلك الجمع (**ينصرف**) أي : يقبل التنوين والجر بالكسرة ؛ لكونه علىٰ صيغة منتهى الجموع ، (**وهكذا**) أي : ومثل هـٰذا الخماسي في عدم انصرافه (**إن زاد**) هـٰذا الجمع على الخماسي (**في المثال**) أي : في الوزن وعدد الحروف ، (**نحو : دنانير**) ومصابيح ومفاتيح بأن كان بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف .

وقوله : (**بلا إشكال**) ولا التباس ولا شك ولا نزاع ، متعلق بما تعلق به الجار والمجرور في (هكذا) أي : وكل خماسي أو سداسي موزان (مفاعل) أو (مفاعيل) في كون أوله مفتوحاً ، فإنه لا ينصرف ؛ كمساجد ودواب ومصابيح ، ولا يشترط أن يكون أوله ميماً ؛ كدراهم ودواب ودنانير ؛ لأن المعتبر موافقته لـ (فاعل) أو (مفاعيل) في الهيئة ؛ أي : في الحركات والسكنات لا في عين الحروف ، ويسمى الجمع المتناهي ، **وضابطه** : أن يقال : إنه كل جمع فتح أوله ، وكان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة ؛ بشرط كون ثانيها ساكناً ، كما سيأتي البسط في ضابطه في الحاشية إن شاء الله تعالىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : وكل جمع خماسي**) كمفاتح ، (**أو سداسي**) كمفاتيح ، (**موازن**) أي : مشابه (**« مفاعل » أو « مفاعيل »**) في الوزن ؛ أي : (**في كون أوله مفتوحاً**) سواء كان ميماً أو غيره ؛ كدراهم (**و**) في كون (**ثالثه ألفاً بعدها حرفان**) كمساجد ، (**أو ثلاثة**) أحرف (**أوسطها**) أي : الحرف الثاني منها (**ساكن ، وما يلي الألف**) في الوزنين (**مكسور لفظاً**) كمفاتح ومفاتيح ، (**أو تقديراً**) كدواب

فإنه لا ينصرف ؛ كمساجد ومصابيح ، ولا يشترط أن يكون أوله ميماً ؛ كدراهم ودواب ؛ لأن المعتبر موافقته لـ (مفاعل) أو (مفاعيل) في الهيئة لا في الحروف ، ويسمىٰ : الجمع المتناهي ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد . . . .

وعذارىٰ ؛ إذ أصلهما دوابب وعذَارِيُ بكسر ما بعد الألف ، فأدغم الأول ، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة ، والياء ألفاً (وعذارىٰ) جمع عذراء ، وهي البكر التي لا زالت بخاتم ربها ، وأصل (عذاري) : عذاري بياء مضمومة دون تنوين ، ثم تقول : تحركت الياء في الأصل ، وانفتح ما قبلها في الحالة الراهنة ، فقلبت ألفاً ، فلا يمكن تنوين الراء ؛ لأجل الألف تعذراً ، وهـٰذا الاستعمال في المعتل غير غالب ، والغالب ما ذكره الناظم بقوله : (وذا اعتلال منه كالجواري) اهـ « حمدون » .

وقوله : (**فإنه**) أي : فإن ذلك الجمع (**لا ينصرف**) خبر المبتدإ ؛ أعني : قوله : (وكل جمع خماسي) ، و(الفاء) فيه رابطة الخبر بالمبتدإ لما في المبتدإ من العموم ؛ مثاله : (**كمساجد**) في الخماسي ، (**ومصابيح**) في السداسي ، (**ولا يشترط أن يكون أوله ميماً**) بل الشرط أن يكون علىٰ أحد هـٰذين الوزنين ، سواء كان (فاء) الكلمة حرفاً أصلياً (**كدراهم ودواب**) وقناديل ، أو زائداً ؛ كمصابيح (**لأن المعتبر**) في شرط هـٰذا الجمع (**موافقته**) أو موازنته (**لـ « مفاعل » أو « مفاعيل » في الهيئة**) أي : في الحركات والسكنات ، (**لا**) موافقته (**في**) عين (**الحروف ، ويسمىٰ**) هـٰذا الجمع : (**الجمع المتناهي**) أي : الجمع الذي بَلَغ نهايةَ جموعِ التكسير في جمع الكثرة وآخرها ؛ لأن غيره من جموع الكثرة قد يجمع ثانياً ، فإذا انتهىٰ إلىٰ هـٰذه الصيغة . . لم يجز جمعه جمع تكسير مرة ثانية ؛ وذلك نحو : كلب مفرد ، وجمعه : أكلب ، وجمع (أكلب) : أكالب بوزن (مفاعل) ، ولا يجوز أن يجمع مرة أخرىٰ ؛ لكونه بلغ صيغة منتهى الجموع ، وكاسم أيضاً جمعه : أسماء ، وجمع (أسماء) : أساميّ بتشديد الياء علىٰ زنة (مفاعيل) إذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين ، وهي صيغة منتهى الجموع ، فلا يجمع مرة أخرىٰ ، (و) يسمىٰ (**الجمع الذي لا نظير**) ولا مثيل (**له في الآحاد**) أي : في مفردات الكلمات العربية ، ومعنىٰ كونه (لا نظير له في الآحاد) : أن سائر جموع التكسير للكثرة له نظير في الآحاد ، فنظير رسل مثلاً

وإنما استقل بالمنع ؛ لقيام الجمع فيه مقام علتين ، فكونه جمعاً علة ، وخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة أخرىٰ ؛ لأن هـٰذين الوزنين يختصان بالجمع ، أو بما نقل عنه ؛ كحضاجر للضبع ، . . . .

عنق ، ونظير رجال كساء ، ونظير حمر قفل ، ونظير غرف صرد اسم لطائر ، ونظير حجج عنب ، ونظير قتلىٰ سلمىٰ ، ونظير صبية قربة ، وهـٰكذا ، ولا يرد (أفعال) كأجمال جمع جمل ، ولا (أفعُل) كأكلب ، فلم يسمع علىٰ وزنهما مفرد ؛ لأنهما جمعا قلة ، وحكم جموع القلة حكم المفرد ؛ بدليل التصغير علىٰ لفظه ، فتقول : أجيمال ، وإنما سمي هـٰذا الجمع بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن جمع التكسير إذا لم يكن علىٰ هـٰذه الصيغة. . يمكن لأن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرىٰ ؛ كأُصُل بضمتين جمع أصيل ، فيجمع أصل علىٰ آصال ، وآصال علىٰ أصائل ، فقد بلغ أقصىٰ جموع التكسير ، فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرىٰ ، وأما جمعُ السلامة. . فقد يجمع نحو : صواحب ، فقد جمع علىٰ صواحبات . اهـ « حمدون » .

(**وإنما استقل**) وانفرد هـٰذا الجمع (**بالمنع**) من الصرف ، بلا انضمام علة أخرىٰ إليه (**لقيام**) هـٰذا (**الجمع فيه**) أي : في منع الصرف (**مقام علتين**) فرعيتين ، (**فكونه جمعاً**) أي : دالاً علىٰ أفراد كثيرة (**علة**) أي : بمنزلة علة واحدة ترجع إلى المعنىٰ ؛ لأنه فرع الإفراد ، (**وخروجه عن صيغ الآحاد**) أي : عن أبنية وأوزان مفردات الكلمات (**العربية بمنزلة علة أخرىٰ**) لفظية ، ترجع إلى اللفظ ، إذ لا نجد مفرداً عربياً علىٰ هـٰذين الوزنين ، وأما سراويل. . فاسم أعجمي ، فلا يرد نقضاً ، فالجمع علة معنوية ، وعدم النظير علة لفظية ، كما صرح به الأزهري ، وقال يس : الصواب أن العلتين اللتين قامت مقامهما علة واحدة هما الجمعية ولزومها ، والجمعية علة لفظية ، ولزومها علىٰ معنوية شبيهة بالعلم في كونها لازمة ، كما أن العلم لازم لمسماه (**لأن هـٰذين الوزنين**) يعني : (مفاعل) و(مفاعيل) (**يختصان بالجمع**) المتناهي ، (**أو**) يختصان (**بما نقل عنه**) أي : الجمع وجعل علماً منقولاً للمنقول إليه ؛ وذلك (**كحَضاجر**) علماً (**للضبع**) ، وهوازن علماً لقبيلة ، والحَضاجر بفتح أوله في الأصل ، جمع حِضَجْرٍ بوزن قِمَطْر بمعنىٰ عظيم البطن ، إنساناً كان أو غيره ،

وإذا كان هـٰذا الجمع معتل الآخر ؛ كجوارٍ وغواشٍ . . أجري في الرفع والجر مجرى المنقوص المنصرف ؛ كقاضٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه ؛ نحو : . . . .

فجمع علىٰ حضاجر . اهـ « محرم » .

(**وإذا كان هـٰذا الجمع**) المتناهي (**معتل الآخر**) بالياء (**كجوارٍ**) جمع جارية ، وهي السفن التي تجري في البحر ، أو البنت الشابة ، (**و**) مثله (**غواشٍ**) جمع غاشية ، وهي النار المطبقة علىٰ أهل النار (. . **أجري في الرفع والجر مجرى المنقوص المنصرف ؛ كقاض**) وغاز وسار (**في حذف يائه**) لالتقاء الساكنين مع التنوين ، (**وثبوت تنوينه**) أي : بقائه بعد حذف (الياء) ، وإذا قلت : مررت بجوارٍ . . تقول في إعرابه : (جوارٍ) مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة الظاهرة على الياء المحذوفة تخفيفاً ، المعوض عنها التنوين نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ لأنه علىٰ زنة (مفاعل) لأن أصله : مررت بجواري ، استثقلت الحركة على (الياء) ، ثم حذفت لاستثقالها ، ثم حذفت (الياء) تخفيفاً ، فصار جوارٍ ، ثم عوضوا عن (الياء) التنوين ، فهـٰذا تنوين العوض لا تنوين الصرف ؛ لأنه لا يدخل على الاسم الذي لا ينصرف .

وقوله (أجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ . . .) إلخ ، **والحق** : أن التشبيه إنما هو في مطلق حذف (الياء) ، وتنوين ما بعد الألف في كل منهما ، فلا ينافي أن تنوين (جوار) تنوين عوض عن (الياء) المحذوفة ، وتنوين نحو : (قاض) تنوين صرف ، وحذف (ياء) جوارٍ للتخفيف ، وحذف (ياء) قاضٍ لالتقاء الساكنين مع التنوين ، وأن (جوار) يخفض بالفتحة ، وقاض يخفض بالكسرة ، وإذا قلت : مررت بقاض . . تقول في إعرابه : (قاض) مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على (الياء) المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأن أصله بقاضي بكسرة ظاهرة على (الياء) مع تنوين الصرف ، فيقال : استثقلت الكسرة على (الياء) ، فحذفت ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما (الياء) والتنوين ، ثم حذفت (الياء) لالتقاء الساكنين ، فبقي التنوين فصار بقاض ، ومثال إجرائه مجرى المنقوص (**نحو**) قوله

﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ ، ﴿وَٱلْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ﴾ ، وفي النصب مجرى الصحيح ؛ كدراهم في سلامة آخره ، وظهور فتحة من غير تنوين ؛ نحو : ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾ لكن تنوين (قاض) تنوين صرف ، ونحو : (جوار) تنوين عوض ، وجر (قاض) بكسرة مقدرة ، و(جوار) بفتحة مقدرة ، وإنما قدرت مع خفتها ؛ لنيابتها عن الكسرة .

فَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْـوَاعُ لَيْسَـتْ تَنْصَـرِفْ ... فِـي مَـوْطِـنٍ يَعْـرِفُ هَـٰذَا ٱلْمُعْتَـرِفْ

تعالىٰ : (﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾) أصله : غواشي ، وإعرابه (من فوقهم) جار ومجرور خبر مقدم ، (غواش) مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على (الياء) المحذوفة للتخفيف المعوض عنها التنوين ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿وَٱلْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ﴾) (ليال) معطوف على (الفجر) ، مجرور بالفتحة المقدرة على (الياء) المحذوفة للتخفيف المعوض عنها التنوين نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ؛ لكونه علىٰ صيغة منتهى الجموع .

(**و**) أجري هـٰذا الجمع المعتل (**في**) حالة (**النصب مجرىٰ**) هـٰذا الجمع (**الصحيح**) الآخر (**كدراهم**) ومساجد (**في سلامة آخره**) عن الحَذْفَ ، (**وظهور فتحة من غير تنوين ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ بالفتحة الظاهرة من غير تنوين ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (أجري مجرى المنقوص المنصرف) رفع به توهم كون تنوين هـٰذا الجمع تنوين صرف ، وجره بكسرة مقدرة ؛ أي : لكن (**تنوين « قاض » تنوين صرف**) وتمكين ، (**و**) تنوين : (**نحو : « جوار » تنوين عوض**) عن (الياء) المحذوفة تحفيفاً ، (**وجر « قاضٍ » بكسرة مقدرة**) على (الياء) المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ، (**و**) جر (« **جوارٍ** » **بفتحة مقدرة**) على (الياء) المحذوفة للتخفيف المعوض عنها التنوين نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، (**وإنما قدرت**) الفتحة على (الياء) (**مع خفتها**) في أصلها على الياء في الاسم المنقوص (**لنيابتها**) أي : لنيابة الفتحة (**عن الكسرة**) الثقيلة على (الياء) ، لأنه اسم لا ينصرف .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فهـٰذه الأنـواع ليسـت تنصـرف ... في موطن يعرف هـٰذا المعترف)

يعني : أن هٰذه الأنواع الخمسة لا تنصرف في محل تنكير ولا تعريف ، فهي لا تنصرف أبداً ، فإذا سمي بشيء منها . . بقي علىٰ منع صرفه ، كما لو سمي شخص بالجمع المتناهي ؛ كحَضاجر علماً للضبع ، أو بـ (أفعل) الوصف ؛ كأحمر مسمى به ، أو بـ (فعلان) . . . .

أي : (**فهٰذه الأنواع**) الخمسة المتقدمة من القسم الأول (**ليست تنصرف**) أي : ليست تقبل الصرف ؛ أي : الجر بالكسرة والتنوين (**في**) كل (**موطن**) وموضع وقعت فيه ، سواء وقعت في موضع تنكيرها أو تعريفها ؛ أي : لا تنصرف في كل حال من الأحوال ، بخلاف الأنواع الستة الآتية ، فإنها تمنع من الصرف في حالة تعريفها دون تنكيرها ، كما سيأتي ذلك قريباً ، (**يعرف هٰذا**) بالبناء للفاعل ، وفاعله : (**المعترف**) أي : يعرف هٰذا الحكم الثابت لها من عدم صرفها مطلقاً المعترف ؛ أي : كل من اتصف بمعرفة القواعد العربية والقوانين النحوية ، **والغرض من هٰذه الجملة** : تكميل البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**يعني**) الناظم (**أن هٰذه الأنواع الخمسة**) السابقة (**لا تنصرف**) أي: لا تقبل الصرف (**في محل تنكير**) ها ، (**ولا**) في محل (**تعريفـ**) ها ، (**فهي لا تنصرف أبداً**) أي : في جميع أحوالها ، سواء وجدت معرفة أو نكرة ، وهٰذا شيء معروف متفق عليه عند الجمهور ، إلا في شيء منها ، كما سيأتي قريباً (**فإذا سمي بشيء منها**) أي : جُعل علماً عليه (. . **بقي علىٰ منع صرفه**) للعلل الموجودة فيها ، وذلك المذكور من التسمية بشيء منها (**كما لو سمي شخص**) أي : إنسان أو غيره كالجمل والفرس ، أي : وذلك كتسمية شخص (**بالجمع المتناهي**) وتلك التسمية (**كـ**) جعل (**حضاجر**) الذي علىٰ وزن (مفاعل) (**علماً للضبع**) المعروف .

وقوله : (كما لو سمي) فـ (ما) فيه مصدرية ، و(لو) زائدة مؤكدة لها ، لا عمل لها ، وهٰذا أولىٰ من العكس وإن جاز ، و(الحضاجر) جمع حضجر ، وهو اسم جنس لعظيم البطن ، سمي به الضبع ؛ لكونه كذلك ، كما في « الكواكب » ، (**أو**) كما لو سمي (**بـ « أفعل » الوصف**) خرج به نحو : أحمد (**كأحمر**) وأفضل (**مسمى به**) شخص صفة لـ (أحمر) أو حال منه ، (**أو**) كما لو سمي (**بـ « فعلان »**

الوصف ؛ كسكران مسمى به نظراً إلىٰ أصلها ، وقد مر أن بعضهم يصرف نحو : أدهم مما استعمل استعمال الأسماء . وعن الأخفش وأبي العباس أنهما يصرفان نحو : مثنىٰ وثلاث إذا سمي بهما ؛ وذلك لزوال الوصف والعدل ، فليس فيهما إلا التعريف خاصة ، ورد بأن هـٰذا لا نظير له ؛ إذ لا يوجد لنا ما ينصرف في المعرفة ، ولا ينصرف في النكرة ، ....

الوصف) ، خرج به نحو : عثمان ؛ وذلك (**كسكران ، مسمى به**) شخص .

وقوله : (**نظراً إلىٰ أصلها**) أي : إلىٰ ما قبل التسمية علة لقوله : (بقي علىٰ منع صرفه) أي : بقي علىٰ منع صرفه نظراً إلى المعنى الذي وضع له في الأصل ، وهو الوصفية ، وإلغاء للاسمية العارضة ، (**وقد مر**) قريباً قبل ثلاثة أبيات قوله : (خلافاً للأخفش وأبي العباس) (**أن بعضهم**) أي : بعض النحاة وهو هما (**يصرف نحو : أدهم**) اسم للقيد ، ومثله في ذلك (أرقم) لنوع من الحيات ، (وأسود) للحية أيضاً حالة كون ذلك النحو (**مما استعمل استعمال الأسماء**) لزوال الوصفية عنه بالاسمية ، فلم يبقَ فيه إلا علة واحدة ، وهو وزن الفعل فيصرف ، والراجح ما عليه الجمهور من منعه من الصرف إلغاء لعارض الاسمية ، لبقاء معنى الوصفية الذي هو الاشتقاق باعتبار لفظها ، فتقول فيه : مررت بأدهم وأرقم وأسود ، بمنع صرفها إلغاءً لعارض الاسمية .

(**و**) نقل (**عن الأخفش وأبي العباس**) يعني : المبرد (**أنهما يصرفان نحو : مثنىٰ وثلاث**) ورباع (**إذا سمي بهما**) ، وجعلا علماً لشخص ، (**وذلك**) أي : صرفهما لمثنىٰ وثلاث مثلاً (**لزوال**) معنىٰ (**الوصف والعدل**) عنهما بجعلهما اسماً لشخص ، (**فليس فيهما**) من موانع الصرف (**إلا التعريف**) والعلمية حالة كون التعريف (**خاصة**) أي : مخصوصاً بالبقاء فيهما ، وهو لا يستقل بمنع الصرف فانصرفا ، (**ورد**) هـٰذا القول عليهما (**بأن هـٰذا**) الصرف في حالة التعريف ، ومنعه في حالة التنكير (**لا نظير**) ولا مثيل (**له**) في كلام العرب .

وقوله : (**إذ لا يوجد**) تعليل لقوله : (إذ لا نظير له) أي : وإنما قلنا : (لا نظير له) لأنه لا يوجد (لنا) معاشرَ العرب في كلامنا (ما) أي : لفظ (**ينصرف في المعرفة**) أي : في حالة تعريفه ، (**ولا ينصرف في النكرة**) أي : في حالة تنكيره ،

وإنما المعروف العكس . **واعلم** : أن هٰذه الأنواع إذا نكرت بعد التسمية . . لم تنصرف أيضاً إلا (أفعل) التفضيل إذا سمي به مجرداً من (من) ثم نكر ، فإنه ينصرف بالإجماع ؛ لأنه لم يبقَ فيه شبه الوصف ؛ إذ لم يستعمل فيه إلا بـ (من) ظاهرة أو مقدرة ، فإن سمي به مع (من) ثم نكر . . منع قولاً واحداً .

وَكُـلُّ مَـا تَـأْنِيثُـهُ بِـلاَ أَلِـفْ ... فَهْـوَ إِذَا عُـرِّفَ غَيْـرُ مُنْصَـرِفْ
تَقُـولُ هَـٰـذَا طَلْحَـةُ ٱلْجَـوَادُ ... وَهَـلْ أَتَـتْ زَيْنَـبُ أَمْ سُعَـادُ

(**وإنما المعروف**) في كلامنا (**العكس**) أي : عكس ما ذكر وخلافه ، وهو وجود ما ينصرف في حالة التنكير ، ولا ينصرف في حالة التعريف .

(**واعلم : أن هٰذه الأنواع**) الخمسة السابقة (**إذا نكرت بعد التسمية**) بها (. . **لم تنصرف أيضاً**) أي : كما لا تنصرف في حالة التسمية ؛ نظراً لأصله من التعريف ، (**إلا « أفعل » التفضيل إذا سمي به مجرداً من « من » ثم نكر**) أي : قصد جعله دالاً علىٰ أفراد غير محصورة ، (**فإنه**) أي : فإن اسم التفضيل (**ينصرف**) حينئذ (**بالإجماع**) أي : باتفاق النحاة (**لأنه لم يبقَ فيه**) حينئذ ؛ أي : حين إذ سمي به مجرداً ، ثم نكر (**شبه الوصف**) ومعناه ، وهو التفضيل ، وقوله : (**إذ لم يستعمل فيه . . .**) إلخ علة لقوله لم يبقَ شبه الوصف ؛ أي : لأنه لم يستعمل فيه ؛ أي : في شبه الوصف (**إلا بـ « من » ظاهرة**) أي : ملفوظةً ؛ كقولك : زيد أفضل منك وأحسن من عمرو وغير ذلك ، (**أو مقدرة**) كقولهم : الله أكبر ؛ فإنه في تقدير من كل كبير ، أو من كل متكبر . اهـ «رسلان» .

(**فإن سمي به مع «من»**) ظاهرة (**ثم نكر**) أي قصد جعله دالاًّ علىٰ أفراد كثيرة (. . **مُنع**) من الصرف (**قولاً واحداً**) أي : علىٰ كل قول من الأقوال ؛ أي : باتفاق منهم ؛ بأن جعلوا قولهم علىٰ طريق واحد من غير وقوع خلاف بينهم ؛ نظراً إلىٰ أصله من معنى الوصفية ، وإلغاءً لعارض الاسمية ، والله أعلم .

ثم أشار الناظم إلى القسم الثاني ، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة ، وهو ستة أنواع ، بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

(وكـل مـا تـأنيثـه بـلا ألـف ... فهـو إذا عـرف غيـر منصـرف
تقـول هـٰـذا طلحـة الجـواد ... وهـل أتـت زينـب أم سعـاد

وَإِنْ يَكُـــنْ مُخَفَّفـــاً كَـــدَعْـــدِ فَـأَصْـرِفْـهُ إِنْ شِـئْـتَ كَـصَـرْفِ سَـعْـدِ

وإن يكـــن مخففـــاً كـــدعـــد فـاصـرفـه إن شئـت كصـرف سعـد)

(**وكل ما**) أي : وكل اسم كان (**تأنيثه بلا ألف**) أي : بغير ألف ، مقصورة كانت أو ممدودة ؛ بأن كان تأنيثه بالتاء ، أو كان تأنيثه معنوياً (**فهو**) أي : فذلك الاسم المؤنث بغيرها (**إذا عرف**) لا ما إذا نكر (**غير منصرف**) أي : غير قابل الانصراف للعلمية والتأنيث اللفظي أو المعنوي ، (**تقول**) في مثال المؤنث اللفظي : (**هـٰذا**) الرجل الحاضر (**طلحة الجواد**) أي : السخي الكريم ، فيمنع طلحة من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ، وإن كان علماً لمذكر ؛ نظراً إلىٰ لفظه لا إلىٰ معناه ، (**و**) تقول في مثال المؤنث المعنوي : (**هل أتت**) وجاءت (**زينب أم**) جاءت (**سعاد**) ، فيمنع كل من زينب وسعاد من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ لأنهما علما مؤنث ، وإن كان لفظهما مجرداً عن علامة التأنيث ؛ نظراً إلىٰ معناهما .

(**وإن يكن**) المؤنث المعنوي (**مخففاً**) بسكون الوسط (**كدعد** . . **فاصرفه**) أي : فاصرف أيها السائل ذلك الاسم المخفف بسكون الوسط (**إن شئت**) وأردت صرفه صرفاً (**كصرف سعد**) علم لمذكر ؛ يعني : إذا كان الاسم المؤنث بغير الألف معرفاً بالعلمية . . امتنع صرفه للعلمية والتأنيث ، سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة ، أو لمذكر كحمزة ، زائداً علىٰ ثلاثة أحرف كزينب ، أم لا كهند ، محرك الوسط كسقر اسم لطبقة من النار ، أم لا كدعد ، عجمياً كبلخ اسم بلدة بالشام ، أم لا كهند ، منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث كزيد علم امرأة ، أم لا كدعد ، لكن يشترط لتحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة ، **إما** :

زيادته علىٰ ثلاثة أحرف : كزينب ؛ لقيام الحرف الرابع مقام (التاء) .

أو تحرك الوسط : كسقر ؛ لقيام الحركة مقام الحرف الرابع القائم مقام (التاء) ، وذلك لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء وأخفها ، وهو الثلاثي الساكن الوسط ، فصار كالرباعي في الثقل .

أو العجمة : كبلخ ؛ لأن ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط .

أو النقل من مذكر إلىٰ مؤنث كزيد اسم امرأة ؛ لأن ثقل نقله إلى المؤنث يعادل خفة

هـٰذا هو القسم الثاني : وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة ، وهو ستة أنواع ، بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف ، فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية . . امتنع صرفه للعلمية والتأنيث ، سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة ، أم لمذكر كحمزة ، زائداً علىٰ ثلاثة أحرف أم لا ، محرك الوسط أم لا ، عجمياً أم لا ، منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث أم لا ، لكن يشترط لتحتم التأنيث ....

اللفظ فيصيرها كالعدم ، فيرجع إلىٰ تحتم المنع ، وإنما جاز الوجهان في هند مع أنه مثله هيئة وحروفاً ، ويزيد بأصالة تأنيثه ؛ لأن خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلاً ؛ إذ الشيء الباقي علىٰ أصله لا ثقل فيه ؛ بخلاف ذلك ، هـٰذا مذهب سيبويه والجمهور ، وجعله الجرمي والمبرد ذا وجهين كهند . اهـ « خضري » اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**هـٰذا**) المذكور في هـٰذا البيت وفيما بعد (**هو القسم الثاني**) من القسمين اللذين ذكرناهما في أول الباب ، (**وهو**) أي : القسم الثاني (**ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة ، وهو**) أي : الذي امتنع صرفه معرفة لا نكرة (**ستة أنواع ، بدأ**) الناظم (**منها**) أي : من تلك الأنواع الستة (**بما**) كان (**تأنيثه بغير الألف**) مقصورة أو ممدودة ؛ بأن كان تأنيثه بالتاء كفاطمة ، أو كان معنوياً كزينب ، (**فإذا كان الاسم المؤنث**) بغير الألف (**معرفة**) أي : معرفاً (**بالعلمية . . امتنع صرفه** ؛ **لـ**) اجتماع علتين فرعيتين فيه هما (**العلمية**) علة ترجع إلى المعنىٰ ، (**والتأنيث**) سواء كان بـ (التاء) أو معنوياً ، وهو علة ترجع إلى اللفظ ، (**سواء**) في منعه من الصرف حينئذ أ(**كان علماً**) موضوعاً (**لمؤنث**) حقيقي (**كفاطمة**) وعائشة ، (**أم**) موضوعاً (**لمذكر كحمزة**) وطلحة ، وسواء أكان (**زائداً علىٰ ثلاثة أحرف**) كزينب ، (**أم لا**) يكون زائداً ؛ كهند ، وسواء أكان (**محرك الوسط**) كسقر ، (**أم لا**) يكون كذلك ؛ كدعد ، وسواء أكان (**عجمياً**) أي : من أوضاع العجم ؛ كبلخ (**أم لا**) يكون عجمياً ؛ كدعد ، وسواء أكان (**منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث**) كزيد اسم امرأة ، (**أم لا**) يكون منقولاً ؛ كدعد ، (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : آنفاً : (فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع صرفه للعلمية والتأنيث) رفع به توهم عدم اشتراط شيء في منعه من الصرف ؛ أي : لكن (**يشترط لتحتم التأنيث**

المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة إما : زيادة علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كزنيب ، أو تحرك الوسط ؛ كسقر ، أو العجمة ؛ كبلخ اسم بلدة ، أو النقل من مذكر إلىٰ مؤنث ؛ كزيد اسم امرأة ، وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن الوسط ؛ كهند ، يجوز فيه الصرف ؛ نظراً إلىٰ خفة اللفظ ، والمنع وهو أولىٰ ؛ نظراً إلىٰ وجود العلتين ، فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه ، وهٰذا هو المراد بقوله : (وإن يكن مخففاً. . .) إلىٰ آخره . . . .

المعنوي في منع الصرف) أي : يشترط لتحتم منع الصرف بالتأنيث المعنوي وجود (**أحد أمور أربعة ، إما :**)

وجود (**زيادتـ**)ـه (**علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كزينب**) لقيام الحرف الرابع مقام (التاء) في الثقل .

(**أو**) وجود (**تحرك الوسط ؛ كسقر**) اسم لطبقة من النار ؛ لقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام (التاء) في زيادة الثقل كما مر .

(**أو**) وجود (**العجمة ؛ كبلخ اسم بلدة**) بالشام ؛ لأن ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط .

(**أو**) وجود (**النقل من مذكر إلىٰ مؤنث ؛ كزيد اسم امرأة**) لأن ثقل نقله إلى المؤنث يعادل خفة اللفظ ، فيصيرها كالعدم ، فيرجع إلىٰ تحتم المنع ، (**وما عدا ذلك**) المذكور من المؤنث الذي وجد فيه واحد من الأمور الأربعة ، وهو الذي لم يوجد فيه واحد من الأمور الأربعة حالة كون الذي خالف ما ذكر (**من الثلاثي الساكن الوسط ؛ كهند**) ، وقوله : (**وما عدا ذلك**) مبتدأ ، خبره قوله : (**يجوز فيه**) أي : فيما عدا ذلك (**الصرف ؛ نظراً إلىٰ خفة اللفظ**) بسكون الوسط ، (**و**) جاز فيه (**المنع ، وهو**) أي : المنع (**أولىٰ**) أي : أحق وأحرىٰ (**نظراً إلىٰ وجود العلتين**) فيه (**فهما يؤثران**) أي : يقتضيان (**جواز منع الصرف لا تحتمه**) ووجوبه لمعارضة إحدى العلتين بخفة سكون الوسط ، فسقط وجوبه ، (**وهٰذا**) التفصيل الذي ذكرناه في ساكن الوسط (**هو المراد**) والمقصود للناظم (**بقوله : « وإن يكن مخففاً. . . إلىٰ آخره »**) .

وأوجب بعضهم الصرف في نحو : (هند) نظراً إلىٰ أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين ، فتساقطتا فبقي بلا سبب ، وقيل : يجوز الوجهان أيضاً ، في نحو : زيد اسم امرأة ، وأشار إلى النوع الثاني بقوله :

وَأَجْـرِ مَـا جَـاءَ بِـوَزْنِ ٱلْفِعْـلِ ... مُجْـرَاهُ فِـي ٱلْحُكْـمِ بِغَيْـرِ فَصْـلِ
فَقَـوْلُهُـمْ أَحْمَـدُ مِثْـلُ أَذْهَـبُ ... وَقَـوْلُهُـمْ تَغْلِـبُ مِثْـلُ تَضْـرِبُ

(**وأوجب بعضهم**) وهو أبو علي الفارسي (**الصرف في نحو : «هند»**) كدعد (**نظراً إلىٰ أن**) خفة (**سكون الوسط قابل**) أي : عارض (**إحدى العلتين ؛ فتساقطتا**) فتساقط سكون الوسط وإحدى العلتين ، (**فبقي**) الاسم (**بلا**) وجود (**سبب**) وعلة تقتضي منعه من الصرف ، وهو اجتماع علتين فيه ، (**وقيل : يجوز الوجهان**) المنع والصرف (**أيضاً**) أي : كما جازا في نحو (هند) (**في نحو : زيد**) وبكر حالة كون (زيد) (**اسم امرأة**) أي : منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث ، والأحسن المنع ؛ لأنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ بسكون الوسط ، فمنع من الصرف .اهـ « كواكب » .

(**وأشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**إلى النوع الثاني**) من القسم الثاني (**بقوله**) :

(**وأجـر مـا جـاء بـوزن الفعـل ... مجـراه فـي الحكـم بغيـر فصـل**
فقـولهـم أحمـد مثـل أذهـب ... وقـولهـم تغلـب مثـل تضـرب)

أي : (**وأجر**) أيها السائل من أجرى الرباعي ، بدليل ما بعده ، ولأن الهمزة فيه همزة قطع (**ما جاء**) ووقع في كلام العرب من الأعلام (**بوزن الفعل**) أي : علىٰ وزن الفعل الخاص به (**مُجراه**) بضم الميم ؛ لأنه من أجرى الرباعي ؛ أي : مجرىٰ ما أنث بغير تاء ؛ يعني : مجرى المؤنث المعنوي ، كما يقتضيه عبارة الفاكهي ؛ كزينب ، وعبارة اليمني (مجراه) أي : مجرى الفعل (**في الحكم**) أي : في منع الصرف (**بغير فصل**) بالصاد المهملة ؛ أي : بغير فرق ؛ أي : من غير فرق بينهما في الحكم ؛ لوجود العلتين فيه ؛ أي : من غير فرق بين المؤنث المعنوي وهـٰذا العلم ، وعبارة اليمني : من غير فرق بينه وبين **الفعل** ، فلا يدخله جر ولا تنوين ، كما لا يدخل **الفعل** ، (**فقولهم**) أي : فقول العرب : هـٰذا الحاضر (**أحمد**) وأسعد (**مثل**)

يعني : أن ما جاء من الأعلام علىٰ وزن الفعل ؛ كأحمد وتغلب . . يجري في الحكم من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق ، لكن يشترط في وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة ، إما : أن يختص بالفعل ؛ كشمر اسم فرس ، وضُرِب بالبناء للمفعول وانطلق أعلاماً ، أو يكون غالباً فيه ؛ . . . .

قولهم : أنا (**أذهب**) وأسمع من المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ؛ أي : موازنه في الحركات والسكنات ، وإن اختلفا في نوع الكلام ؛ فأحمد حينئذ إما : منقول من المضارع المسند إلى المتكلم ، أو من الماضي المعدىٰ بالهمزة ، (**وقولهم**) أي : وقول العرب : غلبت (**تغلب**) بالمثناة فوق وبالمعجمة ، اسم قبيلة من العرب (**مثل**) قولهم : أنت (**تضرب**) زيداً في الحركات والسكنات إن اختلفا في الجنس وكذا يزيد ويشكر بالمثناة تحت فتقول مررت بأحمد وبتغلب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني**) الناظم (**أن ما جاء من الأعلام علىٰ وزن الفعل**) الخاص به (**كأحمد وتغلب . . يجري في الحكم**) حالة كون ذلك الحكم (**من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مُجرىٰ**) ـ بضم الميم ـ العلم (**المؤنث**) بغير (تاء) و(ألف) يعني : المؤنث المعنوي (**من غير فرق**) وفصل بينهما ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (يجري في الحكم مجرى المؤنث) رفع به توهم عدم اشتراط شيء في وزن الفعل ؛ أي : لكن (**يشترط في وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة**) مفصلة بقولنا :

أحدها : (**إما أن يختص**) ذلك الوزن (**بالفعل ؛ كشمَّر**) بتشديد الميم المفتوحة علىٰ وزن (فعَّل) المضعف (**اسم فرس**) لمعاوية بن أبي سفيان ، (**و**) كـ (**ضُرِب بالبناء للمفعول**) علىٰ وزن فُعِل من غير اعتبار الضمير . اهـ « يس » ، (**و**) كـ (**انطلق**) من باب انفعل الخماسي ، وتقطع همزته عند التسمية ؛ لبعده عن أصله ، والمراد باختصاص هـٰذه الأوزان بالفعل : ألا توجد في غيره إلا في علم أو أعجمي أو ندور . اهـ « يس » ، حالة كون هـٰذه الأوزان الثلاثة (**أعلاماً**) لشخص معين ، إنساناً كان أو غيره .

وثانيها : ما ذكره بقوله : (**أو يكون**) ذلك الوزن (**غالباً**) أي : مطرداً (**فيه**)

لكونه فيه أكثر ؛ كإثمد وإصبع وابلم ، فإن وجود أوزانها في الفعل أكثر منه في الاسم ، أو يكون مفتتحاً بزيادة هي بالفعل أولىٰ ؛ كأحمد ويعلىٰ . ثم لا بد مع ذلك أن يكون لازماً باقياً في اللفظ علىٰ حالته الأصلية ، . . . .

أي : في الفعل (**لكونه**) أي : لكون ذلك الوزن (**فيه**) أي : في الفعل (**أكثر**) جرياناً على الألسنة منه في الاسم (**كإثمدٍ**) بكسر الهمزة والميم ، بوزن اضرب أمراً ، اسم للكحل المعروف ، (**وإصبَع**) بكسر الهمزة ، وفتح الباء علىٰ وزن اسمع أمراً ، واحدُ الأصابع ، (**وأبلم**) بوزن انصر أمراً ، وهو خوص الدوم ، (**فإن وجود أوزانها**) أي : أوزان هـٰذه الثلاثة (**في الفعل أكثر منه**) أي : من وجودها (**في الاسم**) كاضرب واسمع وانصر ونحوها من كل أمر مأخوذ من فعل ثلاثي . اهـ « خضري » ، فلو سميت بإثمد وإصبع وأبلم . . منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فتقول : هـٰذا إثمد ، ورأيت إثمد ، ومررت بإثمد . اهـ « ابن عقيل » .

وثالثها : ما ذكره بقوله : (**أو يكون**) ذلك الوزن (**مفتتحاً**) أي : مبتدأ (**بزيادة هي**) أي : تلك الزيادة (**بالفعل أولىٰ**) وأحق ؛ لدلالتها علىٰ معنىٰ في الفعل ؛ كالتكلم والغيبة دونها في الاسم ؛ وذلك (**كأحمد ويعلىٰ**) فإن كلاًّ من الهمزة والياء يدل علىٰ معنى في الفعل ، وهو التكلم والغيبة ، ولا يدل علىٰ معنىٰ في الاسم ، فهـٰذا الوزن وزن غالب في الفعل بمعنىٰ أنه به أولىٰ ، فتقول : هـٰذا أحمد ويعلىٰ ، ورأيت أحمد ويعلىٰ ، ومررت بأحمد ويعلىٰ ، ويمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(**ثم**) بعدما بينا اشتراط واحد من هـٰذه الأمور الثلاثة . . نقول : (**لا بد**) ولا غنىٰ (**مع ذلك**) أي : مع وجود واحد منها (**أن يكون**) ذلك الوزن المانع (**لازماً**) لحالة وحركة واحدة في أوجه الإعراب الثلاثة ، فيصرف أمرؤ وابنم علمين ؛ لأنهما خرجا عن وزن الفعل ؛ بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة ، بل هما في الجر كاضرب ، وفي النصب كاعلم ، وفي الرفع كاخرج . اهـ « خضري » ، وأن يكون ذلك الوزن (**باقياً في اللفظ**) أي : في الهيئة والحروف والحركات (**علىٰ حالته**) أي : علىٰ صفته وبنيته (**الأصلية**) التي وضع عليها ؛ بألا يخرج بالتغيير إلىٰ مثال ووزن هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع ، فيصرف نحو : رُدَّ وقِيلَ علمين ؛ لخروجهما بالإعلال ؛ يعني :

غير مخالف لطريقة الفعل ، كما قرر في محله ، فإن كان الوزن خاصاً بالاسم أو غالباً فيه . . لم يؤثر في منع الصرف ، وكذا لو كان فيهما على السواء ، . . . .

الإدغام في (رُدَّ) ، والقلب في (قيل) لأن أصلهما (ردد) ، و(قول) إلىٰ وزن قفل وديك ، بخلاف نحو : يزيد ، فإنه وإن خرج إلىٰ وزن بريد ؛ لأن زيادته تنبه علىٰ أصله . اهـ « خضري » ؛ لأن أصله : (يزْيد) بسكون الزاي ، فنقلت كسرة الياء إلى الزاي ، فصار يزيد .

وأن يكون ذلك الوزن (**غير مخالف لطريقة الفعل**) ووزنه في المجرد وغيره ، فخرج به نحو : ألبُب بضم الباء فيما رواه الفراء جمع لُبٍّ بضم اللام ، وتشديد الموحدة ، وهو العقل ، وجمع لب علىٰ ألْبُب قليل ، والأكثر أن يجمع علىٰ ألباب ، ويقال : بنات ألْبُب لعروق في القلب تكون منها الرِقَّة ، وأَلْبُبٌ حال كونه علماً يصرف ؛ لأنه قد باين الفعل بالفك ، قاله الأخفش ، وعن سيبويه منع صرفه ؛ لوجود موازنه في الفعل كأكتب ، ولأن الفك رجوع إلى الأصل ، فليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعاً ، ولأن الفك قد يدخل الفعل لزوماً ؛ كأشدد به في التعجب ، وجوازاً ؛ كاردد ولم يردد ، وشذوذاً ؛ كضبب البلد ، وألكك السقاء إذا تغيرت رائحته . اهـ « توضيح » مع « التصريح » ، (**كما قرر**) وذكر ذلك الوزن ؛ أي : وزن الفعل من المجرد والمزيد ، وأثبت (**في محله**) أي : في موضعه ، وهو علم الصرف واللغة .

(**فإن كان الوزن خاصاً بالاسم**) كحبك بكسر الحاء المهملة ، وضم الموحدة ، وبالكاف آخره بمعنى الطريق ، ودئل بكسر أوله ، وضم ثانيه بمعنىٰ دويبية ، تشبه ابن عرس ، (**أو**) كان الوزن (**غالباً فيه**) أي : في الاسم ؛ كفاعل ؛ نحو : كاهل ووائل ، فهو كثير في الاسم نادر في الفعل ؛ كأمر من فاعل ؛ نحو : قاتل وضارب بسكون آخره ، فلو سمي به . . صرف كما ذكره بقوله : (. . **لم يؤثر**) ذلك الوزن (**في منع الصرف**) بل يصرف ، (**وكذا**) لم يؤثر في منع الصرف (**لو كان**) ذلك الوزن (**فيهما**) أي : في الاسم والفعل (**على السواء**) في الوقوع ؛ كشجر وحجر ومَدَر وضرب وجعفر ودحرج .

وأما قوله :

أنــا ابــن جــلا وطــلاع الثنــايــا . . . .

فهو جملة محكية أو صفة لمحذوف ؛ أي : أنا ابن رجل جلا ، وأشار إلى الثالث بقوله :

وَإِنْ عَــدَلْــتَ فَــاعِــلاً إِلَــىٰ فُعَــلْ لَــمْ يَنْصَــرِفْ مُعَــرَّفــاً مِثْــلُ زُحَــلْ

(**وأما قوله**) أي : قول الشاعر ، وهو سُحيم مصغراً ابن وَثيل كأمير ، شاعر مخضرم، قال ابن دريد: عاش في الجاهلية أربعين سنة ، وفي الإسلام ستين : [من الوافر]

(**أنــا ابــن جــلا وطــلاع الثنــايــا**) متــىٰ أضــع العمــامــة تعــرفــونــي

فليس مما نحن فيه (. . **فهو**) أي : قوله (جلا) (**جملة**) فعلية مركبة من فعل ماض ، وفاعل مستتر ، (**محكية**) أي : مراد لفظها ، جعلت علماً ، (**أو**) جملة فعلية مراد معناها جعلت (**صفة لـ**) موصوف (**محذوف**) تقديره : (**أي : أنا ابن رجل جلا**) أي : كشف الأمور الصعبة ، **وإعرابه** : (أنا) مبتدأ ، و(ابن) خبره ، و(جلا) مضاف إليه ، وهو علم منقول من جملة ، فيكون محكياً ، أو من الفعل وحده ، فيكون معرباً إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، فيكون مجروراً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة ، ويصح أن يكون (جلا) فعلاً ماضياً ، والفاعل مستتر ، والجملة صفة لمحذوف ؛ أي : أنا ابن رجل جلا ، و(طلاع) بالجر معطوف علىٰ (جلا) ، وبالرفع خبر بعد خبر . اهـ « أبو النجا » .

(**وأشار**) الناظم (**إلىٰ**) النوع (**الثالث**) من القسم الثاني (**بقوله**) :

(**وإن عــدلــت فــاعــلاً إلــىٰ فعــل لــم ينصــرف معــرفــاً مثــل زحــل**)

(**وإن عدلت**) أي : وإن حولت صيغة (**فاعلاً إلىٰ**) صيغة (**فُعَل**) بضم الفاء ، وفتح العين؛ كعامر إلىٰ عمر، وزاحل إلىٰ زحل (. . **لم ينصرف**) أي: لم يقبل الصرف حالة كونه (**معرفاً**) بالعلمية ؛ وذلك (**مثل**) زاحل عدل علىٰ (**زُحَل**) اسم لكوكب في السماء السابعة ، سمي بذلك ؛ لبعده عن كرة الأرض ؛ لأنه في السماء السابعة .

و(العدل) في قول الناظم : (وإن عدل) **لغة** : ضد الجور ، **واصطلاحاً** : تحويل لفظ إلىٰ لفظ آخر كما مرّ ، فإذا عدل عن صيغة فاعل إلىٰ صيغة فُعل بضم الفاء

العدل : صرف لفظ أُوِّل بالمسمىٰ إلىٰ لفظ آخر ، فإذا عدل عن صيغة فاعل إلىٰ صيغة فُعل بضم الفاء . . امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية ؛ كعمر وزفر وزحل ، . .

عدلاً تقديرياً . . امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية ؛ كعمر وزفر اسم لعالم حنفي ، وزحل ، فكل منها ممنوع من الصرف للعلمية والعدل في الأول عن عامر ، وفي الثاني عن زافر ، وفي الثالث عن زاحل ، تقديراً لورودها ممنوعة الصرف ، وليس فيها ظاهراً إلا العلمية ، وهي لا تستقل بمنع الصرف ، فحكم بتقدير العدل ؛ لإمكانه ، وتعذر غيره ، فإن ورد فعل ممنوع الصرف ، وفيه مع العلمية مانع من الصرف . . لم يجعل معدولاً ؛ نحو : طوى اسم بئر بمكة ، فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة ، فلا وجه لتكلف غيره مع إمكانه ، وإنما عدلوا عن عامر مثلاً حال إرادة التسمية إلىٰ عمر ؛ اختصاراً ولئلا يتوهم إرادة الوصف المنقول عنه . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**العدل**) المصطلح عليه عند النحاة : (**صرف لفظ أُوِّل بالمسمىٰ**) أي : تحويله مع مسماه ؛ كعامر (**إلىٰ لفظ آخر**) كعمر ، (**فإذا عدل**) الاسم (**عن صيغة فاعل إلىٰ صيغة فُعَل بضم الفاء**) وفتح العين (. . **امتنع صرفه إذا اقترن به**) أي : بذلك الاسم (**التعريف بالعلمية**) حقيقة (**كعمر وزفر وزحل**) أو حكماً ؛ كَفُعل في التوكيد ، فإنه ليس بعلم حقيقة عند ابن مالك وغيره ، قال في « شرح الكافية » : لأن العلم إما : شخص أو جنس ، فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ، وليس لغيره و(جُمَع) بخلاف ذلك ، فالحكم بعلميته باطل . اهـ ؛ أي : بل هو مشبه بالعلم ، لكن قيل : إنه علم جنس معنوي ؛ للإحاطة والشمول ؛ كسبحانه للتسبيح ، وفي ذلك توفية أنه لا يعتبر في منع الصرف ، إلا العلمية الحقيقية . اهـ « تصريح » ، قال ابن عقيل : فإنه يمنع من الصرف ؛ لشبه العلمية والعدل ؛ وذلك نحو : جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ، ومررت بالنساء جمع ، **والأصل** : جمعاوات ؛ لأن مفرده جمعاء ، فعدل عن جمعاوات إلىٰ جمع ، وهو معرف بالإضافة المقدرة ؛ أي : جمعهن ، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة ، وليس في اللفظ ما يعرفه . اهـ

فكل منها ممنوع الصرف للعلمية والعدل ، في الأول عن عامر ، وفي الثاني عن زافر ، وفي الثالث عن زاحل ، تقديراً لورودها ممنوعة الصرف ، وليس فيها ظاهراً إلا العلمية ، وهي لا تستقل بمنع الصرف ، فحكم بتقدير العدل لإمكانه ، وتعذر غيره ، فإن ورد (فُعل) العلم . . . .

(**فكل منها**) أي : من (عمر) و(زفر) و(زحل) (**ممنوع الصرف للعلمية والعدل ، في الأول عن عامر ، وفي الثاني عن زافر ، وفي الثالث عن زاحل**) ، فعمر منقول عن عامر العلم المنقول عن الصفة ، وكذا الباقي معدول عن فاعل علماً لا عن الصفة ؛ لأنها ليست بمعناه لتنكيرها ، وقيل : إن ثعلىٰ معدول عن أثعل لا ثاعل ؛ لأنه غير مستعمل ، يقال : رجل أثعل إذا اختلف منابت أسنانه ، وكان فيها زوائد ، وامرأة ثعلىٰ . اهـ « صحاح » ، وفائدة العدل في هـٰذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية ؛ إذ لو قيل : عامر . . لتوهم أنه صفة . اهـ « خضري » .

وقوله : (**تقديراً**) أي : فكل من الثلاثة معدولة عن ذلك عدلاً تقديرياً ، والعدل التقديري ألا يدل دليل غير منع الصرف علىٰ وجود العدل في ذلك الاسم ، إلا أنه لما وجد غير منصرف ، ولم يكن فيه إلا العلمية . . قدروا فيه العدل حفظاً لقاعدتهم عن الانخرام ، كما قال الشارح ، وإنما قلنا : معدولة تقديراً (**لورودها ممنوعة الصرف ، و**) الحال أنه (**ليس فيها**) أي : في هـٰذه الأسماء (**ظاهراً**) أي : فيما يظهر من لفظها علة تمنعها من الصرف (**إلا العلمية ، وهي**) أي : والحال أن العلمية (**لا تستقل بمنع الصرف ، فحكم بتقدير العدل**) لتجتمع فيها علتان فرعيتان ، (**لإمكانه وتعذر غيره**) لأن الغالب في الأعلام النقل مع أن صيغة (فعل) قد كثر فيها العدل ؛ كغدر معدول عن غادر ، وفسق معدول عن فاسق ، وجملة ما سمع من العرب من الأعلام المعدولة تقديراً أربعة عشر ، الثلاثة المذكورة و(جُمَع) و(قُزَع) و(جُشَم) و(مُضَر) و(عُصَم) و(مُجَأ) و(دُلَف) و(هُبَل) و(بُلَغ) و(قُثَم) و(ثُعَل) ، وكلها معدولة عن فاعل إلا الأخير ، فإنه معدول عن (أفعل) ، فهـٰذه الأسماء التي سمعت ؛ أي : نطقت بها العرب غير منصرفة . اهـ « كواكب » .

(**فإن ورد «فُعل»**) بضم الفاء (**العلم**) خرج به (فعل) الجمع ؛ كغرف وقرب ،

ممنوع الصرف ، وفيه مع العلمية ما منع . . لم يجعل معدولاً ؛ نحو : طُوَىٰ ، فإن فيه مع العلمية التأنيث ؛ باعتبار البقعة ، فلا وجه لتكلف غيره مع إمكانه ، وإنما عدلوا عن عامر مثلاً حال إرادة التسمية به إلىٰ عمر ؛ اختصاراً ، ولئلا يتوهم إرادة الوصف المنقول عنه . وأشار إلى النوع الرابع بقوله :

وَٱلْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلاَ كَذَاكَ فِي ٱلْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلاَ

جمع غرفة وقربة (**ممنوع الصرف ، وفيه**) أي : والحال أن فيه ؛ أي : في فعل (**مع العلمية ما منع**) الصرف غير العدل (. . **لم يجعل معدولاً**) كالتأنيث المعنوي ، وذلك (**نحو : طوىٰ**) اسم بئر بمكة قريب إلى الزاهر ، (**فإن فيه**) أي : فإن في لفظ (طوىٰ) (**مع العلمية التأنيث**) المعنوي (**باعتبار**) كونها بمعنى (**البقعة**) لا بمعنى المكان ، (**فلا وجه**) ولا علة (**لتكلف**) طلب (**غيره**) أي : غير التأنيث (**مع إمكانه**) أي : مع إمكان التأنيث بجعله بمعنى البقعة .

(**وإنما عدلوا**) عمر (**عن عامر مثلاً**) أي : مثل مثلاً له ؛ كزفر عن زافر ، وزحل عن زاحل (**حال إرادة التسمية به**) أي : بـ(عامر) (**إلىٰ عمر اختصاراً**) أي : قصداً إلى اللفظ المختصر ؛ أي : قليل الحروف ؛ لأن عمر ثلاثة أحرف ، وعامر أربع ، (**ولئلا يتوهم**) معطوف في المعنىٰ على (اختصاراً) ؛ أي : ولئلا يظن السامع (**إرادة**) المتكلم عند تكلمه بـ(عامر) معنى (**الوصف المنقول عنه**) لفظ عامر إلى العلمية ؛ لأنه في الأصل اسم فاعل من عمر الثلاثي ؛ أي : اتصف بطول العمر ، والله أعلم .

(**وأشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**إلى النوع الرابع**) من القسم الثاني (**بقوله**) :

(**والأعجمي مثل ميكائيلا كذاك في الحكم وإسماعيلا**)

أي : (**و**) الاسم (**الأعجمي**) وهو الذي كان من أوضاع العجم ، وهم من عدا العرب ، وهو مبتدأ ، خبره : (**كذاك**) أي : كائن مثل ما ذكر من طلحة وزينب وأحمد وزحل ، وقوله : (**في الحكم**) متعلق بما تعلق به الخبر ؛ أي : كائن مثل ذلك المذكور في الحكم ، وهو عدم الصرف ؛ وذلك الأعجمي (**مثل ميكائيلا**) بألف الإطلاق اسم لملك الأمطار والبحار ، (**وإسماعيلا**) بألف الإطلاق أيضاً ، معطوف

أي : والاسم الأعجمي وضعاً ؛ كميكائيل وإسرافيل وإبراهيم وإسماعيل ، مثل طلحة وزينب وأحمد وزحل في الحكم ، وهو عدم الصرف ، لكن بشرط زيادته علىٰ ثلاثة أحرف ، وكونه علماً في اللغة العجمية ....

علىٰ ميكائيل ، اسم لولد إبراهيم من هاجر عليهما السلام .

يعني : أن الاسم الأعجمي وضعاً ؛ كميكائيل وجبريل وإسرافيل وإبراهيم وإسماعيل عليهم السلام مثل ما سبق من الأسماء الممنوعة من الصرف ؛ كطلحة وزينب وزحل وغيرها في الحكم السابق ، وهو المنع من الصرف ، لكن بشرط زيادة الأعجمي علىٰ ثلاثة أحرف ، بخلاف نوح ولوط ، وبشرط كونه علماً في اللغة العجمية كما مثل ، فخرج به لجام اسم لحديدة تجعل في فم الفرس عند الركوب ، وذلك بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلىٰ لسان العرب ، فاستعملت علماً ، فحينئذ يمنع من الصرف للعجمة والعلمية ، بخلاف الاسم الأعجمي الثلاثي ، فيصرف وإن كان علماً في العجمية كشَتَرَ اسم قلعة بالعجم ونوح ؛ لأن العجمة سبب ضعيف في منع الصرف ، فلا تؤثر فيه بدون الزيادة فيه علىٰ ثلاثة أحرف ، بخلاف التأنيث ، فإن علامته مقدرة ، وتظهر في بعض التصاريف ، فله نوع قوة في الثقل ، وتحرك الوسط يزيده فمنع ، والمراد بالأعجمي : كل ما نقل إلىٰ لسان العرب من غيرها ، سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الأرمية أم الهند أم البربر أم الترك أم التكرور أم غيرها . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : والاسم الأعجمي وضعاً**) وتعريفاً (**كميكائيل وإسرافيل وإبراهيم وإسماعيل**) وإسحاق ويعقوب عليهم السلام ، هو (**مثل طلحة وزينب وأحمد وزحل في الحكم ، وهو عدم الصرف**) ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (والأعجمي . . مثل طلحة) رفع به توهم عدم اشتراط شيء في كونه مثله ؛ أي : لكن إنما يكون الأعجمي مثل ما ذكر من طلحة وزينب في الحكم (**بشرط زيادته**) أي : زيادة حروفه (**علىٰ ثلاثة أحرف**) لأن العجمة سبب ضعيف ، فلا تؤثر في منع الصرف بدون الزيادة كما مر ، (و) بشرط (**كونه علماً في اللغة العجمية**) على المرجوح ، **والراجح** : أن كونه علماً في اللغة العجمية

كما مثل ؛ بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلىٰ لسان العرب ، فحينئذ تمنع من الصرف للعجمة والعلمية ، بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة كلجام ، أو ما كان نكرة في لسانهم ، ثم نقل في أول أحواله علماً في العربية كبندار ، فينصرف ؛ لانتفاء علميته في

لا يشترط ، وعلى الأول فقالون وبندار مصروفان ؛ لأنهما اسما جنس في لغة العجم ، وعلى الثاني فممنوعان من الصرف ؛ لأن العرب لم تستعملهما إلا علمين . اهـ ، وقالون كان لغة الروم ، اسم جنس بمعنى الجيد ، سمي به نافع راويه عيسىٰ ؛ لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب ، فكأنه كان علماً في اللغة العجمية . اهـ (منه) .

ومثال ما كان علماً في اللغة العجمية : (**كما**) أي : كالمثال الذي (**مثل**)ـه الناظم وما ذكرناه ، وذلك أن كونه علماً في لغة العجم (**بأن تنقل الكلمة**) المستعملة في لغة العجم ، (**وهي علم في**) لغة (**العجم إلىٰ لسان العرب**) وهي علم في لسان العرب أيضاً ، (**فحينئذ**) أي : فحين إذ كانت الكلمة علماً في اللغتين (**تمنع من الصرف للعجمة**) في أصلها (**والعلمية**) أي : ولعلميتها في لغة العرب ، قال في « الهمع » : وهل يشترط أن تكون علماً في لسان العجم قولان : المشهور : لا ، وعليه الجمهور ، والثاني : نعم ، وعليه ابن الحاجب وأبو الحسن الذباح ، فينصرف (بندار) ، وقالون على الثاني دون الأول ، والشرط على المشهور : أن تستعملها العرب أولاً بالعلمية . اهـ « يس » ، وبُندار بضم الموحدة عند العجم ، اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع ، أو يبيع المعادن ، ثم جعل لقباً لمحمد بن بشار العبدي ، وذلك ملتبس ، (**بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة**) في هٰذا الكلام قلب والتقدير : بخلاف ما نقل من العجم إلى العرب وهو نكرة في لسانهم ؛ أي : في لسان العجم ، ثم استعملته العرب في معناه الأصلي ، ثم نقلته إلى العلمية (**كلُجام**) بضم اللام ، اسم لحديدة ، تجعل في فم الفرس كما مر .

(**أو ما كان نكرة في لسانهم**) أي : في لسان العجم ، (**ثم نقل**) إلى العرب (**في أول أحواله علماً في العربية**) أي : نقل إلىٰ لسان العرب علماً في أول أحواله ، نقله بلا استعمال له في معناه الأصلي عند العجم (**كبندار**) لقب لمحمد بن بشار ، لقب به ؛ لكثرة ما عنده من الأحاديث ، (**فينصرف**) ما ذكر من لُجام وبُندار (**لانتفاء علميته في**

لغة العجم ، ومثله : الاسم الأعجمي الثلاثي فينصرف ، وإن كان علماً في العجمية ؛ كشتر ونوح ، والمراد بالأعجمي : كل ما نقل إلىٰ لسان العرب من لسان غيرها ، سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهند أم البربر أم غير ذلك . وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب ؛ كإسماعيل ، وبنقل الأئمة أعجميته ، . . . .

لغة العجم ، ومثله) أي : ومثل ما نقل إلىٰ لغة العرب وهو نكرة في لغة العجم (**الاسم الأعجمي الثلاثي**) ، والمراد به : ما عدا العربي لا خصوص الفارسي ، (**فينصرف وإن كان علماً في**) اللغة (**العجمية**) سواء كان محرك الوسط (**كشَتَر**) وهو اسم حصن في العجم ، ومحل صرفه ما لم يرد به البقعة ، وإلا . . تحتم منعه للتأنيث المعنوي والعجمة .

أ(و) كان ساكنه ؛ كـ(**نوح**) لقب لسيدنا نوح عليه السلام ؛ لكثرة نوحه بالدعوة إلى الله ، وإلا . . فاسمه عبد الشكور ، (**والمراد بالأعجمي كل ما نقل إلىٰ لسان العرب من لسان غيرها**) أي : من لغة غير لغة العرب لا خصوص الفارسية ، (**سواء**) في منعه من الصرف إذا توفرت الشروط (**كان**) منقولاً (**من لغة الفرس**) وهم جيل من أولاد سام بن نوح ، (**أم**) من لغة (**الروم**) وهم أيضاً من أولاد سام بن نوح ، وهما والعرب إخوة أشقاء من أولاد سام ، كما بسطنا الكلام علىٰ ذلك في (سورة الروم) في تفسيرنا « حدائق الروح » ، (**أم**) من لغة (**الحبشة**) جنس من السودان من أولاد حام بن نوح عليه السلام ، (**أم**) من لغة (**الهند أم**) من لغة (**البَرْبَر**) بفتح الموحدتين بينهما راء ساكنة ، وهم قوم من سكان سواحل البحر الأحمر ، ومن بلادهم البربرا من بلدان الصومال ، ومنهم عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس ، وهما أيضاً من أولاد حام بن نوح عليه السلام ، (**أم**) من لغة (**غير ذلك**) المذكور من اللغات ؛ كالترك والتكرور والأرميا والصوماليا .

(**وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب**) أي : عن أبنية وأوزان الكلمات العربية (**كإسماعيل**) وميكائيل .

(**وبنقل الأئمة**) أي : أئمة اللغات العربية ؛ كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء (**أعجميته**) أي : كونه من أوضاع العجم عن فصحاء العرب .

وبأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في لغة العرب كالجيم والصاد كصولجان أو كالجيم والقاف كمنجنيق أو والكاف كسكرجة وبغير ذلك مما ذكروه . وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة : محمداً صلى الله عليه وسلم وصالحاً وشعيباً وهوداً ، وألحق بها في الصرف من أسماء العجم : نوح ولوط وشيث ، فهـٰذه السبعة منصرفة ، ويجمعها قوله :

تـذكـر شعيبـاً ثـم نـوحـاً وصـالحـاً وهـوداً ولـوطـاً ثـم شيثـاً محمـداً

(و) يعرف أيضاً (**بأن يجتمع فيه**) أي : في ذلك الاسم من الحروف (**ما لا يجتمع في**) كلمات (**لغة العرب ؛ كالجيم والصاد**) مثاله : (**كصولجان**) وهي عصا معوج الرأس ، تضرب بها الكرة ، تتلاعب بها الصبيان ، معروفة عند الناس ، (**أو كالجيم والقاف ؛ كمنجنيق**) وهي آلة لرمي الحجارة ، أول من صنعها نمروذ اللعين ، علمه إبليس حين رمىٰ إبراهيم في النار عليه السلام ، (**أو**) الجيم (**والكاف ؛ كسكرجة**) اسم لوعاء السمن .

(و) تعرف عجمة الكلمة أيضاً (**بغير ذلك**) المذكور (**مما ذكروه**) أي : مما ذكره النحاة في كتبهم ؛ كأن تجتمع فيها السين والذال ؛ كسَاذَجٍ وأُستاذ ، أو تكون في أوله نون بعدها راء كنرجس ، أو يكون آخرها زاياً قبلها دال كمهندز ؛ لأن ذلك كله لا يجتمع في كلمة عربية .

(**وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة**) ، فهي عربية مصروفة : (**محمداً صلى الله عليه وسلم وصالحاً وشعيباً وهوداً ، وألحق بها**) أي : بهـٰذه الأربعة العربية (**في الصرف**) مع كونها (**من أسماء العجم**) وأوضاعه ثلاثة : (**نوح ولوط وشيث**) لخفتها بسكون الوسط ، (**فهـٰذه السبعة**) من أسمائهم (**منصرفة ، ويجمعها**) أي : يجمع هـٰذه السبعة المصروفة (**قوله**) أي : قول بعض النحاة :

[من الطويل]

(تـذكـر شعيبـاً ثـم نـوحـاً وصـالحـاً وهـوداً ولـوطـاً ثـم شيثـاً محمـداً)

أي : اذكر هـٰؤلاء في بيان تلك السبعة من التذكر من باب (تفعل) الخماسي ، وفي « الخضري » :

فائدة[١٧٦]

[أسماء الأنبياء والملائكة غير مصروفة]

وجميع أسماء الأنبياء والملائكة كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة ، حتىٰ موسىٰ عليه السلام؛ لأنه معرب موشىٰ، وهو بالعبراني معناه الماء والشجر؛ لأن فرعون التقطه من بينهما، فركبا اسماً عليه، وأما اختلافهم في اشتقاقه.. فإنما هو في موسى الحديد، فقيل : من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فهو موسىٰ كأعطيته فهو معطىٰ ، فيكون مصروفاً، وقيل : هو فعلىٰ من ماس يميس إذا تبختر في مشيه ؛ لتحركه كذلك عند الحلق به ، فقلبت الياء واواً لضم ما قبلها ؛ كموقن من اليقين ، فيمنع للألف المقصورة ، كما في « السمين » ، ويستثنىٰ من أسماء الملائكة أربعة : رضوان ومالك ومنكر ونكير ، فهٰذه عربية لكن رضوان ممنوع من الصرف للزيادة ، وقد جمعها بعضهم فقال :

رضـوان مـالـك منكـر ونكيـر   أخيرهـا بـالصرف عندهـم شهير

ويستثنىٰ من الأنبياء سبعة : محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام ، فكلها مصروفة ؛ لفقدان العجمة في الأربعة الأول ، وفقدان شرطها في الثلاثة الأخيرة ، وقد جمعها بعضهم في بيتين مع رعاية ترتيبهم في الزمن فقال : [من الطويل]

ألا إن أسمـاء النبييـن سبعـة   لها الصرف في إعراب من يستنشد
فشيـث ونـوح ثـم هـود وصـالـح   شعيـب ولـوط والنبـي محمـد

وقيل : هود ليس عربياً ، بل هو كنوح ؛ لأنه قبل إسماعيل ، وهو أبو العرب ، لكن ما ورد أن إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه.. يدل علىٰ وجود العربية قبله ، وفي عزير وجهان ، وقرىء بهما ، فالصرف علىٰ أنه عربي من التعزير ، وهو التعظيم وعدمه علىٰ أنه أعجمي ، أو أنه حذف تنوينه للساكنين تشبيهاً له بحرف المد ، وأما إبليس.. فقيل : منعه للعجمة ، وقيل : عربي مشتق من الإبلاس ، وهو الإبعاد ، وعلىٰ هٰذا فمنعه لشبه العجمة ؛ لأن العرب لم تسم به أصلاً ، بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه ، فكأنه دخيل في لسانها ، لا لأنه لا نظير له في الآحاد

وأشار إلى النوع الخامس بقوله :

وَهَكَـــذَا ٱلْإِسْمَـــانِ حِيْـــنَ رُكِّبَـــا كَقَـــوْلِهِـــمْ رَأَيْـــتُ مَعْـــدِي كَـــرِبَـــا

أي : ومثل ما تقدم من الأعلام في الحكم ، وهو عدم الصرف الاسمان إذا رُكبا تركيب مزج ؛ كمعدي كرب وبعلبك ، لكن ....

العربية كما قيل ، بل له نظير ؛ كإحليل وإكليل وغيرهما . اهـ (منه) .

(**وأشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**إلى النوع الخامس**) من القسم الثاني (**بقوله**) :

(وهكـــذا الإسمـــان حيـــن ركبـــا كقـــولهـــم رأيـــت معـــدي كـــربـــا)

(**وهكذا**) أي : ومثل هـٰذا المذكور من الأعلام المتقدمة في الحكم ، وهو عدم الصرف (**الإسمان حين رُكِّبا**) أي : حين إذ ركبا تركيب مزج لا غير ؛ وذلك (**كقولهم**) أي : قول العرب : (**رأيت معدي كربا**) بألف الإطلاق ، ومررت ببعلبك .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : ومثل ما تقدم من الأعلام في الحكم ، وهو عدم الصرف الاسمان إذا ركبا تركيب مزج**) أي : تركيب خلط ، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة (تاء) التأنيث ، علىٰ أن الإعراب على الجزء الثاني ، فخرج به تركيب إضافة ؛ كعبد الله وامرىء القيس ونحوهما ، فإنه مصروف ؛ لأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً ، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف ، وتركيب إسناد ؛ كبرق نحره وشاب قرناها ؛ لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات على الأصح ؛ ولهـٰذا يحكى اللفظ علىٰ ما كان عليه قبل العلمية (**كمعدي كرب**) قال الزمخشري : مأخوذ من عداه الأمر إذا تجاوزه ، **والكرب** : الفساد ، فكأنه قيل : هـٰذا المسمىٰ بهـٰذا الاسم جاوزه الفساد . اهـ « حمدون » ، (**وبعلبك**) البعل في الأصل : الزوج ، والبك : الدق والضرب ، ثم ركبا وصار مجموعهما علماً علىٰ بلد ؛ كحضرموت .

وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (**ومثل ما تقدم الاسمان إذا ركبا تركيب مزج**) رفع به توهم عدم اشتراط شيء في منعه من الصرف ؛ أي : لكن منعه من

بشرط أن يكون معرفة بالعلمية ، ولم يختم بـ(ويه) فيمنع حينئذ من الصرف للعلمية والتركيب ، بخلاف ما ختم بـ(ويه) كسيبويه ، وما ركب من الأعداد ؛ كخمسة عشر ، ومن الظروف ؛ نحو : تأتينا صباح مساء ، والأحوال ؛ نحو : هو جاري بيت بيت ، فإنه مبني على الكسر في الأول ، وعلى الفتح في الثاني ، . . . .

الصرف (**بشرط أن يكون معرفة بالعلمية ، ولم يختم بـ« ويه » فيمنع حينئذ**) أي : حين إذ كان معرفة غير مختوم بويه (**من الصرف للعلمية والتركيب**) المزجي ، (**بخلاف ما ختم بـ« ويه » كسيبويه**) وحمويه ونفطويه مثلاً (**وما ركب من الأعداد ؛ كخمسة عشر**) وأربعة عشر مثلاً ، (**و**) ما ركب (**من الظروف**) الزمانية (**نحو : تأتينا صباح مساء**) أو المكانية ؛ كقولهم : سهلت الهمزة بين بين ، (**و**) ما ركب من (**الأحوال ؛ نحو**) قولهم : (**هو جاري بيت بيت ، فإنه**) أي : فإن المركب المزجي : (**مبني على الكسر في الأول**) نحو : سيبويه ، فإنه مبني ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وهو (الواو) لأنه مركب من (سيب) وهو التفاح ، و(ويه) وهو رائحته كذا قيل . وفيه نظر ، قال بعضهم : لأن (ويه) اسم صوت ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ بواسطة شبهه أسماءَ الأفعال ، وأسماء الأفعال أشبهت الحرف في عدم التأثر بالعامل ؛ فبني (سيبويه) تغليباً لجانب الصوت ؛ لأنه الآخر ، وهو على التقديم والتأخير ؛ أي : رائحة التفاح ، وإعرابه على التقدير الأول في نحو : مررت بسيبويه : (سيبويه) في محل الجر مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وعلى التقدير الثاني : في محل الجر مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك علىٰ كلا التقديرين ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

(**و**) مبني (**على الفتح في الثاني**) والمراد بـ(الثاني) : ما عدا الأول من الأعداد والظروف والأحوال ، **فمثال الأعداد** : نحو : مررت بخمسةَ عشرَ ، فتقول في إعرابه : (خمسة عشر) في محل الجر بـ(الباء) مبني علىٰ فتح الجزأين لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ؛ لأن أصله خمسة وعشر ، ثم حذفت (الواو) لقصد مزج الاسمين وتركيبهما تركيباً مزجياً ، وبنيا على الحركة ؛ ليعلم أن

بخلاف المركب الإضافي ؛ نحو : عبد الله فمصروف ، والإسنادي ؛ نحو : شاب قرناها فمحكي . . . .

لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب . اهـ « شذور » ، **ومثال الظروف الزمانية** : تأتينا صباحَ مساءَ ، وإعرابه : (تأتينا) فعل وفاعل مستتر ومفعول به ، والأصل تأتينا صباح ومساء ، فحذف العاطف ، وركبا تركيباً مزجياً ، (صباح مساء) ظرف زمان مركب ، مبني علىٰ فتح الجزأين لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وحركا ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت فتحة لثقل التركيب ، **ومثال المكانية** : نحو قولهم : سهلت الهمزة بين بين ، أصله : سهلت بينها وبين حرف حركتها ، فحذف ما أضيف إليه بين الأولىٰ وبين الثانية وحرف العطف ، وركب الظرفان ، فبنيا علىٰ فتح الجزأين ، وقس علىٰ ما ذكرناه فيما قبله ، **ومثال الأحوال المركبة** : كقولهم : هو جاري بيت بيت ، فتقول في إعرابه : (هو جاري) مبتدأ وخبر ، (بيت بيت) حال مركبة ، مبني علىٰ فتح الجزأين لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنها معنىٰ حرف الجر ؛ لأن أصله بيته لبيتي ، فحذف ما أضيف إليه البيت الأول والبيت الثاني ، ثم الجار فركبا تركيباً مزجياً ، وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل ؛ لأنه في معنىٰ مجاوري ، وإنما حركا لما مر فيما قبله . . . إلخ .

وقوله : (**بخلاف المركب الإضافي** . . .) إلخ ، محترز قوله : (إذا ركبا تركيب مزج) (**نحو** : **عبد الله** ، **فمصروف**) لأن الإعراب في المركب الإضافي على الجزء الأول ، وحكم الجزء الثاني ما كان عليه قبل الإضافة ، فإن كان الجزء الثاني غير منصرف قبل العلمية . . بقي بعد العلمية كذلك ؛ كأيوب من أبي أيوب ، وإن كان قبلها مصروفاً . . بقي كذلك ؛ كعبد شمس . اهـ « حمدون » ، **وضابطه** : كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبله ، علىٰ أن الإعراب على الجزء الأول .

(و) المركب (**الإسنادي**) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ (**نحو** : **شاب قرناها**) وبرق نحره (**فمحكي**) عند السيد وصاحب اللباب ، واختار ابن الحاجب كونه مبنياً ؛ لأن حكمه إذا سميت به شخصاً الحكاية علىٰ ما كان عليه أوَّلاً قبل

والأفصح في المركب المزجي : أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف ، ويبنى الأول على الفتح ما لم يكن آخره (ياء) فيسكن ، . . . .

التسمية ، فإذا سميت به شخصاً ، وقلت : جاء شاب قرناها ، ورأيت شاب قرناها ، ومررت بشاب قرناها . . لكان مرفوعاً في الأول بالضمة ، منصوباً في الثاني بالفتحة ، مجروراً في الثالث بالكسرة ، والحركات الثلاث مقدرة على الألف ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، فهو معرب عند الجمهور ، خلافاً لابن الحاجب كما مر آنفاً . اهـ « حمدون » بزيادة .

(**والأفصح**) أي : الأكثر فصاحة ومطابقة لمقتضى الحال (**في المركب المزجي : أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف**) رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة ، (**ويبنىٰ**) الجزء (**الأول على الفتح**) **والصواب** : أن يقال : ويفتح الجزء الأول ؛ لأن البناء ليس في الوسط (**ما لم يكن آخره**) أي : آخر الجزء الأول (**«ياءً» فيسكن**) آخره ؛ نحو : معدي كرب وقالي قالاً ، ومقابل الأفصح : بناء الجزأين على الفتح ، وإعراب الأول وإضافته للثاني ، ثم إن كان في الثاني ما يقتضي منع الصرف . . منع ؛ كـ(رام هرمز) ، وإذا كان آخر الأول (ياءً) . . قدرت الحركات الثلاث ، ولا تظهر الفتحة عليها في حالة النصب ؛ تشبيهاً لها بالألف ، فلزم في التركيب ؛ لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الإفراد ، وقيل : يفتح بالنصب ما لم يكن آخره ياءً ، فيسكن للثقل بالتركيب والإعلال ؛ كمعدي كرب وقالي قالاً اهـ « يس » .

فإن قلت : ما الفرق بين الإضافي والإسنادي ، وبين المزجي حتىٰ منع من الصرف هو دونهما ، مع أن التركيب فرع الإفراد ، وهو موجود في كل . . **قلت** : أجيب : بأن المركب الإسنادي كان فعلاً وفاعلاً قبل نقله ، أو مبتدأ وخبراً مثلاً ، والمضاف والمضاف إليه كان لهما حكم قبل العلمية ، وهو إعراب الأول بحسب العوامل ، والثاني بالإضافة ، فلما سميٰ بكل من الإسنادي والإضافي . . استصحب ذلك الأصل الذي كان لهما قبل التسمية ، والمركب المزجي إنما ركب عند العلمية ، فليس له حكم قبلها يستصحب ؛ فلذلك اعتبرنا تركيبه دونهما . اهـ « حمدون » .

وأشار إلى السادس بقوله :

وَمِنْـهُ مَـا جَـاءَ عَلَـىٰ فَعْـلاَنَـا عَلَـى ٱخْتِـلاَفِ فَـائِـهِ أَحْيَـانَـا
تَقُـولُ مَـرْوَانُ أَتَـىٰ كِـرْمَـانَـا وَرَحْمَـةُ ٱللهِ عَلَـىٰ عُثْمَـانَـا

أي : **ومن غير المنصرف** : العلم المزيد في آخره ألف ونون الجائي علىٰ وزن (فعلان) مثلث الفاء ؛ كمروان وكرمان وعثمان ، وإنما أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة ، ولم يورد في الصفة ....

(**وأشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين (**إلىٰ**) النوع (**السادس**) من القسم الثاني (**بقوله**) :

(ومنـه مـا جـاء علـىٰ فعـلانـا علـى اختـلاف فـائـه أحيـانـا
تقـول مـروان أتـىٰ كـرمـانـا ورحمـة الله علـىٰ عثمـانـا)

(**ومنه**) أي : ومن الاسم الذي لا ينصرف (**ما جاء**) من الأعلام (**علىٰ**) وزن (**فعلانا**) بألف الإطلاق حالة كون (فعلان) (**على اختلاف**) حركات (**فائه**) وأوله (**أحياناً**) أي : في أحيان مختلفة ؛ أي : حالة كونه مثلث (الفاء) ، **والمعنىٰ** : أي : من غير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون ، الجائي علىٰ وزن (فعلان) مثلث (الفاء) (**تقول**) أيها السائل في أمثلته مثلث (الفاء) : (**مَروان**) بن الحكم الأموي التابعي بفتح الميم (**أتىٰ**) أي : جاء في عهد خلافته ، (**كِرمانا**) بألف الإطلاق بكسر الكاف ، اسم بلدة بالعجم ، (**ورحمة الله**) تعالىٰ (**علىٰ عُثمانا**) بضم العين ، وبألف الإطلاق ابن عفان الأموي ذي النورين ، رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : ومن**) الاسم الـ(**ـغير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون ، الجائي علىٰ وزن « فعلان » مثلث « الفاء »** **كـ**) قولهم : جاء (**مروان** ، **و**) دخل (**كرمان**) اسم بلدة بفارس ، (**و**) قتل (**عثمان**) بن عفان رضي الله تعالىٰ عنه شهيداً في الدار .

(**وإنما أورد**) وذكر الناظم (**هنا**) أي : في مقام القسم الثاني من القسمين ، وهو ما كان إحدى العلتين فيه العلم لا الصفة (**ثلاثة أوزان مختلفة**) في حركة (الفاء) بالضم والفتح والكسر ، (**ولم يورد**) ويذكر (**في الصفة**) أي : في القسم الأول الذي

إلا وزناً واحداً ، وهو مفتوح (الفاء) كسكران ؛ لأن مضموم (الفاء) من الصفات ؛ كعريان مؤنثه يقبل (التاء) ، فيكون منصرفاً قطعاً ، ومكسور (الفاء) لا يوجد وزنه في الصفات . ولا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم بوزن (فعلان) ، فمن أوزانه: (أَفعِلان) كأصبهان ، و(فَعَلان) كغطفان ، و(فُعالان) كخراسان . **والمقصود** : أن ما فيه من الأعلام (ألف) و(نون) مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة ، . . . . . .

فيه إحدى العلتين الصفة (**إلا وزناً واحداً ، وهو مفتوح « الفاء » كسكران**) وندمان الذي مؤنثه ندمىٰ (**لأن مضموم « الفاء » من الصفات ؛ كعريان مؤنثه يقبل « التاء »**) فيقال : امرأة عريانة ، (**فيكون منصرفاً قطعاً**) أي : اتفاقاً بلا خلاف ، (**ومكسور « الفاء »**) بالنصب عطفاً علىٰ مضموم ، (**لا يوجد وزنه في الصفات**) فلأجل ما ذكر من التعليلين لم يورد فيما تقدم من الصفات إلا وزناً واحداً .

ولما كان قول الناظم : (ومنه ما جاء علىٰ فعلان) يوهم اختصاص العلم المزيد فيه ألف ونون بهٰذا الوزن . . رفع ذلك الإيهام الشارح بقوله : (**ولا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم**) أي : ألف ونون (**بوزن « فعلان »**) ، و(الفاء) في قوله : (**فمن أوزانه**) تفريعية ؛ أي : فلأجل عدم اختصاصه بوزن (فعلان) قلنا : من أوزان العلم المزيد فيه ألف ونون (**«أَفعِلان» ؛ كأصبهان**) بفتح الهمزة وكسرها ، وبفتح الموحدة وكسرها ، ففيه أربع لغات ، وأهل المغرب ينطقون بـ(الباء) ، وأهل المشرق يبدلونها (فاءً) اسم مدينة بفارس ، سميت باسم أول من نزلها ، وهو أصبهان بن نوح عليه وعلىٰ نبينا أفضل الصلاة والسلام . اهـ « خضري » .

(و) من أوزانه أيضاً : (**فَعَلان**) بفتحتين (**كغَطَفان**) بفتح المعجمة والطاء المهملة ، وبالفاء اسم أبي قبيلة من قبائل العرب ، وقد يطلق على القبيلة نفسها ، وهو غطفان بن سعد بن قيس بن غيلان . اهـ « حمدون » .

(و) من أوزانه : (**فُعالان**) بضم الفاء ، وزيادة ألف بين العين واللام (**كخُراسان**) بضم الخاء المعجمة ، وبألف بعد الراء ، اسم مدينة بفارس .

(**والمقصود**) من كلام الناظم : (**أن ما فيه من الأعلام « ألف » و« نون » مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة**) أي : زيادة الألف والنون علىٰ أيِّ وزن كان ، سواء

ويحكم بزيادتهما إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف. . فلك اعتباران ، إن قدرت أصالة التضعيف. . فهما زائدتان ، أو زيادته. . فالنون أصلية ؛ كحسان وعلان وحيان ، فإن جعلتها من الحِس والعَل والحياة. . فوزنها (فعلان) فلا تنصرف ، أو من الحسن والعلن والحين. . فوزنها (فعال) فتنصرف ، . . . .

كانت علىٰ وزن (فعلان) مثلث الفاء ، أو علىٰ (أفعلان) أو علىٰ (فعَلان) بفتح العين ، أو علىٰ (فعالان) ، (**ويحكم بزيادتهما**) أي : بزيادة (الألف) و(النون) (**إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين**) كعثمان ، هـٰذا في غير المضاعف ، أما في المضاعف (**فإن كان قبلهما**) أي : قبل (الألف) و(النون) (**حرفان ثانيهما مضعف**) أي : مكرر من جنس واحد (. . **فلك**) فيه (**اعتباران**) تقدير أصالة التضعيف ، وتقدير زيادته ، وفصلهما بقوله : فـ(**إن قدرت أصالة التضعيف**) بأن قدرت كونه (عين) الكلمة و(لامها) (. . **فهما**) أي : فـ(الألف) و(النون) (**زائدتان**) فيمنعان من الصرف مع العلمية ، (**أو**) قدرت (**زيادته**) أي : زيادة التضعيف بين (فاء) الكلمة و(عينها) (. . **فالنون أصلية**) أي : (لام) الكلمة ، فيصرف ذلك العلم الذي فيه النون الأصلية ؛ لعدم زيادتها ؛ فمثال ذلك المضعف الذي يمكن فيه اعتباران : (**كحَسَّان وعَلاَّن وحَيَّان**) بفتح أوائلها ، وتشديد ثانيها ، (**فإن جعلتها**) أي : جعلت هـٰذه الأعلام مشتقة (**من الحِس**) بكسر الحاء المهملة ، وهو الإدراك ، (**و**) من (**العَل**) بفتح العين ، وهو الشرب ثانياً بعد النهل ، (**و**) من (**الحياة**) ومنه الحي ، وهو ضد الميت (. . **فوزنها**) أي : فوزن هـٰذه الأعلام (« **فعلان** » ، **فلا تنصرف**) لزيادة (الألف) و(النون) فيها ، (**أو**) قدرتها مأخوذة (**من الحسن**) في الأول ، وهو الجمال ، (**و**) من (**العلن**) في الثاني ، وهو ضد السر ، (**و**) من (**الحَين**) في الثالث بفتح الحاء من حان الشيء إذا قرب (. . **فوزنها**) أي : فوزن هـٰذه الأعلام (**فعال**) الصواب : فعلال لا فعلان كما في « الخضري » . (**فتنصرف**) هـٰذه الأعلام ؛ لعدم زيادة (النون) فيها ؛ لأنها (لام) الكلمة ، وفي أغلب النسخ : (فينصرف) بالياء ، والصواب ما قلنا .

ومثلها شيطان ، هل هو من الشيط أو من الشطن ؟

فَهَـٰـذِهِ إِنْ عُـرِّفَـتْ لاَ تَنْصَـرِفْ   وَمَـا أَتَـىٰ مُنَكَّـراً مِنْهَـا صُـرِف

أي : فهـٰذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية ؛ أي : بكل منها . . لم تنصرف ؛ لوجود العلتين ؛ . . . .

(ومثلها) أي : ومثل هـٰذه الأعلام في احتمال الاعتبارين فيه (شيطان ، هل هو) مأخوذ (من الشيط) يقال : شاط يشيط شيطاً إذا أحرق ، فالألف والنون فيه زائدتان ، فيمنع من الصرف ، (أو) هل هو مأخوذ (من الشطن ؟) يقال شطن يشطن شطناً من باب (نصر) إذا بعد من رحمة الله تعالىٰ ، فالنون فيه أصلية فيصرف ، قال أبو حيان : ومحل ما ذكر في (حسان) غير الصحابي الشاعر المشهور ، أما هو رضي الله تعالىٰ عنه . . فممنوع من الصرف قطعاً ؛ لأنه المسموع في شعره ، وعلىٰ ألسنة الرواة عنه . اهـ ، فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط ، وإلا . . فلا يتعدىٰ . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فهـٰـذه إن عـرفـت لا تنصـرف   ومـا أتـىٰ منكـراً منهـا صـرف)

أي : (فهـٰذه) الأنواع الستة المتقدمة من القسم الثاني (إن عرفت) أي : إن قصد بكل منها التعريف بالعلمية (. . لا تنصرف) أي : لا تقبل الصرف ؛ لوجود العلتين فيها ؛ وذلك : كمررت بطلحةَ وأحمدَ وعمرَ وإبراهيمَ ومعد يكربَ ومروانَ بفتح أواخرها ، (وما أتىٰ) وجاء (منكراً) أي : مقصوداً به التنكير (منها) أي : من هـٰذه الأنواع الستة في كلامهم (. . صرف) أي : نون وجر بالكسرة ؛ لزوال العلمية ، تقول في تنكيرها : رُبَّ طلحةٍ وأحمدٍ وعمرٍ وإبراهيمٍ ومعدي كربٍ ومروانٍ لقيتهم ، بالجر والتنوين في كلها ، والله أعلم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (أي : فهـٰذه الأنواع الستة المتقدمة) قريباً (إن قصد بها التعريف بالعلمية ؛ أي : بكل منها) ، وهي ما اجتمع مع العلمية التأنيث بلا ألف ووزن الفعل والعدل والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون (. . لم تنصرف) معرفة ، وتنصرف نكرة ، كما مثلنا به (لوجود العلتين) الفرعيتين فيه ، ومثل لها

كمررت بطلحةَ وأحمدَ وعمرَ وإبراهيمَ ومعدي كربَ ومروانَ ، وإن قصد بها التنكير . .
صُرفت ؛ لزوال العلمية ، تقول : رُبَّ طلحةٍ وأحمدٍ وعمرٍ وإبراهيمٍ ومعدي كربٍ ومروانٍ لقيتهم بالجر والتنوين .

وَإِنْ عَـــرَاهَـــا أَلِـــفٌ وَلاَمُ ... فَمَـــا عَلَـــىٰ صَـــارِفِهَـــا مَـــلاَمُ
وَهَكَـــذَا تُصْـــرَفُ بِـــالْإِضَـــافَـــةِ ... نَحْـــوُ سَخَـــىٰ بِـــأَطْيَـــبِ الضِّيَـــافَـــةِ

الشارح في حالة التعريف بقوله (**كمررت بطلحةَ وأحمدَ وعمرَ وإبراهيمَ ومعدي كربَ ومروانَ**) فالعلمية تقارنها ست علل ، والوصف يقارنه ثلاث علل من الست التي تقارن العلمية ، وهي : وزن الفعل مع الوصف كأحمر ، ووزن فعلان مع الوصف كسكران ، والعدل مع الوصف كمثنىٰ وثلاث .

(**وإن قُصد بها**) أي : بهـٰذه الأنواع الستة (**التنكير**) كما إذا دخل عليها (رُبَّ) (. . **صرفت ؛ لزوال العلمية**) عنها بقصد التنكير مع القرينة ، كما إذا (**تقول : رُبَّ طلحةٍ وأحمدٍ وعمرٍ وإبراهيمٍ ومعدي كربٍ ومروانٍ لقيتهم ، بالجر والتنوين**) لدخول (رب) عليها ، ثم ذكر الناظم حكم ما إذا دخلت على الأسماء الممنوعة من الصرف ما يعارض شبهها بالفعل من الإضافة والألف واللام ، فقال :

(وإن عـــراهـــا ألـــف ولام ... فمـــا علـــىٰ صـــارفهـــا مـــلام
وهكـــذا تصـــرف بـــالإضـــافـــة ... نحـــو سخـــىٰ بـــأطيـــب الضيـــافـــة)

وقوله : (**وإن عراها ألف ولام**) مرتب علىٰ محذوف ، تقديره : هـٰذه الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف فتجر بالفتحة ؛ لشبهها حينئذ بالفعل في وجود علتين فرعيتين فيها إذا لم يدخلها (أل) ، أو بدلُها من (أم) الحميرية ، أو لم تضف ، فإن دخلها (أل) أو بدلُها . . وجب جرها بالكسرة ؛ لبعدها عن شبه الفعل بدخول (أل) عليها ؛ لأن الفعل لا يدخل عليها (أل) لكونها من خواص الاسم وعلامته ، كما قال الناظم : (وإن عراها) أي : وإن عرىٰ هـٰذه الأسماء الغير المنصرفة ، وحل فيها ودخل عليها (ألف ولام) أي : دخل عليها حرف (أل) ، سواء كانت معرفة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ ، أم موصولة ؛ كقوله : [من الطويل]

مـــا أنـــت بـــاليقظـــان نـــاظـــره إذا ... نسيـــت بمـــن تهـــواه ذكـــر العـــواقـــب

يعني : أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف ، فتجر بالفتحة إذا لم يدخلها (أل) أو بدلها أو تضف لشبهها حينئذ بالفعل ، فإن دخلها (أل) أو بدلها ، سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة. . وجب جرها بالكسرة ؛ . . . .

بناء علىٰ أن (أل) توصل بالصفة المشبهة أم زائدة ؛ كقوله : [من الطويل]

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ... شديداً بأعباء الخلافة كاهله

أو دخل عليها بدلها ، وهي (أم) الحميرية ؛ كقوله : [من الطويل]

أإن شمت من نجد بريقاً تألقا ... تبيت بليلِ امأرْمَدِ اعتاد أولقا

(**فما علىٰ صارفها**) أي : صارف هٰذه الأسماء الغير المنصرفة بجرها بالكسرة ، (**ملام**) أي : لوم ، واعتراض لعدم خروجه عن قواعدهم واصطلاحاتهم ، وهو مصدر ميمي من لام يلوم ، كقال يقول مقالاً ، (**وهكذا**) أي : وكما تصرف بدخول (أل) عليها (**تصرف**) هٰذه الأسماء ، وتجر بالكسرة (**بالإضافة**) أي : بإضافتها إلىٰ ما بعدها لفظاً (**نحو : سخيٰ**) وأعطىٰ زيد (**بأطيب الضيافة**) وأحسن القرىٰ فجر (أطيب) بالكسرة لإضافته إلى الضيافة مع وجود علتين فيه ، وهما الوصفية ووزن الفعل ، وكقوله تعالىٰ : ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ ، أو تقديراً ؛ كقول بعضهم : إبدأ بذا من أولِ ، بكسر أول بلا تنوين علىٰ نية لفظ المضاف إليه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني**) الناظم بهٰذين البيتين : (**أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف ، فتجر بالفتحة إذا لم يدخلها « أل »**) مطلقاً ، (**أو**) لم يدخلها (**بدلها**) وهو (أم) الحميرية ، كما مر مثالها ، (**أو**) لم (**تضف**) إلىٰ ما بعدها لفظاً أو تقديراً ، وقوله : (**لشبهها**) أي : لشبه هٰذه الأسماء (حينئذ) أي : حين إذ لم تضف ، ولم يدخلها (أل) (**بالفعل**) في وجود علتين فرعيتين فيه علة لقوله : (إنما تمنع) وذكر محترز هٰذه بقوله : (**فإن دخلها « أل »**) مطلقاً ، (**أو**) دخل (**بدلها**) أي : بدل (أل) عليها وهو (أم) الحميرية ، وقوله : (**سواء كانت**) (أل) الداخلة عليها (**معرفة أم موصولة أم زائدة**) تفسير لقولنا آنفاً : (مطلقاً) .

وقوله : (**وجب جرها**) أي : جر هٰذه الأسماء الغير المنصرفة (**بالكسرة**) جواب

كمررت بالأفضل ، ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ ، وكذا إذا أضيفت ولو تقديراً ؛ نحو : ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ، وسخيٌ بأطيب الضيافة ، لكن هل هي حينئذ منصرفة أم باقية علىٰ منع صرفها ؟ فيه خلاف . فذهب جمع منهم الناظم إلى الأول ؛ . . . .

(إن) الشرطية في قوله : (فإن دخلها أل) وذلك (كـ) قولك : (**مررت بالأفضل**) منكم مثال لـ(أل) الموصولة بناء علىٰ أن (أل) الداخلة على اسم التفضيل موصولة ؛ أي : بالذي فضل عليكم ، **والأصح** : أنها معرفة ، (و) نحو قوله تعالىٰ : (﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾) مثال للمعرفة ، (**وكذا**) تجر هٰذه الأسماء بالكسرة (**إذا أضيفت**) إلىٰ ما بعدها (**ولو**) كانت إضافتها إلىٰ ما بعدها (**تقديراً**) كما مر مثالها في شرحنا ، ومثال إضافتها لفظاً : (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ (فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾) ، (و) قولك : (**سخيٌ**) زيد وجاد (**بأطيب الضيافة**) أي : بأحسن القرىٰ .

وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قوله : (فإن دخلها (أل) . . وجب جرها بالكسرة) رفع به توهم كون جرها بالكسرة اتفاقاً ؛ أي : لكن (**هل هي**) أي : هل الأسماء الغير المنصرفة (**حينئذ**) أي : حين إذ أضيفت ، أو دخلت عليها (أل) (**منصرفة**) أي : مجرورة بالكسرة ، (**أم**) هي (**باقية علىٰ منع صرفها**) فتجر بالفتحة ؟ (**فيه**) أي : في جواب هٰذا الاستفهام (**خلاف**) بين النحاة .

(**فذهب جمع**) أي : طائفة من النحاة (**منهم**) أي : من ذلك الجمع (**الناظم**) رحمه الله تعالىٰ ؛ أي : مالوا (**إلىٰ**) القول (**الأول**) واختاروه ، وهو كونها منصرفة ؛ أي : قال المبرد والسيرافي وغيرهما ، واختاره ابن مالك في « النكت » : إنها مصروفة ؛ لأنه دخلها ما هو من خواص الأسماء ، ويؤثر في معناها ، فأضعف شبهها بالفعل ، فرجعت إلىٰ أصلها ، وهٰذا القول إما : مبني علىٰ أن الصرف هو الكسر فقط ، أو هو والتنوين معاً ، فلا يمنع منه إلا بمنع كل ، أو التنوين فقط ، لكنه لم يظهر للإضافة أو (أل) ، وقيل : إن زالت منها علة . . فمنصرفة ؛ نحو : بأحمدِكم ؛ لزوال علميته مع الإضافة أو (أل) ، وإن بقيت العلتان . . فغير منصرفة ؛ نحو : بأحسنكم ، واختاره ابن مالك في « نكته » علىٰ « مقدمة ابن الحاجب » ، وقال

لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم ؛ أعني : (أل) والإضافة . . قابل شبه الفعل ، فرجع إلىٰ أصله من الصرف ، وهو الجر بالكسرة ، وهو ضعيف . وقيل : بالثاني ؛ بناء علىٰ أن الكسر لم يزل عما لا ينصرف إلا تبعاً ؛ لزوال التنوين بالعلتين ، فلما كان زواله هنا لأجل اللام والإضافة لا لأجل العلتين . . زال موجب منع الكسر فدخل ، وهـٰذا هو قول الأكثرين . والذي اختاره كثير من المتأخرين : أنه إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل . . صرف ، وإلا . . فلا . . . .

المتأخرون : إن هـٰذا القول هو المحقق ، وإنما ذهب جمع إلى الأول (**لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم ؛ أعني** : « **أل** » **والإضافة . . قابل**) أي : عارض ودافع الذي دخله من خواص الاسم (**شبه الفعل**) أي : شبهه بالفعل بوجود علتين فيه ، (**فرجع**) معطوف علىٰ (قابل) أي : فرجع ما لا ينصرف (**إلىٰ أصله من الصرف ، وهو الجر بالكسرة ، وهو**) أي : هـٰذا القول الأول (**ضعيف**) لأن الصرف هو التنوين فقط ، وهو مفقود مع (أل) والإضافة ، فهي ممنوعة من الصرف .

(**وقيل**) أي: قال بعضهم: (بـ) القول (**الثاني**) يعني : أنها باقية علىٰ منع صرفها، كما صرح به في « شرح الكافية » بناء علىٰ أن الصرف هو التنوين ، وهو مفقود مع (أل) والإضافة ، وعلل هـٰذا القول الشارح بقوله : قيل : إنها باقية علىٰ منع صرفها (**بناء علىٰ أن الكسر لم يزل عما لا ينصرف إلا تبعاً ؛ لزوال التنوين بالعلتين ، فلما كان زواله**) أي : زوال التنوين (**هنا**) أي : فيما إذا أضيف أو دخل عليه (أل) (**لأجل**) دخول الألف و(**اللام**) عليه أ(**و**) لأجل (**الإضافة لا لأجل العلتين . . زال موجب منع الكسر ، فدخل**) الكسر عليه ، (**وهـٰذا**) القول ؛ يعني : قول : (إنها باقية علىٰ منع صرفها) (**هو قول الأكثرين**) لأن الصرف عندهم التنوين، وهو مفقود مع (أل) والإضافة.

(**و**) القول (**الذي اختاره كثير من المتأخرين : أنه**) أي : أن الشأن والحال (**إن زالت منه إحدى العلتين**) وهي العلمية (**بالإضافة أو بـ« أل »**) نحو : مررت بأحمدكم ، أو مررت باليزيد (. . **صرف**) لأن العلم لا يضاف ، ولا تدخل عليه (أل) حتىٰ ينكر ، (**وإلا**) أي : وإن لم تزل إحدى العلتين ، بل بقيت فيه العلتان ؛ نحو : مررت بأحسنكم (. . **فلا**) يصرف ؛ لبقاء العلتين فيه ، وهما الوصفية ووزن

وَلَيْسَ مَصْرُوفاً مِنَ ٱلْبِقَاعِ   إلاَّ بِقَاعٌ جِئْنَ فِي ٱلسَّمَاعِ
مِثْلُ حُنَيْنٍ وَمِنىً وَبَدْرِ   وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحِجْرِ

الفعل في هـٰذا المثال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وليس مصروفا من البقاع   إلا بقاع جئن في السماع
مثل حنين ومنى وبدر   وواسط ودابق وحجر)

(وليس مصروفاً) أي : مجروراً بالكسرة مع التنوين **(من)** أسماء **(البقاع)** والأماكن ، جمع بقعة ، وهي القطعة المتسعة من الأرض **(إلا بقاع)** أي : إلا أسماء بقاع وأماكن **(جئن)** أي : جاء صرفهن **(في السماع)** أي : في الكلام المسموع عن فصحاء العرب ؛ وذلك المذكور من البقاع **(مثل : حنين)** اسم واد بين مكة والطائف ، **(ومنى)** واد بين مزدلفة ومكة تُسمِّي بذلك ؛ لكثرة ما يمنىٰ ويراق فيها من الدماء جاهليةً وإسلاماً ، **(وبدر)** اسم مكان بين مكة والمدينة ، قريب إلى المدينة علىٰ طريق الخط القديم ، وفي الأصل ماء هناك ، أو اسم رجل حفر تلك البئر ، **(وواسط)** اسم مدينة مشهورة في العراق ، بناها الحجاج بن يوسف الثقفي في زمن ولايته وسطاً بين البصرة والبغداد ، وهو مصروف ، **(ودابِق)** بفتح الباء الموحدة وكسرها ، اسم بلد من أعمال حلب ، **وأصله** : اسم نهر ، وهو مصروف ، **(وحِجْر)** بكسر الحاء المهملة ، وسكون الجيم ، وهو اسم لمواضع متعددة ، أشهرها حجر اليمامة ، اسم بلد علىٰ مرحلتين من الطائف إلىٰ جهة اليمن ، وهو علىٰ أربعة مراحل من مكة المكرمة ، سميت يمامة باسم جارية مشهورة بزرقاء ، كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام . اهـ « تحفة » ، وهو أيضاً اسم موضع بديار بني عقيل ، وواد بين بلاد بني عذرة وغطفان ، وبلدة لبني سليم ؛ يعني : أن أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنىٰ ، فإذا أريد بها البقعة أو المحلة أو المحطة.. منعت الصرف ، أو أريد بها المكان أو البلد.. صرفت ؛ كالأسماء التي ذكرها الناظم ، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر.. غلب عليها منع الصرف ، فكان أكثرها لا ينصرف ، وقد يتعين اعتبار المكان أو البقعة ؛ **فالأول** : كبدر ونجد ،

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنىٰ ، فإذا أريد بها البقعة أو الخطة . . منعت الصرف ، أو المكان أو البلد . . صرفت ؛ كالأسماء التي ذكرها ، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر . . غلب عليها منع الصرف ، فكان أكثرها لا ينصرف . وقد يتعين اعتبار المكان أو البقعة ؛ **فالأول** : كبدر . . . .

والثاني : كدمشق بلدة بالشام ، سميت باسم من بناها أولاً دمشق بن نمروذ عدو إبراهيم عليه السلام ، وهو رجل صالح ، وجِلِّق بكسر الجيم ، واللام مع تشديدها ، موضع بالشام ، وقد يستوي الأمران ؛ كسبأ بلدة باليمن ، وحراء بمكة ، وقباء بالمدينة ، وبغداد بالعراق ، ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل ، فإن أريد باسم القبيلة الأب ؛ كمعد وتميم ، أو الحي ؛ كقريش وثقيف . . صرف ، أو الأم ؛ كباهلة ، أو القبيلة ؛ كمجوس ويهود . . منع للتأنيث مع العلمية .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : **واعلم** : أن (**أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه**) أي : عدم صرفها (**مبنيان**) أي : جاريان (**علىٰ**) اعتبار (**المعنىٰ ، فإذا أريد بها البقعة أو الخطة**) بكسر الخاء المعجمة ، وتشديد الطاء المهملة ، الساحة التي خط عليها ؛ أي : أحيطت وحددت بالخطوط والعلامات (. . **منعت الصرف**) للعلمية والتأنيث المعنوي ، (**أو**) أريد بها (**المكان أو البلد**) أو الموضع أو المجلس (. . **صرفت**) لفقدان العلتين الفرعيتين ؛ أي : نونت وجرت بالكسرة ، وتلك الأسماء التي أريد بها المكان ، فصرفت (**كالأسماء التي ذكرها**) الناظم ، وقوله : (**لكن**) استدراك علىٰ قول الناظم : (وليس مصروفاً من البقاع) رفع بها توهم كون جميعها غير مصروفة ؛ أي : **لكن** (**لما غلب عليها**) أي : علىٰ أسماء المكان والبلدان (**التأنيث في كلامهم**) أي : في كلام العرب (**لتأولها**) أي : لتأول تلك الأسماء (**بما ذكر**) من البقعة والخطة (. . **غلب عليها**) أي : كثر فيها (**منع الصرف ، فكان أكثرها**) أي : أكثر أسماء المكان والبلدان (**لا ينصرف**) أي : للعلمية والتأنيث المعنوي .

(**وقد يتعين**) في بعضها (**اعتبار المكان**) وإرادته فيصرف ، (**أو**) اعتبار (**البقعة**) فلا ينصرف (**فـ**) مثال (**الأول**) الذي يتعين فيه اعتبار المكان : (**كبدْر**

ونجد ، **والثاني** : كدمشق وجلق . وقد يستوي الأمران ؛ كسبأ وحراء ومنى وقباء وبغداد . ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل ، فإن أريد باسم القبيلة الأب ؛ كمعد وتميم ، أو الحي ؛ كقريش وثقيف . . صرف ، أو الأم ؛ كباهلة ، أو القبيلة ؛ كمجوس ويهود . . منع للتأنيث مع العلمية . . . .

ونجْد) لسكون وسطهما كهند ، فلا يتأثر فيهما التأنيث ، (و) مثال (**الثاني**) الذي يتعين فيها إرادة البقعة : (**كدِمَشْق**) بكسر الدال وفتح الميم ، وسكون الشين ، اسم بلدة في الشام ، والآن عاصمة سوريا ، (**وجِلِّق**) بكسر الجيم ، وتشديد اللام وكسرها ، اسم موضع في الشام لعجمتهما .

(**وقد يستوي الأمران**) فيه ؛ أي : إرادة المكان وإرادة البقعة ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ وذلك (**كسبأ وحراء ومنى وقباء وبغداد**) .

(**ومثل أسماء البقاع**) والأماكن (**أسماء القبائل**) والشعوب ، (**فإن أريد باسم القبيلة الأب ؛ كمعد**) بن عدنان ، (**وتميم**) بن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر ، (**أو الحي ؛ كقريش وثقيف** . . **صرف**) لفقدان التأنيث ، (**أو**) أريد بها (**الأم ؛ كباهلة ، أو القبيلة ؛ كمجوس ويهود** . . **منع**) الصرف (**للتأنيث مع العلمية**) .

قال الخضري : **فائدة** : يجوز في أسماء القبائل والأرضين والكلم الصرف علىٰ تأويلها باللفظ والمكان والحي أو الأب وعدمه علىٰ إرادة الكلمة والبقعة والقبيلة ، إلا إذا سمع فيه أحدهما فقط ، فلا يتجاوز كما سمع الصرف في كلب وثقيف ومعد باعتبار الحي ، وبدر وحنين على المكان ، وكمنعه في يهود ومجوس علمين ؛ باعتبار القبيلة ، ودمشق على البقعة ، وإلا إذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي ، فيمنع بكل حال ؛ كتغلب وباهلة وخولان وبغداد ، أفاده في « التسهيل » و« شرحه » مع زيادة .

وقوله : (كأسماء الكلم) أي : كأسماء حروف الهجاء ، وكذا حروف المعاني ؛ كقولك : (أن) حرف نصب ، و(من) حرف جر ، و(ضرب) فعل ؛ فإنها إذا أعربت . . جاز فيها الصرف وعدمه ؛ باعتبار ما ذكر وإن كان الأكثر حكاية حالها الأصلي ، وأما نحو قولك : قرأت هود ، فإن جعلته اسماً للسورة . . منعته ؛ لأنه

كجور ، أو للنبي عليه السلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : سورة هود . . صرفته لما تقدم ، وكذا يقاس ما أشبهه ، ويشكل علىٰ ما مر قولهم : جاءتني قريشٌ بالتنوين ، وقوله تعالىٰ : ﴿كذبت ثمود المرسلين﴾ عند من نونه ، مع أن تأنيث الفعل يقتضي اعتبار القبيلة ، فكان حقه المنع ، **وأجيب** : بأن التأنيث علىٰ حذف مضاف ؛ أي : أولاد قريش وثمود مثلاً ، كما اعتبر المضاف في قوله تعالىٰ : ﴿ أَوْهُمْ قَآئِلُونَ﴾ بعد : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ ، وإلا . . لقال ، أو هي قائلة ، أو أنه أنث ؛ باعتبار القبيلة ، وصرف باعتبار الحي ؛ فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ، ولا منع فيه ، أفاده الرضي .

تَنْبِيهٌ

[متى تمنع (مصر) من الصرف]

مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه، وليس كهند؛ لأنه منقول من مذكر، وهو مصر ابن نوح عليه السلام ، كما نقل عن عيسى بن عمرو ، وإنما صرف في : ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾ لتأويله بالمكان، أو لأنه غير معين؛ أي: مصراً من الأمصار . اهـ «خضري».

ثم ذكر الناظم حكم ما إذا ما اضطر الشاعر إلىٰ صرف ما لا ينصرف ؛ لاستقامة الوزن ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

(وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف)

(**وجائز**) أي : واسع مسموح (**في صنعة الشعر**) أي : في صناعة الشعر وإنشائها (**الصَّلِف**) بفتح الصاد ، وكسر اللام ؛ أي : المائل عن اعتدال أوزانه وأجزائه ؛ بترك التنوين (**أن يصرف**) وينون (**الشاعر**) في إنشائه الشعر (**ما لا ينصرف**) ، ولا ينون في قواعدهم من الأسماء الغير المنصرفة لغرض استقامة الوزن ، وأصل الصَّلِف ـ بفتح الصاد ، وكسر اللام ـ : الميل عن الاعتدال ، مأخوذ من صليف العنق ، وهو جانبه ، فسمي المائل عن الاستقامة صلفاً ، فسمى الناظم الشعر صلفاً ؛ لأن الوزن والقافية قد لا تتأتىٰ إلا بصرف ما لا ينصرف ، الذي هو خروج عن القاعدة ، ويجوز أن يقرأ (صنعة) بنون بعد الصاد المفتوحة ، وعين مهملة ، ويقرأ بياء وغين معجمة . اهـ « تحفة » ، وقيل إنما سمي الشعر صلفاً ؛ لأنه يتضمن الكذب في الغالب ؛ إذ يكون

المدح بما ليس في الممدوح والذم كذلك ، وهو من أعظم الميل عن الاعتدال ، وأصل الصلف : الميل عن الاعتدال .

والمعنىٰ : أن الشاعر يجوز له إذا اضطر أن يصرف ما لا ينصرف ، وشواهد ذلك كثيرة ، كما سيأتي في الشارح ، **ومنها** : قوله : [من الطويل]

تبصر خليلي هل ترىٰ من ظعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جرثم

فنوَّن (ظعائن) وكسره ، وهو جمع خماسي بعد ثانيه ألف . اهـ « تحفة » ، وإنما جاز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلىٰ أصولها ، وأصل الأسماء الصرف ، لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف ؛ لأجل إقامة الوزن بألا يستقيم الوزن إلا بالتنوين ؛ كقول امرىء القيس : [من الطويل]

ويوم دخلت الخدر خدر عُنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والبيت من بحر الطويل ، فصرف (عُنيزة) بالتنوين ، وهي بضم المهملة ، فنون فياء تصغير ، فزاي فتاء تأنيث ، اسم ابنة عمه ، وقيل : لقبها ، واسمها فاطمة ، وقيل : فاطمةُ غيرُها ، و(الخِدْر) بكسر الخاء المعجمة ، وسكون الدال الهودج ، قاله الأعلم ، وفي « الصحاح » : الخِدر : الستر ، ومعنىٰ (إنك مرجلي) بالجيم : إنك تصيرني راجلة ؛ أي : ماشية لعقرك ظهر بعيري .

قال الدماميني : ينبغي أن يحمل في أمثال ذلك علىٰ أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة ؛ باعتبار إدخال التنوين عليه ، ولا يكون هـٰذا التنوين تنوين الصرف ؛ لمنافاته لوجود العلتين المحققتين ، وإنما يكون تنوين ضرورة . اهـ « تصريح » ، وقد لا تكون موجبة للصرف ؛ بأن يستقيم الوزن بدونه ، ولكن يحصل بمنعه زحاف وتغيير يخرج الشعر عن السلامة ؛ كقوله : [من الطويل]

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

البيت لم يعثر علىٰ قائله ، و(نعمان) اسم رجل ، و(المِسك) بكسر الميم طيب معروف ، (يتضوع) تنتشر رائحته ، وسيأتي بسط الكلام فيه في الحاشية :

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**إذا اضطر**) واحتاج (**الشاعر**) في إنشاء شعره

إلىٰ صرف ما لا ينصرف.. صرفه ؛ لأن الضرورة ترد الشيء إلىٰ أصله ، وأصل الأسماء الصرف كما تقدم ، لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف ؛ لأجل إقامة الوزن كقوله :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

وقد لا تكون موجبة كقوله :

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

إذ لو بقي (نعمان) علىٰ منع الصرف.. لم ينكسر الوزن ، إلا أنه يكون فيه الزحاف المسمىٰ بالكف ، وهو قبيح عندهم ، فعدل إلى الصرف ؛ لتحصيل أمر مستحسن .

ومنع جمعٌ صرفَ ما فيه ألف التأنيث المقصورة ؛ لتأديته إلىٰ حذف ساكن وهو الألف ، وإثبات لشيء آخر وهو التنوين ، فلا ....

(**إلىٰ صرف ما لا ينصرف**) في أصله (.. **صرفه**) أي : جاز له صرفه ؛ (**لأن الضرورة ترد الشيء إلىٰ أصله**) الذي هو التنوين هنا ، (**وأصل الأسماء**) المعربة (**الصرف ، كما تقدم**) في أول الباب ، (**لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف ؛ لأجل إقامة الوزن كقوله**) أي : قول امرىء القيس : [من الطويل]

(**ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي**)

وقد لا تكون موجبة ؛ كقوله) لم أر من ذكر قائله : [من الطويل]

(**أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع**)

إذ لو بقي « نعمان » علىٰ منع الصرف.. لم ينكسر الوزن ، إلا أنه يكون فيه) أي : في البيت (**الزحاف**) والتغيير (**المسمىٰ**) عندهم (**بالكف وهو**) أي : الكف (**قبيح**) غير مستحسن (**عندهم**) أي : عند العروضيين ؛ لأنه مما يزيل حسن الشعر ، و(الكف) عندهم : سقوط الحرف السابع الساكن من الجزء ؛ كسقوط نون (مفاعيلن) (**فعدل**) الشاعر من عدم صرفه ؛ جرياً علىٰ قاعدة النحاة (**إلى الصرف**) والتنوين (**لتحصيل أمر مستحسن**) عند العروضيين ، وهو سلامة الشعر عن العيوب والزحاف .

(**ومنع جمعٌ**) من النحاة (**صرفَ ما فيه ألف التأنيث المقصورة لتأديته**) أي : لتأدية صرفه (**إلىٰ حذف ساكن وهو الألف ، وإثبات لشيء آخر**) مثلها (**وهو التنوين ، فلا**

فائدة ، وأجازه بعضهم ، وهو ظاهر إطلاق النظم ، فقد يكون فيه فائدة ؛ بأن ينون ، فيلتقي ساكنان فيكسر ، فيكون محتاجاً إلىٰ ذلك ، وبه جزم الدماميني . ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب ؛ نحو : ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا ﴾ ، . . . .

فائدة) في صرفه ؛ لأنه يزيد بقدر ما ينقص ؛ لأنه إذا نون . . سقطت الألف لالتقاء الساكنين ، والتنوين قدر الألف المحذوفة ، وقدر كل ساكن . اهـ « صبان » ، (**وأجازه**) أي : أجاز صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة (**بعضهم**) أي : بعض النحاة (**وهو**) أي : جواز صرفه (**ظاهر إطلاق**) الناظم في (**النظم**) حيث قال : (وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر . . .) إلخ ؛ لأن صرفه ما لا ينصرف شامل بعمومه ما فيه ألف التأنيث المقصورة وغيره ، (فـ) رد قول المانع بأنه لا فائدة فيه ؛ بأنه (**قد يكون فيه فائدة ؛ بأن ينون**) ما فيه الألف المقصورة ، (**فيلتقي ساكنان**) أي : يلتقي بساكن آخره بعده ، فيحتاج الساكن إلىٰ كسر الأول من الساكنين ، وهو الاسم المقصور ، (**فيكسر**) آخر المقصور ، (**فيكون**) الاسم المقصور (**محتاجاً إلىٰ ذلك**) أي : إلىٰ صرفه ، (**وبه**) أي : بجواز صرفه (**جزم الدماميني**) وأيضاً سمع بدون ذلك ؛ كقول المُثْلِم بن رياحٍ المُرِّي من قصيدة من الكامل :

إنـي مقسِّـم مـا ملكـت فجـاعـل ... جـزءاً لآخـرتـي ودنيـاً تنفـع

بتنوين دنيا . اهـ « تصريح » ، والفاء لعطف المفصل على المجمل ، وارتفاع (جاعل) على الابتداء وخبره محذوف ؛ أي : فمنه جاعل أجراً ، **والشاهد** : في (دنيا) حيث نونه ، وهو عطف علىٰ (جزءاً) ، وفيه حذف تقديره : ومنه جاعل دنيا ، و(تنفع) في محل النصب صفة دنيا . اهـ « عيني على الأشموني » ، وعبارة الصبان : **والمعنىٰ** : فجاعل منه جزاء لآخرتي ، وجاعل منه دنيا تنفع . اهـ

(**ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب**) وهو نوعان : **تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف** ؛ وذلك كتنوين (**نحو** : ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾) وهو غير منصرف ؛ لكونه علىٰ صيغة (مفاعل) ، فصرفه نافع والكسائي لمناسبة (﴿ وَأَغۡلَٰلًا) وَسَعِيرًا ﴾ وهما مصروفان ، وكتنوين : (يغوث ويعوق) في قراءة الأعمش ؛ لمناسبة (نسرا)

﴿ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ . وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً ؛ نحو : حُميد وعُمير في أحمد وعمر ؛ لزوال أحد السببين بالتصغير . وأما منع المصروف من الصرف . . فمذهب البصريين المنع مطلقاً ؛ لأنه خروج عن الأصل ، بخلاف صرف الممنوع ؛ فإنه رجوع إلى الأصل ، وجوزه بعضهم مطلقاً ، وبعضهم في الشعر . . . .

في قوله تعالىٰ : ﴿ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ (وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾) **والثاني** : **تناسب لرؤوس الآي** ؛ كتنوين ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الأول ؛ لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلاً ، وفي الألف بدله وقفاً ، وأما ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الثاني . فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي ، هٰذا ما في « التصريح » ، فاحذر ما يخالفه . اهـ « خضري » .

(**وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً**) أي : كما يكون التناسب سبباً للصرف (**نحو : حميد وعمير في**) تصغير (**أحمد وعمر ؛ لزوال أحد السببين**) أي : سببي منع الصرف ، وهما العلمية ووزن الفعل في الأول ، والعلمية والعدل في الثاني ، (**بـ**) سبب (**التصغير**) والسبب الذي زال في الأول وزن الفعل ، وفي الثاني العدل .

(**وأما منع المصروف من الصرف**) للضرورة (. . **فمذهب البصريين المنع مطلقاً**) لا في شعر ولا في نثر (**لأنه**) أي : لأن منع المصروف من الصرف (**خروج عن الأصل**) الذي هو الصرف ، (**بخلاف صرف الممنوع ؛ فإنه**) أي : فإن صرف الممنوع (**رجوع إلى الأصل**) الذي هو الصرف ، (**وجوزه**) أي : جوز منع المصروف (**بعضهم**) أي : جوزه الكوفيون (**مطلقاً**) سواء كان في نثر أو في شعر ، وبعض المتأخرين في العلم ؛ لوجود إحدى العلتين فيه دون غيره ، ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم ، وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختياراً . اهـ « خضري » ، (**و**) جوزه (**بعضهم في الشعر**) خاصة لا في النثر ، واستشهدوا له ؛ أي : لمنع المصروف من الصرف في الشعر بقول ذي الإصبع حرثان بن الحارث من قصيدة طويلة يرثي بها قومه قريشاً بيتاً من الهزج المكفوف جميع أجزائه إلا الضرب ، والكف حذف الحرف السابع الساكن من الجزء كما مر :

ومـمـــن ولـــدوا عـــامـــــــر ذو الطـــول وذو العـــرض

و(ممن ولدوا) جار ومجرور خبر مقدم ، وجملة (ولدوا) صلة الموصول ،

. . . .

و(عامر) من غير تنوين مبتدأ مؤخر ، ومنعه من الصرف للضرورة ، وآخر الشطر الأول ميم عامر ، و(ذو الطول) صفة له ، و(ذو العرض) عطف عليه ، **والمعنىٰ** : وعامر الموصوف بالطول والعرض ، وهو كناية عن عظم جسمه واتساعه من جملة نسل قريش ، **والشاهد** : في قوله : (عامر) حيث منعه من الصرف ، مع أنه اسم مصروف ؛ لوجود العلمية فيه فقط للشعر ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، ومنعه أكثر البصريين ، **والصحيح** : الجواز ، واختاره ابن مالك .

والحاصل : أن في منع المصروف من الصرف أربعة مذاهب : **أحدها** : الجواز مطلقاً ، **الثاني** : المنع مطلقاً ، **الثالث** : وهو الصحيح الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، **والرابع** : يجوز في العلم خاصة . اهـ من « الصبان » .

* * *

باب العدد

. . . .

(باب العدد)

والعَدَد ـ بفتحتين ـ : هو مصدر عَدَّ يَعُدّ ـ من باب (مَدّ) ـ عدّاً وعَدَداً ، وهو **في اللغة** : مطلق الكمية وإن لم تكن له حاشيتان ، فيدخل فيه الواحد ، **وفي الاصطلاح** : ما ساوىٰ نصف مجموع حاشيته السفلىٰ والعليا ، القريبتين أو البعيدتين على السواء ؛ وذلك كالثلاثة ، فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان ، وحاشيتها القريبة العليا أربعة ، ومجموع الاثنين والأربعة ستة ، ونصف الستة ثلاثة ، وهو المطلوب ، والثلاثة أيضاً لها حاشية بعدىٰ سفلىٰ ، وهو واحد ، ولها حاشية بعدىٰ عليا ، وهو خمسة ، ومجموع الواحد والخمسة ستة ، ونصفها ثلاثة ، وهو المراد ، إذا علمت هٰذا . . تبين لك أن القريبة عليا أو سفلىٰ هي التي ليس بينها وبين العدد المقصود مرتبة أصلاً ؛ كالاثنين والأربعة بالنسبة إلى الثلاثة فيما مر آنفاً ، والبعيدة عليا أو سفلىٰ هي التي بينها وبين العدد المقصود مرتبة واحدة فأكثر ، لكن لا بد أن تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلىٰ واحداً ، بمعنىٰ أنه إن كان بين العدد وبين البعيدة السفلىٰ مرتبة . . فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعدىٰ مرتبة، وإن كان بينه وبين السفلىٰ مرتبتان . . فكذلك يكون بينه وبين العليا البعيدة مرتبتان، وهٰذا معنىٰ قولهم: (على السواء) اهـ «حمدون».

ومن ثَمَّ قيل : إن الواحد ليس بعدد ، بل مبدأ عدد ؛ لأنه ليس له حاشية سفلىٰ ، وحينئذ فإطلاق الحُسَّاب عليه اسمَ العدد مجاز ، من تسمية الجزء باسم الكل ، ذكره الصبان في « حاشيته على الملوي » في المنطق ، وقيل : هو عدد ؛ لوقوعه في جواب (كم) ، وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر . . دخل الواحد ؛ لأن له حاشية تنقص عنه بقدر ما زيدت العليا عليه من الكسر ، ولا تختص بالنصف خلافاً لمن توهمه ؛ كعُشْرٍ مع واحد وتسعة أعشار ، فإن العُشْر ينقص عنه بقدر زيادة العليا عليه ، فهما متقابلتان ، ونصف مجموعهما واحد ، والمراد بالعدد هنا ؛ أي : في فنِّ النحو : الألفاظ الدالة على المعدود . اهـ « خضري » .

وَإِنْ نَطَقْتَ بِـالْعُقُـودِ فِـي الْعَـدَدْ ... فَـانْظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
فَـأَثْبِـتِ الْهَـاءَ مَـعَ الْمُـذَكَّـرِ ... وَاحْـذِفْ مَـعَ الْمُـؤَنَّـثِ الْمُشْتَهِـرِ
تَقُـولُ لِـي خَمْسَـةُ أَثْـوَابٍ جُـدُدْ ... وَازْمُـمْ لَهَـا تِسْعـاً مِـنَ النُّـوقِ وَقُـدْ

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن نطقت بالعقود في العدد ... فانظر إلى المعدود لقيت الرشد
فأثبت الهاء مع المذكر ... واحذف مع المؤنث المشتهر
تقول لي خمسة أثواب جدد ... وازمم لها تسعاً من النوق وقد)

(**وإن نطقت**) أيها السائل ، ولفظت (**بالعقود**) أي : أسماء آحاد العقود (**في العدد**) أي : في بيان مقدار كمية الأشياء ، فـ(العقود) جمع عقد ، وهو العشرات ، ولكن الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ لأن المراد هنا الآحاد ، وقد يقال : المعنىٰ : وإن نقطت بالعقود ؛ أي : بالآحاد في بيان كمية الأشياء ، وسماها حينئذ بالعقود ؛ لأنهم يعقدون الأصابع عند عدها ، والمراد بالآحاد الثلاثة والعشرة وما بينهما ، فإن الواحد والاثنين يجريان على القياس ، يذكران مع المذكر ؛ نحو : واحد واثنين ، ويؤنثان مع المؤنث ؛ نحو : إحدىٰ واثنتين علىٰ لغة الحجاز ، وثنتين علىٰ لغة تميم ، ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلاً والعشرة ، فتقول في المذكر : الثالث والثالث عشر ، وفي المؤنث : الثالثة والثالثة عشرة . اهـ « تصريح » ، ولا يضاف إلىٰ معدودهما ، فلا يقال : واحد رجل ، ولا اثنان رجلين ؛ لأن رجلاً يفيد الجنسية والوحدة ، وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما ، وما ورد من الجمع بينهما . . فضرورة شعر ؛ كقوله : [من الرجز]

كأن خصيتيه من التذلل ... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما . . فيجب الجمع بينها وبين المعدود ؛ إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما .

ثم إن قصد بها ؛ أي : بالآحاد المعدود . . جرت علىٰ خلاف القياس ، من إثبات الهاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، كما ذكره الناظم بقوله : (**فانظر**) أيها السائل (**إلى المعدود**) هل هو مذكر أم مؤنث ؟ وقوله : (**لُقِّيت الرشد**) بتشديد القاف ، مع

العدد : ما وضع لكمية آحاد الأشياء ، قاله ابن الحاجب : . . . .

البناء للمجهول ، جملة دعائية قصد بها تكميل البيت ؛ أي : ألهمك الله تعالىٰ ، وألقىٰ في رُوعك بما هو الرشد والهدىٰ في الدين ، وأجرىٰ علىٰ لسانك بما هو الصواب في العربية ؛ أي : فانظر إلىٰ مفرد المعدود هل هو مذكر أو مؤنث ؟

(**فأثبت الهاء**) التي للتأنيث (**مع**) المعدود (**المذكر**) إظهاراً لشرف المذكر ؛ لأنه أصل للمؤنث ، (**واحذفـ**)ها ؛ أي : واحذف الهاء ؛ أي : أسقطها (**مع**) المعدود (**المؤنث المشتهر**) أي : المشهور المعلوم بكونه خلاف المذكر وضده ؛ حطاً لرتبته عن رتبة المذكر ، وتمييزاً له عن المذكر ، وإنما لم يعكسوا مع حصول التمييز بالعكس ؛ لأن الإثبات أشرف من الحذف ، والمذكر أشرف من المؤنث ، فأعطوا الأشرف الذي هو الإثبات للأشرف الذي هو المذكر ، والأخس الذي هو الإسقاط للأخس الذي هو المؤنث ؛ سلوكاً مسلك التناسب .

(**تقول**) أيها السائل في مثال المعدود المذكر : (**لي خمسة أثواب**) جمع ثوب ، وهو اللباس المعروف (**جُدُد**) جمع جديد ؛ أي : خام غير مقصور بإثبات (التاء) في اسم العدد ؛ لأن الثوب المعدود الذي هو مفرد الأثواب مذكر ، (**و**) تقول في مثال المؤنث : (**ازمم**) من باب (**شد**) أي : اربط بالزمام (**لها**) أي : لهند (**تسعاً** من **النوق**) جمع ناقة ، الأنثىٰ من الإبل ، والزمام الحبل الذي يربط بفم الناقة ، ثم يوصل به المقود الذي تقاد به ؛ أي : اربط لها بالزمام تسعاً من النوق ، (**وقُدْ**) بها تلك النوق ، أمر من القيادة ؛ أي : أمسك مقود أولىٰ تلك النوق ، وامش بها إلىٰ مقصدها ؛ لتقضي حاجتها ، فحذف (التاء) من اسم العدد الذي هو تسع ؛ لأن مفرد النوق الذي هو المعدود مؤنث ، وهو لفظ (ناقة) ، والمراد بالهاء في كلامه : (التاء) سماها هاء ؛ لأنها تقلب بالهاء عند الوقف .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**العدد**) في اصطلاح النحاة : (**ما**) أي : لفظ (**وضع**) أي : ألفاظ وضعت (**لكمية**) أي : للدلالة علىٰ مقدار (**آحاد الأشياء**) أي : أفراد الأشياء المعدودة ، (**قاله**) أي : قال هـٰذا الضابط (**ابن الحاجب**) في « كافيته » ، وفسر الشارح الملا جامي الموصول بألفاظ للإشارة إلىٰ أن

فالواحد والاثنان يجريان على القياس ، يذكران مع المذكر ؛ نحو : واحد واثنان ، ويؤنثان مع المؤنث ؛ نحو : واحدة واثنتان ، ولا يجمع بينهما وبين المعدود ، فلا يقال : واحد رجل ، ولا اثنان رجلان ؛ لأن رجلاً يفيد الجنسية والوحدة ، وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما ، وما ورد من ذلك . . فضرورة . وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما . . فيجب الجمع . . . .

بعضها مركب وبعضها مفرد ، فإن (خمسة عشر) ليس بكلمة واحدة ، بل هي كلمتان ، وقوله : (لكمية آحاد الأشياء) يعني : أنها ألفاظ وضعت للجواب بها عن السؤال بـ(كم) ، فإذا قيل لك : كم غلمانك . . قلت في الجواب : عشرون غلاماً ، فالأشياء هي المعدودات . اهـ (محرم) .

(**فالواحد والاثنان**) من الآحاد (**يجريان على القياس ، يذكران مع**) المعدود (**المذكر ؛ نحو :**) جاء (**واحد واثنان**) من الرجال ، (**ويؤنثان مع**) المعدود (**المؤنث ؛ نحو :**) جاءت (**واحدة واثنتان**) من النساء ، (**ولا يجمع بينهما**) أي : بين الواحد والاثنين (**وبين المعدود ، فلا يقال :**) جاء (**واحد رجل ، ولا اثنان رجلان ؛ لأن رجلاً يفيد الجنسية والوحدة ، وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما**) أي : بين الواحد والاثنين وبين معدودهما ، وعبارة الخضري هنا : فلا يضافان إلى المعدود ، فلا يقال : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، كما يقال : ثلاثة رجال ؛ لأن اللفظ الثاني فيهما يُغني عن الأول في إفادة الوحدة والزوجية ، ويزيد عليه بإفادة جنس المعدود ، فجمعه معه لغو بلا فائدة . اهـ « خضري » ، (**وما ورد من ذلك**) أي : من الجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما (. . **فضرورة**) أي : فمحمول علىٰ ضرورة تكميل البيت ؛ كقول الشاعر : [من الرجز]

كــأن خصيتيــه مــن التــدلــل ظـرفـا عجـوز فيـه ثنتـا حنظـل

حيث أضاف (ثنتا) إلىٰ معدودهما الذي هو (حنظل) ، والمراد بهما : حبتان من ثمر حنظل ، والحنظل وكذا الحنظلة : شجر ثمره مر ، ينبطح على الأرض مثل البطيخ ، شَبَّه بيضتي أُنثييه لصغرهما بحبتي حنظلة .

(**وأما الثلاثة والعشرة ، وما بينهما**) من الأربعة إلى التسعة (. . **فيجب الجمع**

بينهما وبين المعدود ؛ إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما . ثم إن قصد بها المعدود . . جرت علىٰ خلاف القياس، من إثبات الهاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث، كما مَثَّلَ به من (خمسة أثواب) ، و(تسعاً من النوق) ، والمراد بـ(الهاء) : تاء التأنيث .

بينهما) أي : بين الثلاثة والعشرة (**وبين المعدود**) أي : وبين معدودهما (**إذ**) تعليلية ؛ أي : وإنما وجب الجمع بينهما وبين معدودهما ؛ لأنه (**لا يستفاد**) ولا يعلم (**العدد**) أي : مقدار العدد (**والجنسية**) أي : جنسية المعدود هل هو رجل أو امرأة ؟ (**إلا بالجمع بينهما**) في الذكر ؛ أي : بين الثلاثة والعشرة ومعدودهما ، ويضاف ما ذكر من الثلاثة والعشرة وما بينهما إلىٰ جمع ؛ ليطابقها في الجمعية والقلة ، والمراد بالجمع هنا : جمع القلة ، وهـٰذا الجمع هو مميزها ، آثروا جرَّه علىٰ نصبه تخفيفاً بحذف التنوين ، ويجوز جعله عطف بيان عليها ؛ كخمسةٍ أثوابٍ بتنوينهما ، ولا تضاف لمفرد إلا في نحو : ثلاث مئة ؛ لأن المئة جمع في المعنىٰ ؛ إذ هي عشر عشرات ، فتطابقها في الجمعية والقلة ، وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذاً أو ضرورة ، وخرج بالجمع اسم الجنس ؛ كطير وبقر ، واسم الجمع ؛ كقوم ورهط ، فالأكثر جره بـ(من) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ ﴾ ، وقد يضاف إليه سماعاً على الصحيح ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ وكقوله صلى الله عليه وسلم في المتفق عليه : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » اهـ « خضري » .

(**ثم**) بعد ما ذكر نقول : (**إن قصد بها**) أي : بالثلاثة والعشرة وما بينهما (**المعدود**) لا العدد (. . **جرت**) أي : الثلاثة وأخواتها علىٰ ألسنة العرب (**علىٰ خلاف القياسِ**) والأصلِ الذي هو التذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث ، حالة كون خلاف القياس (**من إثبات الهاء**) أي : تاء التأنيث (**مع**) المعدود (**المذكر وحذفها**) أي ؛ حذف الهاء (**مع**) المعدود (**المؤنث**) نحو قولك : عندي ثلاثة رجال وأربعة نسوة ، وذلك (**كما مثل به**) الناظم ؛ أي : ومثل مثالنا ما مثل به الناظم (**من**) قوله : لي (**خمسة أثواب**) جدد ، (**و**) قوله : وازمم لها («**تسعاً من النوق**» ، **والمراد بـ« الهاء »**) في قوله : (فأثبت الهاء مع المذكر) (**تاء التأنيث**) ، وسماها بالهاء ؛ لانقلابها هاء عند الوقف كما مر .

واستفيد من تمثيله : أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك ؛ ولذلك يقال : ثلاثة اصطبلات ، وثلاثة حمامات بالتاء فيهما ، ولا يقال : ثلاث بتركها ، خلافاً للكسائي والبغداديين ، . . . .

(**واستفيد من تمثيله**) أي : من تمثيل الناظم بالأثواب والنوق : (**أن العبرة**) أي : أن المعتبر (**في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع ، وهو**) أي : والحكم المعلوم من الخارج كائن (**كذلك**) أي : مثل ما استفيد من كلامه من أن العبرة فيهما بالمفرد (**ولذلك**) أي : ولأجل كون العبرة في التذكير والتأنيث المفرد لا الجمع (**يقال** :) عندي (**ثلاثة إصطبلات**) بتأنيث اسم العدد علىٰ خلاف القياس ؛ لأن مفرده إصطبل ، وهو مذكر ، وهو مأوى الدابة ، (**و**) يقال أيضاً : (**ثلاثة حمامات**) بتأنيثه ؛ لأن مفرده مذكر ، وهو حمام موضع الاغتسال حالة كون اسم العدد مقروءاً (**بالتاء فيهما**) أي : في الموضعين ، ولو كان الاعتبار فيهما الجمع . . لذكر اسم العدد ، فقال : ثلاث إصطبلات ، وثلاث حمامات ، كما قال الشارح ، (**ولا يقال**) فيهما ؛ أي : في الموضعين : (**ثلاث بتركها**) أي : بترك (تاء) التأنيث ؛ وذلك أي : كون العبرة بالمفرد لا بالجمع يخالف (**خلافاً للكسائي والبغداديين**) لأن العبرة عندهم في تذكير اسم العدد وتأنيثه الجمع لا المفرد ، فيقال في المثالين عندهم : ثلاث إصطبلات ، وثلاث حمامات بتذكير اسم العدد ، وهٰذا في الجمع ، أما اسم الجمع واسم الجنس . . فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحدهما ، تقول : ثلاثة من القوم والغنم بالتاء ؛ لتذكيرهما ، وثلاث من الإبل والنخل بلا تاء ؛ لتأنيثهما ، وثلاث من البقر بالتاء وعدمها ؛ لأن البقر يذكر ويؤنث . اهـ « خضري » .

ومحل وجوب هٰذه القاعدة إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله ، فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له . . جاز إجراؤها وتركها ، كما لو حذف ، تقول : مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس ، كما نقله الإمام النووي عن النحاة ، فاحفظها فإنها عزيزة النقل .

وقولنا : (كما لو حذف) أي : المعدود مع قصده في المعنىٰ ، فيجوز حذف التاء مع المذكر ؛ كحديث : « وأتبعه ستاً من شوال » ، وإثباتها ، في المؤنث ؛ كعندي

وقد مر أن مميز الثلاثة ونحوها يجوز جرُّه بالإضافة وبـ(من) كما نطق به الناظم :

وَإِنْ ذَكَـرْتَ ٱلْعَـدَدَ ٱلْمُـرَكَّبَـا وَهْـوَ ٱلَّـذِي ٱسْتَوْجَـبَ أَلاَّ يُعْـرَبَـا
فَـأَلْحِـقِ ٱلْهَـاءَ مَـعَ ٱلْمُـؤَنَّـثِ بِـآخِـرِ ٱلثَّـانِـي وَلاَ تَكْتَـرِثِ
مِثَـالُـهُ عِنْـدِي ثَـلاَثَ عَشَـرَةْ جُمَـانَـةً مَنْظُـومَـةً وَدُرَّةْ

ثلاثة ، وتريدُ نسوةً ، لكن نقل الإسقاطي عن بعضهم مَنْعَ الثاني ، أما إذا حذف المعدود ، ولم يقصد أصلاً ، بل قصد اسم العدد فقط . . كانت كلها بالتاء ؛ كثلاثة خير من ستة ، وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث اللفظي . اهـ « خضري » .

(**وقد مرَّ**) في (باب التمييز) (**أن مميز الثلاثة ونحوها**) كالأربعة إلى التسعة إلى العشرة (**يجوز جرُّه بالإضافة**) أي : بإضافة اسم العدد إلىٰ مميزه تخفيفاً للفظ بحذف التنوين ، كما أشار إليه الناظم بقوله هنا : لي خمسة أثواب جدد ، (و) جره (**بـ« من »**) الزائدة (**كما نطق به**) أي : بجره بـ(من) (**الناظم**) هٰهنا بقوله : (وازمم له تسعاً من النوق) أي : يجوز جرُّه بالإضافة ، وجره بـ(من) كما نطق به ؛ أي : بجره بالإضافة أو بـ(من) الناظم فيما سبق من البيت الأخير من الأبيات الثلاثة .

ثم ذكر الناظم حكم العدد المركب المستحق للبناء ، وهو من أحدَ عشرَ إلىٰ تسعةَ عشرَ بإدخال الغاية ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وإن ذكـرت العـدد المـركبـا وهـو الـذي استـوجـب ألا يعـربـا
فـألحـق الهـاء مـع المـؤنـث بـآخـر الثـانـي ولا تكتـرث
مثـالـه عنـدي ثـلاث عشـرة جمـانـة منظـومـة ودرة)

(**وإن ذكرت**) ونطقت أيها السائل (**العدد المركبا**) بألف الإطلاق من آحاد وعشرة ، (**وهو**) أي : العدد المركب هو العدد (**الذي استوجب**) واستحق البناء ؛ أي : (**ألاَّ يعربا**) بألف الإطلاق ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ومعنوياً ، بل يبنىٰ علىٰ فتح الجزأين ، بني الجزء الأول ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجزء الثاني في إفادة المراد ، كافتقار الحرف إلىٰ غيره في إفادة المعنىٰ ، وبني الجزء الثاني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وإنما حركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب ، (**فألحق**

العدد المركب المستوجب للبناء : هو المؤلف من الآحاد السابقة مع العشرة ؛ كأحد عشر إلىٰ تسعة عشر بإدخال الغاية ، فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة علىٰ حكمها السابق ، من إثبات الهاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بـ(أحد) و(إحدىٰ) ....

الهاء) أي : تاء التأنيث مع المعدود المذكر بآخر الجزء الأول ، واحذفها من الجزء الثاني ، فتقول : عندي ثلاثةَ عشرَ عبداً ، وألحق الهاء (**مع**) المعدود (**المؤنث بآخر**) الجزء (**الثاني** ، **ولا تكترث**) أيها السائل ؛ أي : ولا تبال بخلاف من خالفك في ذلك الإلحاق ، ولا نزاع من نازعك فيه من الاكتراث وهو المبالاة (**مثاله**) أي : مثال المعدود المؤنث الذي حذفت الهاء معه من الجزء الأول ، وأثبتت في الجزء الثاني : (**عندي ثلاثَ عشرةَ جمانة منظومة**) في الخرز ، (**و**) عندي أربع عشرة (**درة**) منثورة بحذف الهاء من الجزء الأول في المثالين ؛ لأنه يجري علىٰ خلاف القياس ، وبإلحاقها بآخر الجزء الثاني ؛ لجريانه على القياس ، والجُمانة ـ بضم الجيم ـ : واحد الجمان ، وهو حب يصنع من الفضة الخالصة علىٰ شبه اللؤلؤ ، والمنظومة : المسلوكة المركبة في خيط مثل المسبحة ، والدرة اللؤلؤة المنثورة ؛ أي : التي لم تعقد في خرز . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : **واعلم** : أن (**العدد المركب**) من الآحاد والعشرة (**المستوجب**) أي : المستحق (**للبناء**) علىٰ فتح الجزأين ؛ لشبهه بالحرف الشبهَ السابق : (**هو المؤلف**) أي : **المركب** (**من الآحاد السابقة**) في أوائل هـٰذا الباب من الواحد والتسعة (**مع العشرة ؛ كأحد عشر**) رجلاً بتذكير الجزأين ؛ لجريانهما علىٰ خلاف القياس (**إلىٰ تسعة عشر بإدخال الغاية**) في المغيا به ، (**فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة**) جارية (**علىٰ حكمها السابق**) في قول ، وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما... إلخ (**من**) جريانها علىٰ خلاف القياس ، وهو (**إثبات الهاء مع المذكر** ، **وحذفها مع المؤنث** ، **وما دون ذلك**) أي : **ما دون الثلاثة من** الواحد والاثنين يجري (**على القياس**) من إثبات الهاء مع المؤنث وحذفها مع المذكر ، (**إلا أنك**) أي : لكن أنك (**تأتي بأحد**) مع عشر في المذكر ، (**و**) بـ(**إحدىٰ**) مع عشرة

مكان واحد وواحدة ، وتبني الجميع بعد التركيب على الفتح ، إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنىٰ ، وإلا ثماني عشر فلك فيه فتح الياء وإسكانها ، ونقل حذفها مع بقاء كسرة النون وفتحها . . . .

في المؤنث (**مكان واحد**) أي : بدله في المذكر ، (**و**) مكان (**واحدة**) في المؤنث ؛ أي : تأتي بما ذكر طلباً للتخفيف ؛ لأنه لا يستعمل في التركيب إلا الأحد والإحدىٰ . اهـ (محرم) .

(**وتبني**) أيها النحوي (**الجميع**) أي : جميع الجزأين (**بعد التركيب على الفتح**) أما بناء العجز . . فلتضمنه معنىٰ حرف العطف ؛ إذ الأصل خمس وعشرة مثلاً ، فأشبه الحرف شبهاً معنوياً ، وأما الصدر . . فلشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجزء الثاني كما مر ، وإنما حركا إشعاراً بعروض البناء ، وكانت فتحة تخفيفاً ؛ لثقل التركيب . اهـ « خضري » ، (**إلا اثنين**) في المثنى المذكر ، (**واثنتين**) في المؤنث في لغة أهل الحجاز ، وثنتين في لغة تميم ، والاستثناء من قوله : (وتبني الجميع) (**فتعربهما**) إعراباً (**كـ**) إعراب (**المثنىٰ**) بالألف والياء ؛ لعدم تركيبهما ، بل عشر واقعة موقع نون المثنىٰ ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء في : جاء اثنا عشر رجلاً ، تقول في إعرابه : (اثنا) فاعل مرفوع بالألف ؛ لأنه ملحق بالمثنىٰ ، و(عشر) جزء فاعل مبني على الفتح ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، كما مر لا محل له من الإعراب ؛ لوقوعه موقع نون المثنىٰ ، ولا يصح أن يقال : إنه مضاف إليه . اهـ « خضري » .

(**وإلا ثماني عشر ، فلك فيه فتح الياء**) كفتح بناء الصدر في الأعداد المركبة ؛ كخمسة عشر مثلاً ، (**و**) لك (**إسكانها**) أي : إسكان ياء ثماني كآخر الجزء الأول من المركب المزجي ؛ كمعدي كرب (**ونقل**) عن العرب (**حذفها**) أي : حذف (ياء) ثماني (**مع بقاء كسرة النون**) منها ؛ لتدل على الياء المحذوفة . اهـ « ملا جامي » ، (**و**) مع (**فتحها**) أي : فتح النون ؛ لتوافق أخواتها من ثلاثة عشر وغيرها ؛ لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة . اهـ « ملا جامي » .

وعبارة الخضري هنا : وأما ثمانية عشر . . فحالها إذا ركبت كحالها قبل التركيب ؛ أي : تكون بالتاء في المذكر ؛ كثمانية عشر يوماً ، وبحذفها في المؤنث ؛ كثماني

وأما العشرة . . فعلى القياس ، فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر ، وتبنيهما على الفتح مطلقاً ، . . . .

عشرة ليلة ، لكن فيها بعد حذف التاء منها حينئذ ؛ أي : حين إذ ركبت مع العشرة أربع لغات : فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ، وأما إذا لم تركب ، فإن أضيفت إلىٰ مؤنث . . كانت بالياء لا غير ، كما مر في منع الصرف ؛ كثماني نسوة ، فيقدر عليها الضم والكسر ، ويظهر الفتح كالمنقوص ، أو أضيفت إلىٰ مذكر . . فالتاء لا غير ؛ كثمانية رجال ، وكذا إذا لم تضف والمعدود مذكر ، فإن كان مؤنثاً . . فالكثير إجراؤها كالمنقوص ؛ كجاءني من النساء ثمان ، ومررت بثمان ، ورأيت ثمانياً بالتنوين ؛ لأنه مصروف كما مر ، ويقال : رأيت ثماني بالفتح بلا تنوين ؛ لشبهها بجوار لفظاً ومعنىً ، ويقل حذف الياء مع إعرابها على النون ؛ كقوله : [من الرجز]

لهـــا ثنـــايـــا أربـــع حســـان وأربـــع فثغـــرهـــا ثمـــان

اهـ « خضري » .

(**وأما العشرة . . فـ**) تجري (**على القياس**) ، وفَسَّر القياسَ بقوله (**فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر**) فتحذفها معه ، وإنما خالفت حكمها قبل التركيب ـ من جريانها علىٰ خلاف القياس ـ دون الثلاثة وأخواتها ؛ فإنها تكون بعد التركيب علىٰ حالها قبل التركيب من جريانها على القياس ؛ أي : خالفت حكمها قبل التركيب ؛ لكراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ كثلاثة عشر رجلاً ، ولكراهة إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأة ، ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة ، فاستحقت الأصل في العدد دونها ؛ لأن تأنيث الكلمة وتذكيرها إنما يكون قياساً في آخرها ، وإنما لم يبالوا اجتماع تأنيثين في إحدىٰ عشرة وثنتي عشرة ، مع أنه ككلمة واحدة ؛ لاختلافهما في الأول ، مع أن الألف كجزء الكلمة ؛ ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير ؛ إذ قالوا في حبلىٰ : حبليات وحبالىٰ ، بخلاف (التاء) فتسقط ؛ كجفان وجفنات في جفنة ، ولبناء الكلمة على (التاء) في الثاني ؛ إذ لا واحد له من لفظه ، فكانت كالأصل ، والتأنيث مستفاد من الصيغة . اهـ « خضري » .

(**وتبنيهما**) أي : تبني الجزأين (**على الفتح مطلقاً**) أي : سواء كان المعدود

فتقول في المذكر : عندي أحد عشر عبداً ، واثنا عشر رجلاً بتذكيرهما ، وثلاثة عشر عبداً بتأنيث الأول ، وفي المؤنث : إحدىٰ عشرة أمة ، واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما ، وثلاث عشرة جارية بتذكير الأول ، والشين في التذكير مفتوحة ، وفي التأنيث يجوز إسكانها وكسرها ، والأول أفصح ، وإذا تجاوزْتَ التسعة عشر في التذكير ، والتسع عشرة ....

مذكراً أم مؤنثاً ، أو رفعاً أو جراً أو نصباً مع (أحد) و(إحدىٰ) ، أو مع غيرهما ، (**فتقول في المذكر : عندي أحدَ عشرَ عبداً** ، و) معي (**اثنا عشر رجلاً بتذكيرهما**) أي : بتذكير الجزأين ؛ لجريانهما على القياس ، (و) اشتريت (**ثلاثةَ عشرَ عبداً بتأنيث**) الجزء (**الأول**) لجريانه علىٰ خلاف القياس ، (و) تقول (**في**) المعدود (**المؤنث**) : ملكت (**إحدىٰ عشرة أمة ، و**) عندي (**اثنتا عشرة جارية بتأنيثهما**) لجريانهما على القياس ، (و) عندي (**ثلاث عشرة جارية بتذكير الأول**) لجريانه علىٰ خلاف القياس .

(**والشين**) من (العشرة) (**في التذكير**) أي : في حالة تذكير المعدود (**مفتوحة**) لا غير ، لكن قد تسكن العين حينئذ ؛ كقراءة أبي جعفر : ﴿أحدَ عْشَرَ كوكباً﴾ ، وقد قرىء : ﴿اثنَا عْشَرَ شهراً﴾ بالسكون ، لكن فيه اجتماع ساكنين . اهـ « خضري » ، (**وفي التأنيث**) أي : وفي حالة تأنيث المعدود (**يجوز إسكانها**) أي : إسكان الشين من (عشرة) ، وهو لغة أهل الحجاز ؛ فراراً من كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، (و) يجوز (**كسرها**) تشبيهاً لها بـ(تاء) كتف ، وهو لغة أكثر بني تميم ، وبعض تميم يبقيها علىٰ فتحها الأصلي ، وبه قرأ يزيدُ بن القعقاع قولَه تعالىٰ : ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾ وجواز الإسكان والكسر باعتبار تعدد اللغات ، وإلا . . فالسكون واجب عند الحجازيين ، فإن حذفت التاء . . فالشين بالفتح لا غير ، لكن قد تسكن العين كما مر في قراءة أبي جعفر آنفاً . اهـ « خضري » ، (و) لكن (**الأول**) أي : فتح الشين (**أفصح**) أي : أكثر فصاحة عند اللغويين .

(**وإذا تجاوزْتَ التسعةَ عشرَ في التذكير**) أي : في تعداد المذكر ، (**والتسع عشرة**

في التأنيث. . استوىٰ لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : عندي عشرون عبداً وثلاثون أمة .

في التأنيث) أي : في تعداد المؤنث (. . **استوىٰ**) واتحد (**لفظ**) عدد (**المذكر والمؤنث ، تقول : عندي عشرون عبداً**) كما تقول : عندي عشرون أمة ، (**و**) عندي (**ثلاثون أمة**) كما تقول : عندي ثلاثون عبداً لا تفرقة بين المذكر والمؤنث ، ومميز أحدَ عشرَ إلىٰ تسعة وتسعين مفرد منصوب ، ومميز المئة والألف مفرد مجرور .

❊ ❊ ❊

باب نواصب الفعل المضارع

وَقَـدْ تَنَـاهَـى ٱلْقَـولُ فِـي ٱلأَسْمَـاءِ ... عَلَـى ٱخْتِصَـارٍ وَعَلَـى ٱسْتِيفَـاءِ
وَحُـقَّ أَنْ نَشْـرَحَ شَـرْحـاً يُفْهِـمُ ... مَـا يَنْصِـبُ ٱلْفِعْـلَ وَمَـا قَـدْ يَجْـزِمُ

(باب نواصب الفعل المضارع)

(وقد تناهى القول في الأسماء ... على اختصار وعلى استيفاء
وحق أن نشرح شرحاً يفهم ... ما ينصب الفعل وما قد يجزم)

أي : (**وقد تناهى القول**) أي : قولنا وبحثنا (**في الأسماء**) أي : في بيان أحكام الأسماء (**على اختصار**) أي : مع اختصار اللفظ ، (**وعلى استيفاء**) أي : ومع استيفاء المعنى المراد في بيانها وإكماله ، والاختصارُ : الإتيان بالمعنى المراد بلفظ قليل ، **والمعنىٰ** : قد انتهى الكلام في الأسماء بلا اختصار مخل ، ولا تطويل ممل ؛ فالحمد لله جل رفيقاً علىٰ نعمه توفيقاً ، (و) إذا انتهىٰ كلامنا في الأسماء بذكر النكرة والمعرفة ، ثم بذكر المجرورات بحرف أو بإضافة ، ثم بذكر المرفوعات والمنصوبات . . (**حق**) وثبت ووجب علينا (**أن نشرحَ**) ونبين (**شرحاً**) أي : بياناً (**يُفهِم**) المرادَ والمُهم للمبتدي بضم أوله وكسر ثالثه ، من الإفهام ؛ أي : حق علينا أن نبين (**ما ينصب الفعل**) المضارع ، (**وما قد يجزمـ**)ـه شرحاً يفهم المراد ، ويتم المقصود للمبتدي ، فقوله : (شرحاً) مفعول مطلق لـ(نشرح) ، وقوله : (ما ينصب) مفعول به لـ(نشرح) .

والمعنىٰ : وإذا فرغنا من الأسماء . . وجب علينا أن نشرع في إتمام المقصود ؛ ببيان نواصب المضارع وجوازمه ؛ لما تقدم من أنه لا يعرب من الأفعال سواه ، وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم ، أما رفعه . . فلا خلاف في أنه إذا تجرد عن ناصب وجازم ، ولم تباشره نونا التوكيد ، ولا نون الإناث . . يكون مرفوعاً بحركة ، أو حرف لفظاً أو تقديراً ، وإنما الخلاف في رافعه ، أما رافعه . . فهو تجرده عن الناصب والجازم ، كما عليه الكوفيون ، أو حلوله محل الاسم ، كما عليه البصريون ، أو مضارعته بالاسم ، كما عليه ثعلب ، أو أحرف المضارعة ، كما عليه

أي : قد انتهىٰ قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز في العبارة ، واستيفاء ....

الكسائي ، **والأصح** : الأول وإن كان مذهب الكوفيين . اهـ « أبو النجا » ، لدوران الرفع مع التجرد وجوداً وعدماً ، والدوران من مسالك العلة ، ولا يرد أن التجرد عدمي ، فلا يكون علة للرفع الوجودي ؛ لأن معنى التجرد الإتيان بالمضارع علىٰ أول أحواله ، وهـٰذا ليس بعدمي ، ولو سلم.. فهو عدم مقيد ، والممتنع كونه علة للوجودي هو العدم المطلق ، أفاده الخضري .

ومعنىٰ حلوله محل الاسم على القول الثاني ؛ أي : إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً ؛ لأن الأصل في هـٰذه الثلاثة الاسم ، فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع ، الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها ، والماضي وإن كان يقع في ذلك.. لكنه مبني الأصل ، فلم يؤثر فيه العامل ، كذا قال البصريون ، **واعترض** : بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم محله ؛ كهلاً تفعل كذا ، وستفعل كذا ، وجعلت أفعل كذا ، ورأيت الذي تفعل ؛ لاختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل ، والصلة وخبر أفعال الشروع بالجمل ، **وأجيب** : بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة ، وأيضاً فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك ، فلم يغير ؛ إذ العامل لا يغير إلا بعمل عامل آخر . اهـ « تصريح » اهـ « خضري » ، ورد القول الثالث : بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلىٰ عامل يقتضيه ، ورد القول الرابع : بأن جزء الشيء لا يعمل فيه ؛ كـ(أل) التعريف ، وأما نصبه.. فإذا دخل عليه ناصب ، والنواصب علىٰ ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة ، وهو ضعيف ، **والأصح** : أنها أربعة فقط ، وهي : (أن) و(لن) و(إذن) و(كي) ، وما عدا هـٰذا الأربعة.. فالفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : قد انتهىٰ قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز**) ، والفرق بين الاختصار والإيجاز : أن الاختصار تقليل اللفظ مع كثرة المعنىٰ ، والإيجاز تقليل اللفظ ، سواء كثر المعنىٰ أو قل أو ساوىٰ ، وقوله : (**في العبارة**) واللفظ راجع إلىٰ كل منهما ، (**و**) مع (**استيفاء**

لكل ما يهم أمره في إرشاد المبتدي ، ووجب علينا أن نشرع في إتمام المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع وجوازمه ؛ لما تقدم أنه لا يعرب من الأفعال سواه ، وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم . أما رفعه . . فلا خلاف أنه إذا تجرد من ناصب أو جازم ، ولم تباشره نونا التأكيد ، ولا نون الإناث . . . .

لكل ما) أي : لكل معنىً (**يهم أمره**) وشأنه ؛ أي : يطلب الاهتمام والاعتناء بذكره (**في إرشاد المبتدي**) إلى القواعد النحوية ، فهو من (أهم) الرباعي ، يقال : أهم الشيء إذا كان يطلب الاهتمام والاعتناء به .

وقوله : (**ووجب علينا**) أي : حق وثبت علينا معطوف علىٰ (قد انتهىٰ) أي : حق علينا الآن (**أن نشرع في إتمام**) ما هو (**المقصود**) من المنظومة الذي هو بيان أحكام الأسماء والأفعال ، وقوله : (**ببيان نواصب الفعل المضارع وجوازمه**) متعلق بـ(إتمام) ، وإنما قلنا : ببيان نواصب المضارع وجوازمه دون الماضي والأمر (**لما تقدم**) في (باب الإعراب) (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يعرب من الأفعال سواه**) أي : غيره ، (و) لما مر هناك (**أنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم**) .

(**أما رفعه**) أي : رفع المضارع (. . **فلا خلاف**) فيه بين النحاة ؛ لـ(**أنه إذا تجرد من ناصب أو جازم** ، و) الحال أنه (**لم تباشره**) ولم تتصل به (**نونا التأكيد**) لفظاً أو تقديراً الثقيلة ؛ نحو : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ ، أو الخفيفةُ ؛ نحو : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّاغِرِينَ ﴾ (**ولا نون**) جمع (**الإناث**) نحو : ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ ، أما إذا اتصلت به النون الأولىٰ . . فيبنىٰ على الفتح ، أو اتصلت به النون الثانية . . فيبنىٰ على السكون ، بخلاف نون التوكيد المنفصلة عنه لفظاً بـ(ألف) الاثنين ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ، أو بـ(واو) الجماعة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، أو بـ(ياء) المخاطبة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ ، وبخلاف المنفصلة تقديراً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ فإن (واو) الجماعة فيه مقدرة ؛ فإن نوني التوكيد حينئذ كالعدم ، فيرفع المضارع معها ، وأما نون الإناث . . فلا تكون إلا مباشرة ؛ لأنها ضمير رفع متصل ، فهو كالجزء من الفعل ، فلا يكون منفصلاً عنه ؛ لأنه إذا تجرد من النونين

يكون مرفوعاً بحركة ، أو حرف لفظاً أو تقديراً ، وإنما الخلاف في رافعه ، والأصح : أنه التجرد عن الناصب والجازم ، لا مضارعته للاسم ، ولا حلوله محله ، ولا حروف المضارعة . وأما نصبه.. فإذا دخل عليه ناصب ، والنواصب له علىٰ ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة ، وهو ضعيف ، **والأصح** : أنها أربعة ، وهي : (أن) و(لن) و(إذن) و(كي) ، وما عداها ....

(.. **يكون مرفوعاً بحركة ، أو حرف لفظاً**) كيضرب ويضربان ، (**أو تقديراً**) كيخشىٰ ، وقوله : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ .

(**وإنما الخلاف**) بينهم (**في رافعه**) علىٰ أربعة أقوال ، (**والأصح**) منها : (**أنه**) أي : أن رافعه (**التجرد عن الناصب**) الذي ينصبه ، (**و**) عن (**الجازم**) الذي يجزمه ، لا المهمل منهما ؛ كقوله : [من البسيط]

أن تقرآن علىٰ أسماء ويحكما

وكقوله : [من البسيط]

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

أي : أن رافعه التجرد عنهما قاله الكوفيون ، (**لا مضارعته**) معطوف على (التجرد) أي : لا مشابهته (**للاسم**) في توارد المعاني المختلفة عليه كما قاله ثعلب ، (**ولا حلوله**) أي : وقوعه (**محله**) أي : موقع الاسم في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً قاله البصريون ، (**ولا حروف المضارعة**) قاله الكسائي ، كما مر بسط الكلام علىٰ هـٰذه الأقوال الأربعة .

(**وأما نصبه**) أي : نصب المضارع (.. **فـ**) إنما يكون (**إذا دخل عليه ناصب**) إجماعاً ، (**والنواصب له**) أي : للمضارع يصح أن يكون جمع ناصب بمعنىٰ لفظ ناصب ، وأن يكون جمع ناصبة بمعنىٰ كلمة ناصبة (**علىٰ ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة ، وهو**) أي : كونها تسعة قول (**ضعيف ، والأصح : أنها**) أي : أن النواصب بنفسها (**أربعة**) وهو مذهب البصريين ، (**وهي**) أي : تلك الأربعة : (**أَنْ**) المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون ، (**و« لن » و« إذن » و« كي » ، وما عداها**) أي : وما عدا هـٰذه الأربعة وخالفها ؛ كـ(لام) الجحود و(الفاء)

فالفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة . وإلىٰ عوامل النصب أشار بقوله :

فَتَنْصِبُ ٱلْفِعْلَ ٱلسَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ ... وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لِكَيْلاَ وَإِذَنْ
وَٱلنَّصْبُ فِي ٱلْمُعْتَلِّ كَٱلسَّلِيمِ ... فَٱنْصِبْهُ تَشْفِي عِلَّةَ ٱلسَّقِيمِ

و(الواو) (**فالفعل بعدها**) أي : بعد ما عدا هـٰذه الأربعة (**منصوب بـ« أن » مضمرة**) أي : محذوفة وجوباً أو جوازاً .

(**وإلىٰ عوامل النصب أشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين (**بقوله**) :

(فتنصب الفعل السليم أن ولن ... وكي وإن شئت لكيلا وإذن
والنصب في المعتل كالسليم ... فانصبه تشفي علة السقيم)

أي : (**فتنصب**) بالبناء للفاعل ، فاعله ما سيأتي من الأحرف (**الفعل السليم**) أي : الصحيح الآخر ، وهو الذي لم يكن آخره واحداً من أحرف العلة الثلاثة ، وتنصب أيضاً تلك الأحرف الآتية المعتل بالواو أو الياء لفظاً ، وتنصب المعتل بالألف تقديراً ؛ لتعذر ظهور الفتحة على الألف ؛ كيخشىٰ ويرضىٰ ، ولإخراج هـٰذا قيد الفعل بالسليم ، وإلا . . فالمعتل بالواو كيدعو ، وبالياء كيرمي ، تظهر فيهما الفتحة كالصحيح ، وكان الأولىٰ له إسقاط هـٰذا القيد ، إلا أن يقال : قيد به نظراً للغالب ؛ لأن الفتحة تظهر في جميع الأفعال صحيحاً كان أو معتلاً ، إلا المعتل بالألف ، ولو قال بدل هـٰذا الشطر : فتنصب الفعل المجرد أن ولن ؛ أي : المجرد من نوني التوكيد والإناث . . لسلم من الاعتراض ، وعبارة اليمني هنا : احترز بهـٰذا القيد عن المعتل بالألف ؛ نحو : يخشىٰ كما سيذكره بقوله : (وإن تكن خاتمة الفعل ألف) .

وقوله : (**أن**) المفتوحة المخففة وما عطف عليها فاعل (تنصب) ، وقدمها لأنها أم الباب ؛ لأنها تنصب ظاهرة ومضمرة ، وسميت مصدرية ؛ لأنها تؤول ما بعدها بمصدر ؛ أي : فالذي ينصب الفعل المضارع بنفسه أربعة على الصحيح :

الأول : (أن) المصدرية ، وهي التي لم تسبق بعلم أو ظن ، وهي وما بعدها في تأويل مصدر ؛ ولذلك سميت مصدرية ، فإن وقعت في أول الكلام . . فالمصدر المؤول منها مبتدأ ؛ نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، أو وقعت في أثنائه . . فهي علىٰ حسب العوامل .

فهـٰذه الأربعة هي نواصب الفعل باتفاق ، ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح الآخر أو معتله ، غير أن المعتل منه بـ(ألف) لا تظهر فيه الفتحة ، بل تقدر كما سيأتي ؛ ولهـٰذا قيد الفعل بالسليم ؛ أي : الصحيح الآخر ؛ للاحتراز عنه ، وكان الأولىٰ تركه . . . . .

(و) **الثاني** : (**لن**) الموضوعة للنفي والاستقبال ؛ نحو : **لن** يقوم زيد .

(و) **الثالث منها** : (**كي**) المصدرية المسبوقة باللام التعليلية تقديراً ؛ نحو : جئت كي أقرأ العلم ، أو لفظاً كما ذكرها بقوله : (**وإن شئت**) إظهار اللام قبلها قلت : (**لكيلا**) نحو : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ .

(و) **الرابع منها** : (**إذن**) الجوابية بشروطها الآتية ، وفي بعض النسخ هنا زيادة بيت لم يشرحها أحد من الشراح ، وهي قوله : (والنصب في المعتل) بالواو أو الياء ؛ نحو : لن ندعو ولن نرمي .

(**كالسليم**) أي : كالنصب في الفعل الصحيح الآخر ، يكون بالفتحة الظاهرة على الواو أو الياء ؛ لخفتها عليهما دون الألف (**فانصبه**) أي : فانصب أيها النحوي الفعل المعتل بهما بالفتحة الظاهرة ، فإنك إذا نصبته كذلك . . (**تشفي**) وتعالج (**علة**) هـٰذا الفعل (**السقيم**) الذي هو المعتل بهما بدواء إظهار الفتحة عليه، بخلاف المعتل بالألف؛ فإنه لا يقبل هـٰذا العلاج ، فتقدر فيه الحركات في الأحوال الثلاثة ؛ لتعذرها عليه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**فهـٰذه الأربعة**) الأحرف (**هي نواصب الفعل**) المضارع (**باتفاق**) النحاة ، (**ولا فرق فيه**) أي : في نصبها الفعل (**بين أن يكون**) الفعل (**صحيح الآخر أو معتله غير**) أي : لكن (**أن المعتل منه بـ«ألف» لا تظهر فيه الفتحة ، بل تقدر**) عليها (**كما سيأتي**) في أواخر الباب بقوله :

(وإن يكـن خـاتمـة الفعـل ألـف فهـي علـىٰ سكـونهـا لا تختلـف)

(**ولهـٰذا**) أي : ولأجل تقدير الفتحة على المعتل بالألف (**قيد الفعل**) المضارع (**بالسليم ؛ أي :**) بـ(**الصحيح الآخر ؛ للاحتراز**) والاحتراس (**عنه**) أي : عن المعتل بالألف ، (**وكان الأولىٰ**) له والأحرىٰ (تركه) أي : ترك قيد السليم ؛ لأنه يوهم إخراج المعتل بالواو أو بالياء ، مع أن حكمه حكم الصحيح في ظهور الفتحة عليه كما مر .

وشرط النصب بـ(أن) : أن تكونَ مصدرية غير مسبوقة بعلم ؛ نحو : ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟﴾ ، فإن سبقت بعلم . . وجب إهمالها ، . . . .

(**وشرط**) جواز (**النصب بـ« أن »**) المصدرية : (**أن تكون مصدرية**) أي : مؤولة ما بعدها بمصدر ، وهي من الموصولات الحرفية التي تؤول ما بعدها بمصدر ، ولا تحتاج إلىٰ عائد ، وهي خمسة ، نظمها السندوبي بقوله :

وهاك حروفاً بالمصادر أولت ... وعدي لها خمساً أصح كما رووا
وها هي أن بالفتح أن مشددا ... وزيد عليها كي فخذها وما ولو

فخرجت بالمصدرية الزائدة ، وهي الواقعة بين (لما) الرابطة وفعل شرطها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ ، أو الواقعة بين الكاف ومجرورها ؛ كقوله : [من الطويل]

ويوماً توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطوا إلىٰ وارق السلم

في رواية الجر ، وخرجت المفسرة أيضاً ، وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ ، وأن تكون (**غير مسبوقة بعلم**) ولا ظن ؛ مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟﴾) ﴿مَيْلًا عَظِيمًا﴾ (**فإن سبقت**) أن المفتوحة المخففة (**بعلم**) ويقين (. . **وجب إهمالها**) عن عمل النصب في الفعل ؛ لفقدان شرطها المذكور آنفاً ، وعبارة الخضري : وإن سبقت بنحو علم مما يدل على اليقين ؛ كرأىٰ وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم . . وجب إهمالها ، ووجب كونها مخففة من الثقيلة ؛ لأن المصدرية للرجاء والطمع ، فلا تدخل إلا علىٰ ما ليس مستقراً ولا ثابتاً ، والعلم إنما يتعلق بالمحقق ، فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالمخففة ، والأكثر حينئذ الفصل بين أن والفعل بما سبق في (أن) وأخواتها ، وأجرىٰ سيبويه والأخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف ؛ كخشيت أن تفعل بالرفع ، ومنه قوله : [من الطويل]

إذا مت فادفني إلىٰ جنب كرمة ... تروي عظامي بعد موتي عروقها
ولا تدفنني في الفلاة فإنني ... أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها

وتسمىٰ مخففة من الثقيلة ؛ نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، وإن سبقت بظن . . جاز إعمالها وإهمالها ، وقد قرىء بالرفع والنصب ؛ نحو : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ . .

برفع أذوق كالقافية قبله . اهـ (منه) ، (**وتسمىٰ**) حينئذ (**مخففة من**) أن (**الثقيلة**) أي : المشددة التي هي من النواسخ ، ويكون اسمها ضمير الشأن المحذوف وجوباً ؛ مثال المسبوقة بعلم (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾) فالفعل بعدها مرفوع وجوباً ، واسمها ضمير الشأن ؛ أي : علم أنه سيكون منكم مرضىٰ ، وأما قراءة : (أفلا يرون أن لا يرجعَ) بالنصب . . فمما شذ ، نعم إن أُوِّل العلم بغيره كالظن أو الرأي أو الإشارة مثلاً . . جاز النصب ؛ كقولك : ما علمت إلا أن تفعل كذا ؛ أي : ما أرىٰ ولا أشير إلا بذلك قاله سيبويه ، وجوَّزه الفراء بلا تأويل . اهـ « خضري » .

(**وإن سبقت بظن**) وحسبان (. . **جاز إعمالها**) في نصب المضارع ؛ لأن الظن باعتبار دلالته علىٰ عدم التحقق يلائم المصدرية ، فيجوز إعمالها ، (**و**) جاز (**إهمالها**) أي : عن عمل النصب ؛ لأن الظن باعتبار دلالته علىٰ غلبة الوقوع يلائم (أن) المخففة الدالة على التحقق ، فيجوز إهمالها عن العمل في المضارع ، فيجوز الوجهان فيها بعد الظن . اهـ « ملا جامي » ، (**وقد قرىء بالرفع**) على الإهمال ؛ لقرب الظن من العلم ؛ لكونه الطرف الراجح ، فكأنه معلوم . اهـ « خضري » ، (**والنصب**) على الإعمال (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾) بالنصب على الإعمال ، وهو الأرجح عند عدم الفصل بـ(لا) ولذا أجمعوا عليه في : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ أما مع الفصل بـ(لا) . . فالأرجح الرفع ؛ كظننت أن لا تقوم ؛ لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ، ويجب الرفع مع الفصل بغير (لا) كـ(قد) و(السين) و(لن) كقولك : ظننت أن ستقوم ؛ لأن المصدرية لا تفصل بذلك . اهـ « خضري » ، وبعضهم أهمل (أن) المصدرية مع استحقاقها العمل ؛ حملاً لها علىٰ (ما) المصدرية أختها ؛ بجامع أن كلا حرف مصدري ثنائي ، ومنه قول الشاعر : [من البسيط]

أن تقرآن علىٰ أسماء ويحكما ... مني السلام وألاَّ تشعرا أحدا

وشرط النصب بـ(كي) : أن تكون مصدرية ، وعلامتها : تقدم (اللام) عليها لفظاً أو تقديراً ؛ نحو : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ، ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ ﴾ ، فإن ظهرت اللام بعدها ، أو أن المفتوحة ؛ نحو : جئتك كي لتكرمني ، أو كي أن تكرمني. . . . .

وكذلك أعمل بعضهم (ما) المصدرية ؛ حملاً علىٰ (أن) كذلك ، وخُرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « كما تكونوا يولىٰ عليكم » ، **والأصح** : أن حذف النون فيه للتخفيف لا لعمل (ما) ، وبعضهم جزم بأن المصدرية ؛ كقول امرىء القيس بن حجر : [من الطويل]

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلىٰ أن يأتنا الصيد نحطب

اهـ « خضري » .

(**وشرط النصب بـ« كي »** : **أن تكون مصدرية**) وهي الداخلة عليها (لام) التعليل لفظاً أو تقديراً ، فخرج بالمصدرية (كي) المختصرة من (كيف) كقوله : [من البسيط]

كي تجنحون إلىٰ سلم وما ثُئِرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

فإن الفعل بعدها مرفوع ، و(كي) التعليلية ؛ فإن الناصب للفعل (أن) مضمرة بعدها لا (كي) لأنها جارة للمصدر المؤول بـ(أن) المضمرة ؛ نحو : جئت كي أقرأ العلم ، إذا لم تُقدَّر اللام قبلها ، كما قال الشارح ، (**وعلامتها**) أي : علامة (كي) المصدرية : (**تقدم « اللام »**) الجارة (**عليها لفظاً أو تقديراً**) مثال تقدمها لفظاً (**نحو** : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾) وأصله : تأسيون ؛ لأنه من أسي كرضي ، مأخوذ من الأسىٰ وهو الحزن ، فتقول : تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار تأساون ، فالتقىٰ ساكنان الألف والواو ، فحذفنا الألف ، ثم دخل الناصب ، فحذف النون ، وكيفية سبك المصدر منه ؛ أي : لعدم إساءتكم ، فعدم هو معنىٰ لا ، والمصدر هو إساءتكم . اهـ « حمدون » ، ومثال تقدمها تقديراً ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ كَيْ لَا يَكُونَ) دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾ .

(**فإن ظهرت اللام**) الجارة (**بعدها**) أي : بعد (كي) ، (**أو**) ظهرت (**أن**) المصدرية (**المفتوحة**) الهمزة بعدها مثال ظهور اللام بعدها (**نحو** : **جئتك كي لتكرمني**) بالصلة ، (**أو**) نحو : جئتك (**كي أن تكرمني**) مثال لظهور (أن) بعدها

تعين كونها جارة ، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) لكنها مضمرة في الأول مؤول بمصدر مجرور بـ(كي) ، فإن لم تظهر اللام قبلها ، ولا (أن) بعدها ؛ نحو : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ ، أو ظهرتا معاً ؛ كقوله :

أردت لكيمـــا أن تطيـــر بقـــربـــة . . . .

(.. **تعين**) أي : وجب (**كونها**) أي : كون (كي) في المثالين (**جارة**) أما مع (اللام).. فإنه لا يفصل بين الحرف المصدري وصلته ، وأما مع (أن).. فلأن الحرف المصدري لا يدخل علىٰ مثله ، (**والفعل بعدها**) أي : بعد (كي) في المثالين (**منصوب بـ« أن »**) المصدرية ، (**لكنها**) أي : لكن (أن) المصدرية (**مضمرة في**) المثال (**الأول**) يعني : مع اللام ظاهرة في المثال الثاني ، (**مؤول**) خبر ثان للفعل ؛ أي : والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة في الأول ظاهرة في الثاني ، مؤول ذلك الفعل مع (أن) (**بمصدر مجرور**) ذلك المصدر (**بـ« كي »**) في المثالين ، و(اللام) في الأول زائدة مؤكدة لـ(كي) ، والتقدير في المثالين : جئتك كي إكرامك إياي ؛ أي : لإكرامك إياي .

(**فإن لم تظهر اللام**) الجارة (**قبلها**) أي : قبل (كي) وهو محترز قوله : (وعلامتها تقدم اللام عليها) (**ولا**) ظهرت (**أن**) المصدرية (**بعدها**) أي : **بعد** (كي) (**نحو** : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ ، **أو ظهرتا**) أي : أو ظهرت (اللام) قبلها ، و(أن) بعدها (**معاً**) أي : كلاهما تأكيد لألف (ظهرتا) (**كقوله**) : [من الطويل]

(**أردت لكيمـــا أن تطيـــر بقـــربـــة**) وتتـــركهـــا شَنّـــاً ببيـــداء بلقـــع

البيت بلا نسبة ، فلا يعرف قائله ، وهو من بحر الطويل .

اللغة : (تطير) تذهب بسرعة ، (القِرْبة) بكسر القاف ، وسكون الراء : جلد الماعز ونحوه ، يتخذ للماء ونحوه ، (شَنّاً) الشن ـ بفتح الشين ، وتشديد النون ـ : الجلد اليابس القديم ، الذي تَخرَّق ، (بيداء) هي الصحراء ، سميت بذلك ؛ لأن سالكها يبيد فيها ؛ أي : يهلك ، (بلقع) بزنة جعفر ؛ أي : خالية ما فيها أحد ، (لكيما) اللام حرف جر وتعليل ، و(كي) حرف تعليل مؤكد لـ(لام) التعليل ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بـ(أن) ، و(ما) زائدة (أن) حرف نصب ومصدر ،

جاز كونها مصدرية ، وكونها جارة . وشرط النصب بـ(إذن) : أن تكون مصدرة في أول الكلام المجاب به ، والفعل بعدها مستقبل متصل بها ، . . . .

وإن جعلت (كي) حرفاً مصدرياً . . فـ(أَن) هـٰذه مؤكدة لها كما قال ، (. . **جاز كونها**) أي : كون (كي) (**مصدرية**) ناصبة ، فـ(أن) مؤكدة لها ، و(ما) زائدة ، (**و**) جاز (**كونها جارة**) للمصدر المنسبك من (أن) وما بعدها ، و(اللام) زائدة ، **والوجه الثاني** : أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معاً . اهـ « مجيب » .

وقوله : (لكيما أن تطير) فـ(كي) يجوز فيها أن تكون مصدرية ، فتكون (أن) مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم (اللام) الدالة على التعليل ، التي يشترط وجودها أو تقديرها قبل (كي) المصدرية ، ويحتمل أن تكون (كي) تعليلية مؤكدة لـ(لام) فيكون السابك هو (أن) وحدها ، ولولا (أن) . . لوجب أن تكون (كي) مصدرية ، ولولا وجود (اللام) . . لوجب أن تكون (كي) تعليلية . اهـ « كواكب » نقلاً عن « هداية السالك » ، وكونها جارة أرجح عند بعضهم ؛ لأن لصوق (أن) بالفعل يرجح نصبها ، وأيضاً هي أم بابها ، فلا تؤكد غيرها ، وكونها مصدرية أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معاً كما في « المجيب » ، واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر علىٰ مثله للضرورة . اهـ « نزهة » .

(**وشرط النصب بـ« إذن »**) الجوابية ، وهي كلمة موضوعة للدلالة على الجواب والجزاء : (**أن تكون مصدرة في أول الكلام المجاب به**) أي : في أول الكلام الذي يجاب به ما قبلها ؛ لتكون في أشرف المواضع ؛ كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال لك : أزورك غداً ، فإن أخرت عنه . . ألغيت ؛ نحو : أكرمك إذن ، وكذا إن توسطت ؛ نحو : أنا إذن أكرمك ، وما ورد من الإعمال مع التوسط . . فضرورة ؛ كقوله : [من الرجز]

لا تتـــركنـــي فيهـــم شطيـــرا ... إنـــي إذن أهلـــك أو أطيـــرا

بالنصب أو خبر (إن) محذوف ؛ أي : لا أستطيع ذلك ، و(إذن . . .) إلخ مستأنفة . اهـ « نزهة » ، (**و**) الحال أن (**الفعل بعدها مستقبل متصل بها**) ، وإنما اشترط كون الفعل بعدها مستقبلاً ؛ لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى

أو منفصل بقسم أو بـ(لا) النافية ؛ نحو : إذن أكرمك و :

إذن والله نـــرميهـــم بحـــرب يُشيـب الطفـل مـن قبـل المشيـب

وإذن لا أفعل ، واغتفر ابنُ باب شاذ الفصلَ بالنداء ، وابنُ عصفور الفصلَ ، بالظرف وشبهه . . . .

الاستقبال ، فلا يدخل على الماضي والحال ، فلو كان حالاً . . لم تعمل ؛ كقولك لمن يحدثك : إذن أظنك كاذباً ، أو إذن تصدق بالرفع ؛ إذ المراد به الحال ، وإنما اشترط كون الفعل متصلاً بها ؛ لئلا تضعف في العمل بالفصل ، ولا يضر الفصل بالقسم ، كما قال الشارح ، (**أو منفصل**) عنها (**بقسم**) سواء كان مع (لا) أم لا ، (**أو بـ« لا » النافية**) مثالها (**نحو : إذن أكرمك**) جواباً لمن قال لك : أزورك غداً ، (**و**) لا يضر الفصل بالقسم ؛ لأنه مؤكد للكلام ، ففصله كلا فصل ؛ مثال الفصل به كقول الشاعر : [من الوافر]

(**إذن والله نـــرميهـــم بحـــرب يشيـب الطفـل مـن قبـل المشيـب**)

(يُشيب) بضم الياء ، من أشاب الرباعي ، و(الطفل) الولد الصغير ، والمراد به هنا : من لم يبلغ أوان الشيب ، و(المشيب) بفتح الميم ، زمن الشيب . اهـ « سجاعي » ، ولا الفصل بـ(لا) النافية ؛ لأن النافي كالجزء من المنفي ، سواء كانت بدون قسم ؛ كقولك : (**وإذن لا أفعل**) ، أو إذن لا أهينك ، أو كانت مع القسم ؛ كقولك : وإذن والله لا أهينك ، جواباً لمن قال لك : آتيك غداً .

(**واغتفر ابنُ باب شاذ**) اسمه طاهر بن أحمد بن باب شاذ ، و(باب شاذ) اسم أعجمي ، معناه : الفرح والسرور . اهـ « يس » ، (**الفصلَ بالنداء**) والدعاء ؛ كقولك : إذن يا زيد أكرمك ، وإذن عافاك الله أكرمك ، (**و**) أجاز (**ابنُ عصفور الفصلَ بالظرف**) نحو : إذن يوم الجمعة أكرمك ، (**و**) بـ(**شبهه**) أي : بشبه الظرف ، وهو الجار والمجرور ؛ نحو : إذن في الدار أكرمك ، **والصحيح** : المنع ؛ إذ لم يسمع من العرب شيء من ذلك ، وإذا كان مع (إذن) حرف عطف . . لم تعمل إلا علىٰ قلة ، قال تعالىٰ : ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ، وقرىء شاذاً : (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً) اهـ « أبو النجا » ، قال الفاسي : قرأ بذلك عبد الله ابن مسعود ، وقرأ السبعة : ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ بإثبات النون علىٰ أن (إذن) مهملة ،

ووجه إعمالها عدم الاعتداد بالعاطف ، فهو في صدر الكلام ، ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف ، فكأنها لم تقع في الصدر ، وكلام ابن مالك في « الألفية » يقتضي مساواة الرفع للنصب ، بل حيث قدم النصب يقتضي أنه أرجح ، وهو رأي الحريري ، وهـٰذا مبني علىٰ قول أبي الفتح : إن القراءة الشاذة تكون أقوىٰ في العربية من المتواترة ، والجمهور علىٰ خلاف ما قال ، وحينئذ فالرفع أرجح ؛ لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة ، وهم لا يجتمعون علىٰ وجه مرجوح ، وأطلق ابن مالك في العاطف ، وخصه ابن الحاجب بـ(الواو) ، وابن مالك في « شرح العمدة » بـ(الفاء) و(الواو) اهـ « حمدون » ، وقد جمع هـٰذه الشروط بعضهم نظماً ، فقال :

اعمـــل إذن إذا أتتـــك أولا وسقـت فعـلاً بعـدهـا مستقبـلاً
واحـذر إذا أعملتهـا أن تفصـلا إلا بحلـف أو نـداء أو بــلا
وافصـل بظـرف أو مجـرور علـى رأي ابـن عصفـور رئيـس النبـلا
وإن تجـيء بحـرف عطـف أولا فـأحسـن الـوجهيـن أن لا تعمـلا

اهـ « سجاعي على القطر » .

فَائِدَة

[معنى قولهم : إذن حرف جواب وجزاء]

قولهم : (إذن) حرف جواب وجزاء ، **والمراد بكونها للجواب** : أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر ، سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء ، **والمراد بكونها للجزاء** : أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاءً لمضمون كلام آخر . اهـ « سجاعي » .

فهـٰذه الأربعة السابقة تنصب المضارع بنفسها اتفاقاً .

ثم شرح الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين في ذكر ما ينصب المضارع بعده بواسطة (أن) مضمرة جوازاً أو وجوباً ، فقال :

(والــلام حيــن تبتـدي بــالكسـر كمثــل مــا تكســر لام الجـر)

أي : (و) تنصب الفعل المضارع (**اللام حين تبتدي**) وتظهر وتنطق (**بالكسر**)

أي : وتنصب الفعلَ المضارع اللامُ المكسورة ، سواء كانت للتعليل ؛ نحو : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ ، أو لـ ....

أي : اللام المكسورة (**كمثل ما تكسر « لام » الجر**) أي : كسراً مماثلاً مشابهاً كسر (لام) الجر ، الداخلة على الاسم الخالص ، وهٰذه أيضاً (لام) الجر ، إلا أنها تجر المصدر المؤول من الفعل ، سواء كانت للتعليل ؛ نحو : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ ، أو للعاقبة والصيرورة ؛ نحو : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، فالتقاطه إنما كان ليكون لهم قرة عين ، فصار في عاقبة أمره عدواً ، فعطف الصيرورة على العاقبة عطف مرادف ، أو زائدة للتأكيد ؛ نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، فهٰذه بأقسامها الثلاثة تسمىٰ (لام) كي ، فتضمر (أن) بعدها جوازاً ، إلا إن اقترن الفعل بعدها بـ(لا) نافية كانت ؛ نحو : ﴿ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ ، أو زائدة للتوكيد ؛ نحو : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ، فيجب حينئذ إظهار (أن) فراراً من كراهية اجتماع لامين .

قال الفاسي : **واعلم** : أن (لام) الجر التي يقع المضارع بعدها أربعة أقسام : **أحدها** : لام كي ؛ نحو : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ ، **الثانية** : لام المآل ، وتسمىٰ (لام) العاقبة و(لام) الصيرورة ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لما قبلها ؛ نحو : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، فالتقاطه إنما كان ليكون شفيقاً ، فآل الأمر إلىٰ أن صار عدواً لهم وحزناً ، **الثالثة** : اللام الزائدة ، وهي الواقعة بعد فعل متعد ، وما بعدها معموله ؛ نحو : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ ، **الرابعة** : لام الجحود لكن هٰذه الرابعة يجب إضمار (أن) بعدها ، فبان أن كلام الناظم شامل للأقسام الأربعة ، ولا وجه لتخصيص بعضهم بـ(لام) كي . اهـ « حمدون » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : وتنصب الفعلَ المضارع اللامُ المكسورة**) صفة لازمة لـ(لام) لأنها (لام) الجر ، فلا تكون إلا مكسورة ؛ لأن الجزاء من جنس العمل ، (**سواء كانت للتعليل**) وهي التي كان ما بعدها علة لما قبلها (**نحو**) : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ ، **أو**) كانت (لـ)

العاقبة والصيرورة ؛ نحو : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، أو للجحود : وهي المسبوقة بكون ماض منفي ؛ نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، أو كانت مؤكدة ؛ نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، فالفعل في هٰذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم ، وعند غيره ـ وهو الراجح ـ بأن مضمرة جوازاً ، إلا بعد (لام) الجحود فوجوباً . . . .

بيان (**العاقبة**) أي : عاقبة ما قبلها ومآله ، (و) لبيان (**الصيرورة**) أي : تحول ما قبلها عن حالته الأولىٰ إلىٰ حالة أخرىٰ ؛ لأن موسىٰ تحول عن حالة كونه قرة عين لهم إلىٰ حالة كونه عدواً لهم ، فهو بمعنىٰ ما قبله (**نحو**) : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، **أو**) كانت (**للجحود**) أي : للدلالة علىٰ جحود ونفي ما بعدها ، والجحود في اللغة : النفي بعد العلم ، والمراد به هنا : مطلق النفي ، والأولىٰ أن تسمىٰ بـ(لام) النفي ؛ لأن الجحود لمن كذب نبياً كذا قيل ، وإلىٰ تعريف (لام) الجحود أشار من قال نظماً :

وكل لام قبله ما كانا   أو لم يكن فللجحود بانا

اهـ « حمدون » .

وعرفه الشارح بقوله : (**وهي**) أي : لام الجحود : هي اللام (**المسبوقة بكون ماض**) لفظاً أو معنىٰ (**منفي**) بـ(ما) أو بـ(لم) (**نحو** : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ ، أو المسبوقة بكون مستقبل ماض معنىٰ منفي بـ(لم) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، **أو كانت**) زائدة (**مؤكدة**) لمعنى العامل (**نحو** : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

فالفعل في هٰذه الأمثلة) الأربعة المذكورة (**منصوب بـ**) نفس (**اللام عند الناظم**) أبي محمد القاسم الحريري ومن وافقه من الكوفيين ، (و) منصوب (**عند غيره**) أي : عند غير الناظم من البصريين ومن وافقهم منصوب بـ(أن) مضمرة ، (**وهو**) أي : نصبه بـ(أن) مضمرة (**الراجح**) أي : الأصح ؛ أي : ومنصوب عند غير الناظم (**بـ« أن » مضمرة جوازاً**) لظهورها في بعض المواضع ، كما إذا وقعت بين لامين ، كما مر آنفاً ، (**إلا بعد « لام » الجحود فـ**) مضمرة بعدها (**وجوباً**) لعدم سماع

فإن اقترن الفعل بعد اللام بـ(لا) نافية كانت أو مؤكدة .. وجب إظهار (أَنْ) كراهة اجتماع لامين ؛ نحو : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ ﴾ ، ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ . . . .

إظهارها في كلامهم بعد هـٰذه اللام ، وفي « يس على المجيب » : وعلل وجوب إضمارها بأن ما كان زيد ليفعل نفي كان زيد سيفعل أو سوف يفعل ، والموجب ليس معه (أَنْ) لا ظاهرة ولا مقدرة ، فأرادوا المطابقة لفظاً بينهما ، فكما لا يجمع بين (أن) و(السين) و(سوف) .. لا يجمع بين (أن) و(اللام) اهـ (منه) .

ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها ، والفعل الذي بعدها واحداً ؛ أي : يكون فاعل الكون الذي قبلها ، والفعل الذي بعدها واحداً ، كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح ، خلافاً للكسائي ؛ فإنه لا يشترط هـٰذا الشرط ، فقراءة ، ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ بكسر اللام ، ونصب (تزول) علىٰ مذهبه ، لا على الراجح ؛ لعدم اتحاد الفاعل ، مع أن قراءته بفتح اللام ورفع تزول ، والصحيح في خبر الكون الواقع بعد هـٰذه اللام : أنه محذوف ، وهـٰذه اللام جارة متعلقة بذاك الخبر المحذوف ، والناصب (أن) مضمرة ، فالمصدر المنسبك من (أن) المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام ، وهـٰذا مذهب البصريين .

تنبيه

[شرط لام الجحود]

وعلم أن ذكر (ما) و(لم) وذكر (كان) و(يكن) قيد في هـٰذه اللام ، فخرج بقية أدوات النفي حتىٰ لما ، وبقية الأفعال حتى النواسخ ؛ لعدم السماع . اهـ «أبو النجا» .

(**فإن اقترن الفعل بعد**) هـٰذه (**اللام**) يعني : لام كي (**بـ« لا » نافية**) أصلية (**كانت**) كلمة (لا) (**أو**) زائدة (**مؤكدة**) لمعنى العامل (.. **وجب إظهار « أن »**) المصدرية بين هـٰذه اللام ، وبين (لا) النافية ؛ فراراً من (**كراهة اجتماع لامين**) لا فاصل بينهما ؛ لثقل ذلك على اللسان ؛ مثال اقترانه بالنافية (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِئَلَّا يَكُونَ) لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ ومثال المؤكدة ؛ نحو : (﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ) أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ ، ثم ذكر الناظم الثالث مما ينصب المضارع بعده بـ(أن) مضمرة وجوباً ، وهو (الفاء) الواقعة في جواب إحدى المواضع التسعة ، أو

وَٱلْفَـاءُ إِنْ جَـاءَتْ جَـوَابَ ٱلنَّفْـيِ   وَٱلأَمْـرُ وَٱلْعَـرْضِ مَعـاً وَٱلنَّهْـيِ
وَفِـي جَـوَابِ لَيْـتَ لِـي وَهَـلْ فَتَـىٰ   وَأَيْـنَ مَغْنَـاكَ وَأَنَّـىٰ وَمَتَـىٰ

الثمانية المشهور عندهم بالأجوبة الثمانية ، المجموعة في قول بعضهم بيتاً من البسيط فقال :

مر وادع وأنه وسل واعرض لحضهم   تمن وارج كذاك النفي قد كملا

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والفـاء إن جـاءت جـواب النفـي   والأمـر والعـرض معـاً والنهـي
وفـي جـواب ليـت لـي وهـل فتـى   وأيـن مغنـاك وأنـىٰ ومتـىٰ)

أي : (و) ينصب الفعل المضارع أيضاً (**الفاء**) السببية ، وهي التي كان ما قبلها سبباً لما بعدها (**إن جاءت**) أي : وقعت في (**جواب النفي**) المحض ؛ أي : الخالص من معنى الإثبات ، وقيدنا بـ(المحض) لإخراج نحو قولهم : ألم تأتنا فنكرمك ؛ لأن الاستفهام التقريري فيه معنى الإثبات ؛ مثال النفي المحض نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ ، أ(و) وقعت في جواب (**الأمر**) ، والمراد بـ(الأمر) طلب الفعل ، سواء كان من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ نحو : أقبل إلي فأحسن إليك ، ونحو قوله :   [من الرجز]

يـا نـاق سيـري عنقـا فسيحـا   إلـىٰ سليمـان فنستـريحـا

أو من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، فيسمىٰ دعاء ؛ نحو : رب وفقني فأعمل صالحاً ، أ(و) وقعت في جواب (**العرض**) ، وقوله : (**معاً**) تأكيد لما قبله ؛ أي : حال كون كل من النفي والأمر والعرض جميعاً ، و(العرض) هو الطلب برفق ولين ؛ نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً ، وقوله :   [من البسيط]

يـا بـن الكـرام ألا تـدنـو فتبصـر مـا   قـد حـدثـوك فمـا راء كمـن سمعـا

أو (و)قعت في جواب (**النهي**) وهو طلب الترك ؛ نحو : لا تضرب زيداً فيغضب، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ ، أ(و في جواب) التمني ، وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر ، كما مر في (باب إنَّ) كقوله :   [من الوافر]

ألا ليـت الشبـاب يعـود يـومـاً   فـأخبـره بمـا فعـل المشيـب

أي : وينصب الفعلَ المضارعَ أيضاً (الفاءُ) السببية الواقعة في جواب نفي محض ؛ أي : خالص من معنى الإثبات ؛ نحو : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ، أو . . . .

وقول الفقير : (**ليت لي**) مالاً فأحج منه ، وقوله تعالىٰ : ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ، أ(و) وقعت في جواب الاستفهام ، وهو طلب الفهم ، سواء كان بحرف ؛ نحو : (**هل فتىً**) كريم في الدار فأذهب إليه ، أ(و) باسم ؛ نحو : (**أين مغناك**) ومنزلك فأزورك ، فـ(أين) اسم استفهام عن المكان ، (و) نحو : (**أنَّىٰ**) مخزنك فنأخذ منه ، وهو أيضاً اسم استفهام عن المكان (و) نحو (**متىٰ**) تأتينا فتحدثنا فـ(متىٰ) اسم استفهام عن الزمان ، وكذا إذا وقعت في جواب التحضيض ، وهو الطلب بحثٍّ وإزعاج ؛ نحو قولك : هلا اتقيت الله فيغفر لك ، ولم يذكره الناظم ، إلا إن قلنا : إنه أدخله في العرض ، ولم يذكر الترجي أيضاً ، إلا إن قلنا : إنه تركه لضيق النظم ، كما يقال هـٰذا في ترك التحضيض ؛ نحو قول الطالب : لعلي أراجع الشيخ فيفهمني المسألة ، وقوله تعالىٰ : ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۞ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ ، بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ، ومذهب الجمهور : أن الفعل في هـٰذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار (أن) وجوباً بعد (الفاء) لعدم إظهارها بعد (الفاء) سماعاً ، لا بها ولا بالمخالفة ؛ أي : مخالفة ما بعدها لما قبلها في الصدق والكذب ، أو الخبر والإنشاء ، خلافاً لمن زعم ذلك كالكوفيين أو بعضهم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : وينصب الفعلَ المضارعَ**) بالنصب على المفعولية (**أيضاً**) كما ينصبه ما تقدم من الحروف (« **الفاءُ** » **السببيةُ**) بالرفع على الفاعلية ؛ أي : التي كان ما قبلها سبباً لما بعدها ، (**الواقعة**) بالرفع صفة ثانية لـ(الفاء) (**في جواب نفي محض ؛ أي : خالص من معنى الإثبات**) بأن يكون بفعل صريح ، فإن لم يكن النفي خالصاً عن الإثبات ؛ بأن كان بحرف الاستفهام التقريري . . فالفعل بعد (الفاء) مرفوع ؛ نحو قولك : ألم تأتنا فنكرمك بالرفع ؛ لأن الاستفهام التقريري في معنى الإثبات ؛ مثال النفي المحض (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿**لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾) **وتأويله** : لا يكون قضاء عليهم فموتهم ، (**أو**) الواقعة في جواب

طلب من نهي ؛ نحو : ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ ، أو أمر بالفعل ؛ نحو :

يا ناق سيري عنقاً فسيحا   إلىٰ سليمان فنستريحا

أو دعاء كذلك ؛ . . . .

(**طلب**) بالفعل لا غير لأصالته فيه ، فخرج الطلب بلفظ الخبر ؛ نحو : حسبك الحديث فينامُ الناس ، برفع (ينام) كائن (**من نهي**) وهو طلب الترك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾) **وتأويله** : لا يكن طغيانكم فيه فحلول غضبي عليكم ، (**أو**) كائن ذلك الطلب من (**أمر بالفعل**) أي : بلفظ الفعل لا غير ، بخلاف ما إذا كان مدلولاً عليه باسم الفعل أو بلفظ الخبر ، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هٰذين . . وجب رفع ما بعد (الفاء) نحو : صه فأحسن إليك ، وحسبك الحديث فينامُ الناس . اهـ « ابن عقيل » . (**نحو**) قول أبي النجم العجلي بيتاً من الرجز :

(يا ناق سيري عنقاً فسيحا   إلىٰ سليمان فنستريحا)

و(ناق) منادىٰ مرخم بحذف التاء ، **والأصل** : يا ناقة ، و(سيري) فعل أمر من سار ، و(الياء) ضمير المؤنثة المخاطبة فاعله ، (عَنَقًا) بفتح العين والنون ، صفة لمصدر محذوف ، منصوب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : سيري سيراً عنقاً ، والعنق : نوع من السير ، والفسيح : الواسع الكثير ، صفة لـ(عنق) ، (وإلىٰ سليمان) متعلق بـ(سيري) ، و(سليمان) هٰذا هو سليمان بن عبد الملك بن مروان ، بويع بالخلافة سنةَ ست وتسعين من الهجرة ، وتوفي وله خمس وأربعون سنة ، ومدة خلافته سنتان وثمانيةُ أشهر ، وكان فصيحاً متوقفاً عن سفك الدماء ، وهو المراد بالأشج في قول من قال : (الأشج والناقص أعدلا بني مروان) علىٰ ما في ابن غازي ، وكان نكَّاحاً أكولاً ، يأكل كل يوم مئة رطل من اللحم ، والواحد منها بالرطل العصريّ (٤٠٨) جم ، ومن حسناته : إيصاؤه بالخلافة لعمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ ، **والشاهد** : في (نستريحا) فإنه منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الفاء) الواقعة في جواب الأمر . اهـ « حمدون » ، **وتأويله** : يا ناق ؛ ليكن سيرك إلىٰ سليمان عنقاً فسيحاً فاستراحتنا .

(**أو**) كائن ذلك الطلب من (**دعاء**) كائن (**كذلك**) أي : بالفعل لا غير ،

نحو : اللهم ؛ تب علي فأتوب ، أو استفهام بالحرف ؛ نحو : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَا ﴾ ، أو بالاسم ؛ نحو : « من يدعوني فأستجيب له » ، وأين بيتك فأزورك ، وكيف تكون فأصحبك .

وشرطه : ألاَّ يكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد ، فلا يجوز : هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب ، بخلاف : هل أخوك قائم فأكرمه ، أو عرض ؛ نحو قوله :

يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والدعاء : الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ كما مر ، بخلاف ما إذا كان باسم الفعل ؛ نحو : دونك تقوى الله فيغفرُ لك ، فيجب رفع ما بعد (الفاء) مثال الدعاء بالفعل (**نحو**) قولك : (**اللهم ؛ تب علي فأتوب**) **وتأويله** : ليكن إلـٰهي توبتك علي فتوبتي إليك ، (**أو**) طلب كائن من (**استفهام بالحرف ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَا** ﴾) **وتأويله** : هل شفعاء موجود لنا فشفاعتهم إيانا ، (**أو**) استفهام (**بالاسم ؛ نحو**) قوله تعالىٰ في حديث النزول إلى السماء : (« **من يدعوني فأستجيب له** ») **وتأويله** : من دعاؤه إياي فاستجابتي له ، ونحو قول الصديق لصديقه : (**وأين بيتك فأزورك**) **وتأويله** : أين مكان **بيتك** فزيارتي إياك ، (**و**) نحو : (**كيف تكون فأصحبك**) **وتأويله** : أي حال كونك فصحبتي إياك .

(**وشرطه**) أي : وشرط نصب الفعل بعد (الفاء) الواقعة في جواب الاستفهام : (**ألاَّ يكون**) الاستفهام (**بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد ، فلا يجوز : هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب**) أي : بنصب ما بعد (الفاء) لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك من الفعل ، بل يرفع الفعل على الاستئناف ، أو علىٰ عطف **جملة فعلية** علىٰ **جملة اسمية** بلا قصد التسبب ؛ أي : تسبب ما قبل (الفاء) لما بعد (الفاء) ، (**بخلاف**) قولك : (**هل أخوك قائم فأكرمه**) ، **وتأويله** : هل قيام أخيك موجود فإكرامي إياه ، (**أو**) طلب كائن من (**عرض**) وهو الطلب برفق ولين (**نحو قوله**) من البحر البسيط :

(**يا بن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا**)

(**يا بن الكرام**) منادىٰ مضاف ، و(الكرام) جمع كريم ، (**ألا**) أداة عرض ،

أو تحضيض ؛ نحو : هلا اتقيت الله فيغفر لك ، أو تمنٍّ ؛ نحو : ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ ، أو ترجٍّ عند القائل به ؛ . . . .

(**تدنو**) فعل مضارع من الدنو ، وهو القرب (**فتبصر ما**) الفاء : سببية ، وقعت في جواب العرض ، و(تبصر) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الفاء) السببية ، وفاعله ضمير مستتر ، و(ما) موصولة في محل النصب مفعول به ، (**قد حدثوك**) فعل وفاعل ومفعول صلة لـ(ما) ، والعائد محذوف ، وجملة (تبصر) صلة (أن) المضمرة و(أن) مع صلتها في تأويل مصدر منسبك من الجملة التي قبلها من غير سابك ؛ لإصلاح المعنىٰ ، تقديره : ليكن منك دنو إلينا فإبصارُك ما قد حدثوك ، فتعرف هل هو حق أم لا ؟ (**فما**) الفاء : تعليلية ، و(ما) نافية حجازية ، (**راء**) اسمها مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ إذ أصله رائي ، استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت فصار رائين ، فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت الياء ، فصار (راءٍ) بوزن قاضٍ ، (**كمن سمعا**) جار ومجرور ، خبر (ما) الحجازية ؛ أي : كائناً كمن سمعا .

والمعنىٰ : يا بن الكرام ؛ أطلب منك أن تقرب منا حتىٰ تعاين ما قد حدثوك به ؛ لأن المعاين ليس كالسامع ، والمعاينة أقوىٰ وأتم في معرفة الشيء ، وفي التشبيه قلب ، والتقدير : أي : ليس الخبر كالعيان ، **والشاهد** : في قوله : (فتبصر) حيث نصبه بعد (الفاء) السببية .

(**أو**) طلب كائن من (**تحضيض**) وهو الطلبُ بحثٍّ وإزعاجٍ ؛ مثاله : (**نحو : هلا اتقيت الله فيغفر لك**) **وتأويله** : هلا يكون تقوى الله منك فغفرانه لك ، (**أو**) طلب كائن من (**تمنٍّ**) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر ؛ مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾) **وتأويله** : يا قوم ؛ أتمنىٰ كوني معهم ففوزي فوزاً عظيماً ، (**أو**) طلب كائن من (**ترجٍّ**) وهو طلب أمر محبوب ، أو الإشفاق من أمر مكروه (**عند القائل به**) أي : بنصب الفعل الواقع بعد (الفاء) السببية الواقعة في جواب الترجي ، وهم بعض الكوفيين ، فعليه تكون الأجوبة تسعة ، وأما عند الجمهور ؛ أي : جمهور البصريين . . فهي ثمانية لا غيرُ ، كما سيأتي في كلام

نحو : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ ، بالنصب في قراءة حفص عن عاصم . . . .

الشارح قريباً ؛ مثال الترجي عند القائل به (**نحو**) قوله تعالىٰ حكاية عن فرعون : (﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ) إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ (**بالنصب**) أي : بنصب (أطلع) في جواب الترجي (**في قراءة حفص**) وهو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهيب الأزدي الدوري ، أبو عمر المقرىء ، قال الخطيب : كان يقرىء بقراءة الكسائي ، واشتهر بها ، قال البغوي : مات في شوال سنة (٢٤٦هـ) ، قال الدارقطني : ضعيف في الحديث ، مات عن بضع وتسعين سنة ، وقال ابن سعد : كان عالماً بالقرآن . اهـ « تهذيب الراوي » ، (**عن عاصم**) بن بهدلة ، **وتأويله عند القائل به** : أترجىٰ بلوغي الأسباب أسباب السموات فاطلاعي إلىٰ إلـٰه موسىٰ .

والقائلون بجواز النصب في جواب الترجي : هم الكوفيون استدلالاً بهـٰذه القراءة ، وأما مذهب البصريين . . فهو عدم جواز النصب في جواب الترجي ، وجعلوا نصب (أطلع) في جواب (ابْنِ) ، أو لعطفه على (الأسباب) علىٰ حدِّ قوله : (لولا توقع معتر فأرضيه) ، أو بتضمين (لعل) معنى التمني ؛ ليندفع الاعتراض بأن الترجي إنما يكون في الممكن القريب ، واطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال ، وقد يدفع بأنه ادعىٰ قربه ؛ لقصد التلبيس علىٰ قومه ، فأتىٰ بـ(لعل) ، قال في « الارتشاف » : وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد مذهب الكوفيين . اهـ « خضري » ، وعبارة الفاسي : ومنع جمهور البصريين نصب ما بعد (الفاء) في جواب الترجي ، ووجه منعهم ذلك : أن الترجي ليس بطلب ، وإنما هو ارتقاب شيء يحتمل الحصول وعدمه ، فلا يقال : لعل الشمس تغرب ، وأجابوا عن الآية : بأن الترجي فيها مضمن معنى التمني ؛ إذ بلوغ أسباب السموات محال ، والترجي لا يكون في المحال ، والتمني يكون فيه ؛ نحو : ليت الشباب عائد ، لكن الصواب عدم تأويل الترجي بالتمني ؛ ولذا أجاز الفراء النصبَ بعد الترجي ، وتبعه ابن مالك في « الخلاصة » حيث قال فيها :

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب   كنصب ما إلى التمني ينتسب

اهـ « حمدون » .

ومذهب الجمهور : أن الفعل في هـٰذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار (أن) وجوباً بعد (الفاء) لا بها ، ولا بالمخالفة ، خلافاً لمن زعم ذلك . . . .

فإن قلت : ما فائدة تأويل ما قبل (الفاء) في هـٰذه المواضع الثمانية أو التسعة ، مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوفاً على الفعل . . **قلت** : ما بعد العاطف في تأويل مصدر ، فهو غير باقٍ علىٰ فعليته ؛ لوجود السابك تقديراً ، فوجب التأويل .

فإن قلت : فهلا أول الثاني دون الأول . . **قلت** : يلزم عليه عطف المصدر على الفعل ، والمصدر اسم غير شبيه بالفعل ؛ لكونه من قبيل الجوامد ، فلا يصح عطفه عليه ؛ فلذلك وجب التأويل في كل منهما . اهـ « حمدون » .

(**ومذهب الجمهور : أن الفعل في هـٰذه المواضع الثمانية**) علىٰ مذهب البصريين ، (**أو التسعة**) علىٰ مذهب الكوفيين ، (**منصوب بإضمار « أن »**) المصدرية ؛ أي : بـ(أن) المصدرية المضمرة (**وجوباً بعد « الفاء »**) لعدم إظهارها سماعاً ، (**لا بها**) أي : ليس الفعل منصوباً بـ(الفاء) كما قيل ، وعبارة الفَارِضِي : وعن الجرمي النصب هنا بـ(الفاء) و(الواو) ، ورد بأنهما عاطفان ، وحرف العطف لا يعمل ؛ لعدم اختصاصه . اهـ « صبان » . (**ولا بالمخالفة**) أي : مخالفة ما بعد (الفاء) لما قبلها ، قال الفارضي : لأن الثاني خبر ، والأول ليس بخبر ؛ لأنه إما نفي أو طلب ، فلما خالفه في المعنىٰ . . خالفه في الإعراب ، ونُقض بنحو : ما جاء زيد لكن عمرو ، وجاء زيد لا عمرو ، فقد خالف الثاني الأولَ في المعنىٰ ، ولم يخالفه في الإعراب . اهـ ، ومراده بالخبر : ما ليس نفياً ولا طلباً . اهـ « صبان » ، وذلك ؛ أي : قول الجمهور منصوب بـ(أن) مضمرة يخالف (**خلافاً لمن زعم**) أي : قال (**ذلك**) أي : أن النصب بـ(الفاء) وهو الجرمي ، أو بالمخالفة ، وهو بعض الكوفيين ، والمراد بـ(الفاء) هنا : الفاء السببية ؛ أي : التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها ، والمراد السببية مع العطف ؛ لأنها مع إفادتها السببية تعطف مصدراً مؤولاً علىٰ مصدر متوهم ؛ أي : متصيد من الجملة التي قبلها لإصلاح المعنىٰ ، والتقدير في نحو : (ما تأتينا فتحدثنا) : لم يكن إتيانك إلينا فتحديثك معنا ، وكذا يقدر في جميع المواضع كما مر ، وخرج بهـٰذا القيد ـ أعني : المفيدة للسببية ـ الفاء التي لمجرد

وإذا أسقطت (الفاء) من المضارع الواقع بعد الطلب ، ولو بلفظ الخبر ، وقصد به الجزاء . . جُزم جواباً لشرط مقدر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ ، . . . .

العطف ؛ نحو : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ أي : فلا يعتذرون ، و(الفاء) التي للاستئناف ؛ نحو : اسأل زيداً فيخبرُك بالرفع ؛ أي : فهو يخبرك ، وبـ(الواو) المعيةُ ؛ أي : التي تفيد أن ما قبلها مصاحِب لما بعدها مجموعين في زمان واحد ، فخرجت العاطفة والاستئنافية . اهـ « أبو النجا » .

(**وإذا أسقطت**) هـٰذه (« **الفاء** » **من المضارع الواقع بعد الطلب ولو**) كان ذلك الطلب (**بلفظ الخبر**) نحو : حسبك الحديث ينم الناس ، (**وقصد به**) أي : بذلك الفعل (**الجزاء**) أي : كونه جزاء لما قبل (الفاء) (. . **جُزم**) بالبناء للمجهول ؛ أي : جزم ذلك الفعل الذي بعد (الفاء) بالشرط المقدر مع فعله عند الجمهور حالة كونه (**جواباً لشرط مقدر**) ، قوله : (وإذا أسقطت الفاء) والمراد ؛ أي : لم توجد الآن سواء وجدت أو لا ، ثم سقطت ، أم لم توجد أصلاً ، وخرج بها (الواو) ، فلا يجزم الفعل عند سقوطها . اهـ (خ) . قوله : (وقصد به الجزاء . . .) إلخ ؛ أي : بأن تقدر الفعل الواقع بعد (الفاء) مسبباً عن الطلب السابق ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ، فإن لم يقصد ذلك . . وجب رفع ما بعد (الفاء) إما : على الوصف إن كان قبله نكرة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾ ، بالرفع ، أو على الحال ؛ نحو : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ ، أو على الاستئناف ؛ كقوله : وقال قائدهم أرسوا نزاولها ، ويحتمل الحالَ والاستئنافَ قولُه تعالىٰ : ﴿وألق ما في يمينك تلقفُ﴾ بالرفع ﴿ما صنعوا﴾ ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ﴾ ، ويحتمل هـٰذا أيضاً الوصفية ؛ أي : لا تخاف فيه ، ومما يحتمل الثلاثة قولُه تعالىٰ : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ ، لكن الحال من فاعل (خذ) لا من (صدقة) لأنها نكرة . اهـ « خضري » .

قوله : (لشرط مقدر) أي : مع فعله بعد الطلب ، وهـٰذا مذهب الجمهور ، وهو المختار ، ويتعين تقديراً (إن) لأنها أم الباب ، ولتصريحهم بأنه لا يحذف غيرها . اهـ « خضري » ، مثال جزمه بالشروط المذكورة (نحو قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾)

وقول الشاعر :

قفا نبك من ذكر حبيب ومنزل . . . .

وشرط صحة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول (إنْ لا) محله مع صحة المعنىٰ ؛ نحو : لا تدن من الأسد تسلم ، . . . .

فهو في تقدير : إن تأتوني . . أتل عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، وعلامة جزمه حذف الواو ؛ لأنه معتل بالواو ، (و) نحو (**قول الشاعر**) امرىء القيس الكندي : [من الطويل]

(**قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل**) بسقط اللِّوىٰ بين الدَّخول فحَوْملِ

(**قفا**) فعل أمر للواحد بلفظ الاثنين علىٰ حدِّ : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ ، أو بلفظ الواحد ، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ؛ إجراءً له مُجرى الوقف ؛ إذ أصله : قفَنْ . اهـ « تصريح » ، (**نبك**) مجزوم علىٰ كونه جواباً لشرط مقدر ، تقديره : إن تقف . . نبك ، وعلامة جزمه حذف الياء ؛ أي : نبك من تذكر حبيبٍ ومنزل كائنين لنا بسقط اللوىٰ ؛ أي : كائنين في سقط اللوىٰ ، والسِّقط : البطحاء ، واللِّوىٰ : السَّهل ، والدَّخُول والحَوْمل : اسما جبلين . اهـ « خضري » .

(**وشرط صحة الجزم بعد النهي**) إذا سقطت (الفاء) (**عند غير الكسائي**) اسم الكسائي : علي بن حمزة ، ولُقب بذلك ؛ لأن الناس كانوا يجالسون معاذ بن مسلم الهرَّاء واضع الصرف في الثياب الفاخرة ، وكان هو يجالسه في كساء ، فقيل له : الكسائي ، مات بالرَّي سنةَ تسع وثمانين ومئة ، وقيل : سنة اثنتين وثمانين ، وقيل : سنة اثنتين وتسعين ، ذكره السيوطي في « المزهر » اهـ « سجاعي على القطر » ، (**صحة حلول**) لفظة (« **إن لا** » **محله**) أي : محل النهي (**مع صحة المعنىٰ**) المراد من الكلام ، وجعل الشاطبي والمكودي (لا) هـٰذه نافية ؛ باعتبار ما بعد دخول (إن) ، وجعلها غيرهما ناهية ؛ باعتبار ما قبل دخولها . اهـ « خضري » ، (**نحو**) قولك : (**لا تدن من الأسد تسلم**) بالجزم لصحة قولك : إن لا تدن من الأسد تسلم ؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو . اهـ « خضري » .

وقوله : (عند الكسائي) بناءً علىٰ أنه لا يشترط عنده دخول (إن) علىٰ (لا) ،

بخلاف لا تدن منه يأكلك ؛ فإنه بالرفع .

وَٱلْـوَاوُ إِنْ جَـاءَتْ بِمَعْنَـى ٱلْجَمْـعِ فِـي طَلَـبِ ٱلْمَـأْمُـورِ أَوْ فِـي ٱلْمَنْـعِ

فجزمه علىٰ معنىٰ : إن تدن من الأسد يأكلك . اهـ « خضري » ، كما قال الشارح ، (**بخلاف : لا تدن منه**) أي : من الأسد (**يأكلك** ؛ **فإنه بالرفع**) لا غير ، فلا يصح جزمه ؛ لعدم صحة المعنىٰ لو قلت : إن لا تدن من الأسد يأكلك ، ومثل الشارح للجزم عند سقوط (الفاء) للأمر بمثالين ، وللنهي بمثال واحد ، وكذا بقية أمثلة الطلب ؛ فمثال **الدعاء** : ربِّ ؛ وفقني أُطِعْك ، **والاستفهام** : هل تزورني أزرك ، **والتمني** : ليت لي مالاً أنفقه ، **والعرض** : ألا تنزل تصبْ خيراً ، **والتحضيض** : هلا تجيء أكرمك ، **والترجي** : لعلك تقدم أحسن إليك . اهـ « صبان » . أما بعد النفي . . فلا يجوز الجزم عند سقوط (الفاء) ، فلا يقال : ما تأتينا تحدث ؛ لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع ، كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين الرابعَ مما ينصب المضارع بعده بـ(أن) مضمرة ، فقال :

(**والـواو إن جـاءت بمعنـى الجمـع في طلـب المـأمـور أو فـي المنـع**)

أي : (**و**) ينصب المضارعَ أيضاً (**الواوُ**) المعية (**إن جاءت**) تلك الواو (**بمعنى الجمع**) أي : بمعنى الجمع والمصاحبة ، إذا وقعت (**في**) جواب (**طلب المأمور**) به فعلاً ، كان ذلك الطلب أمراً أو دعاءً أو استفهاماً أو عرضاً أو تحضيضاً أو تمنياً أو ترجياً ، أو في جواب النفي ، (**أو**) وقعت (**في**) جواب النهي و(**المنع**) عن الفعل كـ(الفاء) ، فلا وجه لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع ؛ مثال النفي نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ بنصب (يعلم) الثاني : **وتأويله** : لم يكن علم الله بجهادكم مع علمه بصبركم ، وعبارة الخضري : أي : لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم ؛ لعدم الصبر ، فلا يعلمه الله تعالىٰ ، ومعنىٰ تعلق علمه بالمعدوم أنه يعلم عدمه لا وقوعه ؛ لأن علم المعدوم واقعاً جهل ، تعالى الله عنه علواً كبيراً . اهـ « خضري » ، ومثال الأمر المحض نحو قول الأعشىٰ أو الحطيئة أو ربيعة أو دثار على الخلاف فيه بيتاً من بحر الوافر :

أي : وينصب المضارعَ أيضاً (الواوُ) التي بمعنىٰ (مع) في جواب نفي محض ، . . .

فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان

أي : (فقلت) لهٰذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدو : (ادعي) أصله : أُدعُوِي بضم الهمزة والعين : وكسر الواو ، فحذفت كسرة الواو للثقل ، ثم الواو لالتقاء الساكنين ، فكسرت العين لمناسبة الياء ، وأما الهمزة . . فيجوز ضمها نظراً للأصل ، وكسرها نظراً للآن . اهـ « إسقاطي » اهـ « خضري » ، (وأدعو) الواو : عاطفة معية ، (أدعو) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الواو المعية ، الواقعة في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنا ، والمتعلق به ومفعوله محذوفان أيضاً ، تقديره : أي : وأدعو أنا مع دعائك الناس لإغاثتك ، (أندىٰ) اسم (إن) من النَّدىٰ بفتح النون مقصوراً ، وهو بعد ذهاب الصوت ، و(أن ينادىٰ) خبرها أو عكسه .

والمعنىٰ : فقلت لهٰذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدو : نادي مع ندائي الناس لإغاثتي ، وأدعو مع دعائك الناس لإغاثتك ؛ لأن أبعد الصوت وأعلاه في الذهاب نداء داعيين معاً .

والشاهد : في قوله : (وأدعوا) حيث نصبه بـ(أن) مضمرة وجوباً ؛ لوقوعه مقروناً بـ(الواو) في جواب الأمر . اهـ« فتح الجليل » ، **وتأويله** : فقلت لها : ليكن نداؤك وندائي للإغاثة بالناس معاً ؛ لأن أبعد الصوت وأبلغه وأرفعه نداء مناديين معاً ، ومثال النهي : لا تضرب زيداً ويغضب ، **وتأويله** : لا يكن ضربك زيداً وغضبه ، ومثال الدعاء : ربِّ ؛ وفقني وأعمل صالحاً ، ومثال الاستفهام : هل زيد في الدار وأذهب إليه ؟ ومثال العرض : ألا تزورنا ونشكرك ، ومثال التحضيض : هلا أكرمت زيداً ويشكرك ، مثال التمني : ليت لي مالاً وأحج ، ومثال الترجي : لعلي أراجع الشيخ ويفهمني المسألة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أي : وينصب المضارعَ أيضاً**) أي : كما تنصبه (الفاء) (« **الواوُ** » **التي بمعنىٰ** « **مع** » **في جواب نفي محض**) أي : خالص عن معنى الإثبات ، كالمثال الآتي ، بخلاف النفي المنتقض بـ(إلا) نحو : وما تأتينا إلا

أو طلب من أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمنٍّ أو ترجٍّ كـ(الفاء) ، فلا وجه لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع ؛ مثال النفي نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ، والأمر ؛ نحو :

فقلــت ادعــي وأدعــو إن أنــدى لصــــوت أن ينــــادي داعيــــان

والنهي ؛ نحو : . . . .

فتحدثنا ، والنفي المتلو بنفي : ما تزال تأتينا فتحدثنا . اهـ « كواكب » ، (أو) في جواب (طلب) سواء كان (من أمر) وهو الطلب من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، (أو) من (نهي) وهو طلب ترك الفعل من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، (أو) من (دعاء) وهو طلب الفعل أو الترك من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، (أو) من (استفهام) وهو طلب فهم الشيء ، (أو) من (عرض) وهو الطلب برفق ولين ، (أو) من (تحضيض) وهو الطلب بعنف وشدة ، (أو) من (تمن) وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو طلب ما فيه عسر ، (أو) من (ترج) وهو طلب أمر محبوب ، أو الخوف من مكروه .

وقوله : (كـ«الفاء») السببية ، متعلق بـ(ينصب) أي : وينصب المضارعَ الواوُ المعية في هٰذه المواضع التسعة ؛ بواسطة (أن) المضمرة كما تنصب (الفاء) في هٰذه المواضع بواسطتها كما مرت ، إذا عرفت ذلك وأردت إتقان ما في المقام . . (فـ) أقول لك : (**لا وجه**) ولا علة ولا نتيجة (**لاقتصار الناظم**) من هٰذه المواضع التسعة (**على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع**) في كلامه ونظمه ، (**مثال**) وقوع (الواو) في جواب (**النفي** ؛ **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾) أي : لم يكن علم الله المجاهدين مع علمه الصابرين علىٰ جهادهم كما مر آنفاً ، (و) مثال (**الأمر**) الذي هو بمعنى الالتماس (**نحو**) قوله للمرأة التي خافت من العدو : [من الوافر]

(**فقلــت ادعــي وأدعــوا إن أنــدى لصــــوت أن ينــــادي داعيــــان**)

أي : فقلت لها : ليكن دعاؤك مع دعائي ؛ لأن أرفع النداء وأبلغه سماعاً نداء داعيين ، وقد مر البسط في هٰذا البيت في كتابنا ، (و) مثال (**النهي**) الذي هو طلب الترك ، سواء كان من الأعلىٰ أم لا (**نحو**) قول أبي الأسود الدؤلي في قصيدة طويلة

لا تنه عن خلق وتأتي مثله . . . .

والدعاء ؛ نحو : اللهم ؛ ارزقني بعيراً وأحج عليه ، والاستفهام ؛ نحو قوله :

أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع

جداً من البحر الكامل ، التي أولها كما في « حاشية المغني » :

حسدوا الفتىٰ إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميم

إلىٰ أن قال :

(**لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله**) عار عليك إذا فعلت عظيم

(**لا**) ناهية (**تنه**) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، ومفعوله محذوف ، تقديره : غيرك ، (**عن خلق**) جار ومجرور متعلق بـ(تنه) ، والخلق : هو السجية ، (**وتأتي**) الواو : عاطفة معية ، (تأتي) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الواو) المعية الواقعة في جواب النهي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، (**مثله**) مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية في تأويل مصدر ، معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها ، والتقدير : لا يكن نهيك غيرك عن خلق مع إتيانك وفعلك مثله ؛ لأنه عار عظيم عليك إذا فعلت ذلك ، **والشاهد** : في قوله : (وتأتيَ) حيث نصبه بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (الواو) المعية الواقعة في جواب النهي ، (و) مثال (**الدعاء ؛ نحو**) قولك : (**اللهم ؛ ارزقني بعيراً وأحج عليه**) **وتأويله** : ليكن منك يا إلـٰهي رزقك إياي بعيراً وحجي عليه ؛ أي : مع حجي عليه ، (و) مثال (**الاستفهام ؛ نحو قوله**) أي : قول الرضي : [من الكامل]

(**أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع**)

قال أبو حيان : ولا أدري أهو مسموع أو مصنوع ؟ اهـ ، أقول : هو من كلام الشريف الرضي نقيب الطالبيين ، وهو وإن كان أشعر الطالبيين ، بل القرشيين كما قال صاحب « اليتيمة » . . لكنه من المولدين ، كما يعرف من ترجمته في « اليتيمة » ، و(الريان) ضد الظمآن ، و(الكرىٰ) النعاس ، والمراد به في البيت : النوم ،

والعرض ؛ نحو : ألا تقوم وأقوم معك ، والتحضيض ؛ نحو : هلا اتقيت الله ويغفر لك ، والتمني ؛ نحو : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في قراءة النصب ، والترجي ؛ نحو : لعلي أراجع الشيخ ويفهمني ، قال ابن هشام : ولم يسمع النصب بعد (الواو) في المواضع المذكورة إلا في خمسة : النفي والنهي والأمر والتمني

و(الملسوع) اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب ، وليلة الملسوع : كناية عن ليلة السهر ، قال في « المغني » : وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قولَ الشريف المرتضىٰ ، وأنشد هٰذا البيت ، وقال : كيف ضم التاء من (تبيت) وهو للمخاطب لا للمتكلم ، وفتحها من (أبيت) ، وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فبينت للحاكي : أن الفعلين مضارعان ، وأن (التاء) فيهما (لام) الكلمة ، وأن الخطاب في الأول مستفاد من (تاء) المضارعة ؛ يعني : أن الهمزة فيه للاستفهام لا همزة المضارعة ، والمتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، وأن الأول مرفوع ؛ لحلوله محل الاسم ، والثاني منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (واو) المعية اهـ « يس على المجيب » . وتأويله : هل يكون مبيتك ريان الجفون من الكرىٰ ، ومبيتي بليلة الملدوغ لأجلك .

(و) مثال (العرض ؛ نحو) قولك : (ألا تقوم وأقوم معك) وتأويله : ألا يكن قيامك وقيامي معك ، (و) مثال (التحضيض ؛ نحو) قولك : (هلا اتقيت الله ويغفر لك) وتأويله : هلا يكون تقواك الله وغفرانه لك ، (و) مثال (التمني ؛ نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾) في قراءة النصب) للفعلين الأخيرين ، وهي قراءة حمزة وحفص ، كما في « المجيب » وأما في قراءة الرفع . . فليس مما نحن فيه . اهـ « يس » ، وتأويله : يا قوم نتمنىٰ ردنا إلى الدنيا ، وعدم تكذيبنا بآيات ربنا وإيماننا بها ؛ أي : مع إيماننا بها ، (و) مثال (الترجي ؛ نحو) قولك : (لعلي أراجع الشيخ ويفهمني) المسألة ، وتأويله : أترجىٰ مراجعتي الشيخ وإفهامه إياي المسألة ؛ أي : مع إفهامه لي المسألة .

(قال ابن هشام) في « المغني » : (ولم يسمع النصب بعد « الواو ») المعية (في المواضع) التسعة (المذكورة إلا في خمسة) منها : (النفي والنهي والأمر والتمني

والاستفهام ، وقاسه النحويون في الباقي ، ومذهب الجمهور : أن الفعل في هٰذه المواضع منصوب أيضاً بإضمار (أن) وجوباً بعد (الواو) لا بها ولا بالمخالفة ، خلافاً لمن زعم ذلك .

وَيُنْصَــبُ ٱلْفِعْــلُ بِــأَوْ وَحَتَّــىٰ وَكُــلُّ ذَا أُودِعَ كُتْبــاً شَتَّــىٰ

والاستفهام ، وقاسه) أي : قاس النصب بعد (الواو) (**النحويون في الباقي**) من المواضع التسعة علىٰ هٰذه الخمسة المسموعة ، وتلك الأربعة الباقية هي : الدعاء والعرض والتحضيض والترجي ، (**ومذهب الجمهور : أن الفعل في هٰذه المواضع**) التسعة (**منصوب أيضاً**) أي : كما ينصب بعد (الفاء) بـ(**أن**) مضمرة وجوباً ؛ أي : ينصب (**بإضمار « أن » وجوباً بعد « الواو » لا بها**) أي : لا بـ(الواو) (**ولا بالمخالفة**) أي : مخالفة ما بعدها لما قبلها إنشاءً وخبراً ، (**خلافاً لمن زعم**) وقال (**ذلك**) أي : نصبها بـ(الواو) أو المخالفة ، كما مر بيانه في موضع الفاء .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين الخامسَ مما ينصب المضارع بعده بـ(أن) مضمرة وجوباً ، فقال :

(وينصــب الفعــل بــأو وحتــى وكــل ذا أودع كتبــاً شتــىٰ)

أي : (**وينصب الفعل**) المضارع أيضاً (**بأو**) التي بمعنىٰ (إلىٰ) أي : التي يصلح في محلها (إلىٰ) ، **وعلامتها** : أن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً ؛ مثالها نحو : لألزمنك أو تقضيني حقي ، **وتأويله** : ليكونن لزومي إياك إلىٰ قضائك حقي ، أو التي بمعنىٰ (إلا) الاستثنائية ؛ أي : التي يصلح في محلها (إلا) ، **وعلامتها** : أن ينقضي ما قبلها دفعة واحدة ؛ مثالها نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ، **وتأويله** : ليكونن قتلي الكافر أو إسلامه ، وخرج بـ(أو) المفيدة بما ذكر ، أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل ، فإن (أنْ) تضمر بعدها جوازاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ اهـ من « الفتوحات » .

(**وحتىٰ**) أي : وينصب المضارع بـ(حتىٰ) التي بمعنىٰ (إلىٰ) نحو : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ أي : إلىٰ رجوع موسىٰ إلينا ، أو التي بمعنى (اللام) نحو قولك للكافر : أسلم حتىٰ تدخل الجنة ؛ أي : لدخولك الجنة ، قال الضرير :

ومن النواصب عند الناظم رحمه الله تعالىٰ (أو) الصالح في موضعها (إلىٰ أن) أو (إلا أن) نحو : لألزمنك أو تقضيني حقي ؛ أي : إلىٰ أن تقضيني حقي ، وقوله :

وكنــت إذا غمــزت قنــاة قــوم كســرت كعــوبهــا أو تستقيمــا

أي : إلا أن تستقيم ، ....

والفرق بين (حتىٰ) التي بمعنىٰ (إلىٰ) و(حتىٰ) التي بمعنى (اللام) : أن التي بمعنىٰ (إلىٰ) غاية لما قبلها ، والتي بمعنى (اللام) أن ما بعدها علة لما قبلها . اهـ « حمدون » ، **وظاهر كلام الناظم** : أن النصب بـ(حتىٰ) ، **والصحيح** : أن (حتىٰ) جارة ، والنصب بـ(أن) مضمرة بعدها وجوباً ، والفعل مؤول بمصدر مجرور بـ(حتىٰ) لأنه قد ثبت جرها للأسماء ، فوجب نسبة العمل هنا إلىٰ (أن) المضمرة لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص ، ويشترط لإضمار (أن) بعدها : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً بالنظر إلىٰ ما قبلها كما مثلنا ، لأن رجوع موسىٰ مستقبل بالنسبة إلىٰ عكوفهم ، ودخول الجنة مستقبل بالنسبة إلىٰ إسلام الكافر .

وأشار الناظم بقوله : (**وكل**) هـ (**ذا**) المذكور هنا من النواصب قد (**أودع**) واستحفظ (**كتباً**) كثيرة من كتب النحاة (**شتىٰ**) أي : متفرقة مختلفة من حيث البسط والاختصار ؛ أي : ذكرت في كتب كثيرة متفرقة فيها إلاّ أن هـٰذه النواصب كانت متفرقة في كتب شتىٰ ، فجمعها في هـٰذه الأبيات القليلة السهلة الحفظ ، وقربها إلىٰ فهم الطالب ، والغرض من هـٰذه الجملة تكملة البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**ومن النواصب عند الناظم رحمه الله تعالىٰ**) لفظة (« **أو** » **الصالح في موضعها**) قولك : (« **إلىٰ أن** » **أو**) قولك : (« **إلا أن** » **نحو**) قولك : (**لألزمنك أو تقضيني حقي ؛ أي : إلىٰ أن تقضيني حقي**) هـٰذا مثال الأولىٰ ، وقد تقدم تأويله ، (و) مثال الثانية ؛ نحو (**قوله**) أي : قول زياد الأعجم من الوافر :

(**وكنــت إذا غمــزت قنــاة قــوم كســرت كعــوبهــا أو تستقيمــا**

أي : إلا أن تستقيم) (غمزت) بـالغيـن المعجمـة ، والـزاي ؛ أي : عصـرت

والصحيح : أن (أو) عاطفة ، والنصب بإضمار (أن) وجوباً بعدها ، والفعل مؤول بمصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من الفعل المتقدم ؛ أي : ليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي ، وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها . ومن النواصب أيضاً عنده (حتىٰ) نحو : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾ . **والصحيح** : أن (حتىٰ) جارة ، والنصب بإضمار (أن) وجوباً بعدها ، والفعل مؤول بمصدر مجرور

وهزت ، والقناة ـ بالقاف والنون ـ : الرمح إذا ركب فيه السنان ، وكعوب الرمح : النواشز في أطراف الأنابيب ، وهـٰذه استعارة تمثيلية ؛ حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكن عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد ، إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة ؛ حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا إذا استقامت ، ويظهر صحة التعليل فيه . اهـ « خضري » ، **وتأويله** : أن يقال : ليكونن كسري كعوب قناة قوم أو استقامتها ، (**والصحيح**) وهو مذهب سيبويه والبصريين : (**أن « أو » عاطفة ، والنصب بإضمار « أن » وجوباً بعدها ، والفعل**) المذكور بعد (أو) (**مؤول بمصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك**) أي : متصيد من غير سابك لإصلاح المعنىٰ (**من الفعل المتقدم**) أي : المذكور قبل (أو) والتقدير في المثال الأول : (**أي : ليكونن لزوم مني**) لمديني (**أو قضاء منه لحقي**) وديني ، **وتأويله في المثال الثاني** : (**وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها**) ، ومقابل الصحيح قول الكوفيين ؛ لأنهم جعلوا النصب بـ(أو) نفسها ، ورد بأنها عاطفة ، فلا تكون ناصبة ؛ لامتناع عملين لعامل واحد في نوعين من الكلام .

(**ومن النواصب أيضاً**) كما أن (أو) من النواصب بنفسها (**عنده**) أي : عند الناظم (**حتىٰ**) الغائية أو التعليلية ؛ مثال الأولىٰ (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ (حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾) من ميقاته ، ومثله : ﴿وَٱصْبِرْ (حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾) بينك وبينهم .

(**والصحيح**) **عند البصريين** : (**أن « حتىٰ » جارة**) لمصدر منسبك ، (**والنصب**) أي : ونصب الفعل (**بإضمار « أن » وجوباً بعدها ، والفعل مؤول بمصدر مجرور**

بـ(حتىٰ) لأنه قد ثبت جرها للأسماء ، فوجب نسبة العمل هنا لـ(أن) لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص . ويشترط لإضمار (أن) بعدها : أن يكون الفعل مستقبلاً أو مؤولاً به ، وذلك بالنظر إلىٰ ما قبلها كما مثلنا ، ....

بـ« حتىٰ ») ، وإنما قلنا ذلك (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**قد ثبت جرها للأسماء**) باتفاق النحاة والعرب ، (**فوجب نسبة العمل**) أي : عمل النصب (**هنا**) أي : في باب الأفعال (**لـ« أن »**) المصدرية المضمرة بعد (حتىٰ) (**لما تقرر**) وثبت عندهم (**من أن عوامل الأسماء**) كحروف الجر ؛ لاختصاصهن بالأسماء ، (**لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك**) أي : لأن عملها في الأفعال (**ينفي الاختصاص**) أي : اختصاصها بالأسماء .

(**ويشترط لإضمار « أن » بعدها**) أي : بعد (حتىٰ) : (**أن يكون الفعل مستقبلاً أو مؤولاً به**) أي : بالمستقبل ؛ لأن النصب بعدها بـ(أن) مضمرة ، وهي تخلص الفعل للاستقبال ، فلا تدخل على الحال ولا على الماضي ، (**وذلك**) أي : كونه مستقبلاً (**بالنظر إلىٰ ما قبلها**) وذلك (**كما مثلنا**)ه ؛ أي : كالمثال الذي مثلناه ؛ يعني : قوله : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، فإن رجوع موسىٰ عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً هما قولهم : ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ .... إلخ ، وعكوفهم ؛ أي : إقامتهم علىٰ عبادة العجل الذي صنعه موسى السامري ، وهٰذا مثال لما إذا كان الفعل مستقبلاً مطلقاً ، وعبارة « قطر الندىٰ » : فشرط النصب بعد (حتىٰ) كون الفعل بعدها مستقبلاً بالنسبة إلىٰ ما قبلها ، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلىٰ زمن التكلم أم لا ، وحينئذ تعين نصب ما بعدها .

واعترض التمثيل بهٰذه الآية للقسم الأول ، وهو كون ما بعدها مستقبلاً مطلقاً ؛ باحتمال أن هٰذه الآية من القسم الثاني ؛ أي : للمؤول به ، فيكون فيه الوجهان : النصب والرفع ؛ إذ العكوف ورجوع موسىٰ ماضيان بالنسبة إلىٰ زمن نزول الآية ، لكن الرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف ، فتكون من المؤول بإرادة حكاية الحال الماضية ، **وأجيب** : بأن المنظور إليه في هٰذه الآية حكاية كلامهم ، وعبارتهم

وإن لم يكن مستقبلاً بالنظر إلىٰ زمن التكلم ، كما في : ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ في قراءة غير نافع ، فإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلىٰ زلزالهم ، وإن كان ماضياً بالنظر إلىٰ زمن التكلم . وحيث انتصب المضارع بـ(أن) بعدها . . فالغالب أن تكون للغاية .

الصادرة منهم ، ورجوع موسىٰ مستقبل بالنسبة إلىٰ زمان تكلمهم المحكي ، بخلاف الآية الآتية ؛ أعني : ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ فإنه ليس فيها حكاية كلام آخر ، بل هو إخبار من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ، فنظر فيه لزمن النزول ؛ لأنه زمن التكلم بالنسبة إليه ؛ أي : إلى النزول . اهـ « شنواني » اهـ « سجاعي على القطر » .

(**وإن لم يكن**) الفعل المذكور بعد (حتىٰ) (**مستقبلاً بالنظر إلىٰ زمن التكلم**) والإخبار من الرسول صلى الله عليه وسلم بأن كان ماضياً بالنسبة إلىٰ زمن النزول ، والإخبار من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وجواب (إن) الشرطية محذوف من كلام الشارح ، تقديره : جاز فيه النصب والرفع ، (**كما في**) قوله تعالىٰ : (﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾) بالنصب (**في قراءة غير نافع**) وهم الجمهور ، (**فإن قول الرسول**) عليه السلام ، وهو اليسع ، وقيل : شعياء (**مستقبل بالنظر**) والنسبة (**إلىٰ**) زمن (**زلزالهم ؛ وإن كان ماضياً بالنظر**) والنسبة (**إلىٰ زمن التكلم**) ، والإخبار من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو منصوب علىٰ إرادة حكاية الحال الماضية ، فهـٰذه الآية مثال لقوله : (أو مؤولاً به) ، وبالرفع في قراءة نافع ، فـ(حتىٰ) حينئذ ابتدائية ، والفعل بعدها جملة مستأنفة ، لا تتعلق من حيث الإعراب بما قبلها ، والفعل مؤول علىٰ حكاية الحال الماضية ؛ أي : حكى الله حالة الرسول والذين معه أنهم يقولون ذلك تأمل ، وفي هـٰذا المقام دقة وحذف من كلام الشارح ، ومعنىٰ حكاية الحال الماضية : أن يفرض الفعل الواقع في الزمن الماضي واقعاً في زمن الإخبار ، فيخبر عنه بالفعل الحال ؛ نظراً إلىٰ أنك لو أخبرت عنه وقت حصوله . . لكان بهـٰذه العبارة . اهـ (ش) ، ومعنىٰ « (زلزلوا) » : أزعجوا إزعاجاً شديداً مشبهاً بالزلزلة لما أصابهم من الأهوال . اهـ « يس » .

(**وحيث انتصب المضارع بـ« أن »**) المضمرة (**بعدها**) أي : بعد (حتىٰ) (**. . فالغالب**) فيها ؛ أي : فالكثير فيها (**أن تكون**) حتىٰ (**للغاية**) أي : دالة علىٰ اخر الشيء ؛ أي : بمعنىٰ (إلىٰ) ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، وذلك

كما مثلنا ، **وعلامتها** : صلاحية (إلىٰ) موضعها ، وقد تكون للتعليل ؛ نحو : أسلم حتىٰ تدخل الجنة ، **وعلامتها** : صلاحية (كي) موضعها ، ويحتملهما نحو : ﴿ حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ . وقد تكون (حتىٰ) ابتدائية ، **وعلامتها** : أن تدخل علىٰ جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ؛ كقوله :

فما زالت القتلىٰ تمج دماءها ... بدجلة حتىٰ ماء دجلة أشكل

(**كما مثلنا**) بقولنا : ﴿ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾ ، فرجوع موسىٰ غاية لعكوفهم ، (**وعلامتها**) أي : وعلامة (حتىٰ) التي للغاية : (**صلاحية « إلىٰ »**) الانتهائية في (**موضعها ، وقد تكون**) حتىٰ (**للتعليل**) لما قبلها ، وهـٰذا مقابل قوله : (فالغالب) ، وذلك (**نحو**) قولك للكافر : (**أسلم حتىٰ تدخل الجنة**) أي : لدخولك الجنة ، (**وعلامتها**) أي : علامة (حتىٰ) التي تكون للتعليل : (**صلاحية « كي »**) التعليلية (**موضعها**) أي : في موضع (حتىٰ) ، وتمثيله بهـٰذا المثال صحيح ؛ لأن الأمر بالإسلام سبب له ، والإسلام سبب لدخول الجنة ، والمراد من السبب هٰهنا : أن يكون مفضياً إلى المسبب المقصود في الجملة ، وإن لم يكن مستلزماً له . اهـ (ش) اهـ « سجاعي على القطر » ، (**ويحتملهما**) أي : ويحتمل كون معنىٰ (حتىٰ) للغاية أو للتعليل ، وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي (حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾) فيحتمل كون المعنىٰ : إلىٰ أن تفيء أو كي تفيء . . . . .

(**وقد تكون « حتىٰ » ابتدائية**) وهي التي تبتدىء الجمل ؛ أي : تستأنف الجمل بعدها ، اسمية كانت أو فعلية ، لا التي يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها ؛ لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع ، كما يعلم من كلام الشارح ، ولكون ما بعدها جملةً لفظاً ومعنىً . . امتنع كونها حرف جر ؛ لأنه لا يدخل إلا على المفردات أو ما في تأويلها ، خلافاً للزجاج وابن درستويه حيث زعما أنها جارة ، وأن الجملة في محل جر بها ، ومما يبطل ما زعماه أنهم إذا أوقعوا (أن) بعدها . . كسروا همزتها . اهـ « يس على المجيب » ، (**وعلامتها**) أي : وعلامة (حتىٰ) الابتدائية (**أن تدخل علىٰ جملة مضمونها**) أي : معناها (**غاية لشيء قبلها ؛ كقوله**) : [من الطويل]

(**فما زالت القتلىٰ تمج دماءها ... بدجلة حتىٰ ماء دجلة أشكل**)

ولا يكون الفعل معها إلا حالاً أو مؤولاً به ، وقد تقدم أيضاً أنها تكون عاطفة . وأشار بقوله : (وكل ذا أودع كتباً شتىٰ) إلىٰ أن هـٰذه النواصب كانت متفرقة في كتب ....

(تمج) أي : تقطر وتنصب (بدجلة) بتثليث الدال : واد في البصرة ، (حتىٰ) ابتدائية بمعنى (الفاء) الاستئنافية ، (أشكل) أي : أكثر أخذاً لشكل الدم ولونه ؛ لكثرة ما سال إليها من دماء القتلىٰ ، وكقولهم : شربت الإبل حتىٰ يجيء البعير يجر بطنه . اهـ « كردي » ، وسميت ابتدائية ؛ لوقوع المبتدأ بعدها غالباً .

(**ولا يكون الفعل معها**) أي : مع (حتىٰ) الابتدائية (**إلا حالاً**) أي : حاضراً ؛ نحو : مرض زيد حتىٰ إنهم لا يرجونه الآن ، ونحو قولك : سرت حتىٰ أدخل البلد ، إذا قلت وأنت في حال الدخول ، (**أو**) إلا (**مؤولاً به**) أي : بالحال كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ، ولكنك أردت حكاية الحال الماضية ، (**وقد تقدم أيضاً**) لفظة (أيضاً) مقدمة علىٰ محلها ؛ لأن موضعها ما بعد الفاعل ؛ أي : وقد تقدم لك في (باب العطف) (**أنها تكون عاطفة**) أيضاً ؛ أي : كما أنها تكون ناصبة ههنا .

واعلم : أن حاصل مسألة (حتىٰ) أنه إن كان الفعل بعدها مستقبلاً بالنسبة إلىٰ زمان التكلم . . وجب نصبه ؛ كقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، أو كان الفعل حاضراً وقته . . وجب رفعه ؛ كقولك : سرت حتىٰ أدخلها إذا قلته وقت الدخول ، أو كان ماضياً . . جاز فيه الأمران النصب والرفع ؛ اعتباراً بجواز التأويل ، فإن قدرته حاضراً وقت التكلم علىٰ حكاية الحال الماضية . . وجب رفعه ، أو قدرته مستقبلاً بتقدير العزم عليه وقت التكلم . . وجب النصب . اهـ « خضري » .

وقد بسطنا الكلام في إعراب أمثلة النواصب بما لا مزيد عليه في « الدرر البهية » ، فراجعها تستفد منها فوائد كثيرة لا توجد في غيرها ؛ ولذلك تركنا إعرابها في هـٰذا الكتاب اتكالاً علىٰ ما ذكرنا فيها .

(**وأشار**) الناظم (**بقوله**) رحمه الله تعالىٰ : (**وكل**) هـ (**ذا**) المذكور هنا من النواصب قد (**أودع**) أي : أودع كله وكتب وحفظ (**كتباً**) أي : في كتب (**شتىٰ**) أي : متفرقة مختلفة التأليف والمؤلف ، (**إلىٰ أن هـٰذه النواصب كانت متفرقة في كتب**

شتىٰ ، فجمعها في هٰذه الأبيات وقربها على الطالب ، فجزاه الله خيراً ، وقد أشار إلىٰ أمثلتها مجموعة زيادة في البيان بحسب ما اتفق له بقوله :

تَقُولُ أَبْغِي يَا فَتَىٰ أَنْ تَذْهَبَا ... وَلَنْ أَزَالَ قَائِماً أَوْ تَرْكَبَا
وَجِئْتُ كَيْ تُولِيَنِي ٱلْكَرَامَةْ ... وَسِرْتُ حَتَّىٰ أَدْخُلَ ٱلْيَمَامَةْ
وَٱقْتَبِسِ ٱلْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا ... وَعَاصِ أَسْبَابَ ٱلْهَوَىٰ لِتَسْلَمَا
وَلاَ تُمَارِ جَاهِلاً فَتَتْعَبَا ... وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعْتَبَا
وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهْ ... وَلَيْتَ لِي كَنْزَ ٱلْغِنَىٰ فَأَرْفِدَهْ

شتىٰ فجمعها) أي : فجمع الناظم تلك النواصب المشتتة في كتب القوم (**في هٰذه الأبيات**) المذكورة ، (**وقرّبها**) أي : قرَّب تلك النواصبَ وسهلها (**على الطالب**) أي : يسر حفظها ، وفهم معانيها وأحكامها على الطالب والمتعلم لعلوم النحو ، (**فجزاه الله**) تعالىٰ ؛ أي : جعل الله تعالىٰ (**خيراً**) عظيماً جزاءً علىٰ عمله هٰذا التأليف من خير الدنيا والآخرة ؛ لأنه أول من نظم في هٰذا الفن فيما علمت ؛ لأن وفاته كانت علىٰ رأس الخمس مئة من الهجرة النبوية ، وابن معطي علىٰ رأس الست مئة . اهـ « يمني » .

(**وقد أشار**) الناظم (**إلىٰ أمثلتها**) أي : أمثلة هٰذه النواصب ، جمع مثال كسلاح وأسلحة ، وهو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة حالة كون أمثلتها (**مجموعة**) في موضع واحد لا مشتتة ، مذكورة مع كل ناصب (**زيادة في البيان**) أي : لأجل الزيادة في البيان لها ؛ لأن الشيء المجموع في موضع واحد أسهل في الحفظ على الطالب من الشيء المفرق في مواضع ، وقوله : (**بحسب ما اتفق**) وأمكن (**له**) متعلق بمجموعة ، وقوله : (**بقوله**) متعلق بـ(أشار) :

(تقول أبغي يا فتىٰ أن تذهبا ... ولن أزال قائماً أو تركبا
وجئت كي تولِيني الكرامة ... وسرت حتىٰ أدخل اليمامة
واقتبس العلم لكيما تكرما ... وعاص أسباب الهوىٰ لتسلما
ولا تمار جاهلاً فتتعبا ... وما عليك عتبه فتعتبا
وهل صديق مخلص فأقصده ... وليت لي كنز الغنىٰ فأرفده)

. . . .

(**تقول**) أيها السائل في مثال (أن) المصدرية : (**أبغي**) من باب (رمىٰ) بهمزة المتكلم ؛ أي : أطلب أنا منك (**يا فتىٰ**) الفتى الرجل الشاب (**أن تذهبا**) بألف الإطلاق؛ أي : أن تذهب معي إلىٰ مجالس الخير ، فتفوز خيراً ، ويجوز أن يقرأ : (نبغي) بنون الجمع ، وبتاء الخطاب في (تذهبا) **وتأويله** : أبغي وأطلب يا فتىٰ ذهابك إلىٰ مجلس الخير معي ؛ لتستفيد خيراً ، وتقول في مثال النصب بـ(لن) وبـ(أو) : (**ولن أزال قائماً أو تركبا**) أي : لا يوجد عدم قيامي إلىٰ ركوبك ، وتقول في مثال النصب بـ(كي) : (**وجئت كي توليني الكرامة**) إن قدرت (اللام) قبلها ، وإلا . . فالفعل منصوب بإضمار (أن) و(كي) جارة للمصدر المنسبك ؛ أي : جئتك كي توليني الولاية التي أكرم بها عند الناس ، أو المعنىٰ : كي تعطيني الكرامة والجائزة التي أكرم بها ، **وتأويله** : جئتك لإيلائك إياي الكرامة ، أو لإعطائك إياي الجائزة ، و(الياء) التي قبل نون الوقاية في (توليني) منصوبة بالفتحة الظاهرة ؛ لظهور النصب في المعتل بالياء للخفة، و(ياء) المتكلم ساكنة ، وتقول في مثال النصب بـ(أن) مضمرة بعد حتىٰ : (**وسرت حتىٰ أدخل اليمامة**) و(اليمامة) اسم بلدة بين الحجاز واليمن ، تنسب إليها زرقاء اليمامة، التي تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام كما مر ، **وتأويله** : وسرت إلىٰ دخول اليمامة .

وقوله : (**واقتبس العلم**) من غيرك (**لكيما تكرما**) مثال لـ(كي) أيضاً ، وأفاد بذكره أن اتصال ما بها لا يكفها عن العمل ، وأن دخول (اللام) عليها لا يمنعها من عمل النصب ، **ومعنىٰ هـٰذا المثال** : أي : واطلب أيها الطالب اقتباس العلم واستفادته من أهل العلم ؛ لكي تكون من العلماء الذين يكرمون بالعلم ، ويحترمون به ، **وتأويله** : واقتبس العلم لإكرام الناس إياك ؛ أي : لطلب كونك مكرماً عند الله تعالىٰ ، وعند الناس ، وقوله : (**وعاص أسباب الهوىٰ لتسلما**) مثال لـ(لام) كي ؛ أي : خالف أسباب الهوىٰ والشهوات ؛ أي : اترك الأسباب الموصلة إلى الشهوات لتسلما ؛ أي : لتحصل لك السلامة من أنواع الردىٰ والهلاك الأخروي ، والمراد بالهوىٰ هنا : الشهوات المحرمة المخالفة للشرع لا المباحة ، **وتأويله** : وعاص أسباب الهوىٰ طلباً لسلامتك من الردىٰ .

(تقول : أبغي يا فتىٰ أن تذهبا) مثال للنصب بـ(أن) ، (ولن أزال قائماً أو تركبا) مثال للنصب بـ(لن) وبـ(أو) ، (وجئت كي توليني الكرامة) مثال للنصب بـ(كي) المصدرية إن قدرت (اللام) قبلها ، ....

وقوله : (**ولا تمار جاهلاً**) أي : لا تخاصم ولا تجادل جاهلاً بإقامة الحجة عليه (**فتتعبا**) من التعب ؛ أي : يحصل لك التعب والمشقة في إلزامه الحجة ؛ لأنه لا يعرفها ولا يقبلها منك ؛ مثال لـ(لفاء) الواقعة في جواب النهي ، **وتأويله** : لا يكن مماراتك جاهلاً فتعبك ، وقوله : (**وما عليك عُتْبه**) بضم العين ، وسكون التاء ، اللوم ؛ أي : وما **عليك** عتب الجاهل ، ولومه علىٰ جهله (**فتعتبا**) أي : فتلام علىٰ لومه علىٰ جهله ؛ لأن الجاهل رفع عنه القلم إذا كان معذوراً في جهله مثال لـ(الفاء) السببية الواقعة في جواب النفي ، وقوله : (**فتُعْتَبَا**) بالبناء للمجهول علىٰ وزن (تضرب) من العتب بتقديم العين على التاء من العتاب ، يقال : عتبه يعتبه من باب (ضرب) إذا لامه علىٰ قبيح ، وفي بعض النسخ : (**عَيْبه**) بفتح المهملة ، وسكون الياء ، **وتأويله** : لا يكون عتبك الجاهل فعتبه عليك ، وعبارة اليمني : وما عليك لوم الجاهل فتلام علىٰ فعله اهـ « يمني » .

وقوله: (**وهل صديق مخلص فأقصِده**) بكسر الصاد من باب (ضرب) مثال لـ(لفاء) السببية الواقعة في جواب الاستفهام، **وتأويله** : هل وجود صديق مخلص فقصدي إياه، وقوله : (**وليت لي كنز الغنىٰ فأرفِده**) بكسر الفاء ، من رفده كضربه إذا أعطاه مثال لـ(لفاء) الواقعة في جواب التمني ، **وتأويله** : أتمنىٰ كون كنز الغنىٰ لي فرفدي إياه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**تقول : أبغي**) وأطلب منك (**يا فتىٰ**) بهمزة المتكلم ، أو نون المتكلم المعظم نفسه ؛ أي : نطلب منك يا فتىٰ (**أن تذهبا**) بألف الإطلاق؛ أي : **أن** تذهب معنا إلىٰ مجامع الخير فتصيب خيراً (**مثال للنصب بـ« أن »**) المصدرية ظاهرة ، وقوله : (**ولن أزال قائماً**) لتوديعك (**مثال للنصب بـ« لن »**) ، وقوله : (**أو تركبا**) بألف الإطلاق مثال للنصب (بـ) (أن) مضمرة بعد (**أو**) التي بمعنىٰ (إلىٰ) أي : إلىٰ ركوبك للسفر ، وقوله : (« **وجئت كي توليني الكرامة** » **مثال للنصب بـ« كي » المصدرية إن قدرت « اللام » قبلها**)

وإلا . . فالفعل منصوب بإضمار (أن) ، و(كي) جارة ، وقوله : (وسرت حتىٰ أدخل اليمامة) مثال لـ(حتىٰ) ، (واقتبس العلم لكيما تكرما) مثال أيضاً لـ(كي) ، وأفاد بذكره أن اتصال (ما) بها لا يكفها عن العمل ، (وعاص أسباب الهوىٰ لتسلما) مثال لـ(لام) كي ، (ولا تمار جاهلاً فتتعبا) من التعب مثال لـ(الفاء) في جواب النهي ، (وما عليك عتبه فتعتبا) مثال لها في جواب النفي . وقوله : (فتعتبا) بوزن فتضربا مبنياً للمفعول من العتب ، يقال : عتبه يعتبه إذا لامه علىٰ قبيح . وقوله : (وهل صديق مخلص فأقصده) بكسر الصاد ، مثال لها في جواب الاستفهام ، (وليت لي كنز الغنى فأرفِده) بكسر (الفاء) من رفده . . . .

أي : قبل (كي) تقديرها ؛ أي : لكي تعطيني الجائزة التي يكرم بها الإنسان ، (**وإلا**) أي : وإن لم تقدر اللام قبلها (. . **فالفعل منصوب بإضمار « أن »**) أي : بـ(أن) مضمرة جوازاً (**و« كي » جارة**) للمصدر المنسبك من الفعل بمعنىٰ (لام) التعليل ؛ أي : جئت لإيلائك الكرامة إياي ، («**وقوله : « وسرت حتىٰ أدخل اليمامة » مثال لـ« حتىٰ »**) بمعنىٰ (إلىٰ) ، وقوله : (**« واقتبس العلم لكيما تكرما» مثال أيضاً لـ« كي »**) المسبوقة بـ« اللام » لفظاً ، (**وأفاد**) الناظم (**بذكره**) أي : بذكر هـٰذا المثال (**أن اتصال « ما »**) الزائدة (**بها**) أي : بـ« كي » (**لا يكفها**) أي : لا يكف (كي) ، ولا يمنعها (**عن العمل**) أي : عن عمل النصب وقوله : (**وعاص**) أي : خالف النفس في (**أسباب الهوىٰ**) من المحرمات (**لتسلما**) بألف الإطلاق ؛ أي : لكي تسلم من المؤاخذة بها يوم القيامة (**مثال لـ« لام » كي**) ، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعدها جوازاً ، وقوله : (**«ولا تمار جاهلاً فتتعبا» من التعب**) والنصب (**مثال لـ« الفاء »**) الواقعة (**في جواب النهي ، « وما عليك عتبه فتعتبا » مثال لها في جواب النفي ، وقوله : « فتعتبا » بوزن فتضربا مبنياً للمفعول**) والألف فيه للإطلاق (**من العُتب**) بضم العين ، وسكون التاء ، (**يقال : عَتَبه يعتِبه**) من باب ضرب (**إذا لامه**) وعذله (**علىٰ**) أمر (**قبيح**) لا يليق به ، والعتاب : لوم الحبيب حبيبه علىٰ أمر لا يليق به .

(**وقوله : « وهل صديق مخلص فأقصِده » بكسر الصاد**) أي : فأتخذه صديقاً (**مثال لها في جواب الاستفهام ، « وليت لي كنز الغنىٰ فأرفده » بكسر « الفاء » من رفده**

كضربه إذا أعطاه مثال لها في جواب التمني .

وَزُرْ فَتَلْتَـــذَّ بِـــأَصْنَـــافِ ٱلْقِــرَى ... وَلاَ تُحَــاضِــرْ وَتُسِــيءَ ٱلْمَحْضَــرَا
وَمَـنْ يَقُـلْ إِنِّـي سَـأَغْشَـىٰ حَـرَمَـكْ ... فَقُــلْ لَــهُ إِنِّــي إِذَنْ أَحْتَــرِمَــكْ
وَقُـلْ لَـهُ فِـي ٱلْعَـرْضِ يَـا هَـٰذَا أَلاَ ... تَنْــزِلُ عِنْــدِي فَتُصِيــبَ مَــأْكَــلاَ
فَهَـٰــذِهِ نَــوَاصِــبُ ٱلأَفْعَــالِ ... مَثَّلْتُهَــا فَــٱحْــذُ عَلَــىٰ تَمْثَــالِــي

كضربه إذا أعطاه) أي : أعطى الكنز ووزعه على الناس ، والكنز : المال المدفون أو المجموع (**مثال لها في جواب التمني**) ، وعبارة اليمني : قوله : (فأَرفِده) بفتح همزة المتكلم ، وكسر الفاء ، يقال : رفده يرفده كضربه يضربه إذا أعطاه .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وزر فتلتــذ بــأصنــاف القــرى ... ولا تحــاضــر وتســيء المحضــرا
ومـن يقـل إنـي سـأغشـىٰ حـرمـك ... فقــل لــه إنــي إذن أحتــرمــك
وقـل لـه فـي العـرض يـا هـٰذا ألا ... تنــزل عنــدي فتصيــب مــأكــلا
فهـٰــذه نــواصــب الأفعــال ... مثلتهــا فــاحــذ علــىٰ تمثــالــي)

وقوله : (**وزر فتلتذ بأصناف القرىٰ**) مثال لـ(الفاء) الواقعة في جواب الأمر ، وقوله : (زر) أمر من زار يزور زيارة ، وأمر بها ؛ لأنها سنة من المعروف إذا زاره لوجه الله تعالىٰ ، والأصناف : جمع صِنْف ـ بكسر الصاد المهملة ، وبسكون النون ـ كنوع وأنواع وزناً ومعنىً ، و(القِرىٰ) بكسر القاف : طعام يقدم للضيف والزائر ، **وتأويله** : لتكن زيارتك فالتذاذك بأصناف القرىٰ .

وقوله : (**ولا تحاضر وتسيء المحضرا**) مثال لـ(واو) المعية الواقعة في جواب النهي ؛ أي : لا تجمع بين المحاضرة وإساءة الأدب مع الجليس ، و(الألف) في (المحضرا) حرف إطلاق ، **وتأويله** : لا تكن محاضرتك وإساءتك المحضر ، **والمعنىٰ** : لا تجمع بين المحاضرة ؛ أي : المجالسة وسوء الأدب مع الجلساء ، بل أحسن المحاضرة ، ولا تترك المحاضرة رأساً ، ويوجد في بعض النسخ : (فتسيء المحضرا) بـ(الفاء) بدل (الواو) ، وهو غلط أو سبق قلم ؛ لأن مثال النصب بـ(الفاء) بعد النهي قد سبق قريباً ، فيتكرر المثال ، وتبقىٰ (واو) المعية بلا مثال مع

(وزر فتلتذ بأصناف القِرىٰ) بكسر القاف ؛ . . . .

ضعف المعنىٰ أيضاً ؛ فإنه يقتضي أن محاضرة المخاطب سيئة مطلقاً . اهـ « تحفة الأحباب » .

وقوله : (**ومن يقل : إني سأغشىٰ**) وآتي (**حرمك**) أي : حضرتك ومجلسك (. . **فقل له**) أي : لذلك القائل : (**إني إذن**) أي : إذا غشيتني وأتيتني (**أحترمك**) وأكرمك بأنواع الجائزة ، مثال للنصب بـ(إذن) الجوابية مع عدم تصدرها ، ويوجد في بعض النسخ : (فقل له أنت إذن أحترمك) ، ولكن النصب بها في كلا النسختين لا يجوز ؛ لعدم تصدرها في أول الكلام المجاب به ، فـ(ما) في كلام الناظم إما : سبق قلم أو غلط ، ولو قال بدل هٰذا الشطر : (**فقل له في الجواب إذن أحترمك**). .لصح كلامه ، وسلم من الاعتراض ، واتفق الجمهور علىٰ أن قول الشاعر : [من الرجز]

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذاً أهلك أو أطيرا

ضرورة ؛ لعدم تصدرها ، فكذلك يجاب عن الناظم : بأنه ارتكب ذلك ؛ لضرورة النظم ، وفي بعض النسخ هنا زيادة بيت ، كما كتبناه أولاً ، وهو قوله :

(وقل له في العرض يا هٰذا ألا تنزل عندي فتصيب مأكلا)

أي : (**وقل**) أيها المخاطب (**له**) أي : لمن تريد نزوله عندك (**في العرض**) أي : في طلب نزوله عندك برفق ولين : (**يا هٰذا**) الصديق (**ألا تنزل عندي فتصيب مأكلا**) أي : طعاماً مأكولاً لذيذاً ، فهو مثال للنصب بعد (الفاء) السببية الواقعة في جواب العرض ، **وتأويله** : ألا نزولك عندي فإصابتك مأكلاً ، (**فهٰذه**) الأدوات التسع السابقة (**نواصب الأفعال**) ، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة أربع فقط ، (**مثلتها**) أي : ذكرت أمثلتها وصورتها (**فاحذ**) أي : فقس (**علىٰ تمثالي**) وتصويري السابق ما لم أذكره هنا .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : وقوله : (**وزر**) صديقك (**فتلتذ**) أي : فلتتمتع (**بأصناف القِرىٰ**) أي : بأنوع طعام القِرىٰ والضيافة لك (**بكسر القاف**) من القِرىٰ ، وأما بضمها. . فجمع قرية بمعنىٰ بلدة ، وفسر الشارح القِرىٰ

أي : الضيافة مثال لها في جواب الأمر ، (ولا تحاضر وتسيء المحضرا) مثال لـ(الواو) التي بمعنىٰ (مع) في جواب النهي ؛ أي : لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس .

(ومن يقل إني سأغشىٰ حرمك فقل له إني إذن أحترمك)

مثال للنصب بـ(إذن) ، وفي بعض النسخ : (أنت إذن أحترمك) ، والنصب في مثل هٰذا لا يجوز إلا في ضرورة ؛ كقوله :

. . . . إني إذن أهلك أو أطيرا

بقوله : (**أي : الضيافة**) مصدر ضاف يضيف ضيافة إذا صار ضيفاً عنده ، والضيف من نزل في منزل غيره ثلاثة أيام فأقل ، وهٰذا (**مثال لها**) أي : لـ(الفاء) الواقعة (**في جواب الأمر**) ، وقوله : (**«ولا تحاضر وتسيء المحضرا» مثال لـ« الواو » التي بمعنىٰ « مع »**) الواقعة (**في جواب النهي**) والمحضر مصدر ، أو ظرف ميمي قياسي ؛ لأنه من حضر من باب (نصر) أي : مع إساءتك أدب الحضور بفعل المنكرات ، أو أدب مكان الحضور بأذية الناس ، وفسره الشارح بقوله : (**أي : لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس**) معك بأذيته قولاً أو فعلاً .

(**ومن يقل**) لك : (**إني سأغشىٰ**) وآتي غداً (**حرمك**) ومجلسك أو منزلك (. . **فقل له**) أي : لذلك القائل في جواب قوله : (**إني إذن**) أي : إذا أتينا وجئتنا (**أحترمك**) وأكرمك بالنصب بـ(إذن) كما قال الشارح ، (**مثال للنصب بـ« بإذن »**) ، ولكن لا يجوز النصب بها في هٰذا المثال ؛ لفقدان شرط من شروط عملها ، وهو تصدرها في أول الكلام المجاب بها ، (**وفي بعض النسخ**) أي : نسخ النظم : (**أنت إذن أحترمك**) بدل قوله : (إني إذن أحترمك) ، وهٰذه النسخة أيضاً لا يجوز النصب بـ(إذن) فيها ؛ لعدم تصدرها أيضاً ، (**والنصب**) بـ(إذن) (**في مثل هٰذا**) المذكور في النسختين من كل مثال توسطت فيه (**لا يجوز**) لعدم تصدرها (**إلا**) إذا وقع ذلك التوسط (**في**) الشعر ؛ لأجل (**ضرورة**) استقامة الوزن (**كقوله :**) [من الرجز]

لا تتركني فيهم شطيرا (**إني إذن أهلك أو أطيرا**)

وقوله : (فهٰذه نواصب الأفعال) إشارة إلى الأدوات التسع السابقة ، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة أربع منها ، وقوله : (مثلتها) أي : صورتها ، (فاحذ علىٰ تمثالي) أي : فقس علىٰ تصويري . ثم أشار إلى المعتل بالألف ، الذي احترز عنه بالسليم بقوله :

وَإِنْ يَكُـنْ خَـاتِمَـةُ ٱلْفِعْـلِ أَلِـفْ   فَهْـيَ عَلَـىٰ سُكُـونِهَـا لاَ تَخْتَلِـفْ
تَقُـولُ لَـنْ يَـرْضَـىٰ أَبُـو ٱلسُّعُـودِ   حَتَّـىٰ يَـرَىٰ نَتَـائِـجَ ٱلْـوُعُـودِ

بنصـب (أهلـك) بـ(إذن) ضـرورة ، أو خبـر (إن) محـذوف ؛ أي : إنـي لا أستطيع ذلك ، وإذن . . . إلخ مستأنف . اهـ « خضري » .

(**وقوله**) مبتدأ ؛ أي : وقول الناظم : (**فهٰذه**) الأدوات المذكورة من أول الباب إلىٰ هنا (**نواصب الأفعال إشارة**) خبر المبتدأ (**إلى الأداوت التسع السابقة ، وقد علمت**) مما سبق من تفصيل أحكامها وشروطها (**أن النواصب**) منها (**في الحقيقة**) أي : بنفسها (**أربع منها**) أي : من الأدوات التسع ، وتلك الأربع (أَنْ) المفتوحة الهمـزة و(لـن) و(إذن) و(كـي) ، (**وقـولـه**) مبتـدأ (**مثلتهـا**) خبـره ، (**أي : صورتها**) أي : ذكرت صورة عملها ، وبينتها مجموعة على التوالي قريباً ، (« **فاحذ علىٰ تمثالي** » ؛ **أي : فقس علىٰ تصويري**) أي : فزد علىٰ ما ذكرته لك من الأمثلة مشابهاً لأمثلتي ، إن أردت الزيادة .

(**ثم أشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**إلىٰ**) حكم (**المعتل بالألف**) في إعرابه (**الذي احترز عنه**) سابقاً (**بالسليم بقوله**) (فتنصب الفعلَ السليمَ أن ولن) ، فقال :

(**وإن يكـن خـاتمـة الفعـل ألـف   فهـي علـىٰ سكـونهـا لا تختلـف**
تقـول لـن يـرضـىٰ أبـو السعـود   حتـىٰ يـرىٰ نتـائـج الـوعـود)

أي : (**وإن يكن خاتمة الفعل**) المضارع وآخره (**ألف**) بسكون الوقف ؛ أي : إن يكن آخره ألفاً مقصورة ، وفي بعض النسخ (تكن) بتاء الغائبة ؛ لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه (. . **فهي**) أي : خاتمة الفعل مستمرة (**علىٰ سكونها**) ، وقوله : (**لا تختلف**) خاتمته ولا تتغير عن سكونها رفعاً ونصباً ، تفسير لما قبله ؛ يعني : إذا كان آخر الفعل ألفاً ملساء . . فنصبه بالفتحة المقدرة لا تظهر في آخره ؛ لتعذر ظهور الحركة

أي : إذا كان آخر المضارع ألفاً . . فنصبه بالفتحة لا يظهر في آخره ؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف ، لوضعها على السكون ؛ ولهٰذا قال : (فهي علىٰ سكونها لا تختلف) نحو : لن يرضىٰ حتىٰ يرىٰ ؛ فتقدر فيه الفتحة ، كما تقدر فيه الضمة في حالة الرفع . . . .

على الألف اللينة لوضعها على السكون ؛ ولهٰذا قال : (فهي علىٰ سكونها لا تختلف) رفعاً ونصباً (تقول) في مثاله : (لن يرضىٰ أبو السعود) عمن وعده (حتىٰ يرىٰ نتائج الوعود) أي : ثمراتها ، وهو وفاؤها ، جمع وعد ، وهو الإخبار عن الخبر المستقبل علىٰ طريق الالتزام ؛ أي : لا يرضىٰ عمن وعده حتىٰ يرىٰ ثمرات الوعد ونتائجه ، وهو الوفاء بالعهد ، ونتيجة كل شيء ما يتولد عنه ، فيرضىٰ ويرىٰ ويخشىٰ ويسعىٰ ، تقدر فيها الفتحة كما تقدر فيها الضمة في حالة الرفع ، وأما إذا كان آخره واواً ؛ كيدعو ويغزو ، أو ياءً ؛ كيرمي ويمشي . . فله حكم الصحيح الآخر ؛ من ظهور الفتحة في آخره ، وتقدر فيه الضمة للاستثقال ، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل . . فجزمه بحذف آخره نيابة عن السكون ؛ كلم يدعُ ، ولم يخشَ ، ولم يرمِ ، بحذف (الواو) و(الألف) و(الياء) عنه نيابة عن السكون ، والله أعلم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي** : **إذا كان آخر**) الفعل (**المضارع ألفاً**) مقصورة (. . **فنصبه**) معلم (**بالفتحة**) المقدرة ، (**لا يظهر**) نصبه (**في آخره** ؛ **لتعذر ظهور الحركة على الألف**) اللينة (**لوضعها على السكون**) أي : لكونها في أصل وضعها مبنية على السكون ؛ لأنها هوائية والهوائي ينقطع عند الحركة ، ولأن الألف الملساء لا تقبل الحركة ، كما أن الجبال لا تقبل الحركة ، **وضابط التعذر** : هو ما لو تكلف المتكلم به . . لم يظهره ؛ لعدم إمكانه ، (**ولهٰذا**) أي : ولأجل تعذر ظهور الحركة على الألف (**قال**) الناظم رحمه الله تعالىٰ : (**فهي**) أي : فـ(الألف) مستمرة (**علىٰ سكونها**) في الرفع والنصب ، (**لا تختلف**) حالها باختلاف الإعراب مثالها (**نحو** : **لن يرضىٰ**) أبو السعود (**حتىٰ يرىٰ**) نتائج الوعود ، (**فتقدر فيه**) أي : في الفعل المعتل بالألف (**الفتحة** ، **كما تقدر فيه**) أي : في الفعل المعتل (**الضمة في حالة الرفع**) لتجرده عن الناصب والجازم .

وأما إذا كان آخره واواً ؛ كيدعو ، أو ياءً ؛ كيرمي . . فله حكم الصحيح ، من ظهور النصب في آخره ، كما علم مما مر ، وتقدر فيه الضمة للاستثقال ، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل . . فجزمه بحذف آخره .

الأمثلة الخمسة

. . . .

(**وأما إذا كان آخره**) أي : آخر الفعل المعتل (**واواً ؛ كيدعو**) ويغزو ، (**أو**) كان آخره (**ياءً ؛ كيرمي**) ويمشي (. . **فله**) أي : فللفعل المعتل في الحالتين (**حكم الصحيح**) الآخر ، (**من ظهور النصب في آخره**) ، فتظهر فيه الفتحة للخفة ؛ كقولك : زيد لن يدعوَ ، ولن يرميَ بالفتحة الظاهرة على (الواو) و(الياء) ، كما تظهر في يضرب وينصر ، (**كما علم**) ذلك أي : ظهور الفتحة عليه (**مما مر**) أي : من مفهوم ما مر في أول الباب ، من قوله : (غير أن المعتل منه بـ« ألف » لا تظهر فيه الفتحة ، بل تقدر كما سيأتي) ، (**وتقدر فيه**) أي : فيما كان آخره واواً أو ياءً (**الضمة للاستثقال ، وسيأتي**) في (باب الجوازم) (**أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل . . فجزمه**) أي : فجزم الفعل يكون (**بحذف آخره**) أي : بحذف آخر الفعل ، سواء كان معتلاً بـ(الواو) أو بـ(الياء) أو بـ(الألف) أي : سيأتي في كلام الناظم بقوله :

(وإن تـــر المعتـــل فيهـــا ردفـــا أو آخـــر الفعـــل فسمـــه الحـــذفـــا)

* * *

(الأمثلة الخمسة)

وفي بعض النسخ : (فصل في الأمثلة الخمسة)

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ : **أن النصب في الأمثلة الخمسة يكون بحذف النون .**

وضابطها : أنها هي كل فعل مضارع بدىء بـ(الياء) أو بـ(التاء) ، ورفع (الواو) أو (الألف) ، ويكون ذلك اثنين في اثنين بأربعة ، أو بدىء بـ(التاء) فقط ، ورفع (الياء) ، فهٰذا واحد يكون مع السابقة خمسة ، فبهٰذا الاعتبار تسمى الأمثلة الخمسة ؛ أي الأوزان الخمسة ، وهي : (يفعلان) و(تفعلان) و(يفعلون) و(تفعلون) و(تفعلين) .

وَخَمْسَـــةٌ تَحْـــذِفُ مِنْهُـــنَّ ٱلطَّـرَفْ فِـــي نَصْبِهَـــا فَـــأَلْقِـــهِ وَلاَ تَخَـــفْ
وَهْـــيَ لَقِيـــتَ ٱلْخَيْـــرَ يَفْعَـــلاَنِ وَتَفْعَـــلاَنِ فَـــٱعْـــرِفِ ٱلْمَبَـــانِـــي
وَيَفْعَلُـــونَ ثُـــمَّ تَفْعَلُـــونَـــا وَأَنْـــتِ يَـــا أَسْمَـــاءُ تَفْعَلِينَـــا

واعلم : أنهم لما أعربوا المثنىٰ والجمع بالحروف . . أرادوا مثله في نظيرهما من الأفعال ، وهو هٰذه الأمثلة ، ولا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة ؛ لئلا يحذفها الجازم ، وهي ضمائر ، ولا الإتيان بحرف علة آخر ؛ لئلا يلتقي ساكنان معها ، فيحذف ثانياً ، فرفعوها بالنون ؛ لشدة شبهها بأحرف العلة ، ولذا تدغم فيها ؛ نحو : ﴿مِن وَالٍ﴾ ، وتبدل ألفاً في الوقف علىٰ نحو (إذن) ، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة ، ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء ؛ لتآخيهما في إعراب الفضلات . . حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل ؛ لإمكان ظهور الفتحة ، أو تقديرها علىٰ حرف العلة ، ولو قدرت هنا . . لفات إعرابها بالحروف ، وكسرت النون بعد الألف تشبيهاً بالمثنىٰ ، وفتحت بعد أختيها تشبيهاً بالجمع وللخفة ، ولما كان الضمير المتصل كالجزء من الفعل . . قُدِّمَ عليها ، وبها يلغز فيقال : أيُّ إعرابٍ يفصل من الكلمة بمعمولها ؟ أو أيُّ كلمةٍ تفصل بين الكلمة وإعرابها ؟ « خضري » اهـ تقرير الشارح .

فقال :

(وخمســة تحــذف منهــن الطــرف فـــي نصبهـــا فـــألقـــه ولا تخـــف
وهـــي لقيـــت الخيـــر يفعـــلان وتفعـــلان فـــاعـــرف المبـــانـــي
ويفعلـــون ثـــم تفعلـــونـــا وأنـــت يـــا أسمـــاء تفعلينـــا)

أي : (**وخمسة**) من الأفعال ؛ أي : من الأوزان (**تحذف**) أنت أيها السائل (**منهن**) أي : من تلك الخمسة (**الطرف**) أي : الأخير منها علامة علىٰ نصبها (**في**) حالة (**نصبها**) أي : في حال دخول عامل النصب عليها ، وقوله : (**فألقه**) أي : فألق الطرف واطرحه ، تفسير لحذف الطرف ، (**ولا تخف**) أيها السائل في إلقائه لومة لائم ؛ لأنه أمر ضروري بالاستقراء والإجماع ، (**وهي**) مبتدأ ؛ أي : تلك الخمسة .

وقوله : (**لَقِيتَ الخيرَ**) أي : ألهمك الله الصواب ، ووفقك بالخير كله ، جملة

يعني: أن خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف؛ أي: الأخير منها علامة لنصبها، .

دعائية معترضة بين المبتدأ والخبر وهو؛ أي: الخبر (**يفعلان**) أي: موازن (يفعلان) من كل فعل مضارع بدىء بالياء، واتصل به ألف اثنين؛ نحو: الزيدان يضربان، (**وتفعلان**) أي: موازنه من كل فعل مضارع بدىء بالتاء، واتصل به ألف اثنين؛ نحو: أنتما تضربان، (**فاعرف المباني**) أي: فافهم هٰذه المباني والألفاظ المتحدة في الوزن المختلفة في المعنىٰ؛ أي: فاعرف الفرق بينها في المعنىٰ، وعد كل واحدة منها واحداً من الأمثلة الخمسة، فإن (يفعلان) و(تفعلان) متحدان في الوزن مختلفان في المعنىٰ؛ لأن الأول للغائبين، والثاني للمخاطبين، وكذا تقول في (يفعلون) و(تفعلون)، (و) هي أيضاً (**يفعلون**) أي: موازنه من كل فعل مضارع بدىء بالياء، واتصل به واو الجماعة؛ نحو: الزيدون يضربون .

وقوله: (**ثم**) بمعنى الواو (**تفعلونا**) بألف الإطلاق من كل فعل مضارع بدىء بالتاء، واتصل به واو الجماعة؛ نحو: أنتم تضربون، (و) كذا قولك: (**أنت يا أسماء تفعلينا**) بألف الإطلاق؛ أي: موازنه من كل فعل مضارع بدىء بالتاء فقط، واتصل به (ياء) المؤنثة المخاطبة؛ نحو: أنت تضربين، فهٰذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ؛ باعتبار (الألف) و(الواو) و(الياء)، خمسة في المعنىٰ؛ لأن الألف تكون للمثنى الغائب أو المخاطب، والواو كذلك للجمع الغائب أو المخاطب، والياء للمؤنثة المخاطبة، وهٰذا معنىٰ قوله: (فاعرف المباني)، وإن اعتبرت كون (الواو) و(الألف) علامتين للجمع والتثنية لا ضميراً علىٰ لغة (أكلوني البراغيث).. بلغت هٰذه الأمثلة بالاستقراء إلىٰ ثمانية؛ وذلك لأن (الواو) تكون علامة للجمع، و(الألف) تكون علامة للمثنى المذكر وللمثنى المؤنث، فهٰذه ثلاثة مع الخمسة بثمانية، وسميت أمثلة خمسة؛ لأنها ليست أفعالاً معينة خاصة كالأسماء الخمسة، وإنما هي أمثلة وأوزان يعبر بها عن كل فعل كان بوزنها .

وحكمها: رفعها بالواو ونصبها وجزمها بحذفها .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين: (**يعني**) الناظم (**أن خمسة أمثلة**) وأوزان (**من الأفعال يكون حذف الطرف**؛ أي: **الأخير منها علامة لنصبها**،

وهي المضارع المتصل به ضمير اثنين لمخاطب أو غائب ؛ نحو : أنتما تضربان ، والزيدان يضربان ، أو ضمير جمع كذلك ؛ نحو : أنتم تضربون ، والزيدون يضربون ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ نحو : أنت تضربين ، فهـٰذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ ، وخمسة في التقدير ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (فاعرف المباني) . وإن اعتبرت (الألف) و(الواو) علامتين علىٰ لغة (أكلوني البراغيث) . . بلغت هـٰذه الأمثلة بالاستقراء إلىٰ ثمانية ، . . . .

وهي) أي : تلك الأمثلة الخمسة (**المضارع المتصل به ضمير اثنين لـ**) شخص (**مخاطب أو غائب**) مذكراً كان أو مؤنثاً (**نحو : أنتما**) يا زيدان (**تضربان**) ، وأنتما يا هندان تضربان ، (**والزيدان يضربان**) والهندان يضربان ، فهـٰذه أربعة ، (**أو**) المتصل به (**ضمير جمع**) كائن (**كذلك**) كضمير اثنين في كونه لمخاطب أو غائب (**نحو : أنتم**) يا زيدون (**تضربون ، والزيدون يضربون ، أو**) المتصل به (**ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ نحو : أنت**) يا هند (**تضربين ، فهـٰذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ**) باعتبار (الألف) و(الواو) و(الياء) ، (**وخمسة في التقدير**) والمعنىٰ ؛ وذلك لأن (الألف) و(الواو) إما : لمخاطب أو غائب ، فهما اثنان في اثنين بأربعة (الياء) للمخاطبة فقط ، ومع هـٰذه تكون الأمثلة خمسة ، (**وهـٰذا**) التفصيل الذي ذكرناه (**معنىٰ قوله**) أي : قول الناظم : (**فاعرف المباني**) فافهم هـٰذه الألفاظ المتحدة في الوزن المختلفة في المعاني ، كما تقدم في شرحنا .

(**وإن اعتبرت « الألف » و« الواو**)) أي : كونهما (**علامتين**) للتثنية والجمع (**علىٰ لغة « أكلوني البراغيث » . . بلغت هـٰذه الأمثلة**) والأوزان الخمسة (**بالاستقراء**) باعتبار معانيها (**إلىٰ ثمانية**) ، وذلك أن (الواو) تكون علامة في الجمع المذكر الغائب وضميراً ، وفي الجمع المذكر المخاطب ضميراً فقط ، فهـٰذه ثلاثة ، و(الألف) تكون علامة وضميراً في المثنى الغائب مطلقاً ، مذكراً كان أم لا ، وتكون ضميراً فقط في المخاطب مطلقاً أيضاً ، فهـٰذه أربعة مع الثلاثة المذكورة في الجمع بسبعة ، والثامنة تفعلين . اهـ « كردي » ، وذلك لأن (الواو) تكون علامة ؛ أي : حرفاً دالاً على الجمع المذكر الغائب في لغة طيء ؛ نحو : يفعلون الزيدون ،

وسميت أمثلة خمسة ؛ لأنها ليست أفعالاً بعينها ؛ كالأسماء الستة ، وإنما هي أمثلة يكنىٰ بها عن كل فعل كان بمنزلتها . وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله :

فَهَـٰـذِهِ تُحْـذَفُ مِنْهَـا ٱلنُّـونُ ... فِـي نَصْبِهَـا لِيَظْهَـرَ ٱلسُّكُـونُ
تَقُـولُ لِلـزَّيْـدَيْـنِ لَـنْ تَنْطَلِقَـا ... وَفَـرْقَـدَا ٱلسَّمَـاءِ لَـنْ يَفْتَـرِقَـا
وَجـاهِـدُوا يَـا قَـوْمِ حَتَّـىٰ تَغْنَمُـوا ... وَقَـاتِلُـوا ٱلْكُفَّـارَ كَيْمَـا يُسْلِمُـوا
وَلَـنْ يَطِيـبَ ٱلْعَيْشُ حَتَّـىٰ تُسْعِـدِي ... يَا هِنْدُ بِٱلْوَصْلِ ٱلَّذِي يَرْوِي ٱلصَّدِي

وفي المثنى المذكر الغائب ؛ نحو : يفعلان الزيدان ، وفي مثنى المؤنثة الغائبة ؛ نحو : تقومان الهندان ، فهـٰذه ثلاثة مع خمسة الضمائر تكون ثمانية . اهـ « يس » .

(**وسميت**) هـٰذه الأفعال (**أمثلة**) أي : أوزاناً (**خمسة ؛ لأنها ليست أفعالاً**) خاصة (**بعينها**) أي : بلفظها (**كالأسماء الستة**) أي : كما أن الأسماء الستة أسماء معينة بلفظها . . فلا يزاد عليها ، (**وإنما هي**) أي : هـٰذه الأفعال (**أمثلة**) أي : أوزان (**يكنىٰ بها**) أي : يعبر بها (**عن كل فعل كان بمنزلتها**) أي : علىٰ وزنها ، فإن (**يفعلان**) كناية عن يذهبان أو ينطلقان أو يستخرجان ونحوها ، وكذلك الباقي ، فالمراد بالكناية هنا الكناية اللغوية لا الاصطلاحية ؛ لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفىٰ . اهـ « يس » .

(وأشار) الناظم (**إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله**) :

(**فهـٰـذه تحـذف منهـا النـون ... فـي نصبهـا ليظهـر السكـون**
تقـول للـزيـديـن لـن تنطلقـا ... وفـرقـدا السمـاء لـن يفتـرقـا
وجـاهـدوا يـا قـوم حتـىٰ تغنمـوا ... وقـاتلـوا الكفـار كيمـا يسلمـوا
ولـن يطيـب العيـش حتـىٰ تسعـدي ... يا هند بالوصل الذي يروي الصدي)

(**فهـٰذه**) الأمثلة الخمسة (**تُحذَف**) بالبناء للمجهول (**منها النون**) التي هي علامة لرفعها (**في**) حالة (**نصبها**) ليكون حذفها علامة لنصبها ، وقوله : (**ليظهر السكون**) أي : سكون أحرف العلة التي هي (الواو) و(الألف) و(الياء) في آخرها ، هـٰذه علة ليست معتبرة ؛ لأنه لا معنىٰ لها ولا فائدة في ذكرها ، إلا أن يقال : أتىٰ به لتكميل

أي : إن هـٰذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثل ، ومنه : ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ، وأما نحو : ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ . . فالواو أصل ، والفعل مبني على السكون ، ونحو : ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ . .

البيت ، (**تقول**) أيها المعرب مخاطباً (**للزيدين**) : أنتما (**لن تنطلقا**) ، ولن تذهبا يا زيدان (و) تقول في مثنى الغائب : (**فرقدا السماء لن يفترقا**) أبداً ؛ أي : لن يحصل لهما الافتراق لحظة ، بل هما مجتمعان كما هو مشاهد بالعيان ، وتقول في مثال الجمع المخاطب : (**وجاهدوا**) الكفار (**يا قوم حتىٰ تغنموا**) أي : إلىٰ أن تغلبوهم وتأخذوا أموالهم غنيمة ، (و) تقول في مثال الجمع المخاطب : (**قاتلوا الكفار كيما يُسلموا**) أي : يدخلوا في الإسلام ، (و) تقول في مثال المؤنثة المخاطبة : (**لن يطيب العيش**) ، ولن يصفو عن المكدرات (**حتىٰ تسعدي**) وتجودي لنا (**يا هند بالوصل الذي يروي**) أي : يزيل مرض الفرقة والقطيعة ، وفي بعض النسخ : (يشفي) (**الصَّدِي**) أي : الظمآن بعطش الفراق ، والصَّدِي بفتح الصاد ، وكسر الدال ، وتخفيف الياء ، وسكنت لضرورة النظم ، وهو فعيل بمعنىٰ فاعل ، من صدي يصدىٰ من باب (رضي) إذا عطش فهو صدٍ وصادٍ وصديان ، وهي صديا وصادية ، كما في « القاموس » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أي : إن هـٰذه الأمثلة**) والأوزان (**الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة**) وذلك (**كما مثل**) الناظم ؛ أي : كالأمثلة التي مثل بها الناظم ، (**ومنه**) أي : ومن نصبها بحذف النون قوله تعالىٰ : (﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ، **وأما نحو** : ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ . . **فالواو**) فيه (**أصل**) الكلمة ؛ أي : لامها لا ضمير الجمع المذكر ، (**والفعل مبني على السكون**) الظاهر على الواو ؛ لاتصاله بنون النسوة ، مثل ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ ، والنون ضمير النسوة فاعل ، مبني على الفتح ، بخلاف : الرجال يعفون ؛ فإن الواو فيه ضمير الجمع ، ونونه علامة الرفع يحذفها الناصب ؛ نحو : ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ﴾ **وأصله** : تعفوون بواوين ، حذفت أولاهما ، وهي (لام) الفعل للإعلال والنون للنصب ، (و) أما (**نحو** : ﴿**أتحاجوني**﴾) بتخفيف النون علىٰ قراءة

فالمحذوف منه (نون) الوقاية لا نون الرفع . وقوله : (ليظهر السكون) أي : بعد الحذف فيما اتصل بها من (الألف) و(الواو) و(الياء) إذ وصل النون بها ربما أخفى السكون ، وقد تحذف هـٰذه النون ؛ لتوالي الأمثال ؛ نحو : ﴿ لَتُبۡلَوُنَّ ﴾ وحذفها لغير ذلك شاذ ، . . . .

نافع (. . **فالمحذوف منه** « **نون** » **الوقاية لا نون الرفع**) لحصول التكرار والاستثقال بها ؛ أي : بـ(نون) الوقاية ، وكانت أولىٰ بالحذف ، والثابتة نون الرفع التي هي علامة الإعراب ، والمحافظة عليها أولىٰ . اهـ « خضري » ، ويجوز إدغام (نون) الرفع في نون الوقاية ، كما هو في قراءة غير نافع .

(**وقوله** : « **ليظهر السكون** » **أي** : **بعد الحذف**) أي : بعد حذف النون للناصب (**فيما اتصل بها**) أي : علىٰ ما اتصل بها ؛ أي : بـ(نون) الرفع المحذوفة للناصب (**من الألف**) في نحو : لن يضربا ، (**والواو**) في نحو : لن يضربوا ، (**والياء**) في نحو : لن تضربي ، (**إذ وصل النون**) أي : نون الرفع (**بها**) أي : بهـٰذه الضمائر الثلاثة (**ربما أخفى السكون**) الظاهر عليها ، والأولىٰ أن يقال في قوله : (ليظهر السكون) أتىٰ به لتكميل البيت ، كما مر في شرحنا .

(**وقد تحذف هـٰذه النون**) أي : نون علامة الرفع بلا ناصب ولا جازم ، وجوباً مع نون التوكيد المشددة ، وجوازاً مع كثرة مع (نون) الوقاية (**لتوالي الأمثال**) مثال حذفها مع نون التوكيد (**نحو**) قوله : (﴿ لَتُبۡلَوُنَّ ﴾) **أصله** : تُبلُوُون بضم التاء ، والواو الأولىٰ ، علىٰ صيغة المبني للمفعول ، فوقعت الواو الأولىٰ متحركة بعد فتح اللام ، فقلبت ألفاً للقاعدة ، فصار تبلاون فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت الألف ؛ لتعذر تحريكها ، فصار تبلون ، ثم أدخل عليه (لام) القسم و(نون) التوكيد المشددة ، فصار لتبلونن ، وحذفت نون الإعراب ؛ لتوالي الأمثال ، فصار لتبلون ، فالتقىٰ ساكنان الواو والنون ، ومنع حذف الواو ؛ لكونها عمدة مع وجود دليل يدل عليها ، فحركت بالضم ؛ طلباً لإبقائها فصار لتبلون . اهـ « خضري » ، (**وحذفها**) أي : حذف (نون) علامة الرفع نثراً وشعراً (**لغير ذلك**) أي : لغير توالي الأمثال بلا ناصب ولا جازم (**شاذ**) أي : خارج عن قياس استعمالاتهم ، فلا يحتج به ، أما

والأصل فيها السكون ، وإنما حركت ؛ لالتقاء الساكنين ، فكسرت بعد الألف علىٰ أصله ، وفتحت بعد (الواو) و(الياء) طلباً للخفة ، وقيل : تشبيهاً للأول بالمثنىٰ ، والثاني بالجمع . وقوله : (لن تنطلقا) بـ(تاء) الخطاب ، والفرقدان : نجمان صغيران هما أول بنات نعش الصغرىٰ ، . . . .

نثراً . . فكقوله تعالىٰ في قراءة : ﴿ سِحۡرَانِ تَظَّـٰهَرَا ﴾ ، **أصله** : أنتما ساحران تظاهران ، فحذف المبتدأ ، وأدغمت (التاء) في (الظاء) ، وكما في الحديث الصحيح : « لا تدخلوا الجنة حتىٰ تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتىٰ تحابوا » ، فحذفت النون من (لا تدخلوا) و(لا تؤمنوا) وأما نظماً . . فكقول الشاعر : [من الرجز]

أبيت أسرىٰ وتبيتي تدلكي ... شعرك بالعنبر والمسك الذكي

بحذف النون من (تبيتي) .

(**والأصل فيها**) أي : في هـٰذه النون ؛ أي : نون علامة الرفع (**السكون**) لأنها حرف ، والأصل في الحرف البناء على السكون ، (**وإنما حركت**) مع ذلك (**لالتقاء الساكنين**) أي : فراراً من التقائهما مع الضمائر الثلاثة ، (**فكسرت بعد الألف**) في نحو : يضربان ؛ جرياً (**علىٰ أصله**) أي : علىٰ أصل التقاء الساكنين ؛ أي : علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، وهي الكسرة ، (**وفتحت**) هـٰذه النون (**بعد « الواو » و« الياء » طلباً للخفة**) مع ثقل التركيب ، (**وقيل :**) حركت بالكسرة (**تشبيهاً للأول**) أي : تشبيهاً لها فيه إذا وقعت بعد (الألف) (**بـ**) نون (**المثنىٰ** ، **و**) تشبيهاً لها فيما إذا وقعت بعد (الواو) ، وهو (**الثاني بـ**) نون (**الجمع**) أي : بنون جمع المذكر السالم ، وفراراً من توالي كسرتين بينهما (ياء) ساكنة في الثالث ؛ أي : فيما إذا وقعت بعد (الياء) نحو : تضربين .

(**وقوله**) أي : قول الناظم : أنتما (**لن تنطلقا**) مقروء (**بـ« تاء » الخطاب**) ، وقوله : (وفرقدا السماء . .) إلخ (**والفرقدان : نجمان صغيران هما أول بنات نعش الصغرىٰ**) التي كانت في غرب الجنوب ، وبنات نعش الكبرىٰ هي التي كانت في غرب الشمال ، وقال الكردي في « حاشيته على المنهج القويم على المقدمة الحضرمية » : والفرقدان : هما نجمان كبيران علىٰ يمين خط الاستواء ، هما أول بنات نعش

ويُشفي بفتح الياء وضمها ، والصَّدِي : الظمآن ، وقد مر أن هـٰذه الأمثلة ترفع بثبوت النون ، وسيأتي أنها تجزم بحذفها أيضاً .

الصغرىٰ ، الواقع في جانب الغرب من الجنوب ، فإنه يمين بالنظر إلى المتوجه إلى القبلة . اهـ كلامه فيه ، وقال الترمسي في « حاشيته » عليه : وبنات النعش الصغرىٰ : هي اسم لمجموع النجوم الكثيرة ، وفي « القاموس » : وبنات نعش الكبرىٰ سبعة ، أربعة منها نعش ، وثلاث نعش ، وكذا الصغرىٰ تنصرف نكرة لا معرفة ، الواحد ابن نعش ، وكذا جاء في الشعر بنو نعش ، واتفق سيبويه والفراء علىٰ ترك صرف (نعش) للعملية والتأنيث . اهـ « موهبة ذي الفضل على المنهج القويم » في الفقه الشافعية .

وقول الشارح : (نجمان صغيران) فيه نظر .

(**ويُشفي بفتح الياء**) من شفىٰ من باب (رمىٰ) (**وضمها**) من أشفى الرباعي ، (**والصَّدِي**) بفتح الصاد ، وكسر الدال : (**الظمآن**) أي : العطشان ، (**وقد مر**) في (باب جمع المؤنث السالم) (**أن هـٰذه الأمثلة ترفع بثبوت النون**) حيث قال هناك : (وحكمها : أنها ترفع بثبوت النون) ، (**وسيأتي**) قريباً في (باب الجوازم) (**أنها**) أي : أن هـٰذه الأمثلة (**تجزم بحذفها**) أي : بحذف النون (**أيضاً**) أي : كما أنها تنصب بحذف النون .

* * *

ولما فرغ الناظم من بيان نواصب المضارع أخذ يتكلم علىٰ جوازمه رحمه الله تعالىٰ فقال :

باب جوازم الفعل المضارع

وَيُجْـزَمُ ٱلْفِعْـلُ بِلَـمْ فِـي ٱلنَّفْـيِ ... وَٱلـلاَّمِ فِـي ٱلأَمْـرِ وَلاَ فِـي ٱلنَّهْـيِ
وَمِـنْ حُـرُوفِ ٱلْجَـزْمِ أَيْضـاً لَمَّـا ... وَمَـنْ يَـزِدْ فِيْهَـا يَقُـلْ أَلَمَّـا
تَقُـولُ لَـمْ يُسْمَـعْ كَـلاَمُ مَـنْ عَـذَلْ ... وَلاَ تُخَـاصِـمْ مَـنْ إِذَا قَـالَ فَعَـلْ
وَخَـالِـدٌ لَمَّـا يَـرِدْ مَـعْ مَـنْ وَرَدْ ... وَمَـنْ يَـوَدَّ فَلْيُـوَاصِـلْ مَـنْ يَـوَدّ

(باب جوازم الفعل المضارع)

قد مر في (باب الإعراب) أن إعراب الفعل رفع ونصب وجزم ، ولما فرغ من الأولين . . شرع في الثالث ، وخصه بترجمة ؛ لطول الكلام عليه ، لكن الأولىٰ أن يعبر بفصل ، كما عبر به « الموضح » تنكيتاً عليه ؛ لأن هـٰذا من جملة ما دخل في الباب السابق .

والجزم لغة : القطع ، **واصطلاحاً** : علىٰ أن الإعراب لفظي : نفس السكون ونفس ما ناب منابه ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص ، علامته : السكون أو ما ناب منابه ، وسميت هـٰذه الكلمات الآتية حروف الجزم ؛ باعتبار عملها ؛ لأنها تحذف من الفعل حركة أو حرفاً ، والجوازم : جمع جازم بمعنىٰ لفظ جازم ، أو جمع جازمة بمعنىٰ كلمة جازمة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(ويجـزم الفعـل بلـم فـي النفـي ... والـلام فـي الأمـر ولا فـي النهـي
ومـن حـروف الجـزم أيضـاً لمـا ... ومـن يـزد فيهـا يقـل ألمـا
تقـول لـم يسمـع كـلام مـن عـذل ... ولا تخـاصـم مـن إذا قـال فعـل
وخـالـد لمـا يـرد مـع مـن ورد ... ومـن يـود فليـواصـل مـن يـود)

أي : (**ويُجزَم**) بالبناء للمفعول (**الفعل**) المضارع بالسكون ، أو بحذف حرف إذا دخل عليه أحد هـٰذه الأحرف الأربعة ، فيجزم (**بـ« لم »**) المستعملة (**في النفي**) وهـٰذا قيد لا مفهوم له ، فهي حرف موضوع لجزم المضارع ونفيه وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ويتصل بها همزة الاستفهام

. . . .

التقريري نحو قوله تعالىٰ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، (و) يُجزم المضارع أيضاً بـ (**اللام**) المستعملة (**في الأمر**) أي : في الطلب من الغائب ، والمراد بها : اللام الموضوعة لطلب الفعل ، أمراً كان الطلب ، وهو الطلب من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ أو دعاء ، وهو الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ، أو التماساً ، وهو طلب المساوي من المساوي ؛ كقولك لمساويك : لتفعل كذا ، كما قال عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلمه » في المنطق :

[من الرجز]

أمـر مـع استعـلا وعكسـه دعـا   وفـي التسـاوي فـالتمـاس وقعـا

وقد تستعمل في غير الطلب ؛ كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ أي : فيمد له ، أو التهديد ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ ، وهـٰذه (اللام) محركة بالكسر ، وإنما حركت ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ؛ ولذا إذا سبقتها (الفاء) أو (الواو) . . سكنت ؛ نحو : ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ﴾ ، وكانت الحركة كسرة ؛ للفرق بينها وبين (لام) القسم ، وحملاً لها علىٰ (لام) الجر ؛ لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء ، والشيء يحمل علىٰ مقابله . اهـ « خضري » ، والالتباس حينئذ بينها وبين (لام) الجر يندفع بالمقام ؛ لأن هـٰذه لا تدخل إلا على الفعل ، وتلك إلا على الاسم . اهـ « نزهة » ، وسليم تفتحها كـ(لام) الابتداء .

(و) يجزم المضارع أيضاً بـ(لا) المستعملة (**في النهي**) وطلب الترك ، سواء كان نهياً ، وهو طلب الكف عن الفعل طلباً جازماً من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ﴾ ، أو دعاء ، وهو طلب الكف عن الفعل من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ، وخرج بـ(لا) المفيدة بما ذكر (لا) النافية و(لا) الزائدة ؛ لأن الأولىٰ لا تعمل إلا في الأسماء ، والثانية ليس لها عمل أصلاً ؛ أي : في الأسماء ولا في الأفعال ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ .

. . . .

(**ومن حروف الجزم**) للمضارع (**أيضاً**) أي : كما كانت السابقة من حروف الجزم (**لما**) النافية ؛ أي : الموضوعة لنفي المضارع ، وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ ، وهي مركبة عند الجمهور من (لم) و(ما) ، وقيل : هي بسيطة .

وهي أعني : (لما) تشارك (لم) في ستة أمور : في الحرفية والنفي والقلب والجزم والاختصاص بالمضارع واتصال همزة الاستفهام .

وتفارقها في خمسة أمور : **الأول** : أن (لما) لا تقترن بأداة الشرط ، فلا يقال : إن لما يقم أقم بخلاف (لم) ، **الثاني** : أن منفي (لما) مستمر النفي إلىٰ زمن التكلم بخلاف (لم) ، **الثالث** : أن منفي (لما) لا يكون إلا قريباً من الحال بخلاف (لم) ، [**الرابع** : إن منفي (لما) متوقع ثبوته بخلاف منفي (لم)] ، **والخامس** : أن منفي (لما) جائز الحذف لدليل اختياراً ، تقول : قاربت المدينة ولما ؛ أي : ولما أدخلها بخلاف (لم) .

وقيدنا (لما) بالنافية ؛ لإخراج الرابطة ، وهي الرابطة وجود مضمون الجواب بوجود مضمون الشرط ، وتختص بالماضي ، فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين ، وهي من أدوات الشرط الغير الجازمة ، قيل : هي حرف شرط ، وقيل : ظرف بمعنىٰ (إذ) مضافة لشرطها ، ولإخراج (لما) الإيجابية أيضاً ، وهي التي بمعنىٰ (إلا) ، فتختص بالجمل الاسمية ؛ نحو : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، وبالماضي لفظاً لا معنىٰ ؛ نحو : أقسمت عليك لما فعلت كذا ؛ أي : إلا فعلت كذا ، فلا تدخل على المضارع أصلاً ، ويتصل بها همزة الاستفهام التقريري ؛ نحو : ألما أحسن إليك ؛ ولذلك قال الناظم :

(**ومن يزد**) الهمزة (**فيها**) أي : في (لما) ، وكذا في (لم) كما مر (. . **يقل**) فيها (**ألما**) بزيادة الهمزة عليها ، وكذا يقول في (لم) : ألم ، و(**تقول**) أيها النحوي في مثال (لم) : (**لم يُسْمَع**) بصيغة المجهول ، وفي بعض النسخ : (لم أسمع) بالهمزة ، وفي بعضها : (لم تسمع) بالتاء ؛ أي : لم يسمع ، ولم يقبل

الجازم قسمان : قسم يجزم فعلاً واحداً ، وقسم يجزم فعلين ، وبدأ بالأول ، فقال : (ويجزم الفعل بـ« لم » في النفي . . .) إلخ ؛ أي : ويجزم المضارع بالسكون ، أو بحذف حرف إذا دخل عليه أحد هـٰذه . . . .

(**كلام من عذل**) ولام غيره على الحق وعيبه في فعله ؛ أي : لا تسمع كلامه ولا تتركه ؛ لأجل لومه .

(**و**) تقول في مثال (لا) الناهية : (**لا تخاصم**) ولا تنازع (**من إذا قال**) وأوعد شيئاً من المكاره (. . **فعل**) ذلك الوعيد ، ونفذه عليك ؛ أي : إذا قال في خصامه : لأفعلن بك كذا . . فعل ما قاله ، والمراد به : أرباب الشوكة والولاية (**و**) تقول في مثال (لما) : (**خالد لما يرد**) الماء للشرب (**مع من ورد**) ه لذلك من الورود ، وهو حضور الماء للشرب أو للسقي (**و**) تقول في مثال (لام) الأمر : (**من يَوَد**) بفتح الياء والواو ، من الود بمعنى المحبة ، و(من) شرطية ؛ أي : ومن يود ويحب أحداً من أصدقائه (. . **فليواصل**) أي : فليعط صلة وجائزة لـ(**من يود**)ه ويحبه ؛ لأن المواصلة علامة علىٰ وُدِّه وحبه إياه ، و(يود) هنا أيضاً من الود بمعنى الحب ، و(من) هنا موصولة ، فهـٰذه الأدوات الأربعة تجزم فعلاً واحداً ، كما تقدم ، وأمثلتها ظاهرة من النظم ، ويكون جزم المضارع الصحيح الآخر بالسكون الظاهر في آخره إن لم يلِهِ ساكنٌ كلام التعريف ، وإلا . . كسر آخره على القاعدة في حركة التخلص من التقاء الساكنين ، كما سيأتي في كلام الناظم . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**الجازم**) من حيث هو لا بقيد كونه يجزم فعلاً واحداً أو فعلين ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، ولا بقيد كونه اسماً أو حرفاً (**قسمان**) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء :

(**قسم**) منهما : (**يجزم فعلاً واحداً**) علىٰ طريق الأصالة ، وإلا . . فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل . اهـ « خضري » ، لعدم دلالته على الشرط والجزاء .

(**وقسم : يجزم فعلين**) لذلك ، (**وبدأ بالأول**) منهما ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً ؛ لقلة الكلام عليه (**فقال : ويجزم الفعل بـ« لم » في النفي** . . **إلخ** ؛ أي : **ويجزم المضارع بالسكون**) أصالة ، (**أو بحذف حرف**) نيابة (**إذا دخل عليه أحد هـٰذه**

الأحرف الأربعة . فأما (لم) : فهي حرف جزم ؛ لنفي المضارع ، وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ، ويتصل بها همزة الاستفهام ؛ نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ . وأما (لما) : فالمراد بها هنا النافية ، لا الرابطة ولا الإيجابية ،

الأحرف الأربعة) المذكورة في النظم ، فجعلها أربعة ؛ باعتبار لفظها ، وأن (ألم) أصلها : لم ، وأن (ألما) أصلها : لما ، زيدت عليها همزة الاستفهام ، ومنهم من جعلها ستة ، كما في « الآجرومية » باعتبار أن (ألم) و(ألما) قسمان ، ومنهم من جعلها ثمانية ؛ باعتبار جعل (لا) في النهي قسماً ، وفي الدعاء قسماً آخر ، وجعل (لام) الأمر قسماً ، و(لام) الدعاء قسماً آخر .

(**فأما « لم » : فهي حرف جزم ؛ لنفي المضارع ، وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو** : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾) ، قوله : (وقلب معناه إلى المضي) **ومعنىٰ هٰذا الكلام** : أن الفعل قبل دخول (لم) عليه كان مضارعاً محتملاً للحال والاستقبال ، فلما دخلت (لم) عليه . . غيرته وصيرته يدل على الماضي ، ولفظ المضارع باقٍ علىٰ ما كان عليه قبل (لم) قاله المبرد ، وقيل : إن أصل الفعل قبل دخول (لم) ماض لفظاً ومعنىٰ ، فلما دخلت عليه (لم) . . غيرت الفعل ، وقلبته مضارعاً ، وأبقت المعنىٰ علىٰ حاله ، قاله سيبويه ؛ لأن : لم يقم زيد عنده في رد قول من قال : قام زيد ، والمشهور الأول ، **وجهه** : أن قلب المعنىٰ أولىٰ من قلب اللفظ ، ورجح أبو حيان تبعاً لأصحابه قولَ سيبويه ، فانظره في « يس على الألفية » اهـ « حمدون » ، (**ويتصل بها**) أي : بـ(لم) (**همزة الاستفهام**) التقريري (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : (﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ .

(**وأما « لما » : فالمراد بها هنا**) أي : في باب الجوازم (**النافية**) للمضارع الجازمة له ؛ نحو : لما يقم زيد ، (**لا الرابطة**) لوجود مضمون الجواب بوجود مضمون فعل الشرط ؛ لأنها لا يليها إلا ماض لفظاً ومعنىٰ ، وتسمىٰ هٰذه أيضاً الحينية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ ﴾ ، (**ولا الإيجابية**) وهي التي بمعنىٰ (إلا) ، فتختص بالجمل الاسمية ؛ نحو : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ في قراءة من خفف النون ،

وهي مركبة من (لم) و(ما) ، ويقال فيها : حرف جزم ، لنفي المضارع ، وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ ، فهي تشارك (لم) في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي والجزم والقلب إلى المضي ، وتشاركها أيضاً في جواز دخول همزة الاستفهام عليها ، وتنفرد عنها باتصال نفي منفيها وبتوقعه ؛ نحو : ﴿ لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ ، ومن ثم امتنع أن يقال : لما يجتمع الضدان ، . . . .

وشدد الميم ، أو بالماضي لفظاً لا معنىٰ ؛ نحو قولهم : أنشدك الله لما فعلت كذا ؛ أي : ما أسألك إلا فعله ، فلا يدخلان على المضارع ، (**وهي**) أي : (لما) النافية (**مركبة من « لم » و« ما »**) الزائدة علىٰ رأي الجمهور ، وقيل : بسيطة ، (**ويقال فيها**) أي : في (لما) النافية ؛ أي : في تطبيق إعرابها إعراباً تطبيقياً : (**حرف جزم**) لجزمها المضارع موضوعة (**لنفي**) معنى (**المضارع وقلب معناه**) أي : معنى المضارع من الحال والاستقبال (**إلى المضي ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾) أي : لم يفعل ما أمره به ربه في الزمن الماضي ، ولكن فعله في المستقبل يتوقع ، (**فهي**) أي : (لما) النافية (**تشارك « لم »**) المذكورة قبلها (**في**) ستة أمور : (**الحرفية**) أي : في كونها حرفاً ، (**و**) في (**الاختصاص بالمضارع ، و**) في (**النفي والجزم والقلب**) لمعنى المضارع (**إلى المضي ، وتشاركها**) أي : تشارك (لما) لـ(لم) (**أيضاً**) أي : كما شاركتها في الخمسة المذكورة (**في جواز دخول همزة الاستفهام**) التقريري (**عليها**) أي : علىٰ (لما) كما دخلت علىٰ (لم) .

(**وتنفرد**) لما (**عنها**) أي : عن (لم) في خمسة أمور : تنفرد عنها (**باتصال نفي منفيها**) إلى الحال ؛ يعني : أن منفي (لما) لا يكون إلا قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي (لم) ، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز : لما يكن زيد في العام الماضي مقيماً ؛ لعدم اتصال نفيها إلىٰ زمن التكلم ، (**و**) تنفرد أيضاً (**بتوقعه**) أي : بتوقع وقوع منفيها في المستقبل (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾) لأن المعنىٰ ما ذاقوا العذاب في الماضي ، واستمر نفيه إلىٰ زمن الحال ، ولكن ثبوته يتوقع ؛ لأنهم سيذوقونه في الآخرة . اهـ « كردي » ، (**ومن ثم**) أي : ومن أجل توقع وقوع منفيها . (**امتنع أن يقال : لما يجتمع الضدان**) لأنه لا يتوقع

وبجواز حذفه ؛ نحو : قاربت البلد ولما ؛ أي : ولما أدخلها ، وتنفرد (لم) عنها بمصاحبة أداة الشرط ؛ نحو : إن لم ولو لم ، وبجواز انقطاع نفي منفيها ؛ نحو : ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ ، ومن ثم جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع : لما يكن ثم كان . وأما (لام) الأمر : فهي موضوعة لأمر الغائب ، ولامها . . . .

اجتماعهما ، (و) تنفرد (لما) أيضاً (**بجواز حذفه**) أي : حذف منفيها ؛ لدليل اختياراً (**نحو : قاربت البلد ولما ؛ أي : ولما أدخلها**) ولا يجوز ذلك في (لم) إلا لضرورة ؛ كقوله : [من الكامل]

احفظ وديعتك التي استودعتها *** يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

(**وتنفرد « لم » عنها**) أي : عن (لما) (**بمصاحبة أداة الشرط**) أي : بجواز مصاحبتها أداة الشرط (**نحو : إن لم**) يقم زيد . . أقم ، (**ولو لم**) يكرمني زيد . . أكرمته ، فلا تقول في (لما) : إن لما يضرب ، ومن لما يضرب ، كما تقول : **إن لم** يضرب ، ومن لم يضرب ، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله . اهـ « ملا جامي » ، (و) تنفرد (لم) أيضاً (**بجواز انقطاع نفي منفيها ؛ نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾) ، أي : ثم كان ، (**ومن ثم**) أي : ومن أجل جواز انقطاع نفي منفيها (**جاز**) أن يقال : (**لم يكن**) زيد قائماً ، (**ثم**) يقال : (**كان**) قائماً ، (**وامتنع**) أن يقال : (**لما يكن**) زيد قائماً ، (**ثم**) يقال : (**كان**) قائماً .

(**وأما « لام » الأمر**) أي : مسمىٰ (لام) الأمر ، وهو (ل) لأنه الجازم لا أن الاسم هو الجازم ، كما هو ظاهر عبارته ، وقد يقال : إن كل حكم ورد علىٰ لفظ فهو وارد علىٰ مسماه إلا لقرينة ، والمراد بها : (اللام) الموضوعة لطلب الفعل أمراً كان ذلك الطلب ؛ نحو : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ ، أو دعاء ؛ نحو : ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ ، أو التماساً ؛ كقولك لمساويك : لتفعل كذا ، أو استعملت في غير ذلك ؛ كالإخبار والتهديد ، كما مر في « لب اللباب » : (**فهي موضوعة لأمر الغائب**) وإن استعملت في غيره ؛ كالإخبار في قوله : ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ أي : فيمد له الرحمـٰن ، والتهديد ؛ نحو : ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ أي : فيؤمن فيكفر ، (**ولامها**) والصواب : (ولامه) أي : لام الأمر بتذكير الضمير ، إلا إن قلنا : إن الضمير عائد

مكسورة ؛ نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ ، فإن تقدم عليها (فاء) أو (واو) . . سكنت على المختار ؛ نحو : ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ ، ﴿ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ، ومثلها (لام) الدعاء ؛ نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ . وأما (لا) الناهية : فنحو : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ ﴾ ، ومثلها أيضاً (لا) الدعائية ؛ نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تُحَمِّلْنَا ﴾ ، . . . . . .

إلى الاسم ؛ أي : لام الأمر (**مكسورة**) حملاً لها علىٰ (لام) الجر ؛ لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء ، والشيء يحمل علىٰ مقابله ، وسليم تفتحها كـ(لام) الابتداء ، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر ، وتحريكها بعد (ثم) أجود ، كما قال الشارح (**نحو** : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ ، **فإن تقدم عليها**) أي : علىٰ (لام) الأمر (« **فاء** » **أو** « **واو** » . . **سكنت علىٰ**) القول (**المختار**) الراجح (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ ، ﴿ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ، **ومثلها**) أي : مثل (لام) الأمر في كونها جازمة مكسورة أيضاً ؛ أي : كما أن (لام) الأمر جازمة مكسورة («**لام**» **الدعاء**) أي : (لام) تدل على الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، ولفظة (أيضاً) مقدمة علىٰ محلها ، بل الأولىٰ إسقاطها ؛ لأنه لا حاجة إليها ؛ لأن معناها معلوم من لفظ المثل مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

وأما « **لا** » **الناهية**) فيه إسناد النهي إليها مجازاً ؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها . اهـ « أبو النجا » ، أي : وأما (لا) الموضوعة لتستعمل في النهي ، وهو طلب الكف من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، قيدها بالناهية لإخراج الزائدة والنافية : (فـ)مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾) ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ﴾ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ ، (**ومثلها**) أي : ومثل (لام) الأمر في الجزم بها (**أيضاً**) أي : كما أن (لا) الناهية مثلها (« **لا** » **الدعائية**) ، فكلمة (أيضاً) مقدمة علىٰ موضعها أيضاً ؛ أي : لا المستعملة في الدعاء ، وهو طلب الكف من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ؛ مثالها (**نحو**) قوله : (﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ ﴾ إِصْرًا﴾ ، (﴿ وَلَا تُحَمِّلْنَا) مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ ، وإن كان النهي ممن هو مساوٍ لك . . قيل له : التماس ؛

وأفهم قوله : (في الأمر وفي النهي) أنهما قد يأتيان لغير ذلك . فهٰذه الأحرف الأربعة تجزم فعلاً واحداً كما تقدم ، وأمثلتها في النظم ظاهرة ، والمراد بـ(من إذا قال فعل) : أرباب الشوكة والولاية .

وَإِنْ تَـــــــلَاهُ أَلِــــــفٌ وَلَامُ   فَلَيْــسَ غَيْــرُ ٱلْكَسْــرِ وَٱلسَّــلَامُ
تَقُــــولُ لاَ تَنْتَهِــــرِ ٱلْمِسْكِينَــــا   وَمِثْلُــهُ لَــمْ يَكُــنِ ٱلَّــذِينَــا

نحو قوله تعالىٰ : ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ لأن القائل ذلك هو هارون عليه السلام ، يخاطب أخاه موسىٰ عليه السلام ، وهو مساوٍ له ، وكل ما قيل في الأمر . . يقال في النهي ؛ لأن الطلب إما : طلب الفعل ، أو طلب الترك ، كما مر عن « السلم » اهـ « حمدون » .

(**وأفهم قوله**) أي : قول الناظم : واللام (**في الأمر و**) لا (**في النهي أنهما**) أي : أن (اللام) و(لا) (**قد يأتيان لغير ذلك**) أي : لغير الأمر والنهي ؛ كالإخبار في اللام نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ أي : فيمد له ، والتهديد ؛ نحو : ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ وكالتهديد في (لا) كقولك لعبدك : لا تطعني ؛ فإنها فيه للتهديد للعبد . اهـ « أبو النجا » بتصرف وزيادة .

(**فهٰذه الأحرف الأربعة تجزم فعلاً واحداً**) لعدم دلالتها على الشرط والتعليق (**كما تقدم**) في أول الباب ، وهٰذا بطريق الأصالة ، وإلا . . فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل كما مر ، (**وأمثلتها**) أي : وأمثلة هٰذه الأربعة مذكورة (**في النظم ظاهرة**) أي : واضحة لا تحتاج إلىٰ شرحها ، (**والمراد**) أي : ومراد الناظم (**بـ**) قوله : (**من إذا قال**) شيئاً من التهديد (. . **فعل**) ذلك الشيء الذي هدد به : (**أرباب الشوكة**) والقوة والغلبة ، (**والولاية**) والسيطرة والسلطة ؛ كالأمراء والسلاطين والولاة .

واعلم : أن جزم المضارع الصحيح الآخر بهٰذه الأدوات وغيرها يكون بالسكون الظاهر في آخره إن لم يله ساكن ؛ كـ(لام) التعريف ، وإلا . . كسر آخره على القاعدة في حركة التخلص من التقاء الساكنين ، كما ذكره بقوله رحمه الله تعالىٰ :

(وإن تــــلاه ألـــــف ولام   فليــس غيــر الكســر والســلام
تقـــول لا تنتهـــر المسكينـــا   ومثلــه لــم يكــن الــذينــا)

أي: وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون ساكن؛ كـ(لام) التعريف.. كسر آخره وجوباً؛ لالتقاء الساكنين كما مثل؛ جرياً على القاعدة، ويكون السكون مقدراً في آخره، ....

أي: (**وإن تلاه**) أي: وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون، وهو الصحيح الآخر؛ أي: تلاه ولحقه، وذكر بعده (**ألف ولام**) أي: كلمة (أل) سواء كانت معرفة أم لا (.. **فليس غير الكسر**) أي: ليس غير كسر آخر المضارع المذكور جائزاً فيه، بل يكسر آخره وجوباً؛ لالتقاء الساكنين؛ أي: فراراً من التقاء الساكنين اللذين هما لام (أل)، وآخر المضارع المجزوم بالسكون؛ لأن همزة (أل) تحذف عند الدرج، ويكون السكون مقدراً في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وقوله: (**والسلام**) مبتدأ حذف خبره جوازاً، والتقدير: والسلام؛ أي: والسلامة من الخطإ واللحن مستحق لمن اتبع الصواب، والقواعد النحوية والصرفية في نطقه، أو السلام والتحية من الله علىٰ من اتبع الهدىٰ، والجملة إما: إخبارية أو دعائية، وغرض الناظم في الإتيان به: تكميل البيت.

(**تقول**) في مثال كسره (**لا تنتهِرِ المسكينا**) بألف الإطلاق؛ أي: لا تزجره ولا تطرده؛ لمسكنته، بكسر راء (تنتهر) لالتقاء الساكنين، (**ومثله**) أي: ومثل هٰذا المثال في تحرك آخره بالكسر قوله تعالىٰ: (**لم يكن الذينا**) كفروا من أهل الكتاب، بألف الإطلاق أيضاً، بكسر نون يكن بحركة التخلص، وأصل (يكن): يكون مضارع (كان)، حذفت ضمة النون للجازم، فالتقى الواو والنون، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حركت النون بالكسر لالتقائها مع (أل) الساكنة.

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين: (**أي: وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون ساكن**) أي: تبعه ولحقه، واتصل به (**كـ« لام » التعريف.. كسر آخره**) أي: آخر **المضارع** المجزوم (**وجوباً**) أي: حرك آخره بالكسر (لِـ) أنه الأصل في حركة التخلص من (**التقاء الساكنين**) لأنه ضد السكون، وذلك (**كما مثل**) أي: كالمثال الذي مثله الناظم، وقوله: (**جرياً على القاعدة**) والاصطلاح المشهور بينهم من أنه إذا التقىٰ واجتمع ساكنان.. حرك أولهما بالكسر علة لقوله: (كسر آخره)، (**ويكون السكون**) عند تطبيق إعرابه (**مقدراً في آخره**) أي: في آخر

منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص . وقوله : (لم يكن الذينا) أصله : يكون ، حذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين .

وَإِنْ تَـــرَ ٱلْمُعْتَـــلَّ فِيهَـــا رِدْفَـــا أَوْ آخِـــرَ ٱلْفِعْـــلِ فَسِمْـــهُ ٱلْحَـــذْفَـــا
تَقُـــولُ لاَ تَـــأْسَ وَلاَ تُـــؤْذِ وَلاَ تَقُـلْ بِـلاَ عِلْـمٍ وَلاَ تَحْـسُ ٱلطِّـلاَ
وَأَنْـتَ يَـا زَيْـدُ فَـلاَ تَهْـوَ ٱلْمُنَـا وَلاَ تَبِـعْ إِلاَّ بِنَقْـدٍ فِـي مِنَـىٰ

المضارع ، (**منع من ظهوره**) أي : من ظهور السكون على الآخر (**اشتغال المحل**) أي : محل السكون وهو الآخر ؛ أي : كونه مشغولاً (**بحركة التخلص**) من الساكنين ، وهي الكسرة .

(**وقوله**) أي : قول الناظم : (« **لم يكن الذينا** » **أصله : يكون ، حذفت الضمة**) التي على النون (**للجازم**) أي : إظهاراً لأثره ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما النون (**والواو**) ، ثم حذفت الواو (**لـ**) لتخلص من (**التقاء الساكنين**) لبقاء دالها ، فصار يكن بوزن يفل .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ مسألتين : **إحداهما** : أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط . . يحذف وسطه ؛ لالتقاء الساكنين عند دخول الجازم عليه ؛ نحو : لا تقل ولا تبع ولا تخف ، **والثانية** : أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع . . فاحذفه للجازم ؛ نحو : لم يدع ولم يرم ولم يخش ، فقال :

(وإن تـــر المعتـــل فيهـــا ردفـــا أو آخـــر الفعـــل فسمـــه الحـــذفـــا
تقـــول لا تـــأس ولا تـــؤذ ولا تقـــل بـــلا علـــم ولا تحـــس الطـــلا
وأنـــت يـــا زيـــد فـــلا تهـــو المنـــا ولا تبـــع إلا بنقـــد فـــي منـــىٰ)

(**وإن تر**) أي : وإن تجد أيها السائل (**المعتل**) أي : حرف العلة ؛ أي : الحرف الذي يوصف بالاعتلال والانقلاب (**فيها**) أي : في الأفعال (**ردفا**) أي : وسطاً واقعاً قبل الآخر ؛ بأن وقع عين الكلمة قبل الآخر ، كالرديف الذي يركب خلف الراكب ووراءه ؛ أي : وإن تر حرف العلة ردفاً ووسطاً في الأفعال ؛ بأن كان عين الكلمة واواً أو ياءً أو ألفاً . . فأوله الحذف ، وأعطه إياه ؛ لالتقاء الساكنين مع الآخر المجزوم ؛ نحو : لا تقل ولا تبع ولا تخف ، أصلها : تقول وتبيع وتخاف ، فدخل عليها

. . . .

الجازم ، فحذفت الضمة للجازم ، ثم حرف العلة ؛ لالتقاء الساكنين .

وفي كلام المصنف تقديم وتأخير ، والأصل : وإن تر الردف والوسط فيها معتلاً . . فاحذف ذلك الردف ؛ لالتقاء الساكنين ، وعبارة اليمني هنا : أي : وإن تجد حرفاً من حروف العلة ردفاً ووسطاً وعيناً للفعل المجزوم ، أو وجدته آخراً له . . فاطلب له الحذف ؛ أي : فاحذفه ؛ لالتقاء الساكنين مع الآخر المجزوم ، والمراد بالردف : ما قبل الآخر ، مأخوذ من ردف الراكب إذا ركب خلفه علىٰ دابة واحدة ، وإنما قال : ردفاً ؛ ليدل على الوسط . اهـ (منه) .

والمعنىٰ : أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان ردفه ووسطه وعينه حرفاً من حروف العلة ، وجزم بالسكون ؛ لدخول الجازم عليه . . فسمه الحذف ؛ أي : فاجعل الحذف علامة له ؛ لالتقاء الساكنين مع الآخر المجزوم .

(**أو**) تر (**آخر الفعل**) حرف علة (. . **فسمه**) أي : فسم آخر الفعل وعَلِّمْهُ (**الحذفا**) أي : اجعل الحذف سِمةً وعلامةً علىٰ جزمه عند دخول الجازم عليه ، وقوله : (فسمه) بضم السين مع السوم بمعنى الطلب ، أو بكسرها من السمة بمعنى العلامة ؛ أي : إذا كان آخر المضارع حرف علة . . فاحذفه للجازم ، واجعل حذفه علامة للجزم ، ومثل الناظم للردف بقوله : (لا تقل) و(لا تبع) ومثلهما : لا تخف ، ومثل للآخر بقوله : (لا تأس ولا تؤذ) و(لا تحس) و(لا تهو) ، فهـٰذه الأفعال الأربعة مجزومة بحذف آخرها ؛ لضعف حرف العلة بسكونها ، فسلط الجازم عليها ؛ لكونه لم يجد غيرها .

(**تقول**) في مثال المعتل الآخر بالألف : (**لا تأس**) أي : لا تحزن علىٰ ما فات ، (**و**) تقول في مثال المعتل الآخر بالياء : (**لا تؤذ**) أحداً من خلق الله تعالىٰ ، (**و**) تقول في مثال المعتل العين والوسط بالواو : (**لا تقل**) شيئاً من العلوم (**بلا علم**) ولا معرفة إفتاءً وتدريساً ، (**و**) تقول في مثال المعتل الآخر بالواو : (**لا تحس الطلا**) أي : لا تشرب الخمر ، و(الطِّلا) بكسر الطاء ، وحذف الهمزة ؛ لضرورة الروي ، وفي « المختار » : الطلاء : ما طبخ من عصير العنب حتىٰ ذهب ثلثاه ،

أشار إلىٰ مسألتين : **إحداهما** : أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط ؛ بأن كان حرف العلة قبل آخره ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (ردفا) من ردف الراكب ، وجزم بالسكون ؛ لدخول الجازم . . فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط ؛ أي : احذفه ؛ لأنه يلتقي حينئذ ساكنان ، وهما سكون الآخر للجازم ، وسكون الردف ، أو . . . . .

وبعض العرب يسمي الخمر الطلاء ، يريد بذلك تحسين اسمها ، لا أنها الطلا بعينها ، (و) تقول أيضاً في مثال المعتل بالألف : (**أنت يا زيد فلا تهوَ المنا**) أي : لا تحب الأماني الكاذبة ؛ لأنه من هَوِيَ من باب (رضي) إذا أحب ، وأما هوىٰ من باب (رمىٰ) . . فهو بمعنىٰ سقط من علو إلىٰ سفل ، كما في « المختار » ، والمُنا ـ بضم الميم ـ : جمع منية ، كمدىٰ جمع مدية ، ويجمع على الأماني ، وفي الحديث : « الكيس من دان نفسه ، وعمل لما بعد الموت ، والأحمق من أتبع نفسه هواها ، وتمنىٰ على الله » اهـ « تحفة » ، وفي بعض النسخ بدل هـٰذا الشطر : (وأنت يا زيد فلا تزدد عنا) أي : فلا تزدد عناءً . وتعباً لنفسك ، وليس فيه تمثيل لشيء مما في المقام ، والأُولىٰ أَوْلىٰ ؛ فإن فيها تمثيلاً للمعتل بالألف ، (و) تقول في مثال المعتل الوسط بالياء : (**لا تبع**) بضاعتك (**إلا بنقد**) أي : إلا بثمن حال لا بمؤجل (**في**) أيام (**منىٰ**) اسم موضع معروف بمكة ؛ لأن أهل الموسم أكثرهم حجاج مسافرون ، فيضيع مالك إذا بعته بمؤجل ، ولقد أجاد فيما قاله من الأمثلة لما فيها من العظة . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**أشار**) الناظم بهـٰذه الأبيات (**إلىٰ مسألتين**) :

(**إحداهما** : **أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط**) والعين (**بأن كان حرف العلة قبل آخره ، وهـٰذا**) أي : كونه معتل الوسط (**معنىٰ قوله**) أي : قول الناظم : (**ردفا**) مأخوذ (**من ردف الراكب**) إذا ركب خلفه علىٰ دابة واحدة ، وقوله : (**وجزم بالسكون**) معطوف علىٰ قوله : (إذا كان) (**لدخول الجازم**) عليه (. . **فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط** ؛ **أي** : **احذفه** ؛ **لأنه يلتقي حينئذ**) أي : حين إذ جزم (**ساكنان ، وهما سكون الآخر للجازم ، وسكون الردف ، أو**) المعنى

اجعل الحذف سِمةً له ، فقوله : (فسُمه الحذفا) بضم السين أو كسرها ، من السوم أو السمة ، وقد مثل للردف بقوله : (لا تقل) و(لا تبع) أصلهما : تقول وتبيع ، حذفت الضمة ، ثم حرف العلة لما تقدم ، ومثلهما : لا تخف . **الثانية** : أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع . . فاحذفه للجازم ، واجعل حذفه علامة للجزم ، وقد مثل لذلك رحمه الله تعالىٰ بقوله : (لا تأس) أي : لا تحزن علىٰ ما فات ، و(لا تؤذ) أي : أحداً من خلق الله ، و(لا تحس . . . .

(**اجعل الحذف سِمة**) وعلامة (**له ، فقوله** : « **فسِمه الحذفا** » **بضم السين**) من السوم من سام بوزن (قال) ، (**أو**) بـ(**كسرها**) أي : بكسر السين من السمة من (وَسَم) كوعد بمعنىٰ علم على الشيء ، كما قال الشارح ، (**من السوم**) راجع إلى الضم ، (**أو**) من (**السمة**) راجع إلى الكسر ، فعلى الأول أجوف واوي ، وعلى الثاني مثال واوي ، كما هو معروف من محله .

(**وقد مثل**) الناظم (**للردف**) أي : لمعتل الردف والعين (**بقوله** : « **لا تقل** ») بلا علم ، (**و**) بقوله : (**لا تبع**) إلا بنقد في منىٰ ، (**أصلهما**) قبل دخول الجازم : (**تقول وتبيع**) ، فدخل عليهما الجازم ، فـ(**حذفت الضمة**) أي : ضم آخرهما للجازم ، (**ثم**) حذف (**حرف العلة**) الذي هو عين الكلمة (**لما تقدم**) أي : لالتقاء الساكنين ، فصارا لا تقل ولا تبع ، (**ومثلهما**) أي : ومثل (لا تقل) و(لا تبع) في الإعلال المذكور : (**لا تخف**) أصله : تخاف ، فدخل عليه الجازم ، فحذف ضم الآخر للجازم ، فالتقىٰ ساكنان ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين .

المسألة(الثانية) من المسألتين : (**أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع . . فاحذفه للجازم**) علامة علىٰ جزمه نيابةً عن السكون كما قاله ، (**واجعل حذفه**) أي : حذف حرف العلة (**علامة للجزم**) أي : أمارة علىٰ جزمه (**وقد مثل لذلك**) الناظم (**رحمه الله تعالىٰ**) أي : لحذف حرف العلة للجازم (**بقوله** : « **لا تأس** » **أي** : **لا تحزن علىٰ ما فاتـ**)ك ، ولم تدركه ، وهو معتل بالألف ، يقال : أسىٰ علىٰ ميته يأسىٰ من باب (سعىٰ يسعىٰ) ، (**و**) بقوله : (« **لا تؤذ** » **أي** : **أحداً من خلق الله**) وهو معتل بالياء ، يقال : أذىٰ يؤذي من باب (رمىٰ) ، (**و**) بقوله : (« **لا تحسُ**

الطِّلا) بكسر الطاء ؛ أي : لا تشرب الخمر ، و(لا تهو المنا) أي : لا تحب الأماني الكاذبة . ولقد صدق الناظم فيما قال رحمه الله تعالىٰ ، فهٰذه الأفعال الأربعة مجزومة بحذف آخرها ، وكون حرف العلة يحذف للجازم هو المشهور ، وأما قوله :

ألــم يــأتيــك والأنبــاء تنمــي بمــا لاقــت لبــون بنــي زيــاد

فضرورة ....

الطِّلاء » بكسر الطاء ؛ أي : **لا تشرب الخمر**) وهو بضم السين ، يقال : حسا الخمر أو السويق يحسو من باب (دعا) إذا شرب دفعة، وفي «التحفة»: والطلاء خمرة مطبوخة ونحوها، شربها جرعات ، (و) بقوله: (« **لا تهو المنا** » **أي: لا تحب الأماني الكاذبة**) فهو مثال للمعتل بالألف ؛ لأنه من هوىٰ يهوىٰ كسعىٰ يسعىٰ إذا أحب الشيء .

(**ولقد صدق الناظم فيما قال**) من الأمثلة (**رحمه الله تعالىٰ**) أي : قال كلاماً صادقاً ؛ لاشتمالها على الوعظ ، والترغيب والترهيب ، (**فهٰذه الأفعال الأربعة**) المذكورة في كلام الناظم ؛ يعني : قوله : (لا تأس) و(لا تؤذ) و(لا تحس) و(لا تهو) ونظائرها من الأفعال المعتلة الآخر (**مجزومة بحذف آخرها**) لضعف حرف العلة بسكونها ، فسلط الجازم عليها ؛ لكونه لم يرَ غيرها من الحركات الملفوظة ، (**وكون حرف العلة يحذف للجازم هو**) القول (**المشهور**) عند النحاة ، وهو مذهب ابن السرَّاج ، لكن التحقيق مذهب سيبويه من أنه إنما يحذف الجازمُ الحركةَ المقدرةَ علىٰ أحرف العلة ، وتحذف عنده لا به ؛ فرقاً بين المجزوم وغيره ، (**وأما**) ثبوتها مع الجازم في نحو (**قوله**) أي : قول قيس بن زهير : [من الوافر]

(**ألــم يــأتيــك والأنبــاء تنمــي بمــا لاقــت لبــون بنــي زيــاد**)

حيث أثبت (الياء) في قوله : (**ألم يأتيك**) مع دخول الجازم عليه ، (**والأنباء**) جمع نبإٍ ، وهو الخبر ، (**تنمي**) أي : تنتشر في الناس ، (**بما لاقت**) وأصيبت به (**لبون**) أي : إبل (**بني زياد**) من النهب والغصب (.. **فضرورة**) أي : فثبوت (الياء) فيه ؛ لأجل ضرورة استقامة الوزن ؛ لأنها ترد الكلمة إلىٰ أصلها ، كما ذكره ابن مالك في « سبك المنظوم » ، وحينئذ فجزمه بسكون مقدر على الحرف المحذوف حتىٰ على القول الأول للضرورة ، ويحتمل أنه جزم بحذف الحرف ، ثم عاد

أو إجراءٌ له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم ، كما تحذف له الملفوظة ، وهي لغة لبعض العرب ، كما أشار إلىٰ ذلك في « التسهيل » ، وعليها خرج قراءة قُنبل : ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ .

وَٱلْجَـزْمُ فِـي ٱلْخَمْسَـةِ مِثْـلُ ٱلنَّصْـبِ فـاقنـع بـإيجـازي وقـل لـي حسبـي

للضرورة ، ومثل هٰذا البيت المذكور قول الشاعر الآخر : [من الطويل]

وتضحـك منـي شيخـة عبشميـة كـأن لـم تـرىٰ قبلـي أسيـراً يمـانيـاً

حيث أثبت ألف (ترىٰ) مع دخول الجازم عليه ، وفي « الهمع » : أنه لغة ، فجزمه كذلك ، (أو) إثبات (الياء) وحرف العلة (**إجراءٌ له**) أي : للفعل المعتل (**مُجْرَىٰ**) الفعل (**الصحيح**) الآخر (**في حذف الحركة المقدرة للجازم ، كما تحذف له**) أي : للجازم الحركة (**الملفوظة ، وهي**) أي : هٰذه اللغة التي هي إجراء المعتل مجرى الصحيح في ذلك (**لغة لبعض العرب ، كما أشار**) ابن مالك (**إلىٰ ذلك**) أي : إلىٰ إجرائه مجرى الصحيح (**في « التسهيل » ، وعليها**) أي : وعلىٰ هٰذه اللغة (**خُرِّج**) بصيغة المجهول مع تشديد الراء حمل (**قراءة قُنبل**) أحد القراء قوله تعالىٰ : (**﴿إنه من يتقي ويصبر﴾**) بإثبات ياء (يتقي) ، وجزم (يصبر) مع دخول الجازم عليه ، وهو (من) الشرطية ، وقيل : الموجود إشباع ، والحرف الأصلي حذفه الجازم ، ويرده : أن حرف الإشباع لا يكتب ، أو (من) موصولة ، وسكن (يصبر) تخفيفاً ، أو لنية الوقف ، وليس من ذلك : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ﴾ لأنه نفي لا نهي ؛ أي : فلست تنسىٰ . اهـ « خضري » .

ثم أشار الناظم إلىٰ جزم الأفعال الخمسة فقال :

(**والجزم في الخمسة مثل النصب فـاقنـع بـإيجـازي وقـل لـي حسبـي**)

أي : (**والجزم في**) الأفعال (**الخمسة**) ، قال في « التحفة : إن (اللام) في الخمسة للعهد الخارجي ، وهي ما عهد مصحوبها خارجاً ، وهي : يفعلان وتفعلان. . . إلخ ؛ يعني : أن الأفعال الخمسة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن الكسرة (**مثل النصب**) أي : كما أن نصبها بحذفها نيابة عن الفتحة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ ، وظاهر قوله :

يعني : أن الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن السكون كنصبها ؛ نحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ ، ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ ، **والإيجاز** : هو الاختصار . ولما فرغ من القسم الأول ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً . . أخذ في بيان ما يجزم فعلين ، فقال :

(مثل النصب) أن الجزم محمول على النصب ، وليس كذلك ، بل النصب محمول على الجزم في علامته .

وقوله : (**فاقنع**) أي : فاكتف يا سائلي (**بإيجازي**) أي : بموجزي ومختصري وخلاصتي ، الذي أوجزته ولخصته لك من مطولات كتب القوم حين سألتني عن حد الكلام ، فإن فيه كفاية للمبتدي ، بل للمنتهي إذا عرفه منطوقاً ومفهوماً ، (**وقل لي**) يا سائلي مكافئة لي علىٰ جهد إيجازي هو (**حسبي**) أي : موجزك ومختصرك حسبي ؛ أي : كافيَّ ومُغْنِي عن كتب القوم ، فلك الجزاء الحسن من الله تعالىٰ علىٰ جهدك ، والشكر مني علىٰ إحسانك إلي ؛ بإجابة سؤالي ، و(الإيجاز) : هو الإتيان بالمعاني الكثيرة بألفاظ قليلة ، والغرض منه : تكميل البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يعني : أن الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن السكون كنصبها**) أي : كما أن نصب هـٰذه الأفعال يكون بحذف النون ، وفي هامش الشارح : ظاهر كلامه : أن الجزم محمول على النصب ، وليس كذلك ، بل النصب محمول على الجزم في علامته . اهـ كما مر في رسالتنا ؛ مثال جزمها بحذف النون (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ ، ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ ، **والإيجاز : هو الاختصار**) ظاهر كلامه ترادفهما ، وليس كذلك ؛ فالإيجاز تقليل اللفظ مع كثرة المعنىٰ ، والاختصار : تقليل اللفظ ، كثر المعنىٰ أم ساوىٰ أم قل .

(**ولما فرغ**) الناظم (**من القسم الأول ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً . . أخذ في بيان ما يجزم فعلين ، فقال**) رحمه الله تعالىٰ :

فصل في الشرط والجزاء

هكذا في بعض النسخ ، وتسمية الأول من الفعلين شرطاً تسمية اصطلاحية ،

هَـٰـذَا وَإِنْ فِـي ٱلشَّـرْطِ وَٱلْجَـزَاءِ　　تَجْـزِمُ فِعْلَيْـنِ بِـلاَ ٱمْتِـرَاءِ
وَتِلْـوُهَـا أَيٌّ وَمَـنْ وَمَهْمَـا　　وَحَيْثُمَـا أَيْضـاً وَمَـا وَإِذْمَـا
وَأَيْـنَ مِنْهُـنَّ وَأَنَّـىٰ وَمَتَـىٰ　　فَـٱحْفَـظْ جَمِيـعَ ٱلأَدَوَاتِ يَـا فَتَـىٰ

والإضافة في قولهم : (فعل الشرط) بيانية ، وإنما سمي شرطاً ؛ لأنه علامة علىٰ وجود الثاني ، والشرط في اللغة : العلامة . اهـ « حامدي » .

(هـٰـذا وإن فـي الشـرط والجـزاء　　تجـزم فعليـن بـلا امتـراء
وتلـوهـا أي ومـن ومهمـا　　وحيثمـا أيضـاً ومـا وإذ مـا
وأيـن منهـن وأنَّـىٰ ومتـى　　فـاحفـظ جميـع الأدوات يـا فتـىٰ)

فذكر من الأدوات التي تجزم فعلين عشرة ، وقولهم : (تجزم فعلين) أي : غالباً ، وقد تجزم فعلاً واحداً وجملةً ، وإنما عملت هـٰذه الأدوات في شيئين دون حروف الجر ؛ لإفادتها ربط الثاني بالأول ، فكأنهما شيء واحد ، وقيل : الأدوات لم تعمل إلا في الشرط ، والشرط وحده عمل في الجواب ، أو هو مع الأداة ؛ لضعفها وحدها ، وقيل : الشرط والجواب تجازما ، ثم إن الجواب إن كان مضارعاً أو ماضياً خالياً من الفاء . . فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً ، ولا محل لجملته كجملة الشرط ؛ لأخذ الجازم مقتضاه ، فلا يتسلَّط علىٰ محل الجملة ، وإن كان غير ذلك مما يقترن بـ(الفاء) ، أو (إذا) الفجائية . . فمجموع الجملة مع (الفاء) أو (إذا) في محل جزم ؛ لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم . . لجزم ، فلا يتسلط الجازم علىٰ أجزاء الجملة ، هـٰذا ما في « المغني » و« الكشاف » .

وقال الدماميني ، وأقره الشُّمُنِّي : الحق أن جملة الجواب لا محل لها من الإعراب مطلقاً ؛ إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الإعراب . اهـ « خضري » .

الأول منها : (إن) وهي موضوعة للدلالة علىٰ مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وقدمها ؛ لأنها أم الباب ؛ لأن غيرها إنما يعمل بتضمين معناها ، وقد تكون نافية كـ(ليس) ، ومخففة من المشددة ، كما مر في بابهما ، وزائدة ؛ كقوله : [من الطويل]

ورج الفتـىٰ للخيـر مـا إن لقيتـه　　علـى السـن خيـراً لا يـزال يـزيـد

ونحو : زيد وإن كثر ماله بخيل ، فهي فيه زائدة على التحقيق ، لمجرد الوصل ؛

. . . .

أي : وصل الكلام بعضه ببعض ، والواو للحال ؛ أي : زيد بخيل ، والحال أنه كثر ماله . اهـ « خضري » .

وذكرها بقوله : (**هـٰذا**) أي : خذ هـٰذا المذكور ، والإشارة به إلى القسم الأول ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً ، ويسمىٰ مثل هـٰذا الكلام تخلصاً عند البديعيين كما مر ، (**وإنْ**) بكسر الهمزة ، وسكون النون ، المستعملة (**في الشرط والجزاء**) ، قيد بهـٰذا ؛ احترازاً عن (إن) النافية والزائدة ، والمخففة من الثقيلة ، والشرط ربط فعل بفعل ؛ أي : وإن الدالة على الشرط والجزاء ، وهي مبتدأ خبره ، (**تجزم فعلين**) **الأول منهما** : يسمىٰ فعل الشرط ، **والثاني** : جوابه وجزاءه (**بلا امتراء**) أي : بلا شك ولا نزاع ولا خلاف في ذلك ، وإنما عملت الجزم دون غيره من النصب ؛ لأنها لما طال مقتضاها . . أعطيت أخف الإعراب ، وهو الجزم ، وهو حرف يجزم المضارع لفظاً والماضي محلاً ، ويقلب معناه إلى الاستقبال عكس (لم) .

وذكر الثاني منها بقوله : (**وتلوها « أيٌّ »**) أي : وتاليها في ذكرنا الأدوات ؛ أي : وهي موضوعة للدلالة علىٰ حسب ما تضاف إليه ، فتكون لمن يعقل ولما لا يعقل ، وللزمان وللمكان ، ثم ضمن معنى الشرط ، فجزم فعلين .

(**و**) **ثالثها** : (**من**) وهي موضوعة للدلالة علىٰ من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط .

(**و**) **رابعها** : (**مهما**) وهي موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط .

(**و**) **خامسها** : (**حيثما**) وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمن معنى الشرط .

وقوله : (**أيضاً**) مصدر لـ(آض) الثلاثي ، وهي كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين يستغنىٰ بذكر أحدهما عن الآخر ، والمعنىٰ هنا : أي : إضت أيضاً ، ورجعت رجوعاً إلى الإخبار أن (حيثما) من الأدوات الجازمة لفعلين ، كما أخبرنا أن ما قبلها من الأدوات الجازمة لفعلين .

. . . .

(و) **سادسها** : (**ما**) وهي موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمنت معنى الشرط .

(و) **سابعها** : (**إذما**) وهي موضوعة للدلالة علىٰ مجرد تعليق الجواب بالشرط كـ(إن) الشرطية .

(و) **ثامنها** : (**أين**) حالة كونها معدودة (**منهن**) أي : من الأدوات الجازمة لفعلين ، وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط .

(و) **تاسعها** : (**أنَّىٰ**) وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط .

(و) **عاشرها** : (متىٰ) وهي موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط ،

و(الفاء) في قوله : (**فاحفظ**) للإفصاح ، والتقدير : إذا عرفت ما ذكرته لك من الأدوات ، وأردت إتقان القواعد العربية . . فأقول لك : احفظ علىٰ ظهر قلبك (**جميعَ**) هـٰذه (**الأدوات**) العشرة المذكورة (**يا فتىٰ**) لتكون من أهل العلم بالقانون النحوي ، والغرض منه : تكميل البيت .

وهـٰذه العشرة تنقسم إلىٰ أربعة أقسام : ما هو حرف باتفاق وهو (إن) الشرطية ، وما هو حرف على الأصح وهو (إذما) ، وما هو اسم على الأصح وهو (مهما) ، وما هو اسم باتفاق وهو الباقي ، والفعلان المجزومان بهـٰذه الأدوات يسمىٰ أولهما : فعل الشرط ، وثانيهما : جواب الشرط من حيث اللفظ ، وجزاؤه من حيث المعنىٰ ، فإن كانا مضارعين ؛ نحو : ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ . . فالجزم للفظهما ، أو ماضيين ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ . . فالجزم لمحلهما ، وإن كانا مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه . . فلكل منهما حكمه ؛ نحو : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ و« من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً . . غفر له » ، وإذا كان الجواب جملة اسمية . . فالجزم لمحل الجملة ، ويجب اقترانها بـ(الفاء) ، أو بـ(إذا) الفجائية ، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بـ(الفاء) أو بـ(إذا) ليحصل الربط بين الجواب والشرط .

فذكر أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة ، والإشارة بهـٰذا إلى القسم الأول ؛ أي : خذ هـٰذا ، ثم ما يجزم فعلين علىٰ ثلاثة أقسام : ما هو حرف باتفاق وهو (إن) ، وهو موضوع للدلالة علىٰ مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وما هو حرف على الأصح وهو (إذما) ، ....

وجملة المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بـ(الفاء) أو بـ(إذا) الفجائية سبعة : **أحدها** : الجملة الاسمية ؛ نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، **وثانيها** : الجملة الطلبية ؛ نحو : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ ، **وثالثها** : الجملة التي فعلها جامد ؛ نحو : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّىٓ ﴾ ، **ورابعها** : المقرونة بـ(ما) نحو : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ ، **وخامسها** : المقرونة بـ(لن) نحو : ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ ، **وسادسها** : المقرونة بـ(قد) نحو : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ ، **وسابعها** : المقرونة بالتنفيس ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ اهـ من « الدرر البهية علىٰ متن الآجرومية » ، وقد جمعها بعضهم في بيت واحد : [من الكامل]

اسميـــة طلبيــة وبجـــامـــد ... وبمـــا ولـــن وبقـــد وبـــالتنفيـــس

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**فذكر**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة**) بحسب ما ذكره ، وإلا .. فقد بقي منها (كيفما) عند الكوفيين ، و(إذا) في الشعر خاصة ، كما ذكره ابن آجروم ، (**والإشارة بـ**) قوله (**هـٰذا**) راجع (**إلى القسم الأول**) من القسمين ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً (**أي : خذ**) مني (**هـٰذا**) المذكور من القسم الأول ، (**ثم**) بعد ما ذكرناه نقول : إن (**ما يجزم فعلين**) كائن (**علىٰ ثلاثة أقسام**) ، والأولىٰ أن يقال : أربعة ؛ لأنه سيذكرها .

الأول : (**ما هو حرف باتفاق وهو « إن »**) الشرطية الني هي أم الباب ، (**وهو**) أي : لفظ (إن) لفظ (**موضوع للدلالة علىٰ مجرد تعليق**) وجود مضمون (**الجواب علىٰ**) وجود مضمون فعل (**الشرط ، و**) .

الثاني : (**ما هو حرف على الأصح وهو « إذما »**) وهو مذهب سيبويه ، وقال غير واحد : إنها ظرف زمان ؛ لأنها كذلك كانت قبل اتصال (ما) بها ، والأصل : عدم

وهو كـ(إن) في الدلالة علىٰ مجرد التعليق ، وما هو اسم على الأصح وهو (مهما) ، وهو موضوع للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط ، وما هو اسم باتفاق وهو (مَنْ) وهو موضوع للدلالة علىٰ من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط و(ما) وهو كـ(مهما) و(حيثما) و(أين) و(أنىٰ) ، ....

التغيير . اهـ « حمدون » ، (**وهو**) أي : لفظ (إذما) (**كـ« إن » في الدلالة علىٰ مجرد التعليق ، و**) .

الثالث : (**ما هو اسم على الأصح وهو « مهما »**) بدليل عود الضمير عليه في قوله : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾ ، والضمير لا يعود إلا على الاسم . اهـ « خضري » ، ومقابل الأصح : أنه حرف كـ(إن) الشرطية ، (**وهو**) أي : لفظ (مهما) على الأصح (**موضوع للدلالة علىٰ ما لا يعقل**) غير الزمان كما في « أبي النجا » ، (**ثم ضمن معنى الشرط ، و**) .

الرابع : (**ما هو اسم باتفاق وهو « من »**) الشرطية ، احترزنا بهٰذا القيد عن الموصولة والنكرة الموصوفة والاستفهامية ، (**وهو**) لفظ (من) (**موضوع للدلالة علىٰ من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط**) فجزم فعلين ، وليس المراد بالتضمين هنا ؛ أي : في هٰذا الباب التضمين النحوي ، وهو إشراب كلمة معنىٰ كلمة أخرىٰ ؛ ليتعدىٰ تعديتها ، بل المراد به دلالة كلمة علىٰ ما دلت عليه كلمة أخرىٰ ، كما في « التجريد على السعد » اهـ « حامدي » ، (**وما**) الشرطية معطوف علىٰ (من) ، خرجت بهٰذا القيد الزائدة ؛ كغضبت من غير ما سبب ، والمصدرية ؛ كقوله : [من الوافر]

يسر المرءَ ما ذهب الليالي ... وكان ذهابُهن له ذهابا

والاستفهامية ؛ نحو : ما هٰذا ، والتعجبية ؛ نحو : ما أحسن زيداً ، (**وهو**) أي : (ما) الشرطية التي الكلام فيها (**كـ« مهما »**) موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمنت معنى الشرط ، (**وحيثما**) الشرطية ، وهو موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط كـ(أين) و(ما) فيها زائدة ، خرجت بها (حيث) المجردة عن (ما) الزائدة ، فهي لا تجزم وإن كانت تحتاج إلى الجواب غالباً ، (**وأين وأنىٰ**) هما موضوعان للمكان ، ثم ضمنا معنى الشرط ، كما أن (حيثما) كذلك ،

وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط ، و(متىٰ) وهو موضوع للزمان ، ثم ضمنت معنى الشرط ، و(أي) وهو بحسب ما يضاف إليه ، فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل وللزمان والمكان . والفعلان المجزومان بهـٰذه الأدوات ؛ أي : بكل منها . . . .

كما قال الشارح ، (وهي) أي : هـٰذه الثلاثة ؛ يعني : (حيثما) و(أين) و(أنىٰ) (**موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط**) فجزمت فعلين ، (**ومتىٰ**) معطوف علىٰ (ما) أيضاً ؛ أي : و(متىٰ) الشرطية ، وهي موضوعة للزمان على العموم ، فتخرج بهـٰذا القيد الاستفهامية ؛ نحو : متىٰ نصر الله ، (**وهو**) أي : (متىٰ) (**موضوع لـ**) لدلالة على (**الزمان ، ثم ضمنت معنى الشرط ، و« أي »**) معطوف علىٰ (ما) أيضاً ؛ أي : (أي) الشرطية ، خرجت بها الموصولة والاستفهامية والوصفية ، (**وهو**) أي : لفظ (أي) مختلف موضوعه (**بحسب**) اختلاف (**ما يضاف**) أي : (**إليه فيكون**) أي : (**لمن يعقل**) إن أضيف إلى العاقل ؛ نحو : أيَّ رجل تضرب . . أضرب ، (**و**) يكون (**لما لا يعقل**) إن إضيف إلىٰ غير العاقل ؛ نحو : أيَّ دابة تركب . . أركب ، (**و**) يكون (**للزمان**) إن أضيف إلى الزمان ؛ نحو : أي يوم صمت . . أصم ، (**و**) يكون لـ(**المكان**) إن أضيف إلى المكان ؛ نحو : أي مكان تجلس . . أجلس .

ولم يذكر الناظم منها (كيفما) و(إذا) كما ذكرهما ابن آجروم ، وكذا (لو) لأن المشهور في (إذا) أنها لا تجزم إلا في الشعر ، كما في « شرح الكافية » ، لكن ظاهر كلام « التسهيل » أن جزمها في الشعر كثير ، وفي النثر نادر ، وأما (كيف) . . فقد تكون شرطاً غير جازم ؛ نحو : ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ ، وجوابها في ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وأجاز الكوفيون جزمها ، فقيل : مطلقاً ، وقيل : بشرط اقترانها بـ(ما) ، وأما (لو) . . فإنها حرف شرط غير جازم ، فأفردوها بالكلام عليها ، كما أفردها ابن مالك بترجمة (فصل لو) اهـ « خضري »، **فالأصح** : أنها لا تجزم أصلاً ، ومن أجازه خصه بالشعر . اهـ «مجيب».

(**والفعلان المجزومان بهـٰذه الأدوات**) العشرة (**أي : بكل منها**) علىٰ حدته ، رفع

يسمىٰ أولهما : فعل الشرط ، وثانيهما : جواب الشرط ، فإن كانا مضارعين ؛ نحو : ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ . . فالجزم للفظهما ، أو ماضيين ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ . . فالجزم لمحلهما ، وإن كان مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه . . فلكل منهما حكمه ؛ نحو : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ ، « ومن يقم ليلة القدر إيماناً . . . .

بهـٰذا التفسير إيهام اجتماع كل منها في مثال واحد (**يسمىٰ أولهما : فعل شرط ، وثانيهما : جواب الشرط**) وجزاءه ، وإنما سمي الأول شرطاً ؛ لتعليق الجواب عليه ، ولكونه سبباً وعلامة في وجود الثاني ، وسمي الثاني جواباً ؛ لأنه جيء به مرتباً على الشرط ، فأشبه الجواب المرتب على السؤال ، وسمي جزاءً ؛ لأنه جزاء عن فعل الشرط ، وإذا كان الشرط والجواب جملتين فعليتين . . فيكونان علىٰ أربعة أقسام :

الأول : ما ذكره بقوله : (**فإن كانا** مضارعين ؛ **نحو** : ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ . . **فالجزم للفظهما**) ، وهو أحسن الأقسام الأربعة ؛ لظهور أثر العامل فيهما . اهـ « خضري » .

وذكر الثاني : (**أو**) كانا (**ماضيين ؛ نحو** : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾ . . **فالجزم لمحلهما**) ، وهو التالي للأول لما بين الفعلين من المشاكلة في عدم التأثير ، سواء كانا ماضيين لفظاً أو معنىٰ ، وهو المضارع المنفي بـ(لم) .

وذكر الثالث والرابع : بقوله : (**وإن كانا**) أي : كان الشرط والجزاء (**مختلفين ماضياً ومضارعاً ، أو**) بكونهما (**عكسه**) أي : عكس الثالث ؛ بأن كانا مختلفين مضارعاً وماضياً (. . **فلكل منهما**) أي : فلكل من الشرط والجزاء (**حكمه**) أي : حكم الكل من إعراب ما كان مضارعاً لفظاً ، وما كان ماضياً محلاً ؛ مثال ما إذا كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، وهو الثالث من الأقسام الأربعة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾) ، ونحو : إن قمت . . لم أقم ، وهو الأضعف من الأولين ؛ لأن فيه خروجاً من الأضعف ، وهو عدم التأثير إلى الأقوىٰ ، وهو التأثير . اهـ « خضري » ، ومثال العكس ؛ أي : كونهما مضارعاً وماضياً ؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم : (**ومن يقم ليلة القدر إيماناً**) أي : تصديقاً بأنه حق

واحتساباً . . غفر له » . وإذا كان الجواب جملة اسمية . . فالجزم لمحل الجملة ، ويجب اقترانها بـ(الفاء) . . . .

(**واحتساباً**) أجره على الله ؛ أي : طلباً لرضا الله تعالىٰ . اهـ ابن حجر . (. . **غفر له**) وهـٰذا العكس خصه الجمهور بالضرورة ، وأجازه الفراء وابن مالك اختياراً ؛ بدليل هـٰذا الحديث ، ومنه قول الشاعر : [من الخفيف]

مـن يكـدنـي بشـيء كنـت منـه كـالشجـا بيـن حلقـه والـوريـد

وقوله : (كنتَ) بفتح التاء خطاباً لممدوحه ، و(الشَّجَا) بفتح الشين المعجمة والجيم : ما ينشب في الحلق ؛ أي : يتعلق به من عظم وغيره ، و(الوريد) عرق غليظ في العنق ، والأولىٰ في المعطوف على الشرط أو الجواب : موافقته له مضياً وعدمه ، ويجوز اختلافهما ، ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلاً ماضياً متصرفاً مجرداً من (قد) ، أو مضارعاً مجرداً من (قد) و(السين) و(سوف) ، مثبتاً أو منفياً بـ(لم) أو بـ(لا) ، وأما الجواب . . فشرطه أن يكون فعلاً صالحاً ؛ لأن يكون شرطاً ، فإن لم يصلح لذلك . . وجب اقترانه بـ(الفاء) ، كأَنَّ الجواب جملة اسمية ، والفعل خبر لمبتدإ محذوف ، و(الفاء) للربط على الصحيح . اهـ « أبو النجا » ، **والأولىٰ** : أن المراد بالماضي ما يعم الاصطلاحي والمعنوي ، وهو المضارع المقرون بـ(لم) نحو : إن لم يقم زيد . . يقوم عمرو ، فرفع المضارع حسن . اهـ «حمدون».

(**وإذا كان الجواب جملة اسمية . . فالجزم لمحل الجملة ، ويجب اقترانها**) أي : اقتران الجملة الاسمية (**بـ « الفاء »**) الرابطة ؛ ليحصل بها الربط بن الشرط والجزاء ؛ إذ بدونها لا ربط ؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة ، وخصت (الفاء) بذلك ؛ لما فيها من السببية والتعقيب ، فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب ، ولا تحذف إلا في ضرورة ؛ كقوله : [من الطويل]

ومـن لا يـزل ينقـاد للغـي والصبـا سيلفـي علىٰ طـول السلامـة نـادمـا

وقوله : وهو عبد الرحمـٰن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه : [من البسيط]

مـن يفعـل الحسنـات الله يشكـرهـا والشـر بـالشـر عنـد الله مثـلان

أو ندور ؛ كحديث قاله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة :

أو بـ(إذا) الفجائية ، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بـ(الفاء) .

وَزَادَ قَــوْمٌ مَــا فَقَــالُــوا إِمَّــا وَأَيْنَمَــا كَمَــا تَلَــوْا أَيّــاً مَــا

« فإن جاء صاحبها وإلا . . استمتع بها » خرَّجه البخاري ، أما مثال اقترانها بـ(الفاء) نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ **(أو بـ« إذا » الفجائية)** بالمدة ، وإضافة (إذا) إلىٰ ما بعدها من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : أو بـ(إذا) الدالة علىٰ وقوع ما بعدها فجأة وبغتة ، وهل (إذا) هـٰذه حرف أو ظرف زمان أو مكان ؟ فيه خلاف . اهـ « خضري » مثال (إذا) نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ وأفهم تعبيره بـ(أو) أنه لا يجوز جمعها مع (الفاء) لأنها خلف عنها في الربط ، وإنما خلفت عنها ؛ لأنها أشبهت (الفاء) في كونها لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها ، فقامت مقامها . اهـ « تصريح » ، وأما قوله : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ إلىٰ قوله : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ فـ(إذا) فيه لمجرد التوكيد ، ومحل المنع إذا كانت للربط عوضاً عن (الفاء) اهـ « إسقاطي » اهـ « خضري » .

(وكذا) أي : ومثل ما إذا كان الجواب جملة اسمية في وجوب الربط بـ(الفاء) **(كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بـ« الفاء »)** كفعل الأمر ؛ نحو : إن جاء زيد . . فاضربه ، وكالمنفية بـ(ما) نحو : إن جاء زيد . . فما أضربه ، أو بـ(لن) نحو : إن جاء زيد . . فلن أضربه ، فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً ؛ كالمضارع الذي ليس منفياً بما ذكر ، ولا مقروناً بحرف التنفيس . . لم يجب اقترانه بـ(الفاء) ، بل إن كان مضارعاً مجرداً أو منفياً بـ(لا) أو (لم) . . جاز اقترانه بها . اهـ « خضري » .

ثم أشار الناظم إلىٰ أن بعض هـٰذه الأدوات تقترن بـ(ما) الزائدة تأكيداً لمعناها ، فقال :

(وزاد قــوم مــا فقــالــوا إمــا وأينمــا كمــا تلــوا أيــا مــا)

(وزاد قوم) من العرب (ما) أي : نطقوا بها أو حكم قوم من النحاة بجواز زيادة (ما) بعد هـٰذه الأدوات ، فزادوا بعد (إن) الشرطية ، **(فقالوا : إما)** بإدغام نون

أشار إلىٰ أن (إنْ) و(أين) و(أي) تزاد عليها (ما) جوازاً ؛ لتأكيد معنى الشرط ؛ نحو : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ....

(إنْ) في (ما) كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ، (و) زادوا بعد (أين) فقالوا : (أينما) كقوله تعالىٰ : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ ، وزادوا بعد (أي) وذلك (**كما تلوا أيا ما**) نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ بزيادة (ما) بعد (أي) جبراً لما فاتها من الإضافة .

وعبارة الناظم تُوهِمُ أنه يجوز زيادة (ما) علىٰ هـٰذه الأدوات كلها ، وليس كذلك ، بل هـٰذه الأدوات باعتبار اتصال (ما) بها ، وعدم اتصالها ثلاثة أقسام : **الأول** : قسم اتصال (ما) بها واجب ، وهو اثنان : (إذما) و(حيثما) ، ومثلهما (كيفما) على القول بأنه يجزم بها ، **والثاني** : قسم انفصال (ما) عنها واجب ، وهو : (مَنْ) و(ما) و(مهما) و(أنَّىٰ) ، **والثالث** : قسم اتصالها به وانفصالها عنه جائزان ، وهي خمسة : (إن) و(متىٰ) و(أيان) و(أيٌّ) و(أين) اهـ من « الفتوحات » .

وعبارة الخضري : أن هـٰذه الأدوات بالنظر لاتصالها بـ(ما) وعدمه ثلاثة أقسام ، نظمها بعضهم بقوله : [من السريع]

تلـزم مـا فـي حيثمـا وإذمـا ... وامتنعـت فـي مـا ومـن ومهمـا
كـذاك فـي أنـىٰ وبـاقيهـا أتـى ... وجهـان إثبـات وحـذف ثبتـا

اهـ (منه) .

وأفهم كلامه أن الجزم بـ(حيثما) و(إذما) باقتران (ما) بهما ، كما لفظ بهما كذلك ، وهو الأصح .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : (**أشار**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**إلىٰ أن « إنْ »** و« **أين** » و« **أي** » **تزاد عليها**) أي : علىٰ هـٰذه الثلاثة (**ما**) الزائدة (**جوازاً**) أي : اتصالاً جائزاً لا واجباً (**لتأكيد معنى الشرط**) والتعليق ؛ مثال (إن) (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾) أصله قبل التوكيد : تَرَايينَ ، نقلت حركة الهمزة إلىٰ ما قبلها ثم حذفت ، فصار تَرَيِينَ بفتح الراء ، وكسر الياء ، فتحركت وانفتح

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾ ، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ ، ومثلها (متىٰ) وأفهم كلامه أن الجزم بـ(حيثما) و(إذما) مخصوص باقتران (ما) بهما ، كما لفظ به ، وهو الأصح ، وبقية الأدوات لا تلحقها . وقد تخرج (إن) عن الشرط ، وكذا (من) و(ما) و(أي) كما يشعر به قوله : (في الشرط والجزاء) ، فتقع استفهاميات أو موصولات ، وكذلك يقع (أين) و(متىٰ) استفهاماً ، وكذلك (أنىٰ) بمعنىٰ (متىٰ) نحو : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ وبمعنىٰ (من ....

ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصار تَرَيْنَ ، ثم دخل عليه الجازم، فحذفت نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة ، فحركت الياء بحركة مجانسة لها؛ لتدل على المحذوف ، فصار ترين بوزن تفين . اهـ « خضري » ، ومثال (أين) نحو قوله: (﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾) ومثال (أي) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ ، **ومثلها**) أي: ومثل هـٰذه الثلاثة في زيادة (ما) بعدها جوازاً (**متىٰ**) نحو : متىٰ تخرج . . أخرج .

(**وأفهم كلامه**) أي : كلام الناظم (**أن الجزم بـ« حيثما » و« إذما » مخصوص باقتران « ما » بهما ، كما لفظ**) هما متصلين (**به**) أي : بـ(ما) (**وهو**) أي : اشتراط اتصال (ما) بهما في عملهما الجزم هو القول (**الأصح**) أي : الراجح عندهم ؛ لأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بهما ، وقال الفراء : يجوز الجزم بهما دونهما قياساً علىٰ (إنْ) وأخواتها ، اهـ « يس » ، (**وبقية الأدوات**) الجازمة لفعلين (**لا تلحقها**) ما الزائدة ، وهي (من) و(ما) و(مهما) و(أنىٰ) .

(**وقد تخرج « إن » عن الشرط**) فتكون نافية ؛ نحو : إن أحد خير من أحد إلا بالعافية ، (**وكذا**) **تخرج** («من» و«ما» و«أي») عن الشرط ، (**كما يشعر به**) أي : بخروجها عن الشرط إلىٰ غيره (**قوله**) أي : قول الناظم في النظم هـٰذا : وإن («**في الشرط والجزاء**» ، **فتقع استفهاميات**) نحو : مَنْ ضربك ؟ وما ركبت ؟ وأي دابة تركب ؟ (**أو موصولات**) نحو : جاء مَنْ ضربك ، ركب الذي ركبتَ ، ونحو : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (**وكذلك يقع «أين» و«متى» استفهاماً** ، **وكذلك**) أي : وكهـٰذا المذكور في الخروج عن الشرط (**«أنَّىٰ» بمعنىٰ « متىٰ » نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾) أَيْ : أَيَّ وقت شئتم ، (و) كذلك (أَنَّىٰ) (**بمعنىٰ** « من

أين) ؛ نحو : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ ، وبمعنىٰ (كيف) نحو : ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ . ولم يذكر من الجوازم (أيان) لقلة الجزم بها ، وكثرة ورودها استفهاماً ، ولا (كيفما) لعدم السماع بذلك ، ومن أجاز الجزم بها . . فبالقياس علىٰ غيرها ، . .

أين » نحو) قول زكريا عليه السلام لمريم بنت عمران : (﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾) الرزق ؛ أي : من أين حصل لك هـٰذا الرزق العجيب ، (**و**) كذلك (أنىٰ) (**بمعنىٰ « كيف » نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾) أي : كيف يحيي الله سبحانه هـٰذه القرية الميتة ﴿ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ وخرابها .

(**ولم يذكر**) الناظم رحمه الله تعالىٰ (**من الجوازم « أيانَ »**) مع كونها منها ، كما ذكره ابن آجروم ، بفتح الهمزة والنون على المشهور ، وكَسْرُ الهمزة لغةُ سُلَيم ، وقرىء بها شاذاً ، وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان عموماً ؛ كـ(متىٰ) ، وذهب بعضهم إلىٰ أنها لتعميم الأحوال . اهـ « أبو النجا » نحو قول الشاعر :

. . . . أيـان مـا تعـدل بـه الـريـح تنـزل

و(ما) بعدها زائدة ؛ لضرورة النظم ؛ أي : ترك الناظم ذكرها في النظم (**لقلة الجزم بها**) أي : لكون الجزم بها قليلاً في كلامهم ، (**و**) لـ(**كثرة ورودها استفهاماً**) في كلامهم ، (**ولا**) ذكَرَ (**كيفما**) في النظم (**لعدم السماع بذلك**) أي : لعدم سماع الجزم بها في كلامهم ، وهو اسم موضوع للدلالة على الحال ، ثم ضمن معنى الشرط ، فجزم فعلين ، والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين ، قال بعض الشراح : ولم أجد لها من كلام العرب شاهداً بعد الفحص . اهـ ، وإنما لم تجزم عند البصريين ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ؛ نحو : كيفما تجلس . . أجلس ، فلا يصح : كيفما تجلس . . أذهب . اهـ « أبو النجا » .

(**ومن أجاز الجزم بها**) وهم الكوفيون (. . **فـ**) جزمه بها (**بالقياس علىٰ غيرها**) من سائر أدوات الشرط كـ(حيثما) ، ورد هـٰذا القياس : بأن معنىٰ أدوات الشرط تعليق فعل بفعل ، و(كيف) لو علقت . . لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرىٰ ، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره ، والحال لا يمكن فيها ذلك لخفائها ، وبأن من الأفعال ما لا يدخل تحت الاختيار ، فلا يصح أن يعلق عليه حال ، ووافق قطرب

ولا (إذا) لأن الجزم بها خاص بالشعر .

الكوفيين ، ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنىً لا عملاً ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط ، بوجوب موافقة شرطها لجوابها ، كما مر آنفاً . اهـ « يس على المجيب » ، (ولا) ذكر الناظم (إذا) الشرطية في النظم (**لأن الجزم بها**) أي : بـ(إذا) (**خاص بالشعر**) لا في النثر ، كما ذكره ابن آجروم ، كقوله : [من الكامل]

وإذا تصبــك مــن الحــوادث نكبــة فــاصبــر فكــل غمــامــة فستنجلــي

وإنما اختصت بالشعر ؛ لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع ، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه ، وعبارة أبي النجا : وإنما لم تجزم في النثر ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط ؛ لأنها للمحقق والمظنون ، و(إن) للمشكوك والموهوم والنادر ، وكذا البواقي . اهـ (منه) ، وهـٰذا ما جرىٰ عليه ابن مالك في « الكافية » ، وظاهر كلامه في « التسهيل » جواز ذلك في النثر علىٰ قلة ، وهو ما صرح به في « التوضيح » فقال : هو في النثر نادر في الشعر كثير ، وجعل منه قوله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة رضي الله تعالىٰ عنهما : « إذا أخذتما مضاجعكما . . فكبرا أربعاً وثلاثين . . . » الحديث ، وذهب بعضهم إلىٰ أنها تجزم في النثر إذا زيد بعدها (ما) اهـ « يس » .

قال أبو حيان في « شرح التسهيل » : إذا استعملت (إذا) شرطاً : فهل تكون مضافة للجملة التي بعدها أم لا ؟ قولان : قيل : تكون مضافة ، وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره ، وقيل : ليست مضافة ، بل معمولة للفعل بعدها ؛ لأنها لو كانت مضافة . . لكان الفعل من تمامها ، فلا يحصل بها الربط ، قال : وينبني علىٰ ذلك الخلاف في العامل فيها ، فمن قال : إنها مضافة . . أعمل فيها الجزاء ولا بُدَّ ، ومن منع ذلك . . أعمل فيها فعل الشرط ؛ كسائر الأدوات . انتهىٰ ، وظاهره : أن الخلاف جارٍ فيها وإن كانت جازمة ، وهو خلاف ما في « المغني » ، فيراجع . اهـ « يس » ، ولا ذكر الناظم (لو) الشرطية ؛ لأن الأصح فيها أنها لا تجزم أصلاً ، ومن أجازه كابن الشجري ، كما في « المغني » . . خصه بالشعر ، كقوله : [من الرمل]

لــو يشــأ طــار بهــا ذو ميعــة لاحــقُ الآطــال نَهــدٌ ذو خُصَــل

وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله :

تَقُـــولُ إِنْ تَخْـــرُجْ تُصَـــادِفْ رُشْـــدَا ... وَأَيْنَمَـــا تَـــذْهَـــبْ تَـــلاَقِ سَعْـــدَا

وَمَـــــنْ يَـــــزُرْ أَزُرْهُ بِـــــاتِّفَـــــاقِ ... وَهَكَـــذَا تَصْنَـــعُ فِـــي ٱلْبَـــوَاقِـــي

والضمير في (يشأ) عائد إلىٰ فارس في البيت قبله ، و(الميعة) النشاط وأول جري الفرس ، و(اللاحق) الضامر ، و(الآطال) جمع إِطْل بكسر الهمزة ، وسكون الطاء المهملة ، وهي الخاصرة ، و(نَهْد) بفتح النون ، وسكون الهاء : أي : جسيم مشرف ، و(خُصَل) جمع خُصْلة بضم الخاء المعجمة ، وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف ، وهي لفيفة من شعر ، وخَرَّج المانعون الجزم بـ(لو) هٰذا البيت علىٰ لغة من يقول : شا يشا بالألف ، ثم أبدلت الألف همزة علىٰ حد قولهم : العألم والخأتم ، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء (إن) الشرطية في هٰذا الموضع ؛ لأنه إخبار عما مضىٰ ، **فالمعنىٰ** : لو شاء . اهـ « يس » .

(**وقد مثل الناظم**) رحمه الله تعالىٰ (**لبعض**) هٰذه (**الأدوات بقوله**) :

(**تقـــول إن تخـــرج تصـــادف رشـــدا ... وأينمـــا تـــذهـــب تـــلاق سعـــدا**

ومـــــن يـــــزر أزره بـــــاتفـــــاق ... وهكـــذا تصنـــع فـــي البـــواقـــي)

(**تقول**) أيها السائل في مثال (إن) الشرطية : (**إن تخرج**) أيها المخاطب إلىٰ مجالس الخير (. . **تصادف**) أي : توافق (**رشدا**) وهداية ، (**و**) في مثال (أين) : (**أينما تذهب**) أي : في أي مكان تذهب إليه لطلب العلم (. . **تلاق**) أي : تلق وتوافق (**سعدا**) وفوزاً ، (**و**) تقول في مثال (من) : (**من يزر**)ني (. . **أزره**) أنا مكافأةً لزيارته ، وفي بعض النسخ : (تزره) أي : من يزرك . . تزره ، وقوله : (**باتفاق**) متعلق بـ(تقول) أي : تقول ما ذكر في أمثلتها بلا خلاف ، أو خبر لمحذوف ، تقديره : فهٰذه جوازم الأفعال باتفاق من النحاة ؛ لأنه ذكر من الأدوات الجازمة المتفق عليها بينهم ، وترك ذكر المختلف فيه ؛ كـ(كيفما) ، والغرض منه : تكميل الضرب ، (**وهكذا**) أي : ومثل ما صنعته ومثلته لهٰذه الثلاثة (**تصنع**) وتمثل (**في البواقي**) من الأدوات الجازمة لفعلين ؛ أي : تصنع في أمثلة بقيتها مثل ما صنعته في أمثلة هٰذه الثلاثة التي مثلت لها ، من تقديم الشرط على الجزاء ، والجزم بالسكون

فأتىٰ الناظم بثلاثة أمثلة لـ(إن) و(أين) و(من) ، وأحال بقية الأمثلة على الطالب ؛ كي يتمرن على استخراج المثال بقوله : (وهكذا تصنع في البواقي) أي : تصنع في بقية الأمثلة مثل هـٰذا الصنع ؛ مثال (أي) نحو : أيَّ جهة تجلس . . أجلس ، وأيَّ الدواب تركب . . أركب ، و(مهما) نحو : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، . . . .

إن كان مضارعاً صحيح الآخر ، والجزم بالحذف إن كان معتلاً ، فنكمل أمثلة البقية ، فنقول : مثال (أي) : أيَّ مكان تجلس . . أجلس ، وأيَّ يوم صمت . . أصم ، وأيَّ رجل ضربت . . أضرب ، وأيَّ دابة تركب . . أركب ، وأيَّ حال تعودت . . أتعود ، ومثال (مهما) : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ إلىٰ آخر ما ذكره الشارح رحمه الله تعالىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**فأتى الناظم بثلاثة أمثلة لـ« إن »** و« **أين** » و« من ») الشرطيات ، (**وأحال**) أي : حول الناظم (**بقية الأمثلة على الطالب ؛ كي يتمرن**) ويتعود الطالب (**على استخراج**) واستنباط (**المثال**) من كلام فصحاء العرب ، وقوله : (**بقوله** : « **وهكذا تصنع في البواقي** ») متعلق بـ(أحال) (**أي** : **تصنع**) أيها الطالب (**في بقية الأمثلة**) لهـٰذا الأدوات (**مثل هـٰذا الصنع**) الذي أنا صنعته فيما مثلته ، من ذكر الشرط ، ثم الجواب مرتباً .

ثم أخذ الشارح في التمثيل لبقيتها ، فقال : (**مثال** « **أي** ») فيما إذا أضيفت إلى المكان (**نحو**) قولك : (**أيَّ جهة**) وناحية (**تجلس** . . **أجلس** ، **و**) فيما إذا أضيفت إلىٰ غير العاقل : (**أيَّ الدواب تركب** . . **أركب** ، **و**) مثال (« **مهما** » **نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾) وإعرابه : (مهما) اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأ ، خبره جملة الشرط أو الجواب أو هما ، أو في محل النصب مفعول لمحذوف ، يفسره فعل الشرط ، وهو (تأت) علىٰ حد : زيداً مررت به ، والأول : أرجح ؛ لما مر في الاشتغال ، و(من آية) بيان لـ(مهما) فهو حال منها ، أو من هاء به العائدة إليها ، والضمير في (بها) عائد علىٰ (آية) كما اختاره في « المغني » ، لا علىٰ (مهما) ، وقوله : ﴿ فَمَا نَحْنُ ﴾ إلخ ، جواب الشرط ،

و(حيثما) كقوله :

حيثمــا تستقــم يقــدر لــك اللّـ ــهُ نجاحـاً فـي غـابـر الأزمـان

و(ما) نحو : ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ ، و(إذما) نحو :

وإنــك إذمـا تــأت مـا أنــت آمـر بــه تلـف مـن إيـاه تـأمـر آتيـا

والأرجح : كون (ما) حجازية لا مهملة تميمية ؛ لأن الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجرداً من (الباء) إلا منصوباً ، فالأولى الحمل عليه ، فـ(مؤمنين) إما : في محل نصب خبر (ما) ، أو في محل رفع خبر (نحن) اهـ « خضري » ، وإن أردت بسط إعراب أمثلة هـٰذه الأدوات . . فراجع كتابنا « الدرر البهية علىٰ متن الآجرومية » ، **(و)** مثال (**« حيثما » كقوله**) من بحر الخفيف الذي أجزاؤه (فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن) مرتين ، ولم أر قائل هـٰذا البيت بعد البحث عنه :

(حيثمــا تستقــم يقــدر لــك الله نجــاحــاً فــي غــابــر الأزمــان)

إعرابه : **(حيثما)** اسم شرط جازم في محل النصب على الظرفية ، متعلق بـ(تستقم) ، و(ما) زائدة ، وهو فعل شرط مجزوم بـ(**حيثما**) أي : في أي مكان (**تستقم**) فيه ، وتعدل علىٰ ميزان الشرع . . (**يقدر**) أي : يقض (**لك الله**) سبحانه ، جواب الشرط مجزوم بـ(حيثما) (**نجاحاً**) أي : فلاحاً وظفراً (**في غابر الأزمان**) أي : في الأزمان الغابرة ؛ أي : الباقية من عمرك .

والمعنىٰ : إن تعدل وتحسن سلوكك في أي مكان كنت فيه . . يقض الله سبحانه ، ويحكم لك الظفر بمرادك ، والفوز بمقصودك فيما بقي من عمرك ، **(و)** مثال (**« ما » نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾) (ما) اسم شرط جازم في محل النصب مفعول مقدم لفعل الشرط ، وهو (تفعلوا) أي : أي شيء تفعلوه ، و(من خير) بيان لما حال منها علىٰ قاعدة البيان ، وفيه اكتفاء ؛ أي : ومن شر ، و(يعلمه) جواب الشرط ؛ أي : يجازكم به ، من إطلاق السبب ، وهو العلم على المسبب ، وهو الجزاء ، راجع « الدرر » في تفصيل الإعراب ، **(و)** مثال (**« إذما » نحو**) قول الشاعر من بحر الطويل :

(وإنــك إذمــا تــأت مــا أنــت آمــر بــه تلــف مــن إيــاه تــأمــر آتيــا)

و(أنىٰ) نحو :

خليلــي أنــىٰ تــأتيــانــي تــأتيــا	أخـاً غيـر مـا يـرضيكمـا لا يحـاول

(**وإنك**) بالواو : بحسب ما قبلها ، (**إنك**) ناصب واسمه ، وجملة (**إذما**) في محل رفع خبر لـ(إن) المذكورة (إذما) حرف شرط جازم يجزم فعلين ، (**تأت**) أي : تفعل فعل مضارع مجزوم بـ(إذ ما) علىٰ كونه فعل شرط ، وفاعله مستتر ، تقديره : أنت ، (ما) اسم موصول في محل النصب مفعول (تأت) (**ما أنت آمر به**) مبتدأ وخبر ، صلة لـ(ما) ، والعائد ضمير (به) ، (**تلف**) من ألفى الرباعي بمعنىٰ تجد ، مجزوم بـ(إذما) بحذف حرف العلة علىٰ كونه جواب الشرط لها ، (من) اسم موصول في محل النصب مفعول أول ، (**إياه تأمر**) صلة لـ(من) الموصولة ، (**آتيا**) مفعول ثان لـ(**تلف**) .

والمعنىٰ : أنك إن فعلت ما تأمر به غيرك أن يفعله . . وجدت من أمرته به فاعلاً له ، **والشاهد** : في قوله : (إذما تأت . . تلف) حيث جزمت (إذما) فعلين ، ويروىٰ بدل (تأت) و(آتيا) : تأب وآبيا .

(**و**) مثال (« **أنىٰ** » **نحو**) قوله من بحر الطويل :

**(خليلــي أنــىٰ تــأتيــانــي تــأتيــا	أخـاً غيـر مـا يـرضيكمـا لا يحـاول)**

(**خليلي**) منادىٰ مضاف حذف منه حرف النداء ، وعلامة نصبه (الياء) أي : يا خليلي ويا صديقي (**أنىٰ**) اسم شرط جازم في محل النصب على الظرفية المكانية ، متعلق بـ(**تأتياني**) وهو فعل شرط لـ(أنىٰ) ، وجوابه (**تأتيا**) ، و(**أخاً**) مفعوله منصوب بالفتحة ، (غير) مفعول به مقدم لـ(يحاول) ، (**ما**) اسم موصول مضاف إليه لـ(غير) ، وجملة (**يرضيكما**) صلة لـ(ما) ، والعائد محذوف ، تقديره : يرضيكما به ، ومعنىٰ (**لا يحاول**) أي : لا يريد ولا يقصد .

والمعنىٰ : يا صديقي ؛ إن تأتياني في أي مكان . . تأتيا أخاً لا يريد إلا الذي يرضيكما ويوافقكما ، **والشاهد** : في قوله : (أنىٰ تأتياني تأتيا) حيث جزمت أنىٰ فعلين .

و(متىٰ) نحو :

متىٰ تأته تعشو إلىٰ ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

(و) مثال (« متىٰ » نحو) قول حطيئة من بحر الطويل :

(متىٰ تأته تعشو إلىٰ ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد)

(متىٰ) اسم شرط جازم في محل النصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بـ(تأته) أي : إن تأته في أي وقت من الليل ، (**تأته**) فعل وفاعل مستتر ، مجزوم بـ(متىٰ) علىٰ كونه فعل شرط لها ، و(الهاء) ضمير نصب متصل عائد علىٰ عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه في محل النصب على المفعولية ، مبني على الكسر ، وجملة (**تعشو**) في محل النصب حال من فاعل تأته ، (**إلىٰ ضوء ناره**) متعلق بـ(تعشو)، والمقصود النار لا الضوء؛ أي : حالة كونك تريد العشاء منه ، (**تجد**) فعل مضارع ، مجزوم بـ(متىٰ) علىٰ كونه جواباً لها ، (**خير نار**) مفعول به ؛ لأن (وجد) هنا بمعنىٰ لقيت ، لا بمعنىٰ علم ، وقوله : (**عندها خير موقد**) مبتدأ مؤخر ، وخبره مقدم في محل جر صفة لـ(نار) .

والمعنىٰ : إن تأت هـٰذا الممدوح في أي وقت من الليل حالة كونك عاشياً وقاصداً ناره . . تلق خير نار عندها خير موقد ؛ أي : تجدها نار قرىٰ ، وتجد موقدها سخياً كريماً ، **والشاهد** : في قوله : (متىٰ تأته تجد) حيث جزمت متىٰ فعلين . اهـ من « الشواهد » باختصار .

تتمة

[إعراب أسماء الشرط والاستفهام]

وحاصل إعراب أسماء الشرط وكذا الاستفهام : أن الأداة إن وقعت علىٰ زمان أو مكان . . فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاماً ؛ نحو : متىٰ تأته ، وأيان نؤمنك ، وحيثما تستقم . . .) إلخ ، وظرفاً لخبره إن كان ناقصاً ؛ نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ فأينما : ظرف متعلق بمحذوف خبر (تكونوا) الذي هو فعل الشرط ، و(يدرككم) جوابه ، وإن وقعت علىٰ حدث . . فمفعول مطلق لفعل الشرط ؛ نحو : أي ضرب تضرب . . أضرب ، أو علىٰ ذات ، فإن كان فعل الشرط لازماً ؛ نحو : (من يقم أضربه) . . فهي مبتدأ ، وكذا إن كان متعدياً واقعاً عل أجنبي

فَهَـٰـــذِهِ جَـــوَازِمُ ٱلْأَفْعَـــالِ   جَلَـوْتُهَـا مَنْظُـومَـةَ ٱلَّـلآلِـي
فَـٱحْفَـظْ وُقِيـتَ ٱلسَّهْـوَ مَـا أَمْلَيْتُ   وَقِـسْ عَلَـى ٱلْمَـذْكُـورِ مَـا أَلْغَيْتُ
وَأُخْتُهَـــا لاَ تَنْسَهَـــا أَيَّـــانَـــا   فَـٱجْـزِمْ بِهَـا حَكَـىٰ أَبُـو حَيَّـانَـا

منها ؛ نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ ، وخبره إما : جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً أقوال ، فإن كان متعدياً ، وسلط على الأداة . . فهي مفعوله ؛ نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ ﴾ ومن يضرب زيداً . . أضربه ، وإن سلط علىٰ ضميرها ، أو علىٰ ملابسه . . فاشتغال ؛ نحو : من يضربه أو من يضرب أخاه زيد . . أضربه ، فيجوز في (من) كونها مفعولاً لمحذوف ، يفسره فعل الشرط ، أو مبتدأ وفي خبره ما مر ، وإنما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس (إذا) لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط ، فلا يعمل في متقدم عليه ، ولأنه قد يقترن بـ(الفاء) أو (إذا) الفجائية ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ، واغتفر ذلك في (إذا) لأنها مضافة لشرطها ، فلا يصلح للعمل فيها ، كما مر في الإضافة . اهـ « خضري » .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(فهـٰـــذه جـــوازم الأفعـــال   جلـوتهـا منظـومـة الـلآلـي
فـاحفـظ وقيـت السهـو مـا أمليـت   وقـس علـى المـذكـور مـا ألغيـت)

وفي بعض النسخ زيادة قوله هنا :

وأختهـــا لا تنسهـــا أيـــانـــا   فـاجـزم بهـا حكـىٰ أبـو حيـانـا

(**فهـٰذه**) الأدوات العشرة السابقة (**جوازم الأفعال**) المضارعة (**جلوتها**) أي : أظهرتها وأضحتها لك حالة كونها (**منظومة اللآلي**) أي : منظومة كنظم اللآلىء ؛ أي : حالة كونها مجموعة في نظم الشعر ، كاللآلىء المجموعة في خيط الخرز ، و(اللآلىء) جمع لؤلؤة ، وهي الدرة ، و(الفاء) في قوله : (**فاحفظ**) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت إتقان العلوم . . فأقول لك : احفظ ، وقوله : (**وقيت السهو**) أي : وقاك الله السهو والنسيان ، وحفظك منه جملة دعائية ، وقوله : (**ما أمليت**) مفعول (احفظ) أي : فاحفظ ما أمليته ، وقرأته عليك ؛ لتكون من رجال العلم ، والإملاء : حكاية القول لمن يكتبه أو يقرأه ، (**وقس على المذكور**)

هـٰذه الإشارة إلى الأدوات العشرة السابقة ، وشبهها بالعروس المجْلاة باللآلىء المنظومة ، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه ؛ لأن الحفظ يعينه علىٰ ما هو بصدده ، وبقياس ما أهمل ذكره علىٰ ما ذكره .

أي : علىٰ ما ذكرته لك من الأدوات (**ما ألغيت**) أي : ما ألغيته وتركته هنا ، ومما ألغاه وتركه من الجوازم (أيان) لقلة الجزم به ، وكثرة ورودها للاستفهام ، (وكيفما) لعدم سماع الجزم بها ، وعند من أجاز الجزم بها . . فبالقياس علىٰ غيرها ، (وإذا) لأن الجزم بها خاص بالشعر كما مر ، وقد أمر الطالب بحفظ ما أملاه ؛ لأن الحفظ يعينه علىٰ ما هو بصدده ، وبقياس ما أهمل ذكره علىٰ ما ذكر .

وفي بعض النسخ زيادة بيت هنا ، وهو (**وأختها**) أي : وأخت هـٰذه الأدوات الجازمة ، ونظيرتها في العمل (**لا تنسها**) أيها الطالب ، وقوله : (وأختها) مبتدأ خبره (**أيانا**) والألف فيها للإطلاق أو بالعكس ؛ أي : وأيان أختها ، فلا تنسها ، ولا تترك عدها في هـٰذه الأدوات ، (**فاجزم بها**) أي : إذا عرفت أنها أختها ، وأردت بيان حكمها . . فأقول لك : اجزم بها الأفعال ، (**حكىٰ**) وروىٰ عن العرب الجزم بها (**أبو حيانا**) الأندلسي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**هـٰذه الإشارة**) فيه راجعة (**إلى الأدوات العشرة السابقة، وشبهها**) أي: شبه تلك الأدوات الناظم (**بالعروس المُجْلاَة**) بضم الميم ، وسكون الجيم ، وفتح اللام والهمزة ؛ أي : المزينة (بـ) أنواع (**اللآلىء**) والجواهر من الذهب والفضة وغيرهما، والعروس: المرأة المزففة للزوج، وقوله : (**المنظومة**) صفة لـ (اللآلىء) أي : المركبة في الخيط كالمسبحة ، (**وأمر**) الناظمُ (**الطالبَ بحفظ ما أملاه**) عليه من هـٰذه المنظومة (**لأن الحفظ**) علىٰ ظهر القلب (**يعينه**) أي : يعين الطالب (**علىٰ**) استحضار (**ما**) أي : على استحضار الشيء الذي (**هو بصدده**) أي : بصدد الطالب وقربه ، وقوله : (**وبقياس**) معطوف علىٰ قوله : (بحفظ ما أملاه) أي : أمره بحفظ ما أملاه عليه علىٰ ظهر قلبه ؛ أي : وأمره أيضاً بقياس (**ما أهمل ذكره**) وتركه (**علىٰ ما ذكره**) هنا ؛ أي : في هـٰذه المنظومة .

* * *

باب المبنيات

ثُـمَّ ٱعْلَمَـنَّ أَنَّ فِـي بَعْـضِ ٱلْكَلِـمْ مَـا هُـوَ مَبْنِـيٌّ عَلَـىٰ وَضْـعِ رُسِـمْ
فَسَكَّنُـوا مَـنْ إِذْ بَنَـوْهَـا وَأَجَـلْ وَمُـذْ وَلَكِـنْ وَنَعَـمْ وَكَـمْ وَهَـلْ

(باب المبنيات)

وفي بعض النسخ : (باب البناء) وهو أحد مقاصد النحو ؛ لأن موضوعة الكلمات العربية من حيث البحث عن الإعراب والبناء ، **والبناء لغة** : وضع شيء علىٰ شيء ، علىٰ وجه يراد به الثبوت والدوام ؛ كوضع حجر علىٰ حجر مثلاً لبناء الدار ، **واصطلاحاً** : على القول بأن الإعراب لفظي : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ، ولا تخلصاً من التقاء الساكنين ، وعلى القول بأن الإعراب معنوي : لزوم آخر الكلمة حالة واحدةً من غير عامل ، فخرج به نحو : (سبحان) ولا اعتلال ، فخرج به نحو : (الفتىٰ) مثلاً ، فالمبني : ما لزم آخره حالة واحدة من غير عامل ولا اعتلال ، وأخَّر المبنيات عن المعربات ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة المعربات ، والحروف كلها مبنية ؛ لعدم تعاقب المعاني المختلفة عليها ، التي تحتاج في دلالتها عليها إلىٰ إعراب ، والأصل في الأفعال أيضاً البناء لذلك ، وإنما أعرب المضارع منها ؛ لشبهه بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه ، التي لا تبين إلا بالإعراب في نحو قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والأصل في الأسماء الإعراب ، لتوارد المعاني المختلفة عليها ، التي لا تبين إلا بالإعراب ؛ كالفاعلية والمفعولية في نحو : زيد ، وإنما بني ما بني منها ؛ لشبهه بالحرف شبهاً قوياً ، وشبيه الشيء يعطىٰ حكمه .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

(ثـم اعلمـن أن فـي بعـض الكلـم مـا هـو مبنـي علـىٰ وضـع رسـم
فسكنـوا مـن إذ بنـوهـا وأجـل ومـذ ولكـن ونعـم وكـم وهـل)

(**ثم**) بعد ما عرفت أنواع المعربات ، وأحكامها السابقة (**اعلمن**) أيها السائل . بنون التوكيد الثقيلة قاله اليمني ، وفي بعض النسخ : (ثم تعلَّمْ) (**أن في بعض الكلم**)

. . . .

أي : أن من بعض الكلمات العربية ، و(في) هنا بمعنىٰ (من) لأنه لا معنىٰ لظرفية بعض الكلم في بعضها (**ما هو مبني**) أي : موضوع (**علىٰ وضع**) أي : علىٰ أصل ولقب ونوع (**رسم**) أي : علىٰ وضع حكم وعين له يلازمه لا يفارقه ؛ أي : ثم إن من الكلم ما هو موضوع علىٰ أصل ولقب من ألقاب البناء رسم ، وحكم ذلك الأصل لا يتجاوزه ؛ أي : مبني علىٰ لقب ونوع رسمته العرب له ، من سكون أو حركة ، لا يتجاوزه إلىٰ غيره ، بل يلزم ذلك اللقب الموضوع له .

و(الفاء) في قوله : (**فسكنوا**) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن من الكلم ما هو مبني علىٰ أصل وضع له ، وأردت بيان تفاصيل ذلك الموضوع له . . فأقول لك : سكنوا ؛ أي : سكنت العرب (**مَنْ**) بفتح الميم ، وسكون النون ، موصولة كانت أو غيرها أو بكسرها ؛ أي : (من) الجارة ؛ أي : حكموا لها السكون ، ووضعوها عليه (**إذ بنوها**) أي : وقت إرادتهم بناءَها ؛ بأن قصدوا بها المعنى الموضوع لها ، قَيَّد به احترازاً عما إذا أعربوها ؛ بأن كانت محكية قصد لفظها ؛ كقولهم : (من) اسم موصول مثلاً ، أو (من) حرف جر ، وكذا يقال فيما بعدها (**و**) سكنوا أيضاً (**أَجَلْ**) على السكون معطوف علىٰ (مِنْ) بعاطف مقدر ؛ أي : بنوها علىٰ سكون آخره ، وهو حرف جواب كـ (نَعَمْ) .

(**و**) سكنوا أيضاً (**مُذْ**) بضم الميم ، وسكون الذال ، جارة كانت أو ظرفاً ؛ أي : بنوها علىٰ سكون آخرها ، (**و**) سكنوا أيضاً (**لكن**) العاطفة أي : بنوها علىٰ سكون آخرها إن كانت مخففة ، (**و**) سكنوا أيضاً (**نَعَمْ**) الجوابية ؛ أي : بنوها علىٰ سكون آخرها ، (**و**) سكنوا أيضاً (**كَمْ**) أي : بنوها علىٰ سكون آخرها ، خبرية كانت أو استفهامية ، وإنما بنوها ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لأنها أشبهت همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، و(رُبَّ) التكثيرية إن كانت خبرية ، (**و**) سكنوا أيضاً (**هل**) الاستفهامية ؛ أي : بنوها علىٰ سكون آخرها ؛ لأنها حرف ، وإنما بنوا هـٰذه المذكورات على السكون ؛ لأن الأصل في كل مبني السكون لخفته ، فيعادل ثقل المبني ، وكذا سائر أسماء الاستفهام مبنية ؛ لتضمنها معنىٰ همزة الاستفهام ، وكذا

اعلم : أن من الكلم ما هو معرب ، وهو الاسم المتمكن ، والفعل المضارع المجرد من نوني التأكيد ونون الإناث ، وقد سبق الكلام عليهما ، ومنه ما هو مبني علىٰ وضع لازم كلزوم البناء موضعه ، فلا يختلف عما ....

سائر أسماء الشروط مبنية ؛ لتضمنها معنىٰ (إن) الشرطية ؛ يعني : أن من الكلم ما هو معرب ، وهو الاسم المتمكن ، والفعل المضارع الخالي عن نوني التوكيد ونون الإناث ، ومنها ما هو مبني علىٰ وضع لازم له لا ينفك عنه ؛ كلزوم البناء الحسي موضعه ، فلا يختلف آخره ، ولا يتغير عما رسمته العرب له باختلاف العوامل .

والأصل في كل مبني اسماً كان أو حرفاً : أن يُبنىٰ على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة فيناسب ثقل المبني ، ولأن الأصل عدم الحركة ، فوجب استصحابه به ما لم يمنع مانع منه ؛ كالتقاء الساكنين ، وألقاب البناء أربعة : ضم وفتح وكسر وسكون ، ولأصالة السكون بدأ الناظم به ، ولخفته دخل على الأسماء والأفعال والحروف ، فمما بني على السكون من الأسماء (من) و(كم) ، وعلة بنائهما شبههما بالحرف في المعنىٰ كما مر آنفاً ، أو في الوضع ، ومما بني عليه من الحروف (لكن) و(هل) (وبل) و(مذ) في لغة من جَرَّ بها ؛ كقولهم : ما رأيته مذ يومنا ؛ أي : في يومنا هـٰذا ، و(أجل) و(نعم) وهما حرفا جواب ، وسيأتي المبني على السكون من الأفعال في قوله : (وقد بني يفعلن في الأفعال) .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**اعلم**) أيها الطالب (**أن من الكلم**) العربية (**ما**) أي : لفظ (**هو معرب**) أي : متغير آخره ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً (**وهو الاسم المتمكن**) في بابه ، وهو الذي لم يشبه الحرف فيبنىٰ ، (**والفعل المضارع المجرد**) أي : الخالي (**من نوني التأكيد**) الثقيلة والخفيفة ، (**ونون**) جمع (**الإناث ، وقد سبق الكلام عليهما**) أي : على الاسم والمضارع المذكورين في أوائل الكتاب ، (**ومنه**) أي : ومن الكلم (**ما هو مبني**) أي : موضوع في أصله (**علىٰ وضع**) وحكم (**لازم**) له لا يتغير ، ولا يزول بتعاقب العوامل الداخلة عليه ؛ أي : لازم له لزوماً (**كلزوم البناء**) الحسي وثبوته (**موضعه**) الذي بني فيه ، (**فلا يختلف**) هـٰذا المبني ، ولا يتغير (**عما**) أي : عن الحكم الذي

رسمته العرب باختلاف العوامل . والأصل في كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً : أن يبنىٰ على السكون ؛ لأنه أخف ، ولأن الأصل عدم الحركة ، فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع . وألقاب البناء أربعة : ضم وفتح وكسر وسكون ؛ ولأصالة السكون بدأ الناظم به ، ولخفته دخل على الأسماء والأفعال والحروف . فمما بني عليه من الأسماء (من) و(كم) وعلة بنائهما شبههما بالحرف في الوضع ، . . . .

(**رسمته**) وحكته فيه (**العرب**) من السكون أو الحركة إلىٰ غيره (بـ) سبب (**اختلاف العوامل**) وتعاقبها عليه .

(**والأصل**) الذي كان حق وضعه أن يكون عليه (**في كل مبني**) ، وعبارة الخضري : والأصل في المبني ؛ أي : الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب ؛ إذ ليس غالب المبنيات ساكناً . اهـ (**اسماً كان**) ذلك المبني (**أو فعلاً أو حرفاً أن يبنىٰ على السكون ؛ لأنه أخف**) على اللسان من الحركة ، (**ولأن الأصل**) في كل حرف (**عدم الحركة ، فوجب استصحابه**) أي : استصحاب ذلك الأصل الذي هو السكون (**ما لم يمنع مانع**) منه كالتقاء الساكنين .

(**وألقاب البناء**) وأنواعه (**أربعة**) كالإعراب لا زائد عليها ؛ بدليل الاستقراء : (**ضم وفتح وكسر وسكون ؛ ولأصالة السكون بدأ الناظم به**) أي : بالسكون ، (**ولخفته**) أي : ولخفة السكون على اللسان (**دخل على الأسماء**) كما في كم ومن (و) علىٰ (**الأفعال**) كما في : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ (و) علىٰ (**الحروف**) كما في (لم) و(لن) .

(**فمما بني عليه من الأسماء « مَنْ » و« كَمْ » ، وعلة بنائهما شبههما بالحرف في الوضع**) والشبه الوضعي : هو أن يشبه الاسم الحرف في كونه علىٰ حرف كـ (تاء) الضمير ، أو علىٰ حرفين بشرط كون ثانيهما حرف ومد ولين كـ (نا) ضمير لجماعة المتكلمين ، و(من) و(كم) وإن كانا علىٰ حرفين ، فليس ثانيهما حرف مد ولين ، **والصواب** : أن يقال : شبههما بالحرف في المعنىٰ ؛ لفقدان شرط شبه الوضع فيهما ، وهو كون ثاني الحرفين حرف مد ولين ، فحينئذ علة بناء (مَنْ) شبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، ومعنىٰ (إن) الشرطية إن

ومن الحروف (لكن) و(هل) و(بل) و(مذ) في لغة من جرَّ بها ، و(أجل) و(نعم) وهما حرفا جواب ، وسيأتي المبني على السكون من الأفعال . . . .

كانت شرطية ، ومعنىٰ حرف مقدر إن كانت تعجبية ، أو شبهاً افتقارياً إن كانت موصولة أو موصوفة ؛ لافتقارها إلى الصلة أو الصفة ، وأما علة بناء (كم) . . فشبهه بالحرف شبهاً معنوياً أيضاً ؛ لتضمنه معنىٰ همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، ومعنىٰ (رُبَّ) التكثيرية إن كانت خبرية ، لا للشبه الوضعي ؛ لفوات شرطه . اهـ « خضري » .

واعلم : أن أصل وضع الحرف كونه علىٰ حرف أو حرفي هجاء فما زاد . . فعلىٰ خلاف الأصل ، وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر ، فما نقص . . فقد شابه الحرف في وضعه ، واستحق حكمه وهو البناء ، ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه علىٰ ثلاثة ؛ كـ (سوف) ، أو أربعة ، ؛ كـ (لعل) ، أو خمسة ؛ كـ (لكن) لأن هٰذا الوضع لا يخص الاسم ، بل هو للفعل المبني أيضاً ؛ ولعدم احتياجه إليه ؛ أي : إلى الإعراب بخلاف المضارع أعرب لشبه الاسم ؛ لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الإعراب ، وأيضاً هو ؛ أي : الحرف أضعف أقسام الكلمة ؛ إذ ليس مقصوداً لذاته ، بل لربط معاني الأفعال بالأسماء ، ولا يستقل بالمفهومية ، فلا يقوىٰ بالشبه على اكتساب حكم الاسم ، وأما الاسم . . فكان وضعه على الكمال متحلياً بأشرف الخلال ، فلما أَشْبَهَ بالدُّون . . انحط عن رُتبتِهِ ، وسقط من العيون ، وإنما اكتُفي في بناء الاسم شَبَهٌ واحدٌ دون مَنْعِه من الصرف ؛ لشدة تباعد ما بينه وبين الحرف ، فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد ، وأما الفعل . . فإنه وإن كان نوعاً آخر . . لكنه أقرب إليه من الحرف ؛ لاتفاقهما في استقلال معناهما ، فالشبه الواحد به لا يخرجه عن حكم الاسمية من الصرف فتدبر . اهـ « خضري » .

(و) مما بني على السكون (من **الحروف** « **لكن** » و« **هل** » و« **بل** » و« **مذ** » **في لغة من جرَّ بها**) وإلا . . فهي ظرف زمان ، وفي « التشويق » : و(مذ) و(منذ) إذا دخلا على اسم مرفوع أو علىٰ جملته . . يكونان مبتدأَينِ على الأول ، وظرفين على الثاني . اهـ « تشويق الخلان علىٰ شرح زيني دحلان » ، (و« **أجل** » و« **نعم** » **وهما حرفا جواب ، وسيأتي المبني على السكون من الأفعال**) في قول الناظم :

وَضُمَّ فِي ٱلْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَٱفْقَهْ وَٱسْتَبِنْ
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَٱحْفَظْهَا عَدَاكَ ٱللَّحْنُ

(وقد بني يفعلن في الأفعال فما له مغير بحال)

واعلم : أن ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عن سببه ؛ لمجيئه علىٰ أصل البناء ، وهو السكون ، ومن الأسماء فيه سؤال واحد : لم بني ؟ وما بني علىٰ حركة من الأفعال والحروف فيه سؤلان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وقد علمت أسباب أصل البناء ، وأما التحرك . . فأسبابه خمسة : التقاء الساكنين كـ (أين) ، وكون الكلمة علىٰ حرف واحد ؛ كبعض المضمرات ، أو عُرْضَةٌ للبَدْء بها كـ (باء) الجر ، أو لها أصل في الإعراب كـ (قبل) و(بعد) ، أو شابهت المعرب ، كالماضي المشبه للمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً ، هـٰذا ما ذكروه ، ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك (هو) و(هي) ، لكن رأيت نقلاً عن الرضي ما نصه :

الصحيح : أن الضمير جملة (هو) و(هي) كما عليه البصريون ، وإنما حركا ؛ لتصير الكلمة مستقلة حتىٰ يصح كونها ضميراً منفصلاً ؛ إذ لو لا الحركة . . لتوهم كونهما للإشباع ، كما ظن الكوفيون . انتهىٰ ، فهـٰذا سبب سادس ، وهو الدلالة على استقلال الكلمة ، أو أصالة المحرك في الإعراب . اهـ « خضري » .

ثم ذكر الناظم الضم بعد السكون ، والأولىٰ تأخيره عن الفتح والكسر ؛ لأنه إذا عدل إلى الحركة . . قدم الأخف فالأخف ، وذلك الفتحُ ثم الكسر ثم الضم ، ويكون في الأسماء لا في الأفعال ولا في الحروف ، إلا في (مذ) في لغة من جرَّ بها ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وضم في الغاية من قبل ومن بعد وأما بعد فافقه واستبن
وحيث ثم منذ ثم نحن وقط فاحفظها عداك اللحن)

(**وضم**) أي : وبني على الضم من الأسماء المستعملة (**في الغاية**) لفظة (**من قبل ، ومن بعد ، وأما بعد**) أي : وضم (قبل) و(بعد) إذا حذف المضاف إليه ، ونوي معناه ، ومثلهما في ذلك أسماء الجهات الست ، و(أول) و(دون) و(حسب)

. . . .

و(عل) ، وسميت (قبل) و(بعد) وما في معناهما غايات ؛ لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غايةً آخراً في النطق بعد أن كانت وسطاً ، ولـ (قبل) و(بعد) أربع حالات : يبنيان في حالة ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ، ونوي معناه ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ، ومنه : قولهم : أما بعد ، وإنما بنيا حينئذ ؛ لشبههما بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارهما إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنىٰ ، وإنما حركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً لهما بأقوى الحركات جبراً لما فاتهما من الإعراب ، ويعربان في ثلاثة أحوال : وهي ما إذا صرح بالمضاف إليه ، أو حذف ونوي ثبوت لفظه ، أو حذف ولم ينو ثبوت لفظه ولا معناه ، فيعربان في هـٰذه الأحوال الثلاثة نصباً على الظرفية ؛ أو خفضاً بـ (من) مثال الأول ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ ، ومثال الثاني ؛ كقول الشاعر : [من الطويل]

ومِـن قبـلِ نـادىٰ كُـلُّ مـولـىٰ قـرابـة　　　فما عطفتْ مولىً عليه العَواطفُ

بخفض (قبل) من غير تنوين ، ومنه : قراءة : (لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ) بالخفض من غير تنوين ، ومثال الثالث ؛ نحو قولك : جئتك قبلاً وبعداً ؛ أي : في زمن من الأزمان ، ومنه : قول الشاعر : [من الوافر]

فســاغَ لــي الشـرابُ وكنـت قبـلاً　　　أكــادُ أَغَــصُّ بــالمــاء الفُــرات

وقوله : (**فافقه**) أي : فافهم ما ذكرته لك من أحكام المبنيات ، (**واستبن**) أي : واطلب بيانه ممن يعلمه تكملة بيت ، (**و**) مما بني على الضم من الأسماء (**حيث**) وهي من ظروف المكان ، وإنما بنيت (حيث) لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه ، وفي « العطار على الأزهرية » : وبنيت (حيث) لشبهها بأسماء الغايات ، ووجه الشبه بها أن (حيث) قطعت عن الإضافة إلى المفرد ، الذي كان حقها أن تضاف إليه ، كسائر أخواتها من الظروف كـ (إذا) و(إذ) ، فمنعت ذلك كما منعت (قبل) و(بعد) ، والتزم إضافتها إلى الجمل . اهـ (منه) ، وإنما

أتبع السكونَ الضمَّ ، والأولىٰ تأخيره عن الفتح والكسر ؛ لأنه إذا عدل إلى الحركة . . قدم الأخف فالأخف ، وذلك الفتح ثم الكسر . . . .

حركت ؛ ليعلم أن لها أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً لها بأقوى الحركات جبراً لها من الإعراب ، (**ثم**) مما بني على الضم من الحروف (**منذ**) الجارة ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، (**ثم**) مما بني على الضم من الأسماء (**نحن**) ضمير منفصل لجماعة المتكلمين ، أو للمتكلم المعظم نفسه حقيقة أو ادِّعاء ، وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ؛ إجراءً للضمير علىٰ طريقة واحدة ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب ، (**و**) مما بني على الضم من الأسماء (**قَطُّ**) بفتح القاف ، وتشديد الطاء المضمومة ، وهو ظرف مستغرق لما مضىٰ من الزمان ، وإنما بنيت (قط) لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنها معنىٰ حرفي ابتداء الغاية وانتهائها ؛ لأن معنىٰ (ما رأيته قط) : ما رأيته منذ خلقني الله تعالىٰ إلى الآن ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ، تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، أفاده في « التصريح » .

وقوله : (**فاحفظها**) أي : فاحفظ هـٰذه المبنيات المذكورة حَثٌّ للطالب على الجد والاجتهاد ، وقوله : (**عداك اللحن**) أي : جاوزك اللحن والخطأ في القواعد العربية ، جملة دعائية ، أتىٰ بها لتكملة البيت . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : لما فرغ الناظم من ذكر السكون . . (**أتبع**) وألحق (**السكونَ**) مفعول ثان ، (**الضمَّ**) مفعول أول ؛ أي : ألحق الضم بالسكون ؛ أي : ذكره بعده ، (**والأولىٰ تأخيره**) أي : تأخير الضم (عن **الفتح والكسر** ؛ **لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**إذا عدل**) وميل من السكون الذي هو الأصل في البناء (**إلى الحركة**) النائبة عنه (. . **قدم**) من الحركات في النيابة (**الأخف**) على اللسان من غيره (**فالأخف**) مما بعده ، (**وذلك**) أي : تقديم الأخف أن يقدم (**الفتح**) أولاً ؛ لكونه أخف الحركات ؛ لأنه بنت (الألف) الذي هو أخف الحروف للزومه السكون ، (**ثم**) أن يقدم (**الكسر**) لأنه بنت (الياء) التي هي أخف

ثم الضم ، ويكون الضم في الأسماء ، لا في الأفعال ولا في الحروف ، إلا في (منذ) في لغة من جرَّ بها . فمما بني على الضم من الأسماء (حيث) من ظروف المكان ، و(قَطُّ) بالتشديد وهو ظرف لما مضىٰ من الزمان ، و(نحن) من الضمائر المنفصلة ، وكذا (قبل) و(بعد) إذا حذف المضاف إليه ، ونوي معناه ؛ نحو : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ، **ومنه** : قولهم : أما بعد ، ....

من الواو ، (**ثم**) أن يذكر (**الضم**) لأنه أثقل الحركات ؛ لكونه بنت (الواو) ، ولم يبق له رتبة إلا التأخير ، (**ويكون الضم في الأسماء**) ، و(**لا**) يدخل (**في الأفعال**) أصلاً ؛ لئلا يجتمع ثقيلان الفعل والضم ، فيورث البشاعة في الكلام ، (**ولا**) يوجد الضم أيضاً (**في الحروف** ، **إلا في** « **منذُ** » **في لغة من جرَّ بها**) لأنها حينئذ حرف جر ، وإنما دخله الضم حينئذ ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، وإنما لم يدخل الضم الحروف ، لأنه إعراب العُمد ، فلا ينحط إلىٰ أخس الكلمات ؛ لأن الحرف لا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه .

(**فمما بني على الضم من الأسماء** « **حيثُ** » **من ظروف المكان**) ، لا تخرج عن الظرفية إلا نادراً ، وقد يراد بها الزمان ، وثاؤها مثلثة ، وقد تبدل ياؤُهُ واواً ، قيل : وألفاً ، وبنو فَقْعَس يعربونها ، ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها ، فتضاف إليها ، اسمية كانت ؛ نحو : اجلس حيث زيد جالس بشرط ألاَّ يكون خبرها فعلاً ، أو فعلية ؛ نحو : اجلس حيث جلس زيد ، (**و**) مما يبنىٰ على الضم (« **قَطُّ** » **بالتشديد**) للطاء المضمومة ، (**وهو**) أي : (قط) (**ظرف**) مستغرق (**لما مضىٰ من الزمان**) وتلازم النفي ، (**و**) منه (« **نحن** » **من الضمائر المنفصلة** ، **وكذا**) أي : وكهٰذا المذكور في بنائه على الضم (« **قبل** » و« **بعد** » **إذا حذف المضاف إليه** ، **ونوي معناه**) دون لفظه (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾) .

(**ومنه**) أي : ومن بناء (بعد) على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه : (**قولهم**) أي : قول الخاطبين في الجُمَع ونحوها : (**أما بعد**) وإنما بنيا حينئذ ؛ لشبههما بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارهما إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنىٰ ، وإنما حركا ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً بأقوى

فإن صُرح بالمضاف إليه ، أو حذف ونوي ثبوت لفظه ، أو حذف ولم ينوَ ثبوت لفظه ولا معناه . . أعرب نصباً على الظرفية ، أو خفضاً بـ (من) نحو : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ﴾ ، وقد قرىء : (لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ) بالخفض من غير تنوين ، وتقول : جئتك قبلاً وبعداً ؛ أي : في زمن من الأزمان ، ومنه : قوله :

فسـاغَ لـي الشـرابُ وكنـت قبـلاً ... أكـاد أَغَـصُّ بـالمـاء الفُـرات

الحركات كما مر ، ففي هـٰذه الحالة يبنيان لما ذكر ، ويعربان في ثلاثة أحوال ، ذكر الأول منها بقوله : (**فإن صُرح بالمضاف إليه**) ، وذكر الثاني منها بقوله : (**أو حُذف**) المضاف إليه (**ونوي ثبوت لفظه**) ، وذكر الثالث بقوله : (**أو حذف ولم يُنوَ ثبوت لفظه ولا معناه . . أعرب**) كل منهما (**نصباً على الظرفية ، أو خفضاً بـ** « من ») ، وإنما أعربا في هـٰذه الأحوال الثلاثة ؛ لفقد علة بنائهما ، مثال ما إذا صرح بالمضاف إليه فيهما (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ، ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾) هـٰذا مثال ما إذا نصبا على الظرفية ، ومثال ما إذا خفضا بـ (من) قوله تعالىٰ : (﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ ، **وقد قرىء**) قراءة شاذة (« **لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ** » ، **بالخفض من غير تنوين**) فيكون مثالاً لما إذا حذف المضاف إليه ونوي ثبوت لفظه ، (**وتقول : جئتك قبلاً وبعداً ؛ أي : في زمن من الأزمان**) وهـٰذا مثال لما إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

(**ومنه**) أي : ومن مثال ما إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه : (**قوله**) أي : قول عبد الله بن يعرب ، وكان له ثأر فأدركه ، والبيت من الوافر :

(**فسـاغَ لـي الشـرابُ وكنـت قبـلاً ... أكـاد أَغَـصُّ بـالمـاء الفُـرات**)

و(الشراب) فاعل (ساغ) بمعنىٰ حلا علىٰ حَدِّ قوله تعالىٰ : ﴿ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ ﴾ أي : حِلْوٌ ، و(الواو) في قوله : (وكنتُ) واو الحال ، و(قبلاً) منصوب على الظرفية الزمانية ، و(أكاد) مضارع كاد من أفعال المقاربة ، و(أَغَصُّ) مضارع غُصَّ ، وجملة (أغص) خبر (أكاد) ، وجملة (أكاد) خبر كان ، وروي بدلَ الفرات : (الزلاَل)

وهما مناسبان للمعنىٰ ، وفي بعضها : (بالماء الحميم) أي : الحار ، ومنه اشتق الحمَّام ، وهو لا يناسب المقامَ ، وروي : (بالماء المعين) **والشاهد** : في قوله : (قبلاً) فإنه حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ ولذلك نُوِّن .اهـ « حمدون » ، وإنما أعربا في هـٰذه الصور الثلاثة ؛ لأن الإضافة في الصورة الأولىٰ منها لفظاً ، فهي مانعة من البناء ، وفي الثانية تقديراً ، وتقدير المضاف إليه كذكره ، وحذف المضاف إليه في الثالثة ، وعدم نيته لفظاً وتقديراً يجعل الافتقار كالعدم ، فلم يبق الافتقار مؤثراً إلا في الصورة المذكورة أولاً ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه ، وبنيا علىٰ حركة ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين ، وكانت خصوص ضمة ؛ لأنها أقوى الحركات ، وللفرق بين حركة الإعراب وحركة البناء ، ولأنه الأليق ببناء الظروف التي لا تتصرف ؛ إذ الضم حركة لا تكون لها في حالة الإعراب ؛ لأنها في الإعراب إما : منصوبة أو مجرورة بـ (من) فيكون الظرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها .اهـ « حمدون » .

(**ومثلهما**) أي : ومثل (بعد) و(قبل) (**في ذلك**) أي : في بنائهما في حالة واحدة ، وإعرابهما في ثلاثة أوجه (**أسماء الجهات الست**) بالرفع صفة لـ(أسماء) ، وهي (فوق) و(تحت) و(قُدام) و(خلف) و(يمين) و(شمال) ، تقول : جئتك من فوق ، ومن تحت ، وعن يمين ، وعن شمال ، ومن قدام ، ومن خلف ؛ فهـٰذه كلها تبنىٰ على الضم كـ (بعد) و(قبل) إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه ، وتعرب في الأحوال الثلاثة ، (**و**) مثلهما (**أول**) أيضاً ، **الصحيح أن أصله** : أَوْأَلَ بواو بين همزتين ؛ بدليل جمعه علىٰ أوائل ، قلبت الهمزة الثانية واواً وأدغم ، وله استعمالات ، فتارة يرد اسماً بمعنىٰ مبدإ الشيء ؛ نحو : ما له أول ولا آخر ، وتارة يرد وصفاً بمعنىٰ سابقٍ ؛ نحو : لقيته عاماً أَوَّلاً بالتنوين ؛ لأنه قد يُؤنث ، ووزن الفعل لا يمنع من الصرف إلا إذا لم تلحقه (التاء) كما مر ، وتارة يرد ظرفاً ؛ كرأيت الهلال أول الناس ؛ أي : قبلهم ، قال ابن هشام : وهـٰذا هو الذي يبنىٰ على الضم ؛ لقطعه عن الإضافة ، قاله يس .اهـ « خضري » ، (**و**) مثلها (**دون**) هو اسم للمكان

و(حسب) ، وسميت (قبل) و(بعد) وما في معناهما غايات ؛ لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً . . . .

الأدنىٰ ؛ أي : الأقرب من مكان المضاف إليه ؛ كجسلت دون زيد ؛ أي : قريباً من مكانه ، ثم توسع فيه ، فاستعمل في المكان المفضول ، ثم في الرتبة المفضولة ؛ تشبيهاً للمعقول بالمحسوس ؛ كزيد دون عمرو فضلاً ، ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء ؛ كفعلت بزيد الإكرامَ دون الإهانة ، وأكرمت زيداً دون عمرو . اهـ « خضري » ، (وحَسْب) كقولك : عندي درهم حَسْب ؛ أي : لا غير ، وفي « حاشية يس » : قوله : (وحسْب) أي : بسكون السين ، وأما بفتحها ؛ نحو : هـٰذا بحسب هـٰذا ؛ أي : بقدره وعدده . . فليست مرادة هنا ، وللساكنة السين استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنىٰ (كافٍ) ، فتستعمل استعمال الصفات ، فتكون نعتاً للنكرة ، وحالاً من المعرفة ؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة ؛ حملاً علىٰ ما هي بمعناه ، واستعمال الأسماء ، فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية ، وبذلك يرد علىٰ من زعم أنها من أسماء الأفعال .

الثاني : أن تكون بمعنىٰ (لا غير) في المعنىٰ ، فتستعمل مفردة مبنية على الضم ؛ نحو : رأيت رجلاً حسب ؛ أي : لا غير ، كأنك قلت : حسبي أو حسبك ، فأضمرت ذلك ، ولم تنون ، وهـٰذا هو المراد هنا . اهـ « يس » .

(**وسميت « قبل » و« بعد » وما في معناهما**) كـ (حسب) و(أول) مثلاً (**غايات ؛ لصيرورتها بعد الحذف**) أي : بعد حذف المضاف إليه (**غاية في النطق**) أي : آخراً (**بعد أن كانت وسطاً**) أي : وسط الكلام ؛ أي : إن الأصل فيها أن تكون مضافة ؛ لتضمنها المعنى النسبي ، وغاية الكلمة المضافة آخر المضاف إليه ؛ لأنه من تتمته ؛ إذ هو المنسوب إليه ، وبه تعريفه ، فإذا حذف وتضمنه المضاف . . صار آخر المضاف غاية ، ولم يسم (كل) و(بعض) غايتين ؛ لحصول العوض عن المضاف إليه ، وهو التنوين . اهـ « يس » .

ثم أشار الناظم إلىٰ ما يبنىٰ على الفتح ، ويكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْفَتْـحُ فِـي أَيْـنَ وَأَيَّـانَ وَفِـي كَيْـفَ وَشَتَّـانَ وَرُبَّ فَـٱعْـرِفِ
وَقَـدْ بَنَـوْا مَـا رَكَّبُـوا مِـنَ ٱلْعَـدَدْ بِفَتْـحِ كُـلٍّ مِنْهُمَـا حِيـنَ يُعَـدْ

(**والفتح في أين وأيان وفي كيف وشتان ورب فاعرف**
وقد بنوا ما ركبوا من العدد بفتح كل منهما حين يعد)

أي : (**والفتح**) الذي هو أحد ألقاب البناء يكون (**في أين**) وهو ظرف مكان مبني على الفتح ، استفهامية كانت أو شرطية ، وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً وهو (همزة) الاستفهام إن كانت استفهامية ، و(إن) الشرطية إن كانت شرطية ، وإنما حرك ولم يبنَ على السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة طلباً للخفة ، (و) يكون الفتح أيضاً في (**أيان**) وهي في الأصل موضوعة للدلالة على الزمان ، فضمنت معنىٰ (إن) الشرطية ، فجزمت فعلين ، وإنما بنيت ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، وحركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ، (و) يكون الفتح أيضاً (**في كيف**) وهي موضوعة للاستفهام عن الأحوال ، وبنيت ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (همزة) الاستفهام ، وحركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ، (و) يكون البناء على الفتح أيضاً في (**شتان**) وهو اسم فعل ماض بمعنى (افترق) ، وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ أي : في كونه عاملاً غير معمول ، وقيل : لوقوعه موقع المبني الذي هو الفعل الماضي ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة ، (و) يكون الفتح أيضاً في (رُبَّ) الجارة ، وإنما بني ؛ لكون البناء أصلاً في الحروف ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ، (**فاعرف**) ما ذكرته من كون البناء على الفتح في هـٰذه الكلمات ، وابحث عن علة بنائها .

(**وقد بنوا**) أي : وقد بنت العرب ونطقت (**ما ركبوا من**) أسماء (**العدد بفتح كل منهما**) أي : بنوا علىٰ فتح كل من الجزأين أو حكمت النحاة بناءهما على الفتح (**حين يعد**) أي : حين يذكر في تعداد الشيء ، **والغرض منه** : تكميل البيت إلا اثني عشر ، فإن الجزء الأول منه يعرب إعراب المثنىٰ ، وذلك المبني من العدد المركب ؛ كأحدَ عشرَ وتسعةَ عشرَ وما بينهما ، وإنما بني الجزء الأول ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فمما بني عليه من الأسماء (أين) ، وعلة بنائه شبهه بالحرف في المعنىٰ ، وهو معنى الاستفهام أو الشرط ، ولم يبنَ على السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وحرك بالفتحة طلباً للخفة ، ومثله : (أيان) و(كيف) . ومما بني علىٰ ذلك منها أيضاً (شتان) وهو اسم فعل بمعنى (افترق) ، وبني لشبهه بالحروف في كونه عاملاً . . . .

لافتقاره إلى الجزء الثاني في إفادة المعنىٰ ، وبني الجزء الثاني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ؛ إذ أصل (أحدَ عشرَ) : أحد وعشر ، فحذفت (الواو) قصداً لمزج الجزأين ؛ أي : لتركيبهما تركيباً مزجياً ، وجعلهما اسماً واحداً ، وإنما حركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ طلباً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب ، ومما بني على الفتح من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك ؛ كضرب ودحرج وانطلق واستخرج ، ومن الحروف (رُبَّ) كما مر آنفاً ، و(لعل) و(لكنَّ) بالتشديد .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فمما بني عليه**) أي : على الفتح (**من الأسماء «أين»**) مطلقاً ، استفهامية كانت أو شرطية ، (**وعلة بنائه**) أي : بناء (**أين**) مع أن الأصل فيه الإعراب (**شبهه بالحرف في المعنىٰ ، وهو**) أي : ذلك المعنىٰ (**معنىٰ**) همزة (**الاستفهام**) إن كانت استفهامية ، (**أو**) معنىٰ (إن) (**الشرطـ**) ية إن كانت شرطية ، (**ولم يبنَ**) أين (**على السكون**) من أن الأصل في المبني أن يسكن ، بل بني على الحركة (**فراراً من التقاء الساكنين**) لو بنيناها . . على السكون ، (**وحرك بالفتحة**) مع أن الأصل في حركة التخلص الكسرة (**طلباً للخفة**) مع ثقل المبني بلزومه حالة واحدة ، (**ومثله**) أي : ومثل (أين) : (**أيان وكيف**) في علة بنائهما ، وعلة تحركهما ، وكون حركتهما فتحة كما سبق في « اللباب » بيان ذلك .

(**ومما بني علىٰ ذلك**) أي : على الفتح (**منها**) أي : من الأسماء (**أيضاً**) أي : كما بني ما سبق على الفتح (**شَتَّانَ**) بفتح المشددة والنون ، (**وهو اسم فعل**) ماض ؛ لأنه (**بمعنى « افترق »** ، **و**) إنما (**بني ؛ لشبهه بالحروف في كونه عاملاً**) في الفاعل

غير معمول ، وقيل : لوقوعه موقع المبني ، وحرك بالفتحة طلباً للخفة . والجزآن من العدد المركب ؛ كأحدَ عشرَ وكثلاثةَ عشرَ وتسعةَ عشرَ وما بينهما ، أما الأول . . فلافتقاره إلى الثاني ، وأما الثاني . . فلتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصل (أحدَ عشرَ) مثلاً : أَحَدٌ وعَشْرٌ ، فحُذفت (الواو) قصداً لمزج الاسمين ، وجعلهما اسماً واحداً ، وحُرِّكا بالفتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب . ومما بني على الفتحة من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك ؛ كضرب واستخرج . . . .

فقط إن كان بمعنى الفعل اللازم كما هنا ، وفي المفعول أيضاً إن كان بمعنى الفعل المتعدي ؛ كعليك ودونك (**غير معمول**) لغيره ؛ لأنه لا موقع له من الإعراب كالحروف ، (**وقيل** :) بني (**لوقوعه موقع**) الفعل (**المبني**) وهو الماضي والأمر ، قاله ابن الحاجب ؛ لأنه يقول : إن أسماء الأفعال كلها بمعنى الماضي أو الأمر ، فلا تكون بمعنى المضارع ؛ لأنها لو كانت بمعنى المضارع . . لأعربت فأَوَّه عنده بمعنىٰ تَوَجَّعتُ ، وأُفٍّ بمعنىٰ تضجرّت مراداً بهما الإنشاء ، **والأصح** : ما قاله الجمهور ، من أن علة البناء فيها مطلقاً كونها عاملة غير معمولة ، (و) إنما (**حُرِّك**) فراراً من التقاء الساكنين ، وكان تحريكه (**بالفتحة ؛ طلباً للخفة**) .

(و) مما بني على الفتح من الأسماء (**الجزآن من العدد المركب**) تركيباً مزجياً (**كأحدَ عشرَ وكثلاثةَ عشرَ وتسعةَ عشرَ وما بينهما**) أي : وما بين ثلاثةَ عشرَ وتسعةَ عشرَ (**أما**) بناء الجزء (**الأول . . فـ**) لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (**لافتقاره إلىٰ**) الجزء (**الثاني**) في إفادة المعنىٰ ، (**وأما**) بناء الجزء (**الثاني . . فلتضمنه معنى الحرف**) أي : معنىٰ حرف العطف ، وهو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه (**إذ أصل « أحدَ عشرَ » مثلاً**) أي : مثل مثلاً كخمسة عشر : (**أَحَدٌ وعَشْرٌ ، فحذفت « الواو » قصداً لمزج الاسمين**) أي : لتركيبهما تركيباً مزجياً ، (**وجعلهما اسماً واحداً ، وحُرِّكا بالفتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب**) .

(**ومما بني على الفتحة من الأفعال**) الفعل (**الماضي المجرد من**) اتصال (**ضمير الرفع المتحرك**) ، وقوله : (الماضي المجرد) (**كضرب**) ودحرج وانطلق (**واستخرج**) .

ومن الحروف (رُبَّ) و(لعلَّ) و(لكنَّ) بالتشديد .

وَأَمْسِ مَبْنِيٌّ عَلَى ٱلْكَسْرِ فَإِنْ صُغِّرَ كَانَ مُعْرَباً عِنْدَ ٱلْفَطِنْ
وَجَيْرِ أَيْ حَقّاً وَهَؤُلاَءِ كَأَمْسِ فِي ٱلْكَسْرِ وَفِي ٱلْبِنَاءِ
وَقِيلَ فِي ٱلْحَرْبِ نَزَالِ مِثْلَ مَا قَالُوا حَذَامِ وَقَطَامِ فِي ٱلدُّمَىٰ

(و) مما بني (**من الحروف**) على الفتح (رُبَّ) الجارة (**ولعلَّ ولكنَّ بالتشديد**) فيهما .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين ما يبنىٰ على الكسر ، ويكون في الأسماء والحروف فقط ، فقال :

(وأمس مبني على الكسر فإن صغر كان معرباً عند الفطن
وجير أي حقاً وهٰؤلاء كأمس في الكسر وفي البناء
وقيل في الحرب نزال مثل ما قالوا حذام وقطام في الدمىٰ)

(**وأمس**) مبتدأ ، وهو اسم لليوم الذي يليه يومك خاصة ، أو المعهود وإن بعد خبره ، (**مبني على الكسر**) وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف التعريف ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، ويشترط في بنائه خمسة أمور : **الأول** : ألاَّ يصغر كما ذكره الناظم بقوله : (**فإن صغر. . كان معرباً**) ، **والثاني** : خلوه من (أل) ، **والثالث** : خلوه من الإضافة ، **والرابع** : ألاَّ يجمع جمع تكسير ، **والخامس** : أن يراد به معين ، وقد نظم بعضهم هٰذه الشروط الخمسة بقوله : [من الطويل]

بخمس شروط فابن أمس بكسرة إذا ما خلا من أل ولم يك صغرا
وثالثها التعيين فاعلمه يا فتى وليس مضافاً ثم جمعاً مكسرا

فإن فقد شرط من هٰذه الشروط. . فلا خلاف في إعرابه وصرفه ، وذلك بأن أردت به يوماً من الأيام الماضية مبهماً ؛ كجئتك أمسَ الأمُوس ، أو أضفته ؛ نحو : أمس يومنا ، أو عرَّفته بـ (أل) نحو : الأمسِ ، أو كسَّرته ؛ نحو : يكتب علي ما مضىٰ من الأموس ، أو صغَّرته ؛ نحو : أُمَيْس أعرب . اهـ « كردي » .

وبناؤه على الكسر بالشروط المذكورة علىٰ لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم. .

. . . .

فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ؛ للعلمية والعدل عن الأمس ، وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ، ويبنيه على الكسر في غيرها ، وقوله : (**عند الفطن**) تكملة بيت ؛ أي : كان معرباً عند من له فطنة وحذاقة بقانون القوم واصطلاحهم .

(**وجَيْر**) بفتح الجيم ، وسكون الياء ، بمعنىٰ (نَعَمْ) وفسرها الناظم (**أي : حقاً**) والمشهور : التفسير الأول الذي فسرنا به مبني على الكسر ؛ لأن حق الحرف البناء ، وما جاء علىٰ أصله لا يسأل عن سببه ، وحرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، (**وهٰؤلاء**) كائن (**كأمسِ في**) تحركه بـ (**الكسر** ، **وفي**) مطلق (**البناء**) لا في علته ، فهو من أسماء الإشارة ، يشار به لجمع المذكر والمؤنث ، و(الهاء) فيه حرف تنبيه ، وعلة بنائه شبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ أي : شبهه بالحرف المقدر وجوده ؛ لأن الإشارة معنىً من المعاني ، فحقه أن يوضع له حرف خاص به ، ولكن لم تضع العرب له حرفاً ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

(**وقيل**) أي : عرف عند طلب المبارزة (**في الحرب**) أن يقال : (**نزالِ**) بالبناء على الكسر : اسم فعل أمر بمعنى انزل لي حالة كون نزال (**مثل ما قالوا**) أي : شبه ما قالت العرب في أسماء النساء : (**حذام وقطام**) ونحوهما كوَبَارِ (**في الدمىٰ**) أي : في ذوات الجمال منهن ؛ أي : حالة كون (نزال) مثل هٰذه الأسماء في مطلق البناء على الكسر ، وفي الوزن لا في علة البناء ، وأما (نزال). . فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل ، مبني على الكسر ، وأنما بني نزال ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، وخصه بالحرب ؛ لكثرة قولهم ذلك عند طلب المبارزة في الحرب ، ومثله (دَرَاكِ) بمعنىٰ أَدْرِكْ ، و(تَرَاكِ) بمعنىٰ اتْرُكْ ، و(حَذَارِ) بمعنى احذر .

وأما (حذام) و(قطام) ونحوهما كوَبَارِ وحَضَارِ وسَجَاحِ مما هو علىٰ وزن فَعَالِ بفتح أوله علماً لمؤنث ، كما أشار إليه بقوله : (في الدُّمَىٰ) بضم أوله ، وفتح ثانيه ، جمع دُمْية بضم الدال ، وسكون الميم ، وهو الصورة المنقوشة على الجدار ، وتطلق

البناء على الكسر يكون في الأسماء والحروف ، ولا يكون في الأفعال ، فمما بني عليه من الحروف (باء) الجر و(لامه) و(جَيْر) بمعنىٰ (نعم) ، وفسرها الناظم بمعنىٰ (حقاً) والمشهور الأول ، ....

على الصور الجميلة التي لها أجرام وأجسام كجسم الإنسان ، ومنها لعب البنات ، وفي « الصحاح » : أن (حذام) اسم امرأة حذرت قومها الغارة ، فأنكروا ذلك عليها ، فلما نزلت الغارة بهم . . قالوا : صدقت حذام ، فذهب مثلاً ، كما قال شاعرهم : [من الوافر]

إذا قالت حذامِ فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذامِ

و(قطام) اسم امرأة أيضاً . اهـ (منه) .

فأهل الحجاز ينونه على الكسر مطلقاً ، سواء كان آخره (راء) أم لا ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف التأنيث وهو التاء ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص . اهـ « عطار على الأزهرية » ، وأكثر بني تميم يوافقهم فيما ختم بـ (راء) كوبار فيبنونه على الكسر مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، وخصوا ذوات الراء بالبناء . . على الكسر ؛ لأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا . . توصلوا إليها ، ويعربون غيره إعراب ما لا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهبوا إلىٰ إعرابه مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، سواء ختم بـ (راء) أم لا إعرابَ ما لا ينصرف ؛ للعلمية والعدل عند سيبويه عن (حاذمة) في (حَذامِ) من الحذْمِ وهو القطع ، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد ، وهو الظاهر . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**البناء على الكسر يكون في الأسماء والحروف**) فقط ، (**ولا يكون**) البناء على الكسر (**في الأفعال**) لأن الكسر مختص بالأسماء في الإعراب ، فكذا في البناء ، (**فمما بني عليه**) أي : على الكسر (**من الحروف** « **باء** » **الجر** و« **لامه** ») ، وإنما حركوهما ؛ لتعذر الابتداء ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأن الجزاء من جنس العمل ، (**و**) منه (**جَيْر**) بفتح الجيم ، وكسر الراء (**بمعنىٰ** « **نعم** » ، **وفسرها الناظم بمعنىٰ** « **حقاً** » ، **والمشهور**) بين الناس (**الأول**) أي : كونها بمعنىٰ (نعم) ، وإنما حركوها ؛ فراراً من التقاء الساكنين ،

ومن الأسماء (أَمْسِ) وعلة بنائه شبهه بالحرف ، وهو تضمنه معنىٰ (لام) التعريف ، وبني على الحركة ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبناؤه علىٰ ما ذكره لغة أهل الحجاز ، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به معين ، ....

وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، (و) مما بني على الكسر (من **الأسماء** « **أَمْسِ** ») بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر آخره ، وهو اسم لليوم الذي يليه يومك ، (**وعلة بنائه شبهه بالحرف**) شبهاً معنوياً ، (**وهو**) أي : ذلك الشبه (**تضمنه**) أي : تضمن (أمس) (**معنىٰ** « **لام** » **التعريف**) وهو دلالته علىٰ يوم معين ، (**وبني**) أمس (**على الحركة**) فراراً من التقاء الساكنين ، أو (**ليعلم أن له أصلاً في الإعراب** ، **وكانت**) الحركة (**كسرة** ؛ **لأنها الأصل في**) حركة (**التخلص من التقاء الساكنين**) ، وإنما كانت أصلاً ؛ لأن الجر مختص بالأسماء ، والأصل في علامته الكسرة ، والجزم مختص بالأفعال ، والأصل في علامته السكون ، فكانت الكسرة ضد السكون ، والأصل أن يتخلص من الشيء بضده . اهـ « عطار » .

(**وبناؤه**) أي : وبناء (أمس) (**علىٰ ما ذكره**) الناظم من الكسر هو (**لغة أهل الحجاز**) ، وسيأتي مقابلها قريباً ، فإنهم يقولون : ذهب أمسِ بما فيه ، واعتكف زيد أمسِ ، وعجبت من أمسِ الدابر بالكسر في كلها . اهـ « شرح الشذور » ، (**ومحل بنائه**) أي : بناء (أمس) (**عندهم**) أي : عند الحجازيين (**إذا أريد به**) يوم (**معين**) وهو اليوم الذي قبل يومك ، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات .

إحداها : البناء على الكسر مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، وهي لغة أهل الحجاز ، فيقولون : ذهب أمسِ بما فيه ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ بالكسر فيهن كما مر آنفاً ، قال الشاعر : [من الكامل]

منــع البقـــاءَ تقلُّـــبُ الشمـــس وطلــوعُهــا مــن حيــث لا تُمسـي

ثم قال :

اليـــوم أعلـــم مـــا يجـــيء بـــه ومضـــىٰ بفصـــل قضـــائــه أمـــسِ

الثانية : إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ، وهي لغة بعض بني تميم ، وعليها

ولم يضف ولم يعرف بـ (أل) ، ولم يكسر ولم يصغر ، فإن فقد شرط من ذلك كأن صغر . . . .

قوله : [من الرجز]

لقد رأيت عجباً من أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا

و(السعالي) جمع سعلاة بالكسر ، وهي أخبث الغيلان ، والهمس : الصوت الخفي .اهـ « أمير » ، وقد وهم الزجاجي ، فزعم أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح ، واستدل بهٰذا البيت .

الثالثة : إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة ؛ وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر ، وهي لغة جمهور بني تميم ، يقولون : ذهب أمسُ فيضمونه بغير تنوين ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ فيكسرونه فيهما .اهـ « شرح الشذور » .

(**ولم يضف**) إلىٰ ما بعده ، (**ولم يعرف بـ « أل »** ، **ولم يكسر**) أي : لم يجمع جمع تكسير كـ (أُموس) (**ولم يصغر**) فهٰذه خمسة شروط تعتبر في بنائه على الكسر ، (**فإن فقد شرط**) واحد أيّاً كان (**من ذلك**) المذكور من الشروط الخمسة (**كأن صغر**) بأن يقال فيه : أميس ، أو أريد به يوم من الأيام الماضية ، أو كسر ، أو دخلت عليه (أل) ، أو أضيف . . أعرب بإجماعٍ من الحجازيين والتميميين ، تقول : فعلت ذلك أمساً ؛ أي : في يوم ما من الأيام الماضية ، وقال الشاعر : [من الرجز]

مرت بنا أول من أموس تميس فينا ميسة العروس

وتقول : ما كان أطيب أمسنا ، وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري : أن (أمس) يُصغَّر فيعرب عند الجميع ، كما يعرب إذا كسر ، ونص سيبويه علىٰ أنه لا وقوفاً منه على السماع ، والأولون اعتمدوا على القياس ، ويشهد لهم وقوع التكسير ، فإن التكسير والتصغير أخوان ، وقال الشاعر : [من الطويل]

فإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتىٰ كادت الشمس تغرب

روي هٰذا البيت بفتح (أمس) علىٰ أنه ظرف معرب ؛ لدخول (أل) عليه ،

فلا خلاف في إعرابه وصرفه ، وأما بنو تميم . . فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ؛ للعلمية والعدل عن (الأمس) ، وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ، ويبنيه على الكسر في غيرها . ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضاً (هؤلاءِ) و(نَزَالِ) و(حَذَامِ) و(قَطَامِ) . . . .

ويروىٰ أيضاً بالكسر ، وتوجيهه إما : على البناء ، وتقدير (أل) زائدة ، أو على الإعراب علىٰ أنه قُدِّر دخول (في) على اليوم ، ثم عطف (أمس) عليه عطف التوهم ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ الكسرة فيه كسرة إعراب ؛ لدخول (أل) عليه . اهـ « شرح الشذور » .

كما قال الشارح (. . **فلا خلاف في إعرابه وصرفه**) أي : تنوينه ؛ لفقد شرط بنائه .

(**وأما بنو تميم . . فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً وجراً (**للعلمية والعدل عن « الأمس »**) المعرَّف بـ (أل) (**وأكثرهم**) أي : أكثر بني تميم ؛ أي : جمهورهم (**يخص ذلك**) أي : إعرابه إعراب ما لا ينصرف (**بحالة الرفع**) خاصة ، (**ويبنيه على الكسر في غيرها**) أي : في غير حالة الرفع ؛ أي : في حالتي النصب والجر ، فيقولون : ذهب أمسُ بالضم بغير تنوين ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ ، فيكسرونه فيهما على البناء ، كما مر ذلك كله نقلاً عن « شرح الشذور » .

(**ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضاً**) أي : كما بني (أمس) على الكسر (**هؤلاءِ ونَزَالِ**) ودراك وتراك وحذار (**وحَذَامِ وقَطَامِ**) ونحوهما ، من كل ماكان علىٰ وزن (فَعَال) علماً لمؤنث ، سواء كان مختوماً بـ (الراء) أم لا ؛ كرقاش وسجاح بالسين المهملة والجيم آخرها حاء مهملة ، اسم للكذَّابة التي ادعت النبوة ، وهي زوجة مسيلمة الكذاب كما سيأتي ، وكساب اسم للكلبة ، وسكاب اسم للفرس ، وسفار اسم للماء ، وحضار بالحاء المهملة ، والضاد المعجمة ، اسم لكوكب ، ووبار بالباء الموحدة ، اسم لقبيلة ، وظفار بالظاء المعجمة والفاء ، اسم بلدة باليمن ونحوها .

فأما (هؤلاءِ) : فهو من أسماء الإشارة ، يشار به لجمع المذكر والمؤنث ، و(الهاء) فيه للتنبيه ، وعلة بنائه تضمنه معنى الإشارة ، الذي هو من معاني الحروف ، وبني على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك . **وأما (نزال)** : فهو اسم فعل أمر بمعنى (انزل) ، وعلة بنائه ما تقدم في (شتان) ، وخصه بالحرب ؛ لكثرة قولهم عند طلب المبارزة : نزال ، ومثله : (دَرَاك) و(تَرَاك) . . . .

(**فأما « هَولاءِ »** : **فهو**) بعض (من) ألفاظ (**أسماء الإشارة ، يشار به لجمع المذكر**) نحو : ضربني هؤلاءِ الرجال ، (**و**) لجمع (**المؤنث**) نحو : ضربت هؤلاءِ النسوة ، (**و«الهاء» فيه**) حرف موضوع (**للتنبيه**) أي : لتنبيه المخاطب من الغفلة ؛ ليلقي سمعه إلى استماع الخطاب ، (**وعلة بنائه**) شبهه بالحرف المقدر شبهاً معنوياً ؛ لـ (**تضمنه معنى الإشارة**) أي : معنىً هو الإشارة ، (**الذي**) صفة للمعنىٰ ؛ أي : معنىٰ هو الإشارة ، **الذي** (**هو**) نوع (**من معاني الحروف**) أي : المقدرة ؛ لأن الحق في الإشارة ؛ لكونه معنىً من المعاني ، كالتنبيه والتمني والترجي أن يوضع له حرف خاص به ، ولكن لم تضع العرب له حرفاً خاصاً به ، بل اكتفوا بدلالة الاسم عليه .اهـ « فوائد » ، (**وبني**) هـٰؤلاء (**على الكسر للتخلص**) والفرار (**من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك**) أي : في التخلص من التقاء الساكنين ، وفي كلامه طَيٌّ ، والأصل : وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

(**وأما « نَزَالِ »** : **فهو اسم فعل أمر بمعنى « انزل » ، وعلة بنائه ما تقدم في «شَتَّان»**) من شبهها بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، (**وخَصَّه**) الناظم في النظم (**بالحرب**) حيث قال : (وقيل في الحرب : نزال) (**لكثرة قولهم**) أي : قول العرب (**عند طلب المبارزة**) ، والمظاهرة للحرب لفظة : (**نَزَال**) أي : انزل لي ، واخرج إلي ؛ لنتضارب ولنتسايف ، (**ومثله**) أي : ومثل (نزال) في بنائه على الكسر كل ما كان علىٰ وزن (فَعَال) دالاً علىٰ أمر ؛ كـ (**دراك**) بمعنىٰ (أدركني) (**وتراك**) بمعنى (اترك) هـٰذا العمل ، وذَهَاب بمعنى (اذهب) ، وكَتَاب بمعنى (اكتب) ،

فأما (حَذَامِ) ونحوها مما هو علىٰ وزن (فَعَالِ) بفتح أوله علماً لمؤنث ، كما أشار إليه بقوله : (في الدمىٰ) كوبار وظفار وسكاب وسجاح : فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً تشبيهاً له بـ (فَعَالِ) الدال على الأمر في الوزن والعدل التقديري ، قال الشاعر :

إذا قــالــت حــذام فصــدقــوهــا فــإن القــول مــا قــالــت حــذام

وكذا ما كان علىٰ وزن فَعَال دالاً علىٰ سب المؤنث ، ولكن لا يستعمل هـٰذا النوع إلا في النداء ، تقول : يا خَبَاث بالكسر بمعنىٰ يا خبيثة ، ويا دَفَارِ بالدال المهملة بمعنىٰ يا منتنة ، ويا لَكَاع بمعنىٰ يا لئيمة .

ويجوز قياساً مطرداً صوغ النوعين ؛ أي : صوغ (فَعَال) بمعنى الأمر كنزال ، وصوغ (فَعَال) بمعنىٰ سب المؤنث ؛ كيا لكاع مما اجتمع فيه ثلاثة شروط ، وهو أن يكون فعلاً ثلاثياً تاماً ، فيبنىٰ من نزل نزال ، ومن ذهب ذهاب ، ومن فسق فساق بمعنىٰ يا فاسقة ، ومن فجر فجار بمعنىٰ يا فاجرة ، ومن سرق سراق بمعنىٰ يا سارقة ، ومن زنىٰ زَنَاءِ بمعنىٰ يا زانية ، ولا يجوز بناء شيء منهما من اللصوصية ؛ لأنها لا فعل لها ، ولا من دحرج وانطلق واستخرج ؛ لأنها زائدة على الثلاثة ، ولا من نحو : (كان) و(ظل) و(بات) و(صار) لأنها ناقصة لا تامة . اهـ من « شرح الشذور » .

(**فأما « حَذَامِ » ونحوها مما هو علىٰ وزن « فَعَالِ » بفتح أوله علماً لمؤنث ، كما أشار**) الناظم (**إليه بقوله : « في الدمىٰ »**) أي : في أعلام النساء (**كوَبَارِ وظَفَارِ وسَكَابِ وسَجَاح : فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً**) أي : سواء كان آخره (راء) أو لا ، (**تشبيهاً له بـ « فَعَالِ » الدال على الأمر**) كنَزَال (**في الوزن والعدل التقديري**) لأن نحو : (قطام) معدول عن قاطمة ، كما أن (نزال) معدول عن انزل ، فالمانع له من الصرف حينئذ العدل التقديري والعلمية ، ووجه علمية (نزال) المؤنث أنه علم علىٰ صفة انزل . اهـ « سجاعي » ، (**قال الشاعر :**) : [من الوافر]

(**إذا قــالــت حــذامِ فصــدقــوهــا فــإن القــول مــا قــالــت حــذامِ**)

قاله جرير بن مصعب ، و(حَذَام) امرأته ، والمشهور إعجام الذال لا إهماله ، وأما (وَبَار) . . فاسم قبيلة ، و(ظَفَار) اسم بلدة باليمن ، ومن جَزْعها ؛ أي :

وَأكثر بني تميم يوافقهم فيما ختم بـ (راء) ، فتبنيه على الكسر مطلقاً ، وتعرب غيره إعراب ما لا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهب إلىٰ إعرابه مطلقاً إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والعدل عند سيبويه ، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد ، وهو الظاهر .

و(الدُّمَىٰ) بضم الدال المهملة ، جمع دمية ، وهي الصورة المنقوشة . . . .

خرْزها كان عِقْد أمِّ المؤمنين السيدة عائشة رضي الله تعالىٰ عنها في قصة الإفك ، ورواية : (أظفارَ) جمع ظفر تحريف ، و(سَكَاب) اسم لفرس ، و(سَجَاح) اسم للكذَّابة التي ادَّعت النبوة ، وهي زوجة مسيلمة الكذاب ، و(سَفَار) اسم لبئر ، و(حَضَار) اسم لكوكب .

(**وأكثر بني تميم يوافقهم**) أي : يوافق الحجازيين (**فيما ختم بـ « راء » فتبنيه**) أي : فتبني بنو تميم ؛ أي : أكثرهم ما ختم بـ (راء) كـ (وبار) (**على الكسر مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً وجراً ، وخصوا ذوات (الراء) بالبناء على الكسر ؛ لأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا . . توصلوا إليها كما مر ، (**وتعرب**) بنو تميم (**غيره**) أي : غير ما ختم براء كـ (حذام) و(قطام) (**إعراب ما لا ينصرف**) بلا تنوين في الأحوال الثلاثة ، وبجره بالفتحة في حالة الجر .

(**وغير الأكثر منهم**) أي : من بني تميم (**ذهب إلىٰ إعرابه**) أي : إلىٰ إعراب ما كان علىٰ وزن (فَعَال) علماً لمؤنث (**مطلقاً**) أي : سواء ختم براء أم لا (**إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والعدل**) التقديري (**عند سيبويه**) لأنه معدول عن حاذمة من الحذم ، وهو القطع كما مر ، (و) قيل : تعربه إعراب ما لا ينصرف (**للعلمية والتأنيث المعنوي**) كزينب (**عند المبرد ، وهو الظاهر**) لتحقق التأنيث ، والعدل إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره ، وعلىٰ هٰذا فهو علم مرتجل ، وعلى الأول علم منقول عن فاعلة ، صفة مؤنث كما في (عمر) اهـ « خضري » ، وعبارة الشارح هنا في « شرح القطر » : قيل : وهو الظاهر ؛ إذ لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره ، وقد أمكن اعتبار التأنيث ، فلا وجه للتكلف إلىٰ غيره .

(**والدُّمَىٰ : بضم الدال المهملة**) وبالقصر ، (**جمع دمية ، وهي الصورة المنقوشة**

على الحائط ، وتطلق على الصورة الجميلة علىٰ سبيل التشبيه .

وَقَدْ بُنِي يَفْعَلْنَ فِي ٱلأَفْعَالِ ... فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ ... يَسْرَحْنَ إلاَّ لِلَّحَاقِ بِٱلنَّعَمْ
فَهَٰذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا بُنِي ... جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي ٱلأَلْسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهُ ... عَلَىٰ سَوَاءٍ فَٱسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهُ

على الحائط) والجدار، (**وتطلق على الصورة الجميلة**) في أي مكان كان (**علىٰ سبيل التشبيه**) لها بالصورة المنقوشة على الجدار ، وقيل : هي صورةٍ من العاج ، يعملها اليونانيون ، ويجعلونها قبالة المرأة الحاملة إذا أتىٰ عليها ثلاثة أشهر ؛ ليأتي الولد علىٰ شكلها . اهـ من هامش الشارح ، وقد تقدم أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ، ولم يتصل به نون الإناث . . كان معرباً ، فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث . . يبنىٰ على السكون ؛ نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ .

فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(وقد بني يفعلن في الأفعال ... فما له مغير بحال
تقول منه النوق يسرحن ولم ... يسرحن إلا للحاق بالنعم
فهٰذه أمثلة مما بني ... جائلة دائرة في الألسن
وكل مبني يكون آخره ... علىٰ سواء فاستمع ما أذكره)

أي : (**وقد بني**) على السكون (**يفعلن**) أي : موازن (يفعلن) من كل فعل مضارع اتصل به نون الإناث حالة كونه (**في الأفعال**) أي : من الأفعال ، سواء كان من ثلاثي مجرد ؛ نحو : الهندات يضربن ، أو من رباعي ؛ نحو : الهندات يكرمن ، أو من خماسي ؛ نحو : النسوة ينطلقن ، أو من سداسي ؛ نحو : المطلقات يُسْتَمْتَعْنَ ، ولكن هٰذا قيد لا مفهوم له ، كما في « النزهة » ، (**فما له**) أي : فما للمضارع المتصل به نون الإناث عامل (**مغير**) له ؛ أي : عامل مؤثر فيه لفظاً (**بحال**) أي : في جميع أحواله ، سواء دخل عليه عامل النصب ، أو عامل الجزم ؛ لأنه مبني ، والمبني يلزم حالة واحدة ، وإلىٰ هٰذا أشار بعضهم مُلْغِزاً ؛ حيث قال بيتاً من الشعر :

وما ناصب للفعل أو جازم له ... ولا حكم للإعراب فيه يشاهد)

. . . .

ويجاب عن هـٰذا اللغز : هو ناصب أو جازم دخل على المضارع الذي اتصل به نون الإناث ؛ نحو : النوق لم يُرْكَبْنَ ، ولن يُرْكَبْنَ ، وزعم قوم : أن المضارع المتصل به نـون الإنـاث معـرب بحـركـة مقـدرة ، منـع مـن ظهـورهـا لـزوم السكـون فـي محـل الإعراب . اهـ « حمدون » .

ولم يتعرض الناظم المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد المباشرة له ؛ نحو : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ ، ﴿ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ لما فيه من الخلاف ، فمذهب الجمهور : أنه مبني معها على الفتح لا على السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، ونُقل عن بعضهم أنه معرب بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة طلباً للتخفيف ؛ لتركبه مع النون تركيب (خمسةَ عشرَ) بدليل أنه لو فَصَل بينه وبين النون فاصل . . لم يحكم ببنائه ؛ نحو : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ وإنما بني المضارع مع النونين ؛ لمعارضتهما سبب إعرابه ، وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله الذي هو البناء ، ولم يُبْنَ مع (لم) و(قد) وحرف التنفيس و(ياء) الفاعلة ، مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ، وليس ما ذكر كذلك .

نعم ؛ (ياء) الفاعلة كالجزء منه ، لكنها حشو لا آخر ؛ إذ بعدها نون الرفع فلم تَقْوَ كالنونين فتدبر . اهـ « خضري » .

فإن قلت : إن البناء أصل في الأفعال ، فلا حاجة إلى السؤال عن سبب بنائه . . **قلت** : بأن إعرابه صار كالأصل ؛ لقوة شبهه بالاسم ، فاستحق السؤال عن خروجه عن ذلك ، وبني علىٰ حركة مع نوني التوكيد ؛ ليعلم أن له فرعيَّةً في الإعراب ، وخُصَّ بالفتحة ؛ لتعادل خفتُها ثقلَ تركيبه معهما ، وسكن مع نون الإناث ؛ لأنه الأصل في المبنيات ، وقيل : حملاً له على الماضي المتصل به هـٰذه النون ؛ نحو : الهندات ضَرَبْنَ . اهـ (منه) .

(**تقول**) أيها السائل أو أيها النحوي (**منه**) أي : من المضارع المتصل به نون الإناث المبني معها على السكون ؛ أي : تقول في مثاله مع عامل الرفع : (**النوق**)

. . . .

مبتدأ ، جمع ناقة ، وهي أنثى الإبل ، (**يسرحن**) خبره أي : ينطلقن ويمشين من المراح إلى المرعىٰ ، ومع عامل الجزم : (**ولم يسرحن**) أي : ولم ينطلقن (**إلا للحاق بالنَّعَم**) أي : إلا للحوقهن بالنَّعَم والمواشي ، اللاتي سرحن قبلهن إلى المرعىٰ ، ومع عامل النصب : لن يسرحن (ولم يرحن) أي : لم يذهبن في الرواح ، وهو ما بعد الزوال ، إلا لمجرد لحوقها بالسارحات في الصباح ؛ لأن الوقت لا يسع لرعيهن ، أو لم يرجعن مع السارحات إلى المراح ، إلا لمجرد اللحوق بالسارحات ؛ لأنهن لم تشبع من الرعي ، وقال اليمني : اقتصاره علىٰ نون الإناث تقتضي أنه معرب مع نون التوكيد ، وهو مذهب جماعة من النحاة ، لكن الجمهور علىٰ أنه مبني مع النون المباشرة له . اهـ (منه) .

(**فهٰذه**) الكلمات المذكورة في هٰذا الباب (**أمثلة مما بني**) أي : بعض أمثلة ما بني من الأسماء والأفعال والحروف ، وأتىٰ بـ (من) التبعيضية إشارة إلىٰ أنه لم يستوفِ جميع أمثلة المبنيات ، وإنما ذكر جملة منها ؛ لكونها متقاولة متدوالة مشهورة ، كما قال : (**جائلة**) أي : متداولة بين الناس ، ينقلها بعضهم عن بعض بالرفع صفة ثانية لـ (أمثلة) ، والنصب حال منه ؛ لتخصصه بالوصف ، (**دائرة**) أي : متكررة (**في الألسن**) أي : علىٰ ألسنتهم صفة ثالثة ، أو حال من الأمثلة ؛ أي : دائرة علىٰ ألسنتهم الناطقة باللغة العربية الفصيحة .

وأشار بقوله : (**وكل مبني**) من هٰذه المبنيات وغيرها (**يكون آخره علىٰ**) حدٍّ (**سواء**) أي : علىٰ حالة واحدة ، من سكون أو ضم أو فتح أو كسر لا يتغير منها أبداً ، بل يلزم حالة واحدة إلى الفرق بين المعرب والمبني ، فالمبني ما يلزم حالة واحدة ، من سكون أو حركة ، فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه حتىٰ يتغير آخره بعامل آخر ، بخلاف المعرب ؛ فإنه ما يتغير آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه ، فسكونه وحركته يكونان بعامل ، فيوجدان بوجوده وينعدمان بعدمه ، فقد ظهر لك أنهما ضدان ، (**فاستمع**) أيها الطالب (**ما أذكره**) لك من أحكام المبني وأمثلته ، وقس عليه غيره ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

تقدم أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ، ولم يتصل به نون الإناث . . كان معرباً ، فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث . . بني على السكون ؛ نحو : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ، و(النوق يسرحن) ، وإذا دخل عليه عامل ؛ نحو : لن يضربن ، ولم يسرحن . . لم يؤثر فيه لفظاً ، وهٰذا معنىٰ قوله : (فما له مغير بحال) ، وإلىٰ ذلك أشار بعضهم ملغزاً حيث قال :

وما ناصب للفعل أو جازم له ... ولا حكم للإعراب فيه يشاهد

ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ؛ . . . .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**تقدم**) لك أيها السائل في (باب الإعراب) عند قول الناظم :

(فالرفع والنصب بلا مانع ... قد دخلا في الاسم والمضارع)

(**أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ، ولم يتصل به نون الإناث . . كان معرباً ، فذكر**) الناظم (**هنا**) أي : في هٰذا الباب (**أنه**) أي : أن المضارع (**إذا اتصلت به نون الإناث . . بني على السكون**) لأنه الأصل في البناء ، وإنما بني مع النونين ؛ لمعارضة شبهه بالاسم بدخول ما هو من خواص الفعل عليه ، كما مر في رسالتنا ؛ مثاله : (**نحو** : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾) ، ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ، (**و«النوق يسرحن»** ، **وإذا دخل عليه عامل**) نصب أو جزم (**نحو** :) الهندات (**لن يضربن** ، **و**) النوق (**لم يسرحن . . لم يؤثر فيه**) أي : في المضارع المتصل بها (**لفظاً**) لا محلاً ، فيكون لفظه ملازماً للسكون ، سواء دخل عليه عامل نصب أو جزم ، ولكن تكون الجملة في محل نصب أو جزم ، (**وهٰذا**) أي : عدم تأثير العامل فيه لفظاً (**معنىٰ قوله**) أي : قول الناظم : (« **فما له مغير بحال** » ، **وإلىٰ ذلك**) أي : إلىٰ عدم تأثره بالعامل (**أشار بعضهم ملغزاً ؛ حيث قال**) : [من الطويل]

(**وما ناصب للفعل أو جازم له ... ولا حكم للإعراب فيه يشاهد**)

ويجاب عن هٰذا اللغز : بأنه المضارع الذي اتصلت به نون الإناث ، (**ومثله**) أي : ومثل المضارع المتصل به نون الإناث في مطلق سكون آخره وإن اختلفت العلة : (**الماضي المتصل بضمير رفع متحرك**) لأن الماضي إنما بني على السكون في هٰذه

كضربت وضربن . ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة له ؛
نحو : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ و﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ ، ....

الحالة ، مع كونه مفتوح الآخر أبداً ؛ دفعاً لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، كما مر في (باب قسمة الأفعال) عند قول الناظم :

(وحكمــه فتــح الأخيــر منــه   كقــولهــم ســار وبــان عنــه)

مثال الماضي المبني على السكون : (كـ) قولك : (**ضربت**) زيداً ، (و) الهندات (ضربن) .

(**ولم يتعرض**) الناظم هنا ؛ أي : لم يذكر تعريضاً ولا تصريحاً (**لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد**) ثقيلة كانت أو خفية (**المباشرة له**) أي : اللاحقة له بالرفع صفة للنون ؛ أي : المتصلة بالمضارع بلا فاصل بينهما ، من (ألف) اثنين أو (واو) الجماعة أو (ياء) المؤنثة المخاطبة ، **وحكمه** : البناء على الفتح ، وحقه أن يذكر عند قوله : (والفتح في أين وأيان) .

مثال المباشرة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَيُنۢبَذَنَّ) فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴾ ، **وإعرابه أن يقال فيه** : (اللام) موطئة للقسم المحذوف ، (ينبذن) فعل مضارع مغير الصيغة ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل له من الإعراب ، مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : (هو) يعود على الهمزة ، والجملة جواب القسم ، لا محل لها من الإعراب ، (و) مثال **الخفيفة المتصلة به** ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَيَكُونًا) مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ **وإعرابه** : (اللام) موطئة للقسم ، (يكونا) فعل مضارع ناقص ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للتخفيف ، ونون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً مبنية على السكون ، واسمها ضمير يعود علىٰ (يوسف) ، و(من الصاغرين) خبرها ، والجملة جواب القسم ، وجملة القسم معطوفة علىٰ جملة القسم المذكور قبله ، وإنما بني المضارع معها ؛ لمعارضة شبهه بالاسم ، الذي هو سبب في إعرابه ؛ باتصال هـٰذه النون به ، التي هي من خواص الفعل ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له فرعية في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ لِتُعَادِل خفتُها ثقلَ التركيب الواقع فيه مع هـٰذه النون ؛ أي : ولم

ومذهب الجمهور : أنه مبني معها على الفتح ؛ لتركبه معها تركيب (خمسةَ عشرَ) بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل . . لم يحكم ببنائه ؛ نحو : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ، ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ . . . .

يتعرض حكم المضارع المتصل بهـٰذه النون هنا ؛ استغناءً عنه بما ذكره في (باب قسمة الأفعال) ، أو ترك ذكره هنا ، لما في بنائه من الخلاف بين الجمهور وغيرهم ؛ لأن من النحاة من يقول : إنه مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة ؛ تخفيفاً لثقل تركيبه مع النون تركيب (خمسةَ عشرَ) .

(**ومذهب الجمهور : أنه مبني معها**) أي : وأما مذهب الجمهور . . . فإن المضارع معها مبني (**على الفتح**) تخفيفاً (لـ) ثقل (**تركبه معها**) تركيباً كـ (**تركيب « خمسة عشر »**) ونحوه في إيجابه الثقل ؛ أي : مبني مع اتصالها به على الفتح ؛ لعلة الثقل (**بدليل أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لو فَصَل**) بفتحتين ببنائه للفاعل (**بينه**) أي : بين المضارع ، (**وبين**) هـٰذه (**النون فاصل**) كـ(ألف) اثنين و(واو) الجماعة (. . **لم يحكم ببنائه**) أي : ببناء المضارع ؛ لعدم تركبه معها ؛ لوجود الفاصل ، وعدم مباشرتها إياه ؛ مثال الفصل بينهما بألف اثنين : (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾) خطاباً لموسىٰ وهارون ، ومثال الفصل بـ(الواو) : نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾) ، قوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ **أصله قبل التوكيد والنهي** : تتبعان بتخفيف نون الرفع ، فدخل الجازم ، فحذف نون الرفع ، ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة ، فالتقىٰ ساكنان الألف والنون المدغمة ، ولم يجز حذف الألف ، لئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولا حذف النون ؛ لفوات المقصود منها ، فحركت النون بالكسرة ؛ تشبيهاً لها بنون المثنى الواقعة بعد الألف . اهـ « مجيب » .

وقوله : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ **أصله قبل التوكيد** : يصدونك ، فدخل الجازم ، فحذف نون الرفع ، ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة ، فالتقىٰ ساكنان الواو والنون المدغمة ، فحذفت الواو لاعتلالها ؛ لوجود الضمة الدالة عليها . اهـ « مجيب » ، ومثال الفصل بـ(الياء) : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ **أصله قبل التوكيد** : تَرْأَيِيْنَ بوزن تَفْعَلِين ، نقلت حركة الهمزة إلىٰ ما قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، فصار تَرَيِيْن ـ بفتح الراء ، وكسر

وقوله : (فهـٰذه أمثلة مما بني) إشارة إلىٰ أنه لم يستوف المبنيات ، وإنما ذكر جملة منها ؛ لكونها جائلة بين الناس ؛ أي : دائرة علىٰ ألسنتهم . وأشار بقوله : (وكل مبني يكون آخره علىٰ سواء) إلى الفرق ....

الياء الأولىٰ ، وإسكان الثانية ـ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار ترين ، ثم دخل الجازم ، فحذف نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة ، فالتقىٰ ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة ، فحركت الياء بحركة مجانسة لها ؛ لتدل على المحذوف ، فصار ترين علىٰ وزن تَفَيِّن . اهـ (منه) .

تتمة

[حكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد]

وقول الشارح : (ومذهب الجمهور أنه مبني معها على الفتح) ، ومقابله ما ذهب إليه الأخفش من أنه مبني معها ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، وما نقل عن بعضهم أنه معرب مطلقاً وإن اتصلت به نون التوكيد . . فالأقوال ثلاثة ، **والراجح** : مذهب الجمهور ، ونقل ابن مالك في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، فذهب قوم منهم ابنُ طلحة والسُّهَيْلي وابن دُرُسْتَوَيْه : إلىٰ أنه معرب بإعراب مقدر ، منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءاً منه ، وممن نقل هـٰذا الخلاف الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور رحمه الله تعالىٰ في « شرح الإيضاح » اهـ « ابن عقيل مع الخضري » .

(**وقوله**) مبتدأ ؛ أي : وقول الناظم : (**فهـٰذه**) الكلمات المذكورة في هـٰذا الباب (**أمثلة مما بني**) أي : أمثلة لبعض ما بني من الكلمات العربية (**إشارة**) خبر المبتدإ (**إلىٰ أنه**) أي : إلىٰ أن الناظم (**لم يستوف**) أي : لم يكمل ذكر كل (**المبنيات ، وإنما ذكر جملة**) أي : بعضاً (**منها**) أي : من المبنيات بحسب الإمكان (**لكونها**) أي : لكون تلك البعض (**جائلة**) من الجولان ، يقال : جال الفرس في الميدان إذا طاف فيه لنشاطه ؛ أي : دائرة (**بين الناس ؛ أي : دائرة علىٰ ألسنتهم**) مُطَبَّقَةً علىٰ قواعدهم .

(**وأشار**) الناظم (**بقوله : « وكل مبني يكون آخره علىٰ سواء »**) أي : علىٰ حالة مستوية متحدة متفقة (**إلى الفرق**) متعلق بـ(أشار) أي : أشار إلى الحالة التي تُفرِّقُ

بين المعرب والمبني ؛ فالمبني ما يكون آخره سواءً ؛ أي : لازماً طريقةً واحدةً ، من سكون أو حركة ، فسكونه وحركته ليسا بعامل داخل عليه حتىٰ يتغير آخره ، بخلاف المعرب فإنه يتغير آخره باختلاف العامل ، فحركته وسكونه يكونان بعامل ، فيوجدان بوجوده ، فقد ظهر لك أنهما ضدان ، والله أعلم بالصواب .

وَقَــدْ تَقَضَّـتْ مُلْحَـةُ ٱلإِعْـرَابِ مُــودَعَـةً بَـدَائِـعَ ٱلآدَابِ
فَـانْظُـرْ إِلَيْهَـا نَظَـرَ ٱلْمُسْتَحْسِنِ وَحَسِّـنِ ٱلظَّـنَّ بِهَـا وَأَحْسِنِ
وَإِنْ تَجِـدْ عَيْبـاً فَسُـدَّ ٱلْخَلَـلاَ فَجَـلَّ مَـنْ لاَ عَيْـبَ فِيـهِ وَعَـلاَ

(بين المعرب والمبني ، فـ) يقال حينئذ : (المبني ما يكون آخره سواء) مع اختلاف الأحوال (أي : لازماً طريقة واحدة ، من سكون) كـ(هل) و(بل) و(كم) ، (أو) من (حركة) كـ(أين) و(أيان) ، (فسكونه وحركته ليسا بـ) سبب (عامل داخل عليه حتىٰ يتغير آخره) باختلاف العوامل وتعاقبها عليه ، وذلك (بخلاف) معنى (المعرب) أي : مخالف لمعناه ، (فإنه) أي : لأن المعرب (يتغير) أحوال (آخره باختلاف) جنس (العامل) الداخل عليه (فحركته وسكونه يكونان بـ) بسبب (عامل ، فيوجدان بوجوده) وينعدمان بعدمه (فقد ظهر لك) أيها السائل من هـٰذا الفرق الذي ذكره بين المعرب والمبني (أنهما) أي : أن المعرب والمبني (ضدان) لا يجتمعان ، والأَوْلىٰ أن يقال : هما نقيضان ؛ لأن الضدين لا يجتمعان في محل ، وقد يرتفعان معاً ، كما في الحموضة والحلاوة ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ كالصحة والمرض ، وكما هنا ؛ لأن الكلمة إما : معربة أو مبنية ، ولا واسطة بينهما ، (والله أعلم بالصواب) وإليه المرجع والمآب .

ثم أشار الناظم إلىٰ أن هـٰذه المنظومة الموسومة بـ« ملحة الإعراب » قد انتهت ، وتمت بحمد الله تعالىٰ وتوفيقه ، فقال رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

(وقـد تقضـت ملحـة الإعـراب مـودعـة بـدائـع الآداب
فـانظـر إليهـا نظـر المستحسـن وحسـن الظـن بهـا وأحسـن
وإن تجـد عيبـاً فسـد الخلـلا فجـل مـن لا عيـب فيـه وعـلا)

أي : (وقد تقضت) وانتهت وتمت وفرغت (ملحة الإعراب) أي : منظومتي

. . . .

المسماة بـ« ملحة الإعراب » ، والملحة ـ بضم الميم ، وسكون اللام ـ : ما يُستملَحُ به الشيء ؛ كالملح للطعام ، والمستحسنة والمستملحة من الكلام ، وجمعها مُلَح بضم الميم ، وفتح اللام .

والمعنىٰ : تمت قصيدة يستحسن ، ويلتذ بها الإعراب ، ويبين بها قواعد علم الإعراب ، ففي الكلام استعارة تصريحية أصلية مجردة ؛ لمقارنتها بما يلائم المستعار له ، وهو الإعراب حيث شبه القصيدة التي هي الألفاظ بما يستملح به الطعام ، فاستعار لها اسم المشبه به ، وذكر الإعراب تجريد حالة كونها (**مودعة**) أي : مخزونة (**بدائع**) ، وغرائب علم (**الآداب**) الذي يؤدب اللسان ، ويحفظه من الخطإ ، والمودعة : اسم مفعول من أودع الوديعة إذا استحفظها غيره فهو مُودِع وذاك مُودَع ، فكأن المؤلف أودع في هـٰذه القصيدة ، واستحفظها ، وجعلها خزانة علوم الأدب ، والبدائع : جمع بديع ، والبديع الشيء العجيب الذي لم يسبق له مثال ، والآداب : جمع أدب ، والأدب ملكة تحمل صاحبها على اكتساب ما يُمدَح ، واجتناب ما يُذم ، وشبه علم النحو والصرف بالآداب ؛ لأنه يؤدب اللسان ، ويحفظه عن الخطإ واللحن ، ويحثه على الصواب ، وفي بعض النسخ : (بدائع الإعراب) ، والأُولىٰ أحسن ؛ لما في هـٰذه من عيوب القوافي .

(**فانظر إليها**) أي : فانظر فيها أيها الراغب ، و(الفاء) فيه للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن هـٰذه القصيدة مودعة جامعة بدائع الآداب ، وأردت بيان ما ينبغي لك . . فأقول لك : انظر إليها (**نظر المستحسن**) لها ، لا نظر العائب لها ؛ أي : نظر من يعدها حسنة ، ويعتقد أنها سليمة من العيب ، جامعة لغرائب الحِكَم (**وحَسِّن الظنَّ بها**) أي : حَسِّن ظنَّك بهـٰذه القصيدة ؛ لتنتفع وتستفيد منها باعتقاد أنها جامعة لبدائع الحكم ، ولا تسيء ظنَّك بها بالبحث عن معايبها وزللها ، فإن من أساء ظنه بشيء . . لا ينتفع به ، (**وأحسن**) إلىٰ ناظمها بالدعاء والاستغفار له ، كما أحسن إليك بهـٰذه القصيدة الخريدة ، فإنها مشهورة البركة ، قل أن يشتغل بها طالب إلا وانتفع بها ، ومنح خزائن العلم ؛ لأن ناظمها تلميذ الشيخ

يشير إلىٰ أن هـٰذه المنظومة الموسومة بـ« ملحة الإعراب » انقضت شيئاً فشيئاً ، مع ما أودع فيها من العلم والآداب ، ....

أبي إسحاق الشيرازي ، من كبار أئمة الشافعية ، صاحب « المهذب » و« التنبيه » ، وكان مجاب الدعوة كشيخه . اهـ « تحفة » .

ولما كان كلامه هـٰذا متضمناً الاعتناء بهـٰذه القصيدة لما أودعته من بدائع علم الإعراب.. أشار بقوله : (**وإن تجد**) أيها الناظر فيها (**عيباً**) أي : زللاً من حيث اللفظ ، وخطأً من حيث المعنىٰ (.. **فسد الخللا**) بألف الإطلاق ؛ أي : سد خللها وأَصْلِحْه ، ورُدَّهُ إلى الصواب بعدما حققته ، ولم يمكن الجواب عنه علىٰ وجه حسن ، إلىٰ أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاض واعتراض.. يسد الخلل ، ويزيل الزلل ، ويرده إلى الصواب ؛ ليكون ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن ، فإن الإنسان محل العيب والنقص والخطإ والنسيان ، والكمالُ لا يكون إلا لله عز وجل ، وأصل الخلل : الفرج التي تكون بين ألواح الباب ؛ ولذلك قال : (**فجل**) أي : تنزه عن سمات النقص والحدوث (**من لا عيب**) ولا نقص (**فيه**) أي : في ذاته وصفاته وأفعاله ، (**وعلا**) أي : اتصف بجميع صفات العلو والكمالات ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً ، وهو سبحانه ذو الكمال الذي لا يدانيه نقص ولا عيب ولا زوال .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**يشير**) الناظم (**إلىٰ أن هـٰذه المنظومة الموسومة**) أي : المسماة (**بـ« ملحة الإعراب » انقضت**) وانتهت (**شيئاً فشيئاً**) أي : على التدريج لا دفعة حالة كونها (**مع ما أودع فيها**) أي : مصحوبة بما أودع واستحفظ فيها (**من العلم والآداب**) معطوف على (العلم) أي : من علم النحو والصرف ، والأمثلة التي تؤدب ، وتذكر سامعها ، وترغبه في الخيرات ، وتجنبه عن المفاسد ؛ ليكون مركزاً للعلوم الدينية والأدبية .

وقد اشتملت هـٰذه المنظومة علىٰ دعوات كثيرة لطالبها ؛ كقوله : (اسمع هديت الرشد) ، و(لقيت الرشد) ، و(فقس علىٰ قولي تكن علامة) ، (واحذر هديت أن تزيغ عنها) (فاحفظها عداك اللحن)، (واحفظ وقيت السهو) ، و(إن تخرج تصادف رشدا) ، (وأينما تذهب تلاقي سعدا) مع قوله متضرعاً : (رب استجب دعائي) .

فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت علىٰ جمل جمة من مهمات النحو والتصريف ، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة ، التي من وفقه الله لامتثالها ، وفهم معانيها . . بلغ الرتبة العليا ، فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن للشيء ؛ لينتفع بها حفظاً وقراءةً وتفهماً ، فإن من أساء ظنه بشيء . . لم ينتفع به ، وأن يحسن ظنه بها ؛ ليبلغ بها ما يرتجيه ويؤمله من العلم ، وأن يحسن إلىٰ ناظمها بالدعاء ، كما أحسن إليه بها ، فإنها مشهورة البركة ، قل أن يشتغل بها طالب إلا . . .

(**فإنها**) أي : فإن هـٰذه المنظومة (**مع سهولة ألفاظها**) قراءة قد (**اشتملت علىٰ جمل جمة**) أي : كثيرة (**من مهمات النحو والتصريف ، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة**) جمع حكمة ، وهي كل كلمة دعتك إلىٰ مكرمة ، ونهتك عن مذمة ، وكل كلام وافق الحق ، وكل كلام اشتمل على الترغيب والترهيب ، وكل كلام اشتمل على النصيحة ، (**والأحكام النافعة**) كقوله : (احذر صفقة المغبون) (**التي من وفقه الله**) تعالىٰ (**لامتثالها ، وفهم معانيها . . بلغ**) أي : وصل (**الرتبة العليا ، فينبغي**) أي : يطلب (**للناظر فيها**) ولو لبيباً لوذعياً (**أن ينظر إليها**) ، ويتأمل في معانيها (**نظر من يستحسن للشيء**) ويستطيبه (**لينتفع بها حفظاً وقراءةً**) لألفاظها (**وتفهما**) أي : تأملاً لمعانيها ، (**فإن من أساء ظنه بشيء**) مما ينتفع به (. . **لم ينتفع به**) لسوء ظنه ، قال تعالىٰ : « أنا عند ظن عبدي » .

وقوله : (**وأن يحسن ظنه بها**) أي : بهـٰذه المنظومة ، معطوف علىٰ قوله : (أن ينظر إليها نظر من يستحسن للشيء) من التحسين ؛ أي : وأن يحسن اعتقاده فيها ؛ لينتفع بها ويستفيد منها ؛ باعتقاد أنها جامعة لبدائع الحكم ، وألاَّ يسيء ظنه بها بالبحث عن معايبها وزللها ؛ لأن من أساء الظن بالشيء . . لا ينتفع به (**ليبلغ بها**) أي : بهـٰذه المنظومة (**ما يرتجيه**) ويطمعه (**ويؤمله**) ويقصده (**من العلم**) أي : من علم النحو والصرف ، (**وأن يحسن**) ويهدي (**إلىٰ ناظمها بالدعاء**) والاستغفار له ، من الإحسان ، معطوف علىٰ (ينظر) أيضاً ، (**كما أحسن**) الناظم (**إليه**) أي : إلى الناظر إليها (**بها**) أي : بهـٰذه المنظومة وما فيها من العلوم والنصائح ، (**فإنها**) أي : فإن هـٰذه المنظومة (**مشهورة البركة**) بين الناس؛ لأنه (**قل أن يشتغل بها طالب إلا**

وانتفع بها ومنح . **والمُلحة** : الواحدة من المُلَح ، بضم الميم ، ما يستملح من الكلام ، **والبديع** : الشيء الغريب الذي لم ينسج علىٰ منواله . ولما كان كلامه هـٰذا متضمناً الاعتناء بهـٰذه « المنظومة » لما أودعته . . أشار بقوله : (وإن تجد عيباً فسُدَّ الخَلَلا) إلىٰ أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاض أو اعتراض . . أن يسد الخلل ، وذلك حيث تحققه ، . . . .

وانتفع بها ، ومنح) أي : أُعطي ما يتمناه من العلوم النافعة ، والاستثناء من أعم الأحوال ؛ أي : قل اشتغال طالب بها في حال من الأحوال إلا والحال أنه قد انتفع بها ، وأعطي ما يأمله من العطايا العلمية .

(**والمُلحة**) في كلامه (**الواحدة**) أي : المفردة (**من المُلَح بضم الميم**) وفتح اللام علىٰ وزان غرفة وغرف وهي ؛ أي : الملحة في المعنىٰ (**ما يستملح**) أي : يعد مليحاً فصيحاً (**من الكلام ، والبديع**) الذي هو مفرد البدائع المذكور في كلامه : (**الشيء الغريب**) الذي لا نظير له ، (**الذي لم ينسج**) ولم يوضع ولم يصنع (**علىٰ منواله**) ومثاله وهيئته شيء آخر ، كلاماً كان أو غيره ، والمنوال ـ بكسر الميم ، وسكون النون ـ علىٰ وزن مفتاح في الأصل : خشبة ينسج عليها الثوب ، ويلف عليها عند الحياكة والنسج ، والجمع مناويل كمفاتيح ، والنوال مثله . اهـ « مصباح » .

(**ولما كان كلامه هـٰذا**) أي : كلام الناظم المذكور آنفاً ؛ يعني : قوله : (فانظر إليها نظر المستحسن . . .) إلخ (**متضمناً**) أي : مستلزماً (**الاعتناء**) والاهتمام (**بهـٰذه «المنظومة»**) ومرغباً في الإقبال عليها (**لما أودعته**) وخزنته من الودائع البديعة ، والحكم النافعة (. . **أشار بقوله : وإن تجد**) فيها (**عيباً**) أي : نقصاً من جهة المعنىٰ ، وخللاً من جهة اللفظ (. . **فسد**) أي : فأصلح (**الخللا**) والنقص الذي وجدته فيها علىٰ وجه الإنصاف ، (**إلىٰ أن الناظر فيها إذا لاح**) وظهر (**له فيها**) أي : في هـٰذه المنظومة (**انتقاض**) أي : تناقض في الألفاظ ، (**أو اعتراض**) أي : تعارض في المعنىٰ له (. . **أن يسد**) ويصلح (**الخلل**) والنقص بعد الإمعان والإنصاف ، وقوله : (انتقاض أو اعتراض) الصواب فيه أن يقال : (تناقض أو تعارض) بالضاد في آخرهما ، وبالواو في العطف ، (**وذلك**) أي : سده الخلل (**حيث تحققه**)

ولم يمكن الجواب عنه علىٰ وجه حسن ؛ ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن ، فإن الإنسان. . . . محل العيب والنقص ، والكمال لا يكون إلا لله ، (فجل من لا عيب فيه وعلا) . وأصل الخلل : الفرج التي تكون بين ألواح الباب . ثم ختم هـٰذه « المنظومة » بما بدأ به من الحمد المعقب بالصلاة ، فقال :

وَٱلْحَمْـدُ للهِ عَلَـىٰ مَـا أَوْلَـى فَنِعْـمَ مَـا أَوْلَـىٰ وَنِعْـمَ ٱلْمَـوْلَـى
ثُـمَّ ٱلصَّـلاَةُ بَعْـدَ حَمْـدِ ٱلصَّمَـدِ عَلَـى ٱلنَّبِـيِّ ٱلْهَـاشِمِـي مُحَمَّـدِ
وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ ٱلأَطْهَـارِ ٱلْقَـائِمِيـنَ فِـي دُجَـى ٱلأَسْحَـارِ

وتيقنه ، (**ولم يمكن الجواب عنه**) أي : عن ذلك الخلل (**علىٰ وجه حسن**) واعتذار عن الناظم بأنه سبق قلم ، أو وقع منه سهواً .

وقوله : (**ليكون**) متعلق بقوله : (أن يسد الخلل) أي : له سد الخلل ؛ ليكون (**ممن يدفع**) السيئة (**بالتي**) أي : بالخصلة التي (**هي أحسن**) وأصلح لمن أساء (**فإن الإنسان**) أي : جنسه. . . (**محل العيب** ، **و**) مركز (**النقص**) عطف تفسير لما قبله ، (**والكمال**) الذي لا يدانىٰ ولا يرام (**لا يكون إلا لله**) عز وجل ، كما قال الناظم : (« **فجل من لا عيب فيه وعلا** » ، **وأصل الخلل : الفرج التي تكون بين ألواح الباب**) المركب من ألواح كثيرة .

(**ثم ختم**) الناظم (**هـٰذه « المنظومة » بما بدأ به من الحمد المعقب**) أي : الملحف (**بالصلاة**) والسلام علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (**فقال**) :

(والحمـد لله علـىٰ مـا أولـى فنعـم مـا أولـىٰ ونعـم المـولـى
ثـم الصـلاة بعـد حمـد الصمـد علـى النبـي الهـاشمـي محمـد
وآلـه وصحبـه الأطهـار القـائميـن فـي دجـى الأسحـار)

وفي بعض النسخ بدل هـٰذا البيت الأخير قوله :

وآلـه الأفـاضـل الأخيـار مـا انسلـخ الليـل مـن النهـار
ثـم علـىٰ أصحـابـه وعتـرتـه وتـابعـي مقـالـه وسنتـه

وفي بعض النسخ القديمة زيادة في آخر المنظومة ، وهو قوله :

أبيـاتُهـا ثـلاث مئـة وَفَـتْ وبعـدهـا خمـس وسبعـون أَتَـتْ

. . . .

(**والحمد**) أي : جنس الحمد مستحق (**لله**) وحده سبحانه وتعالىٰ ؛ لأنه الفاعل المختار ، فلا يكون لغيره سبحانه أَيَّ عملٍ حقيقةً ، قال تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ويحتمل أن تكون الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنًىٰ ؛ لإنشاء الثناء بالمضمون لا نفس المضمون ؛ لأن استحقاق الحمد واختصاصه بالله ذاتي له أزلي ، لا يقبل التجدد ، وإنشاء الثناء بالمضمون يحصل ، سواء كانت (أل) في الحمد عهدية أو استغراقية أو جنسية ، ويحتمل أن تكون خبرية لفظاً ومعنىٰ ؛ للإخبار بثبوت المحامد لله ، والإخبارُ بالحمد حمد باعتبار اللازم ؛ لأن المخبر بثبوت الثناء مثنٍ ، أو يراد بالحمد المحمود به ، وهي الكمالات ، فقوله : (الحمد لله) في قوة قوله : الكمالات ثابتة لله تعالىٰ .

و(علىٰ) في قوله : (**علىٰ ما أولىٰ**) وأعطىٰ وأنعم به علىٰ عباده للتعليل إما : علة لإنشاء الثناء بالمضمون علىٰ أنها إنشائية ، أو علة لإثبات الحمد لله علىٰ أنها خبرية ، ومعنىٰ إثباته : اعتقاده لله ، وإلا . . فهو ثابت أزلاً ، لا يقبل التجدد ، كما علمت آنفاً ، ويحتمل أنه خبر بعد خبر ؛ إشارة إلىٰ أنه تعالىٰ كما يستحق الحمد لذاته . . يستحقه لأفعاله ، فكأنه قال : الحمد كائن لذات الله ، الحمد كائن لإنعام الله ، ولا يصلح أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ(الحمد) لئلا يلزم الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله ، و(ما) موصول اسمي ، والعائد محذوف ؛ أي : أولىٰ به بناء علىٰ جواز حذف العائد وإن لم يجر بما جر به الموصول ، ويحتمل أنها موصول حرفي ، يؤول مع ما بعدها بمصدر ؛ أي : علىٰ إيلائه وإنعامه وهو أولىٰ ؛ لأنه لا يحوج إلىٰ حذف ، (**فنعم**) وحسن وعظم (**ما أولىٰ**) أي : فنعم ما أولاه سبحانه وتعالىٰ لعباده ، وأعطاه من النعم الظاهرة والباطنة ، (**ونعم المولىٰ**) والناصر لعباده المؤمنين ؛ أي : جَلَّ المولىٰ وعَزَّ في ذاته وصفاته وأفعاله عن الأغراض والعلل ، والغرض من الجملتين : التعجب من كَثْرَة عطائه وعمومه وعظمة ذاته وصفاته .

وأتىٰ بـ(ثم) المفيدة للترتيب في قوله : (**ثم الصلاة بعد حمد الصمد**) إشارة إلىٰ أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق مؤخرة عن رتبة ما يتعلق بالخالق ؛ أي : ثم بعد حمد

. . . .

الصمد سبحانه نقول : الصلاة ؛ أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم كائنة (**على النبي**) أي : على الرافع المرفوع (**الهاشمي**) أي : المنسوب إلىٰ جده هاشم بن عبد مناف ، وفي بعض النسخ بدل الهاشمي : (المصطفىٰ) أي : الذي اصطفاه الله تعالىٰ ، واختاره علىٰ سائر الأولين والآخرين ، وقوله : (**محمد**) علم علىٰ نبينا صلى الله عليه وسلم ، سمي بذلك ؛ لكثرة خصاله الحميدة ، وهو علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف المبني للمجهول ، كمفضل من فضل المضعف ، موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة .

وأفرد الناظم الصلاة من السلام ؛ لضيق النظم ، أو لكونه من المتقدمين الذين لا يرون كراهة الإفراد ، ورجح النووي ومن تبعه من المتأخرين كراهةَ الإفراد بشروط ثلاثة : **الأول** : أن يكون منا ، بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم فإنه حقه ، **الثاني** : أن يكون في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره الإفراد ، **الثالث** : أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة ، أما هو . . فيقتصر فيه على السلام ؛ بأن يقول بأدب وخضوع : السلام عليك يا رسول الله ، فلا يكره في حقه الإفراد . اهـ « باجوري على الغزي » ، و(الصمد) من يصمد إليه ، ويرجع عند الشدائد والحوائج ، و(محمد) من كثرت خصاله الحميدة من مكارم الأخلاق ؛ كالعلم والحلم والكرم والجود مثلاً ، ثم عطف على النبي صلى الله عليه وسلم آله وصحبه بقوله : (**وآله وصحبه**) أي : وعلىٰ آله صلى الله عليه وسلم (**الأطهار**) من الرذائل الحسية والمعنوية ، أخذه من قوله تعالىٰ : ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ، وفي بعض النسخ بدل هـٰذا الشطر : (وآله الأئمة الأطهار) ، وصحبه (**القائمين**) بالصلاة والتهجد (**في دجى الأسحار**) أي : في ظلمات الأسحار ، ففيه لف ونشر مرتب .

و(آله) صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ، ولكن المراد بهم في مقام الدعاء ، كما هنا كل مؤمن ولو كان عاصياً ؛ ليعم الدعاء ، والصحب : جمع صاحب بمعنى الصحابي عند الأخفش ، كركب جمع راكب ، واسم جمع له عند سيبويه .

. . . .

والفرق بين الجمع واسم الجمع : أن دلالة الجمع علىٰ أفراده دلالة التكرار بحرف العطف ، فهو من باب الكلية ، واسم الجمع من باب الكل ، وفرق بين الكل والكلية ، الشيخ عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلمه » في المنطق بقوله : [من الرجز]

الكـــل حكمنـــا علـــى المجمـــوع ... ككـــل ذاك ليـــس ذا وقـــوع

وحيثمـــا لكـــل فـــرد حكمـــا ... فـــإنـــه كليـــة قـــد علمـــا

والصحابي : من اجتمع به صلى الله عليه وسلم اجتماعاً متعارفاً ، مؤمناً به وإن لم يره ، ومات علىٰ ذلك ، وعطف (صحبه) على (الآل) من عطف الخاص على العام ؛ اهتماماً بشأنه ، والدُّجَىٰ : جمع دُجْية ـ بضم الدال ، وسكون الجيم وبالياء ـ وهي ظلمة الليل ، و(الأسحار) جمع سحر ، وهو آخر الليل قبيل الفجر .

وفي بعض النسخ بدل هـٰذا البيت : (و) علىٰ (آله الأفاضل) أي : أرباب الفضائل الحسية والمراتب المعنوية ، وهو جمع الأفضل بمعنىٰ ذي الفضل ، والفضل : ضد النقص ، (الأخيار) أي : خيار الأمة وخلاصتهم ، و(ما) في قوله : (ما انسلخ الليل) أي : ما انكشف وانخلع ، وانجلىٰ ظلمة الليل (من) ضوء (النهار) مصدرية ظرفية ؛ أي : صلاة الله وسلامه على النبي وآله المذكورين دائمة مدة دوام انسلاخ ظلمة الليل ، وانكشافه عن ضوء النهار ، وذلك الانسلاخ مستمر مدة دوام الدنيا ، والقصد : تأبيد الصلاة عليهم .

(ثم) حرف عطف بمعنى (الواو) أي : و(علىٰ أصحابه) صلى الله عليه وسلم ، جمع صحب عند الأخفش ، واسم جمع عند سيبويه ؛ لأن (فعلاً) الصحيحَ العين لم يُسمع جمعه علىٰ (أفعال) إن قلت علىٰ كلام سيبويه اسم الجمع لا واحد له من لفظه ؛ نحو : قوم ورهط ، وهنا له واحد من لفظه ، وهو صاحب ؛ **فالجواب** : أن هـٰذا باعتبار الغالب (و) علىٰ (عترته) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أقاربه وعشيرته الأقربين ، وذكره بعد الآل من ذكر الخاص بعد العام ؛ اهتماماً بشأنه ، (و) علىٰ (تابعي مقاله) وحديثه صلى الله عليه وسلم ، (وسنته) أي : هَدْيه وشريعته وطريقته ؛ أي : على التابعين له في ذلك إلىٰ يوم الدين ، وهم جمع تابع ، **والتابعي** :

قد مر الكلام على الحمد والنبي وآله، **والصلاةُ**: من صلَّىٰ إذا دعا بخير، والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصلَّىٰ عليه، وإرادة الخير له، وقد مر أن إفرادها عن السلام مكروه. . .

من اجتمع بالصحابي مؤمناً به صلى الله عليه وسلم ، ومات علىٰ ذلك ، ولا بد فيه من طول الصحبة والاجتماع .

وفي بعض النسخ القديمة زيادة بيت في آخر المنظومة ، وهو قوله : (أبياتها) أي : عدة أبيات هٰذه المنظومة جمع بيت ، وهو ما اشتمل على الضرب والعروض علىٰ أي بحر كان ، وهو مبتدأ ، وقوله : (ثلاث مئة) مفعول مقدم لقوله : (وفت) وهو خبر المبتدإ ؛ أي : أبيات هٰذه القصيدة وفت وكملت ثلاث مئة بيت من كامل الرجز ، (وبعدها) أي : وبعد الثلاث مئة والظرف متعلق بـ(أتت) الآتي (خمس وسبعون) مبتدأ خبره (أتت) أي : وخمس وسبعون بيتاً أتت وجاءت بعد الثلاث مئة ، ومجموع أبياتها ثلاث مئة وخمس وسبعون بيتاً .

وفي بعض النسخ : (سبع وخمسون أتت) ، وهٰذا ما يسره الله تعالىٰ بمنه وكرمه وتوفيقه ، من شرح هٰذه المنظومة البديعة ، التي انتشرت بركتها بين الناس ، وانتفع بها العلماء والمتعلمون في مشارق الأرض ومغاربها ، وهٰذا علامة علىٰ إخلاص مؤلفها ، جزاه الله تعالىٰ خير الجزاء ، وصلّى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وقد حصل الفراغ منه في تاريخ (٣/ ٦/ ١٤٢٩هـ) .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : (**قد مر**) في أوائل الكتاب (**الكلام على الحمد**) والبحث عنه ، (**و**) قد مر الكلام أيضاً علىٰ معنى (**النبي** ، **و**) معنىٰ (**آله**) فراجعه إن شئت ، (**و**) أما (**الصلاة**) . . فمأخوذ (**من**) مصدر (**صلّىٰ إذا دعا بخير**) ورحمة لغيره ، (**والمراد بها**) أي : بالصلاة (**هنا**) أي : في مقام الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : (**الاعتناء**) والاهتمام (**بشأن المصلَّىٰ عليه**) صلى الله عليه وسلم ومن معه ، (**وإرادة الخير**) والمنزلة (**له**) أي : للمصلّىٰ عليه ، لا انتفاعه وحاجته إلىٰ صلاة من يصلي عليه ، بل المنتفع بالصلاة عليه المصلِّي نفسه ، (**وقد مر**) في أول الكتاب (**أن إفرادها**) أي : إفراد الصلاة (**عن السلام مكروه**) بشروط ثلاثة كما مر .

و(الهاشمي) نسبة إلىٰ جده هاشم بن عبد مناف ، و(محمد) علم علىٰ نبينا ، وهو منقول من اسم مفعول حمد ، كمفضل من فضل ، موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة ، و(صحبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه ، وجمع له عند الأخفش . **والصحابي** : من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومات علىٰ ذلك ، وعطف الصحب على الآل ؛ لتشمل الصلاة باقيهم ، **والدُّجَىٰ** : جمع دُجْية بالياء ، وهي ظلمة الليل . وليكن هـٰذا آخر ما تيسر جمعه ، فلله الحمد سبحانه ، . . . .

(و«**الهاشمي**» : **نسبة إلىٰ جده هاشم بن عبد مناف ، و«محمد»**) اسم (**علم علىٰ نبينا**) صلى الله عليه وسلم ، (**وهو منقول من اسم مفعول حمد**) المضعف لا مرتجل (**كمفضل**) اسم مفعول (**من فضل**) المضعف المبني للمجهول ، وقوله : (**موضوع**) خبر ثان لـ(هو) (**لمن كثرت خصاله**) وأخلاقه (**الحميدة**) أي : الحسنة ، وقوله : (**و«صحبه» : اسم جمع لصاحب عند سيبويه ، وجمع له**) أي : لصاحب (**عند الأخفش**) .

(**والصحابي**) في الأصل من طالت ملازمته وصحبته لك ، ولكن المراد به بمعنى الصحابي ، والصحابي : (**من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم**) ولو لحظة ، وإن لم يره ، ولم يروِ عنه اجتماعاً متعارفاً ، (**ومات علىٰ ذلك**) أي : علىٰ إيمانه بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله : (ومات علىٰ ذلك) بيان لثمرة الصحبة ، وإلا . . فتحققها لا يتوقف علىٰ ذلك ، (**وعطف الصحب على الآل ؛ لتشمل الصلاة باقيهم**) أي : باقي الصحابة ممن ليس منهم بآله صلى الله عليه وسلم ؛ كبلال وسلمان وابن سلام وغيرهم ، (**والدُّجىٰ : جمع دُجْية**) بضم الدال ، وسكون الجيم ، و(**بالياء**) نظير دمىٰ ودمية ، (**وهي ظلمة الليل**) .

قوله : (**وليكن هـٰذا**) أي : قولنا : وهي ظلمة الليل (**آخر ما تيسر**) لي (**جمعه**) علىٰ « ملحة الإعراب » جملة خبرية معنىٰ إنشائية لفظاً ؛ لدخول (لام) الأمر عليه ، **والمعنىٰ** : وكان هـٰذا ؛ أي : قولي : وهي ظلمة الليل آخر ما تيسَّر جَمْعُه لي علىٰ « ملحة الإعراب » اهـ « فوائد » ، (**فلله الحمد**) علىٰ إتمامه لي جميع ما قصدته علىٰ هـٰذه المنظومة ، وقوله : (**سبحانه**) اسم مصدر بمعنى التسبيح ، ملازم للنصب على

لا أحصي ثناءً عليه هو كما أثنىٰ علىٰ نفسه ، وحسبي الله ونعم الوكيل ، نعم المولىٰ ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

المصدرية ، وملازم للإضافة قاله الشارح في (باب الإضافة) **والمعنىٰ** : فأحمده تعالىٰ ، وأصفه بكل الكمالات وأنزهه ، تنزيهاً من كل النقائص في ذاته وصفاته وأفعاله .

(**لا أحصي**) ولا أضبط (**ثناءً عليه**) تعالىٰ ، ويحتمل أن يكون في الكلام حذف وتقديم وتأخير ، والتقدير : وأثني عليه ثناء كثيراً جداً ؛ بحيث لا أقدر أن أحصيه وأضبطه لكثرته (**هو**) سبحانه كائن (**كما أثنىٰ علىٰ نفسه**) أي : هو موصوف بما أثنىٰ به علىٰ نفسه في محكم تنزيله ، وفي سابق علمه ؛ كقوله في كتابه : ﴿ **نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ** ﴾ ، وقوله : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ ، (**و**) أقول : (**حسبي الله**) في دفع مضاري ، (**ونعم الوكيل**) في جلب منافعي ، وأقول : (**نعم المولىٰ**) لمن تولاه في أموره ، (**ونعم النصير**) لمن انتصر به علىٰ أعدائه ، (**ولا حول**) لي ؛ أي : لا حيلة لي تحفظني من المعاصي ، (**ولا قوة**) لي أتقوىٰ بها علىٰ طاعته ، (**إلا**) إذا كانا حاصلين لي (**بـ**) معونة (**الله**) تعالى (**العلي**) عن كل النقائص ، (**العظيم**) أي : المتصف بكل الكمالات .

وصلى الله تعالىٰ وسلم وبارك علىٰ سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، صلاةً وسلاماً متلازمين إلىٰ يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين ، آمين .

* * *

وقع الفراغ من هـٰذه « الحاشية » الظريفة في شهر الجمادى الأخيرة في اليوم الثالث منها ، وقت الظهيرة في تأريخ (١٤٢٩/٦/٣) من الهجرية النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، وفي اليوم السابع من الشهر السادس يونية (٢٠٠٨/٦/٧) من تاريخ الميلادية ، فالحمد لله علىٰ ما أولىٰ ، فنعم المولىٰ وما أولىٰ .

* * *

مسك الختام

فَائِدَة

[في تاريخ تأليف « كشف النقاب »]

قال في « شرح الحدود » : لم أجد في كتب التراجم ولا في نسخ مخطوطة لـ« كشف النقاب » تحديداً لتاريخ تأليفه ، ولكني أتوقع أنه قد ألف بعد كتاب « الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية » ، ومما يؤيد توقعي أن الفاكهي يحيل في كتبه المتأخرة علىٰ كتبه المتقدمة ؛ ففي « شرح الحدود النحوية » أحال علىٰ « مجيب الندا » ، وفي « الفواكه الجنية » أحال علىٰ « مجيب الندا » وعلى « الحدود » و« شرحها » ، ومع ذلك لم أجده في كتاب من كتبه أحال علىٰ كتاب « كشف النقاب » ، وذلك مما يقوي الظن بأنه ألفه بعدها ، كما أنه لم يحل في كتابه « كشف النقاب » علىٰ كتبه السابقة إلا في موضع واحد ، أحال به علىٰ « مجيب الندا » ، وعلىٰ كل حال هـٰذا الدليل ليس قوياً ، بل يمكن . اهـ

واستشهد الفاكهي في كتابه « كشف النقاب » بست وثلاثين ومئتي آية (٢٣٦) واستشهد في كتابه « الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية » بثلاثة وعشرين ومئة شاهد من الشعر (١٢٣) ، وقد طبع « كشف النقاب » أول مرة في المطبعة الميمنية سنة (١٣٢٧هـ) ، وطبع مرة أخرىٰ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٥١هـ) اهـ من « شرح الحدود » لولد الشارح جمال الدين بن عبد الله بن أحمد الفاكهي .

❊ ❊ ❊

وهـٰذا آخر ما بشرني الله بانتهائه بعد ما وفقني بابتدائه ، والحمد لله علىٰ ما هدانا ، والشكر له علىٰ ما حبانا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا ، وأسأله أن يديم نفعه بين عباده بمنه وكرمه وجوده .

اللهم ربنا يا ربنا ؛ تقبل منا إنك أنت السميع العليم ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، وجد علينا إنك أنت الجواد الكريم ، وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين ، آمين آمين ألف ألفي آمين

قال بعض الحكماء :

ازرع جميلاً ولـو فـي غيـر مـوضعـه ... فـلا يضيـع جميـل أينمـا وضعـا
إن الجميـل ولـو طـال الـزمـان بـه ... فليـس يحصـده إلا الـذي زرعـا

وما أحسن قول الشافعي رحمه الله تعالىٰ :

إذا سَبَّنـي نَـذْلٌ تـزايـدتُ رِفعـةً ... ومـا العيـب إلا أن أكـونَ مسـابِبَـه
ولـو لـم تكـن نفسـي علـيَّ عـزيـزةً ... لمكَّنْتُهـا مـن كُـلِّ نَـذْلٍ تُحـارِبـه
ولـو أَننـي أسعـىٰ لنفعـي وَجَـدتَّنـي ... كثيـرَ التَّـوانـي للـذي أنـا طـالبـه
ولكنـي أسعـىٰ لأنْفَـع صـاحبـي ... وعارٌ على الشَّبعان إنْ جَاعَ صاحِبه

تمت الحاشية وبالخير عمت وباللب اتزرت

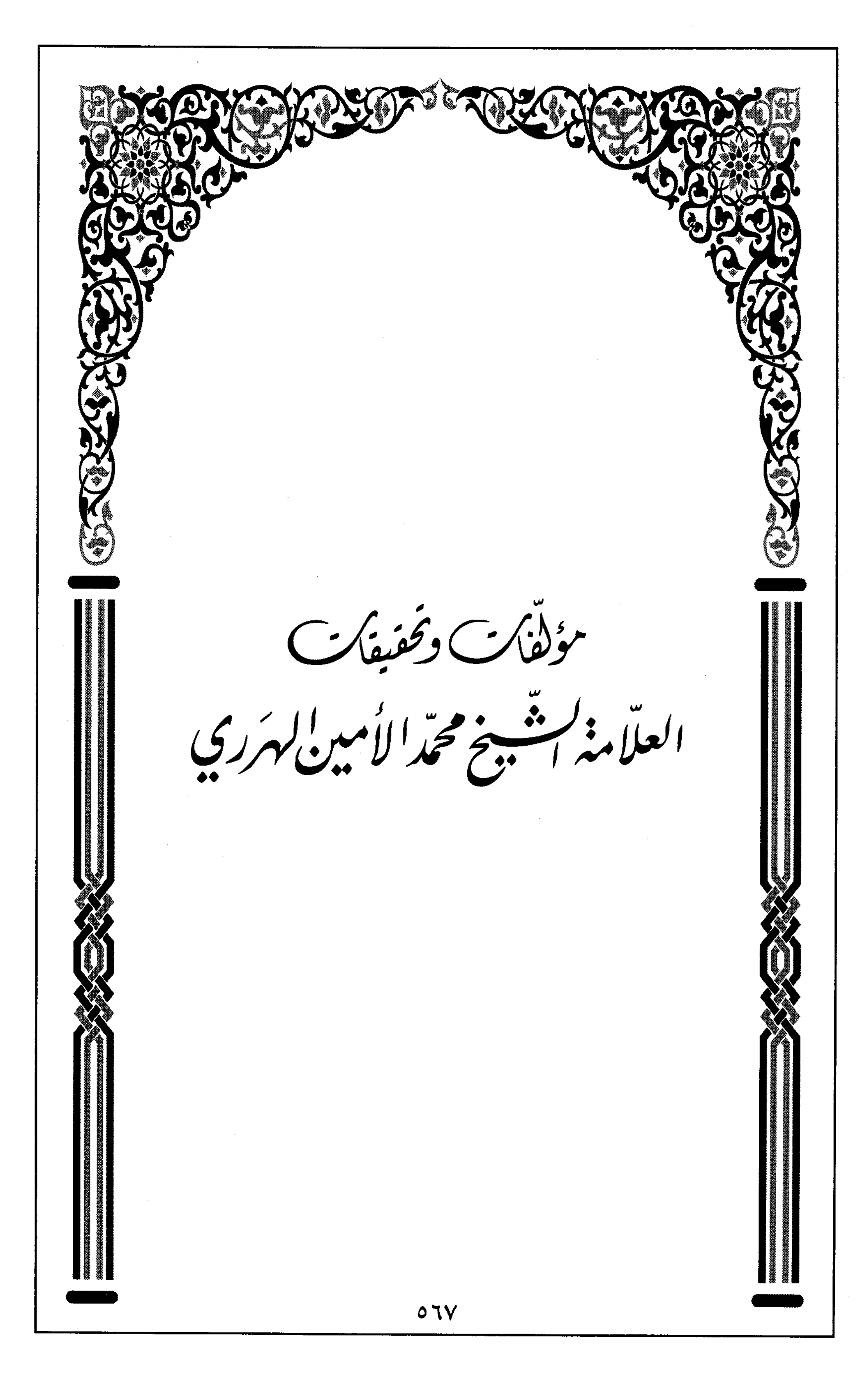
* * *

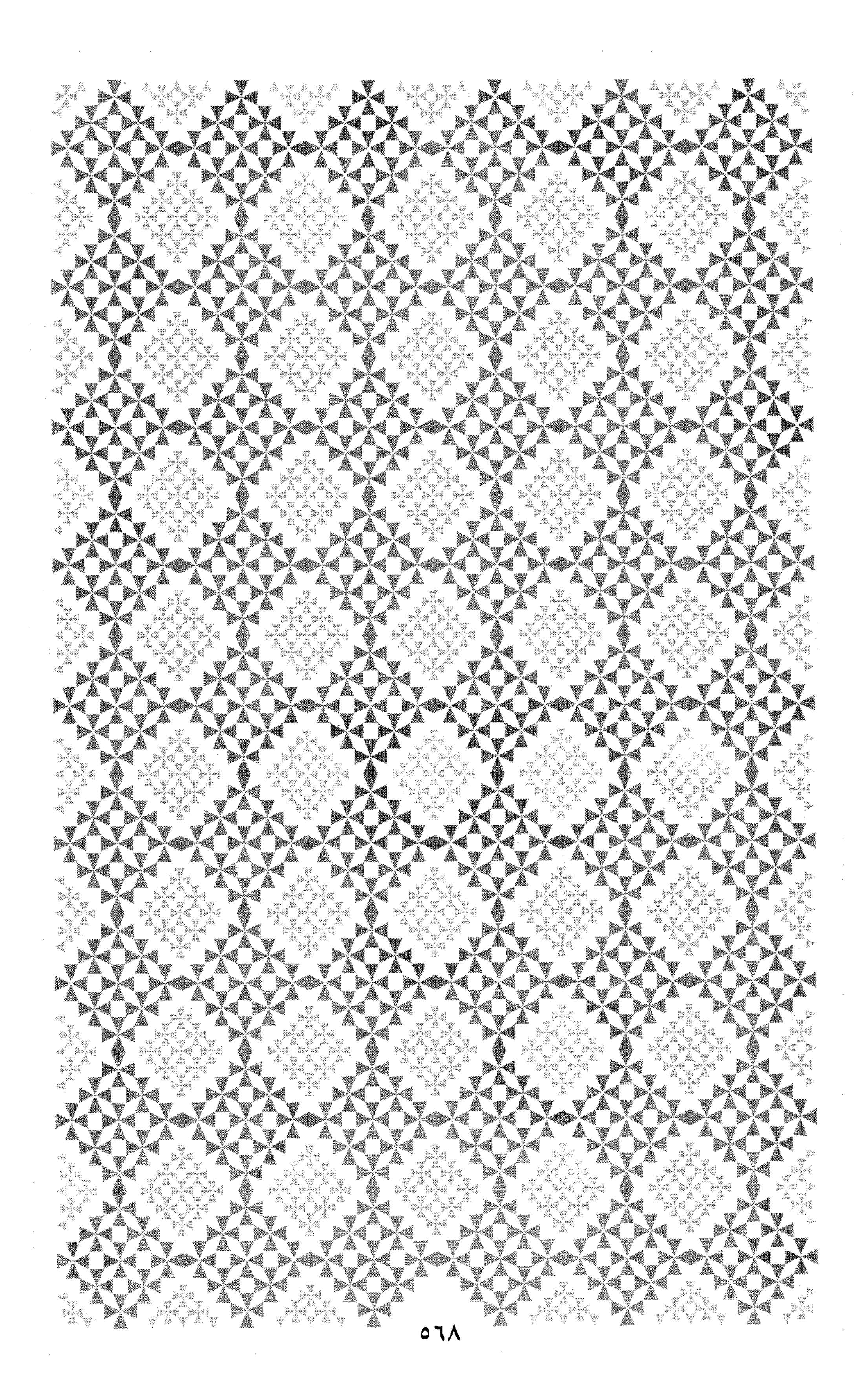
وقد تم تصحيح هٰذه النسخة بيد مؤلفه في الساعة الثانية على الحساب الزوالي ، في الليلة التاسعة من الشهر الثامن من شهور سنة ألف وأربع مئة وتسع وعشرين من الهجرة النبوية .

علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، في تاريخ (٩/٨/ ١٤٢٩هـ) .

* * *

مُحتوى الكتاب


مؤلّفات وتحقيقات
العلّامة الشّيخ محمّد الأمين الهرري



مَجْمَعُ الرَّسَائِلِ

وَسُلَّمُ الوَسَائِلِ

إِلَى دُرَجِ مَا عَلَا وَنَزَلَ مِنْ أَسَانِيدِ الإِمَامِ مُسْلِمٍ

الأسانيد الرّباعيّة

جمع وتأليف

مُحَمَّدٍ الأَمِين بن عَبدِ اللهِ بن يُوسُفَ بن حَسَن الأُرَمِيّ

العَلَوِيّ الأَثْيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكَرِّيّ البُوَيْطِيّ

نزيل مكة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

دار المنهاج

دار طوق النجاة

الباكورة الجنية

من قطاف متن البيقونية

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرَمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

زيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين





جواهر التعليمات

في حل وفك معاني ومباني

التقريظات

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

دار المنهاج

دار طوق النجاة

تحنيك الأطفال

على لامية الأفعال

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



دار طوق النجاة

هَدِيَّةُ الأَذْكِيَاءِ

عَلَى طَيِّبَةِ الأَسْمَاءِ

فِي تَوْحِيدِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالاسْتِغَاثَةِ وَالدُّعَاءِ

جَمْع وَتَأْلِيف

مُحَمَّد الأَمِين بْن عَبْدِ اللهِ بْن يُوسُف بْن حَسَن الأُرَمِيّ العَلَوِيّ الأَثْيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكَرِّيّ البُوَيْطِيّ

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

دار المنهاج

دار طوق النجاة

رفع الحجاب عن مخيمات معاني

كشف النقاب

عن مخدرات ملحة الإعراب

للعلامة النحوي البليغ الفقيه

جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي

رحمه الله تعالى

(٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



دار طوق النجاة